

حسبنا الله ونعم الوكيل

الهامية

مع

تكملة

الهامية

عربی شرح ہدایۃ النحو

مؤلف تکملہ: مولوی محمد زاہد عزیز خیل

محله جنکی بشاور پاکستان
نور علیہم: 0302-6209815

مکتبہ رحمانیہ

ناشر

حسب الله و نعم الركيل

الهاميه

مع

تكملة

الهاميه

عربي شرح هداية النحو

مؤلف تكملة: مولوي محمد زايد عزيز خيل

الناشر

الكمية الرحمانية محله جنكي بشاور باكستان هاتف: ۶۵۰۶۲۷

حقوق الطبع محفوظة

اسم الكتاب..... الہامیہ

اسم المؤلف..... مولوی محمد زاہد عزیز خیل

العام..... ۱۴۲۳ھ / ۲۰۰۲م

الناشر

المکتبۃ الرحمانیہ محلہ جنکی بشاور پاکستان

ٹریڈنگ کا لائسنس ممنوع ہے۔

بسم الله الرحمن الرحيم

جَنَّانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ كَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ الَّذِي قَامَتْ شَرِيعَتُهُ عَلَى سَبِيلِ
الاستمرار والدوام وعلى آله واصحابه المستغرقين بالرحمة والانعام واهل بيته وازواجه والامامين وسائر الصحابة
والتابعين الى يوم القيمة وعلى العشرة المبشرة والمؤمنين الصالحين ذوى الاحترام اما يعلى فلما التمس عنى
بعض الاخوات الذين كانوا مقصرين في الذهن ومسديلين في الفهم ان اكتب لنا حاشية في هداية الفؤاد كان ذلك الا
لتماس زمانا ممتدا ولم اجد له عوتهم لقصور فهمي لكن لما لم استخلصه منهم فشريت عن ساق الحد وطويت -
كم الكد نحو مرهم واخذت القلم معتمدا على اخاف الاحباء المكرمين ان يعطوا عثر خطيائي بجلباب العفو وال
حسان ويستروا غويات سياطنا برداء الصلاح وقلم البيان وحررت مقاريت في غاية التحقيق وفوائد الضياء
والمنهل وحاشية الصادق والعصمة والعصام والتوسط وتبذ الرحمن وحاشية عبد الغفور والتكلمة وغيرها
رحمهم الله عليهم جميعا اللهم ارفع القلم عن الخطيات واكشف عن وجوه المعاني نقاب الاشتباه والنيان
وما النصر الا بالله انه هو الموفق والمنعين **قوله** بسم الله الرحمن الرحيم ابتداء المؤلف به وصدر رسالة
به اقتداء بكتاب الله تعالى و عملا بالحديث الواقع في شان التسمية حيث قال كل امرئ بال امر يبدأ
فيه باسم الله فهو ابتداء اجراء على طريقة السلف رحمهم الله تعالى ودفعاً لوسوسة الشيطان -
والخطرات بناء على ان اجتماع القواعد محل الخطرات ومزلة الافهام والاقدام ورجعا على الشيطان
الرجيم واذا ابته للشيطان حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم من قال بسم الله الرحمن الرحيم
يذوب الشيطان كما يذوب الرصاص في النار ورغماً للكافرين المضلين عن سبيل الهداية والرشاد -
حيث ابتداء واباساء الهتهم الباطلة والحصول كثرة الشافعين الحاصلين من حيث حروف التسعة عشر -
فان الله تعالى يخلق بفضل به مقابلة كل حرف ملكا يسبح الى يوم الساعة للقارى بل بعد الساعة ايضا
ولتأمين والتبرك ولتتابعة الحديث القدسي حيث قال الله تعالى للقلم بعد خلقه اكتب مقادير
الاشياء **الا فاول ما كتب القلم بسم الله الرحمن الرحيم** وغيرها من الفضائل التي جاءت في شأنه حيث ذكر

بعض الفضلاء نظم

بسم الله الرحمن الرحيم	كشت رقم روزگار عظيم	بسم الله الرحمن الرحيم	بشت كليد درجنت نعيم
بسم الله الرحمن الرحيم	در تيمست زنجير عظيم	بسم الله الرحمن الرحيم	بشت پنايت ز عذاب اليم
بسم الله الرحمن الرحيم	قائلش از نقص و غل شه سليم	بسم الله الرحمن الرحيم	جو بشتست روان زير ميم
بسم الله الرحمن الرحيم	حصن حصين ز ديوار جيم	بسم الله الرحمن الرحيم	كان علومست ز هر چشم ميم

وفي قوله عملا بالحديث نظر من وجوه الاول ان التسمية ايضا امر ذو بال فينبغي ان يبتداء به بتسمية
اخرى اجيب عنه بان الحديث الواقع في شأنه مأول بقولنا كل امرئ يبالي غير الاسمعة والايلزها ابتداء

الشئ بنفسه وذا غير جائز او يلزم التسلسل وفيه لا يقلل ان القطع في التسلسل جائز فيا ترى بالامور
 ثم يقطع لا نأقول ان التسلسل على نوعين حقيقي وهو ثابت بدليل ظاهر كما في حق البسملة وهو
 ذو بالية واعتباري وهو ما ثبت باعتبار الفاعل فالقطع انما يجوز في التسلسل الاعتباري لا في الحقيقي
 وههنا حقيقي تامل وانما جاز فيه القطع لان الفاعل لما اعتبر ترتيب تلك الامور جاز ان يعتبر قطعها
 ايضا كذا في بعض حواشي القطبي في قول الدور والتسلسل فاطلب هناك **فان** قيل هنا الحقيقي لان
 التسمية مشتملة على اسماء الله تعالى وهي حقيقي فالمشتمل عليها ايضا حقيقي فالتسلسل في المشتمل
 المذكور ايضا حقيقي **وجوابه** ان نفس المشتمل والمشتمل حقيقيين جدا لكن ذكرهما باعتبار
 الاعتبار ونجبت ونصائه فاذا انتفى الثاني انتفى الاول والثاني انه كثير من امور ذمى بالية لا يبدء
 بها بالبسملة ولم يكن ابتداء لان الابر هو المحبون كما في قوله تعالى ان شئت هو الا بتراجيب عنه
 بان المراد ههنا هو المعنى المجازي اى قليل البركة تامل والثالث انه اسم من اسماء الله تعالى يبتدأ به
 كل امر ذى بال لان المفهوم من الحديث الواقع في شأن الا بتداء بسم الله تعالى باى اسم كان لا
 قوله بسم الله الرحمن الرحيم ولان المفهوم من الحديث هو الاخبار عن اسم الله تعالى لا تعيين -
 بسم الله الرحمن الرحيم **اجيب** بوجهين الاول بالنوع يعنى اننا لانسلم ان الحديث هكذا كل امر -
 ذى بال لم يبدء باسم الله فهو ابر بل هكذا كل امر ذى بال لم يبدء باسم الله الرحمن الرحيم بزيادة
 الباء على الباء غير تعيين بسم الله الخ وان سلمنا ان الحديث باسم الله فالمراد من الاسم ههنا
 هو هذه الكلمة لا غير على سبيل ارتكاب الاضافة البيانية تامل **قوله** بسم الله جار ومجرور وعلى
 جار ومجرور لازم المتعلق لا ارتباط مدخوله بشئ اخر فاذا كان متعلقها ظاهرا يسمي ظرفا لغو لعدم
 احتياجه الى المقدرو ان كان متعلقها مقدر ايسى ظرفا مستقرا احتياجه الى ذلك المقدر والاستقرار
 هو الاحتياج فاذا احتاج الى المقدر فالاصل ان يقدر من الافعال العامة لشمولها جميع الافعال الا اذا
 وجدت القرينة الصارفة ههنا فيقدر لهما متعلق مما يقتضى المقدم تامل فالبسملة ههنا ظرف
 مستقر ومتعلقة فعل من الافعال الخاصة وهي ابتداء عند البصريين ويكون الفعل متاخرا ووجه
 تقدير الفعل ان المتعلق عامل في الجار والمجرور والفعل اصل في العمل من الاسم نوضعه على العمل
 فاذا وجب التقدير فالاصل اولى وجه تاخرا بتداء باسم الله تعالى لانه لو قدم المتعلق ويقال ابتداء
 باسم الله تعالى الى اخره فلا يلزم الا بتداء باسم الله تعالى بل بالفعل وهو لفظ ابتداء فيحمل -
 بالغرض **فان قيل** الا بتداء باسم الله تعالى في صورة التاخير ايضا لم يوجد لان لفظ الاسم ليس
 اسم الله تعالى بل هو لفظ الله او الرحمن الرحيم وغيرها قلنا لا من كذلك الا انه لو قال يا الله لم
 يتأتى الفرق بين اليمين واليمين وههنا كلام طويل ذكر في رسالة البخاري على الفوائد الضيائية

فاطلب هناك انتهى فيكون التسمية جملة فعلية باعتبار المتعلق عند البصريين كما ترى وعند
الكوفيين جملة اسمية لانها وقعت في محل الخبر فيكون التقدير هكذا ابتداءً ثابت باسم الله
تعالى فيكون متعلقه اسماً مقدماً عليه ووجهه ان الجار مع المجرور وقعت في محل الخبر من المبتداء والـ
فيه الا فراد وان جاز الجملة وانما صار الا فراد اصلاً لعدم احتياجه الى الرباط بخلاف الجملة فانه لا بد
فيها من العائد حتى يربطها بالمبتداء لان الجملة مستقلة بنفسها لا يقتضى ارتباطها بما قبلها الا
بالعائد نحو زيد قام ابوه ووجه الاستقلال انها مشتملة على المحكوم عليه والنسبة الحكيمية وعلى
الحكم واما وجه التقديم فلان المتعلق عامل معنى اتفاقاً في الجار والمجرور والعامل مقدم على المفعول -
فان قيل فعلى هذا يلزم ايراد العاملين على معمول واحد وهو غير جائز قلنا ان المتعلق عامل في
الكلام اعني الجار والمجرور ثم الجار عامل في المجرور وحده فيكون معمول المتعلق كلاً ومعمول الجار
جزء فلا يلزم ايراد العاملين على معمول واحد انتهى ثم في قوله الرحمن الرحيم يجوز فيه ثلاثة اوجه
رفعها بالخبرية عن المبتداء المحذوف اي هو الرحمن الرحيم ونصبها بالمفعولية للفعل المقدر وهو
اعني تقديره اعني الرحمن الرحيم وجترهما على الصفة **واعلم** ان المشهور في مقام المدح الترقى من -
الا دنى الى الا على كما يقال فلان عالم فياض جواد غدير وتركيب بسم الله الرحمن الرحيم خلاف مقتضى
العقل والقياس لان العقل والقياس يقتضى ان يكون الرحيم اولاً ثم الرحمن ثم الله حتى يحصل الترقى
من الا دنى الى الا على ولكن الله اعلم باسرار هذا التركيب **قوله** الحمد لله ابتداءً بحمد الله ابتداءً بكتاب
الله تعالى وعملاً بالحديث الواقع في شأنه حيث قال كل امرئ بال لم يبدأ بحمد الله فهو اقطع واجزم و
اجراءً لطريق السلف وغيرها من الفضائل التي جاءت في حق الحمد **فان قيل** الابتداء لا يكون الا بشئ
واحد لا بامور متعددة فكيف يصح العمل بالحديثين **اجيب** بان الابتداء على نوعين حقيقي وازافي -
الحقيقي هو الذي يكون مقدماً على المقصود وغير المقصود والازافي الذي يكون مقدماً على المقصود و
متاخراً عن غير المقصود فالمراد من الحديث الواقع في شأن التسمية هو الا ابتداءً للحقيقي ومن الحديث
الواقع في شأن التحميد الا ابتداءً الازافي وانما لم يجعل على العكس لان الابتداء الحقيقي اصل بالنسبة
الى الازافي والتسمية اصل بالنسبة الى التحميد لان التسمية مشتملة على اسماء ثلاثة لله تعالى -
والتحميد على واحد فالأولى للا ابتداءً للحقيقي التسمية دون التحميد تأمل **فان قيل** هذا التوجيه جارٍ
في التحميد ايضاً بان يقال الحمد لله الرحمن الرحيم **اجيب** الامر كذلك الا ان فيه تغير الاسلوب
وذ غير جائز اي غير حسن ثم الحمد في اللغة هو الثناء باللسان سواء كان يتعلق بالنعمة او لا وفي الا
مطالع هو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعياً سواء كان باللسان على قصد التعظيم اي تعظيم
المحمود سواء كان باللسان او بالجنان وبالاركان **قوله** الله في اللغة معبود برحق وفي الاصطلاح -

هو اسم لذات واجب الوجود المستجمع لجميع المحامد وصفات الكمال المنزهة عن النقصان والزوال
فهذا المعنى لا يصدق الا على الله تعالى خاصة فيكون معنى الحمد لله كل حمد من الازل الى الابد
من اى حامد كان صدره ولم يصدر مختص لله تعالى فالتحميد بهذا المعنى مختص لله واما التحميد الذي
لا يكون بهذا الطريق فهو غير مختص ببعض دون بعض بل يصلح للامير العادل والبرشد والاستاذ وغيرهم
فان قيل الحمد كلام واحد فكيف يسع فيه هذا المعنى اى التعميمات الثلاثة والتخصيص الواحد الاول
تعميم الحمد بان يكون قليلا وكثيرا والثاني تعميم الزمان بان يكون من الاول الى الابد والثالث تعميم المخلوق
الى من اتى حامد سواء كان من الملائكة او غيرهم والرايع تخصيص الحمد بالله تعالى **اجيب** عن بان جنسية
الحمد يفهم من اللف واللام لان اللام فيه للجنس والاستغراق وتعميم الزمان من الجملة الاسمية لان
الجملة الاسمية لا تدل على الزمان من الازمنة الثلاثة بل يعم وتعميم الحامد من عدم ذكره بالخصوصية
فعدم ذكر الخاص يدل على العام لان ترك القيد مبنى على الاطلاق واما التخصيص فيفهم من اللام لان
اللام في لله لام المجارة وهو للتخصيص تأمل **فان قيل** لم قال الحمد لله ولم يقل لله الحمد مع ان تقديم
الوصف على الذات غير جائز **اجيب** بوجهين الاول اذا كان الوصف مختصا بذلك الذات لم يجوز
تقديم ذلك الصفة المختصة بذلك الذات والثاني انه اذا كان المقصود بالبيان بيان الوصف وذكر
الذات لاجل تعلق الوصف به لا للمقصد فيجب تقديم الوصف على الذات ايضا لان الوصف وان كان
وصفا لكنه صار مقصودا والذات وان كان ذاتا لكنه ليست بمقصود مقدم على غيره تأمل وانما لم يقل
الشكر لله مع ان صيغة اشكر ههنا انشبا واحرامى لان التاليف نعمة من نعماء والشكر واجب بمقابلة
النعمة **اجيب** بوجهين الاول ان صيغة الحمد اذا كان بمقابلة النعمة فهو الشكر بناء على ما قيل كل
شيء اذا وقع في محل الغير فله حكم الغير كالتيمم في محل الوضوء له احكام الوضوء والثاني ان الشكر مختص
بمقابلة النعمة لا غير والحمد عام فالحمد سبحانه اليق بالحمد سواء كان الحمد بالنعمة او لا وانما لم يقل للبح
لله لان الحمد مختص بذى العلم والمدح عام يتعلق بذى العلم وغيره كما يقال مدحت اللؤلؤ على
الصفاء فهنا وقعت لغير ذى علم ومدحت السلطان بالعدل وهو لذى علم والله سبحانه عليهم
بصير انتهى وانما قال لله ولم يقل الرحمن والرحيم لانه اسم ذاتى وما سواه صفاتى فالاسم الذاتى اشرف
من الاسماء الصفاتى لانه بمنزلة المفرد واسم الصفات بمنزلة المركب لدلالته على الذات مع الوصف
بخلاف الاسم الذاتى فانه يدل على الذات فقط فالمفرد اشرف بالتقديم من المركب اولاه اسم جامع
لجميع اسماء الله تعالى ذاتية كانت او صفائية لدلالته على الذات المستجمع لجميع المحامد و-
صفات الكمال لان الايمان كما واجب بالله تعالى ويوجد انيته كذلك وجب بجميع صفات الله واسماؤه
حتى ان الرجل اذا انكر صفة من صفات الله تعالى لم يكن مؤمنا كذا فى عمدة لا سلام فلو لم يكن اسما

جامعا لجميع اسماء الله تعالى لم يكن قائل الا انه الله محمد رسول الله مؤمنا ومسلما انه ليس فيه ذكر جميع اسماء الله تعالى والا مر بخلافه فعلم ان اسم الله جامع لها كذا في العقيدة رب العلمين صفة الله مضاف الى العلمين اضافة معنوية لان معنى الرب ههنا على الاستمرار وكل ما هو للاستمرار فهو من قبيل الاضافة المعنوية لان الرب وان كان بمعنى الرب اسم فاعل ههنا الا انه بمعنى الماضي الكائن في ضمن الاستمرار نحو قوله تعالى خالق الليل والنهار واسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي لا يعمل فيما بعده فلا يكون مضافا الى معمولها ولانه بعد التخفيف بمنزلة الا علام الغالبة فنصار كالاسم لا الصفة والشرط في الاضافة اللفظية كون المضاف صفة مضافة الى معمولها كذا في الفجد واني ثم الرب في اللغة - پرورنده را گویند ومانك را نیز گویند وفي الاصطلاح هو الموجود المبقى وقيل لا يفنى وقيل هو الذي يبلغ كل شيء الى كماله ولم يعلم ببلوغه انتهى العلمين جمع العالم والعالم ماسوى الله وانما يسمى ماسوى الله عالم لان لفظ العالم مأخوذ من العلم وهو العلامة وماسوى الله علامة على وجود الله تعالى **فان** قيل اذا كان لفظ المفرد يدل على جميع ماسوى الله فلا حاجة الى جمعه **اجيب** عنه ان ذكر الجمع لكثرة انواع العالم واجناسه **فان قيل** الجمع بالواو والنون مختص باولى العلم وماسوى الله على نوعين ذي علم وغير ذي علم فجمع العلمين بالواو والنون ههنا ليس بصحيح اى ليست في محله - **اجيب** عنه هذا باعتبار غلبة ذي علم على غيره لان ذي العلم اشرف من غيره او يكون هذا الجمع من المجموع الشاذة كسنيين وارضين ونحوهما فتأمل وقيل انما سمي مخلوق الله تعالى عالما لان العالم هو التغير والمخلوق يتغير من حالة الى حالة اخرى فانا ثم **قوله** رب العلمين يجوز فيه ثلاثة اوجه بلجر على انه صفة الله - والموصوف مجرور ولا يقال انه لا يصلح اتصاف به لان لفظ الله معرفة ولفظ رب نكرة لانا نقول هذا اذا فرض اضافة الرب الى العلمين اضافة لفظية لان الاضافة اللفظية لا تفيد الشيء الا التخفيف واما اذا كان من قبيل الاضافة المعنوية فلا اشكال فيه وكذلك لا غير لان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي اى للزمان الماضي بالا استقلال كقوله تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض او في ضمن الاستمرار كقوله تعالى لا اله الا الله - خالق الليل والنهار وجبت الاضافة الى ما بعده اضافة معنوية فيصح كونه عاملا كذا في الفوائد الضيائية في بحث اسم الفاعل تأمل ويجوز بالرفع على الخيرية للمبتداء المحذوف وهو هو ويجوز بالنصب بالمفعولية للفعل المقدور وهو اعني **قوله** وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ اى خير العاقبة للمتقين على حذف المضاف والا فالعاقبة متناولة للخير والشر ولا يصح شرة للمتقين هذه جملة اعتراضية وقعت لبيان نكتة وهي اما اشارة الى ان التقوى عمدة من بين الاعمال واشارة الى ان النجاة من المهلك يوجدان الدرجات ليس بالتقوى واما لدفع الوهم المستفاد من كلام سابق حيث قال الحمد لله رب العلمين توهم ان - الله لما كان رب العلمين كان خير العاقبة للعلمين ايضا فدفعه بقوله والعاقبة للمتقين واما للتصريح

بان خير درجات الاخرة للخاصين بدليل قوله عليه الصلوة والسلام لو كان للعلم شرف بدون التقوى لكان الشيطان اعلى منزلةً واما للتخصيص بعد التعميم فالنبي عليه الصلوة والسلام اتقى الاقبياء وازهد الصالحاء فذكر النبي عليه الصلوة والسلام في جميع المتقين ثم خصصه بالصلوة عليه من سائر الانبياء بكمال المدح او للتنبيه الى صرف الهممة نحو التقوى قال يعقوب جرجاني في تفسيره قرات كتاب الله تعالى مع التفسير سبع مرات ولم اجد في آية من الايات وعد الجنة النعيم والاجر الكريم والفضل العظيم للمحتاج والغزاة والعلماء بلا عمل صالح الا في حق المتقين ثم خير الدرجات العالية المتعلقة بالاعمال الصالحات للمتقين واما الدرجات العالية المتعلقة بفضل الله تعالى فهي نعم سائر المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات المتقين جمع المتقى وفيه اقارب والعمدة في تفسيره ما جاء في كتاب الله تعالى الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة وعمارزقنهم ينفقون وقيل من اذا قال قال - لله واذا سكت سكت الله وقيل الذي لا يرى نفسه خيراً من احد وقيل هو الذي يتقى الشرك وكسب - الكبار كذا في الرسالة الصوفية انتهى ثم العاقبة مبتداء مجذوف المضاف والمجارع المجرور وخبره قوله والصلوة والسلام على رسوله اي الرحمة وافاضة الخير من الرب المعبود نازلة على نبيه المحمود واعلم ان الصلوة مع التسليم ثابت على النبي صلى الله عليه وسلم بالنقل والعقل اما النقل فبقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً وبقوله عليه الصلوة والسلام خصوصاً بكرامات منها اذا ذكرتم الله فاذكروني معه واما العقل فلان العبد بعيد من الله تعالى سبحانه غاية البعد فلذلك هناك من الوساطة حتى يصل اليها الرحمة من ذلك للفياض لان اصابة الفيض العالي المستفيض السفلى البعيد لا يكون - غالباً الا بالواسطة **فان قيل** هذا متناقض لما جاء في الآية الكريمة نحو قوله تعالى نحن اقرب اليه من حبل الوريد فاذا كان الرب اقرب الى العبد من الحبل فكيف يكون العبد بعيداً من الله تعالى سبحانه **فاجيب عنه** بان الله تعالى قريب الينا بك شئك وريب بالنظر الى قدرته والعبد بعيد منه بالنظر الى عدم الاعمال المؤثرة بحال العبودية لله تعالى فيكون قريباً من جهة ويبعد من جهة اخرى فلا تناقض بينهما لان في التناقض تشترط شانية وحدات اتحاد المكان والزمان والموضوع والمحمول وغيره مما جاء في بدیع الميزان فاطلب هناك فان قيل للصلوة معنيان لغوي واصطلاحي اما اللغوي فحقيقة في الدعاء وفي التسبيح والاستغفار - ^{من جانب الانسان من جانب الوحي والعبادة} والرحمة فهما عند السيد الشريف رح وحقيقة في تحريك الصلوة عند صاحب الكشاف رح وفي الاصطلاح - هي الدكان المخصوصة والافعال المخصوصة فاي من المعنيين يراد ههنا لا يصلح لانه ان اريد المعنى الاصطلاحي فيكون المعنى والصلوة والسلام عليه اي باشد نماز بان حضرت رسول صلعم وهو غير جائز لان هذا عهد وان اريد المعنى اللغوي فله لا يخلو اما ان يراد للجميع او يراد احداً فان اريد الجميع فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وان اريد احداً فلا بد للقرينة ومنها لم يوجد القرينة تامل **اجيب عنه** الامر كذلك الا انه اريد من الصلوة

ههنا عبور المجاز وهو اى عبور المجاز الذى هو اعم من الحقيقة والجاز اى يشتمل لهما وهو افاضة الخير وايصال
 النفع الى النبي عم كذا فى بعض الشرح **فان قيل** اذا كان الصلوة حقيقة فى الدعاء قباى النسبة يستعمل فى -
 الاركان المخصوصة **اجيب** بان يقال للصلوة صلوة تشبهها للداعى بالمصلى فى التخشع فيكون مجازا مستعارا و
 اذا كان الصلوة حقيقة فى تحريك الصلوتين باستعماله فى الصلوة لوجود التحريك فيه ثم فى الدعاء تشبيها للداعى
 بالمصلى فى تخشعهما فيكون فى الصلوة مجازا مرسل و فى الدعاء استعارة **فان قيل** الدعاء اذا استعمل مع كلمة على -
 فيكون بمعنى الشر والصلوة بمعنى الدعاء لانه المتبادر فلا يصلح الشر على النبي عليه السلام **اجيب** هذا اذا كان
 على صلة للفظ الدعاء صريحا كما يقال دعاء عليه وههنا ليس كذلك لانه ههنا صلة للفظ للصلوة صريحا لا للدعاء ثم -
 الصلوة مبتداء والسلام عطف عليه والمجاور المجزى وخبره والرسول فعول بمعنى المفعول اى فرستاده شدة لغة
 وفى الاصطلاح هو انسان بعثه الله تعالى الخلق لتبليغ احكام الشريعة معه كتاب متجدد وانما قال هو انسان ولم
 يقل هو مذكر بعثه الله تعالى ليتناول بعض افراد النساء ايضا كما فى بعض الاحاديث جاءت على فاطمة الزهراء ر
 وكذا فى حق عائشة رضى الله عنها وكذا فى حق مريم ايضا لكنها غريب كذا ذكر المولى قدس سره العزيز **قوله**
 محمد اما يدل عن الرسول او عطف بيان له هذا اذا كان مجرورا واما اذا كان مرفوعا فهو خبر مبتداء محذوف -
 اى هو محمد ثم هو فى اللغة ستوده شدة وفى الاصطلاح هو علم لرسول الله ابن عبد الله بن المطلب بن
 الهاشم بن عبد مناف القرشي الابطحي المصطفى قامت شريعته الى القيامة **قوله** وعلى اله واصحابه اجمعين
 هى اضافة للخير من رب المعبود نازلة على اله واصحابه ثم الصلوة على اله ايضا ثابتة بالنقل والعقل اما النقل فلقوله
 عليه السلام من ذكرنى ولم يذكر الى فقد جفانى اما العقل فلان كون رسول الله فى غاية الكمال بالنسبة الى نافذ
 يد من واسطة واله واصحابه الذين فاضوا منه بحظ جسم اقرب اليه من الاول على نوعين حسبي ونسبي
 فالمراد ههنا نسبي يجعل الواسطة بيننا وبين النبي عليه السلام قيل اصل الاول اول على وزن فعل قلبت الواو -
 الفاعل ستنى به الغرباء لرجعهم اليه والاول هو الرجوع وقيل اصله اهل بدليل تصغيره على اهيل ابدلت الهاء
 همزة ثم الهمزة الفاعل استعمال الال فى الاشراف ومن له حظ فى الدنيا فقط كفرعون واستعمال الاهد -
 يعم الاشراف وغيره **قوله** واصحابه جمع صحب او صحب لصاحب بناء على ان الفاعل لا يجمع على افعال -
 وهو الذى شرف بصحبة النبي عليه السلام مع الايمان ولو كان ساعة فبين الاول والاصحاب عموم وخصوص
 من وجه فاطلب فى كتب الفقهاء **قوله** اما بعد كلمة اما للشرط ويستعمل بوجهين احدهما للاستيناف فيقال يكون
 قبله اجبالا خارجا لا ذهنا كما الواقعة فى اوائل الكتب وثانيهما للتفصيل ما اجمل المتكلم ذكره فى الخارج او فى
 الذهن وههنا للاستيناف لعدم سبق الاجمال تأمل وكلمة بعد من الظروف الزمانية المقطوعة عن الاضافة
 مبنى على الضم لجبر النقصان الذى هو حذف المضاف اليه عوض عنه الضمة اذ التقدير هكذا اما بعد البسملة
 والحمد لله والصلوة فحذف البسملة والحمد لله والصلوة وعوض الضمة عنه ليكون جبرية عنه تأمل ثم فى كلمة
 له اعلم ان المجاز على قسمين مستعار ومرسل لانه ان كان فيه علاقة بالنسبة فتعذر وان لم يكن كذلك فمسل والاول على اربعة اقسام والثانى على اربعة وعشرين قسما وبه

اعلم ان المجاز على قسمين مستعار ومرسل لانه ان كان فيه علاقة بالنسبة فتعذر وان لم يكن كذلك فمسل والاول على اربعة اقسام والثانى على اربعة وعشرين قسما وبه

اما مذهب فقند الخليل اصله مهما ابدلت الهاء همزة لقرب مخرجها فصار ما ثم قدم الهمزة على اليمين -
 لاقتضائها الصداقة وحركت قصار ما ثم ادغم الميم في الميم فصارا ما ويرد على هذا المذهب ان مهما لم
 الشرط وكلمة اما حرف الشرط فزوج الشيء عن ذاته بالادغام غير معهود قلنا معهود قليل صار الطين خذا و عند -
 سيبويه كلمة براسها لا نها حرف والاصل في الحرف عدم التصرف وهذا المذهب هو الاولي وعند البعض اصله
 ان زيدت بعده ما كما يزداد بعد ساثرادوات الشرط فصارت ان ما ثم ادغم النون في الميم لقرب النون الى الميم في -
 المخارج فصارا ما ثم ابدلت كسرة الهمزة فتحة لتلايلتس بكلمة اما للترديد فصارت اما وقيل اصله ما ما فكر هو -
 تولى اليمين ابدلت الالف همزة ثم قدمت ثم ادغمت فصارا ما وقيل غير ذلك انتهى والمعنى اما يمكن من شيء
 بعد البسطة والعمدة والطوة فهذا المختصر فحذف فعل الشرط لدلالة حرف الشرط عليه فصارا ما بعد البسطة
 ثم حذف المضاف اليه للاختصار والايجاز وعوض عنها الضمة فصارا ما بعد فهذا المختصر فالعامل -
 في كلمة بعد هو فعل الشرط المحذوف **قوله** فهذا المختصر اى ما تقدر في الذهن او فيما بين الجملدين -
 باعتبار الحاجة فلهذا كتاب مختصر بناء على ان المختصر صفة لا بد لها من الموصوف فلا بد من استعمال
 هذا ههنا ليس في محله اذ الشرط في استعماله ان يكون في المحسوس والكتاب ههنا ليس بمحسوس
 لانه يحاج بان المحسوس على نوعين حقيقى وحكى فكل ما تقدر في الالذهان فهو في حكم المحسوس
 انتهى لانه مرئى حكما تشخصا وفيه كلام طويل ذكره في الرسالة البخارية فاطلب هناك حاصله ان ما
 يحضر ببال الرجل فهو ليس بمحسوس له فقوله هذا مبتدأ ومختصر خبره وقوله مضبوط صفة المختصر
 ولهذا لا يجوز تانيته يعنى لا يقال مضبوطة وفي بعض النسخ مضبوطة وهو سهو من قلم الناسخ اى
 محفوظ عما لا يعنى وعما لا يلقى في الخواى في علم الخوف فيكون المختصر مظهروفا والخو ظرفا فجمعت فيه اى
 في هذا المختصر مهمات الخواى مقصودات الخوف فيكون المختصر ظرفا والخو مظهر **فان قيل** -
 الشيء الواحد لا يكون ظرفا ومظهروفا في حالة واحدة فكيف يصح كون المختصر ظرفا ومظهروفا **واجيب**
 بان قوله في الخو مجذوف الضمير المجرور تقديره فيه الخوف فيكون المختصر ظرفا في الحالين **فان قيل** فعلى هذا
 قوله فجمعت فيه يكون مستدركا لا فائدة تحته كما لا يخفى **واجيب** عنه بان هذه العبارة اما تفسير لما قبله او
 لدفع التوهم المستفاد من الكلام السابق لانه لما قال مضبوط في الخو توهم ان المختصر لا يكون مختصرا
 بل يكون مطولا اذ الخو يشمل المهمات والزوائد فدفع هذا بقوله فجمعت فيه مهمات الخواى مقصودا
 الخو لا زوائد **فان قيل** لفظ المهمات مفعول لقوله فجمعت فكيف يصح فيه الكسر وهو مكسور **واجيب** عنه
 بان لفظ المهمات صيغة جمع المونث السالم وفيه النصب تابع للجر كما سيأتى ذكره في اصناف الاعراب **قوله** على ترتيب الكافية

له فيه ان هذا التوهم مناف لقوله فهذا مختصر مضبوط كما لا يخفى ١٢ **قوله** على ترتيب الكافية اى حاصل على ترتيب
 مباحث الكافية مثل الاسم والفعل والحرف وانواع مثل للرفع اى لا في الامور الجزئية كما يشهد به مفهوم الترتيب اوعلى بمعنى ان
 ما كان في هذا المختصر فهو على ترتيب الكلية فلا بد عليه الاعتراض هذا حاصل ما قل الشايع ١٣

اسند ترتيب هذا المختصر الى ترتيب الكافية ليكون عمدة في القواعد الكافية او ان يقع عظيم في الازهات اذا ساند
 الشئ الى امر عظيم يوجب عظمة ذلك الشئ كما يقال للكعبة هذا بيت الله مع انه لا بيت لله تعالى ونسبتها اليه
 للتعظيم انتهى يعني كما ان في الكافية بحث الاسم او لا ثم بحث الفعل ثم بحث الحرف وكما ان في مباحث الاسم -
 المرفوعات او لا ثم المنصوبات ثم المجرورات كذلك في هذا المختصر انتهى **فان قيل** كثير من المسائل ذكرت في
 الكافية ولم يذكر ههنا كمسئلة تضمن المبتداء معنى الشرط وكذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام وكمسئلة
 اضافة اسم الغد والركب وحكم اسم الفاعل من اسماء العدد نحو الثاني والواحد والثالث وكذا غيرهما
 فلم يكن ترتيب هذا المختصر كترتيب الكافية **اجيب** الامر كذلك ان هذا الترتيب بالنسبة الى ما ذكر في هذا
 المختصر لا بالنظر الى جميع ما ذكر في الكافية لانه يسمى هذا الكتاب بالمختصر والمختصر ينا في جميع ما ذكر في الكافية
 لانه لم يكن بمختصر **فان قيل** مسئلة المنادى مؤخر عن مسئلة التحذير وعن ما اضر عامله في هذا -
 المختصر وعلى ذلك لا يكون على ترتيب الكافية لان هناك مسئلة المنادى مقدم وكذا احد الاسم والفعل والحرف
 مع خواص كل واحد منها ذكرت في هذا المختصر في صدر الكتاب ولم يذكر في صدر الكافية بل يكون هناك -
 حد الاسم وخواصه في موضعه وحد الفعل مع خواصه في موضعه ايضا وكذا الحرف وكذا مقدمة الكتاب من
 تعريف النحر وعرضه وموضوعه مذكور في المختصر ولم يذكر في الكافية مقدمة الكتاب وكذا غيرها من المسائل
 تامل فيها الجملة لا يكون ترتيب هذا المختصر كترتيب الكافية **قلنا** الامر كذلك والجواب من الاول ان المراد بالترتيب
 المذكور ترتيب الاقسام والابحاث الكلية لا ترتيب المسائل الجزئية والترتيب بالنظر الى الاقسام والابحاث الكلية
 كذلك تامل واما الجواب عن الحدود والخواص فلا نسلم انها لم تذكر في صدر الكافية بل هناك ايضا مذكور
 حكما لتفهمها وتصورها في ضمن دليل المحر حيث قال صاحب الكافية وقد علم بذلك حد كل واحد منها
 فيكون ترتيبه ايضا كترتيب الكافية لكن يشكل في خواص الفعل والحرف لانهما ذكرت في هذا الكتاب صدرا و
 في كتاب الكافية في بحثه اللهم الا ان يجاب ان ذكر خواص الفعل والحرف ههنا المتابعة خواص الاسم
 والله اعلم بالصواب واما الجواب عن مقدمة الكتاب فانها توطية وتمهيد للشرح في علم الخوف فيكون
 من مسائل المختصر ولا من مسائل الكافية بل يكون كجملة معترضة فيكون في حكم السقوط فكان ترتيب -
 هذا المختصر ايضا كترتيب الكافية تامل ثم الترتيب في اللغة ساخن شئ وفي الاطلاق وضع كل شئ في
 مرتبة وقيل جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويعتبر في مفهومها النسبة بالتقديم
 والتاخير ثم كلمة على في قوله على ترتيب الكافية ههنا بمعنى الباء لان المعنى ههنا على الاطلاق لا على
 الاستعلاء تامل تقديره فجمعت فيه مهمات النحر جمعا ملتصقا بترتيب الكافية ولجار مع المجرور وظرف -
 لغو لقوله فجمعت انتهى **علم** ان التاء في الكافية اما التانيث الموصوف المقدراى الرسالة الكافية واما اللبالة
 كتاء نسبة واما المحكية بان المصنف حكى هذا اللفظ من بين مواضع اخر واما اسمية بان كان من حروف -

الكلمة لانه نقل من الوصفية الى الاسمية **قوله** متوبا ومفصلا حالات من فاعل قوله فجمعت هذا على تقدير اسام
 الفاعل فيكون المعنى جمع كردم مهمات را دران حالتيكه باب باب كتنده وفصل فصل كتنده بودم من ان -
 مهمات را والفاعل بينهما لفظ جمعت ويحتمل ان يكون على صيغة اسم المفعول فيكون حالين عن المهمات وتفسير
 المجرور في فيه فيكون المعنى هذا جمع كردم من مهمات را درين مختصر دران حالتيكه ان مهمات باب باب
 وفصل فصل كرده شده بود انتهى **قوله** بعبارة واضحة الجار والمجرور متعلق بقوله متوبا ومفصلا وقوله
 واضحة صفة لعبارة الوضاحة ما يفهم منه المعنى ببادي النظر وباول النظر كانه لدفع الوهم لانه لما قال على ترتيب
 الكافية لتوهم ان عبارته كذلك فقال بعبارة واضحة لا بعبارة الكافية لانها مغلقة **قوله** مع ايراد الامثلة في جميع
 مسائلها نظري مع المضاف اليه متعلق بقوله واضحة او صفة لعبارة ايضا باعتبار المتعلق تقديره بعبارة واضحة -
 كائنة مع ايراد الامثلة وكلمة في في قوله في جميع مسائلها بمعنى اللام لان المعنى ههنا على الاختصاص من قبيل
 الجمل للفرد لا على الظرفية تأمل والمسائل جمع مسئلة وهي صيغة ظرف من باب سال يسال وهي في اللغة جاي -
 سوال ووقت سوال وفي الاصطلاح اسناد الامر الى الله سبحانه وتعالى او الى النبي عليه السلام او الى
 راي المجتهدين على الانفراد او بطريق الاجتماع تأمل وان شئت الاطلاع عليها فانصرف الى كتب
 الفقه انتهى **فان قيل** الضمير في مسائلها راجع الى المختصر وهو مذكور والضمير مؤنث فلم يوجد المطابق
 بين الضمير والمرجع وهو شرط في الضمير الغائب دون المخاطب والتكلم **اجيب** الضمير الراجع الى
 المختصر باعتبار الكافية بمعنى ان مسائل هذا المختصر كمسائل الكافية فيكون المختصر كالكافية مؤنثا
فان قيل الكافية ليس مؤنث بل هو مذكور لان التاء فيليبست للتانيث بل هي للمبالغة كما تقر -
اجيب الامر كذلك الا ان وضعها للتانيث فلم يخرج عن معنى التانيث في حالة المبالغة ايضا
 لهذا لا يطلق على الله تعالى لفظ ثلاثة مع انه جدير واحرى للمبالغة لشأبة التانيث فيتمامل كذا قال -
 عبد الغفور وايجاب عنه بان الضمير راجع الى الكافية لا الى المختصر لان مسائل المختصر مثل مسائل
 الكافية فايراد الامثلة لمسائل الكافية ايراد الامثلة لمسائل المختصر ايضا لان اسناد الشيء الى مبادي الشيء
 اسناد الى ذلك الشيء تأمل او يجاب بان الضمير راجع الى المختصر باعتبار الرسالة انتهى **قوله** من غير
 تعرض الى الادلة والعلل الجار والمجرور متعلق بقوله مع ايراد الامثلة ثم التعرض والاعتراض بمعنى -
 واحد وهو الاقدام على الشيء والاجترار والاعتراض ايضا بمعنى واحد وهو الرجوع عن الشيء فالعنى
 هكذا من غير اقدام للادلة والعلل والادلة جمع دليل والدليل في اللغة راه نمايدن وفي -
 الاصطلاح ما يلزم من العلم به العلم بشئ اخر فيكون الدليل من قبيل الشيء المفرد عند المحققين
 وعند المنطقيين هو قول تركيب عن المقدماتين يفيد العلم على المطلوب والعلل جمع علة والعلة
 في اللغة هي المؤثر وفي الاصطلاح ما يتوقف عليه وجود الشيء اى المعلول او يتوقف وجود المعلول -

عليه فالمراد ههنا من الدليل ما هو عند الحكماء فتأمل **قوله** لئلا يشوش ذهن المبتدئ التوشير
 يرتبان كردن والذهن في اللغة الفهم وفي الاصطلاح هي قوة موجودة في جنان الانسان تنقش
 فيها المعنى والمبتدئ في اللغة اعاز كمنده وفي الاصطلاح هو الذي شرع في الجزء الاول للشيء مع
 قصد تحصيل باقى الاجزاء وهو على نوعين طبعى واكتسابى فالطبعى هو الذى يكتب المسائل -
 بطبعه وفهمه والاكتسابى هو الذى يكتب المسائل من الغير كالمتلا ميد من الاستاذ والمراد
 ههنا اكتسابى وطبعى تأمل **قوله** ذهن المبتدئ اما منصوب على انه مفعول ليشوش وفاعل -
 ضمير راجع الى الادلة والعلل بطريق الانفرد ومرفوع على انه مفعول مالم يسم فاعله ليشوش مضاف
 الى المبتدئ اضافة معنوية والمعنى من غير تعرض للدلالة والعلل لئلا يتشوش ذهن المبتدئ -
 الاكتسابى لقصور ذهن المبتدئ الاكتسابى في هذا المقام **قوله** عن فهم المسائل وذلك لانه
 لو اشتغل بالمسائل ثم بالدليل والعلل يتشوش ذهنه عن فهم نفس المسئلة لان ذهن المبتدئ
 لاكتسابى قاصر لا يسمع مجموع هذه الامور الثلاثة لا لعدم العلم عليهما اى على الدليل والعلل و
 اللف واللام في المسائل عهدى راجع الى المختصر وعوض عن المضاف اليه اى مسائل المختصر
 تأمل **قوله** سببها هذا المختصر بهد اية الخور والباء زائدة لان باب سبب يسمى متعدد بنفسه
 الى المفعولين أحدهما الضمير المتصل وثانيهما الهداية زيادة غير قياسية اذ القياس ان يكون
 في خير النفي والادستفهام وههنا ليس كذلك كما ان الباء زائدة في قوله اعلم بان العبد مبتلى كما -
 هو عبارة الخلاصة في علم الفقه فاطلب هناك فيكون الهداية المفعول الثانى مضافة الى الخور -
 اضافة معنوية وفي الاضافة الى الخور جهتان أحدهما ان يكون من باب اضافة المصدر الى المفعول
 فيه والفاعل والمفعول به كلاهما هذوفان تقديره بهد اية المبتدئ في الخور كما يدل على هذا المعنى
قوله رجاء ان يهدى الله تعالى به الطالبين وثانيهما ان يكون من باب اضافة المصدر الى المفعول به
 والفاعل محذوف باقائه الخور مقام من يستحق الهداية مجازا مبالغة فيه كان الخور مجهولة الطريق فهذا
 المختصر يكون هاديا له اى للنحو كانه اسلك الخور على طريقة **قوله** رجاء ان يهدى الله تعالى به الطالبين
 مفعول له لقوله وسميت بهد اية الخور كان دفع اللوهم المستفاد من التسمية السابقة بان الهداية صارت
 صفة للمختصر والامر بخلافه لان الهداية صفة الله تعالى حقيقة لان الهادى هو الله تعالى حقيقة فدفعه
 بقوله رجاء الى اخره يعنى ان هذه التسمية باعتبار البيسية يعنى ان الهادى هو الله تعالى لكن اجوات -
 يهدى الله تعالى للطالبين بسبب هذا المختصر ثم الهداية في اللغة رب ثبوت وفي الاصطلاح الهداية
 هي الدلالة الموصلة الى المطلوب هذا عند اهل السنة والجماعة فالإيصال في الهداية الى المطلوب شرط
 عندهم واما عند غيرهم هي الدلالة على ما يوصل به الى المطلوب كالطريق ونحوه فالإيصال ليس بشرط

عندهم كذا في الرسالة لبرهانية الحاشية لا يساغوجي في علم المنطق فان شئت اطلع عليه فلتنصرف اليه والا اعتذار من جانب اهل السنة الى غيره في قوله تعالى **وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى** على ان الله تعالى هدى الى ثمود ولم يصلوا الى شرف الاسلام فعلم ان الايصال ليس بشرط فيه **اجيب** بان هذه الآية متاولة بقوله **وَأَمَّا ثَمُودُ** فاسببناهم اسباب الهداية كارسال الرسل وانزال الصحائف والكتب عليهم لانفس الهداية كذا ذكره ميرسيد شريف في الرسالة المنطق على رسالة **يساغوجي** تأمل **قوله** ورتبة اى هذا المختصر على مقدمة وثلاثة اقسام **قوله** على مقدمة اى من مقدمة فكلية على ههنا بمعنى من التبعية لعل الاستعلاء لان الاستعلاء يستلزم التغاير بين المستعلى والمستعلى عليه ولا تغاير بين المختصر وبين مقدمة وثلاثة اقسام بل يكون المختصر نفس ذلك الامور هذا اشارة الى اجزاء المختصر والاشارة الى اجزاء الكتاب من المستحبات وقيل من الواجبات بناء على ما قيل لا بد للمصنف من الامور السبعة ثلاثة منها واجبة واربعة منها سنة اما الثلاثة الواجبة فمنها البسلة والحمدلة والصلوة واما الاربعة التي هي سنة فالاول اسم المصنف واسم الكتاب وتعيين مذهبه واجزاء الكتاب **قوله** على ثلاثة اقسام وهي قسم الاسم وقسم الفعل وقسم الحرف وفي بعض النسخ وخاتمة والظاهر انه سهو من الناسخ لان خاتمة الكتاب لم يوجد في اخرة تأمل والترتيب لغة وشرعا ما مر سابقا فلا نعيد قوله بتوفيق الملك العزيز العلام ولما كان التاليف والتصنيف من الامور العظام ومحل الخطرات استعان المصنف بالله فقال رتبة بتوفيق الملك الى اخرة او اشارة لما هضم النفس وعجزه لان صيغة رتبة صيغة المتكلم وفيه نسبة الفعل الى نفسه ونسبة الفعل الى النفس ليس من الهضم والعجز فلماذا قال ورتبة الاثم التوفيق في اللغة دست دادن كسى زادكار وفي الاصطلاح جعل اسباب العبد موافقة لما هو الخير في حقه الملك بادشاه العزيز ارجمند اى الغالب العلام بسيار دان واما اختار هذه الاسماء لانها اعظم الصفات واما اختار ثلاثة اسماء لان الله تعالى وتعالى وتر واما اختار الثلاثة مع بان الواحد والخمسة ايضا تر عملا بقوله عليه السلام خير الامور او سطها تأمل **قوله** المقدمة اى المذكورة ففي المبادئ استعارة من مقدمة الجيش لعلاقة التشبيه بينهما في كون كل واحد منهما موقوفا عليه ثم المقدمة والى كلاًهما بمعنى واحد لغة وشرعا لانها في اللغة اولى راكوبند وفي الاصطلاح ما يتوقف عليه الشروع في العلم **قائيل** فعلى هذا يلزم ظرفية الشئ لنفسه وهو محال **اجيب** ان المراد من المقدمة المعاني الموقوف عليه وبالمبادئ الالفاظ فلا يلزم ظرفية الشئ لنفسه ان نفسه اذ تقديرك هكذا اما المعاني ففي الالفاظ اوبان المراد من المقدمة الالفاظ وبالمبادئ للمعاني وكلية في معنى اللوم تقديرك واما الالفاظ فلمعاني فعلى كذا التقديرين لا يلزم ظرفية الشئ لنفسه تأمل ثم المراد من مقدمة الكتاب ههنا تعريف النحو وغرضه وموضوعه وانما صار التعريف موقوفا

عليه لانه اذا لم يعلم تعريف الشئ كان طالبا للشئ المجهول وهو مراده فاذا لم يعلم بالغرض فيكون
طلبه عبثا والعبث حرام واذا علم بالموضوع لم يتميز علم ما يشع فيه من العلم من غير ما يشع لان
تغاير العلم من العلم الاخر لا يكون الا بحسب الموضوعات **قوله** التي يجب تقديمها كلمة التي
موصولة والجملة الفعلية المشتملة بعائد الموصول صلتها والمجموع صفة للمبادئ والبراد بالوجوب
اللزوم **قوله** لتوقف السائل عليها اي على ذلك المقدمة والمبادئ **قوله** ففيها اي نفى المقدمة
وفي المبادئ فصول ثلاثة **فان قيل** كلمة في ههنا ليس في محله لان الفصول عين المقدمة فيلزم ظرفية
الشئ لنفسه لانها في المقدمة والمقدمة شئ اخرجتني لا يلزم منه ظرفية الشئ لنفسه **اجيب** بانه
ياول قوله ففيها بقوله فهي فصول ثلاثة فم اندفع الاشكال **اصلا قوله** الفصل الاول من الفصول -
الثلاثة الذي هو جزء من اجزاء المقدمة في تعريف النحو هو علم مشتمل بالاصول التي تعرف بها اي -
بذلك الاصول احوال واخر الكلم الثلاث من حيث الاعراب والبناء فقوله علم باصول جنس يشتمل
المقصود وغيره **وقوله** يعرف بها احوال فصل يخرج به ما يعرف بها ذات الكلمة كعلم الصرف وما -
يعرف بها معاني الكلمة كالمنطق **قوله** واخر الكلم الثلاث فصل اخرج به ما يعرف بها احوال الاول
والاوسط كعلم اللغة وما يعرف بها احوال المكلفين كعلم الفقه من حيث الثواب والعقاب **قوله** من -
حيث الاعراب والبناء فصل اخرج به ما يعرف بها احوال الكلم لا من حيث الاعراب والبناء بل من حيث
موافقة القافية وغيرها كعلم العروض وعلم القوافي **قوله** وكيفية تركيب بعضها مع بعض فصل اخر
يخرج به ما يعرف بها كيفية المفردات كعلم الهيئة والابجد والهندسة والحساب **فان قيل** العلم في
اللغة وانستق وفي الاصطلاح حصول صورة الشئ في العقل وحصول صورة الشئ في العقل امر
ذهني والنحو عبارة عن القواعد الملفوظة المكتوبة فباي المعنى يصلح اطلاق لفظ العلم على النحو ههنا
اجيب بان اطلاق لفظ العلم جاء على ثلاثة معان احدها ما ذكرنا وثانيها على القواعد المكتوبة -
الملفوظة وثالثها على المنقولة من المجتهدين فالعلم ههنا بمعنى الاخيرين دون الاول تامل **فان**
قيل كثير من مبتدئين يقررون النحو ولم يعرفوا به احوال واخر الكلم الثلاث **اجيب** بان التعريف
ماؤل بحذف المضاف اي يعرف باستحضارها احوال واخر الكلم الثلاث لا بمجرد التلاوة والعبور
عليها ولا شك ان المستحضري يعرف بها احوال واخر الكلم الثلاث ثم **قوله** باصول اما ظرف لغز
للعلم واما ظرف مستقر كما اشرنا اليه من قبل **وقوله** يعرف الجملة فعلية صفة لاصول واحوال
مرفوع على انه مفعول مالم يسم فاعله ليعرف ان كان مجهولا واما منصوب ان كان معلوما وضمير يعرف
ضمير عائب راجع الى القاري او المبتدئ الذي يعلم من سياق الكلام فكانه مذكور حكما ثم الاحوال
مضاف الى الاخر اضافة معنوية المضاف الى الكلم الموصوف بالثلاث **فان** قيل الكلم في الحقيقة تميز الثلاث

واستعمال الثلاثة وما فوقه على خلاف القياس اعنى للتمييز المذكور يوثق فينبغي ان يقال الكلم -
 الثلاثة دون الثلث **اجيب** الامرك ذلك الا ان هذا التركيب خرج من باب التميز ظاهراً ونقل
 الى باب الصفة والموصوف فالمطابقة شرط بينهما وتركت حال الاول **قوله** كيفية اما مرفوع او
 منصوب على الوجهين المذكورين في الاحوال لكونه معطوفاً على قوله احوال واخر الكلم الثلث -
قوله الفصل الثاني من الفصول الثلاثة هو جزء من الاجزاء المقدمة في الغرض والغرض منه
 اى من الخصوصية ذهن المبتدى عن الخطاء اللفظي في كلام العرب **فان** قيل صيانة ذهن
 المبتدى من الخطاء اللفظي خطأ لان ذهن ليس يلفظ عن اللفاظ بل التلفظ انما يحصل
 من اللسان فلو قال صيانة لسان المبتدى عن الخطاء اللفظي كان صواباً و**اجيب** بان المتلفظ
 في الحقيقة هو ذهن واللسان مترجمة له فصيانة الحقيقة صيانة الفروع ايضا ويجاب عنه
 بان قوله صيانة ذهن المبتدى على حذف المضاف تقديره صيانة مبین ذهن ومبين
 الذهن هو اللسان **قوله** صيانة ذهن خبر مبتداء محذوف مضاف الى ما بعد اضافة المصدر
 الى الفاعل هذا منزلة الجنس وقوله عن الخطاء اللفظي كالفصل يخرج به ما به صيانة الذهن عن
 الخطاء المعنوي كعلم المنطوق لان صيانة الذهن عن الخطاء المعنوي لا يكون بالخوبل يكون -
 بعلم المعاني وانما صار موقوفاً عليه لانه لو لم يعلم غرضه كان طلبه عبثاً ولانه لو لم يعلم غرض
 الشيء لا يكون في طلب ذلك الشيء خطأ للفاعل اى الشارع **قوله** الفصل الثالث من الفصول الثلاثة
 وهو جزء من اجزاء المقدمة في موضوع النحوى وموضوع الكلمة والكلام انما صار الكلمة والكلام -
 موضوع علم النحوى لانه يبحث في علم النحوى عن احوالها الذاتية وكل ما يبحث في علم عن احوالها الذاتية
 فهو موضوع ذلك العلم فالكلمة والكلام موضوع علم النحوى **فان قيل** موضوع العلم لا يكون الا
 واحد الا ان تعدد الموضوع يستلزم تعدد العلم فيفهم منها ان علم النحوى علمان لا علم واحد و**اجيب**
 بان التعدد على وجهين لفظي ومعنوي كبالغ وعاقل ولفظي فقط كقاعد وجالس فالاول ممنوع وهما
 من قبيل الثاني لان الكلمة والكلام وان كانا من حيث اللفظ متعددين لكن في الحقيقة امر واحد لان
 المراد منهما اللفظ الموضوع لمعنى فالموضوع للنحوى في الحقيقة اللفظ الموضوع لا المهملات **فان قيل**
 لما كانا موضوعين لعلم النحوى فما الترجيح لتقدير الكلمة على الكلام **اجيب** بان الكلمة وقعت جزء
 من الكلام لفظاً ومعنى اما لفظاً فزيد مثلاً جزء من قوله زيد قائم واما معنى فلان معنى مجموع قوله زيد
 قائم حيوان ناطق مع هذا الشخص وذات من له القيام ومعنى لفظ زيد حيوان ناطق مع هذا الشخص
 فقط فلا شك ان هذا المعنى انقص من الاول فاذا كان الكلمة جزء والكلام كلاً فالجزء مقدم على الكل
قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد فقوله لفظ جنس يشتمل الموضوعات والمهملات وقوله وضع

بمعنى فصل يخرج به المهملات وما وضع لغرض التركيب كحروف الهجاء نحو الف با تا ثا الخ وما وضع
 لغوامة الاعراب كالحركات والحروف الاربعية وقوله مفرد فصل اخر يخرج به ما وضع للمعنى المركب
 انتهى اعلم ان الكلمة والكلام ليسا مشتقين من الكلم وليسا مشتق من بل هي كلمات براسها موضوعات -
 بنفسها عند البعض لعدم وجود المناسبة بينهما معنى بل كان لفظا وهي لا تكتفى في الاشتقاق
 لان المناسبة في اللفظ والمعنى معا شرط في الاشتقاق ومشتقان من الكلم عند الجمهور فلو وجود -
 المناسبة بينهما لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلان بعض تاثيرات معانيهما في النفوس -
 كالجرح في حصول الالم وغير بعض الشعراء عن ذلك التاثيرات بعين الجرح حيث قال جراحات
 السنان لها التيام :- ولا يلتام ما جرح اللسان :- وكقوله جراحة اللسان اصعب من جراحة السنان
فان قيل التاثيرات خارجة عن المعنى فلم يوجد المناسبة المعنوية **واجيب** ^{عنه} بان المناسبة المعنوية
 اعم من ان يكون في المعنى المطابق او لا التزامي او التضمني فالتاثيرات من المعنى لا التزامي انتهى ثم الكلم
 بكسر اللام جنس لا جمع عند الجمهور لحمل المفرد عليه كما في قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فان -
 الطيب صفة الكلم محمول عليه فلو كان الكلم جمعا لكان صفة جمعا ايضا فينبغي ان يقال الطيبات ^ن
 المطابقة شرط بين الصفة والموصوف وايضا استعمل في موضع المفردات لوقوع تميز المركبات نحو
 قرأت احد عشر كلمة فان تميز المركبات لا يكون الا مفردا فلو كان جمعا لما وقع تميزه وايضا جاء تصغيرها
 على كليم بدون الرد الى اصله وعدم الاستدلال وظيفة الجنس وجمع عند البعض لعدم اطلاقه في الا
 استعمال على الواحد والاثنين بل على الثلاثة فصاعدا واما قوله تعالى الكلم الطيب فما اول ببعض الكلم
 لان كل كلمة لا تصعد الى محل الاجابة بل ربما تكون مردودة كالكلمة السيئة واما وقوعه تميزا عن
 المركبات فلا نسلم وقوعه كل وقت بل اذا كان احيا نافيكون متلبسا بقاء الوحدة نحو قرأت احد عشر
 كلمة فالافراد حاصلة من التاء واما بدون التاء فجمع واما تصغيرها بلا رد فممنوع لان تصغيرها
 ثابت مع رد الكلم الى كلمة ثم صار كلمة كلمة انتهى والجواب عن جانب الجمهور ان التاويل صرف
 العبارة من ظاهر المعنى الى غيرها فلا ير تكب بغیر ضرورة داعية اليه ولا ضرورة ههنا تامل واما عدم
 اطلاقه على الواحد والاثنين فلا يكون الا في الاستعمال لا في الوضع والمراد الوضع لانه اصل دون
 الاستعمال لانه عارض الوضع فلا اعتبار له واما الجواب عن المنع فانه تحكم وهو ليس بمقبول
 انتهى **فان** قيل في قوله الكلمة اجتماع النقيضين وهذا يجوز وذلك لان الكلمة وقعت مبتدأ
 ومحدد واما ابتداءية يقتضى التعريف والمحدد ودية يقتضى التنكير لحصول التعريف بالحد بما
 بعده والابصار المحدضا معا وكذا اجتماع النقيضين في جانب الخبر ايضا ثابت لان اللفظ خبر واحد
 فالخبرية يقتضى التنكير دون التعريف لان النكارة اصل في الخبر وكونه حدا يقتضى التعريف **اجيب** ^{عنه}

بانه لا تناقض في جانب المبتداء ولا في جانب الخبر لاختلف الجهة لان الكلمة معرفة من جهة نكرة
 من جهة اخرى فاذا اختلفت الجهات ارتفع التناقض تأمل وهذا الجواب جواب عن التناقض في الخبر
 ايضا فان قيل اللوم في الكلمة لا يخلو اما ان يكون زائدا او غير زائد لا سبيل الى كل واحد منهما
 لانه ان كان زائدا بقي المبتداء نكرة وان كان غير زائد لزم فيه اجتماع التعريفين وهذا يجوز فاجيب
 بان اجتماع التعريفين ليس بمنع مطلقا بل اذا كان من جنس واحد وههنا من جنسين لان التعريف
 باللوم عارض لها لان اللوم عارضية والتعريف بالحد حقيقي لانه حقيقة لها فاللوم غير زائدة فيكون
 للتعريف ههنا ولا اشكال فيه فان قيل الاشكال باق لان الالف واللوم اما جنسي او غير كليهما مشير الى حقيقة
 الشيء فيكون التعريف باللوم ايضا حقيقية قلنا الامر كذلك الا ان الاشارة الى حقيقة الشيء بالالف واللوم
 اجمالي وبالحديث تفصيلي فبين الاجمال والتفصيل افتراق تأمل **اعلم** ان الالف واللوم على قسمين اسمي
 وحر في فالاسمي ما دخل على اسم الفاعل والمفعول اتفقا وفي الصفة المشبهة على الاختلاف لانه ما أول
 بكلمة الذي للمذكور وبكلمة التي للمؤنث والذي والتي من الموصولات والموصولات قسم من الاسم فهذه
 الا اعتبار صار اسما واما في الصفة المشبهة فذهب بعضهم الى انه موصول ايضا حملا على اسم الفاعل و
 مشابها له وذهب بعضهم الى انه حرفي لان المعنى يدل على الثبوت دون الحدوث فلم يثبت فيه
 معنى الفاعلية ثم الحرفي على نوعين زائدة فالزائدة ما لا يتغير معناها بانسقوط كما في مقولة على
 كرم الله تعالى وجهه حيث قال ولقد امر على اللئيم يسبنى فمضيت ثم وقلت لا يعينني فالكلمة في
 على اللئيم زائدة على تقدير كون يسبنى صفة اللئيم لان الجملة لا تقع صفة المعرفة لان الجملة من حيث
 هي مع قطع النظر الى اجزائه في قوة النكرة فاذا كان كذلك فلا يصلح صفة المعرفة واما اذا اعتبرت
 الجملة حالا عنه فاللوم للتعريف لا زائدة بشرط كون ذي الحال معرفة والحال نكرة ابدا فمثال الزائدة
 كما في قوله تعالى واليوم الآخر على تقدير الاضافة بناء على ان المضاف يجب تجريده عن اللوم والتنوين
 وما يقر مقامه واما اذا كان من باب الصفة والموصوف فلا يكون زائدة بل للتعريف ايضا لان المطابقة
 بين الصفة والموصوف شرط في التعريف والتكثير فمثال الزائدة كما في نحو النجم والصق والثريا حالة
 العلمية واما على غير تقدير العلم فلا يكون زائدة بل للتعريف ايضا ويجوز اتيان المثال المحتمل للمعنيين
 والمثال والمعاني الممثل به بوجه من الوجوه يتاوه على ان المناقشة في المثال ليس بسديد تأمل اذ كون
 المثال لا يوضح الممثل به فقط وهو كاف على اي جهة كان اي سواء كان المثال محتملا او غير محتمل ثم
 الزائد على نوعين لازم للكلمة وغير لازم لها فاللازم على ضربين عوضي وغير عوضي فالزائد اللازم
 العوضي كما في الله فانه لازم لاحاطة العلمية وعرضي لانها عوضية عن الهمزة المحذوف اصله الزائدة
 ايضا التحصيل للتعريف بالعلمية لا باللوم والزائد اللازم الغير العوضي كما في النجم والصق والثريا اما

كونه لازما لاحاطة العلمية واما كونه زائدة لان التعريف حاصل بالعلمية لا باللام واما كونه غير عوضى
فلا نه لم يعوض عن الشئ وكذلك غير لازم على نوعين عوضى وغير عوضى فالعوضى الغير اللازم
كما في الناس اصله اناس حذف الهمة وعوض عنها الالف واللام وغير لازم لعدم اقدم العلمية -
اليها وزائدة لوقوعه بعد حرف النداء المستلزم للتعريف ايضا واما غير العوضى كما في قوله فيا الغلام
الذان فزائلا كما ان يكسبان الشرا + اما كونه زائدة فلو وقع بعد حرف النداء والمستلزم للتعريف -
ايضا واما كونه غير عوضى فلا نه لم يعرض عن شئ واما كونه غير لازم فلعدم عروض العلمية له
انتهى هذه الاقسام كلها للزوائد واما غير الزوائد فهو على اربعة اقسام جنسى واستغراقى وعهدى
خارجى وعهدى ذهنى اما الجنس هو الذى يشير به الى حقيقة الشئ فقط مع قطع النظر الى فرد عن الافراد
نحو الرجل خير من المرأة فان اللام فيه جنسى لانه يشير به الى حقيقة الرجل فقط لا الى افراده وهو مذكور
من بنى آدم تجاوز من حد الصغر الى حد الكبر لانه ان لوحظ به الافراد فلا يخلو اما ان يلاحظ جميع
الافراد كما لا يستغراقى او واحد منها معين فى الخارج كما فى الخارجى او معين فى الذهن كما فى ذهنى -
كسبيل الى كل واحد منها لانه ان اشير به الى جميع الافراد كان تكذيب فى الواقع لان كثيرا من افراد النساء
خير من افراد الرجال كالاربعة البصرية والزبيدة وغيرها وان اشير به الى الواحد المعلوم فى الخارج فلا نه
لا يناسب المقام وان اشير به الى الواحد المعلوم فى الذهن فلا يصح حمل الخبر عليه لان المحكوم عليه
صار مجهولا وان المعروف بهذا الذهنى فى قوة النكوة وانما سمي الجنس جنسيا لانه يشير به الى حقيقة
الشئ وهى جنس فبا اعتبار المشار اليه سمي جنسيا انتهى واما الاستغراقى فهو الذى يشير به الى حقيقة
الشئ مع ملاحظة جميع الافراد نحو قوله تعالى ان الانسان لفي خسر فان اللام فيه للاستغراق فانه يشير
به الى حقيقة الانسان وهو حيوان ناطق مع ملاحظة جميع الافراد بقريته الاستثناء وهو قوله تعالى
الا الذين امنوا وعملوا الصالحات لان الاستثناء لا يكون الا من الكل **فان قيل** فلم لا يجوز ان يكون جنسيا
او خارجيا او ذهنيا **اجيب** بانه لا سبيل الى كل واحد منها لانه لو كان جنسيا فالجنس لا يحمل عليه
لانه لا يصدر من الحقيقة المحالصة بدون الاشخاص وفى الجنس الحقيقة ملحوظة فقط ولو كان خارجيا
فلا استثناء يابى عنه لان الخارجى يقتضى كون الشئ معينا ومعلوما والمستثنى وهو قوله الا الذين مجهول
يلزم استثناء المجهول عن المعلوم وذا باطل والذهنى ايضا باطل لانه صريح اسم ان نكرة لانك قد عرفت
ان الذهنى فى قوة التكرير وقد اجيب عن الاشكالين الاخيرين بوجه اخر بان الاستثناء لا يكون الا من امور
متعدد ولا تعدد فى الخارجى ولا فى الذهنى تأمل وانما سمي بالاستغراقى لان الاستغراقى للاحاطة
وفيه احاطة جميع الافراد انتهى واما الخارجى فهو الذى يشير به الى حقيقة الشئ ايضا مع ملاحظة
الفرد المعين المعلوم بين المتكلم والمخاطب فى الخارج نحو قوله تعالى **فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ** فانه

يشير به الى حقيقة الرسول وهو فرستاده شده مع ملاحظة الفرد الذي هو معلوم بين المتكلم وهو سبحانه تعالى وبين الخطاب الذي هو النبي عليه السلام في الخارج وهو موسى عليه السلام لا غيره لانه اذا فرض الجنسي فالعصيان ياباه اذ عصيان الفرعون لظاهر الفرد وح الحقيقة واذا فرض الاستغراق فهو باطل اذ هو لاحاطة الافراد ولا يمكن عصيان الفرعون عن جميع افراد الرسول اذ ليس في زمان الفرعون جميع الرسل حتى يمكن عصيانهم ولو فرض الذهني فهو ايضا باطل لانه عصيان المنكرات معلوم في القصص مع موسى مر لا في الذهن تأمل واما الذهني فهو الذي يشير به الى حقيقة الشيء ايضا مع ملاحظة فرد معين معلوم في ذهن المتكلم فقط ولهذا يحكم النجاة عليه بالتكثير نحو قوله تعالى حكاية عن حال يعقوب عليه السلام اني اخاف ان ياكله الذئب فانه يشير به الى حقيقة الذئب وهو حيوان مفترس مع ملاحظة الفرد المعلوم في ذهن يعقوب مر لانه اذا فرض الجنسي فالكل ياباه اذ لكل للامتناع لا للحقيقة لانها معنى لا تصلح الاكل تأمل واذا فرض الاستغراق فهو ايضا باطل لعدم اجتماع اذ ثمة الدنيا على اكل يوسف عليه السلام ولو فرض الخارجي فهو ايضا باطل لانه لا قدرة لشي من اشياء الدنيا باكل يوسف وانما يسمى ذهني لانه يشير به الى امر ذهني كما ان الخارجي يشير الى امر خارجي يسمى خارجيا انتهى فاذا عرفت هذه الاقسام الاربعة فاعرف اضدادها فالجنسي تضاد مع علامة الوحدة فقط ومع التعريف ايضا تأمل والاستغراق تضاد مع علامة الوحدة ايضا مع التعريف والخارجي يقتضي ذكر مدخوله شرطا قبله والذهني تضاد المعرفة فعليك صحة اللام على الكلمة بالتفكر فاي قسم يصح وبأي وجه لا يصح تدبر وتأمل هذا خلاصة ما حررتنا قلنا عن عاية التحقيق وباقي الكلام فيه فاطلب هناك **فان قيل** في النظر الى هذه المذكورات كلها باطل لانه ان اريد اسميا فلم يكن مدخوله اسم الفاعل واسم المفعول وان اريد الزائد فيلزم كون المبتداء نكرة وان اريد اقسام غير زائدة فهو ايضا باطل لوجود تضاد كل واحد منها تأمل فكلها لا يمكن واجيب عنه بانه يمكن ان يكون جنسيا ولا منافات بينه وبين تاء الوحدة بوجوه اما الاول فلان الوحدة على اربعة اقسام وحدة جنسية ونوعية وصنفية وفردية وللنافاة بين الجنسية والفردية وبين الجنسية والبقية تأمل واما الثاني لان التاء ههنا جردت عن الوحدة بل للتأنيث فقط وتجريد اللفاظ عن بعض المعاني اذا تعذر في الكل واجب كما في قوله تعالى ولست اعطيك وفي قوله تعالى سبحانه ان الذي اسرعه بعبد له ليل فاعلم الجنسية والتأنيث ايضا غير متنافيان اولاه لا منافات بين الجنس والوحدة لا تنصاف الجنس بالواحد والواحد بالجنس كما يقال هذه الجنس واحد وذلك الواحد جنس اولان الكلمة المفردة وان كانت مفردة لكن من حيث المفهوم جنس فلا منافات بينهما ايضا واما الثالث فلان التاء فيه اسمية او حكاية لا معنى للوحدة تأمل ويمكن ان يكون للاستغراق واجوبة من تاء الوحدة في الاستغراقية بعينه ما في الجنسية بان يكون التاء ليست للوحدة الفردية

بل للوحدة الجنسية او الصنفية او النوعية او لان التاء جردت عن معنى الوحدة او يكون التاء اسمية او حكاية واما الجواب عن التعريف فلان الاستغراق على نوعين افرادى وهو ما يصلح الحكم لكل واحد من الافراد نحو كل نار حار وكل انسان كاتب ومجموعى وهو ما يصلح الحكم للجميع من حيث الجميع لا لفرد من الافراد نحو قوله كل شعرة يرفع الحجر او كل نملة ياكل الاسد فالمراد من الاستغراق ههنا استغراق فردى لا مجموعى والاستغراق الفردى لا ينافى التعريف لان الفرد عبارة عن الشئ الواحد والتعريف انما يكون للشئ الواحد **فان قيل** لان سلم انه لا منافات بينهما بل المنافات ايضا ثابت لعدم اطلاق الفرد على الحقيقة واطلاق الحقيقة على الفرد والمقصود من التعريف الحقيقة **واجيب** عن بان المنافات انما يكون فى تعريف المقصد لا الاعتبارى وههنا اعتبارى ذكره للطرد وانما لم يكن هذا التعريف قصدا لان نظر النحاة من اول الامر الى اجزاء الشئ وافراده لا الى التعريف **فان قيل** هذا تكلف وتعسف لانه صرف من ظاهر الحال الى غير ظاهره فالاولى ان يكون للجنس تأمل ويمكن ان يكون للخار بارادة الكلمة ما استعمل على السنة النحاة بقرينة المقام وذكر مدخوله ما قبله ليس بشرط بل العلم عليه شرط يشار اليه ولو بقرينة من القرائن كما يقال خرج الامير من بلد هذا فان اللام خارجى - لوجود القرينة عليه وهو خلو ذلك البلد عن امير اخر وههنا تعين الكلمة النحوية بقرينة الكتاب - والبحث عنه ويمكن ان يكون ذهنيا بارادة تخصيص الكلمة بقرينة المقام فالكلمة وان كانت اى وان صارت نكرة لكنها مخصصة والنكرة المخصصة يقع الابتداء تأمل هذا كله فى غاية التحقيق فان شئت الاطلاع عليه فانصرف اليه **قوله** لفظ جنس يشتمل المقصود وغيره من الموضوعات والمهمات والمفردات والتركيبات والدوال الاربع وهى الخطوط والنصب والاشارات والعقود فانها غير لفظ فيخرج به الدوال الاربع كما مر وكذا يخرج به النقوش الهندسية نحو ١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩ الى غير ذلك مما وضع لمراتب العدد وكذا النقوش الرقمية نحو - ع - ع - ع - ع - ع - ع - ع - ع - ع الى غير ذلك لانها مما لا يتلفظ بهما انتهى ثم اللفظ فى اللغة الرسمى سواء كان من ذوى العقول نحو اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها او من غير ذوى العقول نحو لفظت الرمح الدقيق وفى الاصطلاح ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهما كان او موضوعا مفردا كان او مركبا **فان قيل** هذا التعريف دورى فلا يكون بسديد تأمل قلنا المراد بما يتلفظ هو النطق وباللفظ الصورة المكتوبة فاندفع الاشكال **فان قيل** تلفظ الانسان لا يكون الا باللسان فينبغى ان يكون اللسان لفظا قلنا الباء فى قوله به - للتعدية فيكون المعنى ما يتلفظ به الانسان او يكون الباء بمعنى على فيكون المعنى ما يتلفظ عليه الانسان ولا شك ان التلفظ ليس على اللسان بل باللسان على شئ اخرى فيكون اللفظ التلفظ **فان قيل** يقيد الانسان يخرج كلمات الله تعالى وكذا كلمات الملكة وكلمات الجن **اجيب** بان كلها ما يتلفظ به الانسان اما كلمات

الله تعالى فظاهر وإما كلمات الملكة فكما قال جبرائيل عمى مدح الامامين + ان في الجنة نهران من لبن
لعلى وحسين وحسن + وإما كلمات الجن فكما قال + قبر حرب بمكان قفر + ليس قرب قبر حرب قبر + وإما
قوله + تَكَا كَأْتَمُّ ثُمَّ عَلَى + كتكا كأكمر على ذي الجان افرنقوا افرنقوا + فليس من مقولة الجن بل من
مقولة الانسان قال رجل في حالة غلبة الحرارة عليه فصارت في ذلك الحال كما اخذ الجن فغلبوا عليه القوم فقال لهم
تكا كما تم الى اخرة صرح به في حاشية شرح المطالع فاطلب هناك **فان قيل** كلمات الله تعالى القائمة بذاته -
خارجة عنه اذ لا يكون كما يتلفظ به الانسان و**اجيب** بان التعريف مأول بقولنا ما يتلفظ به الانسان او
من شأنه ان يتلفظ به فحينئذ يدخل فيه **فان قيل** كلمات الله لا يكون مما يتلفظ به الانسان لان تلفظ الله
تعالى بلا كيف وحرف وصوت وتلفظ الانسان بها و**اجيب** بان هذا من تدقيق الفلاس سفة لا من مذهب
اهل السنة والجماعة فان مذهبهم ان كلمات الله تعالى مما يتلفظ به الانسان بدلائل او نها قوله تعالى ان
ذلك الكتاب والكتب اسم لما يكتب حروفا والثاني ايض قوله تعالى لا يسعه الا بطيرون فالس لا يكون
الا بالمحسوس الظاهر والثالث ايض قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن والقرون اسم بذلك النظم ولا
كلمات الله لو لم يكن مما يتلفظ به الانسان لما امر الله تعالى بقوله فاقروا ما تيسر من القرآن لان الامر
على المحال والرابع جواز الصلوة بها فلو لم يكن تلفظ الانسان بها لما جاز الصلوة به لان جواز الصلوة
لا يكون الا بالقراءة **فان قيل** المحذوفات والمنويات كلاهما ليسا من قبيل ما لا يتلفظ بهما فما بال
الحاجة حيث حكموا بالاول لفظيا حقيقيا وبالثاني حكيميا و**اجيب** بان المحذوفات ترد الى اصلها
فيكون لها اصل فيتلفظ بها واما المنويات فلا يكون لها اصل ولم يوضع لها اللفظ وانما عبروا عنها
باستعارة لفظ المنفصل لها من نحو انت وهي واجر واعليها احكام لفظ الظاهر تامل في هذا الاعتبار
صار لفظا حكما انتهى قوله وضع في اللغة جعل الشيء في حيز الشيء وفي الاصطلاح تخصيص الشيء
بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني فان صدق عليه هذا الحد فهو
الموضوع والا فمهمل فتأمل وفيه بحث من وجوه الاول فلانه ان اريد بالتخصيص تخصيص
اللفظ بالمعنى لم يخرج به الالفاظ المشتركة لعدم تخصيصها بالمعنى الواحد بل يكون مترددة -
بين معانيها كالمضارع مترددة بين الحال والاستقبال وكلفظ العين مترددة بين معانيه و
ان اريد تخصيص المعنى باللفظ فخرج به الالفاظ المترددة كالقعود والجلوس فان المعنى
مترددة بين الالفاظ و**اجيب** بان هذا الفساد كلها في صيغة التخصيص فجعل صيغة
التخصيص بصيغة الجعل وياؤل به ويقال جعل الشيء بالشيء والجعل اعم منهما تامل وإما
ثانيا فلان كلمة متى لعموم الاوقات فاذا اطلق به وقتا فهم منه المعنى واذا اطلق به في وقت اخر
الحلقات ثانيا او ثالثا الى ما لا نهاية له فلا يكون فهما لان الفهم لا يكون الا من الجهل ويكون هذا

الفهم من الفهم وهو تحصيل الحاصل **عنه** واجيب بان المراد من الفهم فهم جديد فلا يرد شبهة
تحصيل الحاصل واما الثالث فلا نه كلمة متى الشرط فوجود الشرط مستلزم لوجود المشر وطيفر
صه حروف المعاني لحرف الجرو وغيره وكذا كثير من الاطلاقات كاطلاق القرآن وغيره حيث لم يفهم -
منها المعاني بمجرد الاطلاق وكذا اذا اطلق لكن جن واعني عليه اومات في حال الاطلاق فلم يفهم
منه المعاني فينبغي ان يخرج عن حد الوضع **عنه** واجيب بان المراد من الاطلاق اطلاقا صحيحا اي
كاملا فاطلاق الحروف بلا ضم ضمنية لا يكون صحيحا واما الجواب عن القرآن وغيره فلان المراد بالاطلاق
الاطلاق مع العلم بالمعنى واما الجواب عن القرآن وغيره فلان المراد بالاطلاق الاطلاق مع العلم بالمعنى
واما الجواب عن الموت والجنون والاعماء فلان المراد بالاطلاق اطلاقا سالا عن المانع واما رابعا فلان
كلمة اول التردد فلا يناسب التعريف المقتضى لليقين وهي للشك فيك بينهما منافات **عنه** واجيب بانها
غير متحصرة في التردد بل يستعمل تارة للتوزيع وههنا كذا لك واما خامسا فلم يكتف فيهما بقوله متى اطلق
وضم اليه قوله واحسن **عنه** واجيب بان هذا العطف لشمول حد الوضع الالفاظ وغيرها كدوال الارب
واما سادسا فلا نه كما ذكر قيد المحس يبغي ان يذكر قيد السمع ايضا لان الفهم كما يحصل من الاطلاق يحصل من
السمع ايضا فينبغي ان يقال واسع **عنه** واجيب بان السمع مندرج في الاطلاق بناء على ان السامع كالقاري انتهى
قوله لمعنى المعنى في اللغة هو المراد وفي الاصطلاح ما يقصد بشئ كلفظ زيد يقصد به حيوان ناطق مع -
التشخص فان قيل المعنى اما صيغة ظرفا او صيغة مصدر ولا يصح اخذ كل واحد منهما في هذا المقام
لفساد المعنى **عنه** واجيب بان الظرف والبصيرة انما في المعنى الحقيقي يؤلف بصيغة المفعول فيكون معنى
المقصود لا بمعنى المقصد والقصد فان قيل المعنى ما خوذ في الوضع فذكره بعده تكرار **عنه** واجيب
بان ذكر المعنى بعد الوضع مبنى على تجريد الوضع من المعنى او يجاب عنه بانه لا تكرار فيه لان ذكر المعنى في
الوضع ضمنى وفي الثاني تصريح **عنه** لا تكرار فان قيل قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض الالفاظ الاخر فكيف
يصح قوله لمعنى **عنه** واجيب بان المعنى ما يتعلق بالقصد وهو اعم من ان يكون لفظا ومعنى فان قيل قد
وضع بعض الالفاظ المفردة بازاء بعض الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر والصلة والشرط والجزاء فان كل واحد
منها يقصد بها المعنى المركب **عنه** واجيب بان ما يقصد عنها لا يكون الا مفردا لعدم دلالة جزء اللفظ على
جزء المعنى تامل **قوله** مفرد المعنى المفرد ما لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى والمعنى المركب ما يخالف
وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى او منصوب او يدل عنه او منصوب على انه حال من المعنى او من ضمير
وضع او مفعول اعنى المقدرة او مرفوع لانه خبر مبتداء محذوف او الصفة الثانية للفظ فان قيل لا
يصح كل واحد منها ما على تقدير الجبر بالصفة للمعنى فلا نه يلزم تقديما لا فرادا والتركيب للمعنى قبل الوضع
وليس الا هو كذلك بل الافراد والتركيب انما هو بعد الوضع **عنه** واجيب بان اتصافه انما هو باعتبار ما

اليه واما على تقدير النصب اذا كان جالسا من المعنى فلان الحال لا يكون الا من الفاعل والمفعول به ولفظ
 المعنى ليس كذلك تأمل **واجيب** بان المجرور في حكم المفعول به فان قيل ذوالحال اذا كان نكرة
 وجب تقديم الحال عليه فينبغي ان يقال مفردا معنى **واجيب** بان هذا التقديم بما ذا يمكن -
 ذوالحال مجرورا واما اذا كان مجرورا فلا يجوز تقديمه عليه لان الحال تابع لذى الحال فتقديم المجرور على
 الجار ممنوع والتابع اى تقديم تابع المجرور ممنوع على الجار بطريق الاولى فان قيل الحال لا يصح من ضمير -
 وضع لا نه يشترط في باب الحال اتحاد الحال مع ذى الحال وجودا ونزها ونا والوضع مقدم وجودا على الافراد و
 التركيب **واجيب** بان اتحاد الزمان كان لصحة الحالية تأمل فان قيل لو كان حالا عن ضمير وضع لكان
 في جنبه وههنا وقع الفصل بينهما **واجيب** بان الفصل بالاجنبى ممنوع لا بتعلقات وضع **قوله** دهى
 منحصرة في ثلاث فاقسام اسم وفعل وحرف لانها ما ان لا تدل اى ذلك الكلمة على معنى كائن في نفسها

هو حرف او تدل ويقترب معناها باحد الاثنتي عشرة وهو الفعل او تدل ولم يقترب معناها به هو الاسم
 فحال الكلمة لا يخلو عن هذه الثلاثة فلهذا انحصرت الكلمة في ثلاثة اقسام وفيه نظر من وجهين الاول انه
 لا يثبت من هذا الدليل انحصار الكلمة في ثلاثة اقسام لانه ان اريد التقسيمات الذان في الدليل فيقتض
 ان يكون الكلمة على اربعة اقسام احدها ما يدل وثانيها ما لا يدل وثالثها ما يقترب ورابعها ما لا يقترب
 وان اريد احدهما فيقتضى ان يكون الكلمة على قسمين تأمل **واجيب** بان المراد كلا التقسيمان
 لكن التقسيم الاول من الكلمة والتقسيم الثانى اعنى الاقتران وعدم الاقتران من قسم تقسيم الاول
 فعلى هذا انحصرت الكلمة في ثلاثة اقسام ولا يخفى عليك ان النظر الاول انما يتوجه الى دليل حصر
 الكلمة التى في عبارة الكافية لان هناك تقسيمان لا الى دليل حصر الكلمة في هذا المختصر فانه -
 ليس ههنا تقسيمان واما النظر الثانى فيستوجه الى الكافية والمختصر ايضا جميعا تأمل واما الثانى .
 فلان هذا الدليل لا يرتبط بالانحصار لان الدلالة والاقتران ليسا بهذين كورين في حقيقة الكلمة لان
 حقيقة الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد **واجيب** بان الدلالة والاقتران وان لم يكونا بهذين كورين
 في حقيقة الكلمة لفظا لانها مذكوران تقدير الا انه ذكر في حقيقة الكلمة صيغة الوضع والوضع
 يستلزم الدلالة والاقتران كذا في بعض الشروح للكافية وفي هذا الدليل نظر من وجه اخرى ذكر في
 غاية التحقيق فاطلب هناك **قوله** فخذ الاسم اى حقيقة الاسم الحد في اللغة المنع وفي الاصطلاح
 هو قول دال على حقيقة الشئ من غير زيادة ونقصان **اعلم** ان التعريف في اللغة العلامة وفي
 الاصطلاح ما يعرف به الشئ وهى على ضربين حدى وهو ما يؤخذ فيه حقائق الشئ من غير زيادة
 ونقصان ورسمى وهو ما يؤخذ فيه صفات الشئ كتعريف الانسان بالحيوان الناطق حدى ويكون
 عريض الاظفار يادى البشرية مستقيم القائمة ضحاك بالطبع رسمى فاذا عرفت هذا فاعلم ان قسمة

لجدها ليست بمعنى الحقيقة بل بمعنى التعريف **قوله** كلمة تدل اي ذلك الكلمة على معنى كاش
 في نفسها اي الكلمة غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي والحال والاستقبال كرجل وعلم -
فان قيل كلمة في ههنا ليست في محل لعدم ظرفية الكلمة للمعنى وهي تقتضى الظرفية تأمل واجيب عنه
 بان كلمة في بمعنى اليباء اي بنفسها لكن المصنف اتى بكلمة في لانها المادلت على معنى بنفسها من غير -
 احتياج الى ضم كلمة اخرى فكانت محيطة لذلك المعنى كاحاطة الظروف للمظروف فلهذه العدة اتى
 بكلمة في كذا في عيد الغفور **فان قيل** قوله في نفسها زائدة لا طائل تحته لان معنى في نفسها كونها مدلول
 عليها وهذا المعنى بعينه معنى قوله تدل على المعنى في يلزم التكرار تأمل **واجيب** بان الدلالة
 على المعنى على ضربين اما بنفسها او بغيرها فلما كانت دلالة المعنى متنوعة قيد بقوله في نفسها **فان قيل**
 هذا الحديث ليس بجامع ولا مانع لخروج اسماء الافعال منها وكذا اسم الفاعل والمفعول ويدخل فيه نحو كاد ويس
 وعسى ونعم مما تسالخ عنها الزمان وكذا فعل المضارع لانه ايضا غير مقترن باحد الازمنة بل هو مشترك
 بين زمان الحال والاستقبال **واجيب** بان المراد بعدم الاقتران ما لا يكون مقترنا بحسب الوضع اصلا -
 سواء كان بزمان او زمانين فخرج المضارع عن حد الاسم **واجيب** بان المراد من الاقتران افتقارنا وضعيا
 فخرج اغياره ودخل افراده وايضا يدخل في حد اسم اسماء الزمان كيوم وعند وامس فان الزمان فيه غير
 مقترن باحد الازمنة الثلاثة والا لزم اقتران الزمان بالزمان وهو محال وكذا لفظ الليل والنهار والصبح و
 الغبوق والروح والنحي والسي وغيرهما يدلل على الزمان فقط **فان قيل** يشكل هذا التعريف بالاسماء
 المعبرة بها من جهات الستة كفوق وتحت وكذا يمين وشمال وخلف وامام لا احتياجها في الدلالة على المعنى
 الى ما اضيف اليه ولهذا الزم الاضافة فيهم وكذا لفظ اي وايه وكلاوين وغيرهما يكون لازما لوضافة
 فيكون مما لا تدل على معنى في نفسها فكيف يصدق عليها قوله بنفسها **واجيب** بان كل واحد منها
 مستقل في الدلالة على المعنى ومما لکن جرت العادة في ذكر المضاف اليه معها فالاعتبار انما هو للوضع
 لا للعادة تأمل وفيه كلام طويل لا يليق بهذا المختصر فاطلب في المطبوعات كذا في غاية التحقيق انتهى لما
 فرغ من تعريف الاسم شري في بعض خواصه لتتضح بها معرفة الاسم غاية التوضيح لان الشيء اذا عرف
 من حيث الذاتيات والصفات كان موضعاً عينة التوضيح **فالتعريف الاول** كل لحدى وذكر الخواص كالتعريف
 الرسمي فقال علامته ان يصح الاخبار عنه وبه يجوز يد قائم الى لان يسند اليه فكونه مسند اليه
 من خواصه لان الفصل وضعت مسنداً به فلو جعل مسنداً اليه ايضا لزم خلاف الوضع وذال يجوز بغير
 ضرورة لان الفعل حدث والحدث عرض والعرض قائم بغيرها اي بالذاتيات دون الذاتيات فانها قائمة
 بالادوصاف **فان قيل** يشكل هذا الحكم به نحو قوله اعجبني ان ضربت زيد الاله جملة فعلية **واجيب**
 ان هذا بتأويل الاسم تقديره اعجبني ضربك **فان قيل** قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا وقعت محكوماً عليه لان

جملة أمثوا وقعت مفعول مالم يسم فاعله لقل وهو لا يكون إلا سماء وههنا جملة **واجيب** عنه بان قوله امنوا
بتاويل هذا اللفظ تقديرك واذا قيل لهم هذا اللفظ وهو الاسم وعلى هذا القياس كلما وقع الجملة موقع -
الاسم تأمل وفي بعض النسخ وقع قوله ويكانه سهو من قلم الناسخ اى من تصرف الناسخين الا ان يقل
المرد بالاجابة عنه وبه في حالة واحدة نحو اعجبنى قيام زيد في صحه عبارة النسخة لكن التمثيل بنحو زيد
قائم يا به تأمل والله اعلم والاضافة نحو غلام زيد وانما صار الاضافة من خواص الاسم بوجوه الاول لان
الاضافة لا يكون التعريف الشئ او تخصيصه او تخفيفه وكل ذلك لا يكون الا في الاسم اولان الاضافة
مستقطة للتوئين او ما يقوم مقامه من نون التثنية ونون الجمع والالف واللام فكل ما كان هو لاء فيه
كان الاضافة ايضا فيه اولان الاضافة لا يكون الا بحرف الجرو حروف الجر تختص بالاسم فكذلك الا
ضافة انتهى **قوله** ودخل لام التعريف كالرجل لان اللام لتعين المعنى المستقل بالمفهومية ويدل
عليه اللفظ مطابقة والمعنى المستقل لا يكون الا في الاسم لان الحرف لا يدل على المعنى المستقل
وللمفعل يدل عليه تضمنناك مطابقا اولان اللام لتعيين الذات والذات لا يكون الا سافا **فانقل**
حروف النداء والميم ايضا لتعين المعنى او لتعريف الذات كاللام فينبغي ان يقال ودخل حرف
التعريف ليكون التعريف شاملا للميم وحروف النداء ايضا **واجيب** الكل ما اول باللام
تأمل **واجيب** عنه بان التعريف بالنداء ما اول بتعريف اللام واما الجواب عن الميم فهو غير مشهور -
فانقل عبرتان اللام يدخل في فعل المضارع في قوله تعالى وليقطع بينكم وليتلفظ **واجيب**
بان هذه القراءة من الشواذ لا يعتد به او يظن القائل بلام الموصولة يعنى كما ان كلمة الذى يدخل
على المضارع نحو الذى يضرب كذلك هذا اللام ايضا موصولة دخلت عليه كذا فى قاضى الارشاد وما
قوله يا نعم العبد يا نعم الرسول الطاهر مما جاء فى الاوراد بادخال حرف النداء على صيغة الماضى -
فما اول ايضا تقديره يا من هو نعم الرسول الطاهر **فانقل** لم قال ولام التعريف بدون الالف كما هو
عبارة الكافية مع ان الالف واللام كلاهما للتعريف **واجيب** بان فيه اختلاف مذاهب ذهب سيبريه
الى ان اللام وحدها للتعريف الا انه ساكن زيدت قبلها همزة الوصل ولهذا تسقط فى الدخ ووجهه ان
التعريف ضد التنكير وعلامة التنكير حرف واحد وهو التوئين فكذلك علامة التعريف ايضا حرف واحد
ذهب الخليل الى ان الالف واللام معا للتعريف كهل للاستفهام لشدة اتصال احدهما بالآخر -
سقوط الالف فى الدخ باعتبار نيابة اللام مقام الالف كنيابة الجزء مقام الكل فى نحو قوله جاء فى رئيس
القوم وذهب المبرد الى ان الهمزة وحدها للتعريف كهمزة الاستفهام وحدها للاستفهام زيدت
بعده اللام للفرق بين همزة الاستفهام وبين همزة التعريف وانما اختص الزيادة بهمزة التعريف دون
همزة الاستفهام لان الاختصار فى الاستفهام اولى لان الاستفهام طلب الفهم عن الغير فالطالب مارع

الى وجود المطلوب فقصر فيه ليتفرغ الى المقصود بسرعة كما ان المقصود من المنادى سارع الى الجواب فخذ
 الفعل وعوض عنه حرف النداء ليتخلص منه الى المقصود وكذا ما بعد اما لان المقصود باما حكم الاسم
 الواقع بعدها فحذف فعل الشرط منه ليتخلص منه الى المقصود بسرعة نحو اما زيد فمنطلق وكذا غير
 تامل في قواعد النحو **قوله** والجبر كغلام زيد واما صار الجبر علامة لان الجواثر حرف الجبر وهو يختص بالاسم
 فكذلك التثنية والالتزام المخالفة بين المؤثر والاثر والاثر لا يجوز اولا لان الجبر علامة الاضافة والاضافة يختص بالاسم
 واما يختص دخول حرف الجبر بالاسم لانها وضعت لافضاء الفعل او شبهه الى ما يليه فيجب ان يكون اسما حتى
 لا يلزم افضاء الشيء الى نفسه واما الاضافة اللفظية فهي محمولة على المعنوية كضارب زيد واما -
قوله تعالى لم يكن الذين وقل الحق ونحوهما لوجود الجبر في اخذ الفعل فمحمولة على الحركة البنائية لا على
 الاعراب **فان قيل** الشمس والقمر مؤثران في الضياء اثارهما واما في السماء فيجب ان -
 يكون ضياءهما ايضا في السماء **واجيب** بان المؤثر على نوعين طبعي بان يكون ذلك الاثر في قالب
 ذاته ومركزه واكتسابي بان يكون ذلك الاثر باعتبار الغير كالعوامل فانها علامة الاثر فالمؤثر هو للتكلم
 فالمؤثر **الطبعي** اولى واقوى من المؤثر الغير الطبعي **فان قيل** النصب اثر النواصب وهو ان وكى و -
 اذن وكن وهذه الحروف مختصة بالفعل والنصب في الاسماء ايضا يوجد انها مؤثر اكتسابي **واجيب**
 عنه العواد بالاثار الذي يكون من نوع واحد كالجبر ليس الا من حروف الجبر والنصب اثر من انواع كثيرة
 فايجاد النصب في الاسم ليس بهذه الحيشية بل من حيث انه اثر مؤثر اخر **فان قيل** الهمزة والتضعيف
 ايضا مفضيان معنى الفعل الى الاسم ككرمت زيدا وفرحته فينبغي ان يكون في الاسم فالامر بخلافه و
اجيب بان المفضى على نوعين مفضى من حروف المباني ومفضى من حروف المعاني فالاول -
 يختص بالفعل والثاني يختص بالاسم **قوله** والتنوين مع اقسامه الاربعة التنوين الترنيم كما -
 سيجئ وهو في اللغة منون كردن شئ وفي الاصطلاح نون ساكنة تتبع حركة اخر الكلمة لا لتأكيد الفعل
 واما اختص التنوين بالاسم لانه ضد اللام والاضافة لانهما لاكتساب التعريف وهو للتأكيد فهما مختصان
 بالاسم فكذلك التنوين حملا للنقيض على النقيض لا يبق ان التنوين احق ان يكون في الفعل لانه للتأكيد والفعل
 ايضا نكرة لانا نقول الامر كذلك الا انه يقتضى الانفصال عن كلم ما هو الموصول والفعل يقتضى الاتصال
 بالفاعل فينبغي منافاة اولانه اما اختص لانه كقطع الكلمة واتمامها والفعل شديد الاتصال مع الفاعل
 واما قوله - اَقْلِي اللّٰوْمَ عَاذِلُ الْعِتَابَا بِخَفْوِيْ اِنْ اَصْبْتُ لَقَدْ اَصَابَا + باد خال التنوين على صيغة الماضي
 وهو قوله اصابا فمحمول على تنوين الترنيم وهو غير مختص به اولانه عوض عن الف الاشباع -
 فاندفع الاشكال وهوان الاختصاص منتقض باصا بانتهى **فان قيل** فعلى هذا يجب ان لا يدخل
 على صيغة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر فانها ايضا يقتضى اتصالها بها عليها

ومع انه يجري عليها اجراء الظاهر كما يقال زيد ضارب بالتنوين **واجيب** بان اقتضاء هاللفاعل ليس
 كاقضاء الفعل اياه لان اقتضاء الفعل وضعي والاقتضاء فيها عارضى واستعارى من الفعل فلا يكون
 لها قوة في منع التنوين كذا في غاية التحقيق انتهى اولون التنوين اما للتمكن او للمقابلة او للعوض او لغيرها و
 شئ منها لا يوجد الا في الاسم **قوله** والتثنية والجمع نحو الزيدان والزيدون لانها يستلزمان التعدد و
 التعدد يستلزم التغير ولا تغاير في الفعل واما تثنية الفعل وجمعه **قوله** فموضريه وضربوا راجع الى فاعل الفعل
قوله والتثنية لانه لزيادة الشئ والفعل لا يقبل الزيادة والتصغير لانه تحقير شئ بعد وجوده والفعل
 لا يقبل المحقرة تامل **قوله** والنداء لان المنادى كون الاسم مدعوا مسما ولا يمكن الدعاء في الفعل
 فان كل هذه هي المذكورات من خواص الاسم كما مر من التغيلان للتخصيص، تامل **فان قيل** كثير
 من الاسماء لا يدخل عليها التنوين كالضمائر واسماء الاشارة وكذا لا يدخل عليها لام التعريف **واجيب**
 بان الخاصة على نوعين شامل وهو ما استغرق لجميع افرادة كالكتابة بالقوة للانسان وغير شامل وهو
 ما يوجد في بعض افرادة كالكتابة بالفعل في بعض افراد الانسان فالمراد ههنا غير شاملة تامل وكان السرفى
 تفسير العلامة بالتخصيص هذا لان العلامة ما لا يتفك عن الشئ في الشئ والخاصة ما يوجد فيه ولا يوجد
 في شئ اخر سواء كان لازمة له او لا وهذه الخواص لا توجد في بعض افراد الاسم فلماذا قال ثانيا معبرا عن
 لفظ العلامة بقوله فان كل واحد منها خواص الاسم **قوله** ومعنى الاخبار عنه ولما كان سائر الخواص
 ظاهر المراد لا يحتاج الى تفسيرها ثانيا الا ان قوله وعلامة ان صح اخبار عنه فانه خفي المعنى اشار الى
 الى بيانه واظهاره فقال ومعنى الاخبار عنه كذا وكذا ان يكون محكوما عليه لكونه اى الاسم فاعلو
 ومفعول ما ليس فاعله او مبتدأ فان كل واحد منها مخبر عنها تامل **قوله** ويسمى اسما السوء
 اى الاسم على قسميه اعنى الفعل مجزوف الفعل لعلوه على اخويه يتركب منه الكلام وحدة من غير
 احتياج الى الفعل مجزوف الفعل والحرف فانه محتاج الى الاسم فى الكلام تامل هذا اشارة الى وجه التسمية -
 للاسم **اعلم** ان فيه خلافا فذهب البصريون الى ان الاسم ما خوذ من السؤال الذى هو ناقص وارى و
 يدل عليه جمعه وتصغيره نحو اسماء واسامى وسمى لا واسام ووسيم بتقدير الواو بناء على المثال فلما
 صار اصله سوخذت الضمة عن الواو لثقلها عليها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين الواو والتنوين فصار
 ثم نقل حركة السين الى ما بعده ليكون هذا اللفظ من الاسماء والعشرة التى بنوا وائلها على السكون -
 وزيدت عليها هزة الوصل كابين واخواب واسم وغيرها فصار اسما والكوفيون ذهبوا الى ان
 الاسم ما خوذ من الوسم بكسر الواو فيكون من المثال لان الناقص واما جمعه وتصغيره فمبنى على
 القلب تامل واحاب بان القلب تعسف وتكلف كذا فى البخارية ثم لما كان مذ هب البصريين اصلا عنده
 اعتمد عليه فقال ويسمى اسما السوء على قسميه لا لكونه وسماعلى المعنى كما هو مذ هب الكوفيين

لان الكوفيين قالوا سمي الاسم اسما لانه ماخوذ من الوسم وهو العلامة والاسم علامة على
 مسماه واعترض عليهم بان الفعل ايض علامته ودالة على مسماه فينبغي ان يقيم للفعل ايض اسم كما
 يقال للاسم اسم ولا قائل به احد **قوله** وحد الفعل اي حقيقة قد شرحت في حد الاسم فلا نعيد
 كلمة تدل اي ذلك الكلمة على معنى كائن في نفسها مقترن ذلك المعنى باحد الزمنية الثلاثة اعني
 الماضي والحال والاكستقبال كضرب ويضرب واضرب الاول للماضي والثاني للاستقبال والثالث للحال **قوله**
 كلمة جنس يتناول المقصود وغيره وقوله تدل على معنى في نفسها فصل يخرج به الحرف تامل وقوله -
 مقترن باحد الزمنية الثلاثة فصل اخر يخرج به الاسم لا يقيم هذا الحد ليس بمانع ولا جامع لخروج الافعال
 المنلخه من نحو نعم وبئس وساء وحيد او عسى وكاد ودخول اسماء الافعال من نحو دونك وبله و-
 عليك وغيرها لا نأقول المراد بالاقتران الا قتران الوضعي كما مر في حد الاسم **فان قيل** هذا يشكك
 في المضارع لانه مقترن بالزمانين لا باحد الزمنية الثلاثة تامل **قلنا** ان سلم الاشتراك بين الزمانين وضعاً
 وانما عرض الاشتراك استعمالاً وان سلمنا فلا ضير ايض لان الكلمة لما صار فعلاً باقتران احد الزمنية
 الثلاثة فباقترانها على زمانين بالطريق الاولى فعلاً كما يقال في تعريف المعتلات المعتل ما كان احد اصوله
 حرف علة فلما كان احد اصوله حرف علة كان معتلاً كالمثال والاجوف والناقص فما كان في اصوليه
 حرف علة كان معتلاً بطريق الاولى كذا في السعدية فههنا كذلك تامل **فان قيل** اسم الفاعل والمفعول
 مقترن باحد الزمنية الثلاثة وضعاً **واجيب** عن بان المراد من الوضع الوضع الاول وهو الذي لم يسبق
 عليه وضع اخر دون الثاني كذا في غاية التحقيق لما بين حد الفعل اراد ان يذكر بعض خواصه ليتضح -
 معرفة الفعل فقال وعلامته ان يصح الاخبار به لا عنه لانه الفعل حدث وعرض والا حداث والا عرض
 لا تكون الا مسندة به **قوله** ودخول قد لانه وضع لتقريب الماضي الى الحال نحو قد ركب الا مير من
 قبيل هذا اول التحقيق اول التعليل وشئ منها لا يوجد الا في الفعل **قوله** والسين وسوف لا نهما وضعت
 للاستقبال ثم الاول للقريب والثاني للبعيد والاستقبال لا يكون الا في الفعل **فان قيل** ما الحكمة في ذكر
 السين معرفاً باللام دون كلمة سوف **واجيب** عن بان السين جاءت على ستة انواع احدها السين -
 للطلب نحو استعجلت اي طلبت العجلة واستخرجته اي طلبت خروجه وثانيها الوجود الشئ على صفة -
 نحو استعظمت اي وجدته عظيماً وثالثها التحويل نحو استحجرت الطين اي تحولت الى الحجرية ورابعها -
 سين الاستقبال نحو سيضرب زيد وخامسها سين الزيادة نحو استطاع يسطيع وهذه الخمسة مختصة
 بالفعل وسادسها سين الكساسة وهي التي تلحق اخر كاف المؤنث حالة الوقف نحو مررت بكس وهو مختص
 بالاسم فاذا كان متنوعة احتاج الى تعيينه وانما وضعت للاستقبال لانها تحذف التنفيس اي حرف تاخير
 للاستقبال والحزم لانه اثر الجواز وهو مختصة بالفعل وانما يختص الجواز بالفعل فانها ما لنقي -

الفعل كلف ولما وأما لطلب الفعل كلام الأمر وأما لطلب ترك الفعل كلام النهي وأما التعليق الشئ كان
واذا وكل واحد من هذه المعاني لا يوجد الا في الفعل **قوله** والتصريف الى الماضي والمضارع لان
الا تنقسم الى الماضي والمضارع لا يكون الا بحسب الزمان والزمان لا يكون الا في الفعل **قوله** وكونه
امرا ونهيا لا نهيا للطلب والطلب لا يكون الا في الفعل **فان قيل** لم قال وكونه امرا ونهيا ولم يقل الى
امر ونهي **واجيب** رعاية للمذهب لان فيهما خلافا قال بعضهم انهما قسمان للفعل كالماضي و -
المضارع وقال بعضهم ليسا قسمين من الفعل بل مشتقان من المضارع واقسام الفعل اثنان الماضي
والمضارع لان النهي والامر وقال بعضهم اقسام الفعل ثلاثة ماضى ومضارع وامر فلهذا اقبال وكونه امرا و
نهيا على اى مذهب كان **فان قيل** كلمة اى الداخل على الماضي ليست بجيدة لانه ليس وراء الماضي و -
المضارع والامر والنهي فعل حتى يتصرف اليها فالاولى ان يقال والتصريف من الماضي والمضارع وغير
بد خول كلمة الى على المضارع **واجيب** بان المراد من التصريف تصرف فعل الاصطلاحى وهو كلمة
تدل على معنى مقترن باحد الزمته الثلاثة يعنى هذا الفعل اما ماضى او غيره تامل في صحح دخول الى
على الماضي **قوله** واتصال الضائر البارزة البرفوعة لان المرفوع ليس الا علامة الفاعل والفاعل انما
يكون للفعل واما اسم الفاعل وغيره من الصفات فاستعارى لاعتبارله واما لا يزال فلا ناصل و
الفعل اصل في اقتضاء الفاعل فاخص الاصل بالاصل ولان الاستتار خفيف فهو احق بالتعميم الا عند
منع مانع كما اذا كان صفة جرت على غير من هي نحو هند زيد ضاربه هي في الابرار في الصفة ايض
تأمل كذا في الكافية في بحث الضائر تامل **قوله** وتاء التانيث الساكنة استغناء بتاء المحركة ^{حقة} لا
بالا سم نحو ضاربه وانما لم يجعل الامر على العكس لان الاسم خفيف والفعل ثقيل فالمتحركة بالاسم
والساكنة بالفعل اولى تعادلا بينهما تامل **قوله** ونونى التاكيد اى الخفيفة نحو ضربين او الثقيلة نحو
ضربين لا نهيا لتاكيد الطلب والطلب ليس الا في الفعل **قوله** فان كل هذه خواص الفعل يعنى ان المراد
بالعلامة ههنا الخاصة لان العلامة مالا ينفك عن الشئ في وقت من الاوقات وهذه الاشياء -
ليست بمنفكة لجميع افراد الفعل فان نونى التاكيد تلحقان الماضي والحال وكذا تاء التانيث الساكنة -
تلحق بالماضى وكذا غير تامل **قوله** ومعنى الاخبار ان يكون محكوما به لكونه خبرا لما كان معنى الاخبار
خفى المراد اشارة الى بيانه فقال معنى الاخبار به كذا وكذا **قوله** ويسى فعلا باسم اصله هذا
اشارة الى وجه التسمية وهو المصدر لانه اى المصدر وهو اى المصدر فعل الفاعل حقيقة اى لغة لان
الفعل هو الحدث لا الزمان والفاعل لكن يسى به لتضمنه فعلا لغويا فيكون تسمية فعل الاصطلاحى -
بتسمية مالا اللغوى او تسمية المتضمن باسم المتضمن وحد الحرف اى حقيقته وقد مر شرحه كلمة -
لا تدل اى تلك الكلمة على معنى كائن في نفسها بل تدل في غيرها **فان قيل** الحرف اذا تدل على معنى

في نفسها فكيف تدل على معنى في غيرها لان الشيء اذا لم تقدر على حفظ نفسه فكيف تقدر على حفظ غيره **واجيب** بان كلمة في في موضعين بمعنى الباء في يصح تامل **فان قيل** هذا العدد منتقض باسمااء الإضافة أي بالاسماء التي يتصور مفهومها يتصور أمرا آخر كالقوة فان معناه لا يفهم إلا بالاضافة الى ما تحته وكذا اللفظ تحت فان معناه لا يتصور إلا بالاضافة الى ما فوقه وكذا الاسماء الستة كالأوب فان معناه لا يتصور إلا بتصور الأوب ومعنى الأوب لا يتصور إلا بتصور الأوب وكذا اللفظ أخ فانه لا يتصور إلا بالاضافة الى ما بعده وكذا اللفظ بين وغيرها من الاسماء التي توقفت مفهوماتها على أمرا آخر تامل فلا يكون حد الحرف مانعا وحده اسم جامعا **اجيب** بان المراد بقوله كلمة لا تدل على معنى دلالة وضعيتها ولا مثل ان هذه الاسماء غير موقوفة المعاني على أمرا غيرها بل مستقلة في الدلالة على معناها وانما العادة جرت على ذكر اضافتها الى غيرها بخلاف الحرف فانه لا يدل على معنى وضعا كذا في غاية التحقيق فاطلب هناك **قوله** نخوم فان معناه الابتداء **اعلم** ان الابتداء على نوعين كلي وهو الابتداء مطلقا من غير تفقيده بالبصرة والكوفة وجزئي وهو الابتداء المقيد بالبصرة والكوفة مثلا فلا ابتداء المطلق معنى لفظ الا ابتداء فهذا المعنى مستقل بالمفهومية ولفظ الا ابتداء يدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها والابتداء الجزئي هو معنى من وهذا المعنى لا يكون مستقلا بالمفهومية ولا يدل لفظ من عليه الا بانضمام كلمة اخرى فالمراد بقوله فان معنى من الابتداء هو الابتداء الجزئي لا الكلي فلهذا ذكر المص معرفة باللام **قوله** وهي أي كلمة من لا تدل عليه أي على ذلك الابتداء الجزئي الا بعد ذكر ما أي الذي منه أي ثبت منه الابتداء كالبصرة والكوفة مثلا كما تقول سرت من البصرة الى الكوفة هذا في المكان واما في الزمان فكما تقول صمت في يوم الجمعة الى الآن **قوله** - وعلم منه أي علامة الحرف ان لا يصح الاخبار عنه أي لا يصح ان يكون مبتدأ أو فاعلا أو مفعولا ما لم يسم فاعله ولا به أي لا يصح ان يكون خبرا لعدم استقلاله بالمفهومية والخبر عنه والمخبر به لا يكونان مستقلين بالمفهومية كالا سمر والفعال **قوله** وان لا يقبل علامات الاسماء من دخول لام التعريف والجر والتووين وغيرها ولا علامات الافعال من دخول الجوازم وقد والسين وسوف وغيرها لعدم قصد العلامات فيه أي في الحرف فلهذا عليه دخول المقتضى **فان قيل** قوله وان لا يقبل علامات الاسماء والافعال شامل لقوله ان لا يصح الاخبار عنه ولا به فلا أدلة في ذكره **واجيب** بان هذا اجراء للطريقة العربية هو التعميم بعد التخصيص والشهور عكسه وانما سلك المص هذه لطريقة العربية ليدفع عن السامع الى كل مذهب ممكن كما في قوله زيد نعم الرجل تامل وكقوله نعم الوكيل هو زيد **قوله** والمراد كلام العرب فرائد هذا اجواب سوال مقدر تقديره انه لما كان الحرف لا يكون مخبرا عنه ولا مخبرا به وايضا لا يقبل علامات الاسماء ولا علامات الافعال فالبحث عنه بلا فائدة فاجاب عن ذلك بقوله والحرف في كلام

العرب فوائده كالتربطين الأسمين نحو زيد في الدار وذلك لان ارتباط زيد مع الدار كائن بكلمة في
التي للظرفية اذ لو طرح ذلك ويقم زيد الدار لم يحصل استقراره في الدار **قوله** أو الفعلين نحو زيد
أن تضرب قال المقصود ههنا منفعلية تضرب لما قبله وذلك يحصل لان المصدرية قد يرد اريد
ضربك أو اسم وفعل نحو ضربت بالحشية فان المقصود ههنا واسطية الحشية لذلك الضرب وذلك لان
الاولياء وذلك لانه لو طرح الباء ويقم ضربت الحشية صار الحشية مفعولا بلا واسطة أو الجمليين نحو ان
جاء في زيد كرمته فتعليق الاكلام بالجيئة حاصل من كلمة ان الشرطية لانه لو لم يكن لم يحصل
التعليق وفي بعض النسخ فاكرمته بالفاء الجزائية وهو خطأ لان الفاء لا يدخل الا على الماضي المصدرة
بلفظ قد لفظا وتقدير او هي ليس بوجود ههنا لان المعنى على الاستقبال لا على الماضي لو كان فيه قد كان
المعنى على الماضي لا على الاستقبال نحو قوله تعالى جاءكم حصرت صدورهم بتقدير قد على بعض
مذهب تامل كذا في الضيائية **قوله** وغير ذلك اي غير ما ذكر من الفوائد التي تعرفها اي ذلك الفوائد في
القسم الثالث انشاء الله تعالى **قوله** ويسمى حرفا وقوعه اي الحرف في كلام العرب حرفا في هذا الشارة
الى وجه التسمية بانه يسمى الحرف حرفا لان الحرف في اللغة الطرق كما يقال جلست حرف الوادي اي طرف
الودي والحرف لا يكون الا في طرف الكلام **قوله** اذ ليس اي الحرف مقصود ابدا انتهى اي يعرف مثل المسند و
المسند اليه كانه جواب سوال تقديره انه لا يسلم انه في طرف الكلام لان في قوله زيد في الدار في وسط
الكلام وكذا ان الناصبة في قوله اريد ان تضرب في وسط الكلام وكذا غيره **فاجاب** المصنف بما ترى اي
ليس مقصود ابدا انها مثل المسند والمسند اليه فاذا لم يكن مقصودا كان طرفا من المقصود كما فرغ المصنف عن
حد الكلمة واقسامها من الاسم والفعل والحرف وحد ودها وبعض خواصها ووجه تسميتها شرعا في الكلام
فقال الكلام لفظ تضمن كلمتين بالاسناد فقوله لفظ جنس شامل للفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية
وقوله تضمن كلمتين فصل يخرج به المفردات والمبهملات وقوله بالاسناد فصل اخر يخرج به المركبات الغير
الكلامية مما لا اسناد فيه كالتركيب الاضافي والتعداد في الصوتي والترصيفي وكتريك الحال مع ذي الحال
وكتريك التميز مع التميز وتركيب غيرها تامل لعدم الاسناد فيها وقد فسر الاسناد بما سيجي بيانه ان شاء الله تعالى
انتهى وههنا بحث من وجوه القول انه لم ترك المصنف حرف العطف مع وجود المناسبة بينهما في كون كل واحد
منهما جملة اسمية وفي كون كل واحد منهما موضوع علم الخواص عنه نظر الى استقلال الكلام بالنسبة
الى الكلمة حيث تفيد الخطاب والتكلم فائدة تامة فلو عطف الكلام لصار الكلام معطوفا على الكلمة والمطوف
تابع للمعطوف عليه فلو عطف لم يكن باقيا في مرتبة الاستقلال فعلة كخطبة بعد خطبة وباب بعد باب
وعلى هذا القياس كل ما كانت المقصود غير المحتاج لما قبله سبب لا في الاستقلال يجوز ترك العطف وكان
في كل موضع لا يجوز به تمام الشيء الاول الا بذكر الثاني يجوز ترك العطف فيه كما في الا بتداء بسم الله

اولا ثم بعد بحمد الله بغير العطف او بالعطف ايضا وكما في الكلمة الطيب من قول لآل الله محمد رسول
يجوز ترك العطف فيه وكذا في دعاء التنوير من قوله اللهم انا نستعينك ونستغفرك الى آخره انتهى كذا في
بعض حواشي شرح المطالع تأمل **فان قيل** فعلى هذا التعريف لا يكون مثل زيد قائم كل ما لا يكون
ههنا لفظ اخر حتى يكون متضمنا لهذين الكلمتين ولزم الاتحاد بين المتضمن والمتضمن وذو الذي يجوز تأمل
قلنا مجموع التركيب كان متضمنا لافراده وكل واحد من الكلمتين فيه متضمن كمتضمن الكل للجزء فلا يلزم الاتحاد
بينهما كصورة الانسان من حيث المجموع متضمن لافراده وجزاءه نحو اليد والرجل كمتضمن الكل للجزء وكذا
ليت متضمن للسقف وجدان الاربع وكذا النقش وغيرها **فان قيل** هذا الحد ليس بصادق على قولنا -
زيد قائم ابوه او زيد قام ابوه او زيد قائم لان فيها ليست كلمتين بل فيه اربع كلمات مع انه كلام واحد -
واجيب عن المراد من الكلمتين اعم من ان يكون حقيقة او تاويلية فهذا في تاويل الكلمتين تقديره زيد قائم
الاب **فان قيل** فعلى هذا التقدير لا يكون كلمتين ايضا تأمل **واجيب** عن بان الكلام هو زيد قائم والاب حيث
صار مضافا اليه والمضاف اليه داخل في النسبة وخارج في الكلام **فان قيل** جسد مهمل ودير مقلوب -
زيد كلام ولم يكن فيه الكلمتان **واجيب** عن بان الكلمتين اعم من ان يكونا حقيقة او حكما فالجسد والدين
في حكم هذا اللفظ تقديره هذا اللفظ مهمل وهذا اللفظ مقلوب زيد **فان قيل** فعلى هذا لا يكون كلمتين
بعد التاويل بل يكون ثلث كلمات **واجيب** عن بان الكلام هذا مهمل وهذا مقلوب زيد وذكر اللفظ لتخصيص
اسم الإشارة وتعيينه فيكون قيما او قيودا خارجة عن الكلام **فان قيل** هذا الحد ليس بصادق على لفظ اخر
ولا تضرب اذ ليس فيه كلمتان مع انه كلام **واجيب** عن بان الكلمتين اعم من ان يكونا لفظية او تقديرية -
فاحد الكلمتين في اضرب ولا تضرب لفظية والاخرى فيه مستارة تقديرية اضرب انت ولا تضرب انت
فان قيل يشكل صدق هذا الحد على الجملتين نحو ان جاء في زيد اكرمه مع انه كلام واحد **واجيب** عن
بان الكلام هو الجزاء وحده والشرط قيد له تقديره اكرمه لمحبة زيد وعلى هذا القياس مجموع الشرط
والجزاء وقد عرفت ان القيود خارجة عن الكلام تأمل في يصدق تعريف الكلام على الشرط والجزاء تأمل
فان قيل لم يزل الكلام ما تركب من الكلمتين **واجيب** عن بان صيغة تركيب يستعمل مع كلمة
من بخلاف صيغة تضمن فانه يستعمل بغير كلمة من ففيه اختصار واختصار اولي من الوطن
وفيه بحث ذكره في غاية التحقيق فاطلب هناك **فان قيل** فعلى هذا لو قال الكلام ما تضمن الا سناد او
يقع ما تضمن بالاسناد او ما فيه الاسناد لكان اخصرو قد عرفت ان الاختصار اولي **واجيب** عن
كذلك الا ان فيه فسادا للصدق في تعريف على جزء الكلام لان ما تضمن الاسناد ليس الكلمة
واحدة كما يفهم من تعريف الاسناد وهو نسبة احدى الكلمتين سواء كان فعلا نحو ضرب زيد
فان الاسناد فيه نشأت وتولدت من كلمة ضرب لانه من زيد فانه جامد لا يصدر منه الاسناد -

أو كان اسما مشتقا نحو زيد قائم فإن الاسناد فيه نشأت وتولدت من كلمة قائم لا من زيد فإنه جامد لا يصدر عنه الاسناد **فالتقيل** لو قال لفظ تضمن كلمتين بالأخبار موضع بالاسناد لكان مؤد يا لهذا المعنى ايضاً **والجيب** بان الخيار يستعمل في الاسناد التي تكون في الجملة الاخبارية ولا يطلق على الجملة الانشائية بخلاف الاسناد فإنه اعم فلهذا اقال بالاسناد ولم يقل بالأخبار - تأمل ثم اعلم ان قوله بالاسناد اما ظرف لغو لتضمن او مفتول مطلق لتضمن باعتبار الموصوف - **المحذوف** تفديرك تضمن الكلمتين تضمننا حاصل بسبب الاسناد **قوله** والاسناد نسبة احدى الكلمتين سواء كان من الكلمة الاولى نحو قام زيد كما في الجملة الفعلية او من الكلمة الثانية كما في الجملة الاسمية نحو زيد قائم الى الاخرى بحيث تفيد ذلك النسبة المخاطب فائدة تامة التي يصح السكوت اي سكوت المخاطب بحيث لا يحتاج الى المتكلم كلاما ثانيا عليها اي على ذلك الفائدة فقوله لنسبة احدى الكلمتين الى الاخرى جنس شامل له وغيره وقوله بحيث تفيد المخاطب للرفض خروج ما عداه اي ما لا يكون مفيد للمخاطب كنسبة الاضافة نحو غنم مريد فان هذه النسبة ليست بمقيدة للمخاطب لان في النسبة المفيدة لابد من اربعة امور المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكيمة والحكم نحو زيد قائم فزيد مثا للمحكوم عليه والقائم مثال للمحكوم به ونسبة القيام الى زيد نسبة حكيمة والحكم الربط وعلمة - الربط بالفارسية لفظ هست في الموجبة نحو زيد قائم اي زيد قائم هست ولفظ نيست في السالبة - نحو زيد ليس بقائم اي زيد قائم نيست او نحوه فهذه الامور الاربعة لا توجد الا في الجملة الاسمية والفعلية لا في التركيب الاضافية والتوصيفية وغيرها تأمل ان معنى قوله غلام زيد كون الغلام مسند الى زيد فقط وهذا القدر لا تفيد المخاطب فائدة تامة ما لم يقل قائما وضاحك بان يقر غلام زيد قائما وضاحك انتهى واعلم ان قوله يصح السكوت عليها ليس من تعريف الاسناد بل هي - تفسير وتعريف للفائدة التامة كانه وقعت جواب سوال مقدر تفديرك ما الفائدة التامة فقال مجيبا **لذلك السائل** التي يصح السكوت عليها والمراد من السكوت سكوت المتكلم وقيل سكوت المخاطب - لموافقة ما قبله نحو زيد قائم وقام زيد ويسمى الاول الجملة الاسمية لكون الجزء الاول اسما ويسمى الثاني جملة فعلية لكون الجزء الاول فعلا قوله فعلم الفاء فيه للتفريع اي فاذا كانت الامركذا وكذا فعلم ان الكلام لا يحصل اي ذلك الكلام الا من اسمين نحو زيد قائم او من اسم وفعل نحو قام زيد وان كان بحسب العقل يقتضي ان يكون الكلام ستة انواع ثلثة من جنس واحد نحو اسم اسم وفعل فعل وحرف حرف وثلثة من جنسين من اسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف كذا اقال الناظم اسم اسم فعل فعل حرف + اسم فعل حرف فعل حرف + لكنه لا يحصل الا من القسمين اذ لا يوجد المسند والمستند اليه معاني غيرهما اي غير القسمين المذكورين ولا بد من كلام منهما اي من

المسند والمسند اليه معالان الاسناد ما خوذت حقيقة الكلام والاسناد يقتضى الطرفين المسند
 المسند اليه انتهى وهما لا يوجدان معالان في هذين القسمين **قوله** فان قيل نقض اى حصر الكلام
 بالنداء اى بتركيب الندائية نحو يا زيد ونحوه نحو يا زيد وهيا شريف وكذا انتقض يا والندائية نحو وا
 زيدة ووا عمراه وكذا **قوله** من حرف او فى حرف فان جميع ذلك الكلام من الاسم والحرف
 فان نقض حصر الكلام **قوله** قلنا حرف النداء قائم مقام ادعو واطلب وهما الفعلان -
 فالكلام من الفعل والاسم الذى هو المتروى المستتر فى ادعو واطلب وهو انا **فان قيل** فعلى هذا
 ينبغى ان يكون يا كلاما بدون لفظ زيد لان يا قائم مقام الجملة وهى ادعو والفعل والفاعل المستتر فيه -
 وليس الا من ذلك بل الكلام مجموع يا زيد **اجيب** عن الامر كما قلت اوانه لما حذف الفعل الذى لا تثنى الاستار
 الا ضمرا واقيم الحرف الذى لا يكون لا تثنى الاستار والاضمار مقام الفعل باب اسم الظاهر الذى هو زيد
 مثله المفعول للجملة وقعت فضلة مقام الضمير الذى يكون مستترا فى ادعو واطلب ويكون عمدة فى الجملة
 فاقامة الفضلة مقام العمدة بناء على ان كل شئ اذا وقع فى محل الغير فله حكم الغير وكذا الجواب عن
 الندائية فله حكمه واقام مقامه انتفعج اصله انتفعج زيدا فلما حذف الفعل والفاعل اقيم كلمة وامقام
 الفعل وايد لانه المضمر بالظهور فيقال يا زيدة واعمراه واما الجواب عن قوله من حرف او فى حرف فعلى
 الحكاية بان من وفى حكاية ان عن من وفى الذين وقع فى التركيب فيكون الكلام من القسمين **فان قيل**
 فعلى هذا يلزم فيه الرقعة لانه صار له ما وقع من بدء والجواب عنه بانه باعتبار اعراب المحكى عنه فصار مبنيا
 بناء على ان الحكاية كلها على ما حكى عنه تأمل **قوله** فلا نقض عليه اى على حصر الكلام واما الجواب
 عن الجاهلين فى مقام الانتقاض فقد مر سابقا فانه بعيد **قوله** واذا فرغنا من المقدمة اى من -
 مقدمة الكتاب فاللام عهدى فلنشرع الان فى الاقسام الثلاثة لا معاريل بطريق التفرقة فالعبارة بحذف
 المضاف تقديره فى احد الاقسام الثلاثة **فان قيل** الجزاء لا يلزم لوجود الشرط بمعنى اذ اوجد الشرط
 فى وقت من الاوقات فيكون وجود الجزاء ايضا فى ذلك الوقت ضرورة بكمهلة بينهما كما ان وجود
 الشمس مستلزم لوجود النهار والشرع فى احد الاقسام الثلاثة غير لازم للفراغ لجواز الكملة بينهما -
 بان يكون المصنف مسترحا اى راحت غير نائمة **اجيب** عن بان الشرع ليست الجزاء بل الجزاء هو الا
 رادة تقديره واذا فرغنا من المقدمة اودنا الشرع فى الاقسام الثلاثة ولما شكك ان ارادة الشئ الآخر
 لازم للفراغ عن الشئ الاول انتهى **فصدق** **قوله** واذا فرغنا من المقدمة فلنشرع فى الاقسام الثلاثة -
 بصورة الشرط والجزاء **قوله** والله الموفق اسم فاعل من باب التفعيل والمعين ايضا اسم فاعل من باب
 الوفعال اى من باب اعان يعين اعانة اعتصم المصنف بالله تعالى لان الشرع فى الشئ امر عظيم
 ذو خطر فلا بد من الاستعانة والتوفيق من الله تعالى القسم الاول من الاقسام الثلاثة فى الاسم قدم

مباحث الاسم على مباحث الفعل والحرف لان الاسم اصل بالنسبة الى الفعل والحرف لانه عمدة منهما لولم
الكلام منه لامن الفعل والحرف اولان بحث الاسم مشتمل على المقاصد الثلاثة نحو المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات **قوله** وقد مر تعريفه هو الكلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الالفاظ الثلاثة
فلا نعيد هذه الاشارة الى جواب سوال مقدر بتقديره ان تقسيم الشيء مسبق على تعريف الشيء والالزام تقسيم
المجهول وذا لا يجوز فلنذكر هذا اقال عجيبا وقد مر تعريفه **قوله** وهو ينقسم الى معرب ومبنى لانه لا يخلو اما ان يكون
مفردا او مركبا فالاول مبنى والثاني لا يخلو اما ان يكون مركبا شابه لبنى الاصل اول الاول ايض مبنى والثاني المركب
الذي لم يشبه مبنى الاصل معرب فالاسم لا يخلو عن هذا فلنذكر انحصار الاسم على نوعين **قوله** فلنذكر احكامها
اي المعرب والمبنى في البابين اي باب المعرب وباب المبنى ففي الاول نذكر احوال المعرب واحكامه واقسامه
وفي الثاني نذكر احوال المبنى واحكامه واقسامه **قوله** وخاتمة اي ما بقي احكام من البابين من -
الاحكام المشتركة بين المعرب والمبنى فلنذكر في الخاتمة ثم الخاتمة في اللغة انكشترى راكوبند
وفي الاصطلاح ما يختص به الشيء اي البحث الذي يختص به الشيء **قوله** انشاء الله قيد قوله -
فلنذكر احكامهما بقوله ان شاء الله لان ذكر الشيء وتركه غير مقدور الانسان بل مقيدة بمشيئة الله
ورضائه انتهى **قوله** الباب الاول من البابين في الاسم المعرب قدمه بالبيان بوجه اما لانه منصرف
والاصل في الالفاظ الصروف دون البناء لان البناء وظيفة الفعل المشغل واما لانه محل الالفاظ لفظا و
تقديرا دون المبنى لانه محل الالفاظ محلا واللفظي اصل من المحلي واما لغيره تامل **قوله** وفيه
مقدمة اي في باب اسم المعرب فالضمير الجبر وراجع الى الباب الثاني القسم كما تروهم بعضهم تامل
المراد من المقدمة بحث يتوقف عليه الشروع وسيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى في ما بعده **قوله** و -
ثلاثة مقاصد الاول المرفوعات والثاني المنصوبات والثالث المجرورات **قوله** والخاتمة اي خاتمة
اسم المعرب فاللام عهدي قوله اما المقدمة التي يتوقف عليه الشروع ففيها فصول اربعة فهي عبارة عن
الفصول الاربعة فاندفع الاشكال الحاصل من كلمة في النظرية الفصل الاول في تعريف اسم المعرب
والفصل الثاني في الالفاظ والفصل الثالث في اصناف الالفاظ الاسم والفصل الرابع في تقسيم
الاسم المعرب الى المنصرف وغير المنصرف **قوله** الفصل الاول من الفصول الاربعة ويكون
جزء المقدمة وكونه موقوفا عليه في تعريف اي في تعريف الاسم المعرب وهو كل اسم مركب ذلك
الاسم مع غيره اي مع غير ذلك الاسم ولا يشبه ذلك الاسم مبنى الاصل اعني الحرف -
والفعل الماضي والا مر الحاضر هذا هو المشهور عند جمهور النحاة وعند البعض الجملة من -
حيث هي ايض من مبنى الاصل كذا في غاية التحقيق والمراد من التركيب تركيب يتحقق معه
عامله فيخرج عنه نحو غلام زيد يسكون الميم لان الغلام وان كان مركبا مع زيد لكن ليس بركب

مع عامله اذ لو كان مركباً مع عامله لكان مرفوعاً او منصوباً او مجروراً الساكن الميم فان قيل كثير من
الاسماء المعربة مشابهة لمبنى الاصل مع انه معرب كمشابهة غير المتصرف للفعل الماضى فى وجود
السببين ومشابهة نون التثنية والجمع للحرف لتضمنه معنى حرف العطف لان قوله جاءنى زيدان
او زيدون فى تقدير جاء فى زيد وزيد هكذا فى التثنية وجاءنى زيد وزيد وزيد فى الجمع فيكونان
متضمنين لحرف العطف ومشابهة النحر والمثل لكاف التشبيه ومشابهة اسم الفاعل والمفعول الكائنين
لمعنى الماضى وغيرها **واجيب** بان المراد من المشابهة المشابهة التامة التى لم يعارض فيها شئ
اخر فمشابهة غير المتصرف للماضى مع المضارع وذلك لان غير المتصرف ما كان فيه سببان ففى -
وجود السببين كما كان مشابه للماضى كان مشابهاً للمضارع ايضاً لان السببين كما كانا فى الماضى كانا فى -
المضارع ايضاً وهما الاشتقاق والافتقار والسببان فى الفعل احدهما اشتقاق الفعل من المصدر وثانيهما
احتياج الفعل الى الاسم وهذا سببان ثابتان فى كل فعل ماضيا كان او مضارعاً فمشابهة الماضى يقتضى
البناء ومشابهة المضارع يقتضى الاعراب فروعيت الاعراب لا البناء لان الاعراب اصل فى الاسماء -
بعد التركيب لا قبل التركيب فانه مفرد مبنى انتهى تأمل واما الجواب عن التثنية والجمع فدون التضمن
فيها لحرف العطف تضمناً اعتبارياً ليست فى الواقع والا لكان فيهما معاملة المعطوف والمعطوف عليه وليس
فيهما معاملة العطف واما الجواب عن النحر والمثل فللزم الاضافة الى المفرد التى من خواص المعرب -
فلاضافة الى المفرد يعارض المشابهة فارجع الاسم الى اصله وهو الانصاف والاعراب لان خاصية الشئ
يرجح ويقوى جهة الشئ واما الجواب عن اسم الفاعل والمفعول الكائنين لمعنى الماضى فلمعارضتهما ايضاً
المشابهة لهما بالمضارع لفظاً ومعنى والمضارع معرب **فان قيل** يخرج عن حد المعرب المبتدأ والخبر -
لانهما ليسا بمركبين مع عامله لان عاملهما معنوى ولا يمكن التركيب بين اللفظى والمعنوى بل التركيب
انما يكون بين الازمين الموجودين حساً **جيب** انه مركب ذلك لانه لما كان العامل المعنوى كاللفظى فى
التأثير اعطى له حكم العامل اللفظى وهو التركيب فاعطى التركيب للعامل المعنوى ايضاً لوجود المناسبة
بينهما فى التأثير **قوله** غوزيد اى الذى وقع فى هذا التركيب قام زيد فانه معرب لوجود صدق -
الحد عليه وهو كون المعرب اسماً مركباً مع عامله ولم يشبهه مشابهة تامة لمبنى الاصل لا زيد وحده -
اى لا يعرب زيد حال كونه وحده فكلمة وحده حال لزيد بتاويل النكرة اى مفرد العدم التركيب فيه
هذا عند المصّ لان المعرب عنده ماله الاعراب بالفعل وهذا يحصل الا بالتركيب فلهذا اخذ التركيب
فى تعريفه واما عند صاحب الكشف زيد وحده معرب لان المعرب عنده ماله صلاحية الاعراب
بعد التركيب فيكون قبل التركيب ايضاً معرباً كما كان بعد التركيب ولهذا لم ياخذ التركيب فى تعريفه و
قال العلامة المعرب مالم يشبه مبنى الاصل انتهى ولا يعرب ايضاً هو لاء الذى وقع فى هذا التركيب

قام هو لاف وان كان اسما مركبا مع عامل لوجود المشابهة تأمل وذلك المشابهة للحرف خاصة بمعنى
 ان الحرف كما يحتاج في الدلالة على المعنى الى انضمام شيء اخر كذلك لفظ هو لوع يحتاج الدلالة
 على المعنى الى مشار اليه اشارة حسية لا يقيم فعلى هذا ينبغي ان يكون اسماء الاشارات كلها خارجة
 عن حد الاسم وداخله في حد الحرف لعدم استقلالها في الدلالة على المعنى كما ان الحرف غير مستقل
 في الدلالة على المعنى لانا نقول المراد بالاستقلال وعدم الاستقلال وضعى اذ من المعلومات ان
 اسماء الاشارات كلها مستقلة في الدلالة وضعا لكن احتياجا الى الاشارة الحسية استعمالا وقع
 لتعين معنى مشار اليه انتهى **اعلم** ان المشابهة على انواع كما فصل صاحب المفصل احدها ما
 تضمن الحرف بنفسه كتركيب خمسة عشر لانه في تقدير خمسة وعشر فانه متضمن بحرف العطف
 تأمل وما تضمن معنى مبنى الاصل كاسماء الافعال فانها متضمنة لمعنى الماضى والامر الحاضر وكذا
 غيرهما مما مشابه بالحرف في الاحتياج كاسماء الاشارات وما مشابه بالتضمن لمعنى مبنى الاصل كالحجار و
 فساق مشابهة لتراك ونزال التضمن لمعنى الامر الحاضر عدك وزنا وما وقع موضع المبنى نحو يا زيدا
 في موقع الكاف الاسمية المشابهة لكاف الحرف الخطابية نحو ادعوك **قوله** ويسمى المعرب اسما متمكنا
 بصيغة اسم الفاعل من التفعّل اى تمكن فهو متمكن اى جائى وهذه مراعراب واسواء كان بالوجوه الثلاثة
 اولها كما في غير المنصرف الذي هو قسم من المعرب ويسمى معربا ايضا لان المعرب صيغة ظرف من باب
 الافعال اى اعرب اعرابا فيكون المعنى جائى اعراب ووقت اعراب ولما كان هذا الاسم محل اجراء الاعراب
 موضعه يسمى معربا لما ذكر تعريف المعرب اراد ان يذكر بعض احكامه ليتضح معرفة المعرب عاية الاتضاح
 فقال وحكمه اى من جملة احكام المعرب واثارة الترتبة عليه من حيث هو معرب وانما قلنا من حيث هو
 معرب لان المعرب له احكام اخر من حيث انه لفظ وكلمة وغير ذلك فاندفع شبهة انحصار الحكم فى
 الاختلاف ان يختلف اخره اى اخر المعرب باختلاف العوامل اختلاف فاعليا اذا تباين لفظيا نحو جاء فى زيد ورايت
 زيد او مررت بزيد او تقديريا كما فى اخلاف المقصورات وغيره نحو جاء فى موسى ورايت موسى ومررت بموسى
فان قيل اضافة الحكم الى الضمير غير صحيح لان الحكم هو اثر الشئ الثابت على ذلك الشئ ومن المعلومات ان
 الاختلاف فى اخر المعرب ليس اثر المعرب بل اثر العامل جاءت ونشأت على ذلك المعرب **اجيب** بان
 الاضافة ههنا بتقدير اللام اوفى وتقديره ان الحكم له او الحكم فيه اى اثر العامل له اى للمعرب اوفيه
 فربما يصح الاضافة **فان قيل** فعلى هذا يلزم فساد اخر وهو اثر الشئ الثابت على غير ذلك الشئ
 وانت تعرف ان الحكم الشئ الثابت على ذلك الشئ فتفر من ورطة وتقع فى ورطة اخرى **اجيب** بان
 بان العامل والمعمول لما كانا شديدا الاتصال صار الكلمة واحدة فثبت اثر الشئ على ذلك الشئ
فان قيل نحن نتخذ المعرب المختلف العوامل ولم يختلف فى احدى نحو ان زيدا مضروب والى

ضارب زيد او ضربت زيد افان العوامل فيها تختلف بالاسمية والفعلية والحرفية ولم يختلف آخر
بل يكون في العوامل الثلاثة منصوباً **اجيب** بان المراد من الاختلاف الاختلاف في العمل لا في -
الذات كما اشرنا اليه من قبل في دفع الاشكال **فان قيل** العوامل جمع فيقتضي صيغة الجمع
بان يختلف المعرب بجميع العوامل لا بالواحد وليس الامر كذلك بل الاختلاف انما يكون بالواحد -
اجيب بان الاسم للجنسية فبطل معنى الجمع فكان المراد منه الواحد تفديرة باختلاف العامل -
فان قيل الاختلاف في آخر المعرب بالواحد لا يصح لان تعريف الاختلاف لا يصدق عليه وهو لا
ينتقل من حركة الى حركة اخرى وفي العامل الواحد اذا دخل على المعرب اولاً لم يحصل الانتقال من
حركة الى حركة اخرى بل يحصل الانتقال من السكون الى الحركة لان الاسم قيل تركيب العامل مبنياً على
السكون نحو زيد عمر وكما سيجي في باب المبنى والانتقال من السكون الى الحركة لا يسمى اختلافاً **اجيب**
بان الاختلاف على ضربين حقيقي وحكي فهذا من قبيل الحكمي بناء على انه توطئة الاختلاف بالعامل الثاني
او بحاجب عنه بان هذا حدوث الاءراب وهو حكم آخر لا يذكر المم ههنا **فان قيل** فعلى هذا يلزم الاختلاف
والحدوث في آخر المبنى لا في آخر المعرب اذ الاسم قيل تركيب العامل معه مبنى على السكون فلا يكون خاصة
للمعرب و**اجيب** بان المعرب على نوعين احدهما بالفعل كما هو العامل بعد التركيب نحو قام زيد وثانيهما
بالقوة كما يستحق هو الاءراب فزيد معرب بالقوة لا محالة وتعين آخر المعرب للاختلاف دون الاول والو^{سط}
كما سيجي في بحث الاءراب هذا كله في غاية التحقيق فاطلب هناك **قوله الفصل الثاني من الفصول الاربعة**
يكون جزء من المقدمة ويتوقف عليه الشروع في الاءراب فقال الاءراب ما اى حرف او حركة به يختلف آخر
المعرب دون الاول والوسط فقوله الاءراب ما جنس يشمل المقصود وغيره وقوله به يختلف آخر المعرب
فصل يخرج به ما ما عد الاءراب انتهى **فان قيل** هذا الحد صادق على العامل لانه ما به يختلف آخر -
المعرب و**اجيب** بان ما في قوله الاءراب ما في تاويل الحرف والحركة فيخرج العامل عن الحد لان العامل
لا يكون حرفاً ولا حركة **فان قيل** بعض العوامل حروف كحروف المشبهة بالفعل وغيره فلا يخرج -
عن حد الاءراب ايضاً و**اجيب** بان المراد من الحروف المذكورة في التعريف هو الحروف المباني لا
المعاني والعامل من حروف المعاني تامل **فان قيل** لم عين آخر المعرب للاختلاف دون الاول
والوسط و**اجيب** بان الاءراب صفة الكلمة والكلمة ذات له ولا شك ان الصفة متأخرة عن الذات
فان قيل فعلى هذا يخرج التشية والجمع من هذا الحكم لان الاختلاف فيهما في الوسط نحو جاء في
الزيد ان ورايت الزيدين ومررت بالزيدين وكذا حال الجمع فان الاختلاف فيهما ليست في آخرهما
بل المتغير في التثنية هو الالف وفي الجمع الواو وهما ليسا آخرهما بل آخرهما النون وهو لم
يتغير و**اجيب** عنه بان المراد من الآخر جزئيه يعني آخره جزء المعرب في يختلف آخرهما

لان النون فيهما عوض عن التنوين على بعض المذاهب والتنوين كلمة اخرى فاخر للتنوين هو الالف
واخر للجمع هو الواو والمراد من الاختلاف في آخر المعرب اختلاف من حيث العوامل يخرج عنه حركته
غلامى ايضا اذ هي ليس من حيث العوامل بل من حيث اقتضاء اليا **فان قيل** تعريف الاعراب صادقة
على الحركات دون الاعراب الحرفي وذلك لان اعراب سبب يختلف بسبب ذلك السبب آخر المعرب فلا
يد من مغايرة السبب لآخره اى لا بد من مغايرة الحال المحل ففي نحو جاءنى ابوك الواو آخر المعرب فكيف يختلف
بآخر المعرب فاتخذ الحال والمحل وذلك يجوز **واجيب عنه** ان ذلك لان الاعراب الحرفي فرع بالنسبة الى
الاعراب بالحركة والحركات يغاير آخر المعرب فالاعراب الحرفي محمول عليه حمل الفرع على الاصل كذا في
عبد الغفور الحاشية على الفوائد الضيائية في بحث الاعراب تامل **قوله** كالضمة والفتحة والكسرة ولم
ذكر مثاله سابقا لم يذكره ههنا واكتفى به بالواو والالف والياء نحو جاءنى ابوك ورايت اباك ومرت بابيك واعراب
الاسماء المعرب لان البحث فيه ثابت على ثلاثة انواع رفع ونصب وجراى احدها رفع وثانيها نصب وثالثها
جر على حذف المبتداء واما منصوب على المفعولية بتقدير اعنى واما مجرور على البدئية من قوله ثلاثة
انواع واما انحصار الاعراب بثلاثة انواع لان الاعراب لا يكون الا علامة للمعنى المقتضى للاعراب المعنوية
على المعرب وهو على ثلاثة انواع الفاعلية والمفعولية والضافة فالدال على ذلك المعنى ايتى على ثلاثة انواع
واللزوم للتزاد بين الاعرابين لوجعل اكثر من ثلاثة انواع او الشركة لوجعل انقص من ثلاثة انواع والتزاد
والشركة كلاهما خلاف الاصل تامل كذا في الغاية العامل ما به يحصل رفع ونصب وجر نحو جاءنى زيد فجاء
عامل اذ حصل به الرفع على زيد ورايت زيدا فرايت عامل اذ حصل به النصب فى زيد وعلى هذا القياس حالة
الجر تامل **فان قيل** هذا الحد ليس بجامع لخروج عوامل الفعل كلف ولما وغيرها **واجيب** بان المراد
من العامل ههنا عامل الاسم بقريضة البحث عنه **فان قيل** لان سلمت العامل ما به يحصل رفع ونصب وجر
العامل به يحصل المعنى المقتضى للرفع والنصب والجر من اقتضاء المعانى لامن العوامل **واجيب** بان
استاد حصول الرفع والنصب والجر على العامل التزاد لا حقيقى وذلك لان الرفع لوزم معنى الفاعلية والنصب
لوزم معنى المفعولية والجر لوزم معنى الضافة **فان قيل** فمعنى هذا يجب ان يذكر تعريف الاعراب
بعد تعريف العامل لصدور الاعراب عنه ولتقرعه عليه فمحله عقيب الاصل فذكر مسئلة الاعراب
ليس في محله **واجيب عنه** بان للاعراب جهتين جهة الصدور وهو يتوقف على العامل وجهة الوقوع وهو
يتوقف على المعرب فله محلان بالنسبة الى متعلقه فجاز ان يذكر متصلا بالمعرب لانه صفة قائمة بالمعرب
وجاز ان يذكر بعد العامل لحدوثه ولصدوره عنه فكذا كل شئ جهتان فله محلان تامل والبراد من
الرفع اعم من ان يكون حرفا وحركة وكذا من النصب والجر اعم من ان يكون حركة ارجح **قوله**
ومحل الاعراب من الاسم وهو اى محل الاعراب الحرف الاخير الاول والوسط لما مر **قوله** مثال الكل

نحو قام زيد فقام عامل وزيد معرب والضمة اعراب والدال محل الاء اعراب انتهى **قوله** واعلم انه اى -
 الشأن لا معرب فى كلامهم الا الاسم المتمكن والفعل المضارع وسيجيء حكمه فى القسم الثانى وهو
 بحث الفعل انشاء الله تعالى الفصل الثالث من القصول الاربعة يكون جزء من المقدمة ويتوقف عليه
 الشروع فى اصناف اعراب الاسم وهى اى اصناف اعراب الاسم تسعة اصناف الاول اى الصنف الاول
 من الاصناف التسعة اى من الاقسام التسعة فالصنف هو القسم ان يكون الرفع بالضمة حالة الرفع -
 والنصب بالفحة حالة النصب والجري بالكسرة حالة الجر ويختص هذا الصنف بالمفرد المنصرف الصحيح
 فبقيد الافراد خرج لتثنية والجمع وبقيد الاء نضاراف احترز من غير المنصرف وبقيد الصحيح احترز
 عن المفرد المنصرف غير الصحيح كالا ساء الستة فانها مفرد منصرف لكنها غير صحيح لان الاربعة منها
 ناقصة واوية وهى ابوك واخوك وهنوك وحموك وواحد منها الفيف مقرون وهوذ ومال اصله ذو و
 واحد منها اجوف واوى وهوفوك اذا صله فوه حذف الهاء على غير القياس وابدلت الواو ميما فى غير حالة
 الاضافة ثم فى الصحيح اختلاف بين النحويين والصرفيين فلهمذا تعرض المصم الى تعريفه فقال الصحيح
 عند النحاة ما اى الاسم الذى لا يكون فى اخرة اى آخر ذلك الاسم حرف علة كزيد فالمثال والاجوف و
 المهموز مع اقسامه الثلاثة والمضاعف مع قسميه صحيح عند النحاة واما الصحيح عند الصرفيين ما سلت
 حروفه الاصلية من حروف العلة والهمزة والتضعيف فالسالم والصحيح متحدان عند الصرفيين لا فرق
 بينهما ومختلفان عند النحاة لان كل ما هو سالم فهو صحيح عند الصرفيين والصحيح غيره وهو ما لا يكون -
 اخرة حرف علة عند النحاة **قوله** والجارى مجرى الصحيح اى النائب مناب الصحيح وهو الجارى -
 مجرى الصحيح ما اى اسم يكون فى اخرة اى فى آخر ذلك الاسم واوا وياء ما قبلهما ساكن كدلو وطفى ورى
 وانا صار هذا الاسم جارى مجرى الصحيح لعدم ثقل الاء عليه بسبب وجود الساكن وبمحصل -
 استراحة اللسان بسكون ما قبلها ويختص ايضا بالجمع المكسر المنصرف كرجال وطلبة فبقيد المكسر
 احترز عن جمع السلامة نحو ضاربون وعالمون وبقيد المنصرف احترز عن جمع المكسر الغير
 المنصرف نحو ضوا رب ونواصر وغيرهما واما اختص هذا الاء اعراب بهذين القسمين لمناسبتهم
 فى الفصالة وذلك لان الاء اعراب الحركتى اصل من الحرفى والمفرد المنصرف اصل من التثنية والجمع
 وغير المنصرف فاعطى الاصل الاصل اما وجباصالة المفرد فظاهر لا شتقاقهما منه واما وجباصالة
 الاء اعراب الحركتى فلان الاء اعراب الحرفى مستنبط منه وذلك لان الواو من الضمتين والالف
 من الفتحيتين والياء من الكسرتين ومعنى الاستنباط ههنا ان اداء الالف مقدار اداء الفتحيتين
 وكذا اداء الواو مقدار اداء الضمتين وكذا اداء الياء مقدار اداء الكسرتين كما يعلم به سلامة الطبع
 فهذه العلاقة حكوا باستنباط هذه الحروف الثلاثة من الحركات **فان قيل** فعلى هذا يلزم ان -

لا يكون في الجمع اعراباً بحركات لان الجمع فرع المفرد واللائق للفرع الا اعراب الفرع تامل **اجيب** عنه
 الامر كذلك الا انه اعطى لها الاعراب بالحركات لاجل الضرورة وهي عدم وجدان حرف الاخير -
 صالحا وقابل للاعراب الحرفي من الواو والالف والياء فلما لم يجدوا في اخره حرفا صالحا للاعراب -
 اعرب بالحركات ضرورة والا اعراب في هذين القسمين اصل من الوجهين آخذ هما ان يكون بالحركات
 دون الحروف وثانيهما بالحوال الثلاثة دون الحوالين كما كان احد حالة الاعراب تابعا للاخرى
 وسيجيء بيانه انشاء الله تعالى **قوله** تقول انت مطابقة لهذه القاعدة المذكورة من الاعراب بالحركات
 في الاحوال الثلاثة جاء في زيد ودلو وظبي ورعى ورجال ورايت زيدا ودلو وظبيا ورعيا ورجالا و -
 مررت بزيدا ودلو وظبي ورعى ورجال وعلى هذا القياس غير هذه الاسماء **قوله** والثاني اي الصنف
 الثاني من الاصناف التسعة المذكورة ان يكون الرفع بالضممة حالة الرفع والنصب والجرب بالكسرة فالنصب
 تابع للجرح هنا ويختص هذا الصنف بجمع المؤنث السالم وهو كل جمع اخره الف وتاء تقول مطابقا لهذا
 الصنف جاء في مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات وانا اختص هذا الاعراب بالحركة مع ان
 جميع المؤنث فرع الجمع المذكور واللائق للفرع الفرع لعدم وجود الحرف الصالح للاعراب في اخره وهو الواو
 والالف والياء فبالضرورة اعرب بالحركات وانا صار النصب تابعا للجرح لئلا يلزم مزيد الفرع على الاصل
 وهو الجمع المذكور السالم نحو مسلمون وفي جميع المذكور السالم النصب تابع للجرح فكذا في جميع المؤنث السالم **فان**
 قيل فقل هذا يلزم مزية الفرع على الاصل ايضا لان جميع المذكور السالم اصل وهو معرب بالحروف فيلزم فوقية
 الفرع على الاصل على صورة التبعية ايضا **واجيب** بان هذا للضرورة وقوية الفرع على الاصل بالضرورة
 كقوة اولاد الاعراب بالحركات وان كان اصلا لكنه في المفردات اصل له في التثنية والجمع فان الاعراب
 بالحركات في التثنية والجمع بمنزلة الاعراب بالحروف لان الشيء اذا وقع في محل الغير فله حكم الغير فلا يلزم
 مزية الفرع على الاصل تامل **فان قيل** قد وجدنا هذا الاعراب في غير جميع المؤنث السالم نحو كوبات جمع كوكب
 وكذا الفظ المفروعات والمنصوبات والمجرورات وغيرهما ما كان مفردة مذكرا فتنقض الخاصة **واجيب** عنه
 بان المراد من الجمع المؤنث السالم الاصطلاح وهو في الاصطلاح ما كان في اخره الف وتاء مع قطع النظر عن المفرد
 سواء كان مفردة مذكرا او مؤنثا **واجيب** ثانيا بان هذه العبارة مجذبة المضاف او المعطوف تقدير
 ويختص هذا الاعراب بجمع المؤنث السالم ويختص بجمع المؤنث السالم وما على صيغة لم
 تنتقض الخاصة تامل كذا في غاية التحقيق فاطلب هناك ما بقي منه **قوله** والثالث اي الصنف الثالث
 من الاصناف التسعة ان يكون الرفع بالضممة حالة الرفع والنصب والجرب بالفتحة حالي النصب
 والجرب تابع للنصب على عكس جميع المؤنث السالم ويختص هذا الصنف بغير المنصرف وهو ما
 فيه سببان من الاسباب التسعة وسيجيء بيانه وانا اختص هذا الاعراب به لان غير المنصرف -

مفرد غالباً والمفرد اصل في الاعراب بالحركات وآما وجه متابعة الجر للنصب فلان غير المنصرف
ما فيه سببان ففي السببين صار مشابهاً للافعال كما ان في الافعال سببين أحدهما اشتقاق الفعل من
المصدر وثأنيهما احتياج الفعل الى الاسم فلما شابه الفعل امتنع منه الجر كما امتنع الجر من الفعل -
فصار الجر تابعاً للنصب كذا في الغاية وفيه اطناب مذكور في الغاية فاطلب هناك **فان قيل** كثير من
غير المنصرف يدخله الكسرة والتنوين للتناسب او الضرورة فاخصاص هذا الصنف بغير المنصرف
بلا قيد غير صحيح **واجيب** بان قيد الضرورة والتناسب معلوم فلا حاجة الى ذكره لكن موانع كل
حكم ملحوظ مع ذلك الحكم فلا حاجة الى بيانه مثال التناسب مثل سلك سلكاً واعتلاؤك سلكاً سلكاً
صيغة منتهى الجمع وهي غير منصرف لا يدخل عليه التنوين لمناسبة الا غلغل تامل واما مثال -
الضرورة **قوله** اعد ذكر نعمان لئان ذكره + هو المسك ما كثرته يتضوع + فان نعمان غير منصرف
لا يدخل عليه الكسرة والتنوين لانه دخله الكسرة للضرورة الشعرية انتهى تقول مطابقاً لهذا الصنف
المذكور جاء في عمرو رايت عمراً ومررت بعمرو **قوله** والرابع اى الصنف الرابع من الاوصناف -
الستة المذكورة ان يكون الرفع بالواو وحالة الرفع والنصب بالالف حالة النصب والجر بالياء حالة
الجر ولما فرغ عن مواضع الاعراب بالحركات شرع في مواضع الاعراب بالحروف فقال والرابع كذا وكذا و
يختص هذا الصنف بالاسماء الستة موحدة مكبرة مضافة الى غيرياء المتكلم سواء كان مضافاً الى الظاهر
نحو ابوبكر وابوعمر او الى الضمير مطلقاً سواء كان الى الغائب نحو جاءني ابوه واخوه او الى ضمير المخاطب
نحو ابوك واخوك وحموك بكسر الكاف لان الحرف قريب المرأة من جانب زوجها وهو ابو الزوج فلهذا
الا اليها وهنوك وفوك وذومال فيقيد الوحدة خرج تثنيتهما نحو اخوان وابوان وبقيد المكبر خرج -
مصغراتها نحو اخيك واميك فان مصغراتها معرفة بالحركات وتثنيتهما معرفة باعراب التثنية وبقيد -
الاضافة خرج بلا اضافة فيها كاخ واب فانها ايضا معرفة بالحركات وبقيد الاضافة الى غيرياء المتكلم خرج ما
اضيف الى ياء المتكلم نحو ابى واخى فانها ايضا معرفة بالحركات لكنه تقديرية لا لفظية فاعلم ان الاسماء -
الستة لها خمسة احوال ولها خمسة اعراب حال الافراد وحال التثنية والجمع وحال المكبرة وحال -
المصغرة وحال الاضافة الى ياء المتكلم وحال الاضافة الى غيرياء المتكلم وحال قطع الاضافة فحال للمكبر
والمصغر داخل في حال الافراد وحال الافراد مع المكبر والمصغر حال واحد فالاحوال خمسة أحدها -
حال الافراد سواء كان مكبراً او مصغراً وحال التثنية والجمع وحال الاضافة الى ياء المتكلم وحال الاضافة
الى غيرياء المتكلم وحال قطع الاضافة تامل ففي حال الافراد مع المكبرة مقطوعة عن الاضافة اعراضاً
بالحركات لعدم اعادة اللام المحذوفة عنها سيما عا حلة الافراد نحو جاءني اب ورايت اباً ومررت باباً
وفي حال التثنية والجمع اعرابها بالحروف كحال سائر التثنية والجمع نحو جاءني ابوان ورايت ابوين -

ومررت بابوين تشنية وجمع لوجود حرف الا عراب في اخرها حال التشنية والجمع وفي حالة الاضافة الى ياء المتكلم اعرابها بالحركات التقديرية لاقتضاء الياء كسرة ما قبلها وفي حالة الاضافة الى غير ياء المتكلم اعرابها بالحروف لا عادة اللام المخن وفتة سماع ارتفاع المانع وفي التثنية وفي حالة التصغير ايض بالحركات مطلقا سواء كان مضافا او لا لكونه جارية مجرى الصحيح انتهى وانما غير الا سلوب باضافة الحم الى الكاف المكسورة وبإضافة ذوالى غير الكاف لان الحم قريب من العروة ولا يضاف اليها واما اضافة ذوالى ما لا فلانها وضعت لا اتصال الشئ باسم الجنس فلا يضاف الا الى اسم الجنس واما قول الشاعر + اهو المعروف ما لم يتبدل فيه الوجوه + انما يعرف ذو الفضل من الناس ذووه + شاذ لا يعتد به وكذا قوله اللهم صل على محمد وذويه ايض لا يقال ان الاسم الذى اخره واو ما قبلها مضموم لم يوجد في كلام العرب وذو واو كذلك لانا نقول هذه القاعدة مشروطة بثلاثة قيود اولها ان لا يكون ذلك الواو بمنزلة الا عراب فهذا القيد خرج واو الو وذو واو وغيرها لان الواو فيها وقعت اعرابا وثانيها ان الواو لا يكون في الاسم المبنى فهذا القيد خرج واو هو لانها وقعت في المبنى وثالثها ان لا يكون مدعا ومد عنها فيه فهذا القيد خرج واو مدعو ومرخوف لا يجوز بدلها ياء الا للحقة نحو مدعى ومرخى واما صار اعراب الاسماء الستة بالحروف مع كونها مفردات دفعا للوحشة والنفرة وذلك لانه لو جعل اعراب التشنية والجمع بالحروف وجدا عراب جميع المفردات بالحركات لوقع الوحشة بينهما مع انها مشتق ومشتق منه وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف دون غيرها من المفردات دفعا للوحشة لمناسبتها بالتشنية والجمع لفظا ومعنى اما لفظا فلوجود الحرف الصالح للاعراب في اخرها واما معنى فلان معانيها منبهة عن التعدد كما ان معنى التشنية والجمع منبهة عن التعدد وانما صار متناول لم يجعل اقل ولا اكثر لمقابلتها اعراب التشنية والجمع وذلك لان اعراب التشنية ثلثة واعراب الجمع ايض ثلثة فاخترنا وفي مقابلة كل اعراب من الاسماء وحتى صار ستا فان قيل اعراب الاسماء الستة لا يخلو اما ان يكون بطريق الجواز او الوجوب والسبيل الى كل واحد منهما لانه لو اريد الجواز لخرج عنه ابوك واخوك لان الاعراب فيهما واجب بالحروف في هذه الحالة لا جائزا وان اريد به الوجوب لخرج عنه هوك وحموك لان اعراب الحم والهين بالواو في حالة الاضافة جائزا واجب لوجود اعرابها بالحركات ايض مطلقا سواء كان مفردا نحو جاء في حم ورايت حماء ومررت بمحماء ومضافا نحو جاء في حمك ورايت حمك ومررت بمحمك وكذا الهين واجيب بان المراد بهذا الصلاحية اى يصح اعرابها بالواو والالف والياء ويصلح لها هذا الاعراب في شتمل الوجوب والجواز كذا في غاية التحقيق تامل فان قيل لما كان اعراب اسماء الستة بالحروف لوجب ان يكون بالالف والياء مثل التشنية او يكون بالواو والياء مثل الجمع لان

اعرابها بتشبيههما فصار فرعا عن التشية والجمع فينبغي ان يكون اعرابا بناء على اعراب التثنية والجمع
 لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل **واجيب** عن بان الامر كذلك الا ان اسماء السنة لما كانت معرفة
 فروعيت حال الافراد لان المفرد اصل في الاعراب بالاحوال التثنية كذا في غاية التحقيق نقول **والجواب**
 لهذا لقاعدة جاء في ابوك ورايت اباك ومررت بابيك وكذا البواقي والخامس اى المصنف الخامس
 منها ان يكون الرفع بالالف حالة الرفع والنصب والجري بالياء المفتوحة ما قبلها ويختص هذا الصنف
 بالثنى اى ما يطلق عليه لفظ الثنى وهو الاسم الذى لحق في اخر مقودة الف او ياء مفتوح ما قبلها او و
 مكسورة مطلقا سواء كان مذكرا او مؤنثا لذي علم او لغير ذي علم وكلا مضافا الى مظهر مطلق على
 الثنى اى ويختص هذا الاعراب بالثنى وكلا واثنان للمذكروا اثنتان لامونث وكذا اثنتا للمؤنث لكن لم
 يذكره ائتفاء بذكر الاصل وانما لم يكتب بذكر الاصل في قوله اثنان واثنان لان اثنان واثنان من الا
 سماء العدد وهو مخالف لجميع الاسماء فى الاستعمال فلهذا لم يكتب بذكر الاصل نقول **مطابقا لها** -
 القاعدة جاء في الرجلان كلاهما واثنان واثنان ورايت الرجلين كليهما واشتين واشتين ومررت بالرجلين
 كليهما واشتين واشتين وانا قيد كلا وكذا كلتا بالاضافة وصار الا زمين بالاضافة لعدم افادة معنى التشية
 منهما الا باضافتها الى التشية ظاهرا او مضرا وانما يخص الاضافة بالمضمر لان كلا وجهتين مفرد
 صورة وتثنية معنى فنصرت يقتضى الاعراب بالحركات ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف فاذا اضيف
 الى المظهر وعيت جانب الافراد واعرب بالحركات لان المظهر اصل والافراد والاعراب بالحركة ايضا
 اصل واذا اضيف الى المضمر وعيت جانب المعنى واعرب بالحروف لان المعنى فرع والاعراب
 بالحروف والمضمر ايضا فرع فوجود الاصل يقتضى الرعاية من جانبه ووجود الفرع يقتضى
 الرعاية من جانبه كذلك وانما اختص هذا الاعراب بهذه الاسماء لما سبقتها الاعراب الحرفية
 فى كونها فرعين اى فى كون التشية مع ملحقاتها وكون الاعراب الحرفية كونها فرعيتين والذوق للفرع
 الفرع ولوجود حرف صالح فى اخرها **فان قيل** الالف فى اخر هذه الاسماء علامة التشية فلو جعل
 ذلك الالف علامة للاعراب يلزم ايراد المؤثرين على اثر واحد وهو لا يجوز **واجيب** عن بان ذلك
 المنع انما يرد اذا كان المؤثران لفظيين واما اذا كان احدهما لفظيا والاخر معنى فليجوز ايراد المؤثرين
 على اثر واحد كما فى ما نحن فيه وكذا الحكم فى جميع المذكور السالم نحو مسلمون وسياق ذكره انتهى **فان**
 قيل فعلى هذا يلزم ان لا يصدق على هذا الالف حد الاعراب وهو ما اختلف به اخر المعرب فكيف
 يختلف به اخر المعرب والاولى من اختلاف الشئ فى نفسه وذا باطل والجواب عنه ما مرنا وهو الحمل على
 الاعراب المركبة **فان قيل** فعلى هذا الميثبت الاختلاف فى اخره لان اخر التشية النون وهو
 لم يتغير والجواب عنه ما مر **فان قيل** لم جعل الالف علامة للرفع والياء علامة للنصب والجري

واجيب عنه بان هذا الموافقة بالفعل من نحو ضربا والموافقة بالضير من نحوهما وكذا حال الجمع فان الالف في آخر ضربا علامة الرفع وفي تثنية الاسم علامة الرفع وانما صار كلا وكلتا واثنان واثنان ملحقات بالتثنية لان التثنية الحقيقي ماله مفرد ولا مفردات لهذه الاسماء **قوله** والسادس اي الصنف السادس من الاصناف المذكورة ان يكون الرفع بالواو والمضموم ما قبلها حالة الرفع والنصب والجري بالياء مكسورة ما قبلها حالة النصب والجرفان النصب تابع للجري في التثنية والجمع جميعا وسيأتي ذكرها ويختص اي هذا الصنف بالجمع المذكور السالم هو الاسم الذي يكون بناء المفرد فيه سالما كسلمون وضاربون والووعشرون اي مع ملحقات الجمع واخواتها من نحو ثلثون واربعون الى تسعين وانما يختص هذا الاعراب بجميع المذكور السالم لمناسبة الاعراب الجري في كونهما فرعين ولوجود الحرف الصالح للاعراب في اواخرها **فان قيل** قد وجدنا هذا الاعراب بغير الجمع المذكور السالم نحو سنون واوضون وثبون وقلون جمع مئة وارضنة وثبة وقلة **واجيب** بان المراد من الجمع المذكور السالم ما يكون اصطلاحا وهو ما يكون في اخره واو او ياء وتكون مفتوحة او محبوبة عنه بان العبارة على حد المضاف او على حد المضاف اليه ويختص هذا الاعراب بصيغة الجمع المذكور السالم ويختص بالجمع المذكور السالم وما على صيغته فاندفع الاشكال **فان قيل** التوافق فيه علامة الجمع فان كان علامة الرفع حالة الرفع يلزم ايراد المؤثرين على اثر واحد وهو غير جائز **واجيب عنه** بان امر في التثنية والجمع فاعلى هذا لا يلزم الاختلاف في اخره **واجيب عنه** بان المراد من الاخر اخر الجمع والنون ليس اخر الجمع عوض عن التثنية فآخر الجمع الواو فقط **فان قيل** لم جعل الواو علامة الرفع في الجمع والالف في التثنية والياء في الموضعين علامة النصب والجري **واجيب عنه** بان هذا للضرورة وذلك لانه لو اعراب المثنى بالحروف الثلاثة بقي الجمع بلا اعراب ولو اعراب الجمع بقي المثنى بلا اعراب ولو اعراب كل واحد منهما بلا اعراب لوقع الالتباس بينهما فبالضرورة قسمت ذلك الحروف عليها فاعطى الالف للتثنية والياء للجمع والواو للجمع حالة الرفع لانها علامة الرفع في الفعل نحو ضربا وضربوا وجعل الياء علامة الجري فيهما ولما لم يجدوا علامة النصب حكموا بالتبعية للجري فزقوا بين التثنية والجمع بحركة ما قبلها بان الفتحة ما قبل الياء في التثنية والكسرة في الجمع نحو مسلمين في التثنية ومسلمين في الجمع ولم يعكس الامر لان التثنية كثيرة لانه غير مختصة بذى علم والجمع قليل لاختصاصه بذى علم فالتكثير يتناسب التخفيف **فان قيل** انت قلت اعراب التثنية بالالف في حالة الرفع والياء في حالتي النصب والجري **قوله** عليه السلام من احب كريماته لم يكتب بين العصر والعشاء مخالف للحكم المذكور فان قوله كريماته تثنية وقعت مفعولا لاجب ولم يكن الياء فيه حالة النصب بل كان الفافيه **واجيب عنه** بان هذا مبني على مذهب ابن مالك النحوي واما على مذهب الجمهور فلا سلم كونه كريماته بل كريمته بالياء **قوله** كريماته شاذ ولا يعتد به **فان قيل**

لم يجعل المص النصب تابعاً للجبر والجر تابعاً للنصب يعني يجعل كل واحد منهما تابعا ومتبوعا ولم يجعل الرفع تابعا ولا متبوعا **واجيب** بأنه لا مناسبة بين الرفع وبين النصب والجر اذا الرفع علامة العدد وهما علامة الفضلة فلم يوجد المناسبة بينهما فلماذا صار النصب والجر تابعاً ومتبوعاً دون الرفع وانما صار الرفع عشرون مع اخوتها من الملحقات لأنه لا مفرد لهما والجمع الحقيقي ماله مفرد **قال قيل** لا نسلم انه لا مفرد لهما لان الجمع ذو وعشرون جمع عشرة **واجيب** بان هذا ممنوع لان المراد بالمفرد ماله من لفظه وهو من غير لفظه فلا يعتد به ولا نقول العشرون لا يجوز ان يكون جمع عشرة والا لم يطلق العشرين على ثلثين لانه لا يد في الجمع من ثلاثة افراد له فرد ولا يجوز اطلاق العشرين على ثلثين استعمالا فلا يكون له مفرد ايضاً فاذا كان الا مركزاً لك كان من الملحقات انتهى تقول مطابقاً لهذه القاعدة —

المذكورة فخرجاء في مسلمون وعشرون واولو مال ورايت مسلمين وعشرين واولى مال ومررت بمسلمين وعشرين واولى مال **اعلم** ان نون التثنية مكسورة ابداء في كل حال سواء كان رفعاً او نصباً او جراً وانما اختيرت الكسرة لوجوه اما لان التثنية اوسط الحال بالنظر الى المفرد والجمع والكسرة ايضاً متوسط فلذلك اخصت بالكسرة اولاً لان هذا النون عوض عن التنوين على مذهب بعض والتثنية حرف ساكن والساكن اذا حرك حرك بالكسرة ولا نه لولم يكسر لكان مفتوحاً ومضموماً لا سبيل الى كل واحد منهما للذوم توالي الفتحا لوفته ولوجود المتروك لوضعه وذلك لان النون كلمة بحرف واحد كهزة الاستفهام وواو العطف ولا يوجد مثل هذه الكلمة في كلام العرب مضموماً انتهى **اعلم** ان في نون التثنية والجمع اربعة مذاهب مذهب الكيسان ومذهب الزجاج ومذهب ابن علي بن طاهرين ولا مذهب ابن مالك فعند الكيسان انه عوض من تنوين المفرد لا عن الحركة فقط ولا عنهما معا وانما عوضت النون في المفرد لثلاثي مخط مادة الافراد عن التثنية والجمع واما وجه التعويض عن التنوين ان هذا النون تسقط حالة الاضافة كما تسقط التنوين فيها فعلم انه عوض منه واعترض عليه بانه لو كان عوضاً عن التنوين لم يكن مع الالف واللام كالتنوين لا يوجد مع الالف واللام وهو يوجد مع الالف واللام في التثنية نحو الزيدان وكذا في الجمع نحو الزيدون فاذا ثبت مع الالف واللام علم انه غير عوض عن التنوين والا لما جاء معه **واجيب** بان التنوين انما يسقط بالالف واللام لكونها ساكنة حقيقة واما في التثنية والجمع فصارت متحركة فموقوف منها فلا تؤثر الالف واللام في اسقاطها بخلاف التنوين فانها ساكنة فيؤثر الالف واللام في اسقاطها واما عندنا لزجاج فانه عوض عن حركة المفرد لا عن التنوين لوجوه مع الالف واللام في التثنية والجمع لوجود الحركة مع الالف واللام في المفرد نحو الرجل والا عتذر عن جانب السقوط حالة الاضافة بان ذلك السقوط تقصير الكلام وتخفيفه وتقليله مع حصول تمام المعنى ومن المعلومات

ان الكلام القليل المفيد لتمام المعنى اولى من الطناب لان يكون سقوطها بالاضافة واما عند
ولادفانه عوض منهما لوجوده مع اللام وسقوطه مع الاضافة واما عند ابن مالك النحوي فلانه لا يكون
عوضا عن الشيء اى لا عن التنوين ولا عن الحركة ولا عنهما بل يكون وجوده لاجل وقوع الالتباس
بالمفرد نحو جوزان فان النون فيه لدفع الالتباس بالمفرد لان جوزان تثنية جوزى فاذا اريد
التثنية زيد في اخره الف التثنية فصارت جوزا ولما كان جوزا بعد الالف كعصا وهو مفرد زيد بعد
ذلك الالف والنون حتى يرفع ذلك الالتباس بالمفرد وما لا التباس فيه حمل عليه طرد اللباب انتهى
هذا كله فى المنهل شرح قاضى الارشاد المصنف فى علم الخروفى اطناب لكننا نقتصر للحصول الغرض
بهذا القدر ايضا فان شئت الاطلاع فلترجع اليه ونون الجمع المذكور السالم مفتوحة ابد اوجه الزيادة
لئلا يخط مادة المفرد فى الجمع واما وجه الفتح فللحقيقة بناء على ان الجمع ثقيلة من حيث المعنى والثقل
يقتضى اللغزة اوله لولم يفتح لكان مضموما ومكسورا لا سبيل الى كل واحد منهما لانه لو كان مضموما
لزم توالى اربع ضمات فى حالة الرفع نحو مسلمون ولو كان مكسورا لم يخرج من الضمة الحقيقية او
التقديرية الى الكسرة الحقيقية وهذا ثقل قوله وهما تسقطان عند الاضافة اى نون التثنية والجمع
وانما تسقطان حالة الاضافة لانهما عوض عن التنوين فى بعض مذاهب والتنوين يسقط عند الاضافة
فكذلك عوض منه واما على مذهب من قال بالحركة اوله فالتباس او منهما فخذفه لقصر الكلام
والخلاف مأمرا نفا نحو جاء فى غلاما زيد اصله غلامان قلما اضيف اليه سقطت النون بالاضافة واما
لطول الكلام على الاختلاف الذى ذكرنا ومسلمو مصر اصله مسلمون لما اضيف اليه ما بعده
سقطت النون اما بالاضافة او للتخفيف على الاختلاف الذى ذكرنا قوله السابع اى الصنف السابع من
الاصناف المذكورة ان يكون الرفع بتقدير الضمة حالة الرفع والنصب بتقدير الفتحة حالة النصب
والجرب بتقدير الكسرة حالة الجر ويختص اى هذا الصنف السابع بالمقصور اى بالاسم المقصور فاللام
فيه عوض عن الموصوف تامل وهو ما يكون فى اخره اى اخره اسما لفظ مقصورة كعصا وانما سمي
بالمقصورة لان قصر الشيء جسمه عن الغير وهو ايضا محبوس عن الحركات الثلاثة سواء كانت الالف
ثابتا كالعصا باللام او محذوفة كعصا بالتنوين قوله وبالمضاف اى بالاسم المضاف الى
ياء المتكلم غير جمع المذكور السالم كغلامى وانما صار الارباع بالحركات لان هذا الاسم مفرد
والمفرد اصل فى الحركات وانما صار الارباع تقدير بالتعذر ظهور الارباع ومنعه فى اللفظ
لان العصا اخره الف وهو لا تقبل الحركة اصلا فصارت تقدير يا واما فى غلامى فلانه لما صار اخر
الغلام مبنيا بسبب اقتضاء الياء كسرة ما قبلها فصار ما قبلها مبنيا على ذلك الكسرة فلم يبق محل
الارباع لفظيا فصارت تقدير يا هكذا قالوا وفيه نظر لانه لم لا يجوز ان يكون دخول العوامل

عليه سابقا على الاضافة الى ياء المتكلم ويكون اعرابه لفظيا واقتضاء الياء تقديرية **واجيب** بان
الاضافة سابق على دخول العوامل لانهما من خواص الاسم وخاصة الشيء ترجح من الغير وفيه تامل -
فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون ذلك الكسرة في غلامى مشتركا بين اقتضاء عامل المجارة وبين اقتضاء
الياء فيكون اعراب غلامى لفظيا حالة الجر وتقديرية حالة الرفع والنصب **واجيب** بان هذا ممنوع -
لورود المورثين اللفظيين على اثر واحد وقد عرفت في بحث التنشئة ان ايراد المورثين اللفظيين على اثر
واحد ممنوع بخلاف ما اذا كان احدهما لفظيا والاخر معنويا فيجوز وليس كذلك ههنا تامل **فان قيل** فعلى
هذا ينبغي ان يعرب ما قبل نون جمع المؤنث في يضرين وتضربن اعرابا تقديرية دون البناء والحال ان الياء
كما يقتضى البناء لما قبلها كذلك نون جمع المؤنث يقتضى البناء على السكون لما قبلها فما حالهم ان يعرب
غلامى تقديرية وبنو اجمع المؤنث **واجيب** بان بينهما فرقا جليا وهوان النون في جمع المؤنث ضمير
الفاعل والفاعل شديد الاتصال بالفعل لفظا ومعنى فلما اتصل بالفعل ذلك النون حصل اتصال الفعل
معه بحيث لم يبق هناك محل الا اعراب اللفظ ولا تقدير افسار تامنين واما الاضافة وان كان يقتضى -
الاتصال لكنه يقتضى الاتصال اللفظي لا المعنوي فتعذر محل الا اعراب لفظا لا تقدير افسار نحو غلامى
معربا تقديرية فاحفظ هذا كله في غاية التحقيق وبعضها في الايضاح شرح المراح **فان قيل** لما لا يعوض النون
عن الرفع بعد نون جمع المؤنث كما يعوض بعد الف التنشئة واول الجمع **واجيب** بانه لو عوض النون
عن الرفع يجوز لكن لزم اجتماع النونين في اخر جمع المؤنث ففي باب اهان يهين لزم اجتماع اربع نونات وهو
مكروه وشنيع جدا وهذا النونان بمنزلة النونات حكما او لئلا يلتبس بنون الخفيفة صورة فلهمذا الميعوض
لا يقال فعلى هذا يلزم ان يعوض حرف اخر غير النون اذ لا يلزم ان العوض هو النون فقط بل يجوز ان يكون
اى حرف من حروف الابدال وحروفها استنجدة يوم صال زط كذا في المراح لا نأقول لو فعل ذلك لزم
خلاف جمع المؤنث عن اخواتها فيلزم الانتشار في ذهن المبتدى **فان قيل** اذا ثبت وتقرر ان النون
في التنشئة والجمع عوض عن الرفع المفرد في الافعال فيلزم اجراء اعراب المضارع على فاعله لان الالف والواو
الضير هو الفاعل والنون العوضى ما بعدهما اعراب المضارع فاجراء اعراب الكلمة على كلمة اخرى ويجوز
قطعا **واجيب** ان مركز ذلك الا ان الفاعل كالجزم من الفعل لشدة الاتصال فصار الفعل والفاعل كلمة
واحدة حكما انتهى هذا كله في الايضاح شرح المراح **فان قيل** لما يجوز ان يكون اعراب عصا وعصوة
بالحروف كاعراب كلا وكلتا الوجود حرف صالح لا اعراب في اخوة كما في آخر كلا وكلتا **واجيب** بان
عصا اسم متمكن لا زمر التنوين في اما ان يثبت مع ذلك الالف التنوين او لا قاله ثبات متمكن للزوم
التقاء الساكنين وكذا حذف التنوين وحدها لخلو الاسم المتمكن عن التنوين بغير ضرورة وكذا حذف
الالف لانه يلزم حذف الاء اعراب وهو لم يوجد **فان قيل** تقدير الاء اعراب بسبب التعذر في عصا

اما ان يكون قبل الاء علل او بعده فان كان قبله فلا يمنع ظهور الاعراب فيه بل ثقل عليه **واجيب**
 بان الغرض ههنا مجرد تقدير الاء عراب مطلقا سواء كان التقدير بسبب التعذر او الاستثقال وان
 فرضنا ان تقدير الاء عراب ههنا للتعذر الاء عراب لالا يستثقال فجوابه انا نختار اجراء الاء عراب بعد
 الاء علل لا قبله ولا شك ان اجراء الاعراب بعد الاء علل ممتنع ظهور الاء عراب لا ثقل الاء عراب
 واما نختار بعد الاء علل لان الاء عراب صفة للكلمة والكلمة ذات والمحل له فاجراء الصفة بعد
 تقرر الذات والمحل اى بعد منتهى الصفة فصار الاء عراب تقدير يرا للتعذر كغلامى او للثقل تقول
 مطابقا لهذه القاعدة المذكورة جاء فى العصا وغلومى فى حالة الرفع ورايت العصا وغلومى فى حالة
 النصب ومرتت بعضا وغلومى فى حالة الجر فالمراد بذكر عصا كل اسم كون مفردا اخره الف مقصورة
 سواء كانت للتانيث او كانت للحاق اول الاشباع او رعايه للقافية او رائدة او غير مراد ههنا وكذا
 فى ايراد ذكر غلامى كل اسم صحيح او جارية مجر ههنا انتهى الثامن اى الصنف الثامن من الاصناف
 المذكورة ان يكون الرفع بتقدير الضمة حالة الرفع والجر بتقدير الكسرة حالة الجر والنصب بالفتحة
 لفظا حالة النصب ويختص هذا الصنف بالمشقوص وهو اى الاسم المنقوص ما اى اسما اخره ياء اى
 اخر ذلك الاسم ياء ما قبلها مكسور كالقاضى مطلقا سواء كان الياء اصليا او وصفيا او عوضا من الواو
 من الالف سواء كان محذوفا بالتقاء الساكنين او لا واما صار الاء عراب فى هذا القسم بالحركات ثم اذا
 كان فى الحالتين تقدير ياء وفى حالة واحدة لفظيا واما وجه الحركات فلا نه مفرد والمفرد اصل فى الحركات
 كما لا يخفى واما وجه التقدير فى الحالتين المذكورتين فلا يستثقال الضمة والكسرة على ذلك الياء واما وجه
 اللفظى حالة النصب فلان الفتحة اخف الحركات تقول مطابقا لهذه القاعدة جاء فى القاضى ورايت القاضى
 ومرتت بالقاضى وعلى هذا القياس غيره **قوله** والتاسع اى الصنف التاسع من الاصناف المذكورة
 السابقة ان يكون الرفع بتقدير الواو حالة الرفع والنصب والجر بالياء لفظا حالة النصب والجر وحالة النصب
 تابع للجر ويختص هذا الصنف بالجمع المذكور السالم مضافا الى ياء المتكلم تقول جاء فى مسلمى تقديره مسلمون
 فلما اضيف سقط عنه النون للاضافة فصار مسلموى فقد توجهت الى القاعدة الصرفية وهو قوله اجتمعت
 الواو والياء الى ولى منهما ساكنة فقلبت الواو ياء للخفة لان الياء اخف من الواو وادغمت الياء فى الياء
 لوجود المتجانسين وابدلت الضمة بالكسرة لمناسبة الياء فصار مسلمى فصارت علومة الاء عراب وهى الواو
 تقدير يالا بدال ذلك الواو ياء فلم يبق الواو على اصله ورايت مسلمى ومرتت مسلمى فصارت علومة
 الاء عراب وهى الواو تقدير يالا بدال ذلك الواو ياء فلم يبق الواو على اصله ورايت مسلمى
 ومرتت بمسلمى فى حالتى الناصب والجارة فلان النصب تابع للجر واما صار الاء عراب ههنا
 بالحروف لما مر من انه جمع لوجود الحرف الصالح للاء عراب فى حالة الرفع واما صار تقدير يالا حالة

الرفع ولفظيا في حالتي النصب والجريان في حالة الرفع يلزم ابدال الواو فلم يبق الواو واو ابل
صار ياء وفي حالتي النصب والجريان د غام فقط والاد غام لا يخرج الشئ عن حقيقته بخلاف
الو ابدال فانه يخرج الشئ عن حقيقته انتهى **فان قيل** كما ان الاء عراب تقديري حالة الرفع -
كذلك في حالتي النصب والجرايم تقديري لان الياء علامة النصب والجرايم يكون ظاهرا بل يكون
مد غما مستترا **اجيب** بان الاد غام لا يخرج الشئ عن حقيقته كما عرفت فالتلفظ بالياء -
الثانية تلفظ بالياء الاولى ايضا لان المد غم فيه حرفان في التلفظ وحرف واحد في الكتابة **اعلم**
ان الاء عراب التقديري قد يكون بالحركة وقد يكون بالحرف فاذا كان بالحركة فقد يكون في الاحوال
الثلاثة كما في عصار غلومي وقد يكون في الحالتين كما في قاض وداع ورام واذا كان بالحرف فقد يكون
ايضا في الاحوال الثلاثة نحو جاء في ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم ولم يذ كر الميم هذا
القسم لقلته وقد يكون في حالة واحدة كما في مسلي **فان قيل** فعلى هذا يلزم ان يكون الاصناف
عشرة لا تسعة وهوان يكون الرفع بتقدير الواو والنصب بتقدير الالف والجرب بتقدير الياء كما في -
قوله جاء في ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم **اجيب** بانه مندرج تحت قوله كعصا و
غلومي فان قوله وقد يكون الرفع بتقدير الضمة والنصب بتقدير الفتحة والجرب بتقدير الكسرة اعلم
من ان يكون بالحركات او بالحروف ففي صورة الاء راج صارت تسعة تامل **واعلم** ان هذه القاعدة
المذكورة من كونها اجتمعت الواو والياء والاولى منهما ساكنة الى اخره مشروطة بشروط احدى
ان يجتمع في كلمة واحدة مستقلة كما في مرمي اصل مرموى او حكما بان كانا في كلمتين غير المستقلتين
كما في ضاربي وراي اصلها ضاربوي وراموي فان كل واحد منهما كلمة لكنهما في حكم الكلمة الواحدة
لشدة اتصال الضمير مع ما قبله ومع هذا الشرط خرجت نحو قالوا يا ويلنا وكذا قوله يغزو يوما و
ترمي وترا عن الاد غام لان اجتماعهما ليست في كلمة واحدة حقيقة او حكما بل في الكلمتين -
المستقلتين وثانيهما ان لا يكون ذلك الواو مبدلا عن الالف نحو نوبصر وثالثهما ان لا يكون ذلك
الياء مبدلا عن الواو ونحو ديوان اصله ديوان ورابعهما ان لا يكون ذلك الكلمة على وزن افعل نحو
ايوم علما للجبل وخامسها ان لا يكون ذلك الكلمة علما للمؤنث نحو حيوة علما لمرعة وسادسها ان
يكون في اخذ الكلمة لا في الوسط نحو مقبول وخفيف وسابعها ان لا يلتبس بشئ اخرى ثم هذه -
الشروط شروط الوجوب لا الجواز لان الجواز لا يقتضي هذه الشروط سواء وجدت هذه الشروط
اولا في يجوز الاد غام هذا الكلام في السعدية شرح الزنجاني وبعضها في الايضاح الموضح تامل **قوله**
الفصل الرابع من الفصول الاربعة المذكورة ويكون جزء المقدمة ويتوقف عليه الشروع في -
تقسيم اسم المعرب اى فهو تقسيم اسم المعرب في يندفع الاشكال الناشئ من كلمة في النظرة

قوله وهو على نوعين منصرف وهو ما اى اسم ليس فيه سببان فقوله سببان اسم لقوله وليس وخبرة فيه مقدم عليه والمجوع صفة الموصوف او صلة الموصول بناء على ان كلمة ما موصوفة او موصولة ثم الموصوف مع الصفة او الموصول مع الصلة خبر المبتداء وهو قولك هو واعلم ان كلمة ما لا يخلو اما ان يكون في محل المبتداء او في محل الخبر فعلى الاول فالوصول هناك اولى من الموصوف لان المبتداء حقه ان يكون معرفة والموصول ايضا معرفة واذا كان في محل الخبر فالوصول اولى من الموصول لان الخبر حقه ان يكون نكرة وان جاز تعريفه والموصوف نكرة مخصصة انتهى كذا في الغاية او سبب واحد عطف على قوله سببان فحاله في الاعراب كحاله على الوجه المذكورة تأمل وكلمة او ههنا لا تفصل الحقيقي يقوم هذا السبب مقامهما اى مقام السببين في التأثير بان يورث وحدة تأثيرهما من الاسباب التسعة فقوله يقوم جملة خبرية وقعت صفة واحد قوله من الاسباب بيان لما يقوم اى لقوله ما يقوم مقامهما او من السببين او من جميعها تأمل فان قيل ما الباعث على تقسيمه لان المقصود معرفة الاسم وهو حاصل بتعريفه واجيب ان الباعث على تقسيمه اجراء الاحكام المختلفة لهما كما لا يخفى فان قيل تقسيم الشيء لا يكون الا بعد تعريفه واجيب عنه انه اكتفى بما هو المركب الذي لم يشبه الى اخره دون التعريف الذي هو كلمة تدل على معنى في نفسها لولا ان ههنا تقسيم اسم المعرب لا تقسيم مطلق الاسم سواء كان معربا او مبنيا فان قيل ان نوحا ما فيه سببان وهو مع ذلك منصرف واجيب عنه بان المراد من السببين سببان مع شرائطها وفيه انتفاء الشرائط كما سيحكي عن قريب فان قيل لم قدم تعريف المنصرف على ضده واجيب عنه بان المنصرف اصل بالنسبة الى غير المنصرف تأمل كزيد ونحوه ويسمى الامكن اى ويسمى لذلك المعرب المتمكن امكن على صيغة اسم التفضيل لا مكانه على الاعراب الثلاثة وقد مر وجه كل واحد منها اى من المعرب والمتمكن والامكن تأمل فلا نعيد هالما في عن حده ومعرفة شرع الآن في حكمه واثره المرتب عليه فقال وحكمه اى اثره المرتب عليه ان يدخله الحركات الثلاث مع التنوين فان قيل حكم الشيء اثر ذلك الشيء ومن البين ان الدخول ليس اثره بل صفة للتكلم حقيقة والحركات تبعها وحجاز واجيب عنه بان اضافة الحكم الى الضمير اضافة معنوية بمعنى الاسم المقدر وفي تقديره وحكمه اوفيه في فاندفع الاشكال ومثل هذا الاشكال سيحكي في حكم غير المنصرف انشاء الله تعالى مع جوابه تقول انت موافق لهذا الحكم الذي كورجاء في زيد ورايت زيد او مررت بزيد وغير منصرف اى انهما غير المنصرف على حذف المبتداء وهو اى الغير المنصرف ما اى اسم فيه سببان منها اى من الاسباب التسعة او واحد منها اى من الاسباب التسعة يقوم ذلك الواحد مقامهما في التأثير بان يورث وحدة اثرهما فقوله سببان اما مبتداء وخبرة فيه مقدم عليه او فاعل فيه والجملة صفة الموصوف الاصلية

والجميع خبر المبتدأ وهو الضمير الرفيع اعنى هو قولنا واحد عطف على السببين فاعرابه كاعرابه
على الوجهين المذكورين تأمل وما يقوم مقامهما ليس الا صيغة منتهى الجموع والفا التانيث كما سيحكي بيانه
انشاء الله تعالى **فانقل** ان نوحا وهودا كل واحد منهما منصوف مع ان فيهما سببان **واجيب**
بان المراد من السببان السببان مع شرائطهما وشرائط الجملة التي في هذه الاسماء هي الزيادة وتحرك الـ
وسط وكلاهما ههنا متتفیان تأمل **فانقل** ان هذا فيه سببان وليس غير منصوف **واجيب**
هذا ذوجهتين احدهما اشتماله على سببين مع قطع النظر عن الحقة والثقل وثانيهما اشتماله على
ذلك السبين مع ملاحظة الشروط فاذا تصور مع ملاحظة الشروط فهو منصوف قطعاً لانه اذا فات
الشروط فات الشروط واذا تصور كونه مشتملاً على وجود السبين فقط فهو غير منصوف لوجود السبين
فيه العلمية والتانيث **فانقل** غير المنصوف لا يكون مغايراً للمنصوف بل حظ عنه الجر والتنوين
والا يلزم ان يكون مبني لان مغايراً للمنصوف لا يكون الا مبني **اجيب** بان المراد من الا نصراف -
هو اشتمال الاسم على الاعراب الثلاث اى على الاعراب الزائد على الفعل وبغير المنصوف يرا د -
اشتمال الاسماء على الاعراب الثلاثة اى لا على الاعراب الزائد فالانصراف وغيره ههنا بمعنى الزيادة
بنا على ان المنصوف ما خوذ من الصرف وهو الزيادة فالحاصل ان الاسماء ما مشتمل على الزيادة او غير
مشتمل على الاعراب الزائد فالاول يسمى منصوفا والثاني يسمى غير منصوف كذا اورد الفاضل قدس
سره وهو عيد الغفوري في حاشيته على الفوائد الضيائية تأمل **فانقل** لو قال في تعريف غير المنصوف
ما شابه الفعل في السبين حقيقة او حكماً كان اخيراً واشمل **اجيب** الامر كذلك الا ان للثابته
وصف عارض يتولد من بعد وجود السبين في الاسم فاخذ الذات في التعريفات اولى من اخذ -
الصفات فلان التعريف الحدى اولى من الرسمى تأمل **فانقل** لم عدل عن التعريف المشهور
لغير المنصوف وهو قوله غير المنصوف ما يعتزل عنه الجر والتنوين **اجيب** انما عدل للزوم
الدور فيه لان اعتزال الجر والتنوين يتوقف على منع الصرف ومنع الصرف يتوقف على اعتزال -
الجر والتنوين فلو عرف منع الصرف باعتزال الجر والتنوين لزم الدور كذا في غاية التحقيق في بحث -
الغير المنصوف **قوله** والاسباب التسعة وهي اى الاسباب التسعة العدل وما عطف عليه
فالعبرة بتقديم العطف على الربط والالزم كون العدل اسباباً تسعة وذلك يجوز لان العدل
سبب واحد والاسباب تسعة واعلم انه قد تقدم الربط على العطف وقد يكون العطف مقدماً على
الربط فاذا كان تقسيم الكل الى الاجزاء فالعطف مقدم على الربط نحو قوله السكجيين خل وعمل
وماء وان كان تقسيم الكلى الى جزئياته فالربط مقدم كما في قوله الحيوان انسان وبقرو عنمر -

له اوزان عدل وانما هي توشى مشرء فعال است مثل امس فعال است چون ثلث مفعول فعل مثالهما مثلث عمر + مثل فعلا
دان تر تمام فعل سحر - عنه كما في قوله البيت سقف وجد لان ١٣

فهنا العطف مقدم عليه **قوله** والوصف والتانيث والمعرفة والعجمة والجمع والتركيب والالف والنون
 الزائدتان ووزن الفعل وحكمه اى حكم غير المنصرف وهو الاثر المرتب عليه من حيث اشتمال الاسم
 على التبيين او على واحد يقوم مقامهما ان لا يدخله الكسرة والتثنية لمشابهة الفعل في وجود البين
 فيه كما في الفعل وذلك لان الفعل مشتق من الاسم ومحتاج الى الاسم فاذا ثبت المشابهة بالفعل
 منع منه ما منع من الفعل وهو الجر والتثنية فقوله وحكمه مبتدأ وان في قوله ان لا تخفف من المثقلة و
 اسمه ضمير الشأن ولا نافية وما بعده من الجملة الفعلية خبران والجموع خبر حكمه انتهى **فان قيل**
 كثير من غير المنصرف يدخله الكسرة والتثنية كما في بعض الاشعار لضرورة وزن الشعرا والتناسب
اجيب بان المراد من عدم دخول الكسرة والتثنية عدم الدخول وقت انتفاء الضرورة والتناسب
 واما عند وجود الضرورة والتناسب يدخله الكسرة لان الضرورة تبيح المحظورات والتناسب امرهم
 عند هذا انتهى **قوله** فيكون ذلك الاسم في موضع الجر مفتوحا ابدا كما مر من ان الجر تابع للنصب في
 غير المنصرف نحو جاء في احمد ورايت احمد ومررت باحمد بالفتح لها فرغ عن الاجمال شروع في
 التفصيل اما العدل هو في اللغة جاء لمعان متعددة احدها بمعنى الميل ان وقعت صلته الى
 كما يقال فلان عدل اليه اى مال اليه وقد يكون بمعنى الا عراض ان وقعت صلته عن نحو فلان عدل
 عنه اى اعرض عنه وقد يكون بمعنى الصرف ان كان صلته كلمة في نحو فلان عدل فيه اى صرف
 فيه وقد يكون بمعنى البعد ان كان صلته من نحو عدل الجمال من البعير اى بعد الجمال من البعير
 وقد يكون بمعنى التساو ان وقعت صلته بين نحو عدل الامير بين كذا وكذا وقد تكون لغير هذه
 المعنى ما يقتضى صلته تامل وهو في الاصطلاح تغير اللفظ من صيغته الى صيغة اخرى تحقيقا
 او تقديرا **قوله** تحقيقا وتقديرا منصوب على المصدرية على حذف الوصف والمضاف اصله
 فتغير اللفظ بالفاء وهو الصواب لان الفاء لازمة لا ما شرطية كما جاء في موضعه نحو اما زيد فمنطلق
 وكذا اما يوم الجمعة فزيد منطلق ونحوه وكان الاعتذار من جانب ترك الفاء عن جواب اما في النسخة
 التي بغير الفاء المراد من اللزوم غلبة الوقوع تامل والله اعلم بالصواب **فان قيل** هذا الحد ليس
 بما نفع لصدقه على المشتقات من نحو ضرب ويضرب **واجيب** بان المراد من الصيغة صيغة
 ذلك اللفظ با رجاء الضمير الى اللفظ فباضافة الصيغة الى ضمير اللفظ خرجت المشتقات كلها لان
 صيغة المشتقات ليست صيغة المصدر وكذا خرج التثنية والجمع والتصغير من نحو الزيدان -
 والزيدون ورجيل لان صيغة التثنية والجمع والتصغير ليست صيغة المفرد **فان قيل** فعلى
 هذا التقدير يصدق الحد على المغيرات القياسية نحو قال وباع ومقول ومرمى ونحوها لان قال
 مثلا بعينه قول وكذا باع ومقول اصله مقول ومرمى اصله مرمى اسم مفعول **اجيب** بان

المراد من التغير تغير غير قياسي والتغير في هذه المواضع قياسى على مقتضى القاعدة الصرفية
فان قيل هذا الحد صادق على لفظ يد ودم لان اصلهما يد وودم على وزن فعل فيصدق
عليه ان فيه تغير اللفظ عن صيغته اه **اجيب** عن بان المراد بتغير اللفظ عن صيغته تغيره مع
بقاء المادة في المعدول والمعدول عنه وههنا ليست كذلك **فان قيل** فعلى هذا لا ينبغي ان يكون
ثلاث ومثلث من العدل وكذا عمرو وفلان المادة ليست باقية فيها **اجيب** عن بان المراد من المادة
الحروف الاصلية التى تقابل بالفاء والعين واللام والمادة الاصلية باقية فيهما فم يكون كل
واحد منهما من باب العدل **فان قيل** يدخل فيا نيب واقوس لان مفردهما ناب وقوس وهما جوفان
وقاعدة اسم الثلاثى المجرد الجوف ان يكون جمعه على افعال نحو قول على اقوال وثوب على
اثواب ولوم على الوام وقوم على اقوام ونحوها مما لا يعد ولا يحصى فعلم من هذه القاعدة ان الناب
والقوس يجمعان اولا على انياب واقواس ثم يتغيران الى نياپ واقواس تغيرا غير قياسى الى انيب و
اقوس **اجيب** عن بان المعتبر في باب العدل امران احدهما وجود الاصل وثانيهما اعتبارا خارج
ذلك الاسم عن ذلك الاصل فان تحقق كلاهما تحقق العدل واذا انتفى احدهما انتفى وههنا كذا
لونهما وان كان لهما اصل لكن لم يعتبر اخرجها عنه لانه لو اعتبر اخرجها عن ذلك فلا يقال لهما في
الاستعمالات المتغيرات الشاذة فمن تسميتهما علم عدم اعتبار اخرجها عن ذلك الاصل لا يقال
ينبغي ان تكون الشاذية لهما بوجه اخر فلا يكون التسمية دالة على عدم اعتبار اخرجها عن ذلك الاصل
لوانا نقول انه لا اصل للمعدول حتى يلزم مخالفة الشذوذ بخلاف جمع اسم المجرد الجوف لان
اصل كما عرفت من قبل فكل ما خالف الاصل يكون شاذ انتهى كذا في الضيائية وبعضها في حاشية -
عبد العفور قدس سره فاطلب هناك فاذا عرفت هذا فاعلم ان الغرض من تعريف الشئ معرفة
ذلك الشئ وهو على نوعين اما على وجه الامتياز عن كل ما عداه واما على وجه الامتياز عن بعض ما
عداه فاذا كان الاول ففي محتاج الى هذه التكاليف والقيود لتحصل الامتياز بهذه القيود عن كل ما عداه
وان كان الثانى فلا حاجة اليها وهذا القانون في كل تعريف تأمل فاذا قصد امتياز العدل عن بين الاسباب
التسعة فقط لا عن كل ما عداه فهذا التعريف بلا اعتبار القيود كاف وواف تأمل اعلم انه لو قال للصف
في تعريفه والعدل تغير اللفظ عن صيغته الى صيغة اخرى تغيرا غير قياسى بلا قلب واعلول وتخفيف
مع بقاء المادة لكان اولى لعدم الاحتياج الى القيود كذا في قاضى الارشاد المدون في علم الخوف مقابلة -
الكافية فاطلب هناك انتهى **قوله** فلا يجمع اى العدل مع وزن الفعل اصل الفاء للتفريع فاذا كان العدل
تغير لفظ عن صيغة تغيرا غير قياسى فلا يجمع مع وزن الفعل اصلا لان اوزان الفعل لا تكون القياسية
فاذا ثبت المغايرة بين الوزنين فكيف يمكن الاتحاد في الوزنين **واعلم** ان اوزان الفعل المعتبرة في -

سببية منع الصرف وزن اكرم معلوما واكرم مجهولا وضرب على بناء المجهول من المجرد ودخرج على بناء المجهول وايض تدخرج معلوما ومجهولا وهذا هو المشهور فيما بينهم واما وزن العدل فهي وزن مثلث وعروا مرس وقدم وقطام وسحر وثلاث هذا ايضا هو المشهور ثم العدل التحقيقي ما يوجد فيه دليل على وجود اصل الاسم المعدول سوى منع الصرف والتقديرى مالم يوجد فيه دليل على وجود اصل المعدول عنه الا منع الصرف واما الدليل على اعتبار خروج الاسم عن ذلك الاصل فليس الا منع الصرف فلماذا امتنع عن الصرف عمرو وزفر لوجود استعمالهما غير منصرفين فاقضى ذلك المنع اعتبار خروج عمرو وزفر عن عامرو زافر ويصرف صرد وبلد على وزن عمرو وزفر لانهما وان كانا على وزن عمرو وزفر لكنهما لم يوجد في الاستعمال غير منصرفين لم يحكموا باعتبار الخروج عن الاصل وهو صار دو بالد وفيه كلام سياقي من بعد انشاء الله تعالى قوله ويجتمع مع العلمية اى ويجتمع ذلك العدل مع العلمية كعمرو وزفر مثال العدل التقديرى واجتماع العلمية مع العدل وذلك لانه لما وجد غير منصرفين ولم يكن فيهما سببان الاسباب واحد وهو العلمية وهي وحدها لا تؤثر ولا تنزع الصرف فقد ر فيهما العدل بان اصل عمر عامرو وزفر زافر وعدل عنهما اى عمرو وزفر ليحصل فيه سببان - حفظا لقاعدتهم ليكون العدل التقديرى مع العلمية **فان قيل** باى شئ يعلم خصوصية اصلها بكونها عامرا وزافرا اذ يجوز ان يكون اصلها غير ذلك اللهم الا ان يجاب عنه بالبدال والشاهد عليه باب قطام بان قطام معدول عن القاطمة لان معنى لفظ قطام بعينه معنى قاطمة **فان قيل** ينبغي ان يكون صرد وبلد وجون غير منصرف لوجود كل واحد منها على وزن عمرو وزفر وانت قلت ان وزن فعل من اوزان العدل يجب ان يعتبر فيها العدل ويحكم بغير انصرفها واذا لم يحكم بعدم انصرفها فعلم انه تحكم والتحكم ليس بحجة وسند **اجيب** عنه بان مجرد وجود الاسم على اوزان العدل لا يكفي لا اعتبار - العدل مالم يقتضيه منع الصرف يعنى مالم يوجد في الاستعمال غير منصرف وصرد وبلد وجون لم يستعمل كل واحد منها في كلامهم غير منصرف بل استعماله على الانصراف والى لم ترك المصنف هذه - الثلاثة فان هذا هو مادة الفرق بين فعل غير منصرف كعمرو وزفر وبين فعل منصرف كصرد وبلد ونحوه تامل **قوله** ويجتمع اى ذلك العدل مع الوصف كثلث ومثلث مثال العدل تحقيقا واجتماع العدل مع الوصف ايضا وذلك لان في ثلث ومثلث تكرار والمعنى ومن المعلومات ان تكرار المعنى لا يكون الا - بعد تكرار اللفظ بناء على ان تكرار المقلوب يستلزم تكرار القالب وههنا تكرار المعنى ولم يتكرر اللفظ فتكرار المعنى شاهد على وجود اصلها بان اصلها اللفظ مكرر وهو ثلاثة ثلاثة عدل كل واحد من ثلث ومثلث عن هذا الاصل فاذا تقر ر العدل التحقيقي فاجتمع مع الوصف وهو ثلاثة انتهى **فان قيل** الوصف المعتبر في اسباب منع الصرف هو الوصف الاصلى لا العارضى والوصف في ثلث و

مثلث عارضى لان الثلاثة وضعت لمرتبة معين من مراتب العدد وهى ما فوق الاثنين وتحت
 الاربعة فلو وصفيه فيها وضعا **اجيب** عن بان الامر كذلك الا انه لما عدل ثلث ومثلث عن ثلثة
 ثلثة فصارت ذلك الوصف اصلهما على ان المعدول وضع ثان وخرج ثلث ومثلث عن ثلثة ثلثة
 ليس الا للموصوف فصارت ذلك اصليا **قوله** واخر مثال العدل التحقيقى واجتماع العدل مع الوصف
 وذلك لان اخرج جمع اخرى وهو مؤنث آخر واخر اسم التفضيل وقياسه ان يستعمل باحد ^{مور} الا
 الثلثة من كونه مضافا نحو افضل القوم او معرفا باللام نحو الوفضل او بمن نحو زيد افضل من -
 عمرو وههنا لفظ اخر يستعمل بغير احد الامور الثلثة اى يستعمل على غير هذا لقياس -
 المذكور فعلم انه معدول عما هو القياس فيه وذهب بعضهم الى انه معدول عما استعمل باللام
 ووجهه ان هذا الاستعمال اصل بالنسبة الى الآخرين من انه يستعمل مطابقا للموصوف قبله
 لما هو قاعدة الصفة لموصوفها وهو ايضا صفة نحو زيد افضل والزيدون الافضلون فلهذا
 صار اصلا وذهب بعضهم الى انه معدول عما استعمل معه كلمة من وجهه ان هذا الاستعمال -
 اصل في انواعه الثلاثة و استعماله على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو ذكر المفضل عنه
 وهو موجود فيه ولم يذهب الى جهة الاضافة لان المضاف اذا قطع عن الاضافة يجب في آخر
 ذلك المضاف جيرة عن ذلك المحذوف وهى تنوين نحو يومئذ اصله يوم اذا كان كذا و بناء على -
 الضمة نحو قبل وبعد اصله قبل كل شئ وبعد كل شئ او اضافة اخرى نحو يا تيم تيم عدى ولا شئ
 من هذه المذكورات في آخر فلهم الم يذهب احد الى جانب الاضافة هكذا قالوا وفيه نظر لانه
 لو كان معدولا عما هو اللوم يعنى الاخر يلزم فيه محظوران اما الاول فلان اخرج يجب كونه مبنيا للضم
 معنى اللوم واما الثانى فلانه ينبغى ان لا يكون من باب العدل اذ فى العدل تغير اللفظ دون المعنى وههنا
 تغير المعنى ايضا لان التعريف غير مراد فيه **اجيب** عن الاول بان اخر معدول عنه ولا يكون -
 متضمنا للوم اذ العدل لا يستلزم التضمن فاذا لم يتضمن لم يكن مبنيا وعن الثانى بان المراد
 من المعنى المعنى الوضعى لا الوصفى والتعريف معنى زائد فاذا وجد فهو اول والا فساد فيه **فان قيل**
 لو كان معدولا عما استعمل معه كلمة من يلزم فيه ايضا محظوران احدهما ان يكون مبنيا ايضا للتضمن
 من وهو حرف مبنى ومتضمن المبنى مبنى **اجيب** بانه لا نسلم انه متضمن لمعنى من لعدم بقاء -
 معنى التفضيلية فيه لان اخر يستعمل حينئذ بمعنى غير فلا يكون مبنيا وثانيهما انه ينبغى ان لا يكون
 من باب العدل ايضا لان اخر يستعمل جمعا واخر من يستعمل مفردا مذكرا بدلان اسم التفضيل اذا -
 استعمل بمن يجب كونه مفردا مذكرا فلا يكون خروجه عن صيغته **اجيب** عن بان اسم التفضيل
 المستعمل بمن يستوى فيه الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث قوله كما قال علماءنا افضل

من علماء وهم قلوله يكن مستويا للجمع لم يصح حمل الافرصل على قوله علماء ثلانات قوله علماء ثلانا .
 جمع ولا يجوز حمل الجمع على الفرل فلا يقال الزل و ن قائم فاذا صرل للصل صرل خر و جه عن صلغته
 تامل انتهى هذا كله فى الغاية **قوله** وجمع هذا ايضا مثال للعدل التحقيقى واجتماع العدل مع الوصف
 اىض وذلك لان جمع جمعاء هو مؤنث اجمع وقياس فعلاء فعل انكان صفة يجمع على فعل كجمراء على
 حر وانكان اسما يجمع على فعال او فعلاوات كصعراء يجمع على صهارى او صحرأوات وهو لم
 يحى على هذا القياس فعلم انه معدول عما هو القياس وهو جمع اوجماعى او جمعاءوات انتهى **فان**
 قيل لو كان معدولا عن فعلاء فعل الصفتى فىكون مثالا للعدل والوصف فىكون مثالا لمطابقا للمثال
 فهو المراد بمحصل اجتماع العدل التحقيقى مع الوصف وان كان معدولا عن فعلاء فعل الاسمى فلا
 يستقيم فلا يكون مثالا للمثل له لعدم حصول اجتماع العدل مع الوصف بل لا يكون الوصف فلا يكون
 غير منصرف **اجيب** بان فعلاء فعل الاسمى محمول على فعلاء الوصفى بناء على الوضع لآن وضع
 فعلاء فعل لا يكون الا للوصف واستعمال الاسمى طارئ عليه كذا فى حاشية عبد الغفور قدس سر
 العزيز على فوائد الضيائية واما **الوصف** هو فى اللغة ستودن شئ وفى الاصطلاح كون الاسم دالا
 على ذات مبهمه مأخوذة مع بعض صفاتها كاحرقانه اسم يدل على ذات مبهمه مأخوذة مع بعض
 صفاتها وهو الحرة انتهى فقوله كون الاسم دال الجنس يشتمل لجميع الؤساء وقوله على ذات خرج
 به ما يدل على المعانى المصادرو قوله مبهمه خرج به ما يدل على ذات معينة كزيد مثلاً وقوله
 مأخوذة مع بعض صفاتها خرج به ما لا يدل على ذات مع بعض صفاتها بل يدل على الذات فقط
 كالرجال فبقى على هذا كل ما يدل على الذات مع الوصف تامل **قوله** فلا يجمع مع العلمية
 اصلا الفاء للتفريع اى فاذا كان الوصف كون الاسم دالا على ذات مبهمه فلا يجمع مع العلمية اصلا
 لان الؤبرهام والتعين لا يجمعان فى مكان واحد ابد **الانها متنافيان** **قوله** وشرطه اى شرط -
 ذلك الوصف فى سببية منع الصرف ان يكون الوصف وصفافى اصل الوضع أعلم ان الوصف على نوعين
 وضعى وعارضى يعنى ان كون الاسم دالا على ذات مبهمه مأخوذة مع بعض صفاتها على نوعين وضعى
 وهو ما وضع لذات مبهمه سواء بقى على ذلك الوصف كضارب ومضروب واحمر اوله يبق على ذلك
 الوصف بل صار علما كاحمر علما للرجل واسود وارقم علمين للحية وثأينهما عارضى وهو ما وضع
 لذات معينة ثم صارت لذات مبهمه كاربغ فى مررت بنسوة اربغ فاذا كان الامر كذلك فالعبر
 فى سببية منع الصرف الوصف الاصلية لصالته لا العارضية لعروضه **قوله** فاسود وارقم غير منصرف
 اى كل واحد منهما غير منصرف **قوله** وان صار الاسمين للحية الاول اسم للحية الاسود والثانى اسم
 للحية التى فيها بياض وسواد لصالتهما فى الوصفية اى لصالتهما فى الوضع فلا يضره غلبة الاسمىة

طارية على الوضع لا يعتد به **قوله** وأربع ج في هذا التركيب مرت بنسوة أربع منصرف مع ان فيه صفة ووزن الفعل لكونه على وزن الكرم وهو من اوزان الفعل فينبغي ان يكون غير منصرف لكنه منصرف لعدم الوصال في الوصفية لان أربع وخمس وست وغيرها من اسماء العدد وكواحد منها. وضعت لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيها في الوضع لكونها موضوعة لذات معينة لانه وضعت لذات مع بعض صفاتها لكنه لما جرت على النسوة التي هي من قبيل الذوات اى جعلت صفة لذلك النسوة التي هي من قبيل الذوات والاعيان صارت الذات مأخوذة في لفظ النسوة وانسلخت. الأربع والخمس والستة عن المعنى الذاتية اى جردت هذه الالفاظ عن المعنى الذاتية وصارت محضة للوصف الأربعة والخمسة ونحوهما فلا يعتد بهذا الوصف في سببية منع الصرف لان هذا الوزن حصلت ونشأت للأربع في ضمن هذا التركيب فاذا قطع عن الوصفية تعود الى المعنى الوضعي وهو المرتبة المعينة من مراتب العدد فلا اعتبار لذلك الوصف انتهى **فان قيل** ينبغى ان يكون اسود وارقم منصرفا لبطون وزن الفعل فيهما القبولها التاء والمعتبر في السببية وزن الفعل الذي غير قابل للتاء وهما يقبلان التاء كما قالوا اسودة وارقمه لحية المؤنث **اجيب** عنه بان المراد من التاء التاء التي يكون قياسا ولحق هذه التاء فيهما غير قياسى لان تانيث الفعل الصفة تكون فعلاء بالهزة والالف الممدودة نحو سوداء ورقماء كحمراء لا بالتاء فالتاء فيهما غير قياسى فلا يبطل الوزن تأمل **فان قيل** ينبغى ان يكون انصرف أربع لبطون وزن الفعل لا لجهة الوصف العارضى فان اربعاً قابل للتاء فيقال اربعة رجال والمعتبر الوزن الذى ليس قابلاً للتاء **اجيب** عنه بان المراد من التاء القياسية وهذه التاء ليست بقياسية لوجودها في استعمال المذكر والقياس استعمالها في المؤنث فبهذه التاء لا يبطل الوزن بل الوزن باق فانصرف أربع لا يكون الا للوصف العارضى **فان قيل** قد عرفت ان غلبة الاسمية على الوصفية لا يضر الوصف فلم يضعف منع صرف افعل علما للحية واجدر للصقروا خيل للطائر **اجيب** عنه بان غلبة الاسمية على نوعين مضرة وغير مضرة فان كان الوصف مشهوراً وظاهراً قبل العلمية - فغلبة الاسمية لا يضر لذلك الوصف كما في اسود وارقم وغيرهما وان كان غير مشهور وظاهر - فغلبة الاسمية يضر لذلك الوصف كما في افعل علما للحية واجدل للصقروا خيل للطائر لعدم اشتهارها في الوصف قبل العلمية كذا في الغاية **قوله** واما التانيث الحاصل بالتاء فشرطه العلمية اى شرط ذلك الاسم الذى فيه تاء التانيث الضمير راجع الى الاسم بقريضة البحث لا الى التاء والا لا يصح حمل العلمية على قوله وشرطه لان العلمية للاسم لا للتاء واما شرط العلمية لياً من من الزوال لا الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الزوال وكان وذلك لان تاء التانيث عارضة للكلمة وطارية عليها فيكون في محل الزوال ولا بد من الاسباب التسعة ان يكون قويا ومستقلة لانها تخرج الاسم عن -

اصلها وهو الا نصرف واخراج الشيء عن اصل ذلك الشيء لا يكون الا بوجه قوي فالتاء بغير العلمية لا يكون قويا بل في معرض الزوال لسقوطها في الوقف كما يقر طلمة بالهاء **فان قيل** لا نسلم ان الا - علام محفوظة عن التصرف لوجود التغير في جبرائيل وميكائيل ويقال جبريل وميكال **اجيب** عنه بان المراد من الاعلام الا علا البشرية والعلمية وضع ثان فلا يتغير لانه محفوظ عنه لا الاعلام الملكية ويحتمل انه وضع ثان لانه يتغير انتهى **فان قيل** المنادى من الاعلام البشرية وقد يتغير فيه كما سيحكي في بحث الترقيم **اجيب** عنه بان قيد قدرا لا مكان لمحوظ لوجود الضرورة فيه لان الغرض من المنادى جواب المنادى فيقصد في المنادى تخفيف التثنية من المنادى الى المقصور بسرعة كما يقال يا احمد ق زيد اصله يا احمد ق زيد فلما قصد وقاية زيد حذف الدال عن احمد ق وجعل ما بقي مضموما او مفتوحا على حاله فصار احمد ق زيد الطلمة وكذا خمسة واربعة وكذلك اى مثل ذلك اللفظ في اشتراط العلمية المعنوية لان التانيث اللفظي لما اشترط لها العلمية فللمعنوية بطريق الاولى لانه امر باطنى كان في غاية الزوال والسلب من التاء التانيث فالعلمية للمعنوية بطريق الاولى ثم تاء التانيث فهي زائدة لاحقة في اخر الاسم تصير هاء حالة الوقف والتانيث المعنوي ما كان سماعيا اما باعتبار المسمى كزئب مؤنث معنوي سماعي باعتبار الجنس من غير اعتبار المسمى كنار وشمس ويروى لما صار التانيث اللفظي والمعنوي متحدين في العلمية اشار المص الى بيان الفرق بينهما بان العلمية للتانيث اللفظي شرط لوجوب منع الصرف بلا شرط زائدة وان العلمية للتانيث المعنوي شرط لجواز منع الصرف ولوجوبها شرائط اخرى يولى هذا البيان اشار المص فقال ثم المعنوي اى المؤنث المعنوي على حذف الموصوف ان كان ثلاثيا اى اسما ثلاثيا على حذف الموصوف ايضا اى ان كان المؤنث اسما ثلاثيا اى منسوب الى ثلاثة احر ف المراد من الثلاثى الحقيقي والاضافى اى بالنسبة الى الرباعى لتلايد خل فيه الثلاثى المزيد فيه انتهى **فان قيل** الثلاثى بالياء المنسوبة لا يخلو اما ان يكون منسوب الى ثلاثة بضم التاء الاولى او الى ثلاثة بفتح التاء الاولى فان كان منسوب الى ثلاث بضم التاء الاولى فينبغي ان يراد من ثلاثى ستة احر لان الثلاثى يدل على ستة احر وان كان منسوب الى ثلاثة بفتح التاء الاولى - فضم التاء فى اللفظ الثلاثى خطأ لان المنسوب يجب ان يكون مرافقا للمنسوب اليه فى الحركات والمعنى مع زيادة ياء النسبة **اجيب** عنه بان الثلاثى منسوب الى ثلاثة بفتح الاولى والضم فى اللفظ الثلاثى الكائن بالياء النسبية غير قياسى اى غلط وخطأ لكنه مشهور فالغلط المشهور فصحح الغير المشهور كما فى المستقبل لان القياس فيه ان يقال المستقبل بكسر الباء - كذا قوله مولانا نور محمد المدق فى حاشية علم الصرف فاطلب هناك **قوله** ساكن الا وسط

صفة ثلاثي غير العجسي ايضاً صفة للثلاثي يجوز صرفه اى صرف ذلك المعنوى او صرف ذلك
الثلاثي با رجاء الضمير الى كل واحد منهما الاول للبحث عنه والثاني للقرب اى بان يجعل ذلك
الاسم منصراً لانه وجد فيه السببان العلمية والتائيت لكن التائيت ضعيف لا يكون له
قوة ان يخرج الاسم عن اصله وفيه بحث سياقي في باب العجمة **قوله** ويجوز تركه نظراً الى وجو
السبيين مع قطع النظر الى قوته وضعفه كهتد وجد علماء الجبل وانادى وان لم يكن ذلك الاس
هكذا بان كان انتهى فيه مجموع الوجوه الثلاثة وانتهى فيه احد الوجوه الثلاثة كما بين يجب منه
1ى منع صرف ذلك الاسم لوجود السبيين الثقيلين بزيادة او بتحرك الاوسط او بالعجمة كرتيب
علماء المرأة لوجود السبيين مع شرط وجوب تأثير التائيت المعنوى وهو الزيادة على الثلاثة وسفر
وقدم لوجود السبيين مع وجود شرط وجوب تأثير التائيت المعنوى وهو تحريك الاوسط وماء -
وجوز لوجود السبيين مع وجود شرط وجوب تأثير التائيت المعنوى هو العجمة **قوله** واما التائيت
الحاصل بالاولف المقصورة كجعل او لمدودة كحراء متنع فيهما البتة مفعول فيه لقوله متنع اء
في كل زمان لان الاولف قائم مقام السبيين واما اقيم مقام السبيين التائيت بنفسها وتائيتها
لزوم ذلك الاولف للكلمة بحيث لا ينفك في الاستعمال عن ذلك الكلمة فلا يقال في حبلى جبل وفي
حراء حمر فجعل ذلك اللزوم بمنزلة التائيت الاخرى فكرر التائيت فيه والسببان الماخوذان في
التعريف اعم من ان يكونا من جنسين او من جنس واحد انتهى **فان قيل** اذا كان اللزوم
بمنزلة التائيت الاخرى يجب ان يكون في طلبة البناء لوجود ثلاثة اسباب كما يجب البناء في حضا
وتبار لوجود الاسباب الثلاثة أحدها العلمية وتائيتها التائيت وثالثها العدل وههنا كذلك أحدها
العلمية وتائيتها التائيت اللفظي وثالثها اللزوم المستفاد من علمية ذلك الاسم **جيب** عنه بان
اللزوم في الاولفين وضعى وفي التاء طارى وعارضى فلا يكون سبباً لونه تشأ من العلمية **قوله** -
واما المعرفة هي في اللغة معلوم كردد شئ وفي الاصطلاح ما وضع لشيء معين والتكرار ما وضع
لشيء غير معين ثم المعرفة على اقسام منها المضاف نحو غلام زيد وافضل القوم والمعرف
باللام نحو الرجل والامراة والضمائر نحو هو هما هم واسماء الاشارة نحو هذا وهؤلاء والموصولات
نحو الذى والذى والمعرف بالتداء نحو يا رجل ويا امراة وآل علام نحو عمرو وبكر **قوله** فلا تعتبر
في منع الصرف الفاء فيه للتفريع اى اذا كان المعرفة كذا او كذا فلا تعتبر في مسيية منع الصرف
او العلمية وذلك لان الاضافة واللام من خواص الاسم فاذا وجد في الاسم قوت جهة
الاسم وهو الانصراف واما الضمائر واسماء الاشارات والموصولات فلكونها من المبنيات و
الانصراف وغير الانصراف من اقسام المعربات فلا يكون ايضاً سبباً واما المنادى فهو داخل في -

المعرف باللام لان التعريف بالياء والميم ماؤل بتعريف اللام عند الحاجة **قوله** وتجمع على صيغة المؤنث لا على المذكور لان المعرفة مؤنث الا ان يقال المعرفة مصدر ميمي فيجب على صيغة المؤنث والمذكور ويجمع ذلك المعرفة مع غير الوصف لان الوصف يدل على ذات مبهمه والا علم تدل على ذات معينة فيكون من قبيل الاضداد ولا يجتمعان في مكان واحد ابدا انتهى **فان قيل** المعرفة يدل على ذات الاسم مخوزيد وعمر وومن المعلومات ان السبب هو وصف التعريف لا ذات المعرفة قلنا الامر كذلك الا ان هذه العبارة على حذف المضاف تقديره اما تعريف المعرفة فيندفع الاشكال **فان قيل** لا نسلم انه قد يرتفع جالس الاشكال لانك تفهم ورطة وتقع في ورطة اخرى وهو انه لما اريد من المعرفة وصف والتعريف فالعلمية لا يعمل عليه لان العلمية لا يكون الا للاسم لا التعريف تأمل **اجيب** عنه بان الوصف اذا اضيف الى ذات جازان يعمل عليه شئ نحو ضرب زيد حاصل وهناك كذلك لان التعريف هناك مضاف الى المعرفة **فان قيل** لم يمكن العلمية سببا والمعرفة شرط لها كما فعل بعض **اجيب** عنه بان اسباب منع الصرف كلها فروع وذلك لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والعجمة فرع العربية والتركيب فرع الافراد فاذا كان الامر كذلك فالعلمية والتعريف كلاهما فرعان للتكثير ويصلح كل واحد منهما سببا لان فرعية المعرفة اظهر من فرعية العلمية لانها تقع مقابلا للتكثير كما يقال هذا معرفة لانكرة ولا يقر في الاستعمال هذا علمية لانكرة **قوله** اما العجمة في اللغة اللكنة اى تسكين زبانه وفي الاصطلاح كون الاسم مما وضع غير العرب وللتأثير في منع الصرف شرطان واشار اليهما المم فقال بشرطها اى شرطها الاول ان تكون علما في العجمة بان يكون ذلك الاسم من العجم ويكون وضع ذلك الاسم ايضا علما منهم لشيء معين وانما شرط لها العلمية لئلا من من الزوال لان العرب قد يتصرف اى يتصرف الفاظهم فلم يبالوا من التغير في الفاظ لغة اخرى ايضا فاذا تغير في العجمة عجم فيتغير ذلك الاسم من الاسماء العربية وشرطها الثاني احد الامرين وشار اليه المم بقوله وزائدة عطف على قوله علما فيه خبر يكون تقديره وشرطها ان تكون زائدة على ثلاثة احرف كابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب او ثلاثا متحرك الاوسط كشراسم حصن بد ياربكرو كذا ملك اب لموسى عليه السلام فلجام منصرف الفاء للتفريع بالنظر الى الاول وهو العلمية لعدم العلمية في العجمة لاحقيقة ولا حكما اما كونه لاحقيقة فلعدم تعيينه لشيء واحد بل يستعمل في كل نوع منه واما كونه لاحكما فلوجود التغير فيه اذ اصله لكاف بالكاف الضعيف ثم ابدل الكاف بالجيم فلم يكن من العلم الحكمي فكان منصرفا ونج منصرف بسكون الاوسط هذا للتفريع بالنظر الى الشرط الثاني وهو تحريك الاوسط والزيادة انتهى **فان قيل** لم لا يجوز ان يكون حال نوح كحال هند في الا

نصرف او غير الانصاف ولم حكم فيه المص حكم تجويز بين الامرين في نحو هند وحكم بالقطع -
بالانصراف في نحو نوح مع وجود السببين كما حصل في هند كذلك في نوح **اجيب** عنه بان التانيث
المعنوي وان كان ضعيفا لكونه امرا باطنيا الا انه له علامة قد تظهر في بعض التصرفات كما في -
التصغير يقم في تصغير هند هندية وفي تصغير قدم قديمة فحصل للتانيث المعنوي قوة من وجه
فما زان يعتبر وان لا يعتبر واما العجمة فهو امر باطنى لا يكون له علامة لفظية لتظهر في بعض التصرفات
فكان كالعدم **فانقل** قد اعتبر العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فلم لم يعتبر في نوح
وسكون الاوسط **اجيب** عنه بان اعتبار العجمة في التانيث المعنوي لاجل تقوية ذلك التانيث
لا لكونه سببا مستقلا ولا يلزم ان يجعل سببا مستقلا في العجمة لا اختلاف الجهة فافهم وتامل
فانقل قد وجدنا العجمة بغير العلمية سببا لغير المنصرف كقالون وساهون الاول اسم
الواحد من القراء السبع والثاني اسم الفازة المعينة **اجيب** عنه بان العلمية على نوعين حقيقي
وهو ما يكون من العجم كما ان وضعه منه وحكى وهو الذى ينقل العرب الاسم العجمي ويجعله
علما لشيء معين بغير تصرف وتغير فيه فكان علمية حكيمه كما في قالون وضعه العجم ولم يجعل
علما فلما جاء العرب انتقل ذلك الاسم من حال الاطلاق والتعميم الى فرد معين بغير تغير و-
تصرف فيه وجعلوا علما لواحد من القراء السبع لجودة قرائته فكان علما حكيميا انتهى **قوله الجمع**
المعدودة في اسباب منع الصرف من قبل ثر هو في اللغة جمع كردن شيء وفي الاصطلاح مادل
على احاد وذلك الاحاد مقصودة بحروف مفردة بتغير ما سواها كان مكسرا او سالما مذكرا كان
او مؤنثا **قوله فشرطه** اي شرط ذلك الجمع الفاء للتفريع اي اذا كان الجمع من الاسباب فشرطه
ان يكون اي ذلك الجمع على صيغة منتهى الجموع فقوله على صيغة منتهى الجموع غير ليكون وقوله
منتهى اسم مفعول مضاف الى ما بعده اضافة معنوية بتقدير اللوم ولما كان صيغة منتهى
الجموع غير معلوم اشار المص الى تعريفه فقال وهي التي ان يكون بعد الف الجمع حرفان كمساجد او
حرف واحد مشدد كدواب او ثلثة احرف او سطرها اي اوسط اثلثة ساكن غير قابل للتاء كمصايح
ونحوه فهذا هو المشهور فيما بين النحاة وقيل صيغة منتهى الجموع هي التي ليس لها نظير في ال-
حاد وقيل هي التي لا تجتمع مرة اخرى بجمع الكسوة وقيل هي التي تكون على فواعل وفواعيل او -
مفاعل او مفاعيل وقيل غير ذلك **فانقل** الجمع عبارة عن صورة نفس الاسم المكتوبة -
كمساجد ومن المعلومات ان ذلك الصورة لا يكون سببا بل السبب معنى الجمعية فكيف يصح قول
المص اما الجمع اه **اجيب** عنه بان هذه العبارة على حذف المضاف تقديرة اما جمعية للجمع فالسبب
هو الجمعية لانفس صورة الجمع **فانقل** لما كان السبب هو الجمعية لا صورته فما الفائدة في

تعيين صيغة منتهى الجموع لان معنى الجمعية كائن في كل جمع **اجيب عنه** بان الجمعية الكائنة في غير صيغة منتهى الجموع في محل الزوال والتغير لجواز جمعيتها مرة اخرى بخلاف الجمعية الكائنة في صيغة منتهى الجموع فان الجمعية فيها مأمونة ومصونة عن الزوال لان صيغة منتهى الجموع لا تجمع مرة اخرى **فان قيل** لا نسلم ان صيغة منتهى الجموع لا تجمع مرة اخرى لوجود جمعها منها كما في ايامين جمع ايامن وصواحيب جمع صواحب وغيرها **اجيب عنه** بان المراد من الجمع جمع التكسير لا السالم لان التكسير مغير لذلك بخلاف السالم فانه لم يتغير ذلك الصورة بل هي باقية فيه **فان قيل** لفظ صيغة منتهى الجموع يقتضى ان يكون فيه ثلاثة جوع لان لفظ الجموع جمع ولا جوع في مساجد ودواب ومصايير **اجيب عنه** بان صيغة منتهى الجموع هي التي ينتهي بها الجموع حقيقة او حكماً فالحقيقية كما في كالب واساور وانا عيم وغيرها والحكمية كما في الجموع الموافقة لها او بحسب ما بان صيغة منتهى الجموع هي التي ينتهي بها الجموع او من شأنها ان ينتهي الجموع بها فمساجد داخل فيها حملها ولهذا اسميت صيغة منتهى الجموع او بحسب ما بان الجمعية في بعضها مكررة حقيقة كما في كالب واساور وامتناع التكسير مرة اخرى فيها بمنزلة جمع فتحقق في بعضها ثلاثة جوع والبواقي **بل** عليه **فان قيل** فلهذا ينبغي ان يكون صحاحات وكمالات وكرامات وسلامات وكرامات كلها صيغة منتهى الجموع وتكون غير منصرفة والامر ليس كذلك بل كلها منصرفة **اجيب عنه** بان المراد من ثلاثة الحروف التي بعد الف الجمع هي حروف يكون اول ذلك الثلاثة مكسورة وما ذكرتم ليس كذلك فلم يكن على صيغة منتهى الجموع تأمل هذا كله في الغاية وبعضها في حاشية عبد الغفور **فان قيل** سراويل وكذا سراويل وطرابيس لم يكن صيغتها فيها معنى الجمعية بل صورتها صورة الجمع لان سراويل اسم جنس يطلق على كل فرد من افراد السراويل وكذا سراويل لانه علم للقبيلة المعينة وكذا الطرابيس علم للبلد من بلاد الهند فلا جمعية فيها مع انها غير منصرفة فعلم منها ان السبب هو القالب لا المقلوب اى الصورة لا المعنى **اجيب عنه** بانها مختلفة فيها فعلى مذهب من يقول منصرفة فلا اشكال واما على مذهب من يقول غير منصرفة **اجيب عنه** بالحمل على ما يوازنه او بجمعية جمعا اعتباريا **فان قيل** ما تقول في حضاجر علماء للضعف مع انه غير منصرف والحال ان حضاجر حالة العلمية ليست فيه معنى الجمعية بل الصورة فقط فعلم ان السبب هو الصورة لا المعنى **اجيب عنه** بان الجمعية اعم من ان يكون حاليا او اصليا فحضاجر وان لم يكن فيها جمعية حالية لكن فيها جمعية اصلية لانه منقول عن حالة الجمعية الى حال الافراد فالمعتبر هو الاصل انتهى ثم اعلم ان صيغة منتهى الجموع على نوعين احدهما ما يكون بالتاء وثانيهما ما يكون بغير التاء والمعتبر هو التي غير قابل للتاء ولهذا قال المص غير قابل للتاء وصيا قلته -

جمع صيقل وفزانة جمع فززين او فززان منصرف الفاء فيه للتفريع أى اذا كان المعتبر -
 صيغة منتهى الجموع بغيرها فصياقة وفزانة منصرف لقبولهما التاء واما لفظ ملوكة وان
 كان التاء فيه ليست من نفس الكلمة فحاله كفزانة اعنى منصرف لقبولها التاء وان كان من نفس
 الكلمة فهو ايضا منصرف لعدم سكون الوسيط في الثلاثة التى بعد الف الجمع تأمل وانا شرط -
 الجمع بكونه غير قابل للتاء اذ لو وجد فيه التاء فكان على وزن المفردات كطواعية وكراهية بمعنى
 الطاعة والكراهة فيقع في جميعته خلل وفتر **فان قيل** هذه التاء عارضة والعارضة في محل
 الزوال فلا يعتبر **اجيب** الامر كذلك الا ان هذه التاء مع كونه عارضية بشبه مدخوله بالمفردات
 فلم يبق الجمعية سالها بل صار مشابهها بالمفردات ولو بالعرض فلا يكون ذلك الجمعية معدودا في
 اسباب منع الصرف بل لا بد لها من ان يكون قويا لان خروج الشئ عن الاصل يقتضى قوة السبب
 واما عود الشئ الى اصله فيكفى له ادق من السبب انتهى **قوله** في هو ايضا كالاولف المقصورة و
المدودة قائم مقام السببين وانا اقيم مقام السببين الجمعية وامتناع ان يجمع ذلك الجمع -
 مرة اخرى اى في مرة اخرى فيكون نصب على الظرفية جمع التفسير كالتسليم لما عرفت فكانه
 اشارة الى الجمع جمع مرتين **قوله** واما التركيب البعدود في اسباب منع الصرف ثم هو في اللغة
 مركب كردن شئ وفي الاصطلاح صيرورة الكلمتين واكثر كلمة واحدة من غير حرفيه جزء
 وهذا التعريف التركيب الذى يكون سببا لمنع الصرف لا لمطلق التركيب فان التعريف لمطلق -
 التركيب وهو الذى يدل جزء اللفظ على جزء المعنى او ضم كلمة الى كلمة اخرى ثم هذا التركيب
 يصدق على ستة انواع احدها اسنادى كزيد قائم وضرب زيد واضافى كغلام زيد وتوصيفى
 كرجل فاضل وصوتى كسيبويه ونقطويه وتعدادى كخمسة عشر ومتراجى كعربك **قوله**
 فشرط اى شرط ذلك التركيب الفاء للتفريع يعنى ان التركيب لما كان طاريا وعارضيا على الافراد
 والعارض فى موضع الزوال وايضا لما كان التركيب على ستة اقسام والمعتبر هو المتراجى
 لا غير فقال بشرطه العلمية ليا من الزوال لان العلوم محظوظة عن التصرفات بقدر الامكان -
قوله بلاضافة ولا اسناد الجار والمجرور وقع حاله من الضير المجرور في قوله بشرطه على هذا
 ابن مالك الخوى وعند الجمهور هو معطوف على العلمية فيكون خبر القوله بشرطه وانا قيد
 التركيب بكونه بلاضافة لان الاضافة يجعل المضاف منصرفا وفي حكمه فكيف يؤثر فيما يضافه
 اعنى غير الانصراف واما كونه بلا اسناد لان التركيب الاسنادى بغير العلمية لا يكون سببا ويصير
 بعد العلمية مبنيا لدلالته على قصة غريبة فلزم يكن مبنيا يتغير اخره باختلاف العوامل فلا يدل على
 ذلك القصة فاذا كان الاسنادى مبنيا فكيف يصلح للاعراب تأمل هكذا قال **فان قيل** كما ان الاضافة

والا سناد لا يكون سببا لمنع الصرف كذلك التركيب الوصفى والتعدادى والصوقى ايضا لا تكون
سببا الا الاكثر من ذلك فلم يخرج المصنف هذه المذكورات **أجيب عنه** بان الوصفى داخل فى الاضطر
لونه كما ان المضاف اليه قيد للمضاف كذلك الصفة قيد للموصوف فيكون لكل واحد منهما -
تركيب تقييدى وأما التعدادى والصوقى فداخل فى الاسنادى لان التركيب الاسنادى -
لا يكون سببا لبنائه الا بالعلمية الوضعية وهما مبنيان وضعا قبل العلمية فلا يكون سببا لمنع
الصرف بطريق الاولى فلا حاجة الى اخراجهما ثانيا كعبارتك فانه غير منصرف للعلمية والتركيب
قوله فعبد الله اذا كان علما منصرف لوجود الاضافة فيه **قوله** وشاب قوناها اذا كان علما
مبنى لوجود الاسناد فيه **قوله** واما الالف والنون الزائدتان على حروف الاصول **اعلم**
ان فى سببتيهما خلافا فقال بعضهم ان سببتيهما لكونهما زائدتين وفرعيتين للاصول و
ذهب بعضهم الى ان سببتيهما لكونهما مشابهتين لوفى التانيث فى الحاق كل واحد منهما اخرا للكمة
غير منفك عنها ان كانتا فى اسم غير الصفة بشرطه اى شرط الاسم الذى فيه الالف والنون
او شرط الالف والنون فارجاع الضمير اليهما باعتبار انهما سبب واحد **فان قيل** هذا مسلم
لكن يشكل فى قوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه بارجاع الضمير المفرد الى الله ورسوله
أجيب عنه بان ارجاع الضمير المفرد الى الشئين او الى اشياء اللذين يكونان متحدين فى امر يجوز -
ارجاعه اليهما فهنا كذلك لان رضاء الله تعالى بعينه رضاء الرسول وكذلك العكس العلمية
ليا من من الزوال لانهما لما كانا مزيدتين للاصول كانتا فى موضع الزوال فلا بد من العلمية ليا
من منه كعمران وعثمان فانهما غير منصرفين لوجود الالف والنون مع العلمية **قوله** فسعد
الفاء فيه للتفريع اى فاذا كان العلمية شرطا لهما فسعد ان اسم نبت مطلقة منصرف لعدم
العلمية وان كانتا فى صفة بشرطه اى ذلك الاسم او الالف والنون ان لا يكون مؤنثة اى
مؤنث ذلك الاسم فعلاوة اى على وزن فعلاوة اى لا يدخل فى اخره تاء التانيث فليس
المراد بفعلاوة مجموع فعلاوة كما هو المتبادر من العبارة لان انتفاء مجموع فعلاوة ليس بمقصود
بل المقصود ههنا عدم دخول التاء فقط على اخرها وانما قال انتفاء فعلاوة مع ان المراد
هو التاء فقط للمبالغة فى حقها لان انتفاء فعلاوة انتفاء التاء بطريق الاولى لان انتفاء الكل
يستلزم انتفاء الجزء فاقيل شرطه وجود فعلى وانما شرط العلمية للاسم وانتفاء فعلاوة
التانيث فى عدم لحوق تاء التانيث عليهما فتوثر وانما شرط العلمية للاسم وانتفاء فعلاوة
فى الصفة ولم يعكس لان العلمية مناف للصفة تامل **قوله** كسكران فانه غير منصرف لوجود
الالف والنون مع الصفة وعدم دخول تاء التانيث فى اخره فلا يقال للمؤنث سكرانه بل يقال -

للمؤنث سكري بالالف **قوله** فند مان منصوف وان كان فيه الالف والنون مع الصفة لكنه
منصوف لوجود ند مائة **قوله** واما وزن الفعل هو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل
اعلم ان الاوزان على ثلاثة اقسام منها ما يختص بالاسم كما مر في باب العدل ومنها ما يختص
بالفعل كما مر ايضاً ومنها ما يجمع الاسم والفعل فالمعتبر من بينها وزن الفعل لا غير وانما اعتبر
اوزان الفعل لا اوزان الاسم مع ان وزن الاسم اقوى فهو اولى له سباب منع الصرف حتى -
يلزم موافقة هذا مع الباقية في الفرعية لان اسباب منع الصرف كلها فروع من الاصول فلو جعل
وزن الاسم سبباً لزم مخالفة هذا السبب عنها لان الاسم اصل بالنسبة الى الفعل فكذلك وزنه
اصل بالنسبة الى وزن الفعل **قوله** فشرطه اي شرط ذلك الوزن الفاء للتفريع ووزن الفعل اعم
من ان يكون بطريق الاختصاص او لا والمعتبر للاختصاص فلهذا اقل فشرطه ان يختص ذلك الوزن
بالفعل لئلا يلزم مخالفة هذا السبب لما سواه لوجعل الوزن المختص بالاسم **قوله** ولا يوجد -
ذلك الوزن في الاسم الا منقولاً عن الفعل **فان قيل** قوله فشرطه ان يختص بالفعل مستدرك
لان اختصاص الوزن بالفعل يعلم من قوله وزن الفعل لان وزن الفعل مضاف ومضاف اليه
اضافة معنوية بمعنى اللام المفيد للاختصاص فلا حاجة الى قوله فشرطه ان يختص به **اجيب** عنه بان
هذه القاعدة ليست كلية بل اكثرية لان ربما تكون اضافة لامية ولم تكن فيها الاختصاص
كما في قوله شجر الزيتون وعلم الفقه وطور سدين فان الشجر والعلم لا يكونان مختصين
بازيتون والفقه **فان قيل** اذا كان الوزن مختصاً بالفعل لا يخلو اما ان يوجد عليه الاسم او لا -
فان وجد عليه الاسم فبطل الخاصة لان الخاصة ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره وان لم يوجد عليه
الاسم فخرج البحث عما نحن فيه وهو البحث عن الاسماء **اجيب** عنه بان المراد من الاختصاص -
ههنا خاصة اضافية بالنظر الى الاسم الوضعي اي لا يوجد هذا الوزن في الاسم الوضعي الا -
بالنظر الى الاسم المنقول تامل **فان قيل** يقم وشلم جاء كل واحد منهما على وزن الفعل و
ضعا فما الجواب عن بقم علماً للضبع وشلم علماً للموضع بالشام **اجيب** عنه بان المراد من الاسم
الاسم العربي لا العجمي وهما من الاسماء العجمية فاندفع ما قيل والى دفع هذين الاشكالين -
اشار اليهم اليه بقوله ولا يوجد الوزن في الاسم اي الاسم العربي بارادة الاسم المعهد المنقول لا
ذلك الاسم عنه اي عن الفعل فبالاشارة الى الاسم العربي خرج بقم وشلم وبقوله المنقول
خرج الاسماء الوضعية نحو ضرب على بناء المفعول لا الفاعل فانه لم يذهب الى منع صرفه احد
الابعض النخاة وهو يونس عليه الرضوان فان ضرب صيغة فعل ماضى من باب المجرد وضعا ثم
جعل علماً الرجل وقع عليه كثير الضرب فصار غير منصوف لوجود السببين فيه العلمية ووزن

الفعل وكذا شريفه ماضى من باب التفعيل اى يشترى شمر تشميرا ومعناه بالفارسية دامر
 يبيد ن كذا فى التاج ثم جعل علما للفرس فصار غير منصرف لوجود السببين العلمية ووزن
 الفعل فيه **قوله** وان لم يختص ذلك الوزن به اى بالفعل بان يكون اعم من الفعل كفعل
 البناء للفاعل فانه مشترك بين الاسم والفعل غوضوب و فرس كلاهما على وزن فعل وتعمل
 انت ذلك الوزن او الموزون سببا لمنع الصرف فيجب ان يكون فى اوله اى فى اول الوزن والموزون
 احد حروف المضارعة ليكون ذلك الوزن مختصا بالفعل لان حرف المضارعة من خواصه
 فوجود حرف المضارعة تصير ذلك الوزن من حال الاشتراك الى حال التخصيص فكان
 كما ان يختص بالفعل ولا يدخله اى ذلك الوزن او الموزون الهاء اى تاء التانيث لكن
 عبر عنها بالهاء لصيرورتها هاء حالة الوقف وانما شرط عدم دخول التاء عليه لئلا يجعل
 الوزن من اوزان الفعل الى اوزان الاسم بناء على ان التاء المتحركة للتانيث من خواص الاسم
 فيبطل الاختصاص **فان قيل** التاء طارئة ليست معتدة بها **اجيب** عنها بانها وان كانت طارئة لكن
 كافية لجعله الى اصله وهو الاضواف **قوله** كاحمد ويشكر علمين لرجلين وتغلب علما لرجل ايف
 ونرجس اسم الورد المعين معرب من نرگس ابدل الكاف بالجيم كما فى جرجان اصله نرگان وكما فى
 لجام اصله لگام وغيرها وكذا يوسف ويونس ويعقوب واسباط مما يكن فى اوله احد حروف
 المضارعة كلها غير منصرف لوجود السببين فيها احدهما العلمية وثانيهما وزن الفعل **قوله**
 فيعمل علما للناقة التى تكون قويا على العمل منصرف وان كان فيه السببان العلمية ووزن الفعل
 لقبولها التاء اى تاء التانيث وانما قيد التاء بالتانيث لئلا ينتقض القاعدة بخوشوة ونشدة -
 كقولهم ناقة يعملها لما فرغ عن بيان الاسباب التى تخرج الاسم من الاصل الى غير اصله وهو
 غير الاضواف شرع الآن فى الاسباب التى تعيد الاسم الى اصله فقال واعلم ان كل ما اى اسم
 شرط فيه العلمية وهو اربع مواضع و اشار اليهم الى عددها بقوله وهو المؤنث بالتاء والمعنوى والتجنى
 والتركيب والاسم الذى فيه الالف والنون الزائدتان اولم يشترط ذلك اى العلمية بوضع الظاهر
 موضع المضمرة اشارة الى بعد معادة فيه اى فى ذلك الاسم ولكن اجتمع مع سبب واحد فقط من -
 غير اشتراط العلمية لذلك السبب وهو علمية ووزن الفعل اى علمية الاسم المعدول ووزن -
 الفعل اذا نكر ذلك الاسم صرف لما يسجى ذكره واعلم ان تنكير الا علام على ثلاثة اقسام احدها
 ان يجعل العلم الواحد عبارة عن جملة مسماة به كلفظ فلان عبارة عن كل فرد من الجماعة او
 يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحب به كقولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل حق لان
 فرعون عليه اللعنة مشهور بوصف الا بطل وموسى عليه السلام مشهور بوصف الحقية او يجعل

ذلك العلم الواحد تثنية اوجبا نحو الزيدان والزيدون بدليل دخول الالف واللام عوضا عن ذلك العلمية فلو كانت العلمية في التثنية والجمع باقية لم يجز عليهما دخول اللام لذلك يلزم تعريف المعرف فتوجيها الاول والثاني في الضيائية والثالث في حاشية عبد الغفور على الضيائية ذكر في بحث المنادى فاطلب هناك اما انصرف الاسم في القسم الاول هو قوله فيما شرط فيه العلمية - وهو الاربعة المذكورة فلبقاء الاسم باضافة المصدر الى فاعله بلو سبب من حيث التأثير لان - التأثير مشروطة بالعلمية فاذا فات الشرط فبات المشروط كذا في الفوائد الضيائية وظني انه بقي بلا سبب من حيث الذات لان العلمية ليست الا لصيانة ذلك السبب بذاتها عن الزوال فاذا زالت صيانة ذلك الاسم بقي ذلك السبب في معرض الزوال فكان في حكم العدم ذاتا مع قطع النظر الى تأثيره والى هذا يشير في بعض الحواشي للكافية واما انصرافه في القسم الثاني وهو ما لم يشترط فيه العلمية وهما القسمان المذكوران فلبقاء الاسم على سبب واحد لان العلمية فيها ليست لصيانتها بل جمع بطريق السببية فقط فلا يلزم بزوال العلمية زوال ذلك السبب لا ذاتا ولا تأثيرا لكن هذه السبب لا يقوى قوة تأثيرهما تقول جاءني طلحة وطلحة اخرى مثال لما شرط فيه العلمية وعمد وعمر الخ مثال لما لم يشترط فيه العلمية واحمد واحمد اخرايض مثال لما لم يشترط فيه العلمية ففي ذكر هذا المثال لما لم يشترط فيه العلمية لا طائل تحته لان ايراد التوضيح وكل ما الى اسم لا يتصرف ذلك الاسم بل يكون غير منصروف اذا اضيف ذلك الاسم الى شئ اخر او دخل عليه الالف واللام - دخله الكسرة في حالة الجر لان الوضافة واللام من الخواص المعظمة الكبرى للاسم فوجودهما - ضعف مشابهة الاسم للفعل فراجع الى اصله المتروك وهو الانحراف لان خاصية الشئ يقوى جهة الشئ وانما قلنا انهما من خواص المعظمة مع ان للاسم خواص كثيرة تبلغ عددها اثنين وثلاثين لانهما متنافران منافرة كاملة للتونين الذي امتنع عن الفعل منعاجدا كذا في السافري - شرح قاضي الارشاد والله اعلم بالصواب **فان قيل** ما بال المصحيث حكم في تنكير العلمية - بانصراف الاسم حيث قال اذا نكر صرف ولم يحكم بالانصراف في صورة دخول الالف واللام والاضافة قال هكذا العبارة دخله الكسرة اعني حكم بدخول الكسرة ولم يحكم بالانصراف **واجيب** عنه بان الانصراف في الصورة الاولى اتفاقا واما في الصورة الثانية خلافه وادخال الكسرة عليه اتفاقا فبناء العبارة في صورتين على الاتفاق تأمل اعلامان النخاعة قد اختلفوا فيه فذهب بعضهم الى ان هذا الاسم في هذه الحالة منصروف لان اللام والاضافة يقوى كل واحد منهما جهة الاسم وازاد مشابهة الاسم للفعل وذهب بعضهم الى ان هذا الاسم في هذه الحالة غير منصروف لان الممنوع عندهم تنوين التمكن من غير المنصروف وامتناع الكسرة ليس

الابستابعة التنوين وانما تابع الكسرة للتنوين لا شتراك الكسرة مع التنوين في اللاحقة خاص للاسم ولم يتبع التنوين لان التنوين في هذه الحالة ممنوع ايض في الاسم كما كان قبل الاضافة واللام غير منصرف كذلك بعد هما وذهب بعضهم الى انه لا يخلو اما ان يكون السببان باقين او زال كل منهما او زال احدهما فان كان السببان باقين بعد الاضافة واللام فالاسم غير منصرف -

لصدق الحد عليه وان زالتا او زال احدهما فالاسم منصرف وبيان ذلك ان الاسم لا يخلو اما ان يكون احد السببين العلمية او لا فان احد السببين العلمية في لا يخلو اما ان يكون ذلك العلمية بطريق الشرطية او لا فان كان بطريق الشرطية زالا معا وان كان بغير الشرطية زالت احدهما وان لم يكن احد السببين العلمية فالسببان باقين بالاضافة واللام فيكون الاسم غير المنصرف وهذا اى المذهب الاخير هو الانسب للتعريف المذكور سابقا كذا في الضيائية نحو مررت باحمدكم وبلاحمد الاول للاول والثاني للثاني تمت المقدمة اى مقدمة الاسم المعرب المذكورة المعدودة في صدر البحث فاللام عهدى لا مقدمة الكتاب فان كان مقدمة الكتاب ايض معدودة لكنه هي ذكرت قبل هذه المقدمة تامل وتدبر لما فرغ عن المقدمة شرع الان في المقاصد ولما كان المرفوعات بالنسبة الى المنصوبات والمجرورات من وجهين اما الاشتمالها على الحركة القوية واما اشتمالها على عمدة الكلام وهي المبتداء والفاعل وكان مشتمل القوى والعمدة قويا وعمدة قدم -

المرفوعات على المنصوبات والمجرورات فقال المقصد الاول في المرفوعات اعترض عليه بان المقصد لا يخلو اما ان يكون صيغة ظرف او صيغة مصدر ميمي وى تقدير لا يجوز احدهما ههنا لعدم صحة المعنى تامل تدبرا **اجيب** عنه بان الظرف والمصدر اذا كان تعذر في معنى الحقيقة يجب تاويلها بمعنى المفعول اما الاول فكقولهم مشرب عذب ومركب فارة اى مشروب ومركوب واما الثاني فكقولهم هذا ضرب الامير ومنها المقصد بمعنى المقصود وتقديره المقصود الاول في المرفوعات **فان قيل** لم ترك ههنا كلمة اما وهو للتفصيل **اجيب** عنه بان قد اکتفى بما سبق من قوله اما المقدمة ففي المبادئ الكتفاء بمثل ما جاء في القرآن المجيد واما الذين في قلوبهم زيغ فكذابوا والراسخون في العلم يقولون اماناه فتقديره واما الراسخون ترك اکتفاء **فان قيل** -

المرفوعات عين المقصود لان المقصود في المرفوعات فكيف يصح كلمة في للظرفية ههنا **اجيب** عنه بان هذه العبارة مأولة بجذف المبتداء تقديره المقصود الاول في المرفوعات في اندفع الاشكال -

فان قيل فعلى هذا التقدير لا يصح حمل المرفوعات على كلمة هي لان حمل الجمع على المفرد لا يجوز كما لا يجوز ههنا قائلات **اجيب** عنه بان هذا الحمل من قبيل حمل الاشتقاق تقديره المقصود الاول في بيان المرفوعات وفيه توجيه اخر ذكره في بعض الشرح **فان قيل** لم ترك التعريف وهو قوله

المرفوعات هو ما شتمل على علم الفاعلية كما اوردده صاحب الكافية مع ان بيان الشيء موقوف على معرفة الشيء **اجيب** بانه اكتفى برعاية المبتدئين لان المبتدئين يتناظرون الى جزئيات - الشيء لا الى الكليات لقصور فهمهم لان حصول الجزئى في الفهم سهل من حصول الكلى اى من - تعريف الكلى تامل **فان قيل** المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة ومن المعلومات ان الجمع بالالف - والتاء لا يكون الا للمؤنث فكيف تصم المرفوعات جمع مرفوع **اجيب** بوجهين اما لكونه شاذا نحو سنون جمع سنة بالواو والنون اذ الجمع بالواو والنون يختص بالولى العلم والسنة ليست بالولى العلم اوبان المرفوعية والمنصوبية والمجرورية صفات الاسم حارية عليه والاسم موصوف بها وذلك الاسم مشابهة لذات المؤنث في نقصان العقل في المؤنث وعدم العقل في الاسم - فصفات المؤنث تجمع بالالف والتاء فكذلك صفات الاسم الذى لا يعقل تجمع بالالف والتاء لوجوه مشابهة الموصوف بذلك الصفة وانما اختار لفظ الجمع وترك الجنس بان يقال المقصود الاول في المرفوع ليكون تنبيها على كثرة انواعها فيكون من قبيل براعة الاستهلال وبراعة الاستهلال امر حسن عند كل واحد وهو الاشارة على المقصود من اول الامراجما لانتهى الاسماء المرفوعة ثمانية اقسام لان المرفوع ما شتمل على علم الفاعلية اى على علم خصلة للفاعلية والخصلة المنسوبة للفاعل - شيان احدهما كون الشيء مسند اليه وثانيهما كون الشيء جزءا ثانيان من جملة ففي المفعول ما لم يسم فاعليه والمبتداء واسم كان خصلة الفاعل موجودة وهو كون الشيء مسند اليه وفي خبر المبتداء - خصلة الفاعل كون الشيء جزءا ثانيان من الجملة وفي خبران واخواتها خصلة الفاعل كونه جزءا ثانيان واقعا بعد كلمة ثلاثية ارباعية لا يتم بالمنصوب وحده وفي اسم ما ولا المشبهتين بليس خصلة الفاعل كون الشيء مسند اليه واقعا بعد لا في الجملة اى واقعة بعد كلمة لا يتم بالمنصوب وحده كليس وفي خبر لا التى لنفى الجنس خصلة الفاعل كونه جزءا ثانيان واقعا بعد ما يقتضى الاسماء اى بعد ما لا يتم بالاسم وحده وهذان الخصلتان لما لم توجدا في غير هذه المذكورات انحصرت اقسام المرفوعات في ثمانية اقسام كذا في غاية التحقيق فاطلب هناك في محل اختصاص الرفع للفاعل حكم المم ثمانية اقسام اشار الى تعدادها فقال الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله والمبتداء والخبر وخبران واخواتها واسم كان و - اخواتها واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا التى لنفى الجنس القسم الاول منها الفاعل وانما قدم الفاعل على سائر المرفوعات لوجوه اما انه لا ينسج بالنواسج واما انه لا يمحذف الا اذا سد شيء مسده واما ان عامله لفظي بخلاف المبتداء فانه ينسج بالنواسج بلا سد شيء مسده وعامله معنوي واما لانه جزء من الجملة الفعلية التى هي اصل الجمل بخلاف المبتداء فانه جزء من الجملة الاسمية التى هي فرع الجمل وانما قلنا الجملة الفعلية اصل الجمل لان المقصود من وضع الجمل الاخبار عما وقع اذ وقع حاله واستقباله والاخبار

عن الحدث الذي كان في الماضي او عن الحدث الذي يكون في المضارع حاله واستقباله
يكون الا في الجملة الفعلية لان الزمان لا يكون الفاعل اولات الجملة الفعلية مشتتة
على ما وضع السناد وهو الفعل لان السناد لا ينشأ الا من الفعل اصله فاذا كان الفعل اصله
فيما يخبر عنه كان الفاعل ايضاً اصله لان جزء الاصل اصل كما كان جزء القوي قوياً فلهذا قدم
الفاعل هكذا قالوا انتهى واعتراض على كل واحد منها اعتراض اما الاعتراض على الاول فلو ان
الفاعل ايضاً ينسب بالنواسخ كما في قوله تعالى وكفى بالله شهيداً واما الاعتراض على الثاني فلان
الفاعل قد جاء حذفه بلا سد شيء مسدداً كما في قوله تعالى اسع بهم وابصو حيث قالوا بهم فاعل
لصيغة التعجب وهي اسع وقد حذف عن قوله ابصروا ما الاعتراض على الثالث فلان الفاعل
قد زالت عن مرتبة الذي كان اصله في المسند اليه وهي التقديم بخلاف المبتدأ او فانه باق على
ما هو الاصل في المسند اليه واما الاعتراض على الرابع فلان المبتدأ او اصل لانه جزء الجملة الاسمية
والاسم اصل بالنسبة الى الفعل وهو ظاهر **فالجواب** عن الاول بان النسخ بالزوائد مما لا
يعتد به وعن الثاني بان حذف الفاعل في قوله اسع بهم وابصو شاذ مما لا يعتد به ايضاً وعن الثالث
بان الفاعل وان زال عن مرتبته وهي التقديم في المسند اليه الا ان هذا لا نعزل للمضروبة لانه
لو قدم على الفعل لا لتبس بالمبتدأ وترك الاصل للضرورة كما ترك لان الضرورات تسير -
المحظورات وعن الرابع فلان الجملة الاسمية وان كان اصل بناء على ان الاسم اصل لانها لم
يطابق وصف المقصود الوضعيين وهما الاخبار عن الحدث الماضية والحالية والا مستقبلية
والمعتبر هو الموضع ومذهب سيبويه ان المبتدأ او اصل لانه باق على ما هو الاصل في المسند
اليه وهو التقديم اولاً لانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فان الخبر يصح ان يكون جامداً
نحو هذا حجر او مشتقاً نحو زيد قائم بخلاف الفاعل **واجيب** عن الاول بان عدم بقاء
الاصل في الفاعل انما يكون للضرورة فلا يكون الفاعل مبطلاً لك اصله يعني ان الفاعل
باق على ما هو الاصل في المسند اليه حكماً وان لم يكن مسند اليه حقيقة ولهذا يجوز ان
يقم راكباً جاء في رجل بطل بتقدم الحال على الفاعل وعن الثاني بانه كما يحكم على المبتدأ
بكل حكم جامد ومشتق كذلك الفاعل لانه يحكم عليه بكل فعل مشتق نحو ضرب زيد وجامد
نحو صلي زيد ان يقوم فان صلي فعل جامد وكذا غيره من الافعال للجامدات نحو نعم وبش وسأ
قوله كل اسم قبله فعل اي كل اسم اسند اليه الفعل حقيقة نحو ضرب زيد او حكماً نحو اعجبني
ان يضرب زيد اي ضرب زيد والبراد من الاسناد الاسناد بالاصالة يخرج عن هذا الحد توابع
الفاعل من الصفة والتأكيد والبدل وغيرها فلا ينتقض الحد بالتوابع لان التابع ايضاً اسم اسند اليه

الفعل لكن لما كان المراد بالاسناد الاسناد بالاصالة خرجت عن حد الفاعل او صفة كاسم الفاعل واسم المفعول وكل ما يعمل عمل الفعل كالمصدر واسم التفضيل ونحوه اسند ذلك الفعل او صفة اليه اى ذلك الاسم صريحا وتاويله كما مر مثالهما على معنى انما اى الفعل او الصفة قائم كواحد منهما به اى ذلك الاسم لواقع ذلك الفعل او الصفة عليه اى على ذلك الاسم وانما قال قائم وواقع بصيغة الافراد ولم يقل قائمان ولا واقعان بصيغة التثنية مع ان المذكور شيان - فالواقع بصيغة التثنية اشارة الى ان المعطوف بكلمة وليس معاد الضمير التثنية بل معاد الضمير الواحد لان كلمة اولترديد احد الا مرين لا للجمع حتى يتجه شبهة عدم المطابقة بين ضمير ومعاد وان سلمنا فتوجيه الافراد والتاويل لما ذكر توجيهها ظاهر لا يخفى على كل احد كذا في بعض الحواشي **فان قيل** هذا الحد صادق على معطوف الفاعل وتأكيدا وبدله وليست داخل في افراذه **اجيب** عنه بان المراد من الاسناد الاسناد بالاصالة بدليل ذكر التراجع بعده على حدة فلم يصدق الحد عليها **فان قيل** هذا الحد صادق على من في قوله كريم من يكرمك فان من اسم قبله صفة وهو كريم اسند اليه مع انه لا يسمى فاعلا بل يكون مبتدأ مقدما خبرا عليه **اجيب** عنه بان المراد من قبله قبلية وجوبية اى تقديمها واجبا في لم يصدق عليه الحد **فان قيل** فعلى هذا يلزم ان يكون المبتدأ في قوله في الدار رجل فاعلا لوجوب تقديم الخبر عليه **اجيب** عنه بان المراد من الوجوب الوجوب النوعي لا الشخصى والفردى فوجوب تقديم الخبر على المبتدأ ليس بطريق الكلية بل وجوبه بحالة واحدة كما اذا كان المبتدأ نكرة بخلاف تقديم الفعل على الفاعل فانه في كل مادة **فان قيل** وقد يسند الى الاسم معنى الفعل ايضا كالظرف نحو زيد في دارة عمرو ويعبر عنه بمعنى الفعل لا بعين الفعل او شبهه فقوله وشبهه اما ان يندرج تحت ما هو معنى كالظرف او لا يندرج فاذا اندرج لم يصدق قوله في بحث الحال ان العامل فيه الفعل او شبهه او معناه وان لم يندرج كان ان يذكر ههنا ايضا او معناه **اجيب** عنه بان العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف مختلف فيه فذهب بعضهم الى ان ذلك الظرف عامل فيه لقيامه مقام الفاعل المقدر واليه ذهب صاحب - للباب وعند اكثرين عامل هو الفعل المقدر واسم الفاعل المقدر لا الظرف لانه جامد فاختر ههنا مذهب الجمهور وفي بحث الحال مذهب صاحب الباب رعاية للمذهبين **فان قيل** هذا الحد ليس بصادق على قوله مات زيد و طال عمرو لان الموت ليس بقائم بزيد وكذا الطولة ليس بقائم بعمر ومع انهما فاعلان **اجيب** عنه بان المراد من قوله اسند اليه بمعنى انه قائم به الى ما اسند اليه على جهة قيامه به وطريق قيام الفعل به اما ان يكون ذلك الفعل على صيغة المعلوم وما في حكمه فمصدق الحد عليه كذا في غاية التحقيق **قوله** نحو قام زيد مثال لما كان قبله فعل وزيد ضارب ابوعمر ومثال لما كان قبله صفة فانطبق المثالان مع المثل له ولكن لما كان المراد من

الاسناد الاسناد المطلق سواء كان بطريق السلب والایجاب **قوله** وما ضرب زيد عمروا فان
 الفعل مسند اليه بطريق النفي فيكون الحدث مثالا لنوع الاسناد تامل ولا يكون قوله وما ضرب زيد
 عمروا ايض من باب الاستدراك كما يتوهم بعضهم فم يندفع الاستدراك وكل فعل جامدا ومشتق
 لازم او متعد مجرد او مزيد سالم لا بد مبني على الفتح بان اسم لاى لنفي الجنس اى لا
 مخلص موجودة له او وان لك الفعل من فاعل لان الفعل عرض ووصف ولا بد لك وصفات والاعراض
 عما يقوم به فالمراد من الفعل ههنا فعل نحوي لا صرفي بمعنى المصدر اى الحدث حتى لا يتجه
 شبهة مات زيد وطال عمرو فان زيد فاعل مات وعمرو فاعل طال ولم يكن الموت والطولة صادر
 عن زيد وعمرو بل يقومان بهما فن قال لابد من فاعل لان الفعل حدث ولا بد له من محدث و-
 يراد بالفعل الصوفي ليس بسديد مرفوع لان الفاعل قليل والضمه قوى فاعطى القوى للقليل اولانه
 عمدة في الكلام والرفع ايض عمدة في الحركات فاعطى العمدة للعمدة مظهر كذهب زيد او مضمحل
 كزيد ذهب المثال الاول للاول والثاني للثاني وهما اى المظهر والمضمحل صفتان للفاعل **قوله**
 فان كان متعد يا كان له اى ذلك المتعدى مفعول ايض لتوقف فهم فعل المتعدى بالمفعول به توقف -
 الفهم بالفاعل فالمراد من المفعول المفعول به وفي بعض النسخ مفعول به بذكر الجار والمجرور وهو الاصح
 نقوله مفعول مرفوع لانه اسم كان فاسم كان مرفوع وقوله له خبره مقدم عليه لانه توكيد وجب تقديم الخبر
 عليه **قوله** منصوب صفة مفعول لان المفاعيل كثيرة فاقترضى التخفيف فاعطى النصب له ولان المفعول
 فضيلة في الكلام والنصب ايض خفيف فاعطى له نحو ضرب زيد عمروا وان كان الفاعل اى اسما ظاهرا و
 حذف الفعل اى سواء كان الفاعل مفردا او مشنار مجموعا لعدم الاحتياج الى تشنية الفعل وجمعه لان -
 تشنية الفعل وجمعه ليس الا ان يكون مشعرا باحوال الفاعل فاذا كان الفاعل ظاهرا كان احواله ظاهرة من
 حيث التشنية والجمع فاستغنوا بها اى بذلك الاحوال بالظاهرا ولانه لو ثنى الفعل او جمع فيلزم تعدد -
 الفاعل الاضمار قبل الذكر وكلاهما خلاف الاصل فوحد الفعل اى نحو ضرب زيد ضرب الزيد ان و
 ضرب الزيد ون **فان قيل** هذا الحكم منقوض بقوله اكا ولى البراغيث وقاما الزيدان وقاموا الزيدان
 وقمن النساء فان الفاعل فيها ظاهر ولم يوجد الفعل **اجيب** عن بان هذه الرواية شاذة لا يعتد
 بها اولانه محمول على ابدال الظاهر بالمضمحل **فان قيل** هذا بحث الفاعل فينبغي ان يذكر
 فيه احكام الفاعل واحواله لا توحد الفعل وتشنيه وجمعه فان احوال الفعل قد يعنى في
 بحثه وهذه المسئلة المذكورة وكذا بعدة من مسئلة التذكير والتانيث الى مسئلة حذف
 الفاعل ليست في محله تامل **اجيب** عن بان البحث عن متعلقات الشئ اى عن احوال متعلقات
 الشئ بحث عن ذلك الشئ فيكون ذكر المسائل كلها في محلها حاصل ان البحث عن الشئ على -

نوعين قد يكون بطريق الاصلية وقد يكون بطريق المتعلقات وهذا كثير **قوله** وان كان ذلك الفعل مؤنثا اى اسما مؤنثا حقيقا وهو اى المؤنث الحقيقى ما اى الاسم يوجد بازائه اى بازاء مسماة ذكر فالعبارة على حذف المضاف فى الحيوان قيد التانيث فى الحيوان لان التانيث فى غير الحيوانات غير معتد به كما فى بعض الاشجار انث الفعل اى الرفع لذلك الفاعل على قرينة اللوم للعهد وانما اشار الى الفعل لان الفعل لما اسند الى الفاعل صار كانه متعلق به فالبحث عن متعلق الشئ بحث عن ذلك الشئ حكما اى زمانا ابدا فنصبه على الظرفية ان لم تفصل اى انت بين الفعل والفاعل نحو قامت هند ليحصل المطابقة بين الفعل وفاعله فى التانيث -

قوله وان فصلت فلك الخيار فى التذكير والتانيث نحو ضرب اليوم هند وان شئت قلت ضرب اليوم هند وانما ثبت الخيار لانه ان نظرا الى مطابقة الفعل مع ذلك الفاعل المؤنث ونظرا ايضا الى عدم الاعتماد بالفاعل انث الفعل حتى يحصل المطابقة وان نظرا الى كلمة الفصل وبعد المسافة لا يوث الفعل تقريبا للمسافة وكذلك اى الخيار فى المؤنث الغير الحقيقى وهو ما لم يكن بازائه ذكر فى الحيوانات وانما لم يذكر المم تعريف غير الحقيقى اكتفاء بما سبق لان الشئ ربما يعلم من ذكر ضده اى تعريف بتعريف ضده فلا حاجة الى تعريفه ثانيا **قوله** نحو طلعت الشمس وان شئت قلت طلعت الشمس -

فباعتبار جهة التانيث ولو كان غير حقيقى انث الفعل وباعتبار عدم الاعتماد به لان هذا التانيث ليس كالتانيث الحقيقى ذكر الفعل فالوجهان متساويان **قوله** وجمع التكسير كالرجال والاشراف وغيرها غير جمع المذكر السالم وانما استثنى هذا الجمع اى جمع المذكر السالم لا متناع تاويلها بالجماعة لوجود علامة المذكر فيه هو الواو فلا يصح التاويل بالجماعة ولهذا لا يصح اضافة اسماء العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقيم ثلاثة مسلمين واربعة مسلمين لعدم جواز تاويل المسلمين بالجماعة لوجود علامة المذكر فيه فلا يوجد المطابقة بين العدد والمعدود معا فى المؤنث كما يوجد المطابقة بين الثلاثة وبين رجال فى التانيث لصحة تاويل الرجال بالجماعة كذا فى بعض المحاشى على الفوائد الضيائية فى بحث اسماء العدد والمضاف الى جمع المذكر السالم فى قوله لا يجوز اضافة فى اسماء العدد الى المذكر السالم تامل كالمؤنث الغير الحقيقى فى -

التحيز بين المذكر والمؤنث تقول قام الرجال بتذكير الفعل نظرا الى لفظ الظاهر وان شئت قلت قامت الرجال بتانيث الفعل نظرا الى صحة تاويله بالجماعة ولفظ الجماعة مؤنث فيؤنث الفعل ايضا حتى يحصل المطابقة هذا اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر واما اذا كان مسندا الى المضمرة انث الفعل ابدا نحو الشمس طلعت دون الشمس طلعت وفى بعض النسخ هذا اذا كان الفعل مقدا على الفاعل واما اذا كان مؤخرا عن الفاعل انث الفعل وهو خطأ عظيم لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل الا ان

يراد باعتبار ما كان لا باعتبار ما يكون اى باعتبار حال الاول لا باعتبار حال الثانى فخر صحيح لكن فيه
توسف تكلف ويجب تقديم الفاعل على المفعول ان كانا اى الفاعل والمفعول مقصوبين بان كان فى
آخرهما الف مقصورة ان خفت اللبس اى بان ينتفى الاعداب فيهما لفظا وانتفى القرينة الدالة على
فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول مقالية او حالية يجب تقديم الفاعل على المفعول تجوزا عن
الالتباس المحل للمقصود نحو ضرب موسى عيسى فانه لو لم يجب التقديم يلزم الالتباس بين
الفاعل والمفعول المحل للعرض لانه يصير ما لا يكون فاعلا فى الحقيقة فاعلا وكذا يصير ما لا
يكون مفعولا فى الحقيقة مفعولا ومن حيث وجب التقديم ارتفع ذلك الالتباس وتقدر كون
الاول اى ما يكون فاعلا فى الحقيقة فاعلا فى التركيب ايضا فانطلق القول مع الحال **فان قيل** كثير
من المواضع يوجد الالتباس بين الامرين وقد اجاز النحويون ذلك الالتباس كما فى قوله موسى ضرب
عيسى بتقديم المفعول على الفعل والفاعل فانه يلتبس بالمبتدأ لانه لا يعلم ان موسى فى هذا التركيب
مبتدأ او مفعول قدم على الفعل لقوته فى العمل وقد اجاز هذا الالتباس اى وقد اجز هذا
الامران وكما فى المبتدأ المستند به نحو ما قائم زيد حيث يجوز فيه الوجهان كون القائم مبتدأ
وزيد خبرا او كون القائم خبرا وزيد مبتدأ فانه التيسر المبتدأ بالخبر والخبر بالمبتدأ وقد
اجيز الوجهان ههنا وكذا غيرهما **اجيب** عنه بان هذا الجواز والامتناع مبنيان على القاعدة -
الشهيرة فى ما بينهم وهى انه لما اجتمع فى الشئ الواحد جهتان ينظران كانت الجهتان كلتاهما
خلاف الاصل فهنا يجوز ذلك الالتباس بان يختار الامران منهما لعدم ذهاب الذهن الى
الاصل وان كانت احدهما اصلا والاخر خلاف الاصل فخر امتنع ذلك الالتباس لذهاب
الذهن الى جهة الاصل وانت تقصد ما هو خلاف الاصل فيخل فى المقصود ففى قوله موسى
ضرب عيسى جهتان كلتاهما خلاف الاصل وهو المفعولية والا بدائية فالمفعولية خلاف
الاصل لان حق المفعول ان يكون مؤخر عن الفعل والفاعل معا فاصله التاخير بالتقديم على
الفعل والفاعل يكون خلاف الاصل وكذا ابتدائية ايضا خلاف الاصل ايم لان ابتدائية
يستلزم كون الخبر جملة وهى ضرب مع ضميره والاصل فى الخبر لا ضمير فيكون ابتدائية
خلاف الاصل ايضا فالجهتان كلتاهما خلاف الاصل فلا ضمير فى اختيار احد هما دون الاخر
تأمل وكذا فى قوله ما قائم زيد جهتان خلاف الاصل لان حق الخبر ان يكون مؤخر عن المبتدأ
فاصله التاخير فاذا قدم على المبتدأ صار خلاف الاصل وكذا ابتدائية ايضا خلاف الاصل
اذ الاصل فى المبتدأ المستند اليه لا مستند به فاختيار المبتدأ المستند به ليس لاجل -
ضرورة فاجتمع الجهتان الكائنتان على خلاف الاصل فيه فاختيار احد هما دون الاخر

لا يضر بالمقصود وأما في قوله ضرب موسى عيسى أحدهما خلاف الأصل وهو تقديم المفعول على الفاعل وثانيهما ما يوافق الأصل وهو تقديم الفاعل على المفعول فهذا الالتباس محل -
 بالغرض لسياق الذهن إلى جهة الأصل وهو بتقديم الفاعل على المفعول وانت تقصد
 غير المقصود على المقصود فيحل بالمقصود فلهذا وجب الاحتراز عنه هذا أي حذف
 هذا فأتى بها يرتفع الاشتكالات عن كثير المواضع هذا مما أفاده مولانا صاحب غاية التحقيق
 في بحث تقديم الفاعل فاطلب هناك أن شئت الاطلاع على حقيقة فلترجع إليه انتهى وإن
 كان الأعراب منفيين في الفاعل والمفعول لكن هناك قرينة من القرائن مقالية أو
 حالية فحيز تقديم المفعول على الفاعل لعدم الالتباس وسيية القرينة أما المقالية كما في -
 ضربت موسى حيلي فإن تانيث الفعل يدل على تانيث الفاعل وهو حيلي وكذا غيره وأما الحالية
 فكما في قوله اكل الكمثرى يحيى فإن الكمثرى لا تصلح للأكل لأنه اسم لكمثرى المعين ويقم بالفارسية
 الهلوك وكذا وجب التقديم إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين غوضرتك أو كان الفاعل وحده
 مضمرا غوضرت زيد بشرط تأخير المفعول عن الفاعل وكذا إذا وقع المفعول بعد الأول ومحمدا
 غوما ضرب زيد أو عمرو وكذا غيرها في المواضع التي ذكرت في الشرح **قوله** ويجوز تقديم المفعول
 على الفاعل أن لم تخف اللبس بأن هناك قرينة من القرائن لفظية كانت أو حالية وإنما حكمتها -
 بالجواز لأن القرينة لما وجدت هناك حصل العلم بالفاعلية والمفعولية فلا حاجة إلى وجوب التقديم
 فيجوز لك أن تجعل المفعول مقداً أو الفاعل مقداً مثال المعنوي نحو اكل الكمثرى يحيى ومثال اللفظي
 غوضرت عمرو أو يجوز حذف الفعل الرفع للفاعل وحده كـ معاترة حيث كانت قرينة من القرائن
 غوزيد مقولا في جواب من قال من قام فالسؤال قرينة لأن السائل متردد متميز فيما صدر عنه القيام
 فانه تعين عنده فاستفهم عن تعين المسند إليه فصار ذكر الفعل ليس بضروري بل المقصود ذكر الفاعل
 فقط فحيز حذف الفعل وأن نظرا إلى أن القرينة وإن وجدت لكن القرينة لا تكون سادة مسددة شئ
 فحيز حذف الفعل فالوجهان يتساويان انتهى وقد يجب حذف الفعل إذا كان هناك قرينة والتزم الغير في
 موضعه أي سد الشئ مسددة نحو قوله تعالى وإن أحد من المشركين استجارك فاجره فاصله وإن استجارك أحد
 من المشركين استجارك فحذف الفعل وهو استجارك الأول لنيابة الغير وهو استجارك الثاني مقام الأول مع -
 وجود القرينة وهو كلمة أن الشرطية هي من داخل الأفعال وعلى هذا اندفع شبهة رفع أحد على الابتداء -
 لكلا يلزم دخول حرف الشرط على الاسم وإنما وجب الحذف في قوله تعالى لكلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر
 وذال يجوز **فان قيل** في كثير من المواضع يوجد الجمع بين المفسر والمفسر كما في قوله جاءني رجل أي زيد **اجيب**
 بأن المراد من المفسر والمفسر ما يكون متحدين في المعنى قوله جاءني رجل أي زيد ليسا متحدين في المعنى بل -

مبهم ومعين فأنقيل قد يتحقق الإجماع بين المفسر في قوله تعالى حكاية عن قول يوسف عليه السلام وهو قوله رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين **أجيب** عنه بأنه لا نسلم أنه جمع بين المفسر والمفسر بل قوله رأيتهم لي ساجدين وقع جواب سؤال مقدر لأنه لما قال يوسف عليه السلام رايت احد عشر كوكبا الى آخره فكانه قال قول كيف رأيتهم قال رأيتهم لي ساجدين فلا يكون من باب الإجماع بين المفسر والمفسر بل يكون ذكرهما في الكلامين المستقلين لا في كلام واحد انتهى **فأنقيل** جمع السلامة وهو قول لي ساجدين ليس في محله لأن الجمع بالواو والنون يختص بأولي العلم والكواكب ليست منهم **أجيب** عنه بأن الكواكب وإن لم تكن من أولي العلم حقيقة لكنهما من قبيل أولي العلم حكما لصدور الفعل الذي هو يصدر من أولي العلم منهم وهو السجدة **أجيب** عنه بأن الشمس والقمر والكواكب كناية من الأدب والامر والالفاظ خوات وهما أولي العلم حقيقة في قوله لي ساجدين جاء في موضوعة تامل وكذا رب العالمين لا اعتبار عليه لأولي العلم على حقيقة غير أولي العلم شرافة انتهى وبهذا اندفع قول من قال أنه شاذ لأن الشاذ ما لا يكون له الصلاحية في الحقيقة ولا تأويلا وههنا يمكن العلم بالحقيقة فتوجيه الشاذ شاذ انتهى فقوله زيد في جواب سؤال محقق من قال من قام وأما وقوعه في جواب سؤال مقدر فكما في قول الشاعر وليبك يزد ضارع لخصومة فقوله ضارع فاعل الفعل المحذوف بقونية السؤال المقدر لأن الشاعر امر بالبكاء فإنه قيل له من يبكيه فقال الشاعر مجيبا له ضارع لخصومة وكذا يحذف الفعل عن الفاعل في غير وقوعه موقع السؤال حقيقة أو تقدير كما في قوله لو انك قائم أي لو ثبت قيامك عنده لكان كذا **قوله** وقد يحذف الفعل والفاعل معا كنعم مقولا لمن قال أقام زيد فهذا المحذوف جائز ولا واجب لعدم ساد الشيء مسلما لأن كلمة نعم حرف لا يقوم مقام الفعل فبقية القرينة وحدها وهي سؤال السائل وبالقرينة الواحدة غير سادة يجوز المحذوف لا لو اوجب تامل **فأنقيل** حروف النداء ايض حروف قد اقيمت مقام الفعل وهو ادعوا ولذا اوجب حذف الفعل والفاعل في النداء كما يجب حذف الفعل مع فاعل في باب التخيير وما اضر عامله **أجيب** عنه بأن وجوب حذف الفعل مع فاعل في النداء ليس ببنية حروف النداء مقامه بل لكثرة استعماله انتهى **فأنقيل** إذا كان نعم حرفا فكيف يصح دخول الكاف الجارة عليه للزوم دخول الحرف على الحرف وهذا يجوز **أجيب** عنه بأنه حيث أنه علم نعلم الذي يستعمل في التركيب فصار اسما في يصح دخول الكاف عليه **فأنقيل** إذا كان انما يعني ان يجز عليه كما يجز الاسماء **أجيب** عنه بأن اعواب المحكي ثابت باعتبار ما يحكي عنه **قوله** وقد يحذف الفاعل وحده بدون الفعل ويقام المفعول مقامه أي الفاعل إذا كان الفعل مجهولا فقوله إذا كان ظرف لقوله ويقام المفعول مقامه وقت كون الفعل مجهولا لا ظرفا يحذف لأنه قد يحذف الفاعل ولم يكن الفعل مجهولا كما في بعض المذاهب فكون الفعل مجهولا

طرف لا قلته لا ظرف يحذف كما ترى **قوله** وهذا قسم ثان من المرفوعات لما فرغ من احوال -

الفاعل التي غير التنازع شرع في احواله مع التنازع فقال واذا تنازع الفعلان في اسمه ظاهر كائن بعدهما -

فان قيل بحث التنازع ليس في محله لانه ليس في احوال الفاعل فينبغي ان يذكر في احوال المرفوعات والآخر المنصوبات **اجيب** عنه بان التنازع ايض من احوال الفاعل لان الفاعل لا يخلو اما ان يكون بطريق التنازع او غيره فاذا فرغ من حاله بغير التنازع شرع في احواله مع التنازع كما اورد بحث الضمائر في بحث الماضي في كتاب المراح اشارة الى ان للماضي حالين حال بغير الضمائر وحال مع الضمائر فكيف -

لا يكون بحث التنازع من احواله فلا يكون في غير محله تامل **فان قيل** كيف يصح نسبة التنازع الى الفعلين لان التنازع لا يصدر الا من ذوى الروح الفعلان الفاظ **اجيب** عنه بان نسبة التنازع اليهما باعتبار المتكلم نسبة مجازية كما ان نسبة الدخول الى العوامل ومن المعلومات ان العوامل لا تدخل بنفسها بل ادخلها المتكلم **فان قيل** يجري التنازع في اكثر من الفعل كما في الصلوة اللهم صل

على محمد وعلى آل محمد كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت على ابراهيم حيث كل واحد من هذه الافعال تنازع على مفعولية ابراهيم **اجيب** عنه بانه اكتفى المم باقل مراتب التنازع وهو اثنان -

فان قيل يكون التنازع في غير الافعال كما في الاسماء نحو زيد معطي ومكرم عمرو وازيد كريم وشريف ابوه الاول في المفعولية والثاني في الفاعلية **اجيب** عنه بان المراد من الفعلين العاملان وانما ذكر الفعلان الكفاء بذكر الاصل لان الفعل اصل في العمل **فان قيل** لا في الاسماء ولا في الافعال -

بعد التركيب اذ الاسم الواقع بعدها لا يكون الا مرفوعا او منصوبا **اجيب** عنه بان المراد من التنازع تنازع في القلب والتصور لا بعد التركيب فانه ظاهر ان تنازع فيه فالسؤال الاول في الغاية وما بقي في الفوائد الضمنية

وحاشية عبد الغفور وانما قيد الظاهر لانه لا تنازع في المضمرة لان الضمير لا يخلو اما ان يكون متصلا او منفصلا فان كان متصلا فهو معمول لما اتصل به فلا يكون فيه مجال التنازع لان ذلك الاسم ليس

في مكان يصح توجه الفعلين اليه بل متصلا به فان كان منفصلا فهو معمول عليه قيد بعدها لانه لا تنازع فيما بينهما وقبلهما لانه ليس في مكان يصح توجه الفعلين اليه **قوله** اي ايراد دفع لما نشأ من نسبة التنازع

الى الفعلين بان المراد من التنازع ليس التنازع حقيقة بل المراد من التنازع الارادة اي القصد والقصد عاين صدر من ذي روح وغيره كما في بعض النباتات كما تقر في علم المنطق **قوله** كل واحد كائن من

الفعلين ان يعمل في ذلك الاسم الظاهر فهذا **اعلم** انه قد اختلف النحاة في جزاء الشرط فذهب بعضهم الى ان جزاء هذا الشرط محذوف وهو قوله جاز اعمال كل واحد منهما فعلى هذا المذهب الفاو في

قوله فهذا انما يكون تفسيرية لا جزائية وذهب بعضهم الى ان جزاء هذا الشرط قوله فهذا انما يكون على اربعة قسم ام فالفاء جزائية فيه وقد تجيء دلائل كل واحد من المذهبين في محله **قوله** انما يكون

على اربعة اقسام وانما انحصرت الاقسام في الاربعة لان التنازع لا يتخلو اما ان يكون في الفاعلية
فقط او في المفعولية فقط او في الفاعلية والمفعولية او بالعكس فتصوير التنازع لا يكون خارجا عن هذه
الصور فلذلك انحصرت **قوله الاول** من الاقسام الاربعة ان يتنازعا في الفعلان في الفاعلية -
فقط بان يقتضي كل واحد من الفعلين فاعلية الاسم الظاهر نحو اكرمني وضربني زيد والثاني من
الاقسام الاربعة ان يتنازعا في الفعلان في المفعولية فقط بان يقتضي كل واحد منهما مفعولية الاسم
الظاهر **قوله** نحو اكرمت وضربت زيد او الثالث من الاقسام الاربعة ان يتنازعا في الفعلان في الفاعلية
والمفعولية ويقتضي الاول الفاعل والثاني المفعول نحو ضربني واكرمت زيد او الرابع منها عكسه اي
عكس الثالث نحو ضربت واكرمتني زيد لما قسم التنازع الى الاقسام الاربعة اشار الى اعمالهما اي فعلين
في ذلك كلهم بان اعمال كل واحد منهما في الاقسام الاربعة كلها جائزة في بعضها دون بعض اتفاقا
واختلافا وصدر بيانها بكلمة اتم تنبيهها على ان ما بعده مما يجب الحفظ فقال واعلم هو في اللغة دانست
وفي الاصطلاح كلمة في اول الكلام لا يقاظ الغافلين على نكتة **وقيل** كلمة تذكر في اول الكلام للتشويق
السامعين الى ما بعده **وقيل** كلمة تذكر في اول الكلام للتنبيه على ان ما بعده مما يجب الحفظ **وقيل**
هو خطاب عام لكل من يسمع ويقرء **قوله** ان في جميع هذه الصور اي الشان قاسم ان ضمير الشان
المحذوف وقوله في جميع هذه الصور متعلق بقوله يجوز اعمال الفعل الاول والجملة خبر **قوله**
يجوز اعمال الفعل الاول واعمال الفعل الثاني يعني يجوز ان يعمل الفعل الاول في ذلك الاسم
ذلك الاسم معمول له ويلغى الفعل الثاني عن العمل في ذلك الاسم وان يعمل الفعل الثاني في ذلك الاسم
وذلك الاسم معمول له ويلغى الفعل الاول عن العمل في ذلك لكنه يخالف هذا الحكم خلافا كائنا للفراء في -
الصورة الاولى والثالث ان اعمال الفعل الثاني ممنوع فيهما وادليلهما في الامام الفراء لزوم احد الا-
مرين لو عمل الفعل الثاني اما حذف الفاعل والاضمار قبل الذكر في الفعل الاول وكلاهما اي حذف الفاعل
والاضمار قبل الذكر محذوران اي ممتنعان عنده وفي بعض النسخ ممنوعان وهو عنده اي الفراء مجلان
ما اذا عمل الاول اي يجعل ذلك الاسم معمولاً للفعل الاول وضمير الفاعل في الفعل الثاني فلا يلزم المحذور
بتقديم معاد الضمير مرتبة ولو كان مؤخر الفظ فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وهو
جائز عنده واجاب الجمهور بان الاضمار قبل الذكر في العمدة جائز وفي غير العمدة ايضا في مواضع
منها في كلمة رب غوربه رجلا ومنها نعم رجلا زيد ومنها في قوله ولله دره اي المص فارسا وكذا في -
ابدال الظاهر من المضمر نحو ضربته زيد فاذا جاز هذا الاضمار لم لا يجوز في باب التنازع وما مانع
عن التجويز فعند الجمهور يجوز اعمال الفعل الثاني ايضا ويجوز اضمار الفاعل في الفعل الثاني من غير
محذور انتهى وهذا اي هذا الخلاف بين الجمهور والفراء انما يكون في الجواز واماني الاختيار اي الحكم

في الاختيار فكلية اما ههنا لا ستيناف لا للتفصيل لعدم سبق الاجمال ففيه اى في الاختيار خلاف
 البصريين والكوفيين فاما البصريون فانهم يختارون اعمال الفعل الثاني اعتبار القرب والجوار دون
 فيه اى القرب والجوار اشدا اتصالا من الغير فكان اشدا اتصالا حتى باخذ الحكم كما اخذ الضاد والياء السكر
 من القريب في قوله يضرب وضرب والكوفيين يختارون اعمال الفعل الاول مراعاة اى صيانة -
 للتقدم والاستحقاق اى لحال التقدم والاستحقاق لان المقدم احق باخذ الحكم من المؤخر لان التقدم
 من وظائف الاصل والاصل اصل باخذ الحكم وثانيا استدلو بقول امرأ القيس ولو انما سعى لادنى -
 معيشة كفاى ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا ان كفى ولم اطلب يتنازعان في قليل من المال والاول
 يقتضى الفاعل والثاني يقتضى المفعول وامرأ القيس اوضح من شعراء العرب اعلم الاول فلو لم يكن -
 اعمال الاول اولى لما اختاره وآجاب الشيخ ابن الحاجب في الكافية بانه ليس من باب التنازع لفساد المعنى
 على تقدير التنازع وهو التناقض في قول الشاعر ان مطلوب الشاعر عدم الكفاية وعدم الطلب قليل
 من المال فلو كان من باب التنازع ثبت الكفاية ووجود الطلب وهذا التناقض يفهم من كلمته لوالشرطية
 لان لو جعل المثبت منفيًا والمنفى مثبتًا فان عملت اى عملت الفعل الثاني اى انت آفاء لتفسير الفعل
 الثاني كما هو مذهب البصريين وابتداء المصنف بذهب الكوفيين لان مذهب البصريين اصل
 عنده فانظر اى انت جزاء الشرط وهو قوله فان عملت ان كان تفسير للنظر الفعل الاول يقتضى الفاعل -
 اضمرته في الاول وان لزم الاضمار قيل الذكر لكن في العدة دون الحذف وانظرا في الظاهر يلزم التكرار
 وفي حذف الفاعل يلزم حذف العدة وكلاهما ممنوعان كما تقول منصوب الهمزة لانه مفعول مطلق لقوله
 اضمرته باعتبار الموصوف تقديره اضمرته في الاول اضمارا كما تقول في المتوافقين اى فيما تنازعنا في الفاعلية
 فقط يشهد عليه المثال نحو ضربتني واكرمتني زيد اى ضربتني هو وضرباني واكرمتني الزيدان وضربوني و
 اكرمتني الزيدون وفي المتخالفين بان يقتضى الاول الفاعل والثاني المفعول كما يشهد عليه المثال ضربتني و
 اكرمت زيد او ضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وان كان الفعل الاول يقتضى -
 المفعول وانت تعمل الفعل الثاني ولم يكن الفعلان المتنازعان في الاسم الواحد من افعال القلوب او مما في
 معناها وهو الدوية القلبية والبصرية وكذا انقيصا وجدت وهما عدت وفقدت وغيرها حذف -
 المفعول من الفعل الاول لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمرنا ويلزم التكرار لو ذكرنا مع
 ان حذف الفضلة جائز حذف قوله كما تقول في المتوافقين بان يقتضى كل واحد منهما مفعولية
 اسم ظاهر فيكون متفقين باقتضاء المفعولية كما شهد عليه المثال نحو ضربت واكرمت زيد او
 ضربت واكرمت الزيدين وتقول في المتخالفين بان يقتضى الفعل الاول المفعول والثاني الفاعل نحو -
 ضربت واكرمتني الزيدان وضربت واكرمتني الزيدون وان كان الفعلان من افعال القلوب والمسئلة يحالها

اى بان اعلمت الفعل الثانى يجب اظهار المفعول للفعل الاول كما تقول حسيتى منطلقا وحسيت زيدا
 منطلقا وانما حكمتا بوجوب اظهار المفعول للفعل الاول اذ لا يجوز اى لانه لا يجوز فكلته اذ ههنا علة عدم
 جواز حذف المفعول من افعال القلوب واضمار المفعول عطفت على حذف المفعول اى وكذا لا يجوز اضمار
 المفعول قبل الذكر هذا اى الحكم المذكور من اضمار الفاعل للفعل الاول وحذف المفعول في الاول غير اضمار
 القلوب ووجوب اظهار المفعول الاول في افعال القلوب ان اعلمت الفعل الثانى كما هو مذهب البصريين وفى
 بعض النسخ هذا مذهب البصريين اى المذهب السابق مذهبهم واما ان اعلمت الفعل الاول على ما هو من
 مذهب الكوفيين اى ان اعتبرت كون الاسم الظاهر معمولا للفعل الاول ويلقى الثانى عن العمل في ذلك الاسم
 فانظرا انت ان كان الفعل الثانى يقتضى الفاعل اضمرت الفاعل في الفعل الثانى لتقدم مرجع الضمير رتبة لانه
 اذا كان الاسم معمولا للفعل الاول صار متقدما رتبة على الفعل الثانى وان كان مؤخر فلا يلزم الاضمار قبل
 الذكر مطلقا بل لفظا وانما حكمتا بتقدمه رتبة لان حق المفعول ان يلى العامل انتهى **قوله** كما تقول في المتوافقين
 بان يقتضى كل واحد منهما فاعلية ذلك الاسم الظاهر كما يدل على ذلك المثال نحو ضربتني واكرمتني زيد وضربتني
 واكرمتني الزيد ان وضربتني واكرمتني الزيدون باضمار الالف والواو في الفعل الثانى وتقول في المتخالفين بان
 يقتضى الفعل الاول المفعول والثاني الفاعل نحو ضربت واكرمتني زيد او ضربت واكرمتني الزيدين وضربت واكرمتني
 الزيدين باضمار الالف والواو في الفعل الثاني وان كان الفعل الثانى يقتضى المفعول ولم يكن الفعلان المذكوران
 من افعال القلوب ونحوه جاز فيه اى في ذلك الاسم الوجهان احدهما حذف المفعول وثانيهما الاضمار لكن
 الثاني هو المختار ليكون الملفوظ وهو الاسم المذكور بعده المتنازع فيه لا الضمير كما يتوهم بعضهم مطابقا اى
 موافقا للمراد اى مقصود المتكلم لان المقصود ههنا التنازع في ذلك الاسم لان الاضمار على الفعل الثاني
 يدل على الاسم المذكور اى مقابل لذلك الاسم فيكون الاضمار قرينة على التنازع المقصود واذا حذف
 الضمير لم يعلم انه من باب التنازع او يكون المفعول للفعل الثاني مغاير لذلك الاسم او مخالفا له بان
 يكون عمرو او بكر او خالد او زيد فلا يكون الملفوظ وهو الاسم الظاهر موافقا للمراد الذي هو التنازع
 فمطابقة الملفوظ مع المراد المرجحة على الحذف **قوله** واما الحذف اى صورة الحذف فكلية اما ههنا التفصيل
 لوجود الاجمال قبله وهو قوله جاز فيه الوجهان حذف المفعول والاضمار كما تقول انت في المتوافقين بان
 يقتضى كل واحد منهما مفعولية الاسم الظاهر متفقا في المفعولية نحو ضربت واكرمت زيد او ضربت
 واكرمت الزيدين وضربت واكرمت الزيدين بحذف الالف والواو في الفعل الثاني وفي المتخالفين
 اى تقول في المتخالفين بان يقتضى الفعل الاول الفاعل والثاني المفعول نحو ضربتني واكرمت زيد وضربتني
 واكرمت الزيدان وضربتني واكرمت الزيدون واما الاضمار فكما تقول في المتوافقين المذكورين
 سابقا بعينه نحو ضربت واكرمت زيد او ضربت واكرمتها الزيدين وضربت واكرمتهم الزيدين وتقول

في المتخالفين ضربني وأكرمتهم زيد وضربني وأكرمتها الزيدان وضربني وأكرمتهم الزيدون ولو قال
المم وأما الأضمار فهو المثالان المذكوران المحذوف مع ذكر الضمير فيه كان أحضر لكن المم أعاد ذكر -
المثالين للتوضيح اللائق بحال المتدينين المقصودين في الذهن وأما إذا كان الفعلان المتنازعا من -
أفعال القلوب والمسئلة بحال لها أي بان عملت الفعل الأول مع اقتضاء المفعول فلا بد أي لا يخلص موجود
أي للمفعول الثاني من أظهر المفعول وأن لزما التكرار المحذور عنه والمحذوف والأضمار سيجي ذكره إنشاء الله تعالى
كما تقول حسبني وحسبتهما منطلقا وذلك أي التنازع المذكور ثابت لأن حسبني
وحسبتهما تنازعا في المنطق وعملت الفعل الأول أي اعتبرت كون الاسم معمولا له والفعل الأول عامل
فيه وهو حسبني وأضمرت أي أنت المفعول في الفعل الثاني فان حذفت منطقتين من الفعل وقلت -
حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا ينزمر حذف المفعول الثاني في أفعال القلوب ونحوه وهو غير جائز
لأنهما كالاسم الواحد لأن مضمونيهما مع المفعول به في الحقيقة وهو المعنى المصدري إليها خوذ من -
المفعول الثاني مضافا إلى الأول فلو حذفت أحدهما كان المحذوف بعض أجزاء الكلمة بلا ضرورة وذا لا
يجوز ولا ضرورة ههنا وقد حذفت أحدهما عند وجود القرينة مثال الأول فكما في قوله تعالى ولا -
يحسبن الذين يجنون بما آتاهم الله من فضله هو خير أي بخلافهم خير لهم فالنجل مفعول أول حذف ههنا
لوجود القرينة وهي صيغة يجنون بما آتاهم الله ومثال الثاني فكما في قول الشاعر ولا تخفنا على -
غيرك الملك أي تخفنا جازعين المفعول الثاني حذف ههنا لوجود القرينة وهو الجازع والمجروح تأمل وأما
الحذف في باب المنادى نحو يا مال ويا حارث ويا مالك ويا حارث ونحوه فلا حل للضرورة لأن المنادى لكثرة
الوقوع يقتضي التخفيف وأما المحذف في قول الشاعر الخليل زما في أي يوسف زما في فلا حل للضرورة الشعر
أيض انتهى وإن أضمرت فلا يخلو أضمار هذا التوجيه قوله فلا يخلو أن كانت يخلو على صيغة الغائب المذكور
وفي بعض النسخ فلا يخلو على صيغة الخطاب فحاصله لا يخلو أنت فعبارة بعض النسخ بصيغة الخطاب أولى
مما على صيغة الغائب المذكور لموافقة قوله من أن تضمن مفرد الكونه أي على صيغة الخطاب من أن -
تضمن أنت مفرد أو تقول حسبني وحسبتهما أي الزيدان منطلقا وح أي حين الأضمار مفردا لا يكون
المفعول الثاني وهو قولك آياه مطابقا أي للمفعول الأول وهو هما في قولك حسبتهما وذا لا يجوز لأن
أفعال القلوب مقاد المبتدأ والخبر فيكون في الحقيقة لأن عليه ولا يجوز حمل الأفراد على التشبيه
فلا يقال الزيدان قائم تقول حسبني وحسبتهما أيهما الزيدان منطلقا وح يلزم عود الضمير المثني و
هو آياهما إلى اللفظ المفرد وهو المنطق الذي وقع فيه التنازع وهذا أي عود الضمير المثني إلى اللفظ
المفرد أي لا يجوز كما أن الضمير المفرد لا يجوز لعدم المطابقة بخلاف الضمير المفرد إلى المثني وهو
جائز إذا كان المراد ههنا الشيء الواحد كما في قوله تعالى والله ورسوله أحيى أن يرضوه بأرجاع الضمير

المفرد الى الله ورسوله بناء على ان رضاه الله تعالى رضاه الرسول والرضا شئ واحد قوله واد
 لم يجوز الحذف والا ضمنا كما عرفت وفي بعض النسخ لما عرفت بلام الغيبة الا بكاف التشبيه وهو
 الاولى اى لفظ النسخ لما فيه من الاشعار على العلية وجب الاظهار ولا يخفى عليك ان المثال المذكور
 ليس من باب التنازع لان الفعل الثانى وهو قولك حسبهما يقتضى المفعول مثنى وقولك حسبى يقتضى
 مفعولا مفردا والاسم المتنازع وهو المنطلق لفظ مفرد لا يصلح لهما بل لحسبى فقط الا اذا اختلفت
 من المنطلق ذات ماله الا نطلاق مع قطع النظر عن الافراد والتثنية في صحيح المثال من باب التنازع كما
 فرغ عن مباحث الفاعل مجردا عن التنازع شرع في مباحث مفعول ما لم يسم فاعله فقال الثانى -
 مفعول ما لم يسم فاعله وهو كل مفعول حذف فاعله اى فاعل فعل بناء على ان ما موصوف بتاويل الفعل
 وقيم المفعول مقامه اى مقاما للفاعل في اسناد الفعل اليه والرفع عليه كما فى الفاعل والاحوال الا حقة عليه
 كما فى الفاعل من توحد وتثنية وجمع وتذكير وتانيث كما اشار اليه المهم فيما سبق **فان قيل** لفظ كل لا يعم
 ههنا لانه لا حاطة الافراد فيلزم من ايراده في التعريف احاطة التعريف الافراد ومن المعلوم ان التعريف ليس الا
 للجنس وبالجنس لا للافراد لان افراد الشئ غير متناه وان كان لبعض الاشياء افراد متناه انه ليس على اطراد
 التعريف والكلية **اجيب** بان التعريف انما هو مدخل لفظ كل لا المدخول معه وانما يذكر لصدق الحد على
 كل افراد المحدود كذا فى القوائد الضيائية **فان قيل** حذف الشئ متفرع على وجود الشئ وقوله لم يسم
 فاعله يقتضى ان لا يكون لفاعله اسما اصلا فاذا لم يكن له اسم فكيف حذفه اذ حذف المعلوم معدوم -
اجيب بان المراد من قوله ما لم يسم فاعله اى لم يذكر فاعله يعنى ان له اسما لكن لم يذكر بل حذف -
 انتهى كذا فى بعض الحواشى **فان قيل** هذا الحد صادق على قولنا انبت الربيع البقل وهو الحشيش المعين
 بان الربيع مفعول فيه لان الانبات فيه لا انه انبت الشئ بل انبت هو الله تعالى سبحانه فاعله الله فاعله
 قد حذف وقيم الربيع مقامه فيكون مفعول ما لم يسم فاعله لان الربيع فاعل انبت وح لم يكن التعريف
 مانعا عن الغير **اجيب** بان المراد من اقامة مفعول مقامه مع تغير الفعل الى فعل او يفعل اى بشرط -
 تغير الفعل اليها فلا يوجد الشرط ههنا **اجيب** بان المراد من الفاعل الفاعل المجازى لا الحقيقى والله -
 سبحانه تعالى فاعل حقيقى **فان قيل** خرج عن هذا الحد التاء فى قولك ضربت والنون فى ضربين وضربنا
 بعينه وهو فاعل فلم يحذف فاعله حتى يقيم المفعول مقامه بل صار الفاعل بعينه مفعولا **اجيب**
 بانه لا نسلم التاء فى قولك ضربت على بناء المجهول التاء التى كانت فاعلا فى ضربت على صيغة المعلوم
 بل هذا التاء عوض عن الياء تقديره ضربنى زيد وتقديره ضربنا يرضى باتصال المنصوب المتصل ثم
 حذف الفاعل لغرض من الاعراض التى ذكره مباحثه وقيم المتصل المفعول مقام ذلك الفاعل وتغير
 الصيغة فنصار ضربنى ثم ابدلت الياء تاء لمناسبة بينهما فى الاخوة وهو كونهما علامة المضارع فارتفع

نون الوقاية من بينهما الاستغناء والمعنى لكسرة ما قبله فصار ضربت فيكون الحدبا معا لوقادها ولما لم يقيد المفعول بكونه مفعولا به للثنية على ان اقامة المفعول مقامه ليس مختصرا في المفعول به بل يجوز ان يقام غيره من المفعول المطلق وفيه مكانيا او زمانيا منصوبا او مجرورا والمراد من المفعول المفعول الذي لا يكون مستندا فلا يجوز اقامة المفعول الثاني من باب علمته ولا الثالث من باب اعلمت لئلا يلزم كون الشيء مستندا اليه وبه معا يساند تام بخلافه انما يجنبى ضرب زيد فان الاسناد فيه احدهما تام وهو اسناد العجبنى وثانيهما غير تام وهو اسناد المصدر الى فاعله وان المفعول الثاني مستندا فجاء اقامة كل واحد منهما مقام الفاعل الا ان الاول لما فيه من معنى الفاعلية نحو اعطيت زيد ادرهما فان زيد اولى من الثاني لانه مستند الى الاول وكذا اذا وجد المفعول به مع غيره تعين له والا لجميع سواء انتهى **قوله** نحو ضرب زيد اصله ضربت زيد الحذف الفاعل واقيم المفعول مقامه لما فرغ عن تعريفه شرع في احكامه وفي الاحوال اللاحقة عليه والاحكام المترتبة عليه فقال حكمه اى مفعول بالمريسم فاعله في توحيد فعله وتثنيته وجمعه وتذكيره وثانيته ثابت على القياس الذى عرفت اى انت في مباحث الفاعل بلا تفاوت وتبدل فعليك بالتذكير ولما كان الحوالة من بين المتعلم امتحانه فهو الاولى من ذكر الشيء ثانيا علانية من تذكر المسائل التى ذهل عنها الاذهان اشار اليهم الى هذه الحوالة فلذا حال مباحث مفعول بالمريسم فاعله على مباحث الفاعل ولم يذكر بالتفصيل ثانيا وقال وحكمه في هذه الامور على قياس ما عرفت انتهى لما فرغ من مباحث مفعول بالمريسم فاعله شرع في مباحث المبتداء والخبر فقال الثالث المبتداء والخبر وهما اسمان مجردان عن العوامل اللفظية احد هما مستند اليه وسى مبتداء والثاني مستند اليه ويسمى خبرا جمعتهما في التعريف الواحد للتلازم الواقع بينهما ولا شتر اكهما في العوامل المعنوية فان كان تعريف الشيء على حدة اوضح واحسن كما ورد صاحب الكافية تعريف كل واحد منهما على حدة قوله اسمان جنس يشتمل المقصود وغيره وقوله مجردان عن العوامل اللفظية فصل يخرج به ما عداهما **فان قيل** هذا الحد ليس بصادق على قوله وان تضمن مواخيركم فان تصوروا مبتداء وليس باسم وكذا لا يصدق على قبله ضرب في زيد ضرب فانه خبر وليس باسم بل جملة وكذا غيره **اجيب** بان المراد من الاسم اعم من ان يكون حقيقة او حكما فغ يصدق عليه انها اسمان لان قوله ان يصوموا بتاويل صيامكم خير لكم وقوله زيد ضرب في حكم زيد ضرب **فان قيل** صيغة التجريد ههنا ليست في محل لان التجريد يقتضى التلبس سابقا وفي المبتداء والخبر ليس التلبس سابقا مع العوامل حتى مجرد عن العوامل **اجيب** بان التجريد اعم من ان يكون حقيقة او حكما وههنا من قبيل الثاني كما يقال سبحان الذى اصغر جسم البعوض واكبر جسم الفيل فان صيغة التصغير والتكبير يقتضى المكبرة والمصغرة مع ان البعوضة ليست بمكبرة حتى صغرت وان الفيل ليست بمصغرة حتى كبرت سبحانه وتعالى

لكن اعتبرهما كذا في غاية التحقيق او يحيا به بان المراد من التجريد ههنا المعنى المجازى اى الذى
 لم يوجد فيهما عامل لفظى اصلا كما اشار اليه في الضيائية انتهى فان قيل هذا الحد ليس بصادق ايضا
 على قولك بحسبك درهم لان حسبك مبتدأ وليس بمجرد عن العوامل اللفظية بل الباء متلبس به
اجيب بان المراد من العامل اللفظى ما يكون مؤثرا في المعنى لا زائدة وههنا زائدة فكان مجردا فان قيل
 فعلى هذا يجب ان يمنع كون زيد مبتدأ في قوله علمت ما زيد قائم وعلمت ان زيد قائم وكذا علمت
 لزيد قائم لكون علمت عاملا في زيد معنى فلم بمجرد معنى مع انه مبتدأ **اجيب** بان المراد من
 العامل المعنوى ما لا يكون معه معارض آخر وههنا وجد معارض آخر وهو حرف النفي والاستفهام ولا
 الابتداء فلم يتيقن ابتداء الجملة كذا في بعض الحواشى وقد يحيا به عن الاشكالين المذكورين اعنى اشكال
 بحسبك درهم وعلمت بان المراد من التجريد تجريد المبتدأ والخبر عن العوامل لفظا ومعنى وبحسبك
 مجرد معنى وان كان غير مجرد لفظا وزيد قائم في علمت ما زيد قائم مجرد لفظا وان كان غير مجرد
 معنى كذا في بعض شروح الكافية في بحث حروف المشبهة بالفعل **فان قيل** العوامل جميع فيازم
 منه ان يكون المبتدأ مجردا عن الجمع لا عن الواحد **اجيب** بان الامر فيه للجنس تامل انتهى **اعلم**
 ان النحاة يسمون السند اليه مبتدأ والسند به خبرا صحيح به النحاة والمنطقيون يسمون المبتدأ
 بالموضوع والخبر بالمحمول ويسميان بالمحكوم عليه وبه مخوزيد قائم فانهما اسمان مجردان عن العوامل
 اللفظية اولهما مسند اليه وثانيهما مسند به وعلى هذا القياس غيره **قوله** والعامل فيهما اى في المبتدأ
 والخبر معنوى وهو الابتداء اى خلوا اسم عن العوامل اللفظية فتجريد الاسم عن العوامل اللفظية يسند
 اليه عامل في المبتدأ وتجريد الاسم يسند اليه عامل في الخبر فالجريد قد ر مشترك بين عامل المبتدأ
 وبين عامل الخبر فامل **فان قيل** العلوية شئ عدم والعدم كيف يؤثر في شئ اخر **اجيب** بان العامل
 علامة الاثر لا المؤثر اذ المؤثر المتكلم انتهى **اعلم** ان النحاة قد اختلفوا فذهب بعضهم الى ان المبتدأ والخبر
 فيهما عامل معنوى هذا هو المشهور وذهب بعضهم الى ان عامل المبتدأ عامل في الخبر وذهب بعضهم
 الى ان المعنى عامل في المبتدأ والمبتدأ مع عامله عامل في الخبر وقال بعضهم المبتدأ عامل في الخبر و
 الخبر عامل في المبتدأ كذا في بعض الحواشى وقيل العامل المعنوى ما يدرك بالعقل ولا يتألف به **اعلم**
 ان للمبتدأ اصلين او بد من بيانها ولذلك اشار الامم بقوله واصل المبتدأ ان يكون اى المبتدأ معرفة اى
 احدهما ان يكون معرفة لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معلوما حتى يقع الاخبار عن المعلوم
 لانه لا يصح الحكم على المجهول **فان قيل** الفاعل ايضا محكوم عليه ولم يلحقه في مباحته واصل الفاعل
 ان يكون معرفة كما قال ههنا قلنا الامر كذلك الا ان معلومية الفاعل لصحة الحكم عليه يستفاد من اسناد
 الفعل اليه لانه اذا قلت قام يفهم منه ان ما بعده يذكر شئ يصح نسبه القيام اليه فان زيد هو في قوة المعرفة

حكماً فاكتمى به وأصل الثاني أن يكون مقدماً على الخبر ما لم يمنع مانع لانه ذات بالنسبة الى خبره و
 الخبر حال من احواله ووصف من اوصافه والذات مقدم على الصفة وقد يكون المبتداء ايضاً الخبر
 بشرط اضافته الى الذات، او باعتبار الموصوف المقدر مثال الاول نحو ضربى زيداً حاصل ومثال الثاني -
 الاسماء القسم الثاني الاسم **فان قيل** يشك هذا الامر في قولنا الاعراب اما لفظي واما تقديري -
 لان الاعراب وقعت مبتدأ ولم يكن ابتداءً ثبته بتقدير الموصوف او بتقدير الانضافة **اجيب**
 بان الاعراب ذو وجهتين جهة الذات وجهة الصفة فمن كونه قائماً بالعرب وصفاً صفة له ونظراً
 الى التقديري فاللفظي كونه ذاتاً فمن جهة الذات يصلح ان يكون مبتدأ كما ان اللفاظ كلها بالنظر الى
 انها جارية على لسانه صفات وبالنظر الى انها محل الاعراب واحوال واحكام ذاتيات وقد يكون المبتدأ
 واجب التقديم كما ان اصله التقديم اذا كان المبتدأ متضمناً بما كان له صدارة اذ بتأخير يبطل -
 التصدير فلذا وجب تقديمه حفظ الصدارة انتهى وأعلم ان اصل الخبر ان يكون نكرة يعنى ان الخبر
 اصلين ايضاً احدهما ان يكون نكرة لان الخبر لا يكون الا محكوماً به والذي يحكم به يصلح ان يكون معرفة او
 نكرة لكن النكرة اصل من المعرفة لوضع اللفاظ على التنكير فاذا حصل الغرض بالاصل والاصل اولى وهو
 النكرة اول دفع التباس الخبر بالصفة لو كان معرفة اولاً ينشأ الفائدة والحكم هو نفس النسبة للحكمة
 والتعريف زائد عليه فلما حجة اليه تامل كذا في بعض الحواشي والاصل الثاني في باب الخبر هو التأخير لانه
 صفة للمبتدأ والصفات عقيب الذوات بمعنى انها حق بالتأخير كما مر مثالها وفي بعض النسخ لم توجد هذه
 العبارة لعدم الحاجة اليها تامل ثم لما حكم المص بان الاصل في باب المبتدأ المعرفة توهم المتوهم ان النكرة
 لا يصلح لان تقع مبتدأ فاشار الى دفع الوهم فقال والنكرة اذا وصفت اى النكرة اذا وصفت بالصفة -
 المفروضة او المقدرة بالمفرد او الجملة جاز ان تقع اى النكرة مبتدأ لان النكرة اذا وصفت يقل اشراكها
 فهي وان لم تصر معرفة لكنها قربت الى المعرفة وقربة الشئ له حكم الشئ نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن -
 خير من شركه فقوله ولعبد نكرة اذ يطلق على المؤمن والكافر حيث وصف بالمؤمن يقل اشراكها فمقرب الى
 المعرفة فيكون مبتدأ وخير خبره وقوله من شركه متعلق بالخبر **قوله** وكذا اى مثل ذلك النكرة -
 الموصوفة فقوله كذا مبتدأ محذوف الخبر وهو النكرة وقوله اذا مفعول فيه تقع الاستفادة من ضمنه -
 اذا تخصصت اى وقعت تخصيصها بوجه اخر غير الصفة كما اشار اليه المص رحمه فقوله بوجه متعلق
 بقوله اذا تخصصت وقوله اخر صفة لوجه احدها استعمال النكرة مع الهمزة المقارنة به ام المتصلة
 نحو ارجل في الدار ام امرأة فان الرجل والمرأة نكرتان متخصصتان بالنظر الى علم المتكلم فان المتكلم
 يعلم كون احدهما مخصصاً عنده وانما سئل مخاطب عن تعيين احدهما من كانه قال اى من
 مريد المعلومين كائن في الدار لان استعمال الهمزة مع ام المتصلة لا يكون الا للتعيين بعد العلم باحد

ولهذا يقال في جوابه رجل او امرأة دون نعم **فان** قيل تخصيص المتكلم اي تخصيص النكرة - بالنسبة الى علم المتكلم لا يفيد مخاطب فلا يكون كلاما **اجيب** بان عند المخاطب تخصيص و تعيين مع بناء على ان المتكلم سائل والمخاطب هو المسئول عنه ومن المعلومات ان يكون علم السائل انقص من علم المسئول عنه غالبا وعلى عكس ذلك قلت فالاعتبار للغلبة **فان** قيل فعلى هذا يجب ان يمنع ابتدائية رجل في قولهم ارجل في الدار وهل رجل باستعمال الهمزة بغير اتصال مع انه مبتدأ فالصواب يجب عن الاشكال الاول بان وجوب ابتدائية الرجل وامرأة انما هو بوقوع النكرة في حين الاستفهام وكل نكرة اذا وقعت في حين الاستفهام جازت ابتدائية لان النكرة في تاويل المعرفة او المعنى هذا الجنس في الدار ام ذلك الجنس كذا في الباب وثانيهما من مواضع التخصيص وتي النكرة في سياق النفي كما في سياق الاستفهام بنحو قوله وما احد خير منك فان قوله احد مبتدأ عند بني تميم مخصصا بصيغة العموم والاشتمال وذلك لان احد نكرة يطلق على كل واحد من الافراد فاذا وقعت في حين النفي خرجت عن ذلك الاطلاق الا على كل فرد من الافراد لان النفي يستلزم العموم والشمول فتعينت وتخصصت لنكرة **فان** قيل لا خصوص في هذا المقام لان معنى العموم ضد لمعنى الخصوص فكيف يحصل الخصوص من العموم وكيف يوصف اللفظ الواحد في مادة واحدة على العموم والخصوص - لكونهما متضادين **اجيب** بان للتخصيص معنيين احدهما التفرد الذي هو ضد لمعنى العموم والشمول وثانيهما تقليل الشيوع فالمراد ههنا تقليل الشيوع لا الفردية المقابلة للعموم لانه لما نفى من كل احد من افراد الناس الخيرية او المخاطب لم يبق اشتباه وحيرة لان الاشتباه والخيرة انما يكون اذا اراد من الجماعة احدا من غير تعيين فيشبهه على السامع ان ذلك الاحد من هؤلاء من هو اشتباه وحيرة وكذا في غاية التحقيق ثم هذا التمثيل للمبتدأ على مذهب بني تميم لان ما لا المشبهتين بليس لا يعملون عندهم على ما عرفت وفيه نظر لان التخصيص لا يتوقف على عمليتهما بل بالنفي المستفاد منهما وهو من المعنى تامل فتقييد بني تميم ليس بسديد وثالثها من المواضع التي تخصصت النكرة فيها وقوع النكرة في الجملة التي عدلت من الفطية الى الاسمية وشرافها ناب فان شرانكرة مخصصة ههنا وقعت مبتدأ وذلك للتخصيص اما بكونه فاعلا في المعنى حيث كان في الاصل اهر ذا ناب شر على انه بدل من الضمير المستكن في اهر والبدل من - الفاعل فاعل معنى ثم مقدم ليفيد الحصر لان تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر فيكون المعنى ما اهر - ذا ناب الاشر فاذا كان فاعلا معنى كان مخصصا بتقديم الفعل عليه واما تشبيهه بالفاعل يعني ان الشرط مشبه بالفاعل في كونه مسندا اليه ومحكوما عليه كالفاعل واما مشبه بالفاعل بوقوع هذه - الجملة الاسمية موضع الجملة الفعلية اذ يستعمل هذا التركيب في موضع ما اهر ذا ناب الاشر واما تخصيص بالصفة المقدراى عظيم لا حقير بقريضة التنوين لان التنوين يحتمل ان يكون للتعظيم

وَمَثَلُهُ يُقَالُ فِي حَقِّ رَجُلٍ وَقَعَ فِي شِدَّةٍ وَكَرِبٍ حَصَلَ لَهُ الْاضْطِرَابُ أَيْ لَا يُكُنْ دَفْعُهُ إِلَّا بِالْمَشَقَّةِ وَرَابِعُهَا مِنْ مَوَاضِعِ تَخْصِيصِ النِّكَرَةِ الَّتِي تَقْدُمُ الظُّرْفَ عَلَيْهِ نَحْوُ فِي الدَّارِ رَجُلٌ فَإِنَّ رَجُلَ نِكَرَةٍ تَخْصَصَتْ بِتَقْدِيمِ الْخَبَرِ الَّذِي هُوَ ظُرْفُ مَكَانٍ وَمَعِينٌ لَهُ حُكْمًا وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالِ الدَّارُ عَلِمَ بِالتَّامِلِ مِنْ غَيْرِ اشْتِبَاهٍ وَحَيْرَةٍ إِنْ مَا بَعْدَهُ يَذْكُرُ شَيْئًا يَصْلُحُ الْاِسْتِقْرَارُ فِي الدَّارِ فَكَانَ فِي قُوَّةِ الْمَوْصُوفِ فِي تَرْكِيبِ آخَرٍ وَخَامِسُهَا كُلُّ نِكَرَةٍ تَخْصَصَتْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ نَحْوُ سَلَامٍ عَلَيْكَ فَإِنَّ سَلَامًا نِكَرَةً تَخْصَصَتْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَسْمِيَّةَ مَعْدُولَةٌ عَنِ الْفِعْلِيَّةِ الْمُقَيَّدَةِ اسْتِنَادَها فِيهَا إِلَى الْمُتَكَلِّمِ وَهِيَ قَوْلُهُ سَلِمْتَ سَلَامًا فَكَانَ السَّلَامُ فِي الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ أَيْضًا مُقَيَّدًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ كَمَا فِي الْفِعْلِيَّةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ الْمَعْدُولَةَ فِي حُكْمِ الْاِسْتِنَادِ كَمَا أَنَّ الْجُمْلَةَ الْمَعْدُولَةَ هَهُنَا فَكَانَ تَقْدِيرُهُ سَلَامِي عَلَيْكَ فَكَانَ مُخْصَصًا لِنَتَهَى وَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهِ الْأَوَّلِ أَنَّهُ لَا نَسْلَمُ أَنَّهُ مُخْصَصٌ بَلْ صَارَ مَعْرُوفَةً لِأَنَّ قَوْلَهُ سَلَامٌ مُضَافٌ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ وَهِيَ - الْمُضَافُ إِلَيْهِ **أَجِيبْ** عَنْهُ بِأَنَّ سَلَامِي فِي تَأْوِيلِ سَلَامٍ مِنْ قَبْلِي فَكَانَ مُخْصَصًا لِمَعْرِفَةِ لِعَدَمِ الْإِضَافَةِ فِيهِ **فَإِنْ** قِيلَ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى سَلَامٍ عَلَيْكَ سَلِمْتَ سَلَامًا عَلَيْكَ لِأَنَّ مَعْنَى سَلِمْتَ قُلْتَ سَلَامًا عَلَيْكَ كَمَا أَنَّ مَعْنَى سَمِعْتَ سَمِعْتَ لِبَيْتِ لِبَيْتِكَ فَيُلْزِمُ التَّسْلُسُ وَالتَّكْرَارُ وَالِدَوْرَانِ سَلَامٌ عَلَيْكَ فِي - قَوْلِكَ قُلْتَ سَلَامًا عَلَيْكَ أَيْضًا مَبْتَدَأٌ مُنْكَرٌ فَاحْتَاجَ فِي تَخْصِيصِهِ إِلَى تَقْدِيرٍ آخَرَ مِثْلًا وَذَلِكَ إِلَى تَقْدِيرٍ آخَرَ مِثْلَهُ إِلَى مَا لَا يَتَنَاهَى فَيُلْزِمُ التَّسْلُسُ **أَجِيبْ** عَنْهُ بِأَنَّهُ لَا نَسْلَمُ أَنْ مَعْنَى سَلِمْتَ قُلْتَ سَلَامًا عَلَيْكَ بَلْ مَعْنَاهُ قُلْتَ سَلَامًا اللَّهُ عَلَيْكَ سَلَامًا أَوْ مَعْنَاهُ قُلْتَ سَلَامًا عَلَيْكَ وَذَلِكَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّقْدِيرِ فَلَا يُلْزِمُ التَّسْلُسُ فَإِنْ قِيلَ - السَّلَامُ لَمَّا كَانَ مَصْدَرٌ سَلِمْتَ الَّذِي مَعْنَاهُ قُلْتَ السَّلَامَ قَوْلِي السَّلَامَ عَلَيْكَ فَقَوْلُهُ قَوْلِي مَبْتَدَأٌ فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ خَبَرٍ قَوْلِي حَتَّى يَتِمَّ الْكَلَامُ بِهِ وَلِئَلَّا يُلْزِمَ كَوْنُ الْمَبْتَدَأِ بِإِخْبَارٍ قِيلَ خَبَرُهُ لِحَذَرِ وَاقِعٍ أَوْ حَاصِلٍ عَلَيْكَ تَقْدِيرُهُ قَوْلِي سَلَامًا عَلَيْكَ حَاصِلٌ وَوَاقِعٌ عَلَيْكَ **فَإِنْ** قِيلَ فَعَلَى هَذَا يُلْزِمُ تَكَرُّرُ الْخَطَابِ **قُلْنَا** - لَا نَسْلَمُ أَنْ فِيهِ تَكَرُّرُ الْخَطَابِ بَلْ تَعْيِينُ الْمَخَاطَبِ تَامِلٌ هَذَا كُلُّهُ فِي غَايَةِ التَّحْقِيقِ أَعْلَمُ أَنَّ هَذَا التَّحْقِيقَ إِنَّمَا ذَكَرْتُمْ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ وَأَمَّا عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ فَلَا حَاجَةَ إِلَيْهَا لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ الْمُرَادُ مِنْ بَابِ الْمَبْتَدَأِ وَ الْخَبَرِ هُوَ فَائِدَةُ الْمَخَاطَبِ فَلِهَذَا يَصِحُّ تَرْكِيبُ كَوْنِ انْقِضِ السَّاعَةِ بِمَا تَخْصِيصُ مَعَ أَنَّ كَوْنَهَا نِكَرَةً وَكَذَا - مَوْتٌ قَدْ حَلَّ كُلُّ نَاسٍ شَارِبُهَا وَالْقَبْرِ بِأَنَّ كُلَّ نَاسٍ دَاخِلُهَا يَلِدُ أَوْ خَالَ الْاَلْفَ وَاللَّوْمُ لِحَصُولِ الْفَائِدَةِ - وَلَا يَصِحُّ قَوْلُهُ رَجُلٌ قَائِمٌ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ **قَوْلُهُ** وَإِنْ كَانَ أَحَدُ الْأَسْمَاءِ مَعْرُوفَةً وَالْآخَرُ مِنْهُمَا نِكَرَةً فَاجْعَلِ - الْمَعْرُوفَةَ مَبْتَدَأً وَالْبَتَّةَ فَقَوْلُهُ الْبَتَّةُ مُنْصَوِّبٌ عَلَى أَنَّهُ ظُرْفُ زَمَانٍ لِقَوْلِهِ فَاجْعَلِ الْمَعْرُوفَةَ مَبْتَدَأً فِي كُلِّ وَقْتٍ وَقَعَتْ أَوْ ظُرْفُ مَكَانٍ لَهُ بِتَقْدِيرِ كُلِّ تَرْكِيبٍ أَوْ مَفْعُولًا مُطْلَقًا بِحَذْفِ الْمَوْصُوفِ تَقْدِيرُهُ فَاجْعَلِ لِلْعَرَفَةِ مَبْتَدَأً وَجَعَلُوا تَابِيدُ يَأْوَ الْاَلْفَ خَبَرٌ لِقَوْلِهِ كَمَا مَرَّ نَحْوُ زَيْدٌ قَائِمٌ لِأَنَّ الْأَوَّلَ فِي الْمَبْتَدَأِ التَّعْرِيفُ وَالْآخِرُ فِي الْخَبَرِ التَّنْكِيرُ قَوْلُهُ وَإِنْ كَانَ أَيْ اسْمَيْنِ مَعْرُوفَتَيْنِ أَوْ مَسَاوِيَيْنِ فِي التَّخْصِيصِ فَاجْعَلِ أَنْتَ إِلَيْهِمَا شَيْئًا مَبْتَدَأً

بشرط تقديم اصل حقيقة كل واحد منهما الابتداء بسبب المعرفة والتخصيص والاخر خبرا هكذا
 في كثير من النسخ التي دارناها والصواب ان يقرأ فاجعل اولهما مبتداء ثم زاعن الالتباس ودفع الحيرة
 السامع وابقاء للتقديم على ما هو الاصل في المبتداء وهو المسند اليه كما هو عبارة الكافية اللهم ان
 ان يقيد عبارة المختصر بقولنا بشرط التقديم اي بشرطان تجعل ما شئت مبتداء مقدما كما اشرنا
 اليه في سابق كلام المختصر بعبارة الكافية لكن جعل ما شئت مبتداء مقدما ليس مطلقا بل فيما لم يكن
 احدهما مفعولا والاخر مفعولا فان كان احدهما مفعولا بصيغة مفعول والاخر مفعولا بصيغة الفاعل فاجعل
 المفعول مبتداء والبتة لا المفعول بصيغة الفاعل لان المفعول وان كان معرفة يستحق للابتداء لكنه بمنزلة
 المركب او محط للقاعدة فهو اليق بالخبرية لان الخبر محط للقاعدة وقد يكون مركبا وكذا اذا لم يكن احدهما
 امما جامدا والاخر صفة نحو زيد منطلق فتكون زيد اليق بالابتداء وان كان الصفة ايضا معرفة يستحق
 للابتداء لان الجامد بمنزلة المفرد والصفة بمنزلة المركب لكونها دالة على الذات والصفة والجامد
 يدل على الذات فقط وايضا لم يكن احدهما اعرف المعارف نحو هو زيد وانت القائم وانا المنطلق كذا في
 بعض الجرائد نحو الله الهنا ومحمد نبينا وادم ابونا فاسم الله في الجملة الاولى معرفة بالعلمية والاسم
 الاخر فيها معرفة بالاضافة فايهما شئت مبتداء جعلت مقدما واخرت الثاني لكن جعل المضاف
 الى الضمير الذي هو اعرف المعارف مبتداء اولي من المعرفة بالاسم لان اعرف المعارف احق
 بالابتداء اعلم ان الوساء الاستفهامية كمن وما واي واية وغير ذلك كلهم وقعت مبتدأ عند
 سيبويه واما عند الاخفش فالاستفهامية خير لكونها تارة لفظا وما بعدها مبتدأ تعريفها لفظا وقد
 يكون المبتدأ متضمنا لمعنى الشرط فيجوز دخول الفاء في الخبر رعاية للمعنى الشرطية نحو الذي ياتي
 فله درهم وذلك التضمن في اربعة مواضع الاول الاسم الموصول صلته فعل والثاني الاسم الموصول
 صلته ظرف والثالث كل اسم اضيف الى النكرة الموصوفة بهما مثال الاول كما مر ومثال الثاني الذي
 في اذار فله درهم ومثال الثالث كل رجل ياتي فله درهم ومثال الرابع كل رجل في الدار فله درهم
 وقد يتضمن المبتدأ ماله صدر الكلام كالأستفهام والشرط والتعجب والقسم والتمني والتدعاء والغرض
 وغيرها وجب تقديمها على الخبر وهما كلام مذكور في الفوائد الضيائية لا يليق بهذا المختصر انتهى
 لما كان المبتدأ لا يكون الا مفردا او الخبر قد يكون مفردا وهو الأكثر وقد يكون جملة فلهذا اشار اليه للم
 الى بيان الخبر جملة فقال وقد يكون الخبر اي خبر المبتدأ فاللام عوض عن المضاف اليه جملة مطلقا خبرية
 او انشائية لوجودها خبرا بتاويل بعيد وفي بعض النسخ جملة خبرية نظر الى قلتها وبعدها من الفهم
 لان الانشاء لا يصلح للخبر الا بالتاويل البعيد لعدم صحة ارتباط الانشاء بقبله نحو زيد اضربه فقله اضربه
 من حيث الظاهر ليس بمحمولة على زيد لعدم مساعدة المعنى لان يؤي بقوله مقول في حقه اضربه

او غيره مما يمكن من التاويل الصادق وانما يصح كون الجملة خبرا لان المراد من الخبر هو الحكم به على
المبتدأ وذلك الحكم كما يصح بالمفردات كذلك بالجملة فلا مانع من خبريتها لكن لما كان الجملة احتاج
الى المبتدأ مجلداً في المفرد فصار اصلا في باب الخبر لعدم الاحتياج الى عائد المبتدأ والجملة
غير اصل في باب الخبر لا حتياجها الى العائد كما مر فلهذا ادخل المصنعة قد التي للتقليل على -
المضارع غالبا في باب الخبر جملة وقال وقد يكون الخبر جملة الحراسية خبره نصبه على الصفة
للجملة وهي التي يكون الجزء الاول منها اسما والثاني اسما كان او فعل نحو زيد ابوه قائما او فعلية
نصبه كذلك وهي التي يكون الجزء الاول منها فعلا والثاني اسما فقط نحو زيد قام ابوه او شرطية وهي
التي يتوقف عليها شيء اخر كما سيجيئ مثاله هذا عند صاحب المختصر واما عند بعض النحاة فجميع -
الشرط والجزاء وعند بعضهم الجزء وحده خبره وبن الشرط ووجه صاحب هذا المختصر ان الجملة
الشرطية وهي التي يتوقف عليها شيء اخر فيكون الشرطية موقوفا عليه والموقوف عليه اصل وعلة
فتعين كونها جملة ووجه البعض الذي هو قائل بخبرية الجزء وحده ان المراد والمقصود من باب
الشرط والجزاء الجزء لا الشرط لان الشرط قيد وعلة للجزء فان قولك ان ضربت ضربت فان ضربك
علة لضربي لهذا يصدق على الجزء والشرط حد الكلام وهي لفظ تضمن كلمتين بالاسناد فلولح
يكن الشرط علة للجزء فصارت جملة مستقلة والجزء ايضا جملة مستقلة فلا يكون مجموعهما كلا ما
فيخرج عن حد الكلام فاذا عرفت هذا فاعلم ان الكلام هو الجزء فقط لا الشرط بل الشرط قيد وعلة
فصارت للجزء مقصودا ومحط الفائدة للجزء ولان الشرط لا ينفك عن الجزء وذلك الجزء لا ينفك عن
الشرط فكلوهما شيء واحد فاللائق ان يكون مجموعها خبرا ومحط ومناط للفائدة فلا يكون الجزء وحده
خبرا ولهذا وجه البعض الذي هو قائل ان مجموعهما خبر كذا في بعض الشروح نحو زيد ان جاء في -
اكرمه فعلى مذهب صاحب المختصر الخبر هو جاء في وعلى مذهب غيره الجزء هو اكرمه وحده وعلى
مذهب اخر الخبر هو مجموعهما وفي بعض النسخ فاكرمته بالفاء الجزائية وهو خطأ لعدم تصدير
الجزء بقدر اللفظ ولا تقدير العدم وجود القرينة على قد التي تدل على تقدير الماضي وتحقيقه اما
قولك ان جاء في زيد فاكرمته امس فيصحود قول الفاء لان امس قرينة قد التي تحقق صدارة -
الماضي بها لا لفظا او ظرفية وهي التي تولدت ونشأت من تعلق الظروف والجار والمجرور نحو زيد
خلفك اى ثبت خلفك وكذا عمرو في الدار **ق ان قيل** تقسيم الجملة الى هذه الجمل الاربعة باطل
لان القاعدة في باب التقسيم ان يكون قسيما اى ضد الاخر والحال ان الجملة الشرطية والظرفية راجعة
الى الفعلية مندرجتان تحتها فلا يكون قسيما للجملة الفعلية **اجيب** عنه بان المذكور كذلك
بالنظر الى الحقيقة واما بالنظر الى ان الشرطية لما كان مدخول حرف الشرط ويتوقف عليها جملة

أخرى صارت كأنها غير الفعلية التي لا تكون مدخول حرف الشرط فلا يتوقف عليه شيء آخر
 كذا النظر إلى الجملة الظرفية من حيث أنها نشأت من تعلق الظروف صارت كأنها غير الفعلية التي
 لا تكون نشأتها من الظروف فتكون مباينة فبهذا الاعتبار يكون كل واحد من الجمل الأربعة متباينين
 ويكون كل واحد منها قسما آخر فيصير تقسيم الجملة إليها تأمل وجعل صاحب الكافية للجملة
 قسمين الاسمية والفعلية حيث قال وقد يكون الخبر جملة اسمية أو فعلية ولم يقل ظرفية أو
 شرطية لاندراجها تحت الفعلية **فإن** قيل فعلى هذا ينبغي أن يقع خبرية أو انشائية كما قال شرطية
 أو ظرفية مع أن المص في صدر البحث لم يقيد الجملة بالخبرية والانشائية **أجيب** اعتبارا إلى بعد
 من المفهم بعد فقد ربط بها لا قبله إلا تاويل بعيد انتهى كذا في بعض المحاشي **اعلم** أن في
 متعلق الظروف خلافا بين النكوبين والبصريين والكوفيون ذهبوا إلى أن الظروف متأول
 بالاسم لأن الظروف إذا وقعت في محل والأصل فيه الأفراد فاذا أمكن الأصل فهو أولى و
 البصريون ذهبوا إلى أن الظروف متأول بالجملة لأن الظروف معمول كذلك المقدور والأصل
 في العمل الفعل فاذا وجب التقدير فالفعل أولى ثم إن كان هناك قرينة من القرائن تدل على
 خصوصية الفعل وتعيينه فهو المتعلق دون غيره وأن لم يكن هناك قرينة من القرائن على
 تخصيصه وتعيينه فيلزم أن يكون من أفعال العامة التي هي الكون والثبوت والوجود والحصول
 واليه أشار المص بقوله والظرف يتعلق بالجملة عند الأكثر وهو استقرار مثلا أو مما يقتضي المقام لأن
 المقدور عامل في الظروف ومعنى الاقتضاء الحدث الذي كان في ضمن المتعلق إليه وهي الاستقرار
 مثلا ونحوه كاقترضاء الفعل إلى المفعول به في نحو ضربت زيدا لهذا يقولون لمجرد مجزوء الجذر
 مفعول به في الحقيقة ولهذا هو وقوع الحال عن المجرور كما يصح وقوع الحال عن المفعول به الظاهر
 نحو ضربت زيدا قائما وإذا كان الظرف معمولاً لذلك المتعلق فهذا حقه التأخير إذا كان أهم
 تقديم أو قصد المحصر والاختصاص بتقديمه أو نظرا إلى التوسع في الظرف في مجوز فيه التقديم
 على متعلقه ثم حال المتعلق أن كان ظاهرا فسمى ذلك الظرف ظرفا لغوا لعدم احتياجه إلى المقدور
 إذا كان المتعلق مقدرا فسمى ظرفا مستقرا لأن الاستقرار هو الاحتياج سمي به لاحتياجه إلى ذلك
 المقدور وعند الكوفيين الظرف متعلق بالمفرد أي بالاسم والناهي سمي المفرد بالاسم لأن الفعل
 لا يكون بلا فاعل فيكون مع الفاعل جملة بخلاف الاسم فإنه لا فاعل له وضعا وإن كان له استعارة
 أو أنها اختاره الاسم لأن ذلك الاسم وقع في محل الخبر والأصل فيه الأفراد فاذا أجاز الجملة
 لما موجهه فقدم الاسم حتى يتمكن الاسم في أصله ثم أعلما أن هذا الخلاف بين البصريين
 والكوفيين في الظروف من حيث المتعلق إنما هو إذا كان الظرف خبرا للمبتدأ وقعت في مكان

محله مفرد واما اذا كان وقعت غير الخبر فالكوفيون يوافقون البصريين في تقدير الفعل انتهى فلا بد
 من الضمير الفاعل فيه للتفريع اذا كان الخبر جملة مستقلة بنفسها لا شتمالها على المسند والمُسند -
 اليه الذين هما مقصودان في الكلام لا يقتضي الارتباط والخبر يقتضي الارتباط بما قبلها فلا بد من
 المرتبط حتى يعود من الجملة الى المبتداء فقال المص فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتداء
 او صفة او صلة كلام في نعم الرجل زيد بلا واسطة نحو صاحب الرجل زيد و وضع الظاهر موضع
 المضمر نحو الحاجة الحاجة والقارعة القارعة او تكون الجملة الواقعة خبرا مفسرا للمبتداء فيكون
 التفسير بمنزلة الضمير نحو قوله تعالى قل هو الله احد فلو قال بدل قوله فلا بد من الضمير قوله فلا بد
 من عائد كما في عبارة الكافية لكان شاملا لغير الضمير ايضا لكن لما كان الضمير عمدة واشهر المبتداء
 ذكره **فان قيل** فعلى هذا يشك في قوله حبذا زيد فان قوله حبذا جملة وقعت خبر الزيد ولم يكن
 فيها ضمير ولا غير ضمير كوقوع الظاهر موضع المضمر وكون الجملة مفسرا للمبتداء وكون الجملة مشتملة
 على الكلام مع انها خبرا **جيب** بانه لا سلم ان حبذا خبر لزيد بل هو جملة علل لزيد و زيد خبر مبتدأ
 محذوف وان سلمنا انها خبر فكون معنى الاشارة في ذا عائد الى زيد فهو في حكم اللام في نعم الرجل انتهى
 ويجوز حذفه اي الضمير لا غير الضمير لشهرته مما عداه كاللام ووضع الظاهر موضع المضمر وغيره
 عند وجود القرينة المقالية او الحالية ثم القرينة في اللغة العلامة وفي الاصطلاح هي امر دال على تعيين
 شيء لا بالوضع نحو السمن منوان بدرهم والكر البر بستين درهما اي منوان منه والكر منه فان القرينة -
 على حذف الضمير ههنا صورة البائع لانه بدء بذكر السمن علم منه انه منوان من السمن بدرهم لا عن
 غير السمن كاللبن والدهن واذا ابتداء بذكر البر فعلم منه ان الكرم البر لا من غيره كالشعير والتمر ونحوهما
 وهذان المثالان للقرينة الحالية تأمل أعلم ان المبتداء الثاني لا يخلو من ان يكون نكرة مكنون او معرفة
 كما في المثال الثاني فان كان نكرة فالضابطة في تقدير الضمير ان يقدر الضمير في جانب المبتداء فقط -
 ويجعل كون ذلك الضمير صفة للمبتداء حتى يتخصص به والا فلا يصح كونه مبتداء وان كان معرفة -
 فلك الخيار في كون ذلك الضمير من متعلقات المبتداء الثاني او من متعلقات الخبر كما في المثال الثاني وعلى
 هذا القياس غيرهما ثم الكراثنى عشر وسقاوكل وسق ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وسلم لما
 فرغ من بيان الخبر لكونه جملة شرع الآن في حكم اخر له فقال وقد يتقدم الخبر على المبتداء ادخل كلمة
 قد في قوله وقد يتقدم اشارة الى ان تقديم الخبر عليه ليست بكثيرة بل على قلة اذا كان ظرفا نحو الدار
 زيد للتوسع في الظروف ما لا يكون في غيرها وسيجيئ على التوسع عن قريب ان شاء الله تعالى -
 ثم تقديم الخبر على نوعين جاز و واجب فان كان المبتداء نكرة لم يكون الخبر واجبا لتقديم
 وان كان معرفة فيكون جازا التقديم انتهى لكن المص اطلق الكلام تنبها لظهور الخلاف في

تقديم الخبر بكونه ظرف ليس يسد لجواز تقديم الخبر غير ظرف كما في قوله نعم الرجل زيد على بعض الوجوه قال قوله نعم الرجل جيلة وقعت خبرا عن زيد مقدمة عليه ولم يكن ظرفا وكذا قوله قاما الزيدان وفاموا الزيدون وقمن النساء وغيرها مما لا يعد ولا يخص اجاب البعض عنهما بان تقديم الظرف على المبتداء جائز من غير ضرورة داعية اليه واما تقديم غير الظرف فجائز عند ما مست الحاجة اليه كما في نعم الرجل لئن تقدم الرجل انما هو لاجل التخصيص بعد التعميم لاجل تكرار المدح والذم في المخصوص وذا لا يحصل الا بتقديم الخبر على المبتداء كما في قاما الزيدان في قوة التخصيص بعد التعميم اعلم ان كون الخبر ظرفا بنفسه خبرا عند المحققين من غير حاجة الى تقدير متعلقه وانما الحاجة الى تقدير المتعلق لاستفادة المستفيدين له لا للحكم وعند المتأخرين لا يكون الظرف خبرا بنفسه بل باعتبار متعلقه لعدم ظهور الربط ثم تقديم الظرف على المبتداء على نوعين واجب وجائز فالواجب في المبتداء الذي يكون نكرة والجائز في المبتداء الذي يكون معرفة مثالهما ظاهر تامل ويجوز للمبتداء الواحد اخبار كثيرة لجواز الصفات الكثيرة للذات الواحدة لكن شرط انتفاء تناقض فيها فلا يتم زيد عالم وجاهل لما كان التناقض بينهما ثم ذلك الاخبار المتعددة على نوعين متعدد لفظا ومعنى نحو زيد عالم عاقل بالغ افضل وح العطف اولى رعاية لا تقصا اللفظ والمعنى ويجوز زيدون العطف ايض ومتعدد اللفظ لا المعنى نحو هذا حلوحامض اي مرثم ترك العطف اولى رعاية لا المعنى المقصود من اللفظ ويجوز العطف ايض ثم اعلم ان العطف في الاخبار المتعددة جائز واجب فالجائز فيما يتم المعنى بدون الآخر كما في قوله زيد عالم عاقل وغيره والواجب فيما يتم معنى الاول بدون الآخر كما في قوله هذا حلوحامض وكذا في قوله هما عالم وجاهل وغيرهما تامل ثم لما كان القسم الثاني من المبتداء ضروريا لا يصار اليه الا عند الضرورة غريبا غير مشهور كذا بيان مباحثه اورد بكلمة اعلم التي مشعرة على تنبيه المخاطب وعلى حفظ ما بعده فقال اعلم ان لهم اي للحاجة بقرينة المقام اذ القواعد منسوبة اليهم فلا يلزم الاضمار قبل الذكر فيكون من باب تقدم مرجعه معنى قوله قسما منصوب على انه اسم ان اخر صفة له وقوله لهم خبره مقدم على الاسم لمجال التوسع في الظروف قوله من المبتداء بيان لذلك - القسم ومتعلق به ليس القسم مسند اليه او المبتداء بارجاع الضير المستكن في الكلمة - المنفية المقتضية للاسم فالخبر الى كل واحد منهما على التسوية لكن قرب المرجع اقتضى ان يكون المرجع قوله من المبتداء تامل مسند اليه بل مسند اليه مبتداء ضروريا حتى قال بعض الفضلاء بان هذا المبتداء لا خبر له وهو اي المبتداء المسند به صفة مشتقة او جارية مجراها

كالمنسوب الى ياء النسبة فيد خل فيه نحو قرشي هذا وهذا الى غير ذلك وقعت تلك
الصفة او جارية مجراها بعد حرف النفي كما ولا نحو ما قام زيد او بعد حرف الاستفهام كالمهمزة -
وهل نحو قائم زيد وهل قائم زيد فاو قال او بعد النفي والاستفهام بترك حرف فيهما كان -
اولى شيوا لحمل سائر الكلمات الاستفهامية من نحو اين واي ومتى وايم الى غير ذلك من الاستفهامية فان ما بعده لا يكون مبتداء لان من اسم غير الظرف يصلح للمصنعة فيكون اسم
الفاعل صفة له فيخرج عن كونه مبتداء فلا يصلح التمثيل من قائم ابوه بخلاف ما النافية الا ان
يعتبر كونه موصولة فيكون من قبيل اسم الفاعل الذي يكون معرفا باللام نحو الضارب زيدا
هنا فيكون معتمدا بالموصول وانما اشترط وقوعها بعد النفي والاستفهام ليعتمد بهما لان
اسم الفاعل ما لم يعتمد لم يعمل تامل فان قيل لم خص الاعتماد بهذين الامرين مع ان المبتداء
الموصوف وذو الحال ايضا من المعتمدة اجيب بان المراد من الاعتماد الاعتماد مع صلاحية
الابتداء ولا يصلح اسم الفاعل بعدها لولا ابتداء الا انه اذا اعتمد بالمبتداء يكون خبرا عنه وانما
اعتمد بالموصوف يكون صفة واذا اعتمد بذو الحال يكون حالا انتهى اعلم ان هذا الاعتماد -
مذهب المصنف واما عند سيبويه فيجوز ابتداءيتها بخلاف حرف النفي والاستفهام لكن مع قبحه والا
خفش يرى ذلك احسن متمسكا بقول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتداء ونحن فاعله
سد مسد الخبر ولو جعل نحن مبتداء وخير خبره لوقع الفصل بين اسم التفضيل ومعموله وهو
منكم بالاجنبى وذال يجوز اجيب بان ذلك لضرورة الشعر بشرط ان ترفع تلك الصفة اسما
ظاهرا اى خلاف المستتر فيشتمل الظاهر المضمر ايضا فدخل فيه قوله تعالى اراغب انت عن الهى
يا ابراهيم وانما قيد بالاسم الظاهر لانه لو ترفع اسما مستترا لا يكون مبتداء بل يكون خبرا
لما بعد ها وسيجئ بيانه انشاء الله تعالى نحو ما قائم الزيدان واقائم الزيدون فان قائم في هذين
المثالين مبتداء والزيدان والزيدون فاعله سد مسد الخبر بخلاف اقامان الزيدان فان اقامان
خير لما بعد ها وهو الزيدان وانما لم يكن مبتداء في هذه الصورة لغوات الشرط هو الارتفاع في الظاهر
فان قيل من اى شئ يعلم ان قائمان لم يعمل في الظاهر بل عمل في المستتر ههنا اجيب بان -
الصلوات في العمل كالفعل والفعل اذا اسند الى الظاهر لم يحز تشيته وجوعيته بل وحد الفعل -
ابدا نحو ضرب زيد وضرب الزيدان وضرب الزيدون واذا اسند الى المضمر يشى للثنى ويجمع
لجميع نحو الزيدان ضربا والزيدون ضربوا فلو كان اقامان رافعا للظاهر لا يشى ويجمع وانما شرط
ابتدائية الصفة بارتفاع الظاهر لان الرفع في الاستتار صار شبه الجملة والمبتداء لا يكون
الامفرد واعلم ان الصفة لا يخلو اما ان يكون مطابقا للاسم الظاهر ولا فان كان مطابقا فلا يخلو
له لان معناه رجل منسوب الى قرشي نقرش مبتداء وهذا خبره والمنسوب صفة ١٣

من ان يكون في الافراد وفي التشية والجمع فان كانت في الافراد نحو قائم زيد جاز فيه الامران
ابتدائيهما وخبريهما الصلوحية كل واحد منهما وان طابقت في التشية والجمع نحو قائمان الزيدان
واقائون الزيدون تعينت كونها خبرا وما بعد ما مبتداء لما مروا ان لم تكن مطابقا نحو قائم
الزيدان واقائم الزيدون تعينت كونها مبتداء فصارت الاقسام ثلاثة اقسام **اعلم** ان المبتداء
قد يكون واجب التقديم كما هو اصله وكذلك فيما تضمن معنى ماله صدر الكلام مكاله ستفهام
والقسم والتعجب وغيرهما حفظا لصدر الكلام نحو من ابوك على مذهب من جعل كلمة الاستفهام
مبتداء كسيبويه واما على مذهب الاخفش فكلية من خبر مقدم على المبتداء لتضمنه معنى الصدر
ووجه سيبويه ان من وان كانت نكرة ظاهرة لكنها معرفة تاويل اوله في قوة قوله هذا ابوك ووجه
الاخفش ان ابوك معرفة ظاهرة والتاويل خفي انتهى وكما اذا كان المبتداء والخبر معرفتين نحو
الله الهنا ومتساويين في التخصيص او كان الخبر فعلا للمبتدئ ان كان مسند اليه نحو زيد قائم
اما التقديم في المعرفتين فلتحرز الالتباس واما التقديم عند كون الخبر فعلا للمبتداء فللزوم
الالتباس بالفاعل لو اخر انتهى وقد يكون الخبر واجب التقديم كما اذا تضمن ماله صدر الكلام
نحو اين زيد او كان تقديم الخبر مصححاله نحو في الدار رجل او كان لمتعلق الخبر ضمير راجع في جانب
المبتداء نحو على التمرة مثلها زيد او كان الخبر خبرا عن المبتداء الذي جعل من تاويل ان
المفتوحة نحو عندي انك قائم وقد تضمن المبتداء معنى الشرط اذا تضمن امرا معنويا وذلك
الاسم الموصول بفعل او ظرف او النكرة الموصوفة بهما ثم اذا دخل على المبتداء الذي يصح
دخل الفاء في خبره كلمة ليت ولعل فحمتنع الفاء وفي باقي الحروف المشبهة باختلاف وقد
يحذف المبتداء لقيام قرينة جوازا او وجوبا وكذا يحذف الخبر لقيام قرينة جوازا او وجوبا
وتفصيلها مذکور في الشرح الفوائد الضيائية على الكافية فاطلب هناك **فصل** خبران واخواتها
اي احدى اشباهها استعيرت صيغة الاخوات لوجود المشابهة والمناسبة بين هذه الحروف
كما بين الاخوات فقوله خبران خبر المبتداء المحذوف وهو القسم الذي ذكر في جملة اقسام المرفوعا
في اول بحث المرفوعات وهي اي اخوات ان وكان وليت ولعل ولكن وهذه الحروف تدخل على
المبتداء والخبر فتصيب المبتداء ويسمى اسمان وترفع الخبر ويسمى خبران هذا على مذهب
البصريين واما على مذهب الكوفيين فالحروف المشبهة تعمل في الاسم الواحد النصب فقط و
الخبر مرفوع على ما كان قبل دخول هذه الحروف وانما عملت نصبا ورفعا عند البصريين لانها
مشابهة بالفعل المتعدي في اقتضاء الشئين فاعطى لها العمل الفرعي وهو تقديم المنصوب على
المرفوع خطأ المرتبة الفرع عن مرتبة الاصل ولهذا كانت اسمها منصوبا وخبرها مرفوعا واما عند

الكوفيين فهو عامل ضعيف لكونه حرفا فلا يصلح ان يعمل في المتعدد فخير ان هو المسند الى شئ -
 اخر بعد دخولها اي بعد دخول احدى هذه الحروف فقوله هو المسند جهش شامل لجميع المسندات -
 وقوله بعد دخولها فصل يخرج به ما عداه **فان** قيل فعلى هذا يلزم اسناد المسند ان خبره خبر
 المبتدأ وهو لا يكون الا مسندا **اجيب** بان الاسناد الاول ازلت اعرابه فيكون ذلك الاسناد بعد
 دخولها جديدا فلا يلزم اسناد المسند تامل **فان** قيل فعلى هذا يلزم ان يكون يقوم في قوله ان -
 زيد يقوم ابوه خبر من غير ابوه لصدق الحد عليه وهو قوله هو المسند بعد دخولها **اجيب**
 بان المراد ببعدية الدخول اثرها لفظا ومعنى ولا اثر لهذه الحروف في يقوم وهذه لان
 يقوم خبر الجملة ومن المعلوم انه لا يؤثر العوامل في اجزاء الجملة بل في مجموعها محذوف يخرج عن -
 الحد تامل **فان** قيل قوله بعد دخولها يشير الى ان الخبر هو المسند بعد دخول جميع هذه الحروف -
 معا بطريق الاجتماع لا بطريق الافراد فلا يكون خبران وحده خبر الجميع مع اخواته والامر ليس كذلك
اجيب بان هذه العبارة محذوف المضاف كما اشار اليه بقوله احدى هذه الحروف ثم بتقدير -
 المضاف ايض نظر الى ما يشير اليه ما في حاشية عبد الغفور بخوان زيدا قائم مثلا بان المكسورة الهمزة
 مع ان المفتوحة الهمزة للتمثيل اولى لمساواة الفعل في بناء فتح الاول والاخر كالفعل دون المكسورة لكثرة
 استعماله وعدم تغير الجملة وحكمه اي حاله وشانه فالحكم ههنا بمعنى الحال والشان لعدم مساعدة للمعنى
 ههنا ويدل عليه عبارة الكافية حيث قال وامر كامة وقيل حكمه اي اثره في كونه اي الخبر مفرد او
 جملة او معرفة او نكرة كحكم خبر المبتدأ هذا في الاقسام وكذا في احكامه من كونه واحدا ومتعدد
 او متبنا ومحذوف وكذا في الشئ من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم بقرينة من
 القرائن وانما اقتصر على ذكر اقسامه لتضمنها احكاما وشرايط الا ان الاحكام والشرايط دالان بصفا
 الاقسام وانما صار امره خبر المبتدأ لبقاء كونه محكوما به على ما كان قيل دخول هذه الحروف -
فان قيل اذا كان امره كامة خبر المبتدأ فيلزم ان كل ما يكون خبرا للمبتدأ يكون خبرا للباب ان والامر
 ليس ذلك اذ قد يصح خبر المبتدأ ولا يصح خبر الباب ان نحو اين زيد فان اين خبر للمبتدأ ولا يجوز
 ان يكون خبر الباب ان نحو اين زيد الذوال صدارة يتفهن بمعنى الاستفهام وهو اين **اجيب** بان
 المراد من قوله وحكمه كحكم خبر المبتدأ بعد ان يصح كونه خبرا لوجود شرايط وانتفاء موانعه انتهى
قوله ولا يجوز تقديم خبرها اي خبران واخواتها على اسمها اي اسم ان واخواتها لما عرفت من
 ان هذه الحروف تعمل العمل الفرعي للفعل واذا تقدم خبرها على اسمها خضت لها العمل الاصل
 للفعل وهو تقديم المرفوع على المنصوب وذا باطل وانما كان تقدم المرفوع على المنصوب عملا
 اصليا للفعل اذا كان الفعل يقتضي الفاعل او الاسم المفعول ان اقتضاه فاسناد الفعل الى الفاعل

موافقا لقتضاء الا اذا كان الخبر ظرفا استثناء مفرغ اى لا يجوز تقديم خبرها على اسمها في كل وقت من الاوقات الا وقت كونه ظرفا فان ح جائز فخوان في الدار زيد او انما جاز تقديمها في كونه ظرفا لجمال التوسع في الظروف فالجار والمجرور متعلق بجار المثبت المستفادة من الاستثناء وانما - جاز التوسع في الظروف ما لا يتوسع في غيرها لان كل حدث لا يخلو من الزمان والمكان فكان الظروف كالمحارم لذلك الحدوث ولا حائل للمحارم حيث يدخل محارمه ما لا يدخل غيره كذا في حاشية -

عبد الغفور فصل اسم كان واخواتها اى كان قوله اسم كان واخواتها خبر للمبتدأ او المحدث وهو القسم المذكور في جملة اقسام المرفوعات وتوجب استعارة لفظ الاخوات للاشتباه كما مروا انما اسند الاسم الى كان وجعل ما عداها من اخواتها لكثرة الاستعمال وهي اى واخوات صار اى باب ما على حذف المضاف وعلى هذا القياس غيره واصبر وامسى وظل ويات واض وعاد وعدا وراح وما زال اى كلغة زال المصدرية بما النافية ح قصد الاستمرار بها واما بريح كذا لك وكذا لك ما انفك -

ايض وما فتى ايض كذا وما دام وليس وسى هذه الافعال الناقصة وسيجيئ وجه تسميتها في باب افعال الناقصة ان شاء الله تعالى وتعريفه ايض فهذه الافعال الناقصة تدخل اى كل واحد منها بحسب ارجاع الضمير الى كل واحد او الى الافعال با رجاء الضمير المؤنث في تدخل ايض اى كالحروف المشبهة بالفعل وانتصاب قوله ايض على المصدرية اى اض ايض اى رجح رجوعه **قوله** على المبتدأ والخبر فترفع كل واحد منها المبتدأ بالفاعلية ظاهرا اى بحسب اسنادها اليه لان يكون فاعلا في الحقيقة كما سيجيئ ويسمى ذلك مبتدأ بعد تأثيرها فيه لا بعد دخولها عليه اسم كان وتنصب الخبر على التشبيه بالمفعول ظاهرا اى في الحقيقة وانما قلنا ترفع المبتدأ بالفاعلية ظاهرا وتنصب الخبر بالمفعولية لان مرفوعها ومنصوبها ليس بفاعل ولا مفعول في الحقيقة لان الفاعل في الحقيقة هو المعنى المصدرى في خبرها وهو القيام في قولك كان زيد قائما لان اسناد كان الى زيد ليس بمقصود بل المقصود نسبته الى المعنى المصدرى لانه المقصود من كان زيد قائما زيد نسبة كان الى زيد كالنسبة في الحقيقة بل في الظاهر فقط فلو يكون مرفوعها فاعلا ولا منصوبها مفعولا حقيقة ولهذا سمي المرفوع بالاسم والمنصوب بالخبر دون المفعول والفاعل لشان الخطاء وههنا كلام طويل ذكر في التكملة فاطلب هناك ويسمى ذلك الخبر خبر كان بعد اعمالها وتأثيرها فيه لا بعد مجرد دخولها عليه تامل فاسم كان وكذا اسم اخواته بذكر الجزاء وهو اى اسم كان المسند اليه بالاصالة لا بالتبعية يخرج التوابع من قرينة - ذكر التوابع بعدها بعد دخولها اى بعد تأثيرها قوله هو السند اليه جنس شامل لجميع ما كان - مسند اليه فقوله بعد دخولها فصل يخرج به ما عداه **فان قيل** اسم كان مبتدأ والمبتدأ -

لو يكون الاسناد اليه فيلزم اسناد المسند اى كونه شئ مسند اليه مرتين وذلك يجوز ^{عنه} اجيب
بان الاسناد الاول زال عنه وهذا الاسناد اسناد جديد لا قديم لعدم بقاء معنى الجملة -
الاسمية بحالها كما كان قبل دخول كان عليها فاذا الميبقى المعنى فكيف يبق الاسناد **فان قيل**
يدخل فيه المعطوف وكذا اسائر توابع اسم كان نحو كان زيد وعمرو قائلين ^{عنه} **اجيب** بان المراد
بالمسند اليه الاسناد بالاصالة لا بالتبعية كما اشونا اليه في خرج عنه التوابع كلها لان الاسناد
فيها بالتبعية لا بالاصالة **فان قيل** اسم كان واخواتها لا يخلو من ان يكون محسوبا من الفاعل او لا
فان كان محسوبا منه فذكره ثانيا لا طائل تحته لان مباحثه منذرجه تحت مباحث الفاعل فلا يجوز
ذكره ثانيا بان يكون قسما على وحدة من المرفوعات ولا يجوز ايضا ان يكون انواع المرفوعات ثمانية بل
يكون سبعة وان لم يكن فاعلا فلم يذكر ابن الحاجب ثانيا في الكافية في انواع المرفوعات مع ان
الشيم رئيس العلماء بل اكتفى بذكر مباحثه في الفاعل واندر اجه فيه ^{عنه} **اجيب** بان اسم كان -
ذو جهتين جهة الاسناد وجهة الحقيقة فمن جهة الاسناد يكون فاعلا لانه اسم اسناد اليه
الفعل على حد قيامه به فخر يكون مباحثه منذرجه تحت مباحث الفاعل فلا يجوز ذكره ثانيا ولا عد
قسما على وحدة من المرفوعات ومن جهة الحقيقة لا يكون فاعلا لانه اسناد اليه الفعل لكن الاسناد
اليه ليس بمقصود لفظا بل المقصود اسناده الى المعنى المصدرى في خبره ولهذا يسمى -
ناقصة فخر لو يكون من مباحث الفاعل فيجب ان يكون قسما على وحدة من المرفوعات فيجاز ان
تعتبر تارة فاعلا وتارة غير فاعل تأمل وبما ذكرنا من معنى الدخول لا يرد عليه قوله كان زيد ابوه
قائم فان قيل قوله بعد دخولها راجع الى مجموع الافعال الناقصة فيلزم منه ان يكون الاسم -
مسند اليه بعد دخول هذه المجموعة لاكل واحد منها والامر بخلاف ذلك ^{عنه} **اجيب** بان العبارة على
حذف المضاف اى بعد دخول احد هذه نحو كان زيد قائما فزيد اسم اسناد اليه كان هذا احد الاسماء
لما فرغ عن احوال الاسم شرع الان في بيانها فقال ويجوز في كلها اى في جميع الافعال الناقصة -
تقديم اخبارها على اسمائها نحو كان قائما زيد باثبات العمل ويجوز التقديم على نفس الافعال
ايض لكن لا مطلقا بل ثبت جوازها في التسعة الاول وهو من كان الى راح نحو قائما كان زيد باثبات
العمل ايض وانما جاز تقديمه لقوتها في العمل لانها افعال فلا يضرتقديم معمولها على عاملها مجز
مابقى منه وسيجئ بيانه ولا يجوز ذلك اى تقديم اخبارها فيما اى في الفعل الذى ثبت في اوله
اى اول ذلك الفعل كلمة ما فلا يقال قائما ما زال زيد بخلاف تقديم اخبارها على اسماء هذه
الافعال فانه جائز لما عرفت من كلمة كل وذلك لان كلمة ما لا يخلو من ان يكون نافية كما في -
الافعال الاربعة وهي ما زال وما يرح وما تفك وما فتى او مصدرية كما في ما دام فان كانت -

نافية فهي تقتضي الصداقة فلو قدم الخبر عليها لقات صداقة ماله صدارة وهو لا يجوز وان كانت
 مصدرية فمعمول المصدر لا يتقدم على المصدر لضعفه في العمل اولون المصدر في العمل
 كالفعل المصدر بان الناصبة وشئ مما في حيزه لا يتقدم عليه فكذا على المصدر قوله وفي
 ليس خلاف في جواز تقديم خبره عليه لا على اسمه فانه يجوز نظرا الى جانب النفي فان
 قيل كما ان الخلاف ثابت في جواز تقديم خبره كذلك ثابت فيما اوله ما النافية سوى مادام
 فانه اتفاق فلم لم يذكر المم ولم يتعرض الى ذلك الخلاف **اجيب** بان الخلاف الذي ثبت
 فيما في اوله ما بين الجمهور وبين بعض النحاة وفي كلمة ليس الاختلاف الا بين الجمهور فاعتبر
 المم هذا الخلاف ولم يلتفت الى ذلك وباقي الكلام في هذه الافعال الناقصة من كون كان زائد
 وغير زائدة وناقصة وتامة ومن استعمال بعض الافعال الناقصة باستعمال بعض افعالها
 اصير واسمى واضمحى باستعمال معنى صار ومن لزوم حذف النفي بعضها حين قصد الاستمرار
 والثبوت ومن جواز حذف حرف النفي لوجود القرينة وغيرها سيجئ يعني الباقي في القسم
 الثاني وهو بحث الفعل انشاء الله تعالى **فصل** اسم ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول
 على المبتدأ والخبر هو المسند اليه بعد دخولهما اي احدهما على حذف المضاف كما مر نحو
 ما زيد قائما ولا رجل افضل منه المراد من الاسناد بطريق التجرد والحدوث فلا يرد شبهة
 اسناد المسند وبما عرفت من معنى الدخول وايراث الاثر لا يرد نحو قولنا ما زيد ابوه قائما علم
 انهما لما شابهها بكلمة ليس في النفي والدخول استعير لهما عمل اصلي وهو تقديم المرفوع على
 المنصوب فلهم اسم من المرفوعات وخبره من المنصوبات لا يقيم فعلى هذا يلزم تسوية الفرع
 بالاصل وهو ممنوع لا نأقول الممنوع هو الزيادة لا التسوية وانه غير ممنوع الاصل لكنه غير
 حسن اولون هذه التسوية وقعت بلا اختيار لا لاجل الضرورة وهو الالتباس بالحروف المشبهة
 بالفعل لواعطى لها عمل فرعي فتسوية الفرع مع الاصل للضرورة جائز كما ان فوقية الفرع عليه جائز
 عند الضرورة لان الضرورة تبين المحظورات انتهى كذا في بعض الحواشي وهذا اي كون اسمهما من
 المرفوعات وخبرهما من المنصوبات مذهب الحجازيين واما عند بني تميم فلا يعملون بها اصلا
 وسيجيئ تحقيقه فيما بعد انشاء الله تعالى ثم لهما احكام ولهذا اشار المم فقال ويدخل ما على المعرفة
 اي على الاسماء المعرفة والنكرة كما مر مثاله لا اتحاد مشابقتها بليس لانها النفي للحال كما ان ليس للحال فكما ان
 ليس تدخل على المعرفة والنكرة كذلك ما تدخل عليهما ويختص لا بالنكرة لقصان مشابقتها بليس
 لانها النفي المطلق وليس للحال فاقصر عملها على النكرة **فان** قيل النقصان لا يقتضي تخصيصه
 بالنكرة لجواز ان يختص بالمعرفة فلم خصت بالنكرة **اجيب** بوجوه اما المناسبة لا للنكرة لانه لما

كان لا نفي المطلق فالمناسب له التكررة لما فيه من معنى التكررة واما مفوض الى السماع حيث وجد استعماله في التكررة دون المعرفة كما في قول الشاعر من صد عن نيرانها فان ابن قيس لا يبرح .
 اي لا يبرح لي واما لعدم ثبوت الضعف به يعني لو اقتص بالمعرفة حصل له غاية الضعف فلم يختص -
 بالتكررة لان التكررة اصل من المعرفة فان قيل اذا كان لا يختص بالتكررة لا يكون من دواخل المبتدأ لانه لا يكون الا معرفة وايضا لا يكون مشابهة بليس في الدخول على المبتدأ او **جيب** بان التكررة و
 ان لم يصلح للابتدائية قبل دخول لا عليها لكنه بعد الدخول تصلح للابتدائية لان التكررة اذا -
 وقعت في حيز النفي افادت شمولها كما مر فبهذا الاعتبار يكون من دواخل المبتدأ **جيب** -
 بان هذا الابتدائية ثابتة على مذهب المحققين حيث لم يشترطوا تعريف المبتدأ بل شرطوا فائدة -
 الخطاب ولو بالتكررة **فصل** خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس هو المسند بعدد خولها بما
 عرفت معنى الاسناد والدخول لا يرد اسناد المسند ولا رجل يقوم نحو لا رجل قائم **فان** قيل لا يكون
 المثال مطابقا للمثل له لان لا وينفي نفس الجنس وهو الرجل بل ينفي صفة هو القيام **جيب** بان
 قوله لنفي الجنس مأول بصفة الجنس كما اشرنا اليه في ينطبق المثال للمثل له **فان** قيل فعلى هذا يلزم
 الاتحاد بين لا هذا وبين لا المشبهة بليس لان لا المشبهة بليس ايضا لنفي الصفة **جيب** بان -
 الفرق بينهما من جهتين احدهما من جهة العمل وهو ظاهر لا يخفى عليك وثانيهما ان لا المشبهة
 بليس لنفي صفة فرد من الافراد نحو ليس الرجل في الدار بمعنى انه ليس فيها رجل واحد وجاز ان يكون
 فيها رجلان او رجال وان لا التي لنفي الجنس ينفي الصفة عن حقيقة الشيء نحو لا رجل في الدار فانه
 بمعنى انه ليس حقيقة الرجل فيها فافترقا قاتل واعران لا التي لنفي الجنس تعمل بتشابهة
 ان وان الكائنين من الحروف المشبهة بالفعل بمعنى انها التاكيد الا ثبات وهي لتأكيد النفي فبينهما
 مناسبة في التاكيد فيكون من باب حمل النفي على النفي والنظير لان ان وان لا ثبات ولا للنفي
 فيكون من باب حمل النقيض على النقيض **فان** قيل فعلى هذا يلزم الاستعارة من -
 المستعير وذا لا يجوز **جيب** بان الاستعارة من المستعير لا يكون ممنوعا مطلقا بل المنوع
 هو التي لا يكون المستعير بمنزلة المعير اي لا يكون له قوة الاصل لا من المستعير الذي يكون -
 بمنزلة المعير فميجوز وههنا ليس كذلك لان الحروف المشبهة بالفعل وان كانت مستعارة
 من الفعل لكنها صارت قوية في العمل والله اعلم بالصواب لما فرغ من مباحث المقصد الاول
 وهو الفروع اثنى عشر في المقصد الثاني وهو المنصوبات فقال المقصد الثاني في المنصوبات اي
 المقصود الثاني بناء على ان الفعل ههنا بمعنى المفعول كالمشرب والمركب بمعنى المشروب -
 والمركوب وقوله المنصوبات على حذف ضمير هي تقديره فهي المنصوبات لا على الظرفية الا -

لتوجيه اخرى يظهر بالتأمل الصادق تأمل وهي جميع المنصوب لا المنصوبة لان التصب
صفة للفظ المذكور الذي هو الاسم وهو لا يعقل فتشابهت موصوفه بذات الموث اذ فيها عدم العقل
كما في الموث نقصان وصفات الموث بجميع بالالف والتاء كذلك صفات الالفاظ تجمع بالالف
والتاء كالوايام الخاليات وكافراس صافات وجمال سجلات الى غير ذلك وآنها قدم المنصوبات
على المجرورات اما لا شتالها على الحركة الخفيفة والمقصود هو الخفة قبل الخفيف خفيف واما
لكثرة انفاعها نظر الى المجرورات واما لانها معمولات الفعل بخلاف المجرورات فانها معمولات
الحروف واما لانها معمولات الفعل بلا واسطة بخلاف المجرورات فانها معمولات الفعل بواسطة
حرف الجر فان قيل لم ترك التعريف الجامع للاقسام كلها هو ما شتمل على علم المفعولية كما وردة
صاحب الكافية مع انه لا بد من اقسام من المقسم لان البيان من اقسام الشيء موقوف على معرفة
ذلك الشيء ولان افراد الشيء واقسامه ربما غير متناه فلو لم يكن لها تعريف كلي لم يضبط الجزئيات
تحت القياس والضبط **اجيب** بانه انما ترك التعريف الكلي اعتمادا على حال المبتدئين لا بنهم -
يتوجهون في مبدأ الحال الى بيان اقسامه وافراة لا الى التعريف الكلي او **اجيب** بان العلم على
المقسم كاف واوبوجه ما ولدان تعريف الكلي انما يكون ضروريا اذا كان ذكر الشيء واقسامه غير محصور
واما اذا كان محصورا فليكون التعريف الكلي ضروريا وشهنا كذلك تأمل كذا في بعض الحواشي للمنطق
قوله ان سماء المنصوبة الاسماء مبتدأ موصوف صفة المنصوبة وخبره ما بعده من قوله ان سماء
قسما وانما انحصر المنصوبات في اثنا عشر قسما لان الشيء التي تعلق الفعل به لا يخلو من ان يكون -
مفعولا حقيقيا او ملحقا به فان كان مفعولا فلا يخلو من ان يكون من مدلولات الفعل المذكور
قبله او لا فان كان اولاه فهو مفعول مطلق وان كان ثانيا فلا يخلو من وقوع الفعل عليه او فيه اوله
او معه فالاول المفعول به والثاني المفعول فيه والثالث المفعول له والرابع المفعول معه وان -
كان ملحقا به فلا يخلو من ان يكون مبنيا للذات او للصفة او لا فان كان الاول فهو التميز وان كان
الثاني فهو الحال وان كان الثالث فهو المستثنى واما سائر المنصوبات فهو غنى عن البيان **فصل**
المفعول المطلق يسمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او فيه او مع
او الاو بخلاف الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها
بالباء او في اوله او معه او به اي القسم الثاني المفعول به وفيه اي القسم الثالث المفعول فيه
وكه اي القسم الرابع المفعول له ومع اي القسم الخامس المفعول معه والقسم السادس
الحال والقسم السابع التميز والقسم الثامن المستثنى والقسم التاسع اسم ان واخواتها اي -
احدى اخواتها والقسم العاشر خبر كان واخواتها اي خبر احدى اخواتها اي كان والقسم

الحادى عشر المنصوب بلا التى لنفى الجنس والقسم الثانى عشر خير ما ولا المشبهتين بليس
القسم الاول المفعول المطلق وجه تسميته ما مر وهو اى المفعول المطلق مصدر راي صيغة
المصدر اصاله او نياية كائن بمعنى الفعل المذكور تضمننا او مطابقة قبله اى قبل ذلك المصدر
فقوله مصدر جنس شامل لجميع المصادر قوله بمعنى فعل مذكور فصل خرج به التاديب فى قوله
ضربه تاديبا وقوله مذكور قبله فصل اخر خرج به قولنا الضرب واقع على زيد **فان** قيل هذا
التعريف ليس بجامع لخرج بعض افرادة عنه نحو قولنا خير مقدم فان الخير مفعول مطلق -
وليس بمصدر بل هو اسم التفضيل **اجيب** عنه بان المصدر اعم من ان تكون اصاله او نياية -
كما اشرنا اليه فالخير مصدر اما باعتبار الموصوف لمقدر تقديره قدمت قد وما خير مقدم مخذف
موصوفه واقيم هو مقامه فمصدرية باعتبار النياية او باعتبار ما اضيف اليه الخير وهو مصدر
فان قيل فعلى هذا يشكل صدق الحد على قولنا اهلكه الله ويحتمل ورجع زيد قهقرية فان الوجد
والقهقرية ليسا بمصدرين لاصالة ولا نياية مع انهما مفعول **اجيب** عنه بان المصدر اعم -
من ان يكون حقيقة او حكما في يصدق الحد عليه **فان** قيل يفهم من قوله مصدر بمعنى فعل
ان المصدر كائن وثابت بمعنى الفعل يعنى يتحدان فى المعنى وليس الامر كذلك لان المصدر رجع
من الفعل لانه كان بمعناه فيخرج من الحد ضربا لان المصدر لا تضرب ليس بمعنى الفعل
وهو ضربت **اجيب** عنه بان المراد من قوله مصدر بمعنى الفعل انه مصدر مشتمل له معنى -
الفعل اشتمال الكل للجزء في يصدق الحد على قوله ضربت ضربا فعلى هذا يشكل صدقه على
ما وقع المصدر مفعولا مطلقا للمصدر نحو قولنا اعجبني ضرب زيد ضربا وكذا غيره فان الضرب
ليس بمشتمل له اشتمال الكل للجزء بل هما متحدان فى المعنى **اجيب** عنه باننا سلم انهما متحدان
فى المعنى بل من قبيل اشتمال الكل للجزء ذلك لان المفعول المطلق جزء ما قبله لان الضوب الثانى
مطلق والاول مقيد بالاضافة الى زيد فمعنى الاول كالدلالة على الحدث والنسبة الوضائية و -
معنى الثانى جزء منه لدلالته على الحدث فقط لكن يخرج عن الحد المفعول المطلق الذى يخرج
من مشتقات الفعل كالمفعول المطلق من اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم المفعول او -
غيرها نحو زيد ضارب ضربا وزيد مضروب ضربا وزيد حسن حسنا الى غير ذلك **اجيب** عنه
بان العبارة على حذف المعطوف تقديره بمعنى فعل او شبهه في شتمل للحد اى ما هو مصدر -
مطلق عن الصفات **فان** قيل فعلى هذا يخرج عن الحد قولنا ضرب الرقاب فانه مفعول مطلق
ولم يذكر قبله فعل ولا شبهه **اجيب** عنه بان المذكور اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا فههنا
وان لم يكن ملفوظا لكنه مذكور تقديرا تقديره فاضربوا ضرب الرقاب لما فرع عن الحد شرع

الأن في أنواعه وإقسامه فقال وقد يكون أى المصدر للتأكيد أى لتأكيد الفعل المذكور قبله -
 أدخل المصنف كلمة قد على أول أنواعه إشارة إلى أن استعماله ليس مساوياً لكل واحد من -
 أنواعه لأن استعماله في التأكيد أكثر من نوعه وكذا استعمال أحد نوعيه مساوياً يكون -
 أحد هما أكثر استعمالاً من الآخر انتهى **اعلم** أن الخويين اجمعوا على أن الفعل إذا كان بمعنى
 المصدر لم يكن مستعملاً بمعنى المجاز بل بمعنى الحقيقة كحقيقة الضرب والتصوف إلى غير
 ذلك خلافاً للمعتزلة فإنهم يستعملون في المعنى المجازي أيضاً مستدلين بقوله تعالى و -
 نبلوكم بالشر والخير فتنة فإن المفسرين عملوا وفسروا بالمعنى المجازي وهو نعملكم -
 معاملة الخير والشر فإن الفتنة ههنا بمعنى الابتلاء مصدر وكذا الفعل ولم يكن مستعملاً
 في الحقيقة بل في المعنى المجازي وأجاب الخويون عنه بأنه إنما يكون نصاً في المعنى الحقيقة
 إذا كان المصدر من لفظ الفعل لا من غير اللفظ والفتنة ليست من لفظ الفعل المذكور قبله
 وبهذه القاعدة ظهر فساد مذهب المعتزلة في قوله تعالى أيضاً وكلم الله موسى تكليماً بأن المراد
 ههنا التكلم حقيقة لا التخليق كما توهم المعتزلة خلق الله تعالى موسى كلاماً ثم قال المعتزلة
 للخويين ما قلتم في قوله تعالى وفتناك فتونا وقع المصدر من لفظ فعله من أن الفتنة في
 اللغة الابتلاء وهو الامتحان وهو في حق الله تعالى محال فلا بد من حمله على المعنى -
 المجازي **اجيب** ذلك بأنه قد صرح البيضاوي في تفسير قوله تعالى وإذا ابتلى إبراهيم به
 أن الابتلاء في الوضع التكليف بالأمر الشاق وهو غير محال في حق الله تعالى فلا حاجة إلى حمل
 الفتنة في الآية على المعنى المجازي كذا في العقائد النسفية كضربت ضرباً فإن الضرب مصدر
 بمعنى الفعل المذكور قبله ويكون للتأكيد لما كان المثال لا يوضح القاعدة أردف بها
 مثالون **فإن** قيل لا نسلم أنه تأكيد لأن التأكيد على نوعين لفظي وهو تكرار اللفظ الأول بعينه
 نحو زيد زيد ومعنوي وهو ما يكون بالالفاظ المحصورة وهو ليس بواحد منها **اجيب** بأن المراد
 من التأكيد ههنا لغوي لا اصطلاحى وهو ما يؤكد أحد مدلولات الفعل الاصطلاحي مثل هذا التركيب
 زيد قائم حقاً فما يسمى تأكيد النفس مع أنه ليس بالتأكيد الاصطلاحي بل هو تأكيد لغوي **اجيب**
 بأن التأكيد لفظي لأنه بمنزلة ضربت ضربت بناء على أن التأكيد الحدث المقيد مقيد أو على أن -
 التأكيد أعم من أن يكون مذكوراً بعينه أو ما يناسبه في المعنى نحو ضربت أنا وزيد فإنه من باب -
 التأكيد اللفظي قطعاً فهذا لا يكون كذلك هذا والتأكيد فيما إذا دل على الحدث فقط وحكمه أن لا يثنى
 ولا يجمع لأنه دال على الحدث الذي هو عريان عن التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد
 قوله وبيان النوع أى قد يكون لبيان النوع من جنس الفعل المذكور قبله أن دل على نوع ومعرفة

اما ان يكون على زنة النفع وهو فعلة بكسر الفاء نحو جلست واما ان يكون القيد كالصفة او الاضافة
فموصريت ضربا شديدا فان الشدة نفع من جنس الضرب وجلست جلوس القارى فان جلوس
القارى نفع من جنس الجلوس قوله وبيان العلة ان دل على عدد ومعرفة اما ان يكون على زنة
المره وهو فعلة بفتح الفاء نحو قمت قومة واما ان يكون ثابتا بصيغة التثنية والجمع وحكمها ان شئ
ويجمع لعدم المطابقة بينهما بخلاف الاول فان المطابقة فيه شرط لما قبله نحو جلست جلست و
جلستين او جلسات وقد يكون من غير لفظ الفعل المذكور قبله ولما كان الحد الاعلى حقيقة وهي
المصدرية الكائنة بمعنى الفعل علم منه مغايرته له للفظ الفعل فقال وقد يكون الخ ثم المغاير -
لما من حيث المادة نحو قعدت جلوسا واما من حيث الباب نحو انبت الله نباتا وقد يحذف فعلة اى -
المفعول لقيام قرينة اى وقت قيام قرينة فالله ههنا وقتية كما فى قوله تعالى اقم الصلوة لدلوك
الشمس اى وقت زوالها لان يكون اللوم للوجل لان الحذف للاختصار والايجاز لا لقيام قرينة و
بهذا التوجيه يندفع الاعتراض الواقع فى مثل هذا التركيب والقرينة فى اللغة هى العلامة وفى الا
صطلاح هو امر دال على تعيين الشئ من غير وضع له وهى على نوعين لفظى ومعنوى كما جاوزت
مثالها جوارا اى حذ قاجازا لانه ان نظرا لقرينة دالة عليه يستغنى عن الفعل وان نظرا الى ان
يكون القرينة وان كانت مما يفهم منه العلم بشئ اخر لكنها ليست سادة مسددة الشئ فينبغى ذكر الفعل
فهذه من النظيرين يحصل الجواز دون الورد كقولك اى مثال الفعل المحذوف ما فى قولك على معنى الظرف
لا قولك تأمل وتدبر وجهة للمقام اى الراجع عن سفره خير مقدم فخير مفعول مطلق باعتبار النيابة
حذف فعلة اذ اصله قدمت قد وماخير مقدم فحذف الفعل للقرينة العالية فبقى قد وماخير مقدم ثم
حذف قد وما واقيما الصفة مقامه بناء على ان الصفات لازمة للموصوف كما فى قوله قال المفتقر الى
اى العبد المفتقر وصار خير مقدم ونحو قوله ضربا شديدا فى جواب من قال باى كيفية ضربت فحذف
الفعل لقيام قرينة لفظية وهو سوال سائل وكقوله جلوس القارى فى جواب من قال باى نوع اجلست
زيد المحذوف الفعل لقيام قرينة لفظية وعلى هذا القياس غيره قوله وجوبا وقد يحذف الفعل لقيام
قرينة وجوبا اى حذ فا واجبا سما عا اى مقوض الى السماع ومحصور عليه لا يتجاوز عن امثلة -
معدودة نحو سقيا اى احد المعدود السماعى هذا القول اى سقاك الله سقيا وثا نيرها شكرا
شكرتك شكرا وحمد اى حمدت الله حمد اوجد عا اى جدد عا والجيد قطع انفه واذنه
ورجله على سبيل الانفراد وخيبة والخيبة الياس كقولك خاب الرجل خيبة اذا لم يسهل ما طلب
فان قيل الوجوب يستلزم عدم ذكر الفعل وقد يستعمل مع الفعل ايضا كقوله حمدت الله
حمد او سقاك الله سقيا **جيب** بان المراد من استعماله استعمال الفصحاء والبغاء والمذكور

ليس من استعمالهم وبعضهم اجاب بان المرجح السماعي انما يكون مستعملا مع الاسم او بالاضاف
 نحو حمدك وسبحان الله وقياسا في المواضع المذكورة في الكافية ومنها ما وقع مثبتا بعد نفي و
 منها ما وقع للتشبيه علا و منها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره ومنها ما وقع مضمون جملة
 ومحتمل لها غيره وعنهما ما وقع مثني وامثلتهما مذكورة في الكافية فاطلب هناك القسم الثاني في المفعول
 به لما فرغ من المفعول المطلق شرع في مباحث المفعول به فقال المفعول به وهو اي المفعول به اسم
 ما اي شيء وقع عليه اي على ذلك الشيء فعل الفاعل نحو ضربت زيدا ازيد المفعول به لانه اسم ما
 وقع عليه فعل الفاعل فان قيل هذا الحد ليس بجامع لبعض افراده لخروج نحو قوله اياك نعبد و
 اياك نستعين فانه مفعول به ولا يكون العبادة واقعا على الله تعالى بل يكون عبادة له اجيب عنه بان
 المراد من وقوع الفعل عليه تعلق الفعل به ولا شك ان العبادة متعلق به فان قيل فعلى هذا ينبغي
 ان يكون زيد في قوله مررت بزيد مفعولا به ظاهرا اجيب عنه بان المراد من المتعلق تعلق الفعل به بلا
 واسطة حرف الجر وههنا حرف الجر واسطة فيكون مفعولا به تقديرا لا ظاهرا فان قيل فعلى هذا
 يكون الحد ما نفع عن دخول الغير فان تعلق الفعل ثابت لسائر المقاعيل ايضا كالمفعول فيه ومعه اجيب
 عنه بان المراد من التعلق تعلق شديد ولا شك ان تعلق الفعل بالمفعول به اشد من غيره فان الضرب مثلا
 كما لا يتصور وجوده الا بتصور الفاعل كذلك لا يتصور الا بتصور المفعول به وفيه ومعه بخلاف باقيه
 فانها لا تكون بهذا النمط تامل وقوله وعليه بمعنى له يدل عليه تسميته بقوله المفعول به والا وجب
 ان يقال له المفعول عليه فان قيل هذا صادق على زيد في ضرب زيد لانه اسم ما وقع عليه فعل
 الفاعل اجيب عنه بان المراد من وقع عليه فعل الفاعل اسناد الفعل اوله الى الفاعل ثم اعتبر نسبة الوقوع
 اليه فيخرج عنه فان قيل فعلى هذا يشكل صدقه على قوله اعطى زيد درهما لان نسبة الاعطاء
 لا يكون الا الى الفاعل وههنا ابد الى زيد وهو مفعول مالم يسم فاعله لا فاعل حتى يصير نسبة الـ
 عطاء اليه اجيب عنه بان الفاعل اعم من ان يكون حقيقة او حكما فان قيل لو قال اسم ما وقع عليه
 الفعل بدوت ذكر الفاعل لكان اخصرا اجيب عنه ان ذلك الا ان الاختصار يستلزم عدم الاطراد و
 ذلك لان المقصود بذكر الفاعل اعتبار الاسناد اليه ثم الى غيره فيكون الغرض منه واسطة بين الفعل
 والمفعول به فلو لم يذكر الفاعل ليدخل فيه ضرب زيد ويخرج عنه اعطى زيد درهما فلا يكون جامعاً
 نغائته والله اعلم بالصواب ثم له احكام شرعية الان في بيانه فقال وقد يتقدم المفعول به على
 الفاعل كضرب عمرا زيد لقوة الفعل في العمل فيؤثر مقدما ومؤخرا فلا يكون عكس الترتيب مضرا
 لعمل الفعل ثم التقديم على نوعين وجوبا وجوازا اما وجوبا فيما اذا كان المفعول به متضمنا مما
 يقتضي الصدارة كالاستفهام والشرط والقسم والتمني والعرض وغيرها نحو قوله من ضربت اي -

ضربت من فان من مفعول به قدم لتضمنه معنى الاستفهام وعلى هذا القياس غير وأما جوازاً
 فيها لم يتضمن ذلك الامور نحو ضربت زيدا وقد يتقدم على ذلك الامور نحو ضربت زيدا وقد
 يتقدم على الفعل ايضاً لقوة الفعل في العمل الا ان يمنع مانع كوقوعه في حيز الفعل المصدر بان -
 الناصبه نحو قولك من البر ان تكف لسانك فتقديم لسانك على قوله ان تكف غير جائز لانه يتاويل
 المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه كذا في الفوائد الضيائية وقد يحذف فعلة اي المفعول
 به فان قيل ذكر حذف الفعل ليس في محله لان المحل يقتضي ان يكون من احواله ومسئلة -
 حذف الفعل على جهة ليس من احواله بل يكون من احوال الفعل اجيب بان المراد من الفعل
 الفعل الناصب له لا مطلق الفعل فيكون الفعل متعلقا والبحث عن متعلق الشيء بحث عن ذلك
 الشيء فيكون المسئلة من باب لقيام قرينة اي وقت قيام قرينة حالية او مقالية جواز اي حذف
 جائزاً نحو زيدا في جواب من قال من اضرب اي اضرب زيدا الحذف الفعل وهو اضرب للقرينة
 المقالية هي السؤال او حالية نحو قولك مكة لمن يتوجه اليها ويريد لها اي تريد مكة فحذف الفعل -
 وهو تريد فحذف للقرينة الحالية وجوباً في اربعة مواضع تخصيها بالذكر ليس للحصر لكثرة -
 مباحثها الوجوب الحذف في باب الاغراء وهو الحث على الفعل كقول الشاعر اخاك اخاك فان من له
 اخ له كمن لا سلاح معه + فان قوله اخاك اخاك منصوب بقوله الزم اي الزم اخاك وكذا في المدح -
 والذم والترحم نحو مرت بزيد المسكين واما مثال المدح والذم فظاهر الاول منها اي من المواضع
 الاربعة سماعي اي مفوض الى السماع لا يجاوز عنه ولا يقاس عليه نحو امر او نهي اي اترك امرأ و
 نفسه فحذف سماعاً وانتهوا خير لكم فان خيراً مفعول به للفعل المحذوف وهو وا قصد والون للنهي
 ليس خيراً بل شيء اخر وهو التثليث اصله وانتهوا عن التثليث وا قصد وا خيراً لكم وهذه الآية
 الكريمة نازلة على قوم عيسى عليه السلام لا نهما اتخذوا تلك الهة آخذها الله تعالى وثانيها عيسى
 عليه السلام وثالثها ام عيسى عليه السلام واهلها اي اتيت اهلاً وسهلاً فان اهل مفعول للفعل
 المحذوف وهو اتيت واهل جاءت بمعنىين احدهما الاقارب اي اتيت الاقارب والاجانب وثانيها -
 بمعنى المكان المعمور اي اتيت مكاناً معموراً وفيه شبهة الظرفية تأمل وسهلاً اي وطئاً سهلاً و -
 البواقي من المواضع قياسي الثاني اي الموضع الثاني من المواضع الاربعة المحذير وهو في اللغة تخويف
 الشيء عن الشيء وتباعد عنه وفي الاصطلاح معمول اي اسم معمول بتقدير اتق لا بظهوره تحذير
 ما بعده نحو اياك والاسد فان اياك اسم معمول بتقدير اتق تحذيراً ما بعده اصله اتق نفسك من
 الاسد والاسد من نفسك فحذف الجار والمجرور من المعطوف اكتفاء على المعطوف عليه فبقى اتق -
 نفسك من الاسد والاسد ثم حذف الفعل مع الفاعل لضييق الوقت فلما حذف الفعل والفاعل ارتفع -

اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول فاستغنى عن النفس وسقط عن البين لعدم الحاجة اليه فبقى
اياك الاسد ولما لم يجز استعمال المتصل على حدة ابدل المتصل بالمتفصل فصارا ياك والاسد
فان قيل الاتقاء فعل لازم لان معناه يرهز بدن لا يرهز ان بدن فكيف يقتضى المفعول به
ويصح التمثيل به **اجيب** بان المراد من قوله بتقدير اتق ونحوه **فم** يطابق المقصود على انه بتقدير
بعد ونحو **فان** قيل المفعول به هو نفس على هذا التقدير وحذف مع الفيل ايضا فكيف يكون -
هذا المثال من باب حذف الناصب للمفعول به **اجيب** بان المفعول به في الحقيقة هو الضمير المتصل
اعتى الكاف لكن اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول به في غير افعال القلوب ممنوع لكن الجماعى ادخل -
بينهما نفس فصارت النفس مفعولا لقيامه مقامه وصار ضمير المتصل مضافا اليه فلما ارتفع اجتماع -
ضميرى الفاعل والمفعول به ارتفع النفس من بينهما فعاد ضمير المتصل الى حاله وهو المفعولية **فان**
قيل قوله هو معمول بتقدير اتق يقتضى ان يكون اتق بنفسه عاملا لا لفظ اتق بناء على ان المضاف -
داخل في الكلام والمضاف اليه قيد له خارج عن الكلام فخرج في غلام زيد فالمقصود هو الغلام
بشرط التقيد لا زيد فهنا ينبغي ان يكون بنفسه عاملا لا لفظ اتق **اجيب** الامر كذلك لان
هذه العبارة على حذف المضاف تقديرية وهو معمول باتق ونحوه بشرط تقديرية فالعامل هو الفعل لا -
التقدير **فان** قيل لفظ اياك والاسد ليس بمعمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده لان الاسد معطوف
على اياك محذره منه فكيف يكون تحذيرا مما بعده **اجيب** الامر كذلك الا انه محذره منه باعتبار النيابة
لان الاسد اقيم مقام قوله من الاسد فهو محذره منه فالنائب له حكم المنوب اولان الاسد محذره
منه باعتبار نيابة شهادة الحال وقراءته فالحال شاهد على ان المحذره هو النفس سواء كان في المعطوف -
او المعطوف عليه لان تقدير الاسد غير ممكن ومقدره فيكون محذرا بل محذره منه لا غير والنفس -
محذره فقط **قوله** او ذكر المحذره منه مكررا لاي ذكر مكررا عطف على قوله تحذيرا مما بعده فيكون التقدير
هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذره منه مكررا **فان** قيل لا يصح ذكر محذره منه
على قوله تحذيرا مما بعده للزوم عطف الجملة وهي ذكر على المفرد وهو قوله تحذيرا وعطف الجملة -
على المفرد لا يجوز لان العطف انما يجوز اذا كان المعطوف بحيث يجوز ان يقام المعطوف عليه وقوله
تحذيرا وقع مفعولا مطلقا وقوله ذكر جملة لا تصلح ان تقع مفعولا مطلقا فاذا امتنع اقامتها مقام المفعول
المطلق فكيف يصح العطف عليه **وا** **اجيب** بانه لا نسلم انه معطوف على قوله تحذيرا بل هو
معطوف على جملة مقدرة وهي حذر تحذيرا مما بعده فيكون من باب عطف الجملة على الجملة
فان قيل فعلى هذا التقدير ايضا لا يصح عطفها على العائد فيها كما كان في حذر له اذ فيه عائد -
راجع الى اللفظ المعمول وقوله او ذكر المحذره منه خال عنه **اجيب** بانه لا نسلم انه خال عن العائد

لان وضع المظهر موضع الضمير وهو قوله المحذ منه وضع الضمير للتبني على نوعين للمحذير
 فيكون مشتقاً على العائد كما كان المعطوف عليه مشتملاً عليه كذا في بعض حواشي الفوائد الضمنية
 نحو الطريق الطريق فان الطريق معمول بتقدير اتق و ذكر مكرراً اصله اتق الطريق فحذف فعله -
 لضيق الوقت حذفوا اجاباً وفيه ان التكرار ينافيه اللهم الا ان يقال بالمغايرة اى مغايرة الفعل -
 بالمفعول المطلق سبب وعلّة المحذف لا للتكرار **فان قيل** كيف اتق ناصب اذ هو فعل لازم
 لان معناه ما مرا **جيب** عن بان هذا التركيب من حذف الواو يصل وهو اى حذف الواو يصل ان
 يتعدى الفعل للوزم بحرف الجر ثم حذف ذلك الحرف وبقى تعديته اى اعتبار ايصاله بعد -
 الحذف كما اعتبر قبل الحذف كما في قوله جاء في زيد اذ جاء فعل لازم تعين تعديته الى ياء المتكلم
 بحرف الجر الى حذف واعتبر ايصاله الى ياء المتكلم الثالث ما اى الموضع الثالث من المواضع الأربع
 الواجب حذف ناصبها مفعول به اضر اى قدر عامله اى المفعول به على شريطة التفسير وهو اى
 ما اضر عامله كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عن ذلك الاسم بضميره او -
 متعلقة اى ذلك الاسم بحيث لو سلب عليه هو او مناسبة لنصبه لا يخفى عليك ان كلمة كل ليست من
 اجزاء الحد لانها لاحاطة الافراد والتعريف للحقيقة لكنها ذكر في الحد للاطراد والانعكاس فقوله -
 اسم جنس يتناول المقصود وغيره **وقوله** بعده فعل فصل خرج به ما ليس بعده فعل ولا شبهة
وقوله مشتغل ذلك الفعل او شبهه فصل آخر خرج به ما لا يكون مشتغلاً بالضمير بذلك الاسم
وقوله بحيث لو سلب عليه لنصبه فصل آخر خرج به ما ليس بناصب له بعد التسليط انتهى **فان**
 قيل خرج عن هذا الحد زيد امر وضربه وكذا زيد انت ضارب لان زيد الاسم ليس بعده
 فعل او شبهه بل بعده اسم ايضاً مع انهما من افراد الحد ود **جيب** عن بان المراد ان قوله بعده
 فعل او شبهه ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعد ذلك الاسم لان يكون -
 ذلك الفعل او شبهه متصلاً بالاسم فيدخل فيه ما ذكرنا **فان قيل** تسليط الفعل لا انتصاب
 ما قبله جائز لكن تسليط شبه الفعل لا انتصاب ما قبله مشكل لان الصفات بدون الاعتماد
 لا تعمل **جيب** عن بان المراد من التسليط تسليط مع الاعتماد فقوله زيد اضاربه تقديره زيد
 انت ضارب **فان قيل** تسليط قوله مررت به في قولك زيد امررت به بالنصب غير جائز لان
 مررت لازم لا يجوز ان يعمل النصب **جيب** عن بان المراد من التسليط تسليط الفعل بعينه او
 مناسبة بالترادف وال لزوم مررت به وان كان لازماً لكنه بعد تعديته بالباء مرادف لجاوز
 فيصح انتصابه لما قبله فيدخل في الحد وكذلك دخل فيه مثل زيد اضربت غلام السيد
 اهانة السيد فزيد منصوب وعلى هذا القياس غيره مما لا يمكن ان ينصب الغير بعينه

فان قيل خبر كان داخل في الحمد مع انه ليس من افراد الحمد وكقولنا زيد اكلت اياه فان كنت فعل يصح تسليط على ما قبله مع نصب ما قبله فلا يكون الحمد مانعا عن دخول الغير **اجيب** ^{عنه} بان المراد من قوله لنصبه نصبا بالمفعولية فلم يصدق الحمد عليه لان انتصابه ليس على المفعولية بل على خبرية كان وفيه نظرا لانه في الاصل كان مفعولا تاما لم يغور زيدا ضربته فزيد اسم بعده فعل مشغول عنه بضميره لو سلب بعينه عليه لنصبه ونحو قوله زيد انت ضارب فزيد اسم بعده شبه فعل مشغول عنه بضمير لو سلب عليه لتصبه فان زيدا منصوب بفعل محذوف وهو ضربت يفسره الفعل المذكور بعده وهو ضربت ولهذا الباب اي باب ما اضمر عامله فروع عليه اي ما يتفرع عليه امثلة كثيرة كالمناسب لذلك الفعل بالترادف والضرورة وكجوب الرفع والنصب في ذلك الاسم وكاختيار الرفع والنصب فيه واستواء الامرين فيه وكذا غيره مما يفهم من اول النظرات مما اضمر عامله ولكن بعد تعمق النظر ليس منه - فساد المعنى ولهذا الاشياء المذكورة اشار صاحب الكافية ولتوضيحها مولانا جامي في شرحها المسمى بالفوائد الضيائية ان شئت الاطلاع فانصرف اليها والراجع المنادي اي الموضع الرابع من المواضع الاربعة الناصبة للمفعول به موضع المفعول به المسمى بالمنادي والمنادي اي - المفعول به الرابع من المفاعيل التي يجب حذف ناصبها المنادي اي المفعول به المسمى بالمنادي وهو اي المنادي اسم مدعو بحرف النداء لفظا نحو يا عبد الله ويا زيد اي ادعو عبد الله و زيد او تقديرا نحو يوسف اعرض عن هذا فقوله لفظا او تقديرا اما تفصيل للحروف كما مر مثلهما واما للمنادي واما للطلب فالمنادي اللفظي والطلب اللفظي نحو يا زيد لانه لما كان حرف الطلب لفظا صار الطلب ايض لفظا ومثال المنادي التقديري نحو الا يا اسجد واى الا يا قوم اسجدوا ومثال - الحرف التقديري نحو يوسف اعرض عن هذا انتهى كذا في الضيائية فقوله هو جنس شامل له و - لغيره وقوله بحرف النداء فصل يخرج به ما يطلب بصيغة الفعل لا بحرف كاقبل زيد **فان** قيل يخرج عن هذا الحمد مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض مع انها منادي **اجيب** ^{عنه} بان السنادى اعم من ان يكون حقيقة او حكما فهذا منادى حكما لانه انزلت منزلة من له صلاحية النداء وقصد نداءها **فان** قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون المندوب ايض منادى حكما لوقوعه موقع المنا كما ان الجبال وقع موقعه **اجيب** بان مجرد وقوع الشيء موقعه لا يقتضى كونه منادى مالم يقصد اليه النداء والمندوب وان وقع موقعه لكنه لم يقصد اليه النداء بل قصد فيما يتبع والتحررت **فان** قيل يخرج عنه يا الله لعدم صلاحية النداء لله سبحانه وتعالى كما لا يخفى **اجيب** بان ندائته بتبنيها له من له صلاح النداء قيل كونه تعالى يالى عن كونه منادى مجازيا اي تبنيها

فالصواب ان يجاب عنه بان المراد بالمطلوب اقباله وبالأدعاء كونه مسئول الوجابة عنه
 كذا في عبد الغفور **فان** قيل الهمزة الوصلية تحذف في الوصل ولم لم يسقط في يا الله -
قلنا بوجهين اما لمحافظة الالف لمد الصوت بها واما الموافقة مسماة حيث لا يدخل مسماة -
 تحت دائرة العقل والقياس فكذا اسمها لا يدخل تحت القواعد النحوية كذا في الفوائد الضيائية
 تأمل **فان** قيل الاسم لا يصلح ان يكون مدعوا بأنه مسماة وهو ظاهر فكيف يصح قوله المنادي
 اسم مدعوج **جيب** بان التعريف مأول بقوله اسم مدعوج مسماة على حذف المضاف -
 في يصح تعريفه تأمل **اعلم** ان المنادي على اقسام فان كان المنادي مفردا والبراد من المفرد
 ما يقابل المضاف وشبهه لا المفرد الحقيقي لئلا يلزم التناقض في التمثيل له نحو قوله يا زيدا وأعلم
 ان المفرد قد يكون مقابلا للتثنية والجمع والمضاف كما في بحث الاعراب تأمل وقد يكون مقابلا -
 للمضاف ومضارعه كما في المنادي وقد يكون مقابلا للجملة كما في تعريف العرب معرفة بالعلمية
 او غيرها بنى اي المنادي على علامة الرفع اي علامة ترفع المنادي بها في غير صورة النداء فان
 يلزم تشبيه اجتماع الحدين كالضمة ونحوها من الالف والواو وانما بنى مع انه معرب لوقوعه موقع -
 الكاف الاسمية الخطابية المشابهة لفظاً ومعنى للكاف الحرفية الخطابية فشابه مبنى الاصل ايضاً وانما
 بنى على علامة الرفع دفعاً للالتباس بالاسم المضاف الى ياء المتكلم المحذوف عنه التاء واكتفى -
 بالكسرة نحو غلام لوبني على الكسرة ولوبني على الفتحة لا لتبس بالنداء في المضاف الى ياء المتكلم وابدلت
 الياء الفاتحة حذفت واكتفى بفتح ما قبله نحو يا غلام اصله يا غلام ويحذف النقصان حيث زال عنه الاعراب
 فبنى على اقوى الحركة ليكون جديره **قوله** يا رجل وزيدان ويا زيدون فان قيل التمثيل بقوله يا رجل -
 غير صحيح لانه نكرة غير معرفة **اجيب** بان المراد من المعرفة اعم من ان يكون معرفة قبل النداء و -
 بعده في فالرجل وان كان نكرة لكنه بعد دخول حرف النداء يصير معرفة بناء على ان حرف النداء في -
 التعريف كاللام فكما يصير النكرة معرفة باللام كذلك يصير معرفة بحرف النداء ايضاً وستعرف حقيقة انشاء
 الله تعالى في يصح التمثيل به **فان** قيل يخرج عن قوله مفردا نحو الزيدان والزيدون لانهما ليسا بمفردين
واجيب بان المراد من المفرد هنا ما يقابل المضاف ومضارعه لا الحقيقي كما اشرنا اليه من قبل في ينطبق
 التمثيل له **فان** قيل العلم اذ شئ وجمع يكون نكرة فكيف يصح التمثيل بنحو الزيدان والزيدون للمعرفة
 وايضاً يلزم في حالة التثنية والجمع اللام عليهما عوضاً عن العلمية كما في قوله جاء في الزيدان والزيدون
واجيب بان الامر كذا لان حرف النداء قائم مقام ما زال عنه فيكون كل واحد منهما معرفة
 عوضاً ايضاً ويخفض بلام الاستغاثة اي بلام المجازة بدخل وقت الاستغاثة فاضافة اللام الى الاستغاثة
 لا في علاقة وهي الظرفية لان دخوله على المنادي لا يكون الا في وقت الاستغاثة وانما دخل وقت الا

ستغاثه ليتخصص النادى ويميزه من بين الامثال والاقتران في الودعاء والطلب لكونه اى اللام للاختصاص تامل وانما خفف النادى بلام الاستغاثه لان اللام الجارة عمل الجر فان قيل لانهم ان اللام جيرة لانه لو كان كذلك لكان مكسورا لا مفتوحا **اجيب** عنه الا مركز ذلك الا انها مفتوحة ههنا للفرق بين الالف والاستغاثه وبين لام المستغاث له فيما حذف المستغاث في نحو يا قوم اصله يا يزيد للقوم **فان** قيل لم لم يعكس مع انه يحصل الفرق ايضا **اجيب** عنه بان النادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير واللام الجارة مع الضمائر مفتوح مع انه استعمل في موضع المضمر ايضا نحو لك وغيره الى -

يا المتكلم فانه يقتضى كسرة ما قبلها فيكون اللام معه مكسورة نحو اللام مع الضمائر لكثرة الاستعمال والكثرة يناسب التخفيف تامل نحو يا يزيد ويفتح النادى بالالف الاستغاثه اى بالالف تدخل وقت الاستغاثه عليه لا فادة مد الصوت المطلوب في الاستغاثه وانما بنى على الفتح لان الالف يقتضى فتحة ما قبلها ولا لام مع اى مع الالف او مع النادى لمد الصوت بالالف ويعلم ذلك بالرجوع بالتامل وانما امتنع اللام معه لان اللام يقتضى الكسرة والالف يقتضى الفتحة فبين اثرهما تناو وتضاد وكذا بين اقتضائهما ايضا تناو وتضاد لان اللام يقتضى اعرابه لانه من خواصه والالف يقتضى بناءه ويلزم الهاء نحو يا ندياه وانما لم الهاء لئلا يلبس بين الف الاستغاثه وبين الالف المنقلبة عن ياء المتكلم نحو يا غلاما وانما اختص الهاء انساب للوقف لان الوقف حبس نفس وفي الهاء يحصل الوقف مع اسهال النفس كذا في بعض الحواشي ويجب نصبه اى ان كان النادى مضافا نحو يا عبد الله او مشابها للمضاف وانما نصب النادى لا ارتفاع مانع من النصب وهو الافراد ودخول اللام الجارة ودخول الالف مع ان الاعراب الاصلية فيه النصب لانه مفعول به نحو يا طالعاً جبلاً قيل انتصاب جبلاً بقوله طالعاً غير صحيح لعدم اعتماده لان الصفات لا تعمل بدون الاعتماد فلا يخفى ان يعتبر اعتماده اولاً فان اعتبر لم يكن هذا المثال مثلاً لمضارع اى لمشابه المضاف لانه موصوف بمفرد ان لم يعتبر فلا يصح منه اللهم الا ان يجاب عنه بانه فرق بين المنعوت المذكور وبين المنعوت المقدّر لكن بقي شيء وهو ان طالعاً جبلاً جازان يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفه تكرة اللهم الا ان يقال ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمنع قصد تعريفه كذا في عبد الغفور ومشابه المضاف الذي لا يتم معناه الا بانضمام كلمة اخرى وفيه تفصيل ذكر في الحاشية المذكورة فاطلب هناك او تكرة غير معينة نحو قول الاعشى يا رجلاً خذ بيدى -

فان قيل هذا ما قضى لما سبق من ان حروف النداء للتعريف كاللام **اجيب** عنه بان حروف النداء ادوات التعريف مع علم المتكلم لا واحد فقط فلا يلزم التناقض وان كان اى النادى -

معرفاً باللام قيل في ندائه يا ايها الرجل في المذكر ويا ايها المرأة في المؤنث احتراز عن اجتماع التى -

التعريف فالمتنوع اجتماع التي التعريف والاجتماع التعريفين فلا يرد شبهة بيازيد من اجتماع -
 التعريفين فيه وهو التعريف والعلمية قيل اختيار كلمة اى واية للمعرب والاجتماع التي تعريف ليكون
 المنادى مفصلاً والتفصيل يقتضى الاجمال والا بهام وكلمة اى واية كذلك فهي المناسب
 للتفصيل واما اختيار هاء التنبيه فلرعاية حرف النداء لا يعود من المنادى لوقوع الفصل اقترن مع
 ذلك السنادى حرف يناسب الياء في الاعلامية فهي الياء لكونها لا علم لان التنبيه هو العلم
 كما ان المقصود من النداء العلم فكان المنادى منصوب ومقدون مع الهاء والندائية حكما
 كذا في عبد الغفور ولما وقع كلمة اى واية موقع المنادى فله حكم المنادى من كونه مبنيا على علامته
 الرفع واما الرجل ونحوه فهو ايضاً مرفوع التزاما لانه منادى حكما لكنه عزل من موقعه للمانع وكذا -
 يرفع صفات الرجل اى توابعه **فان** قيل يخرج عن هذه القاعدة يا الله لعدم وجود الفصل بين
 الياء واللام **اجيب** عن بان اسماء الله مستثنى عن القاعدة النحوية والصرفية كما ان مسماة -
 مستثنى عن دائرة العقل اولاً لانه لا نسلم لزوم اجتماع التي التعريف لان اللام فيه عوض عن -
 الهمزة المحذوفة فلم يكن محضاً للتعريف لوجود شبهة التعريض واما اجتماع التي التعريف بل وفعل
 في قوله فيا الغلامان اللذان فراو في قوله يا للتي تيمت قلبي شاذ ولما كان ترخيم المنادى من خواصه
 شرع الآن في بيانه فقال ويجوز جوازاً واقعاً مستعملاً ترخيم المنادى وهو في اللغة نحو الابل بلا علة -
 وهو اى الترخيم في الاصطلاح حذف حرف في اخره اى اخر المنادى للتخفيف اى ليجرد التخفيف بلا حجة
 مقتضية للحذف فيا الموجبة بطريق الاولى كما تقول في يا مالك يا مال وفي يا منصور يا منص بحذف
 الواو والراء وفي يا عثمان يا عثم بحذف الواو مع النون وفي يا رحيم يارح بحذف الياء مع الميم في بعض
 النسخ اشارة الى استفادة وهي حرف العلة اعم من ان يكون واوا او ياء او الفاء اعلم ان المحذف كما و -
 كيفاً فلا بد من بيانها اما الكم المحذف واحد او اثنان فان في اخره زيادتان كائنتان في حكم واحد و
 هو اكثر من ثلاثة احرف او كان في اخره حرف صحيح قبله مدة فحذف حرفان كما في منصور وعثمان
 وغيرهما لثلاثة عليه المثل المشهور صلت على الاسد وبلت عن النقد ولانها لما زيدتا معا يجب ان يحذف
 معا واما الكيف فهو شرائط الترخيم ان لا يكون مضافاً ولا مستغاثاً ولا جملة وان يكون زائداً على ثلاثة
 احرف لانه لو كان مضافاً لم يعجز فيه الترخيم لانه لو حذف في اخر المضاف فلا يكون الترخيم
 في اخره لشدة الاتصال بينهما لفظاً ولو حذف اخر المضاف اليه يلزم حذف الحرف في
 اخر خير المنادى وكذا المستغاث لانه المستغاث لا يكون الا بزيادة اللام والالف
 والمحذف ينافيه وكذا الجملة محكية عن حالها فلو تطرق اليها التغيرات زال الحكاية
 واما كونه علماً لشهرته لان المنادى العلم غالب الاستعمال فيكون الشهرة دليلاً على

ما بقي منه ويجوز في آخر المرحم أي المنادى المرحم الضم والحركة الأصلية أما جواز
الضمة فلكونه منادى براسها يجعل المحذوف نسيا منسيا وأما الحركة الأصلية فلجعل -
المحذوف بمنزلة الثابت فلا يكون منادى اسما براسها كما تقول في يا حارث يلما بالضمة ويا -
حار بالكسرة واعلم ان يا من حروف النداء وقد يستعمل في المندوب ايض شذو في اللغة ميت
يبكى عليه احد محامسة ليعلم الناس ان موته عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في -
التفجع وهو اي المندوب في الاصطلاح المتفجع عليه بيا او واسواء كان وجود يا او عدمها
اما المتفجع عليه الموجود فيقتضي عدمها واما المتفجع عليه وجودا فكما يندب على وجود
الشئ ويقتضي عدمه لوجود المصيبة والحزن وغيرها فانت تفجع بوجودها ويقتضي عدمها
واما المتفجع عليه عدمها فكما يندب على عدم الشئ ويقتضي وجوده كفقده الميت وغيره فانت
تفجع بعدمه ويقتضي وجوده نحو وازيداه فهو يختص بالمندوب ويا مشترك بين النداء و -
المندوب ثم حكمه في الاعراب والبناء كحكم المنادى انه ان كان مفردا معرفة يبنى على علامة
الرفع وان كان مضافا او مضارعا له ينصب وان كان مستغاثا باللام ينجر وان كان مستغاثا بالالف بفتح
وانما يكون حكا كحكم المنادى بعد صحة وقوع المندوب مندوبا فلا يرد ان جميع اقسام المنادى
لا يكون جميع اقسام المندوب لان شرط المندوب ان يكون معرفة فقط بخلاف المنادى فانه
قد يكون معرفة وقد يكون نكرة فلا يكون حكمه كحكم المنادى ويجوز لك زيادة الالف لمد الصوت -
للمطلوب في المندوب في اخره مع الهاء فرقا بين الوصل والفصل كما في الامثال المذكورة وكذا يجوز
زيادة الالف مع الهاء في اخر اني اضيف المندوب اليه اسم المضاف اليه نحو يا امير المؤمنينه ولا -
يجوز زيادة الالف في اخر صفة المندوب عند الجمهور خلافا ليرس فانه اجاز زيادة الالف في اخر الصفة
ايض كما في اخر المضاف اليه فلا يقال وا زيد الطويلة بخلاف يا امير المؤمنينه وقد ذكرت في الفوا
الضيايئة فاطلب هناك ان اردت الاطلاع لها قوله القسم الثالث المفعول فيه وهو اي -
المفعول فيه اسم ما اي شئ وقع فيه اي في ذلك الشئ فعل اي حدث مذكور تضمننا كما في ضمن
الفعل الملفوظ او المقدرا وشبهه كذلك اي ملفوظا او مقدر او عليك بالتمثيل او مطابقة كما اذا كان
عامله مصدق بعينه نحو اعجبني ضرب زيد يوم الجمعة الخ فقوله اسم جلس وقوله وقع فيه فعل
فصل يخرج به ما ليس وقوع الفعل فيه وقوله مذكور فصل خرج به قوله يوم الجمعة يوم طيب فان
قليل يوم الجمعة صحت فيه مفعول فيه ولم يذكر فعله اجيب بان المذكور اعلم من ان -
يكون ملفوظا او مقدرا فهنا مذكور تقديره بقرينة بعده فان قليل هذا الحد صادق على قوله
شهدت يوم الجمعة فان شهدت يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة اجيب بان المراد

من وقوع الفعل فيه من حيث انه فعل فيه الفعل لا من حيث انه وقع فعل مذكور **قوله** -
 من الزمان والمكان الزمان ما يقع في جواب متى كما يقول لك متى سرت قلت يوم الجمعة والمكان ما
 يقع في جواب اين كما يقول لك اين زيد قلت في البلد فقوله من الزمان والمكان اشارة الى قسما ما فعل
 او لبيان الحكم الذي **فان قيل** اخصار ما فعل فيه في الزمان والمكان غير صحيح لوقوع المصدر
 والمصدر لا يكون زمانا ولا مكانا بل يكون حدثا كقولك خرجت
 مفعولا فيه
 انك ذاهب اي خرجت ذهابك **واجيب** عنه بان المصدر قد يجعل حينما يحذف المضاف او يجعل
 المصدر مجانا عن الحين لا شتر اكهما في مدلولية الفعل وعلاقة المظروفيه والظرفية وقد
 يجعل العين ظرف مكان نحو جلست في الشمس اي في مكان منها اذا اريد بالشمس النور او في -
 مكان اثرها اذا اريد بها الحرم **قوله** ويسمى اي المفعول فيه ظرفا للظرف ما يحيط الشيء وظرف
 الزمان على قسمين مبهم اي احدهما مبهم وهو ما لا يكون له حد معين كدهر وحين ومحدود
 وهو ما يكون له حد معين كيوم وليلة وشهر وسنة ولما كان الحكم من كونه منصوبا بتقدير
 في مرتبة على قسما الزمان قسم المص الزمان اليهما ولم يذكر التقسيم خاصة مع انه لا بد منه فقال
 وظروف الزمان على قسمين كذلك قوله وكلها منصوب بتقدير في اي بشرط تقدير في شرط
 لا انتصابها لونه عامل بنفسه فم اندفع الاشكال الثاني من قوله منصوب بتقدير في تأمل -
 حاصله ان ظرف الزمان معمول الفعل بلا واسطة الحروف والفعل ينصب ويعمل في ذلك
 الظرف فلا حاجة الى واسطة في **فان قيل** البحث عن المفعول فيه ولا دخل فيه ههنا لكلمة
 في سواء كان ملفوظا ومقدرا فلا حاجة الى ادخاله في هذا البحث **اجيب** عنه الا مركن ذلك الوقت
 كلمة في للظرفية ومعنى الظرفية ذكرت ههنا قوله صمت دهر او حيناي في دهر وحين وسافرت
 شهرا اي في شهر هو مثال للزمان المبهم وشهر مثال للزمان المحدود قال بعض الفضلاء ان -
 رجلا جاء الى ابي بكر رضي الله عنه فقال يا صديق رضي الله عنه الى خلقت على الحين بالله لا تكلم حيننا -
 فاجاب بان لا تكلم ستة اشهر ثم رجع الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فحدث ذلك الحال فاجاب له -
 بالساعة ثم رجع الى عثمان فحدث ذلك الحال فاجاب له بان لا تكلم شهرا ثم رجع الى علي
 فاجاب بان لا تكلم ايدا ثم رجع ذلك الرجل الى صاحب الشريعة هو النبي صلى الله عليه
 وسلم فقال اعرض الاحوال اي اجوبة الخلفاء الاربعة فقال النبي عليه السلام اصحابي -
 كالنجوم يا ايهم اقد يتم اهتديتم وظروف المكان ايض كذلك اي قسما ان يكون مبهما اي
 احدهما لما ذكر تعريف المبهم في بيان ظروف الزمان لم يتعرض له ثانيا واكتفى به وشرع
 في حكمه فقال وهو منصوب بتقدير في بشرط تقدير في الحمله على الزمان المبهم نحو جلست

خلفك وامامك اى فى خلفك وفى امامك فان الخلف والامام وان كان من حيث الجهة
معينا لكنه مبهم باعتبار حاله ونفسك لان خلفك يتناول انقطاع الارض وكذا حال امامك
ويحدود اى وثانيهما محدود ولما ذكر حدة لم يتعرض له ثانيا وشيخ فى حكمه فقال وهو ما
لا يكون منصوبا بتقدير فى بل لا بد هنالك من ذكر فى فيه نحو جلست فى الدار وفى السوق
لعدم اعمال الفعل فيه بلا واسطة الحروف وذلك لان الفعل لا يعمل الا فى جزء حقيقة او حكما
فالزمان المبهم جزء الفعل لان كل فعل لا يخلو عن زمان مبهم فكان ظرف الزمان المبهم من
مدلولات الفعل لان مدلولات الفعل ثلاثة للحدث والزمان والنسبة الى الفاعل فالزمان
جزء منها فلذا صح اعمال الفعل فى الزمان بلا واسطة الحرف وكذا صح فى المفعول المطلق
بلا واسطة الحرف لانه مصدر والمصدر جزء من مدلولات الفعل وكذا الفاعل جزء الفعل
ويدل عليه اسكان الباء فى ضربين وضربت وكذا المفعول به حيث تعقل الفعل بتعقله فلا
يمكن تصور الضرب مثلا بلا تصور المضروب عند الغفلة عنه وكذا المفعول معه جزء -
لمصاحبة الفاعل والمفعول واما المفعول له فلا يكون من اجزاء الفعل فح لا يصح اعمال الفعل
فيه بلا واسطة الحرف بل لا بد هناك من اللام المجارة كما يقال ضربته للتاديب الا اذا كان فعل -
الفاعل فعلا به مقارنا له فى الوجود فح يكون كمفعول المطلق فيصح اعمال الفعل فيه بلا واسطة الجزئية
واما الحال فهو ايضا جزء لانه مبين لهيئة الفاعل والمفعول به وكذا التميز لان التميز اذا كان عن نسبة
للجملة كانت فاعلا لذلك الجملة او مفعولا له واما اذا كان عن الاسم التام فتناسبه ذلك الاسم التام
واما المستثنى فهو ايضا جزء لتعلقه بما قبله من الفعل واما سائر المنصوبات من اسم ان وان ها ولا
المشبهتين بليس واسم لا التى لنفى الجنس قلت من معمولات الحرف فلا حاجة الى بيانه كذا فى الرضى
فان قيل فعلى هذا لا يصح اعمال الفعل فى الزمان المحدود لعدم جزئية للفعل **اجيب** بان الامر
كذلك الا انه حمل على الزمان المبهم لمشاركة فى الزمانية فكذا حمل على المكان المبهم لمشاركة فى
الوبائية **فان** قيل فعلى هذا ينبغي ان يحمل على الزمان المبهم لمكان المحدود ايضا قيل هذا -
الحمل غير جائز لمكان الاختلاف بينهما ذاتا ووصفا تامل **فان** قيل ينبغي ان يحمل على -
المكان المبهم وعلى الزمان المحدود قيل لا يجوز ذلك لئلا يلزم حمل الشئ على محمول شئ -
اخر وهو ضعيف جدا فاذا ارتفع جهات العمل فيه فلا بد من ذكر فى فيه نحو ضربت زيدا فى الدار
فى السوق **قوله** المفعول معه وهو اى المفعول معه فى الاصطلاح ما اى اسم يذ كر بعد الواو
التي ثبت معنى مع احترازا عن الفاء وغيره من الحروف العاطفة وكذا من الواو التى للقسما و
العطف او يكون بمعنى التردد لمصاحبة معمول فعل اى لمصاحبة معمول اياه او لمصاحبة مع

معمول الفعل على ما يقتضى باب المفاعلة تأمل وأعلم ان المصاحبة مشاركة الشيئين في نفس
 الفعل مع اتحاد الزمان والمكان فقوله مشاركة الشيئين في نفس الفعل جنس شامل لغيره وقوله
 مع اتحاد الزمان والمكان فصل خرج به قوله جاءني زيد وعمر ولان فيه مشاركة زيد وعمر
 في نفس الفعل فقط دون اتحاد الزمان والمكان تأمل لان الاتحاد معنى لفظ مع ولا يكون الواو -
 ههنا بمعنى مع وان كان بمعنى مع لم يكون من هذا الجنس بل شكك لكن ظاهر التركيب ياباه وايضا
 يفهم من قوله مشاركة الشيئين في نفس الفعل ان يكون مشاركتهم مع الصلاحية لتؤيد عليه قوله
 ضحك زيد وطلوع الشمس فان الضحك لا تصلح الشركة بين زيد وطلوع وكذا قوله نطق زيد والجدار فان
 النطق لا تقبل الشركة بين زيد وجدار الى غير ذلك مما يفهم منه لكنه بالتأمل الصادق بخلاف -
 ذهب زيد وسيل المسيل اى سيك ب فان الذهاب كما يكون لزيد كذلك للماء ايضا الى عند بعض كذا
 يفهم من حاشية عبد الغفور على الفوائد الضيائية فاطلب هناك نحو جاءني البرد والجبات فان -
 الجبات اسم مذكور بعد الواو التي بمعنى مع لمصاحبة معمول الفعل وهو الفاعل فخرجت اما زيد ا -
 فان زيد اسم مذكور بعد الواو التي بمعنى مع لمصاحبة الفاعل اى مع الجبات ومع زيد واما مصاحبة
 لمفعول الفعل كما في قوله كفاك وزيد ادرهم فان زيد اسم وقع بعد الواو التي بمعنى مع لمصاحبة -
 مفعول الفعل وأعلم ان المصاحبة لا تعلم الا بالقرينة فالقرينة حال البردية وحال الهجيمة كما
 في قوله ولو تركت الناقة وفصيلها الرضعتها مفعول به فالقرينة ههنا الرضاع وغيرها لما كان -
 اصلها واو العطف واستعمالها بمعنى مع خلاف الاصل اشارة اليهم ر الى بيان الاصل فقال وان كان
 الفعل الناصب للمفعول معه لفظا اى ملفوظا والحال انه جاز العطف يجوز فيه الوجهان النصب على
 المفعولية والعطف فخرجت انا وزيد فان عطف زيد يجوز على الضمير المتصل بسبب تأكيد
 بالضمير المنفصل ويجوز النصب فيه لان المفعول معه يجوز فيه الرفع لانه فاعل لذلك الفعل
 بالعطف وان لم يجز العطف تعيين النصب حيث لا وجه سواه فخرجت وزيد وان كان الفعل
 معنى والحال انه جاز العطف تعيين العطف لانه لو نصب بالمفعولية كان عامله فعلا معنويا و
 ان لم ينصب لكان معطوفا على المذكور ما قبله لفظا فاذا تعارض الظاهر مع المقدور -
 فالظاهر اولى من المقدور فلذا تعين العطف نحو ما لزيد وعمر ودون عمرو لان الذهاب
 الى جانب المقدور مع وجود الظاهر غير مناسب وان لم يجز العطف تعيين النصب لانه لا وجه
 يحسب سواه نحو مالك وزيد او ما شانك وزيد فان العطف ههنا لا يجوز لانه لو عطف الشأن اختل
 المقصود وهو ههنا السؤال عن احوالهما لا عن ذات زيد وحال مخاطب وفي العطف لزوم
 هذا المعنى واقامة زيد مقام قوله لك فيكون التقدير مالك وزيد وهذا باطل وان عطف على

فان الناصب للمفعول معه لفظا اى ملفوظا والحال انه جاز العطف يجوز فيه الوجهان النصب على المفعولية والعطف فخرجت انا وزيد فان عطف زيد يجوز على الضمير المتصل بسبب تأكيد بالضمير المنفصل ويجوز النصب فيه لان المفعول معه يجوز فيه الرفع لانه فاعل لذلك الفعل بالعطف وان لم يجز العطف تعيين النصب حيث لا وجه سواه فخرجت وزيد وان كان الفعل معنى والحال انه جاز العطف تعيين العطف لانه لو نصب بالمفعولية كان عامله فعلا معنويا و ان لم ينصب لكان معطوفا على المذكور ما قبله لفظا فاذا تعارض الظاهر مع المقدور - فالظاهر اولى من المقدور فلذا تعين العطف نحو ما لزيد وعمر ودون عمرو لان الذهاب الى جانب المقدور مع وجود الظاهر غير مناسب وان لم يجز العطف تعيين النصب لانه لا وجه يحسب سواه نحو مالك وزيد او ما شانك وزيد فان العطف ههنا لا يجوز لانه لو عطف الشأن اختل المقصود وهو ههنا السؤال عن احوالهما لا عن ذات زيد وحال مخاطب وفي العطف لزوم هذا المعنى واقامة زيد مقام قوله لك فيكون التقدير مالك وزيد وهذا باطل وان عطف على

الضمير المحرور فهو ايضا لا يجوز للزوم عطف الكلى على الجزئى وهو ظاهر فاذا امتنع -
العطف تعين النصب وكذا قوله ما شانك لانه لو عطف على الشان لاختل فى المقصود وهو
السؤال عن احوالهما لا السؤال عن حال واحد وذات الآخر وان عطف على الضمير المحرور
وهو الكاف لزم عطف الكلى على الجزئى وهو ايضا لا يجوز فاذا امتنع العطف تعين النصب
تأمل وانما حكمنا بعنوية الفعل لان المعنى اى معنى قولك مالك وزيد او ما شانك وعمر وا
ما تصنع ونحوه يصنع على صيغة الغائب والتكلم وذلك لان كلمته مالا مستفها مية والا -
ستفهام غالبا لا يكون الا فى الفعل فيفهم منه وكذا الجار والمحرور فى قوله ما لزيد وعمر وما لك
وعمر واموجبة اخرى لاقتضاء الفعل تأمل كذا فهم من حاشية عبد الغفور قوله القسم -
الخامس المفعول له وهو اى المفعول له اسم وقع لاجله فعل اى حدث اى لقصد ايجاد وانشاء
وتحصيله فعل او عند وجوده او سببه وقع فعل مذكور قبله اى قبل ذلك الاسم فقوله ما جنس
يشتمل المقصود وغيره وقوله لاجله فعل مذكور فصل خرج ما ليس لاجله وينصب اى المفعول
له بتقدير اللام الحارة اى بشرط تقدير اللام الحارة واذا تلفظ بها يوجب الجر فان قيل -
يلزم من قوله ان الناصب فيه هو التقدير لا الفعل والا فليس كذلك **اجيب** عن بان العبارة
على حذف المضاف كما مر فى المفعول فيه وينصب بشروط تقدير اللام فالقيد يشترط لا
نصابه لا ان يكون ناصبا بنفسه **فان** قيل ادخل ههنا اللام **اجيب** الامر كذلك لان
يسوع ذلك الدخول لتناسب العلية لان المفعول له لا يكون الا علة غائية وكلمة اللام الحارة
اصل فى تعليقات الافعال فلا يقدر غيرهما من كلمة من وفى والباء واما مثال فى فكما فى قوله
عليه السلام ان امرأة دخلت النار فى هرة اى لاجلها واما مثال الباء فكما فى قوله تعالى فيظلم
من الذين هادوا واما مثال كلمة من فكما فى قوله تعالى لو انزلنا هذا القرآن على جبل لرايته
خاشعا متصدعا من خشية الله فهذه الحروف الثلاثة لتعلق الافعال لكنها ليست مشهورة -
فلذلك حفص المم رحمه الله اللام بالذکر ههنا نحو ضربته تاديبا اى للتاديب وقعدت عن الحرب
جبنا اى للجبين مثال اليجاد والانشاء الاول وذلك لان التاديب انما ينشئ وييجاد بضرب ومثال
الفعل عند وجوده كقعدت عن الحرب جبنا ولا شك ان القعود ليست لا نشاء للجبين ولا إيجاد بل -
وقع القعود بسبب الجبن او عند وجوده وعند الزجاج بفقر الزاء المعجمة لا المهملة ولا بالضم لانه
اسم القارورة هو اى المفعول له مصدر اى مفعول مطلق لا مفعول له اذ تقديره اذ بتة بالضرب -
تاديبا وجبت فى القعود جبنا على ان يكون اذ بتة بسبب التاديب له وذلك لان التاديب له اسباب
انشائية كالضرب والقتل والقهر بالحبس مثلا وغيرها وذكر ضربت لاظهار السببية التاديبية له

لأنه فعلك لأجله فعل عند الزجاج وكذا ذكر قعدت للقريظة بذلك الجبينة أمرطني لا شعور
 واحد عند وجود قريظة كالقعود عن الحرب والهرب عنه والقاء السلاح عن النفس وإقبال الغد
 أو غيرها فيذكر للقريظة لأنه فعل وقع لأجل الغير عنده تقدير قوله بوجهين الأول أنه صرف -
 الظاهر إلى غيره وهو بغير الضرورية لا يجوز والثاني أول تاويل النزع بنوع آخر أنما يجوز إذا كانت
 حقيقةهما واحدا ولا يخرج إلى حقيقة أخرى كتاويل الحال بالظرف نحو جاء في زيد ركباً أو وقت
 الركوب فإنه يجوز لوجود معنى الظرفية في الحال أيضاً وكتاويل المستثنى بالبدل في صورة غير الموجب
 نحو قوله ما جاء في أحد الأزيد فإنه يجوز لبقاء المعنى الاستثنائية في حال البدلية أيضاً وهو أخرج
 الشيء عن حكم ما قبله وهو ثابت في حال التركيب البدلية لأن زيداً خارج عن حكم ما قبله في الاستثناء
 كذلك خارج عنه في حال البدلية أيضاً بخلاف البدل في صورة الموجب فإنه لا يجوز لعدم بقاء الاستثناء
 فيه تأمل وإنما يصح البدل في غير الموجب ولم يصح في الموجب لأن البدل في حكم تدير العامل فيه
 والعامل هو نفس الفعل لا النفي فصير أعادته في المستثنى مع بقاء المعنى وفي الكلا الموجب لا يصح
 لعدم صحة معنى الاستثناء وكذا يصح تاويل التركيب التميزي بالتركيب الصفتي كما تقول نمت ثلاثة
 أزمنة صورة التميز ثم يأول إلى قوله نمت الأزمنة الثلاثة بصورة الصفة وكذا أقولها أحد الأزمنة
 الثلاثة مأول من حال التميز إلى حال الصفة ولا يجوز إضافة الصفة إلى موصوفها ولا الموصوف
 إلى الصفة فعليك بالتأمل وأعلم أن تقدير اللام في المفعول له مشروط بثلاثة شرائط -
 أحده - يكون فعلاً أي حدثاً اختاراً عما يكون عينا فإنه لا حذف من اللام نحو جئتك -
 للسنن وثانيها أن يكون ذلك الفعل أي الحدث منسوباً إلى فاعل الفعل المقدم أي فاعلها واحد
 اختاراً عما لا يكون فاعلها متحداً نحو جئتك لمجيئتك فلا يجوز الحذف منه أيضاً وثالثها أن يكون
 ذلك الحدث مقارناً له في الوجود اختاراً عما لم يكن مقارناً له في الوجود نحو قوله جئتك لذلك -
 أمس وإنما صار التقدير مشروطاً بهذه الشرائط لأنه بهذه الشرائط شابه المفعول المطلق فيصير
 انتصابه فيه كما في المفعول المطلق كذا في الفوائد الضيائية ثم لما فرغ عن أحوال المفاعيل -
 الحقيقية شرع في المفاعيل الحكيمة فقدم من بينها الحال لشدة علاقتها بالمفعول به فقال القسم
 السادس الحال هو في اللغة الصفة والشان في الاصطلاح لفظ بدل ذلك اللفظ على بيان هيئة
 الفاعل والمفعول به أو كليهما كلمة أو ههنا مانعة الخلو لمانعة الجمع فاندفع الإشكال التي -
 هي التناقض المستفاد من كلمة أو كليهما يقتضي الجمع وقوله على بيان هيئة الفاعل أو المفعول
 به يقتضي الأفراد والانفصال وفيهما تناقض فان كلمة أو لمانعة الخلو فارتفع الإشكال فقوله
 لفظ جنس شامل للمقصود وغيره وقوله على بيان هيئة فصل يخرج به ما بين الذات كالتمييز

وبإضافة الى الفاعل والمفعول به يخرج ما بين هيئة غيرهما كهيئة العبداء نحو قائم اخوك فان القائم بين المبتدأ وبين الفاعل والمفعول وكذا يبين الخبر والمواد من الفاعل والمفعول الفاعل والمفعول به حين الاسناد اليه والوقوع عليه فيخرج عن الحد ما بين هيئة الفاعل والمفعول لا من حيث حين الاسناد اليه بل بين هيئة الفاعل والمفعول به مطلقا لا مقيد كصفة الفاعل والمفعول به نحو جاء في زيد القائم ورايت زيدا القائم فان القائم بين هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث الاسناد لانه قائم سواء اسند اليه بالهيئة او لا انتهى **فان** قيل لم غير الا سلوب السابق وقال لفظ ولم يقل اسم كما قال في الحدود والمجودات السابقة **قلنا** ليتناول الجملة لان الحال كما يكون مفردا يكون جملة بل يؤلفها بالمفرد بخلاف السابقة فانها مفردة حقيقة او حكما فلذا غير الا سلوب **فان** قيل قد يكون الحال عن غير الفاعل او المفعول به كالحال عن مفعول مالم يسم فاعله نحو ضرب زيد مشدودا **قلنا** المراد من الفاعل او المفعول به اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل ما يكون عن مفعول مالم يسم فاعله وعن المفعول المطلق في قوله ضربت الضرب شديد الكثرة مفعولا به حكما بتاويل حدثت الضرب - شديد لان التجدد والحديث لا زمان للفعل وكذا يدخل في الحال الحال من المضاف اليه الذي اضيف اليه الفاعل او المفعول به لان المضاف اليه ربما يقوم مقام المضاف فبهذا القدر صار فاعلا او مفعولا به نحو قوله تعالى بل نبيع ملة ابراهيم حنيفا فان حنيفا حال عن ابراهيم وهو المضاف اليه لمفعول نبيع هو قوله ملة وقس على هذا غيره وكذا الحال عن معاد ضمير الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصحين حال عن قوله هؤلاء لانه مفعول مالم يسم فاعله حكما بسبب رجوع الضمير المستكن في قوله مقطوع فيقال لها يبين هيئة الفاعل فقط نحو جاء في زيد راكبا وضربت زيد امشدا ودا فيقال لما يبين هيئة الفاعل والمفعول به نحو لقيت عمرو راكبين كليهما وقد يكون الفاعل معنويا والمراد من الفاعل المعنوي ههنا ما لا يكون ملفوظا ومنطوقا في نظم الكلام فيشتمل المقدر وما يفهم من فحوى الكلام كالمثالين الذين في قوله وقد يقيد المعنوي بما يستبطن من فحوى الكلام بل يكون في نظم الكلام لكن غير ملفوظ كما لا يخفى على من له بصيرة في علم النحو نحو زيد في الدار - قائما فان قائما حال من الفاعل المعنوي الذي يكون في نظم الكلام لكنه غير ملفوظ لانه معناه زيدا استقر في الدار قائما فيكون قائما حال عن فاعل استقر وكذا المفعول به معنويا نحو هذا زيد قائما فان قائما حال من زيد الذي يفهم مفعولية من فحوى الكلام باعتبار معنى الاشارة ولتبيين المفهومين - من كلمة هذا لان مفعولية مقدرة في نظم الكلام فان نظم الكلام يقتضى كلاما مستقلا لكونه مبتدأ وخبرا مشتملا على المسند اليه وانما حكمنا بكونه مفعولا معنويا لان معناه اشير اليه وابنه

عليه قائما ولما توهم ان العامل في الحال لشدة اتصاله فيندفع بقوله والعامل فيه كذا وكذا او
 الا لما مست الحاجة اليه فانه ظاهر وقال العامل في الحال فعل اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا
 او معنى فعل ان لم يكن ملفوظا ولا مقدرا بل يقهمن من نحوى الكلام كما في قوله هذا زيد والحال
 نكرة ابداءى في كل وقت فنصبه على الظرفية لان الغرض من الحال تقييد الحدث المنسوب
 الى صاحبها وهو يحصل بالنكرة فلا حاجة الى المعرفة اصلا ولان الحال وصاحبها مبتدأ
 وخبر في المعنى لصيرورتها الى الجملة الاسمية كما تقول في جاءني زيد راكبا بترك العامل
 اللفظي والتوكيد اصل في الخبر فكذا في الحال وذو الحال معرفة غالبا كما رايت في الامثلة فقوله
 غالبا اي زمانا غالبا فنصبه على الظرفية ايض لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة
 لئلا يلزم الحكم على المجهول تامل وفيه نظر ووجه النظران الفاعل محكوم عليه ولم يشترط التعريف
 فتامل وان كان ذو الحال نكرة لم يكن فيه شائبة التخصيص سوى التقديم يجب تقديم الحال عليه
 اي على ذي الحال نحو جاءني راكبا رجل لئلا يلتبس الحال بالصفة في حالة النصب نحو رايت رجلا
 راكبا فانه يصح ان راكبا حال منه او صفة له مع استقامة المعنى فيها واذا قدم ارتفع الالتباس
 لان الصفة تابع للموصوف والتابع لا يتقدم على المتبوع بخلاف الحال فانه لم يكن تابعا فلا
 مانع من تقديمه عليه ولا طراد الباب حمل عليه حال الرفع والجرايز **فان قيل** اذا كان
 ذو الحال نكرة ووجب تقديم الحال عليه وجب ان يقدم راكبا على رجل في قوله مررت برجل
 راكبا والحال انه لا يجوز اصلا مع ان ذي الحال نكرة **واجيب** ^{عنه} بان المراد من النكرة غير مجرور
 وان كان نكرة مجرورة امتنع التقديم عليها وذلك لان الحال تابع لذو الحال ومنع تقديم المجرور
 على الجار فكذا التقديم تابعه **فان قيل** فلم لم تقدم على نفس المجرور وايضا بدون الجار **قلت**
 لشدة اتصال الجار مع المجرور حتى صار كالكلمة الواحدة امتنع التقديم على نفس المجرور
 ايض لعدم الاتصال بينهما اعلم ان المجرور على نوعين مجرور بالاضافة ومجرور الجر فتقديم
 الحال على المجرور بالاضافة ممتنع متفق عليه لا ممتنع تقديم المضاف اليه على المضاف فكذا
 تابعه الا المجرور بالاضافة اللفظية فان تقديم الحال على ذلك جائز نحو جاءني راكبا ضارب
 زيد لان المجرور بالاضافة اللفظية كذا مجرور بل منصوب او مرفوع كما سيجي في باب الضافة وكذا
 المجرور بكلمة غير فان تقديم الحال على مجرور غير جائز نحو جاءني راكبا غير زيد لان المجرور لم يشبه
 كلمة غير بما وكون النافيتين في مغايرة ما بعدها لما قبلها واما المجرور بمجرور الحرف فانه يختلف فيه
 ذهب بعضهم الى ان التقديم ممتنع لما مر وبعضهم الى انه يجوز بناء على ان حرف الجر معد
 للفعل اللازم فكان المجرور بها كذا مجرور لان قوله ذهبت بزيد تقديرا اذ هيته انتهى اعلم ان في

الحال قواعد. لها ان يكون نكرة ابدأ فلو كان معرفة يؤل بالنكرة كقوله مررت بزيد وحده اى منفردا وكقول الشاعر وارسلها العراك اى معتركة وكذا قوله اشهد ان لا اله الا الله وحده اى منفردا الى غير ذلك وثانيها انه لا يشترط فيه الاشتقاق عند صاحب الكافية بل المراد ما تبين هيئة باى وجه كان خلافا للجمهور فانهم يشترطون الاشتقاق وبأولون الجامد بالمشق لو كان جامدا وصاحب الكافية على خلافه وثالثها انه اذا تعلق الحال من شئ واحد من حيث اختلاف الجهة يجب ان يلى كل حال متعلقة وفيه تفصيل فليطلب من الفوائد الضيائية ورابعها ان الحال على سبعة اقسام منتقلة وهو يصلح ان ينتقل عن صاحبها نحو جاءنى زيد راكبا وموكدة وهى التى لا تنفك عن صاحبها غالبا نحو جاءنى زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لازمة للاب غالبا ودائمة وهى التى لا تنفك عن صاحبها ابدا نحو وكفى بالله شهيدا ومتداخلة وهى الحال التى جاءت عن ضمير الحال نحو جاءنى زيد راكبا ضاحكا فضا حكا حال عن ضمير راكبا وهى الحال المبتدأ خلة ومطلوبة وهى ما يكون صاحبها مطلوبة او معنوية نحو زيد فى الدار قائما او مترادفة وهو ظاهر قوله وقد يكون الحال جملة خبرية مطلقا اسمية كانت او فعلية فان كانت اسمية فيكون مشتملة على الواو والضمير معالا مستقلا لها فلا بد فيها من العائد نحو جاءنى زيد وابوه قائما وبالواو نحو قوله عليه السلام كنت نيا وادم بين الماء والطين او بالضمير وحده نحو جاءنى زيد علامه راكبا كالتقاء به وان كانت فعلية فان كانت مضارعا وجب ان يكون مشتملة على الضمير فقط لشبهه باسم الفاعل الذى لا يجوز الواو معه فى صورة الحال نحو جاءنى زيد يركب غلامه وان كان ماضيا يكون مشتملة على الضمير والواو معا نحو جاءنى زيد وركب زيد او بالضمير وحده نحو جاءنى زيد يركب غلامه لا مستقلة كالجمله الاسمية ومثال ما كان عاملا معنويا نحو هذا زيد راكبا فان معنانية واشير اليه وقد يحذف العامل اى عامل الحال وانما قيد بقوله عامل الحال لئلا يخرج البحث عنه لان البحث عن متعلقات الشئ بحث عن ذلك الشئ جوازا اى حذف جازا القيام قرينة فاللام ههنا للوقتيه لا للواجبية لان الحذف للاختصار لا لقيام قرينة كما تقول للمسافر اى الراجع من السفر سالما غانما حال بعد حال والاول حال من الفاعل والثانى حال من ضمير سالما حال متداخلة او صفة له اى ترجع لحذف ترجع للقرينة الحالية وقد يحذف وهو كما فى قولك زيد ابوك عطوفا اى احقه لكن الوجوب مشروط بان يكون مقرونة لمضمون الجملة الاسمية فقط كذا فى الكافية القسم السابع التميز وهو فى اللغة جدائى كردن وفى الاصطلاح نكرة خبر للمبتدأ وهو قوله هو تذكير المبتدأ باعتبار المعاد اى المرجع والمطابقة غير لازمة لغوات شرطها هو كون المبتدأ والخبر اسما ظاهرا اى كل واحد منهما اسما ظاهرا بخلاف ما اذا

كان المبتدأ ضميراً فانه لا يلزم المطابقة لان اذا دار بين المعاد والخبر فله الوجهان رعاية -
 المعاد ورعاية الخبر لكن رعاية الخبر اولى من رعاية المرجع لان الخبر مناط الفائدة وقيل رعاية
 المعاد اولى تذكر اى ذلك النكرة بعد مقدار اى ما يقدر به الشئ على ان المقدار صيغة آلة من -
 عدد بيان لقوله مقدار او كيل او وزن او مساحة او غير ذلك كالمقياس وسياتي بيانه مما فيه
 بيان لقوله غير ذلك ابهام اى الابهام من جنس المقدار والبراد من جنس المقدار جنس ما يقدر
 به لا المقدار بعينه فحذف الاشكال تأمل فانه من المعلوم ان الابهام في المعدودات -
 والموزونات وغيرهما لا في نفس العدد والوزن والكيل والمساحة فانها معلومة ترفع الابهام
 اى ترفع ذلك النكرة الابهام عن ذلك المقدار اى عن المقدار به لا عن نفس المقدار وهو العدد
 والوزن فانه لا ابهام فيه بل الابهام في المعدود به والموزون به نحو قوله عندى عشرون -
 رجلاً فان الرجل نكرة ذكرت بعد مقدار وهو لفظ عشرون يرفع الابهام في المعدود لان
 يكون ثابتاً في العدد حتى يكون التميز عنه وكذا حال الامثلة الاتية من نحو فقيران برا ومنوان -
 سمناء وجريبان قطناً وعلى التمرة مثلاً زيد اقول على التمرة مثلاً زيد امثال لقوله او غير ذلك
 كالمقياس وباقي الامثلة على الترتيب المذكورة تأمل وتعرف وقد يكون اى التميز عن غير مقدار
 عما يكون مبهماً جنساً وقد راقوله هذا خاتم الحديد ا فان التميز عن قوله خاتم وهو مبهم من حيث
 الجنس لانه لا يعلم منه انه من الذهب او الفضة وكذا من حيث القدر فان الخاتم لا يدل على القدر -
 المعلوم بل يعرف عادة بالحديد رافع الابهام من حيث الجنس لا القدر وكذا قوله سوار ذهب اى
 هذا سوار ذهباً على انه خبر المبتدأ اعلم ان المقادير على خمسة انواع عدد وكيل ووزن و -
 ذراع ومقياس كما اورد عليه الشعر مقاديرهم بنحوه بشا عدد كيل ذراع وزن ومقياس ويسمى
 هذه المقادير بالاسم التام ايضاً وهو ما يتم بتنوين او ما يقوم مقامه من نون التنشئة والجمع او
 بالاضافة فترفع اى في الجنس لئلا ينقض بمثل قولنا عندى رجل فان رجل اسم يتم بتنوين ولم
 يقتض التميز وانما سماه بالتام لان معنى التام شدة شئ كما ان معنى الناقصة ناتمام
 شدة شئ وهذا الاسم ايضاً يتم بهذه الامور لعدم جواز اضافة هذا الاسم مع وجود هذه
 الامور الى اخرى فاستغنى عنها لان المضاف لا يضاف ثانياً والتنوين وما يقوم مقامه من -
 تمام الكلمة قوله عندى رطل امثال لما يتم بالتنوين مع كونه وزناً وقوله وعشرون رجلاً مثال -
 لما يتم بنون الجمع مع كونه عدداً و فقيران برا مثال لما يتم بنون التنشئة مع كونه كيلاً ومنوان -
 سمناء مثال لما يتم بنون التنشئة ايضاً مع كونه وزناً وجريبان قطناً مثال لما يتم بنون التنشئة
 مع كونه مساحة وقوله ومثلها زيد امثال لما يتم بالاضافة مع كونه مقياساً ولم يذكر مثال الذراع

اكتفاء بما سبق من الامثلة فان قيل باى وجه يصير اسم التام ناصبا مع انه لم يكن فعلا ولا
 شبهة فعل قلنا لمشابهة الفعل في الاتمام فانه يتم بهذه الامور كما يتم الفعل بالفاعلية
 ثم الفعل بعد تمامه ناصب في المفعول به كذلك هذا الاسم ناصب في التميز الذي شابه للمفعول
 بعد تمام الفعل بالفاعل انتهى وفيه اى في التميز الذي يكون غير مقدار الخفض اى الجراكث من
 النصب استعماله فقول الخفض مبتداء وخبره اكثر والجار مع المجرور ظرف مستقر وقع صفة المبتدأ
 وتقديره هكذا والخفض الكائن فيه اكثر ان غير المقدار لا يكون مضافا اليها عرفا كالمقادير
 فانها توغلت في الابهام فاقتضى التميز فصارت منصوبا قطع الجرو راى في غالب الاستعمال و
 انما قلنا في غالب الاستعمال لجواز الخفض في المقادير ايضا كما سندكره ان شاء الله تعالى بخلاف غير
 المقادير فانه لما لم يكن غير المقدار توغلت في الابهام وغريق في الابهام فقد اقتصر عن طلب التميز
 فيذكر التميز على صورة غير التميز وهي الاضافة لحصول العرض بهام مع الخفض **اعلم** التميز رطل
 زيتا ومنوان سمنيا يجوز الاضافة فيه وان كان عما يتم بنون الجمع او بالاضافة فلا يجوز فيه والدلا
 مذكورة في الفوائد الضيائية ثم ان كان التميز جنسا لا يجوز تثنيته وجمعه الا ان يقصد النوع
 ويشئ ويجمع وغيره ثم التميز لا يخلو من ان يكون صالحا لان يكون مفسرا لما انتصب عنه و
 لم تعلقه بعد مالم يكن نصا في المنتصب عنه ولا يكون صالحا لما انتصب عنه بل صلاحية
 باعتبار متعلقة فان كان الاول جازا ان يكون التميز لما انتصب عنه او لم تعلقه نحو طاب زيد دارا
 او ابا وابوة وان كان الثاني فلا يجوز الا باعتبار المتعلق نحو طاب زيد دارا وعلما وان كان لم تعلقه
 نصا في المنتصب عنه فهو له نحو طاب زيد بنفسه اذا كان التميز اسما غير صفة وان كان صفة
 لما انتصب عنه فقط كان التميز لان الصفة يستدعى موصوفا والمذكور اولى بالموصوف
 من المقدر نحو طاب زيد والد اذا كان الولد زيد او لا يجوز ان يكون والده لكنه احتملت الحال نحو
 طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا وقد يقع اى التميز بعد الجملة حقيقة
 او مشابها بها كاسم الفاعل واسم المفعول او الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر
 وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو بحسبك زيد رجلا لدفع الابهام من نسبتها الى الجملة او مشابها نحو
 طاب زيد نفسا وعلما و ابا وابوة **اعلم** انه ان كان التميز عن المفرد فلا يجوز تقديم التميز
 عليه لضعف عملها و ان عمل المقادير لمشابهة الفعل كما مر وان كان عن الجملة فلا يجوز
 تقديمه لان ذلك التميز في المعنى فاعل لذلك الفعل ولا يجوز تقديم الفاعل وبعضهم قالوا
 ان كان عاملا فعلا صريحا فيجوز تقديمه لقوته في العمل والافلا **اعلم** ان في التميز قواعدا ولها
 ان التميز لا يكون الا من الجنس المبهم سواء كان مذكورا كما في قوله عند رطل زيتا او مقدرا

كما يكون التميز عن نسبة الجملة نحو قوله طاب زيد بنفسا تقديره طاب المنسوب الى زيد نفسا و
 ثانيها ان لا يكون التميز الا لكررة واذا كانت معرفة يأول نكرة وثالثها ان يكون اسما جامدا او
 مشتقا ورابعها ان يكون التميز منصوبا وقد يكون مجرورا بمن نحو قوله تعالى كم من قرية
 اهلكناها هذا عند الجمهور خلافا للزحشري فانه لم يجوز زيادة من على كم الاستفهامية
 وخامسها ان يكون الا بهام وضعافلا يكون رايت جارية من باب التميز لان الابهام في هذه الاشياء
 بهذا الرجل ولا يكون ايضا قام ابو خضض عمر من باب التميز لان الابهام في هذه الاشياء
 ليس بوضعي بل عارضى نشأ عن تعدد الموضوع له في الاستعمال ونشأ من عدم شهرته
 كما في عطف البيان كما في الفرائد الضيائية القسم الثامن المستثنى هو في اللغة المنع و
الصرف كما يقال استثنى الشيء من هذا الامر اي منع من هذا الامر وهو في الاصطلاح لفظ
 واما قال لفظ ولم يقل اسم مع ان المستثنى قسم من اقسام المنصوبات والمنصوبات قسم
 من الاسماء ليتناول الجملة لان الجملة قد وقعت مستثنى كما ان الجملة قد وقعت حالا يذكر
 ذلك اللفظ بعد الا واخواتها اي احد اخواتها اي اشباهها وهي ما خلا وما عدا وحاشا بالميم -
 المصدرية او لا سواء كان مبدوا او مقصورا وغيره وليس ولا يكون وتسمى هذه المذكورات
 اخواتها اصطلاحا فلا يكون جاء في زيد الا عمرو من باب المستثنى تأمل ليعلم انه اي شانه لا
ينسب اليه اي الى ذلك اللفظ ما نسب اي شيء نسب ذلك الشيء الى ما قبله اي ما قبل ذلك -
 اللفظ هو المستثنى منه وهذا التعريف لمطلق المستثنى فاذا عرفت المطلق هو التقسيم الى
 قسمية فلا يلزم تقسيم المجهول على انه يشترط في التقسيم العلم على انقسم به ولو بوجه
 ما لا العلم بكماله ولو اريد بلفظ ما اطلق عليه المستثنى في اصطلاح النحاة ليس الا هو المذكور
 بعد الا واحدى اخواتها كما هو عبارة الكافية غاية ما في الباب هو العلم على انقسم به ولو بوجه ما
 وهو اي المستثنى يرجع الضمير اليه لا الى لفظ وان هو رجوعه اليه لكون البحث من بحث المستثنى
 فتعينت رجوعه الى المستثنى على نوعين فالجار والمجرور في موضع الخبر متصل اي احدهما متصل
 على انه خبر مبتداء محذوف يسمى المتصل متصلا لا يستثناء الشيء الذي متصل وداخل في المستثنى
 منه من حين الاسناد اليه كما يشهد عليه المثال وهو اي المتصل ما اي لفظ اخرج ذلك الشيء عن
 امر متعدد اجزاء كما في قوله جاء في القوم الا زيدا او متعدد من حيث الجزئيات كما في قوله ما جاء في
 احد الا زيدا فان الواحد متعدد من حيث المفهوم الكلي لا متعدد اما اجزاء فالحد شامل لنوع
 المتعد فلا يرد شبهة الخروج من الحد بالا غير الصفة واخواتها اي احدا اخواتها اي اشباهها .
 نحو جاء في القوم الا زيدا او منقطع اي ثانيهما منقطع وهو اي المنقطع المذكور بعد الا واخواتها

غير مخرج بانتصاب غير على الحالبة او خبرية لكان المحذوف او مفعول لا عني او مفعول -
 مطلق للمذكور باعتبار الموصوف المقدراى ذلك غير مخرج وفيه تامل او مرفوع على ان خبر
 مبتداء محذوف وهو ظاهر عن الضمير المذكور متعدد بالواو وانها لعدم دخوله اى المستثنى
 فى المستثنى منه حين الاسناد والاخراج لا يكون الا بعد الدخول فاذا انتفى الدخول انتفى الخرج
 سواء كان من جنسه نحو جاء فى القوم الا زيد اى اشير الى القوم الذى لا يكون زيد منهم فى
 حال الاسناد او من غير الجنس نحو جاء فى القوم الاحمارك لهذا سعى المنقطع منقطعاى -
 منفصلا فان قيل المستثنى المتصل اما ان يكون داخلا حين الاسناد فى المستثنى منه
 او لا فان كان اولاي لزم التناقض فى قول القائل بقوله جاء فى القوم الا زيد او هو باطل لوقوعه
 فى كلام الله تعالى وان كان ثانيا فلا يوجد المتصل اصلا بل كان منقطعا فقط ^{عنه} اجيب بان -
 المستثنى داخل فيما قبله حين الاسناد لكن هذا الاسناد خال عن الحكم لان الحكم على ما قبله
 موقوف ومتعلق بذكر المستثنى بان دخل الحكم عليهما لان المستثنى هو الكلام الذى يتوقف
 حكم صدره على عجزه فم لا يلزم التناقض صرح به فى غاية التحقيق لما كان المقصود من النحر -
 معرفة الاعراب الكدبان اعراب المستثنى بقوله **واعلم** ان اعراب المستثنى على اربعة اقسام
 هكذا فى كثير من النسخ وفى بعضها **اعلم** ان المستثنى على اقسام ولا شك ان اعرابه على اقسام
 دونه لانه شئ واحد وهو اللفظ المذكور فتقسيم المستثنى الى اقسام ليس الا باعتبار الاعراب
 فالنسخة الاولى اولى من الثانية تامل وانما قال على اقسام ولم يقل على ثلاثة اقسام بطريق -
 المحصر مع انه لا يخلو من ان يكون منصوبا او مرفوعا او مجرورا لان المرفوع لا يكون معربا باعراب
 واحد بل بحسب العوامل وكذا المستثنى الواقع بعد الا فى كلام غير موجب لا يكون معربا با -
 عراب واحد بل يختار فيه البديل عما قبله فتوهم فى المحصر انهما من درجان فيها اوزيد اعليهما
 فلهذا اقال على اقسام بلفظ مبهم او يجاب عنه بان الاعراب وان كان على ثلاثة اقسام -
 لكنه بحسب الظاهر واما بحسب التحقيق فليس يمحصر لان حالة النصب وحدها على اقسام
 ينصب على الاستثناء وينصب على المفعولية وينصب على الخبرية وليس ولا يكون على
 ما سيجي بعده وكذا حالة الجر على قسمين تامل فلهذا اقال فان كان اى المستثنى متصلا واقعا
 بعد الاحال كونه الذى واقعا بعد الا الكائن فى كلام موجب وهو كل كلام لا يكون فيه اى فى ذلك
 الكلام حرف النفي ولا النهى ولا الاستفهام وانما سعى موجبا لاثبات احترازهما وقع فى كلام
 غير موجب فانه لا يوجب فيه النصب بل يختار فيه البديل كما سيجي بخلاف الموجب فان النصب
 فيه واجب لانه لو لم ينصب لكان مرفوعا او مجرورا اما الاول فلو انه لا يخلو اما ان يكون مرفوعا بالاعراب

على البدلية ولا يجوز ولا يجوز زيد الـ لانه انما يصح اذا كان معني الاستثناء باق فيه
وهما لم يبق معناه على حال الاستثناء تامل واما ان يكون مرفوعا بالصفة فانه ايضا لا يجوز
لانه لا يدل على معني كائن في القوم والعرض من الصفة هذا واما الثاني لانه ان كان مجرورا
فلا يخلو اما ان يكون مجرورا باضافة الـ اليه ولا يصح كلمة الـ للاضافة لانه حرف والاضافة
في الاسم واما ان يكون مجرورا بحرف الجر وكلمة الـ ليست بحرف جرفا اذا امتنع الرفع والجر
يجب النصب فيه قطعا نحو جاء في القوم الزيد او منقطعا سواء كان في الموجب نحو جاء في
القوم الاحمار او غيره ولهذا الم يقيدة كما مر مثالهما اي مثال الموجب والمنقطع وانما
وجب في المنقطع لامتناع موجب الرفع والجر فيه على الوجهين المذكورين تامل او كان المستثنى
مقدما على المستثنى منه نحو جاء في الاخاك احد وانما وجب النصب فيه على الوجهين المذكورين
او كان المستثنى واقعا بعد خلا من باب خلا يخلو خلا و عدا من باب عدا يعدو عدا و بمعني
التجاوز عند الاكثر ايض وانما وجب النصب لانهما فعلا ن ماضيان فاعلها الضمير
المستتر والمستثنى مفعول لهما وهو منصوب **فان** قيل هذا مسلم في عدا لانه بمعني
جاوز المتعدى الى مفعول لكن هذا التوجيه لا يصح في باب خلا يخلو لانه لازم وتعديته لا
يكون الا بكلمة من كما يقال خلت الدار من الاتيس فلا يصح انتصاب خلا زيد اعلى للمفعولية
اجيب عن الامر كذلك لان باب خلا يخلو قد يتضمن معني جاوز يجذف من ويتوصل الفعل اليه
فتعدى بنفسه والقسم هذا التضمن والحذف والايصال في باب الاستثناء ويكون صورة
المستثنى بالـ التي هي ام الباب **فان قيل** الضمير في خلا وعدا مذكر ومفرد وهو هو ولا يصح
ارجاعه الى القوم الذي هو اسم الجمع لان اسم الجمع كالجميع فكما ان للجميع ضمير الجمع
كذلك اسم الجمع كما يقال الرجال قاموا فكيف تركيب جاء في القوم خلا زيد او عدا زيد او
اجيب عن بان الضمير المفرد لا نسلم ارجاعه الى القوم بل معاده مصدر الفعل المقدراء اسم
الفاعل منه او بعض مطلق من المستثنى منه تقديره جاء في القوم خلا وعدا الجيئتهم او
الحاجي منهم او بعضهم زيد اثم قوله خلا زيد او عدا زيد او وقع مجموعا في محل النصب على
الحالية **فان** قيل الماضي المثبت اذا وقع حالا لا بد من كلمة قد لفظا او تقديرا ولم يثبت ههنا
اجيب عن بان قد ههنا مضمرة وخير وااضماره ليكون مشابها بالـ التي هي الاصل في باب الاستثناء
فدخول قد على كلمة لا لا يجوز عليها صرح بها في الفوائد الضيائية فاطلب هناك وانما قيد
انتصابه بالـ اكثر لان بعضهم لا يوجب النصب فيما بعد هما بل يوجب الجر على انها حرف جر
قوله او كان المستثنى واقعا بعد ما خلا وما عدا اي بعد ما خلا وما عدا المصدرة بما المصدرة في

ايضا وجب النصب لان ما المصدرية لازمة للافعال فقررت وتعينت كونهما فعلا بالافتقار -
وارتفعت شبهة الحرفية عنهما فتعين النصب على المفعولية وتوجيه صحة ارجاع المستكن في ما
خلا وما عد الى ما قبله على ما ذكره في خلا وعدا سابق انفا اعني اسم الفاعل والمصدر او بعض
مطلق من المستثنى منه ثم اعلم ان قوله ما خلا وما عد الى بعد تا ويلهما بالمصدر منصوب
المحل على الظرفية بتقدير المضاف تقديره جاء في القوم وقعت خلو مجيئهم والحاجي -
منهم او بعض مفهم زيد او كان المستثنى واقعا بعد كلمة ليس ولا يكون نحو جاء في القوم
ما خلا زيدا وما عد ازيد افكان منصوبا اي المستثنى فهذه المواضع المذكورة كلها على
الوجوب كما مر وجهها تأمل ثم انتصاب المستثنى بعد ليس ولا يكون على الخبرية لباب -
ليس ولا يكون واسمهما ما استكن فيهما وان كان المستثنى واقعا بعد الا غير الصفة حال كونه
ذو الواقع كائنا في كلام غير موجب والحال ان المستثنى منه مذكور فيه حقيقة يجوز فيه
الوجهان النصب بالاستثناء والبدل عما قبله لصحة معنى الاستثناء حال البدلية لان -
البدل في حكم تكرار العامل وهو نفس الفعل لا الفعل مع النفي والنهي والواستفهام نحو قولك
ما جاء في احد الازيد اعلى صورة الاستثناء فقولك ما جاء في احد الازيد ثابت على حقيقة
واحدة فيصير البدل منه في غير موجب بخلاف موجب فان قولك جاء في احد الازيد على
صورة الاستثناء وقولك ما جاء في احد الا جاء زيد بصورة البدل وهو تكرار العامل ليس بثابت
على حقيقة واحدة كما لا يخفى ولهذا يجوز ان يؤل كل تركيب بتركيب اذا ثبت كونهما على
حقيقة واحدة كتاويل الحال بالظرف وغيره تأمل وقوله غير موجب يخرج موجب وقوله
المستثنى منه مذكور يخرج غير المذكور فان حكمه فيما سياتي وان كان المستثنى مفعولان
يكون اي المستثنى واقعا بعد في كلام غير موجب والحال ان المستثنى منه هناك غير مذكور كان
اعرابه اي اعراب المستثنى ثابت بحسب العوامل اي ثبتت بحال تقتضيها العوامل من الرفع
والنصب والجرح نحو ما جاء في الازيد مثال الرفع وما رايت الازيد امثال النصب وما مررت
الا بزيد مثال الجر وانما اعراب هذا المستثنى بحسب العوامل لغزا عنها اليه من المستثنى منه فسد
المستثنى منه وكل شيء اذا وقع في محل الغير فله حكم الغير ويختص هذا المستثنى باسم المفعول
لذلك والمراد بالمفعول المفعول له كما يراد بالمشارك المشترك به فان قيل اعراب المستثنى -
المفعول اما بنفسه او بما يقتضيه العوامل فعلى كل من التقديرين لا يصح اثباته اما اولاه -
يجب ان يكون منصوبا فقط لا مفعولا ولا جرورا لان نفس الاستثنائية يقتضي النصب
فقط كما لا يخفى واما ثانيا فلان اعراب المستثنى في صورة الجر ليس بعامل المستثنى منه لان -

الجار مع المجرور لشدة الومتزاج والاتصال حذفاً جسيماً والمجرور وحده حتى يكون الجار -
 فارغاً إلى المستثنى **أجيب** بأن المراد بقوله بحسب العوامل أي بحسب شخصية العوامل أو -
 نوعيتها لأن أعراب المستثنى في صورة المجرور أيضاً بحسب العوامل النوعية وإن لم يكن -
 شخصية لأن جواز الجذر على أقسام كذا في غاية التحقيق في بحث الاستثناء تأمل وإن كان -
 المستثنى واقعاً بعد غير وسوى المقصور والممدودة وبعد حاشا عند الأكثر كان المستثنى مجروراً
 أما كونه مجروراً بعد غير وسوى مقصوراً أو ممدوداً فلهذا فافهما إليه وأما كونه مجروراً بعد -
 حاشا فلا نه حرف جر عند الأكثر ذهب بعضهم إلى أن ما بعد حاشا منصوب بالمفعولية
 على أن حاشا فعل وفاعله المستكن فيه نحو قولهم اللهم اغفر لي وللمن سمع دعائي حاشا -
 الشيطان بنصب الشيطان قوله أعلم أن أعراب غير لما فرغ من بيان أعراب المستثنى شرع
 في بيان أعراب ادواتها فم وأعلم الجواز وأخذ ببيان كلمة غير من بين أحوال الأدوات لأن
 الحرف لا يقبل الأعراب وخلو وعدا حاشا أفعال ماضية أيضاً لا يقبل لبناء وأما كون كلمة سوى
 مقصوراً أو ممدوداً فلهذا احتياجهما إلى البيان لأنها ظروف لا زمر النصب وأما كلمة ليس -
 فإنها أيضاً ماضية وأما لا يكون فهو فعل مضارع فاعرابه أما الرفع بالتجريد وأما النصب بالنواصب
 وأما الجزم بالحوازم فبقيت من بينها بالبيان كلمة غير كأعراب المستثنى بال لكن لا مطلقاً بل -
 إذا وقعت في الاستثناء لأن الأعراب في ذلك المستثنى أعراب ال لكن لما كان الأحرف غير قابل
 للأعراب رجع الأعراب وعاد إليه وصار المستثنى مجروراً بالإضافة إليه على التفصيل المذكور أي على
 ما سبق ذكره في المستثنى بال من وجوب النصب فيه من الوجوب المتقدم والمنقطع وجواز النصب
 مع اختيار البديل في غير الموجب وأعرابه على حسب العوامل في صورة عدم ذكر المستثنى منه
 مثالها جاء في القوم غير زيد وغير حماد إلى آخره وإنما صار أعراب غير كأعراب المستثنى بال
 لمشابهة كون كل واحد منهما في مغايرة ما قبله لما بعدهما **فإن** قيل فعلى هذا يلزم أن يكون غير
 مبنياً لمشابهة بال الحرف في قلنا الأمر كذلك إلا أن هذه المشابهة لم يوثق في البناء لوجود
 الإضافات فيه وهي من خواص الاسم كذا في غاية التحقيق وأعلم أن لفظ غير موضوع للصفة
 لكونه دالاً على ذات مبهمه مأخوذة مع بعض صفاتها أعني المغايرة فيكون لصفة تقتضي للوصف
 كسائر أسماء الصفات تقتضي موصوفها وقد تستعمل للاستثناء كما أن كلمة الموضوع -
 للاستثناء وقد تستعمل كلمة ال للصفة المقتضية للموصوف مجازاً لكن لا مطلقاً بل إذا وقعت
 كلمة الأبعد جمع وإنما شرط كونه واقعاً بعد جمع ليوافق حال الصفة حال الاستثناء لأن الاستثناء
 لا يكون إلا من متعدد وذلك الجمع المذكور غير محصور لأنه وإن كان جمعاً لكنه محصور بلام

الاستغراقية او بلام العهد الخارجية لم يتعذر الاستثناء لتعين دخوله فيما قبله في صورة -
 الاستغراق والتعين في دخوله شرط صحة الاستثناء المتصل فاذا وجد شرط صحة الاستثناء
 المتصل فلم يتعذر المتصل وكذا لم يتعذر الاستثناء في صورة العهد اذا اريد به القوم
 الذي يكون دخول المستثنى فيه قطعاً وعدم دخوله فيما قبله قطعاً فاذا اريد احداً منهما لم يتعذر
 الاستثناء متصلاً كان او منقطعاً واذا كان جمعا منكورا غير محصور حملت الادلة على الصفة لتعذر
 الاستثناء وذلك التعذر كما في قوله تعالى لو كان فيهما اى في الارض وعلى السماء الهة جمع
اله الا الله بالرفع لفسدتا اى السماء والارض لخرجتا عن هذه الا نظام لا مكان المنازعة و
 المتخالف فيهما اى الالهة والفساد ههنا ما خوذ بمعنى خروج الشئ عن النظام لا بمعنى المعدوم
 والعدم كما توهم فكلما الا ههنا للصفة لا للاستثناء لتعذره لان الالهة جمع منكور غير -
 محصور فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وهو الدخول فيما قبله قطعاً في المتصل وعدم الدخول
 فيما قبله يقينا في المنقطع ولعدم التيقن في دخول الله وفي خروجه عنها تعذر الاستثناء -
 فحملت على الصفة وفي الآية مانع اخر عن الاستثناء وهو ان لو كان الا ههنا للاستثناء لكان
 معنى الآية هكذا لو كان فيما الهة المستثنى عنها الله لفسدتا فيوقف الفساد لخروجه عنها و
 عدم الفساد لعدم الخروج فنثبت التعذر دون التوحيد وهي نص في التوحيد فان قيل اثبات
الدعوى بقول المدعى ممنوع عند الشرع فكيف يصح توحيدته تعالى بقوله سبحانه اجيب بان
هذا المنع بالنسبة الى المخلوقات لا بالنظر الى الخالق لان الخالق منزّه عن النفس فلا يذهب ذهن -
 السامع الى جهة الكذب فيتحقق الصدق فان قيل انتفاء الفساد ينبغي ان يكون بالاتفاق واصطلاح
 الالهة الوحدة اجيب عنه بان الاتفاق لا يغلو امان يكون بالتساوى ان يكون كل واحد مساوياً في -
 القوة والضعف او يكون بعضها غالباً على بعض فالاول لا يسلم لان المساواة غير ممكن عند العقل
 والثاني ايضاً باطل لان جانب المغلوب عاجز لثبته بحجج الله سبحانه تعالى وهو بعيد عن ان يحجز -
فان قيل كلمة في في قوله فيها للظرفية فيكون السماء والارض ظرفاً لله تعالى وهو منزّه عن المكان
 والزمان اجيب عنه بان كلمة في ههنا بمعنى اللام تقديرة لو كان لهما الهة فلم يثبت الظرفية وكذلك
 قوله لا اله الا الله اى غير الله اعلم ان في المستثنى قواعد ولها ان لا يكون المستثنى الا من الامر -
 المتعدد والاولم استثناء الشئ من نفسه وذا باطل وثانيها ان يكون ذلك المتعدد اعم من ان يكون
 لفظياً او تقديرية والثالث انه يجوز تقديره على المستثنى منه وابعها انه لا يجوز ان يتعدد الاستثناء
 بغير حرف العطف من التعدد الواحد وبالعطف يجوز لان نصب المستثنى الواحد ثابت بتثنيه المفعول
 دون الثاني والثالث واما بالعطف فيجوز لا يعمد في القوم الا يزيد الامر وابدون العطف بل يقال جاء في

القوم الازيد او الاوعمروا وخامسها ان دخول المبتدئ فيما قبله حين الاستناد شرط قطعاً -
 لصفة استثناء المنقطع فمتى حصل العلم والجزم هو الاستثناء والاذك وغيرهما من القواعد التي
 ذكرت في المطولات **فصل** القسم التاسع خبر كان واخواتها هو المسند اي المسند به بعد -
 دخولها اي بعد دخول كان واخواتها والمراد من الدخول ايراث اثرها فيه قوله هو المسند
 شامل لجميع المسندات وقوله بعد دخولها يخرج ما عداه واراد من الاستناد استناد اجديد افلا يرد
 شبهة استناد المسند عرفت من معنى الدخول لا يرد كان زيد يقوم ابوه وحكمه اي حكمه خبر كان -
 واخواتها حكم خبر المبتدأ في الاقسام من كونه مفرداً او جملة او معرفة او نكرة وفي الاحكام
 من كونه واحداً او متعدداً او مثبتاً او محذوفاً وفي الشرائط من كونه مفرداً او جملة مشتملة على
 عائد ولا يحذف الا بقرينة الا انه اي الشأن يجوز تقديمه اي الخبر على اسمه اي اسم كان قوله يجوز
 تقديمه ثم حذف قوله في وقت طلب الاختصار فبقيت قوله الا انه يجوز تقديمه على اسمه اي -
 الخبر مع كونه معرفة لعدم الالتباس بين الاسم والخبر لاختلف الاعراب الواقع عليهما وهذا
 تقديم الخبر مع كونه معرفة لعدم الالتباس اذا كان اعرابهما لفظياً وفي احد هما لفظياً وفي الآخر
 تقديراً واما عند الالتباس فان حكمه حكم خبر المبتدأ بخلاف خبر المبتدأ اذا كان معرفة
 لا يجوز تقديمه على المبتدأ للزوم الالتباس بينهما ايضاً لا اتحاد اعرابهما نحو كان قائماً زيد ببقاء
 عمل كان في خبره وهو النصيب وبقاء عمله في اسمه وهو الرفع واعلم ان في باب خبر كان -
 قواعد اولها ان يكون الخبر اسماً او غيره نحو كان زيد قائماً او في الدار وثانيها انه يجوز تقديم
 الخبر على الاسم من كل فعل من الافعال الناقصة وكذا على نفس الافعال الناقصة غير ما هي
 مصدرية بكلمة ما وثالثها انه لا يجوز حذفه نحو كان زيد بخلاف الخبر لا لتباسه بكان التامة
 نحو كان زيد اي ثبت زيد بخلاف كان فانه يجوز حذفه ورابعها جميع احوال خبر المبتدأ او ما -
 استثنى المصنف **فصل** القسم العاشر اسمان واخواتها اي احدى اخواتها اي نظائرها و
 انما صدر البحث بان المسكورة وغيره عما يبقى منه بالاخوات لكثرة استعماله وهو المسند
 اليه بعد دخولها اي بعد دخول ان واخواتها ولما قد عرفت من معنى الدخول لا يرد
 زيد ابوه قائم نحو ان زيد قائم **فصل** الحادى عشر المنصوب بلا التي ثبت لنفي صفة
 الجنس وحاله فالعبارة مجذبة المضان وانما عبر عن اسم لا بالمنصوب لانه ليس اكثر من
 المنصوبات ولا كلمة منها فلا يجوز عده من المنصوبات مطلقاً وانما قدر المضاف ليطابق
 المثال بالمثل له والا فلا يطابق المثال بالمثل لان ما في قوله لا غلام رجل في الدار ليس -
 لنفي جنس غلام الرجل بل لنفي صفة وهي الثبوت والحصول لان النفي متوجهة الى نفي الصفة

فان قيل فما الفرق بين هذه وبين لا المشبهة بليس لان لا المشبهة بليس ايض لنفي الصفة
 نحو لا رجل افضل منك **اجيب عنه** بان لا التي لنفي الجنس لنفي الصفة عن ماهية الشئ حقيقة
 بخلاف لا المشبهة فانه ينفي الصفة عن الفرد لا عن الحقيقة وبان لا التي لنفي الجنس يعمل عمل
 حروف المشبهة بالفعل بخلاف لا المشبهة بليس فانها تعمل عمل ليس اعني تقدر على المرفوع على
 المنصوب قوله هو المسند اليه جنس شامل له وبغيره وقوله بعد دخولها فصل يخرج به ما عداه وبها
 عرفت من معنى الدخول لا يريد نحو لا غلام رجل ابوه قائم وبهذا القدر يتم حد الاسم جمعاً
 ومنعاً لكنه اراد ان يذكر حد المنصوب بها فضم اليه قوله يليها الى اخرة لان مجرد وقوعه مسنداً
 اليه بعد دخولها لا يوجب عمل النصب لانه قد يبني على الفتح نحو لا رجل في الدار في صورة
 عدم الاضافة وقد يكون مرفوعاً نحو لا حول ولا قوة في التكرار بل المنصوب التي يوجد فيه ثلثة
 شرائط أحدها اليلاء والاتصال وثانيها النكارة وثالثها الاضافة فاذا وجد هذه الشرائط -
 جميعها كان منصوباً والافلا ولهذا اقال يليها أي المسند اليه كلمة لا فالضمير المرفوع المستر عائد
 الى المسند اليه والباو الى كلمة لا والمجموع اما حال عن الضمير المحرور في اليه او عن ضمير
 اليها قوله نكرة بالنصب حال من الضمير المستتر في يليها قوله مضافة ايض بالنصب حال عنه -
 وانما شرط اليلاء لانه لا تعمل في المفعول لضعفه وانما شرط الاضافة لانه لو لم يكن مضافاً او
 مشابهاً فهو مبني على الفتح كما سيحكي وانما شرط النكرة لانه لا تعمل في المعرفة لانه وضععت -
 لنفي صفة الجنس نحو لا غلام رجل في الدار ومشاها بها وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام
 كلمة اخرى نحو لا عشرين درهما كأنا في الكيس مثال المشابهة لان معنى عشرين لا يتم الا بذكر
 تميزه فان قيل اسم لا اذا كان مضافاً ينصب فقوله لا اباله ولا غلومي له ليس بمضاف مع انه اجري
 عليهما احوال الاضافة وهي اثبات الالف في ابا وسقوط النون في غلامين **اجيب** بانه وان لم يكن
 مضافاً لكنه مشابهاً اي بالمضاف تامل كذا في الفوائد الضيائية ثم لما فرغ عن بيان حد الاسم
 وبيان حد النصب شرع الآن في بيان فوائد قيود النصب وهي اليلاء والنكارة والاضافة وان كان
 اي الذي ثبت بعد كلمة لا نكرة بالنصب لانه خبر كان والاسم الموصول مع الصلة قوله مفردة ايض
 بالنصب لانه صفة نكرة فهو اي ذلك الاسم من حيث انقضاء شرط الاضافة ووجود شرط اليلاء
 والنكارة مبني اي ذلك الاسم على الفتح نحو لا رجل في الدار اما كونه مبنياً فلتضمنه معنى من تقدير
 لا من رجل في الدار وانما كان متضمناً بمعنى من لانه محمول على جواب سوال مقدر فليس بكلمة
 من الزائدة كانه قيل لا من رجل في الدار واما كونه على الحركة فلانه بناء عرضي فلا يقوى قوة المكون
 واما كونه على الفتح فلان الفتح اخف الحركات وان كان اي اسم لا معرفة سواء كان مفصولة مضافة

رفع الاول فلا ن لا يعنى ليس واسمه من المرفوعات وخبره موجودا بالنصب واما فتحه الثاني -
 فلا ن لا نفي الجنس ففي هذه الصورة لا يجوز الا عطف الجملة على الجملة دون عطف المفرد
 على المفرد لعدم اتحادهما في الخبر تامل وقد يحذف على المضارع المجهول اسم لا هذه -
 لقيام قرينة اى وقت قيام قرينة فاللام للوقت لا للاجل لان قيام القرينة ليس علة الحذف
 بل العلة الاختصاص والايجاز والقرينة اعم من ان يكون مقالية او حالية نحو لا عليك اى لا
 بأس عليك والقرينة ههنا دخول الحرف على الحرف اعلم ان جواز حذف اسم لا مشروط بذكر
 خبره واما عند حذف الخبر فلا يجوز حذف الاسم للزوم الاحجاف لعمله واما قوله لا كزيد فلا
 نسلم انه مما حذف الاسم والخبر جميعا بل احدهما لان الكاف ان جعلناه اسما كما هو مذهب
 الاخفش فالخبر محذوف وتقديره لا مثل زيد موجود وان جعلناه حرفا كما هو مذهب سيبويه فالاسم
 وحده محذوف وتقديره لا احد كزيد اى لا احد موجود كزيد كذا في الفوائد الضيائية **فصل**
 القسم الثاني عشر خبر ما ولا المشبهتين وفي بعض النسخ المشبهتان بالرفع في لا يصح ان يقع
 صفة ما ولا لانها مجرد وان لوقوعهما مضافا اليه الا ان يكون من باب حذف المبتدأ ووقع الصفة
 بالرفع والجملة وقعت صفة فيكون من قبيل الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد بليس في النفي -
 والدخول ولهذا يعمل عملها الاصلية وهو تقدير المرفوع على المنصوب هو اى خبر ما ولا المسند
 بعد دخولها اى بعد دخول احدهما فلا يريد الشئ المعروف وبما عرفت من معنى الاسناد اعنى كونه -
 جديدا ومعنى الدخول اعنى ايراث الاثر لا يريد ايضا شبهة اسناد المسند ولا يريد ما زيد يضرب ابوه -
 وايضا المراد بالمسند المسند اليه الاسناد بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع بعدها فلا يريد ايضا
 المعطوف على احدهما والبدل عن احدهما نحو ما زيد قائما مثال كلمة ما ولا رجل افضل منا مثال -
 كلمة لا وانما مثل ما بالمعرفة ولا بالنكرة لان لا لا تعمل في المعرفة وذلك لان عمل ما ولا ليس التام
 وليس مشابهتهما اتم لان كلمة ليس لنفي الحال وبما كذلك بخلاف وفان مشابهة لا بليس ليس باتم
 لان ليس لنفي الحال ولا لنفي المطلق فاقصر عمله على احدهما اى على النكرة او المعرفة وانما خصت
 بالنكرة لا بالمعرفة لوجوه اما لان النكرة مناسب للطلاق او انه لما نزل عن درجة نظائره وهو
 اختصاصه باحد هما اى المعرفة والنكرة اعطى لها الاصل وهو النكرة لئلا يلزم الاحجاف لعلها وضعف
 له واما مفروض على موارد الاستعمال والسمع حيث قال الشاعر من صد عن نيرانها فانما ابن قيس لا براح
 حيث وجد على النكرة وهي براح فان قيل لا نسلم ان لا في لا براح لا المشبهة بليس بل التي لنفي -
 الجنس لوجود الرفع في مدخولها اجيب بان مجرد وجود الرفع لا يكفي لصحتها ما لم يوجد هناك
 تكرار الاسم ولا تكرار في البيت تامل فان قيل اذا كان مختصا بالنكرة فلا يكون مما يدخل على

المبتدأ لأن المبتدأ لا يكون إلا معرفة فلم يكن مشابهها بليس كما لا يخفى ^{عنه} أجيب بان ذلك التكرار وإن لم يصلح للابتداء قبل دخوله إلا ان بعد دخوله تصلح للابتداء باعتبار ما يؤول اليه كان لا مما يدخل على المبتدأ والخبر فيكون مشابهها بكلمة ليس انتهى لما فرغ من بيان آيات عمل ما شرع الآن في بيان ابطال عمله بعارض فقال وإن وقع الخبر أي خبر ما بعد الالف الناقصة لذلك النفي وإنما خصت ما كان كلمة الا لا تزداد بعد لا وكذا الكلمة ان لا تزداد مع لا في استعمالهم نحو ما زيد الا قائم بالرفع وتقدم الخبر أي خبر ما على الاسماء اسم ما نحو ما قائم زيد بالرفع ايضاً وزيدان بعد ما نحو ما ان زيد قائم بالرفع ايضاً بطل عمله أي عمل ما بطلان عمله فرايت ههنا بمعنى - روية البصر فلم يقتض الا مفعول واحد في الامثلة المذكورة وإنما بطل العمل في هذه الصور المفككة كلها لضعفه في العمل فمتى وجد النفي والترتيب واليلاء كان عاملاً والافلا في الصورة الاولى - انتقض النفي الموجبة لمساواة المقتضى لعمله وفي الصورة الثانية انتفى الترتيب وفي الصورة - الثالثة انتفى الالياء والا اتصال الملازم لعمل الضعيف وهذه أي عملة ما ولا لغة اهل الحجاز وفي بعض النسخ وهذا أي عمل ما ولا بتدكير اسم الاشارة ووجه حمل اللغة عليه باعتبار انه مصدر يستوي فيه المذكور والمؤنث وفيه تأمل وإنما يكونان عاملين على لغتهم بالقياس على كلمة ليس مع انه يؤيد مذهبهم قوله تعالى ما هذا بشر وما هن امهاتهم بالنصب في صورتين واما بنو تميم فك - يعملونهما أي ما ولا اصلا أي في كل وقت فيكون اصلاً منصوباً على الظرفية وإنما لم يعمل على لغتهم لانها وان كانا مشابهتين بكلمة ليس لكنهما ليستا بثابت على طبعه وهو الاختصاص بالجملة الاسمية لان ليس مختص بهما وهما يعمان واما قوله تعالى ما هذا بشر وما هن امهاتهم فمنصوب بنزع الخافض تقديره ما هذا بشر وما هن امهاتهم فان قيل ما السر في ارجاع المجرور بعد حذف الخافض الى النصب - اجيب بان المجرور في الحقيقة مفعول به وهو المنصوب فاذا حذف الجذر لفظاً رجع الى اصله كذا في بعض الحواشي قال الشاعر عن لسان بني تميم فقله قال الشاعر اشارة الى التمثيل والتمسك به ايضاً و مهفهم أي رب مهفهم قالوا الواو ههنا بمعنى رب ولهذا استحق الصدر ويقتضي التذكير في مدخوله والتقديم على متعلقة كما اقتضاه رب كالغصن قلت له فالجاء مع المجرور متعلق بقلت وكذا قوله له صلة لقلت ايضاً انتسب هذه الجملة مقولة لقوله قلت فقال فاجاب ما قتل المحب حرام يرفع حرام فقال فعل وفاعله الضمير المستكن فيه وما ملغاة عن العمل وما بعده مبتدأ وخبره مرفوعان والجملة - مقولة القول والمجموع جواب لقوله انتسب فان قيل قوله ما قتل المحب حرام ليس بجواب لعدم وجود المناسبة والمطابقة بينهما اذ السؤال عن الانتساب والاصل والجواب القتل وايضاً لا يكمل التمثيل والتمسك لو يعود الضعف فيه ^{عنه} اجيب بان المطابقة بين الجواب والسؤال ههنا حاصل لانه لما قال -

حرام بالرفع فكانه قيل الشاعر من بنى تميم لان الرفع ليس الا في لغتهم او يحجب عنه بان الشاعر
سأل عن الانتساب وعلق به قتل نفسه ايض فكانه قيل وان لم تنتسب فاننا من المقتولين وانت
قاتل لنا فوجب عليك عقوبة فالشاعر اخذ صيغة القتل فاجاب عنهما اي عن السؤال وما يتعلق
به بقوله ما قتل المحب حرام كما فرغ عن بيان المقصد الثاني شرع الآن في بيان المقصد الثالث -
المقصد الثالث في المجرورات قد بينا تاويله بما عرفت في المقصد الاول والثاني من كون
المقصد بمعنى المقصود وكلمة في في تاويل المبتدأ تقديره المقصد الثالث في المجرورات الاسماء
المجرورة ولما كان لا من الجنس مبطلا للجمعية صارت الاسماء بمعنى الاسم هو توصيفه باللفظ
المفرد وهو المجرور ايض يصح حمل هو في قوله وهو المضاف اليه ان جعل هو ضمير الفصل فقط وفي
بعض النسخ الاسماء المجرورات بالالف وكذا قوله هي المضاف اليها بتانيث الضمير فحلا حاجة الى هذا
التاويل وهو المضاف اليه فقط فان قيل هذا الحد ليس شاملا لبعض افراده لخروجه بحسبك درهم
وكفى بالله شهيدا والحق بيده فان كل واحد منها مجرور ولم يكن المضاف اليه اجيب عنه بان هذا التعريف
ما أول بقولنا هي المضاف اليه وما يشتمل على علامة المضاف اليه فقولك بحسبك درهم وكذا الاخر
وان لم يكن مضافا اليه لكنه مشتمل على علامة المضاف اليه وهو المجرور ولما كان معرفة المجرور
موقوفا على معرفة المضاف اليه شرع في تعريفه فقال وهو اي المضاف اليه كل اسم والحق ان يقال
كل لفظ مقام اسم ليتناول الجمل ايض ويطابق صدر الكلام حيث ذكر المضاف في خواص الاسم
دون المضاف اليه اللهم الا ان يحجب عنه بان فيه اختلافنا فذهب بعضهم الى ان المضاف اسم
فقط بخلاف المضاف اليه فانه اعم من ان يكون اسما وجملة وذهب بعضهم الى ان المضاف اليه
كلهما اسمان وهو مذهب سيبويه صرح به في القاموس الا رشاد نسب اليه اي الى ذلك الاسم شئ
مفعول مالم يسم فاعله لقوله نسب على صيغة المجهول والمراد بالشئ اعم من ان يكون اسما وفعل
كما يشهد به قول المصنف فيما بعد بواسطة حرف الجر لفظا اي حال كونه ذلك الحرف ملفوظا نحو مررت
بزيد وهذا بخلاف مذهب القوم حيث ليسوا قائلين بالاضافة لكن مذهب سيبويه اطلق المضاف
اليه بكونه ملفوظا ومقدرا وتبع المصنف مذهبهم من الفوائد الضيائية ويعبر عن هذا التركيب
في الاصطلاح بانه جار مجرور وان كان بالحقيقة مضافا ومضافا اليه على مذهب سيبويه وتابعه
المصنف او تقديرا اي حال كونه ذلك الحرف مقدرا نحو غلام زيد تقديري غلام لزيد ويعبر عنه
اي عن هذا التركيب في الاصطلاح بانه مضاف ومضاف اليه في الحقيقة وهذا التعبير موافق
لجميع المذاهب اعني مذهب القوم ومذهب سيبويه ومذهب تابعه كالصم لما فرغ عن بيان -
حقيقة المضاف اليه شرع الآن في بيان ما يضاف الاضافة ويعاندها فقال ويجب اي يلزم تجريد
له قال الزم - سيبويه المجرور عرف المولف نظاما اليه لكنه غير ما هو المصطلح المشهور لانه اذا اطلق المضاف لا يراد به المجرور بحرف الجر

المضاف دون المضاف اليه عن التنوين مطلقا سواء كان من خواص الاسم اولا كالترنمو عن
ما اى عن الذى يقوم مقام ماى التنوين فى الانقطاع كتون التثنية والجمع وانما شرطا التجريد عن
التنوين لان الاضافة يوجب اتصال المضاف بالمضاف اليه وهى علامة الانقطاع فبين اثرها
واقترانها صافاة واما التجريد عن التنوين فلا يترها عوض عن ذلك التنوين فقط او عن الحركة
او عنهما على الاختلاف الذى ذكرناه فى صدر الكتاب تأمل فبالجملة يجب تجريد المضاف عن
التنوين لان نائب الشئ له حكم المنوب نحو جاءنى غلام زيد اصله غلام بالتنوين ثم لما
اضيف سقط التنوين بالاضافة فصار غلام زيد وكذا قوله غلاما زيد اصله غلامان
ثم لما اضيف سقط النون لاجلها وكذا قوله مسلمو مصر اصله مسلمون سقط النون للاضافة
فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعل المعرفة علما فى نحو النجم والثريا والصعق عند
ابى العباس فى لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قلنا لان سلمان فى هذه
الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف الحاصل باللام والاضافة وحصول التعريف
الاخر وهو التعريف بالعلمية فانها صارت اعلاما لم يبق فيه الاشارة الى معلوميتها باللام
والاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرفة بل تبديل تعريف بتعريف صرح به فى الفوائد الضيائية
واعلم ان الاضافة التى بتقدير حرف الجر لا بظهوره لانه يسمى مضافا ومضافا اليها اصلا
ويكون منقسما الى اقسام هو اللفظية والمعنوية فان قيل هذا التقسيم باطل لعدم وجود حرف
الجر مقدرا فى الاضافة اللفظية والمم قسم الاضافة التى بتقدير حرف الجر الى الاضافة
المعنوية واللفظية اجيب عنه بان الاضافة اللفظية محمولة على المعنوية وذلك لان الاضافة
اللفظية فرع المعنوية فى الاضافة فينبغى ان لا يخالف الاصل بان يختص بالفعل ويعم الاسم
بان يكون فى الاسم والفعل واذا لم يكن مخالفا اعطى له حكم الاصل فيكون حرف الجر مقدرا فيه
واجاب بعض الفضلاء عنه بان الصفة لا تخلو ما ان تكون الصفة مضافة الى الفاعل فزيد للمر
الوجه فهى بتقدير من اى من حيث الوجه وان كانت الصفة مضافة الى المفعول فهى بتقدير اللام
نحو ضارب زيد تقديره ضارب لزيد فبالجملة لا يخلو من تقدير حرف الجر وان لم يبين المم فى
كتاب غيره ولا فى شروجهم فان قيل فعلى هذا يكون التخصيص فلا يصح قوله فيما بعد ولا تفيد الا
تحقيقا فى اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة الى الفاعل والمفعول ثم بالاضافة
يحصل التحفيف فقط مما افاد الاضافة فيصح قوله ولا تفيد الا تحفيضا على قسمين معنوية اى
منسوبة الى المعنى ولفظية اى منسوبة الى اللفظ وانما قدم المعنوية على اللفظية مع ان اللفظ
اصل بالنسبة الى المعنى لا المعنوية اكثر فائدة من اللفظية كما سيحجى من بعد هذا التقسيم باع
عنه لاوتاتهما معنى فى المضاف تقريبا وتخصيصا ١٣٥ اى ثبت فى اللفظ دون المعنى ١٣

شرأطها الى المعنى واللفظ والى اللفظ فقط واما المعنوية فكلمة اما للتفصيل لسبق اجمال
 فهي اى علامتها ان يكون المضاف غير صفة وانما قدر لفظ علامتها ليصير الحمل والالم يصح
 حمل الكون على الاضافة تامل مضافة بالجور على انه صفة لفظ صفة فحريشمل لما كان المضاف
 اسما حامدا نحو غلام زيد لكون المضاف غير صفة ولما كان المضاف صفة يكن غير مضافة
 الى معمولها نحو مصارع مصر وكريم البلد لكون الصفة غير مضافة الى معمولها ايضا وهي -
 اى الاضافة المعنوية من حيث النسبة المتصورة بين المضاف والمضاف اليه على ثلاثة -
 اقسام وان كان العقل يقتضى ان يكون على خمسة اقسام لان النسبة بين المضاف والمضاف
 اليه لا يكون الا خمسة احدها نسبة مباينة وثانيتها نسبة متساوية وثالثتها نسبة اعم مطلقا
 ورابعها نسبة اخص مطلقا وخامسها عموم وخصوص من وجه لكن لما كان اضافة للمساوي
 الى المساوي ممتنعة وكذا اضافة الخاص الى العام ممتنعة لعدم الفائدة في هذه الاضافة
 فاحصرت في ثلاثة اقسام احدها اما ان يكون بمعنى اللام ان كان المضاف اليه مباثنا للمضاف
 ولا يكون ظرفا له نحو غلام زيد اى غلام لزيد فان زيدا يباين للغلام ولا يكون ايضا ظرفا له
 واما بمعنى من فيها اذا كان المضاف اعم مطلقا من المضاف اليه كبحر الاراك وعلم الفقه وفيما
 بينهما عموم وخصوص من وجه نحو خاتمة فضة اى خاتم من فضة بمعنى من البياضية او بمعنى
 في نحو صنوفة الليل اى في الليل فيما اذا كان المضاف اليه مباثنا للمضاف لكن ظرفا له نحو ضرب اليوم
 فان اليوم مباثن الضرب لكن ظرفا له اى ضرب في اليوم وانما خص هذه الحروف من بين -
 الحروف لانه لان الظرف يناسب لكلمة في للظرفية واعية المضاف يقتضى البيان وكلمة من
 للبيان مناسبة له والمباين يقتضى الاختصاص واللام للاختصاص فلهذا اخصت دون غيرها
 لما في عن اقسامها شرح في فوائدها وذلك لان اضافة صنع اخر طار عن الافراد وكل صنع
 لا بد له من الفائدة المترتبة عليه والى لعدت عينا فقال وفائدة هذه الاضافة تعريف المضاف ان
 اضيف ذلك المضاف الى معرفة من المعارف بلا واسطة او بواسطة واحدة او بواسطةين -
 او سائط والمعارف بتعريف المضاف اليه لان المضاف في قوة المضاف اليه نحو غلام زيد و -
 نحو وجه غلام زيد ووجه فرس غلام زيد و هلم حرافا نقيل يفهم من هذه العبارة ان كل
 نكرة ان السندات الى المعرفة يصير معرفة والام ليس كذلك فالصواب ان يقال تفيد
 تعريفا مع المعرفة بكلمة مع لا بكلمة الى التي للظرف والجهة كما هو عبارة الكافية حيث قال و -
 تفيد تعريفا مع المعرفة اى مجموع الهيئة التركيبية موضوع لمعومية المضاف ومعهودية
 لان نسبة الامر الى معين يستلزم معلومية المضاف ومعهودية والالزم كون الفعل المنفذ

الى المعرفة معرفة وذاباطل قطعاً للزوم هذه التكرير في الفعل ابد اللهم الا ان يقال لما كان تعريف المضاف بانضمام المضاف اليه اسند التعريف اليه تجوزاً فان قيل هذا الحكم ليس بشامل لغير ونحو ومثل وتشبه ونظير لانها لا تعرف بالاضافة الى المعرفة لتوغلها في الابهام اجيب عنه بان المتوغلات في الابهام مستثنى عن هذه القاعدة انتهى وتخصيصه اى المضاف ان اضيف ذلك المضاف الى تركة والتخصيص عبارة عن قلة الشركاء عما يشاركه في الجنس نحو غلام رجل فان الغلام قبل الاضافة مشترك بين الرجل والمرء فلما اضيف الى الرجل تخصص به لما فرغ عن بيان الاضافة المعنوية شرح الا ان في بيان احوال الاضافة اللفظية فقال اما الاضافة اللفظية فهي اى علامتها ان يكون المضاف صفة اى اسما مشتقاً الاد على ذلك مع الوصف وخرج به المصادر كلها عن الاضافة اللفظية نحو اعجبني ضرب زيد وان كان مضافاً الى معموله لان المصادر ليست صفة بهذا المعنى بل اعراض وخرج به ايضا الاسباء الجرامد كالغلام وغيره مضافة الى معمولها واحترز به عن الصفة التى لا تكون مضافة الى معمولها نحو مصابى مصر كريمة البلد وهى اى الاضافة اللفظية ثابتة وكاشنة في تقدير الانفصال اى في منزلة الانفصال الكائن في اللفظ فقط يعنى وان كانت الاضافة تقتضى الاتصال والامتزاج لكن هذا الاتصال والامتزاج بمنزلة الانفصال ببقاء معنى العاملة والمعمولية التى قبلها حين الاضافة وعند شرائطها فى معنى المضاف بل كان باقياً على حاله قبل الاضافة فالجبر وربها كلا مجرورين بل مرفوع - او منصوب نحو ضارب زيد من قبيل اضافة الصفة الى المفعول وحسن الوجه من قبيل اضافة - الصفة الى الفاعل وفائدتها اى الاضافة اللفظية هو تخفيف في اللفظ فقط سواء كان في لفظ المضاف وحده كسقوط التنوين ونون التشية والجمع او في لفظ المضاف اليه وحده كسقوط الضمير منه واستتار في الصفة او في المضاف والمضاف اليه جميعاً نحو ضارب زيد وضاربو زيد القائم الغلام اذا صل القائم غلامه فحذف الضمير واستتر في القائم واضيف للتخفيف تأمل كذا في النوائد الضيائية ثم اعلم انه لاجل التخصيص جاز الضارب زيد والضارب بوا متنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان سقوط التنوين منه حصلت باللام دون الاضافة وهذا المنع ثابت عند الجمهور خلافاً للقلوب فانه يجوز التركيب الضارب زيد ايضا الوجه اما او بدق ليقدم - الاضافة على اللام وحصول التخفيف به اولا و آجاب عنه بان تاخير اللام المتقدمه حساً على الاضافة ليس على ما يقبله الطبع السليم والعقل اما الحمل على الضارب الرجل واما الحمله على الضاربك واجاب عنهما بان هذا الحمل يستلزم حمل المحمول وذات ضعيف لان الضارب الرجل محمول على الحسن الوجه والضارباً محمول على الضاربك فيمن قال انه مضاف ومضاف

اليه ولما كان المضاف لا يخلو اما ان يكون اسما صحيحا او الجارى مجرى الصحيح او كان منقوصا
 واويا او يائيا ولكل واحد منها احوال واحكام مختلفة غير سقوط التنوين والنون اشار المصنف
 الى بيانها فقال **واعلم** انك اذا اضفت الاسم الصحيح او الجارى مجرى الصحيح الى ياء
 المتكلم كسرت اخره لمناسبة الياء واسكنت ياء المتكلم التخفيف او فتحتها اى الياء كغلامى
 فى الصحيح ودلوى وطبى فى الجارى مجرى الصحيح وان كان اخر الاسم ياء مكسورا ما قبلها انك
 الياء فى الياء لوجود المتجانسين وفتحتها اى ياء المتكلم لزوما من غير ان تسكن لئلا يلقى السانن
 تقول فى القاضى بالادغام وان كان اخره واو مضموما ما قبلها قلبتها اى الواو ياء لحقتها من
 الواو ياء لا الياء واو الثقل الواو من الياء ثم ادغمت الياء فى الياء لوجود المتجانسين
 وابدلت الضمة اى ضمة ما قبلها بالكسرة لمناسبة الياء كما تقول فى مسلمون جاء فى مسلمي
 حين الاضافة ولما توهم ان الاسماء الستة ايضا اسما اخرها واو مضموم ما قبلها كسلوك
 فينبغي ان يكون حالها كماله فقال وفى الاسماء الستة التى مر البحث عنها بكونها غير مضافة
 الى ياء المتكلم ومضافة الى ياء المتكلم تقول جاء فى ابى واخى الخ فقط +

مصحح

مولانا محمد ظريف بن عبد الباقي الوفغا في
 حصارى مزينه قاضل جامعه مركزى دارقراء
 نيك منڊهي پشاور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الخاتمة في التوابع

لما فرغ المصنف عن المقدمة والمقاصد الثلاثة التي هي اجزاء الباب الاول اراد ان يشرع في الخاتمة التي هي جزء خامس للباب الاول وهي في بيان التوابع وقال بعض المحشين ان هذه خاتمة القسم الاول وليس هذا بصواب لان خاتمة القسم الاول ياتي بعد بحث الاسم المبني لان القسم الاول كان مشتملاً على ثلاثة اجزاء وهي الباب الاول في الاسم المعرب والباب الثاني في الاسم المبني والخاتمة في الحكم المشتركة بين المعرب والمبني واما خاتمة التوابع فهي خاتمة الباب الاول لا خاتمة القسم الاول ثم الخاتمة في اللغة الختم وفي الاصطلاح ما ختم به الشيء اي الخاتمة عبارة عن البحث الذي يختم به الشيء الاخر اي البحث الاخر فبيان التوابع ايضاً يختم به البحث السابق وهو بحث المعربات اعلم ان اللتي مرت من الاسماء المعربة وهي المرفوعات والمنصوبات والمجذورات كان اعرابها بالاصالة بان دخلتها بيان لاصالة الاعراب العوامل من الروافع والنواصب والجارّة من المرفوعات والمنصوبات والمجذورات - بيان للاسماء المعربة بالاصالة ان قيل ان قول المصنف بان دخلتها العوامل - ويصح ان يكون وجهها لاصالة الاعراب لان دخول العوامل كما هو موجود في المرفوعات والمنصوبات والمجذورات كذلك موجود في التوابع لان العامل الداخل على المتبوع داخل على التابع ايضاً قلنا ان المراد من الدخول هو الدخول بالذات لا مطلق - الدخول سواء كان بالذات او بالواسطة ولا شك ان العوامل انما تكون داخلية بالذات على المرفوعات والمنصوبات والمجذورات واما دخولها على التوابع فانما هو بواسطة المتبوعات فقد يكون اعرابه بتبعية ما قبله ومعنى كون الاسم معرباً بتبعية ما قبله هو ان تدخله العوامل بالذات بل تكون العوامل داخلية على الاسم الاخر ويكون هو تابعاً لذلك الاخر بان وقع صفة له او معطوفاً او تأكيداً او بدلاً او عطفاً بيان ان قيل يخرج من التوابع بعض التوابع كالجملات التي وقبر صفة للشيء واما الجملة التي وقبت معطوفة على الاسم الذي يكون

له محل من الاعراب ووجه الخروج هو ان المصنف ذكر في بيان تتبعية الاعراب لفظ الاسم حيث قال فقد يكون اعراب الاسم بتبعية ما قبله لان الجملة المذكورة ليست باسم قلنا المراد بالاسم اعم من ان يكون حقيقة او حكماً و الجملة الواقعة صفة او معطوفاً وان لم تكن اسماً حقيقة لكنها اسم حكماً فلا تخرج تلك الجملة من التوابع ويسمى التابع اى يسمى ذلك الاسم الذى يكون اعرابه بتبعية ما قبله باسم التابع ومعنى التابع لغة هو ذات من له التبعية واما وجه التسمية فقد ذكره المصنف بقوله لانه تتبع ما قبله في الاعراب اى انما يسمى التابع باسم التابع لان التابع صيغة اسم الفاعل ومعناه ذات من له التبعية وهذا الاسم ايضا يكون تابعا لما قبله في الاعراب فان كان ما قبله مرفوعاً يكون مرفوعاً وان كان ما قبله منصوباً يكون منصوباً وان كان ما قبله مجروراً يكون مجروراً وهو كل معرب باعراب سابقة من جهة واحدة هذا هو المعنى الاصطلاحي للتابع ان قيل ان تعريف التابع ليس بجامع لافراد لانه خرج منه بعض افراد التابع مثل ان ان زيدا قائم وضرب ضرب زيد عمرواً فلفظان الثانى تابع وكذا لفظ ضرب الثانى تابع فهما من افراد المحدود ولا يصدق عليهما الحد لان المذكور في حد التابع هو الاعراب بان التابع هو ما يكون معرباً باعراب سابقة وليس فيهما اعراب قلنا المراد من التابع في كلام المصنف هو ان يكون تابعا للاسم بان يكون متبوعه من الاسماء وما ذكرته في الاعتراض فليس متبوعه من قبيل الاسماء فلفظ ان وضرب كما هما خارجان من الحد فكذلك هما خارجان من المحدود ان قيل ان تعريف التابع ليس بجامع لافراد لانه خرج منه التابع الثانى والثالث مثل جاءنى زيد القائم والعاقل والفاضل فان العاقل والفاضل من التوابع ولا يصدق عليهما تعريف التابع لان المذكور في تعريف التابع لفظ ثانٍ حيث قال المصنف كل ثانٍ وهما ليسا بشانٍ لان الثانى ثالث والثالث رابع واجيب عنه ان المراد من الثانى ليس معناه المتعارف بل المراد من الثانى هو المتأخر فمعنى قوله كل شانٍ كل متأخر ولا شك ان التابع الثانى والثالث ايضا - متأخرين عن المتبوع ورد هذا الجواب بانه لما كان المراد من ثانٍ هو المتأخر فيخرج حينئذ عن التعريف التابع المقدم على المتبوع والتابع المتوسط مثال الاول - كقول انشا عم ورحمة الله عليكم السلام فان السلام متبوع ولفظ رحمة الله تابع وهو مقدم عليه ومثال الثانى كقولهم جاءنى زيد وعمرو وبكر فان عمرو

تابع وليس هو بمتاخر بل هو متوسط بين المتبوع والتابع الثاني ويمكن ان يجاب بان
المراد من المتاخر هو المتاخر في الرتبة لا في الذكر وبالنظر الى المتبوع لا مطلقاً
فلا شك ان التابع اذ الوحظ مع المتبوع يكون متاخراً عنه سواء كان مقدماً في
الذكر ومتاخراً ^{في الرتبة} ولما اريد من المتاخر المتاخر في الرتبة بالنظر الى المتبوع
اندفع ما يرد ههنا بانه لما كان المراد من الثاني المتاخر فلم اطلق عليه لفظ شأن
ووجه الدفع هو ان المراد من المتاخر هو المتاخر في الرتبة بالنظر الى المتبوع ولا
شك ان التابع يكون شأن حينئذ بالنظر الى المتبوع والجواب الخالي عن التكلف عن اصل
الاعتراض هو ان يقال ان المراد من الثاني ليس ههنا الثاني في الذكر بل المراد من الثاني هو
الثاني في المرتبة بالنظر الى المتبوع فان كل تابع سواء كان ثانياً او ثالثاً او لاحقاً
او مقدماً او متوسط في الذكر اذ الوحظ مع المتبوع يكون ثانياً في الرتبة بان
يكون المتبوع في المرتبة الاولى ويكون هو في المرتبة الثانية ووجه خلو
هذا الجواب عن التكلف هو انه لو يرد عليه اعتراض التابع المقدم والتابع للترسطة
وكذا لا يرد عليه اعتراض اطلاق ثانياً على المتاخر لانه لم يرد من لفظ شأن المتاخر
حتى يرد عليه هذان الاعتراضان ان قيل ان قوله باعراب سابقه يدل على ان -
اعراب التابع منقول من اعراب المتبوع فاقول ان نقل الاعراب اما ان يكون نقل
كل الاعراب او يكون نقل بعض الاعراب وكلاهما باطلان اما بطلان الاول فانه
الاعراب من قيل الاعراض فيلزم النقل في الاعراض وذا باطل وكذا يلزم خلو
المتبوع عن الاعراب لنقل اعرابه الى التابع واما بطلان الثاني فانه اذا نقل
بعض الاعراب من المتبوع الى التابع يلزم حينئذ النقل في بعض الاعراض وكذا
يلزم خلو المتبوع من بعض الاعراض وكذا يلزم التجزى في مثل هذا العرض قلنا
ان عبارة المصنف مجذوف المضاف وهو لفظ جنس فيكون التقدير هكذا بجنس -
اعراب سابقه فيكون المعنى ان التابع يكون معرباً بجنس اعراب سابقه لا بعين
اعراب سابقه فلا يلزم شئ من المحذور ويمكن تقدير الايراد بوجه آخر بان
يقال ان قولك باعراب سابقه منقوض بابوة في مثل قولهم جاؤني زيد وابوة فان
ابوة تابع وليس بمعرب باعراب سابقه وهو زيد لان اعراب زيد بالحركة واعراب
ابوة بالحرف فقول في الجواب بان عبارة المصنف مجذوف المضاف وهو لفظ
جنس فيكون تقدير العبارة هكذا بجنس اعراب سابقه ويكون معناه ان اعراب

كل واحد من المتبوع والتابع يكون متحداً في الجنس بان يكونا من جنس الرفع والنصب
اولجر سواء كانا متحداً في النوع او لا ولا شك ان اعراب زيد وابوه من جنس واحد
وهو الرفع لان الضمة والواو كلاهما من جنس الرفع وان لم يكونا متحدين في
النوع لان اعراب زيد من نوع الاعراب بالحركة واعراب ابوه من نوع اعراب با
الحرف ثم ان قوله من جهة واحدة جواب سوال مقدر وهو ان تعريف التابع
صادق على خبر المبتداء وعلى ثاني مفعولى باب علمت واعطيت لان كل واحد
منها معرب باعراب سابقة فان اعراب الخبر من جنس اعراب والمبتداء وكذا -
اعراب ثاني مفعولى علمت من جنس اعراب المفعول الاول وكذا اعراب ثاني مفعول
اعطيت يكون معرباً باعراب المفعول الاول فاجاب عنه المصنف بقوله من جهة
واحدة اى يكون اعرابها ناشئاً من جهة واحدة وليس في مواد النقص اتحاد
الجهة بل من جهتين ان قيل ان المراد من وحدة الجهة هي الوحدة النوعية فلا
ثبت الاحتراز من خبر المبتداء وكذا من المفعول الثاني من خللت وكذا من المفعول
الثاني من ياب اعطيت لان الوحدة النوعية موجودة في هذه الثلاثة
وهي الابتدائية والمفعولية قلنا ليس المراد من الوحدة هو الوحدة النوعية بل
المراد من وحدة الجهة الوحدة الشخصية وليس الاعراب في مواد النقص من
الجهة الواحدة الشخصية لان العامل في المبتداء والخبر معنوى الذى يعبر عنه
بالابتدائية وهو التجريد عن العوامل اللفظية وهذا العامل المعنوى يقتضى مستقلاً
ومستند اليه فيعمل في المبتداء من حيث انه مستند اليه ويعمل في الخبر من حيث
انه مستند فالعمل فيهما ليس من الجهة الواحدة الشخصية وكذا علمت عامل في
مفعوليه لكن لا من الجهة الواحدة الشخصية بل من الجهتين لان علمت يقتضى مظهرين
ومعلومين فيعمل في المفعول الاول من حيث انه معلوم فيه ويعمل في المفعول
الثاني من حيث انه معلوم فلا يكون نصيبهما من جهة واحدة شخصية وكذا اعراب
مفعولى باب اعطيت ليس من جهة واحدة بل من جهتين لان اعطيت يقتضى -
المعطى والمعطى له فيعمل في المفعول الاول من حيث انه معطى له ويعمل في
المفعول الثاني من حيث انه معطى فالاعراب فيهما ليس من جهة واحدة -
بل من الجهتين ان قيل ان بارادة الوحدة الشخصية وان اندفع الاعتراض عن -
الخبر وعن المفعول الثاني لظننت وا اعطيت ولكن يرد الاعتراض بمفعول -

الثاني من باب علمت لانه لا مغايرة بين المفعول الاول والمفعول الثاني من باب علمت لانه لا مغايرة بينهما فالاعراب فيها من جهة واحدة شخصية قلنا سلمنا انه لا فرق بين المفعول الثاني والتابع في ان الاعراب من جهة واحدة شخصية كما هو في التابع كذلك في المفعول الثاني من علمت ولكن مع ذلك - فرق بين المتبوع والتابع وبين مفعولي علمت لانه يقال لمجموع التابع والمتبوع - فاعل واحد كما يقال بقا عليه زيد العالم لجاء في قولهم جاءني زيد العالم ولا يقال لمفعولي علمت مفعول واحد بل يقال لكل واحد منهما مفعول علىحدة - فان قيل تعريف التابع لا يكون جامعا لافراة اذ يخرج منه بعض الافراد مثل هو لاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل طريقا وجاءني موسى الفاضل فان الرجال في المثال الاول والعاقل في المثال الثاني وظريفا في المثال الثالث والفاضل في المثال الرابع توابع لان كل واحد منها نعت لما قبله ومع ذلك لم تكن هذه التوابع معربة باعراب سابقة لان الاعراب ليس بوجود في السابق لان هو لاء وزيد ورجل من ^{نحو} اما بناء هو لاء فلونه مشابه بالحرف واما بناء رجل فلونه اسم ووهو اذا كان نكرة غير مضافة يكون مبنيا بالفتح ووزيد منادى مفرد معرفته وهي تكون مبنية واما موسى فعليه ايضا لا يوجد الاعراب لان في اخره الف مقصورة وهي غير صالحة للحركة قلنا ان الاعراب المعتل في تعريف التابع سواء كان ذلك الاعراب واقعا على المتبوع او على التابع هو اعم من ان يكون لفظيا اولقديريا او محليا ثم اللفظي اعم من ان يكون حقيقة او حكما ولا شك ان الاعراب الوهم موجود لان هو لاء معرب محلا واعرابه الرفع فيكون التابع ايضا يكون معربا محلا و يكون اعرابه الرفع المعلى وزيد في يازيد العاقل ورجل في لا رجل طريقا معرب باعراب اللفظي الحكيم لان ضمة زيد وفتحة رجل اعرابان حكما اذ هما شبهان الاعراب في العروض وموسى في جاءني موسى الفاضل معرب باعراب تقديرية لان اعرابه تقديرية والتوابع خمسة اقسام النعت والعطف بالحرف والتاكيد والبدل وعطف البيان ووجه المحصر هو ان التابع لا يخلو اما ان يكون مقويا للحكم او لا والاول التاكيد والثاني لا يخلو اما ان يكون مبنيا للاول او لا يكون مبنيا فالاول لا يخلو اما ان يكون مشتقا او لا يكون مشتقا فان كان مشتقا فهو النعت وان لم يكن مشتقا فهو عطف البيان والثاني اى ما لا يكون مبنيا لا يخلو

اما ان يكون بواسطة الحرف او لا يكون بواسطة الحرف فان كان الاول فهو المعطوف بالحرف وان كان الثاني فهو البدل ثم لما فرغ المصنف من تعداد التوابع شرع في تعريفاتها فقال فصل النعت ان قيل ما وجه تقديم النعت على باقي التوابع قلنا اما قدم النعت على باقي التوابع لان هذا المقام مقام التفصيل وقد قدم النعت في الاجمال فقد مها في التفصيل ليوافق التفصيل مع الاجمال وان قلت ما وجه تقديم النعت في الاجمال قلت انما قدمت النعت في الاجمال لوجه ثلاثة الاول ان النعت اشد متابعة للمتبع من باقي التوابع لانه يكون تابعا لمتبوعه في الافراد وللتبعية - والجمعية التعريف والتكثير وليست هذه التبعية في باقي التوابع فالنعت كامل في التبعية فيكون تابعا كاملاً فيكون هو الحق بالتقديم والوجه الثاني هو ان النعت اكثر استعمالاً من باقي التوابع فيكون اشهراً منها فلاجل ذلك قدم والوجه الثالث هو ان النعت او فائدة اى فيه زيادة فائدة بخلاف باقي التوابع فلاجل زيادة الفائدة قدمت تابع يدل على معنى في متبوعه فخرجوا في رجل عالم فان عالم يدل على معنى وهو العلم وذلك المعنى موجود في متبوعه وهو رجل او في متعلق متبوعه فخرجوا في رجل عالم ابوه فان عالم في هذا المثال يدل على معنى وهو العلم وهذا المعنى موجود في ابوه لاني رجل والاب من متعلقات رجل ان قيل ان تعريف للنعت غير جامع لافرازة لخروج بعض الافراد عنه مثل الاسماء المشتقة اذا وقعت منفردة من دون انضمامها لموصوفاتها مثل - صارب فانه نعت وهو لا يدل على معنى في متبوعه بل يدل على معنى نفسه قلنا ان الاسماء المشتقة اذا وقعت مفردة كما هي خارجة عن الحد كذلك هي خارجة عن الحدود ايضاً لان لذا وقع مفردا ولم يذكر معه موصوفه لايسنى ذلك بل هو - صفة فقط والصفة اعم من للنعت فان قيل تعريف النعت غير جامع لافرازة لخروج - النعت التي هي في قالب القضية الكاذبة مثل جاءني زيد المضروب لكل شخص فان المضروب لكل شخص نعت لزيد ولا يدل على معنى في متبوعه لان معناه ان يكون زيد مضروباً لكل شخص وهو محال قلنا المراد بالدلالة هو ان يفهم من التركيب سواء كان مطابقاً لنفس الامر او لا ولا شك ان مثل هذه الدلالة موجودة في المثال المذكور - ان قيل ان تعريف النعت غير مانع عن دخول الغير لانه دخل فيه بعض الامثلة من البدل والتاكيد والمعطوف مثال البدل اعجبني زيد علمه فان علمه بدل من زيد وهو يدل على معنى وهو معنى العلم في متبوعه وهو زيد بان فيه علم ومثال المعطوف اعجبني -

زيد وعلمه فان علمه معطوف على زيد وهو يدل على معنى وهو معنى العلم في -
متبوعه وهو زيد ومثل التاكيد جاء في القوم كلهم اجمعون فان كلهم تأكيد -
للقوم وكذا اللفظ اجمعون تأكيد ومع ذلك هما يدلان على معنى في المتبوع وهو القوم
وذلك المعنى هو الشمول قلنا قيد مطلقا مراد في التعريف فيكون المعنى ان النعت
ما يدل على معنى في المتبوع او في متعلق المتبوع ولكن بطريق الاطلاق غير مقيد -
بخصوصية مادة وتركيب اى النعت هو ما يدل على معنى في متبوعه او في متعلق
متبوعه سواء في اى مادة من المواد و اى تركيب من التركيب تحقق والتاكيد والبال
والمعطوف وانما تدل على معنى في المتبوع في تلك المواد الخاصة ولا تدل على معنى
في المتبوع في كل مادة فان زيدا بدل في قولهم جاء في اخوك زيد ولا يدل على معنى
في متبوعه وهو اخوك ولفظ نفس تأكيد في قولهم جاء في زيد نفسه ولا يدل على
معنى متبوعه ولفظ عمرو معطوف في قولهم جاء في زيد وعمرو ولا يدل على معنى
في متبوعه ويسمى صفة كما انه يسمى نعتا ولما علم من تعريف النعت تقسيم النعت -
بان النعت على قسمين القسم الاول هو ما يدل على معنى في متبوعه والقسم الثاني هو
ما يدل على معنى في متعلق متبوعه فلذلك قال المصنف والقسم الاول اى ما يدل على -
معنى في متبوعه يتبع متبوعه في عشرة اشياء والمراد من متابعة النعت لمتبوعه في
عشرة اشياء هو موافقته له في عشرة اشياء في الاعراب هذا شامل لثلاثة اشياء الاول
الرفع والثاني النصب والثالث الجر والتعريف والتكثير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث ان قيل هذا منقوض بقولهم امرؤة صور وامرؤة جريح ورجل علامة فان -
الموصوف في المثالين الاولين مؤنث والصفة مذكر وفي المثال الثالث الامرؤة العكس
قلنا المطابقة بين الموصوف والصفة في التذكير والتانيث لازمة في الاسماء التى -
لا يستوى فيها المذكر والمؤنث واما الاسماء التى يستوى فيها المذكر والمؤنث فلا يشترط
فيها المطابقة بين الموصوف والصفة ولا شك ان الفعول بمعنى الفاعل كصور بمعنى
الصابر يستوى فيه المذكر والمؤنث وكذا الفعيل بمعنى المفعول لجريح بمعنى -
المجروح يستوى فيه المذكر والمؤنث وهذا هو الجواب عن امرؤة صور وامرؤة جريح
اما الجواب عن رجل علامة فنقول لان سلم ان التاء في علامة للتانيث بل هي التاكيد
المبالغة فان العلوم صيغة مبالغة وادخلت التاء عليه لتأكيد تلك المبالغة و
كما اشترط في لزوم المطابقة كون النعت بان لا يستوى فيه المذكر والمؤنث كذلك

اشترط فيه ان لا يكون النعت مصدراً فان النعت اذا كان مصدراً فلا يلزم متابعته لموصوفه في التذكير والتانيث وكذا في الافراد والجمعية والتذكير والتانيث وكذلك اشترط ان لا يكون النعت افعلاً التفضل المستعمل بمن لان في هذه الصورة ايضا لا يلزم المطابقة في التذكير والتانيث والجمعية والافراد اذا كان الامر كذلك فلا يريد النقض بقولهم رجال عدل وامرأة عدل وكذا لا يريد هذا فضل من زينب وانما وجب تبعية هذا القسم من النعت في عشرة اشياء لاجل وجود الاتحاد بين الموصوفين وهذا القسم من النعت فيما يصدق عليه لان كل واحد من المتبوع والتابع لصيداق على شئ واحد ولاجل قيام هذا النعت بالموصوفين ولكن ليس معنى تبعية هذا النعت لموصوفه ان يكون هذه الاشياء العشرة موجودة في كل تركيب بل معناه اذا كان احد هذه الاشياء العشرة موجودة في المنعوت يكون لا محالة موجوداً في النعت فالوجود في كل تركيب اربعة اشياء من هذه العشرة الواحد يكون الاعراب والواحد يكون من التعريف والتذكير والواحد يكون من الافراد والتثنية والجمع والواحد يكون من التذكير والتانيث فان في قولهم جاءني رجل عالم الموجود من الاعراب الرفع ومن التذكير والتانيث التذكير ومن الافراد والتثنية والجمع الافراد ومن التنكير والتعريف التنكير وقس عليه الامثلة الباقية ووجه عدم اجتماع الكل من الاشياء العشرة هو وجود التضاد بين اقسام الاعراب فلا يوجد من اقسامه الثلاثة في تركيب واحد الا واحد منها وكذا بين الافراد والتثنية والجمع تضاد فيكون الموجود واحد منها وكذا بين التعريف والتذكير تضاد فلا يكون الموجود الا واحد منها وكذا بين التذكير والتانيث تضاد فيكون الموجود واحد منها والقسم الثاني اي ما يدل على معنى كائناً في متعلق متبوعه انما يتبع متبوعه وقد مر معنى المتابعة من انما في القسم الاول في الخمسة الاول فقط اي لا يتبع في الخمسة الاخر من العشرة التي مر ذكرها فان قيل ان ذكر فقط مستدرك لان مفاده الحصر وهو مستفاد من كلمته انما فلا حاجة الى ذكر فقط بعد ذكر انما قلنا ان ذكر فقط ههنا للتأكيد فان الحصر مستفاد من كلمة انما لكن ذكر لفظ فقط بعد كلمة انما للتأكيد ذلك الحصر اعني الاعراب والتعريف والتذكير بيان للخمسة الاولى فان الاعراب ثلاثة فالراجع التعريف والخامس التنكير ففي هذه الخمسة يجب متابعة النعت مع منصورية ولكن لا يوجد في كل تركيب تلك الخمسة باسرها بل يكون الموجود منها اثنان

في كل تركيب واحد من الاعراب وواحد من التعريف والتكثير واما في الخمسة الباقية وهي التذكير والتانيث والافراد والتثنية فلا يجب المتابعة بل يكون حال النعت في هذه الخمسة كالفعل لان النعت يشبه الفعل ويعمل مثل عمل الفعل فلاجل - يكون كالفعل في هذه الخمسة الباقية لاخذ - تلك المشابهة

المشبه حكم المشبه والفعل اذا اسند الى الاسم الظاهر يكون مفردا ابدا واذا اسند الى الضمير يجب مطابقة مع هذا الضمير في الافراد والتثنية والجمع فهذا القسم ايضا اذا كان مسندا الى الاسم الظاهر يكون مفردا ابد واذا اسند الى الضمير وحده للواحد ويشئ للتثنية ويجمع للجميع والفعل اذا اسند الى الظاهر المؤنث الحقيقي او الى ضمير المؤنث يجب تانيثه فكذا هذا النعت واذا اسند الفعل الى الظاهر المؤنث الغير الحقيقي يجوز فيه التذكير والتانيث فكذا هذا النعت فان قيل ما وجه الفرق بين القسم الاول من النعت وبين القسم الثاني منه حيث ان ان القسم الاول يتبع متبوعه في عشرة اشياء و - القسم الثاني يتبع متبوعه في خمسة اشياء قلنا ان في القسم الاول المسند اليه للنعت وما جرى عليه هذا النعت واحد لان ما جرى عليه النعت هو المتبوع وما اسند اليه هذا النعت هو ضمير ذلك المتبوع والاسناد الى ضمير الشيء اسناد الى ذلك الشيء فيكون ما جرى عليه النعت وما اسند اليه النعت واحد فيتبع ذلك النعت لمتبوعه في الخمسة الاول لاجل انه متبوعه واجرى ذلك النعت عليه ويتبع ذلك النعت متبوعه في - الخمسة الباقية لاجل ان مسند اليه فيكون تبعية له في عشرة اشياء وفي القسم الثاني من النعت ما جرى عليه النعت مغاير عما اسند اليه النعت لان هذا القسم من النعت لا يكون مسندا الى ضمير المتبوع بل يكون مسندا الى متعلق المتبوع والاسناد الى متعلق الشيء لا يكون اسنادا الى الشيء فيتبع ذلك النعت متبوعه في الخمسة الاول لايجل من متبوعه ما جرى عليه هذا النعت ولا يكون تابعا في الخمسة الباقية لعدم كونه مسندا اليه كقوله تعالى من هذه القرية الظالم اهلهما فلفظ الظالم نعت للقرية وقد تابع في الاعراب لان - كلمهما مجرور وكذا تابع في التعريف والتكثير لان كل واحد منهما معرفة ولا يتبعه في - التذكير والتانيث لان المتبوع وهو القرية مؤنث وتابعه وهو لفظ للظالم مذكر وفائدة النعت تخصيص المنعوت ان كانا اي المنعوت والنعت نكرتين نحو جاءني رجل عالم والخصيص في اصطلاح النحاة عبارة عن قلة الاشتراك في النكرات وقد حصل التخصيص بهذا المعنى في المثال المذكور لان لفظ رجل كان بحسب اصل الرضع مشتركا بين افراد

الرجال سواء كانوا من العلماء او الجهلاء فاذا وصف رجل في المثال المذكور بوصف عالم قل الاشتراك وخصص بفرد من الافراد المتصفة بالعلم او توصفه اي فائدة النعت توضيح المنعوت والتوضيح في اصطلاح النحاة عبارة عن رفع الابهام الوضعي في المعارف ولاجل ان التوضيح عبارة عن رفع الابهام في المعارف قال المصنف ان كائنتين اي ان النعت انما يكون للتوضيح اذا كان المنعوت والنعت معرفتين مخرجاً في زيد الفاضل فانه كان في زيد ابهام هو فاضل او غيره فلما سمى بوصف الفاضل زال ذلك الابهام وتعين ان المراد من زيد هو زيد الفاضل لا غير الفاضل وقد يكون اي النعت لمجرد الثناء والمدح وانما قال لمجرد الثناء والمدح ولم يقل وقد يكون للثناء والمدح لان الثناء موجود في صورة التخصيص والتوضيح ايضا فلو قال كذلك لما صح مقابلة هذا بما سبق فلما زاد لفظ مجرد حصلت المقابلة لان معنى مجرد الثناء والمدح هو ان يكون النعت فائدة الثناء والمدح ولا يكون للتخصيص والتوضيح وانما يكون النعت لمجرد الثناء والمدح اذا كان ذلك المنعوت معلوماً عند المخاطب بذلك النعت واذا علم المخاطب ذلك المنعوت بذلك النعت فلا يكون في ذلك اشتراك حتى يكون النعت للتخصيص وكذلك لا يكون في ذلك المنعوت حينئذ ابهام حتى يكون النعت للتوضيح فيكون حينئذ لا محالة لمجرد الثناء والمدح واما اذا لم يكن ذلك المنعوت معلوماً عند المخاطب بذلك النعت فيحينئذ لو كان المنعوت معرفة يفيد ذلك النعت مع الثناء التخصيص لو كانا نكرتين او التوضيح لو كانا معرفتين نحو بسم الله الرحمن الرحيم فهذان النعتان اي الرحمن والرحيم لمجرد الثناء والمدح ولا يرد منهما التخصيص ولا التوضيح اما وجه عدم ارادة التخصيص من هذين النعتين فلان التخصيص يجري في النكرات والمنعوت والنعتان ههنا من المعارف واما وجه عدم ارادة التوضيح فلان التوضيح يجري لرفع الابهام الوصفي من الموصوف الذي يحتمل الوصفين المتضادين وليس في المنعوت وهو الله احتمال عدم الرحمة فلا يجري فيه التوضيح وقد يكون للذم ههنا قيد مجرد مقدر فيكون التقدير وقد يكون لمجرد الذم اي ببل ارادة التخصيص او التوضيح لانه لو لم يقدر لفظ مجرد لما حتمت المقابلة بالتخصيص والتوضيح لان النعت اذا كان ذاماً يفيد في صورة التخصيص والتوضيح الذم ايضا فلا بد لصحة المقابلة من قيد مجرد نحو اعدوا بالله من الشيطان الرجيم فهذان النعت في هذا المثال لمجرد الذم من دون ارادة التخصيص او التوضيح اما وجه عدم ارادة التخصيص فلان التخصيص يجري في النكرات والمنعوت في هذا المثال معرف باللام واما وجه عدم ارادة التوضيح فلان التوضيح عبارة

عن رفع الابهام الوصفى من الموصوف الذى يحتمل الوصفين المتضادين وليس في
المنعوت ههنا احتمال عدم الرجيم واذ لم يصح ارادة التخصيص وكذا ارادة التوضيح
فلا يكر ذلك النعت المجرد الذم وقد يكون اى النعت للتاكيد اذا دل النعت على ما يدل
عليه المنعوت فهو نفخة واحدة فلفظ نفخة منعوت وهو يدل على الوحدة لان التاء في
نفخة للوحدة والنعت وهو لفظ واحدة ايضا يدل على الوحدة فدل النعت على ما يدل -
عليه المنعوت وكان هذا النعت للتاكيد لانه يؤكد الوحدة المفهومة من نفخة انقيل
ما الوجه ان المصنف ذكر التخصيص والتوضيح من دون لفظ قد وذكر الشئ والذم والتاكيد
بلفظ قد الدال على التقليل قلنا الوجه في ذلك هو ان استعمال النعت للتخصيص والتوضيح
اكثر من استعماله للشئ والذم والتاكيد فلو جرد قلنا الاستعمال ذكر هذه البوادى الثلاثة
الاخيرة بلفظ قد للاشارة الى قلة استعمال النعت لهذه المعاني واعلم ان النكرة توصف
بالجملة الخبرية ووجه ذلك هو ان الدلالة على المعنى في متبوعة كما يوجد في المفرد
كذلك توجد في الجملة وهذه الدلالة هو مدار وقوع النعت وقيد الجملة بالخبرية احترازاً
عن الجملة الانشائية لان الجملة الانشائية لا تقع نعتاً كما لا تقع خبراً وحالاً وصلة
الا بتأويل بعيد كما يقال زيد اضربه فان اضربه خبر بتأويل زيد مقول في حقه اضربه
وكما يقال جاءني الذي اضربه بتأويل جاءني الذي يقال في حقه اضربه ووجه كون الجملة
الواقعة نعتاً خبرية لان انشائية هو ان النعت يدل على معنى كائن في المتبوع قبل وقت
التكلم والانشاء ايجاز ما لم يوجد فتبوت معنى الانشائية هو بعد وقت التكلم فلا
يمكن ان تكون الجملة الانشائية نعتاً ووقوع الجملة نعتاً وصفة انما هي للنكرة لا للمعرفة -
وجه ذلك هو ان بين النكرة والجملة تناسب فان النكرة كما تدل على الفرد المبهم -
كذلك الجملة تقيد الحكم المجمل فان ضرب زيد وتفيد - حكماً مجملًا وهو ضرب زيد -
وهو مبهم من حيث التخفيف والتغليظ والقلة والكثرة نحو مرت رجل ابوه عالم مثال
الجملة الاسمية او قام ابوه مثال الجملة الفعلية والمضمر لا يوصف اى لا تقع موصوفاً
لشئ اخر بان يصير موصوفاً ولا يوصف به اى لا يقع صفة بان يصير صفة لشي
آخر ووجه عدم وقوع الضمير موصوفاً هو ان الضمير من المعارف وفائدة الصفة في توصيف
المعارف بها هو التوضيح اى رفع الابهام الوصفى ولا يوجد الابهام في الضمير لان ضمير
التكلم والمخاطب اعرف المعارف وضمير الغائب محمول عليه فاذا لم يوجد الابهام في
الضمير لا يصح ايراد النعت له للتوضيح واما وجه عدم وقوع الضمير صفة ونعتاً لشي آخر

لان الشرط في الموصوف ان يكون اعرف من الصفة او مساوياً له في التعريف ولا يجوز ان يكون ناقصاً في التعريف عن الصفة ولا شئ اعرف من الضمير ولا مساوياً له واذا لم يوجد شئ يكون اعرف من الضمير او مساوياً معه فلا يصح ان ^{يكون} الضمير صفة لشيء اخر فصل العطف بالحروف انقل لفظ العطف بالحروف مبتداء ولفظ تابع خبر ويكون محمولاً على المبتداء وههنا لا يصح الحمل لان العطف مصدر ومعناه الامالة وتابع ذات مع الوصف فيلزم حمل الذات مع الوصف على صرف الوصف وهو باطل وايضاً الشرط في صحة التعريف ان يكون صادقاً على كل فرد من افراد المعرف والتعريف للعطف لا يصدق على فرد من افراد العطف لا يكون تابعا ينسب اليه ما نسب الى متوعه لان العطف امر معنوي لا ينسب اليه مستند وايضاً الشرط في التعريف ان يكون مانعاً من دخول الغير والتعريف الذي للعطف ليس بما عن دخول الغير لان هذا التعريف صادقاً على عمرو في قولنا جاءني زيد وعمرو مع ان عمرو ليس بعطف بل هو معطوف وايضاً عدد العطف من التوابع ليس بحق لان العطف امر معنوي والتوابع من قبيل الالفاظ وايضاً لزم من كلام المصنف المخالفة من الاجتماع لان الاجتماع منعقد على ان التوابع خمسة النعت والمعطوف والبدل والتاكيد والعطف البيان ولما عد المصنف العطف ايضاً من التوابع صارت التوابع ستة لا خمسة فلزم خرق الاجتماع قلنا العطف في كلام المصنف مصدر ولكن ليس بمعناه الا بل هو مبدئي للمفعول ويكون العطف بمعنى المعطوف فاندفع الاعتراضات الخمسة تابع ينسب اليه ما نسب الى متوعه انقل هذا الحد غير شامل لبعض افراد المحدود مثل لفظ عامل في قولهم زيد عالم وعامل فان عامل معطوف على عالم مع ان هذا التعريف لا يصدق عليه لانه ليس شئ يكون هو منسوباً الى متوعه وهو عالم حتى يكون ذلك الشئ منسوباً الى ذلك التابع بل المتبوع منسوب الى زيد وكذا هذا التابع منسوب الى زيد قلنا عبارة المصنف على حذف المعطوف فيكون تقدير العبارة هكذا تابع ينسب اليه ما نسب الى متبوعه او ينسب الى شئ نسب متبوعه اليه ولا شك ان لفظ عامل نسب الى شئ وهو زيد نسب اليه متبوعه وهو عالم انقل تعريف المعطوف غير جامع لافراد لانه يخرج منه المعطوف بلا انافيته مثل جاء زيد لا عمرو لان جاء منسوب الى زيد فقط ولم ينسب الى عمرو قلنا النسبة اعم من ان يكون بطريق الايجاب او بطريق السلب ولا شك ان جاء وان لم ينسب الى عمرو بطريق الايجاب لكنه منسوب اليه بطريق السلب كلاهما مقصودان بتلك النسبة فيه احتراز عن باقي التوابع لان في البدل المقصود هو التابع دون المتبوع وفي النعت وللتاكيد وعطف البيان المقصود

هو المتبوع فقط دون التابع ان قيل يخرج من تعريف المعطوف بعض افراد المعطوف -
وهو المعطوف بيل ولكن واو واما لان المقصود في العطف بهذه الحروف انها واحد
من التابع والمتبوع لا كلاهما قلنا لا نسلم ان المقصود في صورة العطف بهذه الحروف -
احدهما بل يكون كلاهما مقصودين لان المراد يكون المتبوع مقصودا بالنسبة هو ان
لا يذكر لطوطية ذكر التابع والمراد يكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع الجاري
على المتبوع من غير الاستقلال بالتابع ولا شك ان في صورة النقص التابع والمتبوع
كلاهما مقصودان بهذا المعنى ويمكن ان يقال في الجواب عن اليراد الوارد على العطف -
باو وبيل واما بان في صورة بل كلاهما مقصودان لان مقصودية التابع ظاهر واما المتبوع
فهو وان لم يكن مقصوداً انتهاء لكنه مقصود ابتداءً وفي العطف باو واما وان لم يكن
كل هما مقصودان معاً لكنهما مقصودان بطريق البدلية ويسمى عطف النسق ووجه
ذلك هو ان المعطوف الذي هو تابع يكون مع متبوعه على نسق واحد لان كل واحد -
منهما يكون مقصودا بالنسبة وشرطه ان يكون بيه اى بين المعطوف الذى هو تابع وبين
متبوعه الذى هو معطوف عليه احد حروف العطف وهى الواو والفاء وثم وحتى
واو واما ولا وبيل ولكن وسياتي ذكرها اى ذكر حروف العطف في القسم الثالث وهو
الحرف نحو قام زيد وعمرو فعمرو تابع ينسب اليه ما نسب الى متبوعه وهو القيام -
المنسوب الى زيد فان نسبة القيام كما هو واقعة الى زيد كذلك واقعة الى عمرو وكل واحد
من زيد وعمرو مقصودان بالقيام بان القيام ثابت لكل واحد منهما واذا عطف على -
الضمير المرفوع المتصل سواء كان ذلك الضمير مستتراً او بارزاً يجب تأكيد اى تأكيد ذلك
الضمير المرفوع المتصل اولاً بالضمير المنفصل اى يجعل الضمير المنفصل تأكيداً له ثم -
يعطف عليه ما يريد عطفه نحو ضربت انا وزيد فان زيد موطوء على الضمير المرفوع المتصل
وهو التاء في ضربت ولكن هذا العطف واقع بعد تأكيد ذلك الضمير بالضمير المنفصل
وهو انا وانما قيد ذلك الضمير بالمرفوع احترازاً عن الضمير المتصل المنصوب و
الضمير المتصل المجرور لان العطف على هذين الضميرين حائز من دون تأكيدهما
بالضمير المنفصل مثال الاول مثل ضربتك وزيداً ومثال الثانى مثل مررت بك
وبزيد وقيد ذلك الضمير بالمتصل احترازاً عن الضمير المرفوع المنفصل فان -
الضمير المرفوع المنفصل لا يجب تأكيده عند عطف شئ آخر عليه بل يجوز عليه
العطف بلا تأكيد بالضمير الاخر مثل انا وزيد ذاهبان ووجه الجميع هو ان الضمير

المرفوع المتصل غير مستقل بنفسه اذ هو بمنزلة الجزء من الفعل لفظاً ومعنى اما لفظاً فلدنه متصل بالفعل واما معنى فلدنه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل و - المعطوف اسم مستقل بنفسه والمستقل قوى وغير المستقل ضعيف فلو عطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بهن فصل يلزم عطف القوى على الضعيف فيلزم انحطاط درجة المتبوع عن التابع ومريه التابع على المتبوع وذا باطل فلا محالة يجب تأكيد ذلك الضمير بالمنفصل او لا يحصل فيه جهة - الانفصال فيكون عطفاً على المنفصل من هذا الوجه واما اذا كان الضمير المتصل منصوباً او مجروراً فهو مستقل لدنه وان كان كالجزء من الفعل لفظاً لكنه ليس كالجزء منه معنى اما الاول فلدنه متصل واما الثاني فلدنه ليس ضمير الفاعل فاذا كان لذلك فلا يكون غير مستقل بل يكون مستقلاً فلا يلزم من العطف عليه عطف القوى على الضعيف واما اذا كان الضمير المرفوع منفصلاً فيجوز العطف بلا تأكيد بالضمير المنفصل لان الضمير المرفوع المنفصل مستقل لدنه وان كان كالجزء من الفعل معنى لاجله انه ضمير الفاعل ولكنه ليس كالجزء منه لفظاً لكونه غير متصل به فلا يلزم من العطف عليه من غير تأكيد بالضمير الاخر عطف القوى على الضعيف ان قيل المعطوف الواقع بعد التأكيد لا يغلو اما معطوف على الضمير فيلزم المحذور المذكور وهو عطف القوى على الضعيف واما ان يكون معطوفاً على التأكيد وهذا ايضا باطل لان المعطوف يكون في حكم المعطوف عليه والمعطوف تأكيد حيث والحال انه غير صالح للتأكيد لان الشرط في كون الشيء تأكيداً هو ان يكون التأكيد والمؤكد متحدان بالذات والمعطوف لا يكون متحداً بالذات مع المؤكد كما يظهر لك ذلك من المثال المذكور في عبارة المصنف قلنا اننا اختار الشق الاول اي انه معطوف على الضمير المرفوع المتصل لا على تأكيد ولا يلزم المحذور بعد تأكيد بالمنفصل لدنه بالتأكيد ظهر الاستقلال في الضمير المتصل وهو - ان هذا الضمير وان كان متصلاً في الظاهر لكنه منفصل حقيقة بدليل جواز افراده - بالتأكيد من غير العامل الذي اتصل به ذلك الضمير المرفوع المتصل مع ان المتصل الحقيقي الذي يكون جزء من الشيء حقيقة لا يجوز افراده بالتأكيد من دون ايراد ما اتصل به ذلك الضمير وما ذكره المصنف من وجوب التأكيد الضمير المرفوع المتصل عند عطف الشيء الاخر عليه مذهب ابن حبيب واختاره المصنف فعند اهل هذا المذهب التأكيد والعطف من دون التأكيد غير جائز وذهب البصريون الى ان تأكيد ليس بواجب بل مستحسن -

فيجوز عند هم العطف من غير التأكيد ولكن مع القبح وذهب الكوفيون الى ان
العطف على الضمير المرفوع المتصل جائز من دون تأكيد بالضمير المنفصل بلا قبح
فعند هم التأكيد كما انه ليس بواجب كذلك ليس بمستحسن ولما ورد عليه بانا وسلم
ان العطف على الضمير المرفوع المتصل غير جائز من دون تأكيد بالضمير المنفصل
بل هو جائز كما في قولهم ضربت اليوم وزيد فان زيد عطف على التاء من تأكيد بالضمير
المنفصل فاجاب عنه المصنف بقوله الا اذا فصل نحو ضربت اليوم وزيد اي ان التأكيد
واجب عند عدم وجود الفصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين معطوفه واما اذا
فصل بينهما فيجوز العطف من دون تأكيد بالضمير المنفصل ان قيل ما الوجه لجواز
ترك التأكيد عند وجود الفصل قلنا ذلك لوجه ثلاثة الاول انه لما طال الفصل بين
المعطوف والمعطوف عليه بسبب وجود الامر الفاصل بينهما فحسن الاختصار بترك
التأكيد والثاني ان المعطوف فاعل لاجل انه معطوف على الضمير المرفوع المتصل الذي
هو فاعل لان المعطوف على الفاعل يكون فاعلا والاصل في الفاعل هو ان يلي الفعل فلما
بعد هو عن الفعل يكون ذلك المعطوف الاسم الظاهر ضعيفا فيلزم من عطفه على الضمير
المرفوع المتصل من غير تأكيد بالمنفصل عطف الضعيف على الضعيف وذلك جائز
والثالث هو طريان الفتور في هذا التابع اي المعطوف لاجل بعده عن المتبوع بسبب
وقوع الامر الفاصل بين المتبوع والتابع فلا يلزم حنيذ مريه التابع على المتبوع لاجل ان
التابع مستقل والمتبوع غير مستقل لان هذا الفتور معارض استقلال التابع ثم ان
عند وجود الفصل يجوز ترك التأكيد اي ليس بواجب بل الامر ان مساويان فيجوز عند
وجود الفصل الا تيان بالتأكيد وكذا يجوز ترك التأكيد مثال ترك هو ما ذكره المصنف
ومثال الا تيان بالتأكيد كقوله تعالى فكبكبا فيهاهم والفاوون فان الفاوون معطوف
على الضمير المرفوع المتصل وهو الواو وقد أكد ذلك الضمير اوله بالضمير المنفصل
وهو ضميرهم مع وجود الفصل بالظرف وهو فيها واذا عطف على الضمير المجزور يجب
اعادة حرف الجر اي المعطوف وهذا هو مذهب ^{البصريين} فانهم ذهبوا الى ان اعادة حرف الجر
واجب عند سعة الكلام وفي وقت الضرورة جائزة فيجوز ترك اعادة عند هم
وذهب الكوفيون الى ان ترك حرف الجر جائز مطلقا اي سواء كان في سعة الكلام
او في الاضطرار وذهب الامام الحري الى انه يجوز ذلك العطف بلا اعادة حرف
الجر الشرط اذا أكد ذلك الضمير المجزور بالاسم الظاهر مثل مرت بك نفسك وزيد

فان لفظ زيد معطوف على الكاف الذي هو ضمير مجرور فأكد اوله بلفظ النفس ثم أكد بعد ذلك واورد بعض المحشون على المصنف بان الواجب عليك ان تقول واذا عطفت على الضمير المجرور يجب اعادة الخافض كما قال ابن الحاجب واذا عطفت على الضمير المجرور اعيد الخافض لان الضمير المجرور قد يكون مجروراً بالاسم بان وقع مضافاً اليه وقد يكون مجروراً بحرف الجر والخافض ممن حرف الجر قلنا انما قال المصنف حرف الجر لم يقل الخافض لانه يحتمل ان يكون المختار عند المصنف مذهب البعض من ان الجار اذا كان ^{كان} اسماً لا يجب عند العطف على الضمير المجرور اعادة ذلك الاسم الجار وانما الاعادة واجبة اذا كان الجار حرف جر او نقول ان الاغلب هو العطف على الضمير المجرور الذي يكون جاره حرف جر لا مطلق الجار سواء كان حرفاً او اسماً فاعتبر المصنف الاغلب وانما وجب اعادة الخافض كما هو مذهب الجمهور وابن الحاجب واعادة حرف الجر كما هو مذهب بعض النحاة لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل لانه اذا لم يكن ضمير متصل يجوز انفصاله عن الفعل لان المنفصل موجود له والمجرور لا ينفصل عن جاره لعدم وجود المنفصل له فلو عطفت الضمير المجرور من دون اعادة الجار مع المعطوف لكان عطف على جزء الكلمة وذلك باطل لان ذلك عطف المستقل على غير المستقل اقليل لا حاجة الى هذه الاعادة في ذلك العطف بل ينبغي ان يؤكد الضمير المجرور بالضمير المجرور المنفصل اولاً ثم يعطف عليه كما في الضمير المرفوع المتصل او يؤكد بالضمير المرفوع المنفصل او بالانصبوب المنفصل اولاً ثم يعطف عليه بعد ذلك قلنا لا سبيل الى ذلك باسرها امانه لا سبيل الى التاكيد بالضمير المجرور المنفصل فانه ليس للضمير المجرور منفصل لان الضمير المجرور يكون متصلاً فقط وانفصاله احتمال عقلي لا وجود له في الخارج واما انه لا سبيل الى التاكيد بالضمير المرفوع المنفصل لان فيه استعمال الاشرف في موضع الازل واما انه لا سبيل الى التاكيد بالضمير المنصبوب المتفصل فلان فيه توهم عدم استعمال الضمير المنصبوب المنفصل لان متصليهما لما كانا على صورة واحدة مثل لك وضربتك توهم منه متوهم ان متصليهما ايضاً يكونا متحدتين فلما لم يكن السبيل الى التاكيد وجب اعادة الجار عند العطف فان قيل لما اعيد الجار فيلزم عطف المركب وهو الجار والمجرور على المفرد وهو الضمير المجرور وذا باطل قلنا ان المعطوف هو الضمير المجرور فقط لا الجار والمجرور كليهما فان قيل ان عامل المعطوف عليه عامل المعطوف ايضاً فيكون ذكر الجار الثاني للمعاد

مع المعطوف مستند كما قلنا ان ايراده ليس للعمل حتى يكون ذكره مستنداً كما بل ايراد
 لجواز العطف فلا استند اليك ان قيل لما اعيد الجار مع المعطوف لزم توارد العاملين على
 معمول واحد العامل الاول هو العامل في المعطوف عليه لان عامل المعطوف عليه -
 عامل في المعطوف ايضا والثاني الجار المعاد مع المعطوف قلنا جاز المعطوف بالجار الاول
 والجار الثاني كما المعدوم معني فان قيل ما الدليل على ان الجار الثاني كما المعدوم قلنا الدليل
 عليه هو قولهم بيني وبين زيد فان لفظ بين انما يضاف الى المتعدد فلو لم يكن
 البين الثاني كما المعدوم لكان كلا البيين مضافا الى امر واحد لا الى المتعدد و اذا
 صار الثاني معدوما كان البين الاول مضافا الى المتعدد والبين الاول هو الجار -
 الاول والبين الثاني هو الجار الثاني ان قيل هذا منقوض بقراءة الحمزة حيث قال -
 تسألون به والارحام بجر الارحام فانه معطوف على الضمير المجرور بـ واعادة الجار قلنا
 ان هذه القراءة شاذة فحوررت بك وبزيد فالكان ضمير مجرور وقد عطف عليه
 لفظ زيد واعيد معه حرف الجر واعلم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه اعني اذا
 كان الاول اى المعطوف عليه صفة لشئ فحواوئى زيد العالم والفاضل او خيرا كمر
 فحورزيد عاقل وشاعرا وكان صلة فحواوئى صلي وصام او كان حالا فحوقعد زيد -
 مشدودا ومضروبا فالثاني اى المعطوف كذلك يكون صفة او خبرا او صلة او حالا ففى
 المثال الاول لفظ العالم صفة فكذا لفظ الفاضل ايضا يكون صفة وفى المثال الثانى -
 لفظ عاقل خبر فلفظ شاعر ايضا خبر وفى المثال الثالث لفظ صلي صلة لا لزيد فلفظ
 صام ايضا صلة وفى المثال الرابع لفظ مشدودا حال فلفظ مضروبا ايضا حال ان قيل
 وان سلم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه اذ هو منقوض بمثل جاءنى زيد وموسى و
 جاءنى زيد وهذا فان المعطوف في هذين المثالين ليس في حكم المعطوف عليه لان -
 المعطوف عليه في المثال الاول معرب والمعطوف ليس بمعرب بل هو مبنى والمعطوف
 عليه في المثال ^{ثاني} معرب بالاعراب اللفظي والمعطوف ليس بمعرب باعراب لفظي بل معرب
 باعراب تقديرى قلنا المراد من كون المعطوف في حكم المعطوف عليه هو اشتراكهما فيما
 يجوز او يمنع للمعطوف وليس المراد من ذلك الاشتراك في جميع الاحوال مثل جاءنى زيد
 وعمرو فان الجي جاز وثبت كزيد فجار وثبت لعمرو ايضا فثبت لزيد الفاعلية في ذلك
 المثال وامتنع المفعولية عنه فاشترك عمرو مع زيد في ذلك بان ثبت له ايضا
 الفاعلية وامتنع فيه المفعولية فان قيل ذلك بمثل جاءنى زيد وبقر

فان جائز الثبوت لزيد المعطوف عليه وليس بجائز الثبوت لبسقر قلنا المراد مما يجوز و يمتنع الاحوال العارضة المعطوف عليه الغير الداخلة في مفهومه و -
 النطق ليس بحالة عارضة بل هو داخل في مفهوم زيد لانه هو الحيوان الناطق
 ان قيل هذا منقوض بكون الاسم معرباً ومنسياً ومفرداً ومذكراً ومووداً ومسني
 ومجموعاً اذ هذه احوال عارضة ولا يشترط ان يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه
 في هذه الاحوال بل يجوز ان يعطف كل واحد منها على ضده قلنا المراد من الاحوال
 العارضة هي الامور التي تكون عارضة للمعطوف عليه مما قبله كالفا عليه والمنعولية
 فانها يعرضان له مما قبله وهو العامل قيل هذا منقوض بمثل يا زيد والحارث فان زيد
 في هذا المثال مبنى على الضمة وهذه الضمة قد عرضة مما قبله وهو حرف النداء
 مع ان الضمة ليست بعارضة للمعطوف بل هو معرب حيث يجوز فيه الرفع والنصب قلنا ان
 كون المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له مما قبله مشروط بان لا يكون
 الامر مقتضى لذلك العارض متفياً في المعطوف وههنا مقتضى الضمة في المعطوف عليه -
 مباشرة حرف النداء مع المعطوف عليه وتلك المباشرة منتفية في المعطوف لفضاء -
 تقديرا اما الانتفاء لفظاً فظاهر واما الانتفاء تقديرا فلانه لو قدر حرف النداء في المعطوف
 وهو قوله والحارث لزم اجتماع حرف النداء مع اللام وذا باطل والضابطة اى الاصل و
 القاعدة فيه اى في كون المعطوف في حكم المعطوف عليه اله الضمير للشان حيث مكانيته
 يجوز ان يقام المعطوف مقام المعطوف عليه جار العطف واذا جاز قيام المعطوف مقام
 المعطوف عليه وعطف ذلك المعطوف على المعطوف عليه بالفعل بكون المعطوف
 قائماً مقام المعطوف عليه تقديرا واذا قام مقامه ياخذ حينئذ حكمه لان الشئ اذا -
 قام مقام غيره ياخذ حكم ذلك الغير فثبت من هذا ان المعطوف في حكم المعطوف -
 عليه فان قيل ما الشاهد ان الشئ اذا قام مقام غيره ياخذ حكم ذلك الغير قلنا الشاهد عليه
 مفعول ما لم يسم فاعلة فانه لما قام مقام الفاعل في اسناد الفعل اخذ حكم الفاعل وهو
 الرفع وكذا المضاف اليه في قوله تعالى الرفع وكذا المضاف اليه في قوله تعالى واسسل القرية -
 فان القرية مضاف اليه في الاصل لان تقدير العبارة كان هكذا في الاصل واسسل اهل القرية
 فلما حذف المضاف وهو لفظ اهل وقام المضاف اليه الذي هو القرية مقام ذلك المضاف احق -
 به المضاف اليه حكم المضاف وهو النصب وحيث لا اى في كل تركيب لا يجوز فيه ان يقام
 المعطوف مقام المعطوف عليه فلا اى لا يجوز حينئذ العطف لان في ضرورة عدم جواز -

العطف لا ياتي بالعطف بالفعل واذا لم يوجد العطف بالفعل لا يكون المعطوف قائماً مقام المعطوف عليه تقديرًا واذا لم يقيم مقامه لا يأخذ حكمه لان الشرط لاخذ الحكم هو القيام واذا انتفى الشرط انتفى الشروط والحال انه لا بد في العطف من ان يكون المعطوف اخذ الحكم المعطوف عليه واذا لم يأخذ الحكم لا يجوز العطف ولاجل ذلك وجب الرفع في ذاهب في مثل قولنا ما زيد بقائم او قائماً ولا ذاهب عمرو ولا يجوز الجر في ذاهب حتى يكون معطوفاً على قائم وكذا لا يجوز النصب فيه حتى يكون معطوفاً على قائماً لانه لو عطف على قائم او قائماً يكون خبراً لما في ما زيد الى آخره واذا صار خبراً يكون التقدير هكذا ما زيد ذاهب عمرو وهذا لا يجوز لانه يلزم خلل الخبر الذي هو جملة عن العائد فنبت منه عدم جواز قيام لا ذاهب عمرو ومقام قائم او قائماً واذا لم يجوز القيام لا يجوز العطف فيكون لا محالة لفظ ذاهب مرفوعاً على انه خبر لعمرو ويكون المبتداء مع خبره جملة معطوفة على الجملة السابقة فيكون هذا من قبيل عطف الجملة على الجملة والعطف اى بعاطف واحد على معمولي عاملين مختلفين جائز ان المعطوف عليه مجروراً مقدماً والمعطوف كذلك وانما قال المصنف على معمولي عاملين ولم يقل على معمولي عامل واحد لان ذلك جائز لا اختلاف لاحد فيه مثل قوله تعالى هو الذي جعل لكم الارض فراشا والسماء بناء فان جعل عامل واحد وله معمولان الاول الارض والثاني فراشا وقد عطف الاسمان الاخران عليهما الاول لفظ السماء فانه معطوف على لفظ الارض والثاني لفظ بناء فانه معطوف على لفظ فراشا وانما قال عاملين ولم يقل اكثر من عاملين اثنين لان العطف على اكثر معمولي عاملين غير جائز بالاتفاق مثاله قولهم ثبت زيد في الدار ضارباً اياه وعمرو البيت غلامه فانه لا يجوز ان يعطف عمرو على زيد والبيت على الدار وعلامه على اياه فالذي كور ههنا هو العطف على معمولي عاملين مختلفين فلهذا العطف صور ثلاثة الاول ان المرفوع في المعطوف عليه مقدماً والثانية ان يكون المنصوب في المعطوف عليه مقدماً والثالث ان يكون المجرور في المعطوف عليه مقدماً الصورة الاولى والثانية غير جائزتان واما الصورة الثالثة فجائزة وهي ان يكون المجرور في المعطوف عليه مقدماً وكذا يكون المجرور في المعطوف ايضاً مقدماً ووجه عدم جواز الاولى والثانية وجواز الثالثة هو ان القياس يقتضي ان لا يجوز العطف في الصور كلها لان حرف العاطف يكون نائباً عن العامل الواحد وليس فيه قوة ان تقوم مقام العاملين فلاجل ذلك ينبغي ان لا يجوز العطف في الصور الثلاثة ولكن لما كان الصورة الثالثة مسموعة من العرب فلاجل وجرد السبع جاز العطف في الصورة الثالثة نحو في

الدار زيد والحجرة عمرو فان في من الحروف الجارة عامل لفظي ومعموله لفظ الدار والابتداء عامل معنوي ومعموله زيد فالدار وزيد معمولان لعاملين مختلفين والمجرور وهو لفظ الدار مقدم في المعطوف عليه وعطف على هذين المعمولين اسمان آخران الاول لفظ الحجرة فانه معطوف على لفظ الدار والثاني لفظ عمرو وهو معطوف على زيد - المجرور وهو لفظ حجرة ايضا مقدم في المعطوف والتاخذ على ان هذه الصورة مسبوقة قول الشاعر :

«شعر»

اكل امرئ تحسبن امرئ + ونار توقد بالليل نارا
فان كل مضاف عامل في امرئ وتحسبن عامل في امرئ فالاول من هذين المعمولين مجرور بالاضافة لان لفظ كل اضيف اليه والثاني منهما منصوب فالمجرور مقدم في المعطوف عليه وقد عطف على امرئ المجرور لفظ نار وعطف على امرئ المنصوب لفظ نارا فالمرجور في المعطوف ايضا مقدم كما هو مقدم في المعطوف عليه ولما ثبت هذه الصورة على خلاف القياس فيقتصر على مور السماع لان ما ثبت على خلاف القياس يكون مقصوراً على السماع ثم ان الجواز المذكور في الصورة الثالثة انما هو مذهب الجمهور وقد خالفهم الفراء والسيبويه كما قال المصنف وفي هذه المسئلة اى في مسئلة العطف العطف على معمولي عاملين مختلفين مذهبان آخران غير مذهب الجمهور وهما ان يجوز اى العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقا اى سواء كان المجرور مقدما او لا يكون مقدما بان يكون المقدم المرفوع او المنصوب وهذا هو مذهب الفراء كما قال المصنف عند الغرا ووله على ذلك دليلان الاول ان العطف في الصور الثلاثة جائز قياسا على العطف على معمولي عامل واحد فان العطف على معمولي عامل واحد مثل ضرب زيد عمروا وخالد بكرا جائز بالا اتفاق فيجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين بالقياس والدليل الثاني هو ان ذلك العطف يجوز في الصور الثلاثة اما في الصورة الثالثة فلاجل السمع من العرب واما الجواز في الصورة الاولى والثانية فلازنها بمجملان على الصورة الثالثة ونقول في اي دليليه بان قياس العطف على معمولي عاملين مختلفين على العطف على معمولي عامل واحد قياس مع الفارق لان العاطف الواحد يصح قيامه مقام العامل الواحد ولا يصح قيامه مقام العاملين واما جواز الصورة الثالثة فتثبت بالسمع على خلاف القياس وقد تعذر ان ما ثبت خلاف القياس مقصور على م السماع ولا يحمل عليه شئ آخر ولا يجوز اى العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقا اى سواء كان المجرور مقدما او متاخرا بان يكون المقدم المرفوع او

المنصوب وهذا مذهب سيوريه كما قال المصنف عند سيوريه والى هذا المذهب ذهب المتقدمون من البصريين و دليله على ذلك هوان العاطف يكون قائماً مقام للعامل فلم يقو قوه ~~من~~ يقوم مقام العاملين فلا يجوز العطف سواء كان المجرور مقدماً او يكون المقدم - المرفوع او المنصوب لان الجميع شريك في ذلك المجذور ونقول في جواب دليله اناسلمنا ان العاطف الواحد لا يقو قوه ان يقوم مقام العاملين ولكن في صورة تقديم المجرور جاز ذلك وجعل السمع من العرب لما فرغ المصنف عن بيان العطف بالحروف شرع في بيان التاكيد فقال فصل التاكيد فان قيل ما الوجه لذكر التاكيد بعد العطف بالحروف قلنا انما اوردنا التاكيد - عقيب العطف بالحروف لان العاطف وهو الواو او الفاء و ثم قد يزداد في التاكيد مثل - قولهم والله والله وكقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وكقوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدا وبها لم يفعلوا تحسبنهم بمفازة فلاجل هذه المناسبة اورد التاكيد عقيب العطف بالحروف فان قيل ان عد التاكيد من التوابع باطل لان التاكيد امر معنوي ونسبة بين المؤكد على صيغة اسم المفعول والمؤكد على صيغة اسم الفاعل والتوابع من قبيل الالفاظ لان التوابع يجري عليها الاعراب والاعراب انما يجري على الالفاظ وايضا ان حمل تابع على التاكيد لا يصح لان التاكيد وصف صرف وتابع ذات مع الوصف وحمل الذات مع الوصف على صرف الوصف باطل وايضا انهم مخالفه اجماع اهل العربية لان التوابع عندهم خمسة النعت والعطف بالحروف والبدل وعطف البيان والمؤكد على صيغة اسم الفاعل وليس التاكيد من التوابع عندهم والحال ان المصنف عد التاكيد ايضا من التوابع قلنا ان التاكيد مصدر ولكن ليس المراد منه معناه الاصل بل هو مبنى للفاعل بمعنى الفاعل فصحح عداه من التوابع لانه على التأويل من الالفاظ وليس من الامور المعنوية وكذا صح الحمل وكذا لا يلزم مخالفه الاجماع تابع هذا جنس في تعريف التاكيد يشمل المقصود وهو التاكيد وغير المقصود وهو باقي التوابع وقوله يدل على تقرير - المتبوع فصل خرج به العطف بالحروف والبدل لانها لا يدلان على تقرير المتبوع وقوله فيما نسب اليه فصل ثان خرج به النعت وعطف البيان لانها وان كانا يدلان على تقرير المتبوع ولانها لا يدلان على تعيين المتبوع ولا يدلان على تقريره فيما نسب اليه وزاد قوله او على شمول الحكم لكل فرد من افراد المتبوع ليدخل في تعريف التاكيد التاكيد بكل واجمع واتباعهما لانها لا يدلان على تقرير المتبوع ولكن يدلان على كل افراد المتبوع فالتاكيد بهما يكون لشمول الحكم لكل فرد من افراد المتبوع ثم الفائدة في ايراد التاكيد هو -

دفع ضرر الغفلة عن السامع مثل ضرب زيد زيد وقد يكون لدفع ظن السامع بالمتكلم
اللفظ كما في المثال المذكور وقد يكون فائده دفع ظن السامع بالمتكلم انه اراد
المجازا ما في المنسوب اليه كما في قولنا ضرب زيد زيد فانه كان ان يظن السامع ان المتكلم
اراد من زيد غلامه لا نفسه واما في المنسوب كما في قولنا زيد قتل قتل فانه كان ممكنا
ان يظن السامع ان المتكلم اراد من القتل الضرب الشديد فان قيل هذا الحد لا يصدق على
بعض افراد التاكيد مثل ضرب ضرب زيد وان ان زيد لوان ضرب الثاني في المثال الاول -
وان الثاني في المثال الثاني لا يدل على تقرير المتبوع في النسبة وكذا لا يدل على شمول
الحكم لكل افراد المتبوع قلنا ان هذا الحد مخصوص بالتابع الاسمي وليس بجحد لمطلق -
التابع فان قيل ان هذا الحد لا يصدق على بعض افراد التاكيد مثل زيد قتل قتل على ان
القتيل الاول خبر والثاني تأكيد له ووجه عدم الصدق هو ان القتل الثاني لا يقرر القتل
الاول فيما نسب اليه لانه ليس بشئ آخر نسب الى القتل الاول بل القتل الاول منسوب
الى زيد قلنا ان في كلام المصنف حذف المعطوف فالتقدير هكذا تابع يدل على تقرير المتبوع
فيما نسب اليه او في نسبه الى شئ آخر فصدق الحد على ذلك المثال والتاكيد على قسمين
لفظي اى منسوب الى اللفظ وانا يقال له اللفظي لانه انا يحصل من تكرير اللفظ وهو اى
التاكيد اللفظي تكرير اللفظ الاول اى لفظ المعطوف عليه فان قيل التكرير شنيع فالتاكيد
اللفظي باطل لانه يحصل بالتكرير قلنا التكرير شنيع اذا كان بلا فائدة وههنا ليس بلا فائدة
بل فيه فائدة وهي الدلالة على تقرير المتبوع فان قيل تعريف التاكيد لا يصدق على انت في
قولك ضربت انت فان انت تأكيد للضمير المتصل بذلك الفعل مع ان لفظه ليس لفظ -
الاول قلنا اعادة اللفظ الاول اعم من ان يكون حقيقة او حكما مثال الاول ضرب زيد زيد
ومثال الثاني ضربت انت فان انت في حكم تكرير اللفظ الاول وان كان مخالفا للفظ الاول
لأن الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا لانه المتصل اذا كان متصلا لا
يجوز انفصاله من العامل وهذا القسم من التاكيد يجري في الالفاظ كلها سواء كانت اسما او
افعالا او حروفا مثال الاسماء والافعال ذكره المصنف بقوله نحو جاءني زيد وجاء جاوز
واما مثال الحروف فلم يذكره المصنف وهو قولهم ان ان زيد قائم ومعنوى اى القسم الثاني
للتاكيد تأكيد معنوى اى منسوب الى المعنى وانا يقال له المعنوى لانه يحصل بلا حظة -
المعنى وهو اى التاكيد المعنوى بالفاظ معدودة اى يحصل ويوجد بالفاظ محصورة -
فان قيل ان التاكيد المعنوى كما يحصل بالفاظ معدودة كذلك التاكيد اللفظي يحصل بالفاظ

معدودة لان كل شئ يدخل تحت عدد ولا يوجد شئ ان لا يدخل تحت عدد واذا -
 كان كذلك فلا يصح تقيد التاكيد المعنوي بقوله وهو بالفاظ معدودة قلنا ليس المراد -
 من المعدودة معناه الاصلى وهو ما يدخل تحت عدد بل المراد منه محصورة بخصوصية
 فكان معنى كلומר المصنف ان التاكيد المعنوي انما يحصل ويوجد بالفاظ مخصوصة -
 واما التاكيد اللفظي فيحصل بتكرير لفظ اى لفظ كان وبين المصنف تلك الالفاظ
 المعدودة بقوله وهى النفس والعين يستعملون للواحد والمثنى والمجموع اى يؤكد -
 بهذين اللفظين الواحد والمثنى والمجموع ولما ورد عليه ان النفس والعين لما
 استعملوا لكل واحد من الواحد والمثنى والمجموع لزم الالتباس بين تأكيد الواحد و
 التثنية والجمع فاجاب عنه المصنف بقوله باختلاف لصيغة والضمير يعنى ان العين
 والنفس يوردان للتاكيد لكن مع الاختلاف فى صيغتهما والضمير الذى وقع مضاف
 اليه لهما فيورد لفظ العين والنفس على صيغة المفرد اذا كان الاسم المؤكد واحداً
 وكذا يورد الضمير ايضا مفردا واذا كان الاسم المؤكد مثنى يورد لفظ العين والنفس
 على صيغة التثنية ويورد الضمير ايضا تثنية ولكن جازى الصيغة الجمعية ووجه -
 ذلك ان اهل العربية كرهوا اجتماع التثنيين اللتين فيهما اتصال لفظا ومعنى اما
 الاتصال اللفظي فهو ان تكون التثنية الاولى مضافة الى التثنية الثانية واما الاتصال
 المعنوي فهو ان تكون التثنية الاولى جزءاً من التثنية الثانية فلاجل ذلك يعبرون عن
 التثنية الاولى بالجمع كما وقع ذلك فى قوله تعالى السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما فان
 المراد اليدين فكان القياس يديهما ولكن لما كان يلزم من ذلك اجتماع التثنيين اللتين -
 بينهما اتصال لفظا ومعنى عبر عن الاولى بالجمع وكذلك عن التثنية الاولى بالجمع فى قوله
 قوله تعالى فقد صفت قلوبكما فالالتيان بصيغة التثنية جائز لاجل انه موافق القياس و -
 الالتيان بصيغة الجمع ايضا جائز لاجل كراهية اجتماع التثنيين نحو جاء فى زيد نفسه مثال
 للمذكر الواحد فالصيغة والضمير كليهما من قبيل الواحد والزيدان انفسهما او نفساهما -
 لفظ الفعل ملحوظ فى هذين المثالين فيكون تقدير الاول جاء فى الزيدان انفسهما ويكون
 تقدير الثانى جاء الزيدان نفساهما فالاول مثال صيغة الجمع والثانى مثال صيغة -
 التثنية ولكن الضمير فى كليهما تثنية وكذلك عينه واعينهما او عيناهما واعينهم -
 فالاول مثال الواحد والثانى والثالث مثالان للتثنية بصيغة الجمع فى اولها وصيغة -
 التثنية فى ثانيهما ولكن الضمير تثنية فى كليهما والرابع مثال الجمع وجاء نثنى هذا -

نفسها وجاء تنى الهندان أنفسهما وألفها وجاء تنى الهندات أنفسهن هذه -
 امثلة وقوع لفظ للنفس تأكيد للمؤنث باختلاف الصيغة والضمير فأورد صيغته -
 الواحد للواحد وأورد مثالون للتثنية الأول مثال ما يكون صيغة الجمع والثاني مثال
 ما يكون صيغة التثنية وأورد صيغة الجمع للجمع وأما الضمير فأورد الضمير الواحد
 للواحد وضمير التثنية للتثنية وضمير الجمع للجمع ولم يذكر المصنف امثلة التأكيد
 الواقع بلفظ العين فنقول في بيان امثله جاء تنى هند عينها وجاء تنى الهندان
 أعينهما وأعينها وجاء تنى الهندات أعينهم فامثلة لفظ العين كأمثلة لفظ النفس
 بلفظ بينهما وكلا وكلتا للمثنى خاصة لفظ خاصة منصوب في كلام المصنف على أنه
 حال من المثنى لأن لفظ المثنى مفعول به بواسطة الحرف الجر وهو اللام للفعل المقدر
 وهو كلمة يستعملان فيكون تقدير عبارة المصنف هكذا وكلا وكلتا يستعملان للمثنى خاصة
 فأن قيل ان جعل خاصة حالاً عن المثنى لا يجوز لأن المثنى مذكر ولفظ خاصة مؤنث
 والمطابقة بين الحال وذى الحال واجب في التذكير والتانيث وههنا لم توجد تلك المطابقة
 قلنا لا نسلم ان لفظ خاصة مؤنث بل هو مذكر لأن التاء فيه ليس للتانيث بل هي تاء -
 المبالغة كالتاء في لفظ علامة فان التاء فيه ليس للتانيث بل هو لتأكيد المبالغة أو
 نقول ان خاصة ليس بحال عن المثنى بل هو منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل
 مقدر وهو خص ويكون خاصة بوزن فاعلة في العين مصدراً كالباقية فيكون المعنى
 خص المثنى بتأكيدهما خصوصاً فعنى خاصة حينئذ خصوصاً يعنى ان لفظ كلا وكلتا هما
 يؤكدان بهما المثنى فقط ولا يقعان تأكيداً لغير المثنى فلفظ كلا للمثنى المذكور ولفظ -
 كلتا للمثنى المؤنث ولكن المثنى اعم من ان يكون للغائب والمتكلم والمخاطب باختلاف
 الضمير باعتبار الغائب والمتكلم والمخاطب لدفع الالتباس نحو قام الرجلان كلاهما
 وقامت المرأةتان كلتاهما هذان مثالون لوقوع كلا وكلتا تأكيداً للمثنى الغائب ومثال
 وقوعهما تأكيداً لمثنى المتكلم قمتا وكنتا ومثالا ومثالا وقوعهما لمثنى المخاطب
 قمتا وكنتا وقمتا كمتا وكل واجمع واكتع وابتع وابضع معنى لفظ كل ولفظ اجمع -
 ظاهر وأما اكتع وابتع وابضع فقول ان هذه اللفاظ الثلاثة لا معنى لها في حال الأفراد
 وتستعمل مع اجمع وحينئذ يكون معناها هو معنى الاجمع وقيل ان لها معان في حال -
 الأفراد وهي ان اكتع مؤخوذ من حول كيتع معناه حول تام فلما كان معنى كيتع التام يكون
 معنى اكتع اتم وابتع مؤخوذ من التبوع ومعناه طول العنق مع الشدة وابضع مستعمل

بـلغتين الأول : أنه بالصاد المهملة فيكون حينئذ موحوداً من بصع العرق سال -
العرق والثاني أنه بالضاد المعجمة فيكون موحوداً من بصع ومعناه ردى لغير المثنى
أى تجئ هذه اللفاظ الخمسة لتأكيد غير المثنى وهو الواحد والجمع سواء ذلك
الواحد والجمع مذكرين أو مؤنثين ولما ورد عليه أنه لما كانت هذه الكلمات لتأكيد
الواحد والجمع لزوم حينئذ التباس بين تأكيد الواحد والجمع فأجاب عنه المصنف بقوله
بـاختلاف الضمير فى كل والصيغة فى البواقي أى الالتباس يدفع باختلاف الضمير فى كل
يعنى إذا وقع لفظ كل تأكيداً للواحد يضاف هو حينئذ إلى الضمير الواحد وإذا وقع لفظ
كل تأكيداً للجمع يضاف إلى الضمير الجمع ويدفع الالتباس باختلاف الصيغة فى الكلمات
الباقية من اجمع واكّع وابتع وابصع يعنى إذا أريد تأكيد الجمع بهذه الكلمات تورد هذه
الكلمات بصيغة الجمع وإذا أريد بها تأكيد الواحد تورد هذه الكلمات بصيغة الواحد
تقول جاءنى القوم كلهم اجمعون التعمون ابتعون الصعوت هذه امثلة وقوع هذه -
الكلمات تأكيداً للجمع المذكوران لفظ القوم جمع معنى فأورد مع كل ضمير الجمع ولم
يتغير فى صيغة كل أو ما البواقي أوردت بصيغة الجمع المذكور وقامت النساء كلهن جمع -
كّع بتع بصع هذه امثلة وقوع هذه الكلمات تأكيداً للجمع المؤنث فأورد مع كل ضمير
الجمع المؤنث ولم يتغير فى صيغته وورد الكلمات الباقية بصيغة الجمع المؤنث ولم
يذكر المصنف مثال وقوع هذه الكلمات تأكيداً للواحد المذكور والواحد المؤنث فمثال -
للأول اشتريت العبد كله اجمع التبع ابتع ابصع ومثال الثاني اشتريت الجارية كلها جمعاء
كتعاء بتعاء بصعاء وإذا أردت تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين يجب -
تأكيداً بالضمير المنفصل ثم ان الضمير المرفوع المتصل اعم من ان يكون مستتراً أو
بارزاً وينكر النفس والعين احتراز عن كلا وكلنا وكل واجمع واخواته لان فى تأكيد الضمير
المرفوع المتصل بلفظ كلا وكلنا وكل واجمع واخواته لا يجب التأكيد أولاً بالضمير المنفصل
ووجه وجوب تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل أولاً ثم تأكيداً بلفظ العين والنفس
هو دفع لزوم الالتباس لان النفس والعين كما انهما يقعان تأكيدين كذلك يقعان فى
بعض المراد فاعلين مثل ضرب زيد نفسه وضرب زيد عينه فلو جعل تأكيدين للضمير -
المرفوع المتصل المستكن بغير التأكيد بالضمير المنفصل بان يقال ضرب زيد نفسه
أو عينه لزوم التباس التأكيد بالفاعل فانه لا يعلم ان لفظ العين والنفس فى هذا
المثال فاعلين أو تأكيدين فلا جل دفع الالتباس وجب تأكيد ذلك الضمير المرفوع

المتصل المستكن اولاً بالضمير المنفصل ثم تأكيده بلفظ النفس والعين فان قيل ان الدليل لا يطابق المدعى لان المدعى وهوان التأكيد بالضمير المنفصل واجب سواء كان الضمير المرفوع المتصل مستكناً او بارزاً والدليل خاص لان الثابت من الدليل وهوان التأكيد واجب اذا كان الضمير المرفوع المتصل مستكناً قلنا ان هذا الدليل ليس لجميع المدعى بل هو دليل جزء واحد من المدعى وهوان التأكيد واجب اذا كان الضمير المرفوع المتصل مستكناً واما الدليل على ان التأكيد واجب اذا كان الضمير المرفوع المتصل بارزاً وهوان في صورة الضمير البارز وان لم يلزم الا لتباسب على تقدير عدم تأكيده بالضمير المنفصل ولكن مع ذلك وجب التأكيد حملاً له على صورة الضمير المرفوع المتصل المستكن واما عدم وجوب التأكيد اذا اريد تأكيد الضمير المرفوع المتصل بلفظ كذا وكذا وكل ما اجمع واخواته لان وقوعها فاعلين لا يصح فلا يلزم الا لتباسب فلا حاجة الى التأييد بالضمير المنفصل وانما قيد الضمير بالرفوع احترازاً عن المنصوب لجواز تأكيد المضمر المنصوب والمجورور بالنفس والعين بك تأكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك وقيد الضمير المرفوع بالمتصل للاحتراز عن الضمير المرفوع المنفصل لانه يجوز تأكيده بلفظ النفس والعين من دون تأكيده بالمنفصل الا خيراً ولا مثل انت نفسك قائم فان النفس تأكيد لانت من دون تأكيده او لا ينفصل اخر نحو ضربت انت نفسك هذا مثال للضمير المرفوع المتصل فانه أكد اولاً بانك ثم أكد بلفظ النفس ولا يوكد بكل واجمع الا ماله اجزاء وابعض لفظ ابعض تفسير الاجزاء فان قيل المثال الآتي - وهو لفظ القوم لا يطابق المثل لانه ليس للقوم اجزاء وابعض بل له افراد من زيد وعمرو وبكرو غيرهم قلنا ان المراد من الاجزاء والابعض الامور المتعددة وليسك ان الامور المتعددة يشمل الافراد ايضاً كما يشمل الاجزاء والابعض فان قيل ما الفائدة في ان بكل واجمع لا يوكد الا ذوا اجزاء وابعض قلنا الفائدة في ذلك دفع وهم البعض بان لا يتوهم المتوهم ان الحكم ثابت لبعض الاجزاء دون الكل يصح او تراقها اي افتراق تلك اجزاء ولا بعض حساً فان قيل ان لفظ حساً في كلام المصنف منصوب وللنصب طرق عديدة فما وجه نصب حساً قلنا انه منصوب على انه تميز من فاعل يصح وهو لفظ افتراقها او منصوب على انه مفعول مطلق ولكن باعتبار المضاف المحذوف فيكون التقدير يصح افتراقها افتراق حس فكان لفظ الافتراق مفعول مطلق ثم حذف هو واقيم المضاف اليه مقامه واعطى له اعرابه او هو منصوب على انه خبر لكان محذوفه فكان تقدير كلامه يصح افتراقها سواء -

كان حساً أو هو منصوب على أنه حال عن لفظ افتراقها الذي هو فاعل يصح ولكن حاليتها -
 إنما يصح يتقدير المضاف وهو لفظ ذات فيكون تقدير الكل يصح افتراقها ذات حس ثم -
 حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بأعرابه كالقوم هذا مثال الافتراق المحسنى
 فان أفراد القوم يصح افتراقها بحسب الحس أو حكماً لفظ حكماً منصوب ومعطوف على لفظ
 حس فهو شريك معه في وجه النصيب لأن أعراب التابع والمتبوع يكون من واحدة والواحد -
 فتراق الحكمى إنما يكون بالنسبة إلى بعض الأفعال كالاشتراء ولا يصح بالنسبة إلى بعض الأفعال
 كالأكرام كما قال المصنف كما تقول اشتريت العبد كله ولا تقول أكرمت العبد كله فان العبد
 لا يصح افتراق أجزائه بحسب الحس ولكن يصح افتراق أجزائه حكماً بالنسبة إلى بعض الأفعال
 كالشراء فان العبد يصح افتراقه في الشراء بان يشتري نصفه أو ثلثه أو أبعه ولكن لا يصح
 افتراقه حكماً بالنسبة بعض الأفعال كالأكرام فانه لا يمكن أكرام نصفه أو ثلثه أو أبعه
 بل الأكرام إذا ثبت له يثبت لكه ولذلك صح المثال الأول لصحة الافتراق حكماً ولا يصح المثال
 الثانى لعدم صحة الافتراق حكماً وأعلامان كتبع وبتع وأبضع أتباع لأجمع فان قيل لفظ أجمع
 وأخريه من أتبع وأبضع مبتدأ ولفظ أتباع خبره والقاعدة ان الخبر يكون محمولاً على المبتدأ
 وههنا لا يصح الحمل لأن المبتدأ ذات ولفظ أتباع مصدر من باب النفعال فيكون
 وصفا صرفاً فيلزم حمل الوصف الصرف على الذات وذلك باطل قلنا ان أتباع إنما كان
 مصدراً من باب الأفعال لو كان بكسر الهزة وليس الأمر كذلك بل هو بفتح الهزة فهو جمع
 تابع فيكون من قبيل الذات مع الوصف ولا شك في صحة حمل الذات مع الوصف على الذات
 فان قيل ان أجمع أيضاً تابع تأكيد لما قبله ولما كانت هذه الكلمات اتباعاً لأجمع فكانت هذه
 الكلمات تابع تابع فتكون كالمنصغر للمصغر وذلك غير جائز قلنا ليس مراد المصنفان -
 هذه الكلمات تابع لأجمع بالمعنى الاصطلاحي حتى يلزم المحذور بل مراده ان هذه الكلمات
 لا تستعمل تأكيداً بدون أجمع وهى توابع بالمعنى الاصطلاحي لمؤكد أجمع بواسطة أجمع
 وهذا هو مذهب الجمهور وذهب ابن البرهان إلى ان هذه اللفاظ الثلاثة تأكيداً لأجمع
 فهو توابع له بالمعنى الاصطلاحي ومذهبه مردود كما عرفت فيما سبق وليس لها معنى أى -
 لهذه اللفاظ الثلاثة معنى ههنا ما قيد بههنا لأن لهذه اللفاظ معان في الأصل وهى
 موضوعة لها ولكن المراد من هذه اللفاظ فى استعمالها للتأكيد الجمعية وهذه اللفاظ لا تدل
 على الجمعية ظاهراً الا اذا صحت إلى أجمع فلا يجوز تقديرها على أجمع القاء للنتيجة أى اذا -
 كانت هذه اللفاظ الثلاثة توابع لأجمع فلا يجوز تقديرهم هذه اللفاظ الثلاثة على أجمع

لان تقديم التابع على المتبوع ممنوع بل الواجب ان يؤخر التابع عن المتبوع ثم ان وجوب تقديم اجمع على هذه الالفاظ الثلاثة اتفاق اجمع عليه اهل العربية ولكن وقع الاختلاف في الالفاظ الثلاثة الباقية فالأكثر ذهب الى انه يبتداء بعد اجمع - باكتع وهذا هو الفصيح ثم ان ابتع يقدم على ابصع عند الزحشرى وعند البغدادية والجزونى يقدم ابصع على ابتع وقال ابن كيسان لترتيب بين هذه الالفاظ الثلاثة ابتداء بآيتهن ولا ذكرها بدونها اى لا يجوز ذكر هذه الالفاظ الثلاثة في مقام التأكيد بدون ذكر اجمع لانه يلزم ذكر التابع بدون ذكر المتبوع وهو باطل لما فرغ المصنف من بيان التأكيد شرع في بيان البديل فقال فصل البديل تابع لفظ تابع جس يشمل المقصود وغير المقصود فالمقصود هو المحدود اى البديل وغير المقصود باقى التوابع ينسب اليه ما نسب الى متبوعه فان قيل ان هذا الحد غير جامع لافرادة لانه خرج منه البديل من المنسوب نحو صيفى زيد اخوك فان اخوك بدل من زيد ولا ينسب اليه شئ نسب الى متبوعه لعدم نسبة شئ الى متبوعه بل متبوعه وهو زيد منسوب الى شئ آخر وهو صيفى فكذا تابعه ايضا منسوب الى ذلك الشئ قلنا عبارة المصنف بحذف المعطوف فالتقدير هكذا البديل تابع نسب اليه ما نسب الى متبوعه او نسب هو الى شئ نسب الى ذلك الشئ متبوعه وهو المقصود بالنسبة احتريز بها عن المنعت والتأكيد وعطف البيان لان هذه الثلاثة لا تكون مقصودة بالنسبة فان قيل - ان اخوك فى جاء فى زيد اخوك بدل وليس هو بمقصود بالنسبة بل المقصود المجئى اذ القصد يقع على المعانى والاحداث لا على الذات قلنا المقصود صفة لتابع بحال متعلقه وهو الحد المنسوب الى متبوعه ولا شك ان نسبة الحد الى التابع مقصود دون متبوعه فيه احتراز عن العطف بالحروف لان العطف بالحروف وان كان مقصودا لكن متبوعه ايضا يكون مقصودا واما البديل فيكون مقصودا دون متبوعه فان قيل تعريف البديل لا يكون مانعا عن دخول الغير لانه دخل فيه بعض افراد المعطوف كالمعطوف بحرف بل مثل جاء فى زيد بل عمرو فان عمرو معطوف مع انه مقصود ومتبوعه ليس بمقصود قلنا المتبوع فى البديل لا يكون مقصودا لا ابتداء ولا انتهاء بل يكون ذكرا لطوعية البديل والمتبوع فى العطف ببلى وان لم يكن مقصودا انتهاء لكن يكون مقصودا ابتداء فان قيل المتبادر مما نسب الى المتبوع هو ان يكون بطريق الاسناد فخرج من تعريف البديل اخاك فى قولهم ضربت زيد اخاك لان الضرب غير مسند الى زيد ولا الى اخاك بل وقع عليهما الضرب قلنا ليس المراد مما نسب اليه ما يكون بطريق الاسناد بل المراد منه اعم اى سواء كان بطريق الاسناد مثل جاء فى زيد اخوك

او بطريق التعلق مثل ضربت زيد اخاك فان قيل تعريف البديل غير جامع لافراده اذ -
خرج عنه البديل الواقع بعد الا نحو ما قام احد الا زيد فان زيد بديل من احد وليس هو -
مقصود بما نسب الى المتبوع لان ما نسب الى المتبوع هو نفى القيام والمنسوب الى التابع
شعرت القيام قلنا كلمة ما عبارة عن الفعل وشبه الفعل ولا شك ان في المثال المذكور
المنسوب الى زيد هو قام وهو منسوب الى احد فاصل المنسوب واحد والفرق انما جاء في
الصفة بان قام الذي هو منسوب الى المتبوع منفي والمنسوب الى التابع مثبت فان قيل
ان النسبة الى المتبوع يكون طوطية وتمهيدا الى النسبة الى التابع ولما كان النسبة الى المتبوع
منفية والنسبة الى التابع مثبتة فكيف يكون النسبة الاولى طوطية الى النسبة الثانية زيدا
طوطية النقيض الى النقيض وذا باطل قلنا الغرض من الطوطية هو ايقاظ المخاطب وذا -
يحصل بالنقيض فلا يريد ما قلت ولما فرغ المصنف من تعريف البديل شرع في تقسيمه -
فقال واقسام البديل اربعة ووجه الحصر في الاربعة هو ان البديل لا يخلو اما ان يكون مدلول
مدلول البديل منه او لا فان كان الاول فهو بديل الكل وعبر عنه ببديل الكل من الكل وان كان
الثاني فهو لا يخلو اما ان يكون مدلوله بعض مدلول البديل منه او لا فان كان الاول فهو بديل
البعض وعبر عنه المصنف ببديل البعض من الكل وان كان الثاني فلا يخلو اما ان يكون بين
البديل وبين والمبديل منه تعلق غير الكمية والجزئية او لا فان كان الاول فهو بديل الاشتمال
وان كان الثاني فهو بديل اللفظ بديل الكل من الكل اى احدها بديل الكل من الكل اضافة لفظ
بديل الى لفظ الكل ببيانته وكذا الاضافة ببيانته في قوله بديل البعض من الكل فيكون معنى
الاول بديل هو كل البديل منه ومعنى الثاني بديل هو بعض البديل منه لك القاعدة في -
الاضافة البيانية هي ان يحمل المضاف اليه على المضاف فيكون الكل محمولا على البديل في -
الاول ويكون البعض محمولا على البديل في الثاني وهو ما مدلوله مدلول المتبوع هذا هو تعريف
بديل الكل نحو جاءني زيد اخوك فان قيل كيف يكون مدلول اخوك مدلول زيد لان اخوك يدل
على اخوت المخاطب ولا يدل على ذلك زيد وايضا لو كان مدلوله عين مدلول المتبوع لكان
تاكيدا لا بدلا قلنا ليس المراد من قول المصنف وهو ما مدلوله مدلول المتبوع ان مفهوم
احدهما هو مفهوم الاخر حتى يرد هذان الايرادان بل المراد منه انهما متحدان فيما -
صدقا عليه يعنى يطلقان على ذات واحدة ولا شك ان اخوك يدل على الذات التي -
يدل عليه زيد وايضا لما كانا متغايرين بحسب المفهوم لا يكون تأكيدا فان قيل لا فرق -
بين بديل الكل وبين عطف البيان فينبغي ان يكون التوابع خمسة والبديل ثلاثة اقسام

و يكون بدل الكل داخل في عطف البيان او يكون التوابع اربعة و البديل ايضا اربعة
و يكون عطف البيان داخل في بدل الكل قلنا انما لم يفعل هكذا لوجود الفرق بين بدل
الكل و عطف البيان و هو ان المقصود في البديل هو التابع دون المتبوع و المقصود
في عطف البيان المتبوع لا التابع فلما يدخل عطف البيان في بدل الكل
ولا بدل الكل في عطف البيان صار التوابع خمسة و البديل اربعة و بدل البعض من الكل
اي القسم الثاني من اقسام البديل هو بدل البعض وهو ما مدلوله جزء مدلول المتبوع
فحوضيته زيدا رأسه فان لفظ رأسه بدل من زيدا و مدلول الرأس جزء من مدلول -
زيد لان مدلول الرأس داخل في مدلول زيد و بدل الاشتمال اي القسم الثالث من
اقسام البديل بدل الاشتمال و اضافة البديل الى الاشتمال اضاقه السبب الى السبب لان
الاشتمال الثابت بين البديل و المبدل منه سبب البديل لان الاشتمال لا بدله من
المشتمل و لمشتمل عليه فاذا ذكر احدهما المبدل منه ذكر الاخران البديل فيكون المعنى
يدل سبب عن الاشتمال و في وجه تسمية هذا البديل ببديل الاشتمال وقع الاختلاف بين
الانحاة قيل انما سمي هذا ببديل الاشتمال لاشتغال المبدل منه على البديل باعتبار تشويق
المبدل منه الى ذكر البديل و كون المبدل منه دالا على البديل بطريق الاجمال بحيث يبقى
سامع البديل منه منه نظراً لذكر البديل و الى هذا الوجه ذهب الحاجبي و ابو البقاء و قيل
انما سمي ببديل الاشتمال لاشتغال البديل على المبدل منه و الى هذا الوجه ذهب الجرجاني
حيث قال في قولهم سلب زيد ثوبه ان الثوب لما اتصل به و اشتمل عليه صار
بمنزلة الجزء منه فصح البديل و قيل انما سمي هذا ببديل الاشتمال لاشتغال الفعل
المستند الى المبدل منه على البديل ليفيد و يتم فان قولهم اعجبني
زيد علمه مستند الى زيد و هذا الفعل لا يتم من حيث المعنى لانه لا تعجبك زيد نفسه
بل انما تعجبك علم زيد فذلك الفعل مشتمل على العلم و الى هذا الوجه ذهب المبرد
و الندلسي و العجدي و الى المفهوم من بعض الشروح هو ان بدل الاشتمال انما سمي
ببديل الاشتمال لاجل وجود نسبة الاشتمال بين المبدل منه و البديل و هذا الاشتمال قد
يكون اشتمال المبدل منه على البديل مثل قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه
فان الشهر الحرام مشتمل على قتال و قد يكون اشتمال البديل على المبدل منه مثل
قولهم سلب زيد ثوبه فان الثوب مشتمل على زيد و هو ما مدلوله متعلق المتبوع اي
بان يكون بين البديل و المبدل منه تعلق بحيث صار البديل من متعلقات المبدل منه

ثم المراد بالتعلق بين البدل والمبدل منه هو ان يوجب نسبة شئ الى المبدل منه نسبة ذلك الشئ الى البدل بطريق الاجمال فتبقى النفس عند ذكر المبدل منه منتظرة الى البيان بذكر البدل نحو اعجبني زيد علمه فانه يعلم من ابتداء الكلام قبل ذكر علمه ان المعجب هو زيد باعتبار بعض صفاته كالعلم والجود والشجاعة وليس هو معجب باعتبار ذاته فتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الاعجاب الى صفة زيد بطريق الاجمال وبهذا التقرير ظهر الفرق بين بدل الاستمال وبين بدل الغلط فان بدل الغلط وان كان من متعلقات المبدل منه في بعض المواد لكن لا يوجب النسبة الى المبدل منه في بدل الغلط النسبة الى البدل بطريق الاجمال مثل ضربت زيدا ~~حماراً~~ او علامه فان نسبة الضرب الى زيد لا يوجب نسبة الضرب الى حماره او علامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة غير مجتمعة ولا احتيالية في اعتبار صحة تلك النسبة الى غير زيد كسلب زيد ثوبه فان الثوب بدل الاستمال من زيد لان مدلول لفظ الثوب متعلق بمدلول لفظ زيد بحيث ان نسبة السلب الى زيد يوجب نسبة السلب الى ثوبه اجمالاً لانه يفهم من ابتداء الكلام ان المسلوب ليس هو زيد بنفسه بل المسلوب هو زيد باعتبار بعض متعلقاته كالثوب والدرهم والدنانير وبذل الغلط اى الرابع من اقسام البدل هو بدل الغلط وازداف لفظ بدل الى الغلط اضافة السبب الى السبب لان الغلط با تيان المبدل منه سبب لذكر البدل بعده وانما سمي هذا البدل ببذل الغلط لان الغلط سبب لالتيان به وليس تسميته ببذل الغلط لاجل انه غلط في نفسه وهو ما يذكر بعد الغلط يذكر المبدل منه -

نحو جاءني زيد جعفر ورأيت رجلاً حماراً ففي المثال الاول لفظ جعفر بدل من زيد وفي الثاني لفظ حماراً بدل من رجلاً والبدل ان كان نكرة من معرفة اى ان كان المبدل منه معرفة والبدل نكرة يجب نعتته اى يجب نعت البدل ووجه ذلك ان المبدل منه يكون غير مقصود والبدل يكون مقصوداً وقد ذكره وان يكون المقصود قاصراً في الدلالة عن غير المقصود فلما كان النكرة قاصرة عن المعرفة في الدلالة فاجبوا كون النكرة بدلاً من معرفة من نعت النكرة لتكون النعت كالجابر عن القصور الحاصل في النكرة فان قيل ينقض هذه القاعدة بقولهم مررت بزيد حماراً فان لفظ حمار بدل من زيد مع ان المبدل منه معرفة والبدل نكرة ولم يذكر للبدل نعت قلنا هذه القاعدة اى وجوب نعت البدل حين كون المبدل منه معرفة والبدل نكرة في بدل الكل وما ذكرته من مثال انقص فهو من صور بدل الغلط وبذل الغلط وكذا بدل البعض وبذل الاستمال لا تجرى -

فيها تلك القاعدة كقوله تعالى بالناسية ناصية كاذبة فالناصية الاولى مبدل منه
 وهي معرفة والناصية الثانية بدل منها وهي نكرة فنعتت بكاذبة وصارت النعت
 كالجابر عن القصور الواقع في ناصية من اجل التنكير ولا يجب في عكسه اي لا يجب
 نعت البدل في عكس ما سبق وهوان يكون المبدل منه نكرة والبدل معرفة لان المبدل
 منه غير مقصود والبدل يكون مقصوداً ولا بأس بكون غير المقصود قاصراً عن المقصود
 مثل جاءني رجل اخوك فالمبدل منه هو رجل نكرة والبدل وهو اخوك معرفة ولا في -
 المتجانسين اي لا يجب نعت البدل في التماثلين في التعريف والتنكير بان يكونا معرفتين
 او يكونا نكرتين مثال الاول جاءني زيد اخوك ومثال الثاني جاءني رجل غلام لك لانه -
 لا يلزم في صورة التماثلين قصور المقصود عن غير المقصود بل يكون كلاهما مستويان
 فلا حاجة الى ايراد النعت للبدل ولما فرغ المصنف من بيان البدل شرع في بيان عطف -
 البيان فقال فصل عطف البيان تابع لفظ تابع في عبارة المصنف جنس يتناول المقصود
 وهو عطف البيان وغير المقصود وهو باقي التوابع غير صفة هذا فصل في تعريف عطف
 البيان احتار به عن النعت يوضحه متبوعه هذا فصل ثان احتار به عن باقي التوابع
 لان باقي التوابع لا يكون ذكرها لتوضيح المتبوع وهو اشهر اسمي شئ اختلفت الحاجة في -
 انه هل يشترط في عطف البيان ان يكون اوضح من متبوعه او لا فقل الشرط في عطف
 البيان ان يكون اوضح من متبوعه ووجه ذلك هوان عطف البيان انما يورد به لايضاح
 المتبوع ولا شك ان الايضاح يحصل بالواضح فهم يقولون عطف البيان اسم
 اشهر من اسمي مسمى الواحد نحو ابو حفص عمر فان عمر اوضح من ابو حفص والى -
 هذا المذهب ذهب المصنف حيث قال وهو اشهر اسمي شئ وهذا هو المفهوم من -
 الفصل وقيل لا يشترط في عطف البيان ان يكون اوضح من متبوعه بل يشترط ان -
 يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل ذلك الايضاح من احدهما على الافراد فيصح
 ان الاول اوضح من الثاني ويقال عمر ابو حفص وهذا هو الموجود في الواقية والوجيز
 ويمكن رجوع كلام المصنف الى المذهب الثاني بان يقال ان ما قاله المصنف وهو -
 اشهر اسمي شئ فهو محمول على الا عدم الغلب وليس ذلك بشرط في عطف البيان
 فخذ لا يكون كلام المصنف مخالفاً لما في الواقية والوجيز نحو قام ابو حفص عمر
 فان عمر عطف بيان لا بل حفص وهو اشهر من ابى حفص وقام عبد الله بن عمر
 فان ابن عمر عطف بيان لعبد الله وابن عمر اشهر من عبد الله فان قيل لا فرق بين

عطف البيان وبدل الكل فان قولهم جاء في زيد اخوك يحتمل كليهما اما ان
يحتمل ان يكون بدل الكل فلان بدل الكل عبارة عما يكون مدلوله مدلول المتبوع
ولا شك ان مدلول اخوك بعينه مدلول زيد لانهما على شئ واحد واما ان يحتمل
عطف البيان فلانه عبارة يوضح متبوعه ولا شك ان بذكر اخوك بعد زيد يحصل في
زيد ايضاح لم يكن ذلك الايضاح حاصل في ذكر زيد وحده فلزم الالتباس بين بدل
الكل وعطف البيان فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلتبس بالبدال لفظا واما قال لفظا
لانه الالتباس بين بدل الكل وعطف البيان باعتبار المعنى لان البديل يكون مقصودا
دون متبوعه وعطف البيان لا يكون مقصودا بل المقصود يكون متبوعه فالفرق بينهما
باعتبار المعنى ثابت في جميع المواد واما الفرق بينهما باعتبار اللفظ فهو ثابت في بعض
المواد وذلك كاف لدفع الالتباس وذلك الفرق واقع في قول الشاعر كما قال المصنف في
مثل قول الشاعر شعرا نا ابن التارك البكري بشر عليه الضمير ترقبه وقوعا لفظ -
التارك مضاف الى البكري وهذه الاضافة جائزة لانه من قبيل الضارب الرجل ولا شك ان
الضارب الرجل جائز ولفظ شر ان جعل بدلا عن البكري لا يكون هذا التركيب جائزا لان
البديل يكون في حكم تكرير العامل اى العامل الذى يكون موجودا مع المبدال منه يكون -
ذلك مكررا مع البديل فاذا جعل بشر بدلا يكون لفظ التارك العامل في المبدال منه مكررا
مع البديل فيكون التقدير التارك بشر وهذا من قبيل الضارب زيد ولا شك ان الضارب
زيد غير جائز وان جعل لفظ بشر عطف بيان للبكري يكون هذا التركيب جائزا لان عطف
البيان لا يكون في حكم تكرير العامل فلا يكون التا فتبت الفرق بين بدل الكل -
وعطف البيان في هذه المادة ووجه عدم جواز الضارب زيد هو عدم حصول الفائدة
في هذه الاضافة لان هذه اضافة لفظية ولا بد في الاضافة اللفظية من فائدة -
التخفيف وفي الضارب زيد لم تحصل الفائدة وهي التخفيف لا في جانب المضاف لان -
تويز الضارب سقط لاجل اللام قبل الاضافة ولا في جانب المضاف اليه لانه لم
يكن في زيد ضمير استتر سبب الاضافة في المضاف فان في شرح التفصيل جرح رجل من
بنى اسد بشرا وهو من بنى بكر بن وائل ولاجل ذلك يقال البكري ولم يعرف ذلك الرجل
لجرحه بانه من هو ففخر ابن ذلك الجرح وقال انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير
ترفيه وقوعا فالمعنى انا ابن من ترك بشرا بحيث ينظر الطير ان تقع عليه اذا مات
اى قرب جرحه الى الموت فالطير ينظر موته لان الطير لا يقع على انسان مادام فيه

من الحيات ثم ان لفظ التارك ان كان بمعنى التارك فحينئذ يقتضى مفعولا واحدا وهو البكرى فقوله عليه الطير ترفيه وقوعا حال من البكرى وان كان التارك بمعنى المصير فيكون البكرى مفعوله الاول ويكون عليه الطير ترقبه وقوعا مفعولا ثانيا وقوله ترقبه حال من الطير ان كان الطير فاعلا للظرف الذى هو عليه وان كان الطير مبتداء فهو حال من الضير المستكن فى الظرف ولفظ وقوعا صيغة جمع واحد واقع مثل - نصور جمع ناصر وهو منصوب على انه حال من فاعل ترقبه الذى هو الضير الراجع الى الطير والمراد بمثل انا ابن التارك البكرى بشر ليس هذه المادة بخصوصه بل للراد منه كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذى اصيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد فان زيد عطف بيان للرجل الذى هو المعرف وقد اصيف الى هذه المعرف باللام الصفة المعرفة باللام وهى الضارب ففى كل مادة تحقق هذه الصورة يكون فيه الفرق بين بدل الكل وعطف البيان ويمكن ان يراد بمثل انا ابن التارك البكرى بشر اعم من السابق بان يكون المراد منه كل ما خالف حكمه اذا كان بدلا عنه اذا كان عطف بيان فحينئذ يتناول مثل انا ابن التارك البكرى بشر لصورة النداء ايضا مثل يا غلام زيد فانه اذا جعل لفظ زيد عطف بيان لغلام يجوز فيه الرفع - جملا على اللفظ وكذا نصب حملا على المحل لان عطف بيان للمنادى المبنى على الضم اذا كان ذلك عطف البيان مفردا يجوز فيه الرفع والنصب كليهما كما ذكر ذلك ابن الحاصب وان جعل لفظ زيد بدلا عن الغلام يكون منسيا على الضم لان لبدل المنادى المبنى على الضم حكم المنادى المستقل فظهر الفرق بين بدل الكل وبين عطف البيان فى يا غلام زيد كما ظهر الفرق بينهما فى الشعر المذكور ولما فرغ المصنف عن الباب الاول -

الذى فى بيا الاسم المعرب شرع فى الباب الثانى الذى كان فى الاسم المبنى فقال الباب الثانى فى الاسم المبنى لابد ههنا من بيان بعض ما يجب ذكره من المسائل المتعلقة بالبناء فنقول وبالله التوفيق ان الاصل فى الاسماء الاعراب والاصل فى الافعال والحروف البناء وذلك لتوجهين الاول ان الاسم محل للمعانى المعتورة اى الفاعلية والمفعولية والاضافة فهذه تقتضى علامات تدل على هذه المعانى لتلايق الالتباس بين تلك المعانى وهذه العلامات ليس الا الاعراب واما الفعل والحرف فليسا محل للمعانى المعتورة فلا يحتاجان الى الاعراب وهذا الوجه شامل للحرف ايضا والوجه الثانى وهو شامل للاسم والفعل فقط دون الحرف وهو ان الفعل ثقيل لانه موضوع للحدث والنسبة والزمان فالمناسب معه

الخفة ولا شك ان البناء خفيف من الاعراب لان السلوك على طريقة واحدة اسهل من السلوك على طريق مختلفة واما الاسم فهو خفيف المعنى الموضوع له لك سم واحد لا تعدد فيه فلما كان حفيفا فالاعراب عليه لا يفيد ثقلاً بخلاف الفعل فانه لو ثبت الاعراب عليه يفيد حثيئاً الثقل على الثقل فان قيل ان هذا الوجه لا يصح لان المعتبر هو الثقل الذي يكون على اللسان والفعل والاسم سواء على اللسان لانه لا فرق في التلفظ اللساني بين الاسم والفعل وانما الثقل في الفعل فهو من جهة التعدد في الموضوع له - وهذا للثقل انما يأتي على الذهن دون اللسان وهذا الثقل غير معتبر فلا يكون هذا وجهاً لوصالة البناء في المبني قلنا سلمنا ان الثقل اللازم من جهة التعدد في الموضوع له انما هو الثقل على الذهن دون اللسان ولكن اذا جاء الثقل على الذهني يحصل منه الثقل على اللسان ايضا لانه اذا وقع التشويش في الذهن يقع منه التردد على اللسان فثبت ان في الفعل ثقل للسان وليس في الاسم ذلك ثم المبني المطلق - الشامل لمبني الاصل والاسم المبني هو ما يكون حركاته وسكناته من غير العامل - فهو على قسمين الاول المبني الاصل والثاني الاسم المبني والمبني الاصل عند الجمهور عبارة عن الماضي والامر والحاضر والحروف وزاد الزمخشري مع ذلك - الجملة والاسم المبني عبارة عن الامرين الاول الاسم الذي وقع غير مركب مع الغير تركيباً يتحقق معه عامله والثاني الاسم الذي ناسب مبني الاصل باحد المناسبات الستة وسببها ان شاء الله وحكم الاسم المبني ذكره المصنف فيما سيأتي واما حكم المبني الاصل فهو ان لا يتحقق فيه الاعراب اصلاً ولا لفظاً ولا تقديراً ولا حركاً فان قيل يخرج من هذا الحكم بعض افراد الماضي كالماضي الذي وقع خبراً مثل زيد ضرب فانه تحقق فيه الاعراب المحلى لان لهذا الماضي محل من الاعراب وهو الرفع فثبت له الاعراب - المحلى قلنا لا نسلم ان الماضي وقع خبراً بل الواقع في موضع الخبر هي الجملة لان ضرب في زيد ضرب جملة واما الماضي فلا يقع وحده في موضع الخبر فان قيل لما كان الاصل في الفعل البناء فليس اعرب المضارع مع انه ايضا فعل قلنا ان الاصل في الفعل وان كان البناء ولكن المضارع لما وقع موقع اسم الفاعل مثل زيد يضرب في موضع زيد ضارب فلا حل هذه المناسبة اعرب المضارع وانما كان المضارع واقعاً في ذلك المثال موضع الاسم لان الاصل في الخبر الافراد والافراد انما يكون في الاسم لا الفعل فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يعرب الماضي ايضا لان الماضي ايضا واقع موقع اسم الفاعل في مثل قولنا

زيد ضرب فان ضرب واقع موقع ضارب قلنا ان اعراب المضارع ليس لاجل انه واقع موقع اسم الفاعل فقط بل اعرابه للوجهين الاول الوقوع المذكور والثاني المشابهة باسم الفاعل وهي السأورة مع اسم الفاعل في عدد الحروف والحركات والسكنات وليس تلك المشابهة ثابتة للماضي مع اسم الفاعل واما الوقوع المذكور فقط فلا يكفي للاعراب فان قيل لما كان الماضي مبنيا فينبغي ان يكون مبنيا بالسكون دون الحركة لان الاصل في البناء السكون دون الحركة قلنا الامر كما قلت ولكن لما كان الماضي مشابها باسم الفاعل مشابهة ناقصة وهي وقوعه موقع اسم الفاعل مبنى على - الحركة لاجل تلك المشابهة دون السكون فان قيل فاذا كان الماضي على الحركة فكانت الحركات كثيرة فلم يبن على الحركة الخاصة وهي الفتحة دون الحركة الاخرى قلنا انما اختير الفتحة لبناء الماضي دون الحركة الاخرى لاجل وجود الحقة في الفتحة والمطلوب في المبنى الحقة فان قيل لما كان سبب اعراب المضارع المشابهة مع اسم الفاعل في عدد الحروف والحركات والسكنات فينبغي ان يعرب الامر الحاضر لوجود تلك المشابهة في حق الامر الحاضر لانه مثل اسم الفاعل في عدد الحروف والحركات والسكنات مع ان الامر الحاضر مبنى قلنا لان سلم وجود تلك المشابهة في حق الامر الحاضر لان الهزة في الامر الحاضر لا اعتبار لها لانها همزة الوصل فيسقط في الدج وكذا لا اعتبار بالحركة فان قيل فلما لم يكن الامر الحاضر مثل اسم الفاعل في عدد الحروف والحركات والسكنات فكان كالماضي في عدم السأورة في عدد - الحروف والحركات والسكنات فينبغي ان يكون م - على الحركة كالماضي قلنا ان الامر الحاضر وان كان كالماضي في نفي المثلية المذكورة ولكن مع ذلك فرق بين الماضي - والامر الحاضر لان الماضي يقع موقع اسم الفاعل والامر الحاضر لا يقع موقع اسم الفاعل لانه لا يقال زيد اضرب موضع زيد ضارب لان الامر الحاضر من قيل الانشاء والانشاء لا يقع خبرا + وهو اسم وقع غير مركب مع غيره مثل آب ت ت واحد واثان وثلاثة وكلمة زيد وحده + فان قيل المقصود في المتن الاختصار فما الفائدة في ذكر لفظ الاسم في تعريف المبنى قلنا في ذكره فائدتان الاولى اشارة الى الجنس في التعريف لان المعتبر في التعريفات هو الجنس القريب او البعيد والجنس القريب للاسم المبنى هو الاسم دون اللفظ والقائدة الثانية هي انه لو لم يذكر الاسم في تعريف الاسم المبنى لورد على هذا التعريف اعتراض وهو ان هذا التعريف غير جامع لا فرادة لانه خرج من هذا التعريف الحروف والماضي والامر الحاضر مع انها ايضا من قيل المبنى -

ووجه عدم الجامعة هو ان المذكور في آخر هذا التعريف هو المشابهة مع مبنى الاصل
 والحروف والماضي والا من الحاضر ليست بمشابهة مع مبنى الاصل لانها عين المبنى -
 الاصل والشئ لا نفسه والمازاد المصنف قيد الاسم في التعريف اندفع ذلك
 الاعتراض ووجه الدفاعة هو ان هذا الاعتراض انما كان وارداً لو كان هذا التعريف
 لمطلق المبنى وليس الامر كذلك بل هو للاسم المبنى والحروف والماضي والا من
 الحاضر ليست بداخله في الاسم المبنى فلا حاجة الى جمعية تعريف الاسم الى هذه
 الامور لانها كما لا تكون داخله في الحد فذلك لا تكون داخله في المحدود فان قيل ان تعريف
 الاسم غير جامع لافرادة لانه خرج عنه لفظ غلام في غلام زيد لانه مبنى مضاف -
 الى زيد واما زيد فهو مضاف اليه وهو معرب ووجه عدم الجامعة هو ان لفظ غلام ليس -
 مما وقع غير مركب بل هو مركب مع زيد قلنا ان الاعتراض المذكور انما كان وارداً لو كان
 المراد من التركيب هو مطلق التركيب وليس الامر كذلك بل المراد من التركيب هو
 التركيب الاسنادي فوجود التركيب الاسنادي معتبر في تعريف الاسم المعرب وعدمه
 معتبر في تعريف الاسم المبنى ولا شك ان لفظ غلام في غلام زيد ليس مما وقع مركباً
 بالتركيب الاسنادي فهو مما وقع غير مركب بالتركيب الاسنادي او لقول ان المراد من -
 التركيب المعتبر وجوده في تعريف اسم المعرب والمعتبر عدمه في تعريف الاسم المبنى
 هو التركيب مع العامل ولا شك ان غلام في غلام زيد ليس بمركب مع عامله لان المضاف
 عامل في المضاف اليه واما المضاف اليه فليس بعامل في المضاف فدخل لفظ غلام في غلام
 زيد في تعريف الاسم المبنى او نقول ان المراد من التركيب المعتبر وجوده في تعريف -
 الاسم المعرب وعدمه في تعريف الاسم المبنى هو التركيب الذي يتحقق معه عامله
 ولا شك ان غلام في غلام زيد لم يتحقق معه عامله فدخل في تعريف الاسم المبنى ورد الجواب
 الاول بانه لما كان المراد من التركيب هو التركيب الاسنادي لم يخرج من تعريف المبنى والمبتدأ
 والخبر والقاعل وغيرها مما كان من المسند والمستداليه ولم يخرج منه المفاعل الخمسة
 وكذا المضاف اليه ورد الجواب الثاني بانه لما كان المراد من التركيب هو التركيب مع العامل
 خرج من تعريف المعرب ودخل في تعريف المبنى المبتدأ والخبر لان العامل فيهما معنوي
 فليس فيهما تركيب مع العامل لان اللفظ لا يكون مركباً مع المعنى وبقي الجواب الثالث
 عن رور الاشكال فان قيل ان التمثيل بحروف الهجاء من اوب و ت و ث غير صحيح لان حروف
 الهجاء ليس من قيل الاسم المبنى لان الاسم المبنى قسم من مطلق الاسم وهو -

قسم من الكلمة والمؤخوذ في تعريف الكلمة هو الوضع للمعنى وحروف الهجاء لم تكن موضوعا للمعنى بل وضعها لغرض التركيب قلنا ان ما قلت انما كان واردا لو كان المراد من هذه الحروف تسمياتها وليس الا من ذلك بل المراد منها الاسماء دون التسميات و اسماءها هو الف وباء وتاء وثاء ولا شك انها من قيل الاسم فصيح التمثيل بها ونقول انه وقع في بعض النسخ الف وباء وتاء وثاء + فانه مبني بالفعل على السكون فان قيل للمطابقة بين الضمير ومرجعة والمطابقة ههنا منتف لان الضمير في قوله فانه مبني ضمير الواحد والمذكور فيما سبق امور كثيرة فانتفى المطابقة بين الراجع ومرجعه قلنا ان الضمير راجع الى الامور المذكورة بتاويل كل واحد ولا شك في صحة الارجاع باعتبار هذا التاويل ونقول لا نسلم ان الضمير راجع الى الامور المذكورة بل هو راجع الى هذا القسم من الاسم المبني بالقوة يرد عليه ان القوة عبارة عن القدرة والا ستطاعة فلديهم اسنادها الى هذا القسم من الاسم المبني لانه يتصف بالقدرة والروح وهذا القسم غير ذي الروح قلنا ان القوة كما جاء بمعنى القدرة كذلك جاء بمعنى الامكان فصيح توصيفه به لوان الامكان ليس له اختصاص بذى الروح بل يوصف بذو الروح وغير ذي الروح فان قيل لما كان لفظ القوة مشتركا بين القدرة والامكان فلا يصح ذكره في تعريف الاسم المبني لانه لا يجوز استعمال الالفاظ المشتركة في التعريف قلنا ان استعمال الالفاظ المشتركة انما لا يجوز في التعريفات اذا لم تكن قرينة على ارادة احد معنييه واما عند وجود القرينة على المعنى المراد في اثر استعمالها والقرينة ههنا موجودة وهو لفظ بالفعل والفعليه انما تكون في مقابل الامكان فلا محالة يكون المراد من القوة هو الامكان دون القدرة لان القدرة لا يكون مقابلا للفعليه فان قيل ان جعل هذه الاسماء من قيل الاسم المبني لا يصح لانها خالية عن مشابهة المبنى الاصل فتكون معرفة بالفعل فتكون فيها البناء اصلا كما ذهب اليه صاحب المفصل حيث عد الاسماء الخالية عن مشابهة المبنى الاصل من قيل الاسم المعرب دون القسم المبني قلنا ان المصنف ههنا اختار مذهب ابن الحاص وعنده الاسماء الخالية عن مشابهة المبنى الاصل اذا لم تكن مركبة مع الغير تكون لان المعرب في المعرب عنده امران الاول الصلوحية لاغلا وهو يحصل بعدم المشابهة والثاني حصول الاستحقاق بالفعل وهو انما يحصل بالتركيب او شابه مبنى الاصل فان قيل هذا الحد غير جامع لبعض افراد الاسم المبني مثل اين فانه من قبيل الاسم المبني ولم يشابه المبنى الاصل لان المشابهة عبارة عن الاشتراك في الوصف ولم يوجد ذلك في كلمة اين قلنا ان الايراد انما يرد لو كان المراد من المشابهة

معناها الاصلى وليس الا مركب ذلك بل المراد من المشابهة ههنا المناسبة ولا شك ان -
 كلمة اين يناسب المبنى الاصل لان اين متضمن لمعنى همزة الاستفهام فان قيل ان المراد
 من المناسبة لا يدخل امان ان يكون المراد منه مطلق المناسبة باى وجه كان او يكون المراد
 منه المناسبة الموثقة في البناء او يكون المراد منه المناسبة القوية ولا سبيل الى واحد من
 هذه الشقوق الثلاثة امانه لا سبيل الى الشق الاول لانه يلزم حينئذ ان يكون كل فرد
 من المعرب مبنى لان لكل اسم مناسبة مع مبنى الاصل في اللفظية والاسمية واما انه
 لا سبيل الى الثانى فلانه يلزم حينئذ اخذ الحد في المحدود واما انه لا سبيل الى الثالث -
 فلانه مجهول لان للقوة مراتب فيلزم حينئذ التعريف بالمجهول وذلك مما يبطله العقل
 والنقل قلنا تختار الشق الثالث وهوان المراد منه المناسبة القوية ولا سلم انها مجهولة لان
 المناسبة اذا ذكرت مطلقا في كتب النحويين نصا وتصريحا فيما ذكره صاحب المفصل وهي
 احد الامور الستة فكانت المناسبة معلومة فلم يلزم تعريف المجهول بالمجهول فالاول من
 تلك الامور الستة التى تحصل بها المناسبة القوية هو تضمن الاسم معنى مبنى الاصل -
 مثل اين فانه متضمن معنى مبنى الاصل وهو همزة الاستفهام والثانى المشابهة مع مبنى
 الاصل كاسماء الاشياء فانه مشابه مع المبنى الاصل وهو الحرف في الاحتياج والثالث وقوع
 الاسم موقع مبنى الاصل مثل نزال فانه اسم واقع موقع المبنى الاصل وهو الامر الحاضر
 فنزل واقع موقع انزل والرابع مشاكله الاسم المبنى للاسم الذى وقع موقع مبنى -
 الاصل كنجار فانه مشاكل في العدل والوزن مع نزال وهو اسم وقع موقع مبنى الاصل وهو
 انزل والخامس وقوع الاسم موقع الاسم الذى شابه مبنى للاصل كالنمادى المفردة
 المعرفة مثل يازيد فان زيدا في يازيد واقع الكاف الاسمية التى هى مشابهة لكاف الحرفية
 التى هى مبنى الاصل والمشابهة باعتبار الصورة والسادس اضافة الاسم الى مبنى الاصل
 سواء كانت تلك للاضافة بالذات نحو يوم ينفع صادقين صدقهم فان الجملة عند صاحب
 المفصل من قيل مبنى الاصل لا وقد اصف اليها لفظ يوم في تلك الآية او كانت الاضافة
 بالواسطة مثل عذاب يومئذ فان لفظ عذاب مضاف الى لفظ يوم وهو مضاف -
 الى لفظ اذ وهو مضاف الى الجملة المحذوفة التى قامت التنوين مقامها وقد زاد بعض
 النحاة وجهاً سابغاً للحصول المناسبة القوية وهو بناء الاسم المبنى على اقل من ثلاثة
 حينئذ يكون وضعه وضع الحرف ولكن هذا الوجه عند صاحب المفصل داخل في المشابهة
 لانه اذا صار وضع الاسم مثل وضع الحرف صار مشابهاً مع الحرف وقد اشار المصنف

الى بيان بعض وجوه المناسبة القرينة والى دفع الاعتراض السابق بقوله بان يكون في
الدلالة على معناه محتاجا الى قرينة كالإشارة الاحتياج الى القرينة داخل في المشابهة -
 فاندفع ما قيل ان المصنف خالف صاحب المفصل من وجهين الاول ان الاحتياج لم يذكره
 صاحب المفصل وقد ذكره المصنف والثاني ان صاحب المفصل قد ذكر المشابهة ولم
 يذكر المصنف المشابهة ووجه الدفع ان الاحتياج داخل في المشابهة فلما ذكر صاحب
 المفصل المشابهة فكانه ذكر الاحتياج ايضا ولما ذكر المصنف الاحتياج في الاول ثم
 ذكر بعده كون وضع الاسم مثل وضع الحرف فكانه ذكر المشابهة نحو هراء فان هراء
 انما يدل على المشار اليه اذا انضم اليه الإشارة المحسية ونحوها وفي ضمير نحوها احتمالات
 الاول ان الضمير راجع الى لفظ الإشارة فيكون التقدير اى كخو قرينة الإشارة وهى قرينة
 الصلة فان الموصول مثل الذى محتاج في الدلالة على معناه الى قرينة الصلة وكما يدل -
 على معناه بدون وجود الصلة والثاني ان الضمير راجع الى هراء فان قيل ان لفظ هراء
 مذكرو الضمير مونت فلا مطابقة بينهما وهى من الواجبات قلنا ان الارجاع ههنا كما
 بتأويل كلمة هراء فحيث صرح الارجاع او يكون على اقل من ثلاثة أحرف مثل اذ وهذان
 داخل في المشابهة كالاحتياج في الدلالة الى القرينة او تضمن معنى الحرف فان قيل لا نسلم ان
 بالتضمن لمعنى الحرف يحصل المناسبة المؤثرة في البناء لان التثنية ايضا متضمن معنى
 الحرف وهو اذ والعطف ومع ذلك لم يصير مبنيا لعدم وجود المناسبة المؤثرة مع مبنى -
 الاصل قلنا ان المراد من التضمن لمعنى الحرف ليس هو مطلق التضمن سواء كان تحقيقا او
 توهميا بل المراد من التضمن هو ما يكون على سبيل التحقيق لا على سبيل للتوهم والوجود
 في مادة التفض هو التضمن على سبيل التوهم لان تضمن التثنية لمعنى واو العطف انما
 هو على سبيل التوهم نحو ذا ومن هذان مثالان لما هو مبنى لاجل ان وضعه مثل وضع الحرف
 لكونه على اقل من ثلاثة احرف واحد عشر الى تسعة عشر هذا مثال لما هو متضمن لمعنى
 الحرف لان هذه الكلمات من احد عشر الى تسعة عشر اعني المركبات متضمنة لمعنى واو -
 العطف لان معنى احد عشر هو احد وعشر وكذا العواقي من تلك المركبات وهذا القسم اى
 ما شابه مبنى الاصل بخلاف القسم الاول وهو ما وقع غير مركب فانه مبنى بالفعل و -
 معرب بالقوة لا يصير معربا اصلا اى لا بالفعل ولا بالقوة ولما فرغ المصنف من تعريف
 الاسم المبني اراد ان يشرع في بيان حكم الاسم المبني اراد ان يشرع في بيان حكم الاسم
 المبني فقال وحكمه ان لا يختلف أخذه باختلاف العوامل فان قيل للحكم معان كثيرة

فأى المعنى مراد ههنا قلنا المراد من الحكم هو الأثر المرتب فان قيل لما كان للحكم معان كثيرة فكان مشتركاً بين تلك المعاني ولا يد في أخذ أحد المعاني من معاني المشترك من وجود القرينة فما القرينة على أن المراد من الحكم ههنا هو الأثر المرتب دون المعنى الآخر قلنا القرينة موجودة على إرادة ذلك المعنى وهى اصطلاح الخوى لأن كل متكلم يتكلم باصطلاحه والحكم في اصطلاح الخوى عبارة عن الأثر المرتب فان قيل لما كان المراد من الحكم هو الأثر المرتب فلا يصح حينئذٍ إضافته إلى ضمير المبنى لأن أثر الشيء عبارة عما هو صادر عن ذلك الشيء وعدم اختلاف الآخر ليس بصادر عن المبنى بل هو صادر عن بناء المبنى قلنا نسلم أن عدم الاختلاف صادر عن بناء المبنى دون المبنى ولكن إضافته إلى ضمير المبنى أنها هو لا بدنى ملائمة وهوان عدم الاختلاف وإن لم يكن صادراً من المبنى ولكن واقع عليه ومرتب عليه فلاجل ذلك الترتب صار الحكم مضافاً إلى ضمير المبنى فان قيل إن عدم الاختلاف كما أنه لم يصدر من المبنى بل من البناء فذلك هو ليس بمرتب على المبنى بل هو مرتب على البناء فلا يصح الإضافة لأجل الترتب المذكور قلنا سلمنا أن عدم الاختلاف مرتب على البناء دون المبنى ولكن إضافته إلى ضمير المبنى بطريق المجاز وهوانه من قيل إضافته أثر الحال وهو البناء إلى المحل وهو المبنى فان قيل إن هذا الحكم وهو عدم الاختلاف لأجل اختلاف ليس بشامل للقسم الأول - الاسم المبنى بل هو مختص بالقسم الثاني لأنه يختلف آخر القسم الأول باختلاف العوامل لأن القسم الأول معرب بالقوة مبنى بالفعل قلنا المراد من عدم اختلاف الآخر هو عدم الاختلاف حين البناء يعنى قبل العوامل وأما إذا جاء العامل فقد يختلف آخره أو نقول هذا الحكم للقسم الثاني دون القسم الأول وإنما قيد عدم الاختلاف باختلاف العوامل لأنه قد يختلف آخر الاسم المبنى من غير اختلاف العوامل مثل من الرجل ومن امرئ ومن زيد فان من من قبيل الاسم المبنى وقد اختلف آخره في هذه الأمثلة فإن النون في المثال الأول مكسورة وفي الثاني مضمومة وفي الثالث ساكنة ولكن هذا الاختلاف ليس لأجل اختلاف العوامل لعدم وجود العوامل الداخلة على من في تلك الأمثلة فكسر النون في الأول لأجل دفع التقاء الساكنين بين النون واللام وضم النون في الثاني لأجل الميم لأن الميم شفوي فاعطى ما قبله الضم لأن الضم أيضاً شفوي وأُسكن النون في الثالث لأجل أن الأصل في البناء السكون وحركاته أى حركات الاسم المبنى تسبى ضمناً وإنما سبى بالضم لأجل أنه يحصل ضم الشفتين عند التلفظ وفتحاً وإنما سبى فتحاً لأنه يحصل بانفتاح الفم وينفتح -

الضم عند التلفظ به وكسراً وانما سمي بالكسر لانكسار الشفة السفلى عند التلفظ به وسكونه اى سكوت الاسم المبنى وقفا وسمى بالوقف لان النفس يتوقف به فانقل ان حركاته مضاف الى ضمير المبنى فيعلم منه الاختصاص ولا يصح ذلك لان الكوفيين يطلقون الضم والفتح والكسر على حركات المعرب ايضا قلنا ان هذا اختصاص مبنى على مذهب البصريين فانهم يطلقون الضم واخويه على حركات المبنى ويطلقون الرفع واخويه على حركات المعرب واما الكوفيون فهم يطلقون الرفع واخويه على حركات المبنى ايضا ولذا يطلقون الضم واخويه على حركات المعرب ايضا ثم ان ههنا ثلاثة امور الاول الرفع واخويه اعنى النصب والجرو والثاني الضم واخويه اعنى الفتح والكسر والثالث الضمة واخويه اعنى الفتحة والكسرة فالسبة بين الرفع واخويه وبين الضمة واخويه عموم وخصوص من وجه لان الرفع واخويه تصدق على الحركات والحروف جميعا بخلاف الضمة واخويه فانه يصدق على الحركات فقط دون الحروف والضمة واخويه تصدق على الحركات البنائية والاعرابية كليهما بخلاف الرفع واخويه فانه لا يصدق على الحركات البنائية فمادة الاجتماع هي الحركات الاعرابية ومادة الافتراق من الرفع واخويه الحروف الاعرابية ومادة الافتراق من جانب الضمة واخويه الحركات البنائية والسبة بين الضمة واخويه وبين الضم واخويه عموم وخصوص مطلق لان الضمة واخويه تصدق على الحركات الاعرابية والبنائية كليهما بخلاف الضم واخويه فانها تصدق على الحركات البنائية فقط ولا تصدق على الحركات الاعرابية فمادة الاجتماع الحركات البنائية ومادة الافتراق الحركات الاعرابية فانها يصدق عليه الضمة واخويه فقط والنسبة بين الرفع واخويه وبين الضم واخويه البيانبة الكلية لان الرفع واخويه مختص بالمعرب والضم واخويه مختص بالمبنى وهو اى الاسم المبنى مطلقا اى ما وقع غير مركب وما شابه مبنى الاصل على ثمانية انواع وهذا التقسيم من قبيل تقسيم الكلى الى جزئياته دون الكل الى اجزائه لان الاسم المبنى يصدق على كل واحد من هذه الانواع بالمواطاة لما يصدق على المجموع وهذا علامة تقسيم الكلى الى جزئياته المضمرات واسماء الاشارات والموصولات واسماء الافعال والصوتات ذكر المصنف الصوتات بعد اسماء الافعال فهذه العبارة من المصنف مثل عبارة ابن الحاجب فى الكافية حيث قال واسماء الافعال والصوتات فقال الشارح الهندي يجوز الرفع والحرفى لفظ الصوتات فاذا كان مرفوعا يكون حينئذ معطوفا على اسماء الافعال واذا كان مجرورا يكون معطوفا على الافعال

فرد عليه الفاضل الجامي بقوله بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال وذكر
ذلك الفاضل وجه الرد بقوله لتصدير بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء -
الاصوات وحاصل ذلك هو انه لو كان لفظ الاصوات مجروراً لكان التقدير اسماء -
الاصوات فيلزم حينئذ المخالفة بين الاجمال والتفصيل لان ابن الحاجب قال فيما بعد
اي في التفصيل الاصوات فاما اذا كان لفظ الاصوات مرفوعاً فيوافق حينئذ الاجمال مع
تفصيله وكذا قال المصنف ايضا في بحث الاصوات الاصوات لا اسماء الاصوات -
فالحق في كلام المصنف ايضا الرفع على لفظ الاصوات دون الجرو والالزم لمخالفة الاجمال
مع تفصيله فان قيل ما الوجه ان المصنف قال فيما بعد الاصوات ولم يقل اسماء الاصوات
قلنا انما لم يقل اسماء الاصوات لانه لا يصح على الاصوات اطلاق الاسماء كذا في الاسم
لا بد من الوضع ولا وضع في الاصوات فان قيل لما لم يكن الاصوات من قيل الاسماء فكيف
ذكرت في بحث الاسماء المبنية قلنا ان الاصوات وان لم تكن اسماء ولكنها ملحقة بالاسماء
المبنية لجريها مجرى الاسماء المبنية في البناء او التكلم وان لم تكن اسماء حقيقة لعدم الوضع
فيها والمركبا والكنايات وبعض الظروف فان قيل ان المخالفة اذا وقعت في كلام العمدية -
لا بد له من نكتة والمصنف ايضا عمدة وقد وقع في كلامه المخالفة لانه زاد في ذكر
الظروف لفظ بعض ولم يقل في ذكر ما سبق من المركبات والكلمات لفظ بعض قلنا ان
النكتة في زيادة لفظ بعض هو ان جميع الظروف ليست من المبنيات بل بعض الظروف
من المبنيات قلنا قال بعض الظروف فان قيل كما ان بعض الظروف من قيل المعرب و
بعضها من قيل المبنى فكن لك بعض الموصولات ايضا من قيل المعرب عند بعض النحاة -
مثل الذان واللتان فانهما معربتان عند بعض النحاة فينبغي ان يقول المصنف بعض الموصولات
قلنا ان بعض الموصولات عند بعض النحاة وان كان من قيل المعرب لكن المصنف لم -
يعتبر اختلاف ذلك البعض بل اعتبر عند المصنف مذهب الجمهور وعندهم الذان -
واللتان من قيل المبنى واما الاختلاف في آخرهما فليس لاجل العوامل بل ذلك للوضع لان
الواضع وضعهما بالالف في حالة الرفع وبالياء في حالة النصب فان قيل ان اي واية -
معربتان بالاتفاق في بعض الاحوال فينبغي للمصنف ان يقول بعض الموصولات قلنا
ان اي واية وان كانتا معربتان بالاتفاق ولكن اعرابهما في بعض الاحوال واذا اعتبار
لبعض الاحوال فان قيل ان الكنايات ليس كلها من المبنيات بل البعض منها وهو فلات
وفلانة من قيل المعرب فينبغي للمصنف ان يقول بعض الكنايات مكان الكنايات

قلنا ان اكثر الكنايات معربة والاقل منها مبنى وللاكثر حكم الكل فلذا لم يقل بعض الكنايات فان قيل فينبغي ان يعتبر هذا الاعتبار في الظروف ايضا ويقال الظروف ولم يقيده ببعض الظروف قلنا ان ذلك الاعتبار لا يمكن في الظروف لانه في الظروف - اكثرها مبنية بل اكثرها معربة فلذا قال بعض الظروف فان قيل ان حصر الاسماء في هذه الابواب الثمانية باطل لان للاسم المبنى اقسام اخر غير تلك الاقسام مثل - المنادى المفردة المعرفة واسم اذا كان تكرة مفردة بلا فاصل ومن وما الشرطيتان والا ستفهما ميتان والموصوفتان فان هذه الامور من قيل الاسماء المبنية ولم يدخل واحد منها في تلك ابواب فبطل الحصر قلنا مرادهم ان هذه الابواب الثمانية في بيان - الاسماء المبنية فالاسماء المبنية ظرف والايواب المذكورة مظروف فيها فالظروف - يكون محصوراً في الظرف والظرف لا يكون محصراً في المظروف فلا بأس بعدم انحصار - الاسماء المبنية في تلك الابواب الثمانية فصل المضمر لما فرغ المصنف من بيان عدد الاسماء المبنية شرع في تعريف كل واحد منها فقال فصل المضمر فان قيل لما قدم المضمر على باقي الاقسام قلنا لان المضمر مقدم في الوجمال على باقي الاقسام فقدمه في التفصيل ايضا ليطابق الوجمال مع التفصيل فان قيل لما قدمه في الوجمال على باقي الاقسام قلنا لانه لا اختلاف في بناء افراد المضمر بل جميع اقسام المضمر مبنى بالاتفاق فان قيل ان تفصيل المصنف يخالف مع اجماله لانه ذكر في الوجمال صيغة الجمع وهو لفظ المضمرات وذكر في التفصيل لفظ المفرد قلنا انما ذكر في الوجمال لفظ الجمع لان المنظور في الوجمال هو الجمعية للدلالة على النزاع والمنظور في التفصيل الافراد لانه مقام التعريف والتعريف انما يكون للجنس وهو يحصل بصيغة المفرد وسمى المضمر مضمراً وضيراً لاجل انه مؤخوذ من الضمار وهو عبارة عن الاستتار والمضمر ايضا يستتروى سكن فمعنى المضمر حينئذ هو المستتر اولاً لانه مؤخوذ من الضمور وهو عبارة عن قلة اللحم و - المضمر ايضا يكون قليل الحروف بالنسبة الى الاسم الظاهر غالباً فان قيل الاصل في الاسماء الارباع لانها محل للمعاني المعنوية فلا بد من وجود علامة تدل على تلك المعاني المعنوية وتلك العلامة هو الارباع فاذا لم يكن الاسم معرباً بل يكون مبنياً فيكون حينئذ فاراً عن - الاصل فلا بد له من العلة لان الفرار من الاصل لا يكون الا لعلته والمضمر ايضا اسم وقد بنى فما علة بنائه قلنا وجه بناء المضمر هو المشابهة مع مبنى الاصل وهو الحرف والمثابرة عبارة عن الاشتراك في الوصف والمضمر ايضا شريك مع الحرف في وصف الاحتياج لان الحرف

يحتاج في الدلالة على معناه الى ضم ضميمه والمضمر اذا كان للغائب يحتاج الى سبق ذكر
 المرجع واذا كان للمتكلم والمخاطب يكون محتاجا الى حضور المتكلم والمخاطب اسم وضع ليدل
 على متكلم او مخاطب. وانما ذكر الاسم في التعريف ليخرج عن تعريف المضمر كاف الخطب
 كالكاف في ذلك. ويذكر
 فان قيل تعريف المضمر غير مانع عن دخول الغير لدخول زيد اذا تكلم مسماه ودخول عمرو
 اذا خطب مسماه فان الاول موضوع ويدل على متكلم والثاني موضوع ويدل على مخاطب -
 قلنا قيد الجيشية مراد ههنا وهي من حيث انه متكلم ومن حيث انه مخاطب ولفظ زيد فان كان يدل
 على متكلم ولكن ليس وضعه له على هذه الجيشية بل هو موضوع لذلك المسمى سواء كان متكلم
 او مخاطبا او غائبا وكذلك لفظ عمرو وان كان يدل على مخاطب ولكن ليس وضعه له من حيث
 انه مخاطب بل هو موضوع لذلك المسمى سواء كان ذلك المسمى متكلم او مخاطبا او غائبا فيكون
 معنى قول المصنف هو ان المضمر اسم وضع ليدل على متكلم من حيث انه متكلم او مخاطب
 من حيث انه مخاطب فان قيل تعريف المضمر ليس بمانع عن دخول الغير لدخول لفظ متكلم
 ولفظ مخاطب فيه فان الاول موضوع للمتكلم من حيث انه متكلم ويدل عليه والثاني موضوع
 للمخاطب من حيث انه مخاطب ويدل عليه قلنا قيد يحكى عن نفسه محذوف في الاول وقيد توجه
 اليه الخطاب محذوف في الثاني فكان معنى الاول ان المضمر موضوع للمتكلم من حيث انه متكلم
 يحكى عن نفسه ولفظ المتكلم وان كان موضوعا للمتكلم من حيث انه متكلم ولكن لا يحكى
 بذلك اللفظ عن نفسه بل للحكاية انما يكون بضمير انا ونحوه ومعنى الثاني هو ان الضمير
 موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب ولفظ الخطاب وان كان موضوعا
 للمخاطب من حيث انه مخاطب ولكن لا يتوجه اليه الخطاب بلفظ الخطاب بل الخطاب انما يتوجه
 اليه بلفظ انت وانتهم وامثالهما ونقول المراد من دلالة الضمير على المتكلم او المخاطب انما هي
 الدلالة بالمادة ودلالة لفظ المتكلم والمخاطب ليس باعتبار المادة بل هو باعتبار الصيغة
 ونقول المراد ان الضمير ما يدل على المتكلم او المخاطب ولكن بان لا يكون فيه جرمة
 اصلا ولفظ المتكلم والمخاطب وان كانا يدلان على المتكلم والمخاطب ولكن فيهما جرمة
 لانهما من الاسماء الظاهر والاسماء الظاهرة من قيل الغائب ونقول المراد من المتكلم
 والمخاطب الاصطلاحيان ومدلول لفظ المتكلم والمخاطب لا يسميان متكلم او مخاطبا في الاصطلاح
 بل المسمى بالمتكلم والمخاطب في الاصطلاح انما هو مدلول ضمير انا وانت مثلك
 او غائب تقدم ذكره احترز بقوله تقدم ذكره عن ان اسماء الظاهرة مثل زيد وعمرو

وغير ذلك لانها وان كانت موضوعة للدلالة على الغائب ولكن تقدم ذكر المرجع ليس بشرط في السماء الظاهرة بخلاف الضمير فانه موضوع للدلالة على الغائب ولكن بشرط ان يكون المرجع مذكوراً سابقاً لفظاً او معنى او حكماً والمراد من التقدم اللفظي هو ان يكون المرجع ملفوظاً فان قيل هذا متقوض بقولهم ضرب علامه زيد فان زيد فاعل ضرب وعلامه منعوله والضمير المضاف اليه في علامه راجع الى زيد ومع ذلك ان زيد ليس بملفوظ قبل ذلك الضمير بل هو مذكور بعده قلنا كون المرجع ملفوظاً قبل الضمير اعم من ان يكون حقيقة او حكماً وههنا وان لم يكن ملفوظاً حقيقة ولكنه ملفوظ حكماً لانه فاعل والفاعل يكون مقدماً على المفعول رتبة والبراد من التقدم المعنوي هو ان لا يكون المرجع ملفوظاً ولكن يكون مفهوماً من حيث المعنى ثم ذلك الفهم قد يكون من اللفظ وقد يكون من سياق الكلام مثال الاول كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب الى التقوى فان ضمير هو راجع الى العدل والعدل يفهم من لفظ اعدلوا لان اعدلوا صيغة امر مشتق والمشتق يدل على مصدره وهو العدل لانه جزء من المشتق ومثال الثاني كقوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس فان الضمير في اورثه راجع الى الميت وهو يفهم من السياق لان سوق هذه الآية في الميراث ولا بد للميراث من الميت والمراد من التقدم الحكمي هو ان لا يكون المرجع مقدماً لالفاظاً ولا معنى ولكن يكون في حكم المقدم كما في ضمير الشان والقصة فانه أتى بهما مبهماً يحصل تعظيم للشان والقصة بذكرهما كرتين كرتة مبهماً وكرة مفسراً فيكون اوقع في الذهن من ذكره اولاً تفسيراً فيكون الضمير كالراجع الى الحديث المعهود المتقدم في الذهن ولم يصرح به لقصد اليهام اولاً والتفسير ثانياً وهو اى الضمير المطلق على قسمين متصل وهو اى المضمر المتصل ما لا يستعمل وحده اى ما كان كالجزء لما قبله ولبعض حروفه بان لا يصح التلفظ به مفرداً فان قيل لا سلم انه لا يصح التلفظ بالضمير المتصل وحده بل يصح ذلك فانه يصح ان يتلفظ بضمير ضربت بدون ضرب قلنا ان تلك الصحة انما هي بحسب العقل فان التلفظ بالضمير وحده ليس بحال عند العقل ومراد تامين عدم الصحة هو عدم الصحة بحسب الاصطلاح ولا شك انه لا يصح التلفظ بالضمير المتصل وحده بحسب الاصطلاح لانهم اصطلاحوا على انه لا يتلفظ بالضمير المتصل وحده بل يتلفظ به مقارناً مع شئ آخر ثم ان الضمير المتصل على ثلاثة اقسام الاول المرفوع والثاني المنصوب والثالث المجرور فان قيل ما جاء انقسام الضمير الى هذه الاقسام قلنا لان الضمير قائم مقام الاسم الظاهر وهو مقسم الى هذه الاقسام الثلاثة

فيكون الضمير ايضاً منقسماً الى هذه الاقسام لان القائم يأخذ حكم ما قام هو مقامه فان
 نقيض لما كان الضمير قائماً مقام الاسم الظاهر فينبغي ان يجري عليه الا عراب اللفظي و
 التقديرى والمجلى كما تجرى هذه العرايات على الاسم الظاهر قلنا قيام الشيء مقام الشيء
 الآخر لا يقتضى ان يأخذ حكم ذلك الشيء في الاحوال كلها فلا يكون حكم الضمير في جريان
 العرايات الثلاثة مثل حكم الظاهر فيجرب على الاسم الظاهر تلك العرايات الثلاثة و
 يجرب على الضمير العراب المجلى لكونه مبيناً وقال المصنف في بيان اقسام الضمير اما مرفوع
 اى الضمير المتصل اما ان يكون مرفوعاً نحو ضربت على صيغة الماضى المعروف بصيغة التاء
 الى ضربن على صيغة الماضى المعروف بتصريفه هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم
 ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس تصريف الماضى
 المجهول فان قيل ما الوجه لتقديم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب والغائب مع ان اهل التصريف
 يقدمون ضمير الغائب على المخاطب والتكلم قلنا مطيح نظر الحاجة التعريف ولا شك ان ضمير
 المتكلم اعراف المعارف ومطرح نظر الحاجة الاختصار ولا شك ان فى الغائب اختصار يكون
 الضمير مستتراً فيه ويعلم من ذلك وجه تقديم الضمير المخاطب على ضمير الغائب وهو
 ان ضمير المخاطب اعراف من ضمير الغائب فلذا يقدمون ضمير المخاطب على ضمير الغائب -
 فان قيل ما معنى ضمير المرفوع قلنا معناه ان يكون ضمير الفاعل الحقيقى والحكى فان قيل ما وجه
 تسمية الضمير المرفوع المتصل بذلك الاسم قلنا اما كونه مرفوعاً فلا نه ضمير الفاعل
 الحقيقى والحكى واما كونه متصلاً فلا اتصاله بالعامل او منصوب عطفت على قوله مرفوع فهذا
 هو القسم الثانى لضمير المتصل ومعنى ضمير المنصوب هو ان يكون ضمير المفعول الحقيقى او
 يكون ضمير المفعول الحكى ويقال لهذا القسم المنصوب المتصل ووجه تسمية بالمنصوب -
 فلانه ضمير المفعول ووجه تسمية بالمتصل فلكونه متصلاً بالعامل نحو ضربنى على -
 صيغة الماضى المعروف الى ضربن على صيغة الماضى المعروف وتصريفه ضربنى ضربنا
 ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن
 وعلى هذا القياس تعريف الماضى المجهول وانتهى الى انهن وهذا امثال اتصال الضمير المنصوب
 بالحرف وتصريفه انتى اتنا انك انكما انكم انك انكما انكن انه انهما انهم انها انهما -
 انهن فان قيل امثال انما يورد لا يوضح المثل والمثال الواحد يكفى لذلك فها الحاجة الى ايراد
 المثالين للضمير المنصوب المتصل قلنا تعدد المثال مبنى على تعدد المثل فان الضمير
 المنصوب المتصل على تسعين الاول ان يكون متصلاً بالفعل والثانى ان يكون متصلاً -

فيهما والاكثف و بلفظ الفعل عنهما ولكن هذا لا يستتار ليس في جميع الصيغ بل في بعض الصيغ كما قال المصنف يكون مستتراً في الماضي للغائب أي الواحد الغائب والغائبة أي الوحدة الغائبة ولا يستتر في تشيتهما وجمعهما ووجه ذلك هو ان الغائب ضعيف والخفة الحاصل بالاستتار مناسبة له فانقل هذه العلة موجودة في تشيته الغائب وجمعه قلنا هذه العلة وان كانت موجودة في تشيته الغائب وجمعه ولكن لم يستتر الضمير فيهما دفعا للالتباس لانه لو استتر الضمير فيهما لالتبس الجمع والتثنية بالواحد والوحدة فانقل الالتباس يدفع بالعكس بان يستتر في التثنية والجمع دون الواحد والوحدة فلم لم يعكس الامر قلنا الواحد لاجل انه سابق على تشيته والجمع استحق الخفة قبلهما فانقل ما الوجه حيث استتر في الواحد الغائب دون الواحد المتكلم والمخاطب من الفعل الماضي مع انهما شريكان مع الواحد الغائب في الوحدة قلنا لان الواحد المتكلم والمخاطب قويان بالقوة الحاصلة بالابراز مناسبة لهما لا الضعف الحاصل بالاستتار فانقل هذا منقوض بقولهم ضرب زيد وضربت هند فان الاول صيغة الواحد والثاني صيغة الوحدة من قبيل الماضي الغائب مع ان الضمير لم يستتر فيهما لان فاعلهما مذكور وهو زيد في الاول وهند في الثاني فلما استتر الضمير المرفوع فيهما للزم وجود الفاعلين للفعل الواحد وذلك باطل قلنا قيد عدم الاسناد الى الفاعل الظاهر معتبر يعني ان الضمير المرفوع يستتر في الفعل الماضي في الصيغتين الاولى صيغة الواحد الغائب والثانية صيغة الوحدة الغائبة اذ لم تكونا مستدين الى الفاعل الظاهر وما عند الاسناد الى الفاعل الظاهر فلا يكون الضمير مستتراً فيهما كضرب اي هو هذا مثال الواحد الغائب وضربت اي هي هذا مثال الوحدة الغائبة وليس معنى كلام المصنف ان الضمير في الاول هو لفظ هو لان هو ضمير منفصل والافصال ينافي الاستتار وكذا الحال في هي في المثال الثاني بل مرادة ان الضمير المستتر لاجل انه منوي وليس من مقولة الحرف والصوت يعبر عنه بهو في الواحد الغائب وهي في الوحدة الغائبة وهذا هو بيان الاستتار في الفعل الماضي ثم ذكر المصنف الاستتار في الفعل المضارع فقال وفي المضارع المتكلم مطلقا اي سواء كان المتكلم واحداً او مثني او مجموعا او مذكراً او مؤنثاً نحو اضرب اي انا فان اضرب بفتح الهمزة صيغة الواحد المتكلم والضمير المرفوع مستتر فيه ويعبر عن ذلك الضمير بانا ولضرب اي نحن هذه صيغة المتكلم مع الغير والضمير المرفوع مستتر فيه ويعبر عن ذلك الضمير بنحن فالضمير في كليهما هو المنوي ولكن يعبر عنه في الاول بانا وفي الثاني بنحن وليس مراد المصنف ان الضمير فيه هو انا ونحن لانهما من قبيل الضمير المنفصل والافصال ينافي الاستتار والمخاطب عطف على المتكلم اي يكون الضمير

المرفوع مستتر في المضارع المخاطب الواحد لتضرب أي أنت فالضمير مستتر في تضرب ويعبر عن ذلك الضمير بـ أنت وليس أنت مستتر فيه لونه منفصل والالفصال يتألف الاستتار والغائب والغائبة كيضرب أي هو وتضرب أي هي أي يستتر الضمير في المضارع الغائب - المذكر والمضارع الغائبة المؤنثة مثال الأول يضرب فإن الضمير المرفوع مستتر فيه ويعبر عنه بهو ومثال الثاني تضرب والضمير فيه أيضا مستتر ويعبر عن ذلك الضمير بهي فانقيل ما الوجه لا ستار الضمير في المضارع في هذه الصيغ الخمسة قلنا ان هذا الاستتار انما هو لوجود القرائن الدالة على الضمائر وهي الهمزة في الواحد المتكلم والنون في المتكلم مع الغير والتاء في الواحد المخاطب والغائبة والباء في الواحد الغائب وفي الصفة أي يستتر الضمير المرفوع المتصل في الصفة ثم فسر المصنف الصفة بقوله اعني اسم الفاعل والمفعول وغيرهما أي الصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا أي سواء كان واحدا أو مشنئ أو جمعا أو مذكرا أو مؤنثا فالضمير المرفوع يستتر في جميع صيغ هذه الأسماء الخمسة فانقيل ما وجه استتار الضمير في جميع صيغ هذه الأسماء قلنا الوجه لذلك وجود القرائن الدالة على الضمير وهي علامات التشية والجمع فان الالف في التشية والواو في الجمع يدلان على الضمير المستتر فانقيل نسلم وجود القرينية في التشية والجمع ولكن لا نسلم وجود القرينية في الواحد لونه ليس في الواحد شيء يدل على الضمير المستتر فينبغي ان لا يستتر الضمير فيه قلنا القرينية على الضمير وإن لم تكن موجودة في الواحد ولكن استتر الضمير فيه بطريق الحمل بأن حمل الواحد في الاستتار على التشية والجمع واستتر فيه طردا للباب فانقيل ان الاستتار في الواحد مسلم ولكن لا نسلم الاستتار في التشية والجمع لأن الالف ضمير الفاعل في التشية والواو ضمير الفاعل في الجمع كما ان الالف والواو ضميران في الأفعال قلنا لا نسلم ان الالف والواو في الصفة ضميران لأنهما لو كانا ضميرين لم يتغيرا بدخول العوامل لأن الضمائر لا تختلف بدخول العوامل كالواو في يضربون مع ان الواو والالف يتغيران بدخول العوامل لأنهما يبدلان بالياء عند دخول العامل الناصب والجار فانقيل لا نسلم عدم تغير الضمائر بدخول العوامل بل الضمائر تختلف بدخول العوامل مثل هوفاته يصير هاء في أنه ومثل أنت فانه يصير تاء في مثل ضربتك قلنا مرادنا ان الضمائر لا تختلف عند دخول العوامل على عوامل تلك الضمائر فان الواو في يضربون ضمير وعامله يضرب وهو لا يختلف بدخول عامل على يضرب وأما عند اختلاف عوامل تلك الضمائر فلا شك في اختلافها وفي مادة انقضى قد تعير عامل الضمير فان العامل في هو معنوي فاذا قيل انه صار العامل لفظيا

وكذا العامل في انت معنوى واذا اخذ عليه ضربت صار عامله لفظيا فلذا وجد التغير في الضمير واما في الصفة كالضاربان والضاريون فالعامل في الضمير هو هذه الصفة وهي غير متغير ومع ذلك يأتي التغير في اللف والواو كما يقال رثيت ضاربين بفتح الباء ورثيت ضاربين بكسر الباء فان قيل قد علم من كلامك ان الضمائر تختلف عند اختلاف عواملها كما في انه وضربتك فهذا مناقض لما سبق لانه قيل فيما سبق ان المعنى لا يختلف اخرة والضمائر ايضا مبنيات قلنا المراد من عدم الاختلاف فيما سبق هو عدم الاختلاف من حيث الوصف وهو الحركة والسكون واما ذاته فيختلف باختلاف العوامل فلا يناقض مع السابق ولا يجوز استعمال المنفصل مرفوعا كان ذلك المنفصل او منصوبا لا عند تعذر المتصل فان قيل ان قوله ولا يجوز استعمال المنفصل مدعاء وهو فعل وقوله لا عند تعذر المتصل دليله في كلام المصنف محذورات الاول استثناء الدليل من المدعى والثاني ان استثناء من الفعل قلنا في كلام المصنف تعذر شيء فيكون تقدير كلامه هكذا لا يجوز استعمال المنفصل لاجل شيء الا عند تعذر المتصل اى لاجل تعذر المتصل فالدليل لهذا المدعى هو لاجل شيء والاستثناء ايضا منه ففي كلامه استثناء الدليل من الدليل ومن الاسم لا من الفعل وانما لا يجوز استعمال المنفصل الا عند تعذر المتصل لاجل ان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر من المنفصل لكونه اقل حروفا من المنفصل فمتى امكن المتصل لا يجوز العدول عن الاتصال وانما يعدل عنه اذا تعذر ثم التعمير انما يأتي لستة اسباب الاول التقديم على عامله فانه اذا قدم الضمير على عامله فلا يمكن حينئذ الاتصال لان الاتصال انما يمكن بالآخره بالاول وذكر المصنف لذلك مثالا حيث قال كاياك نعبد فان اياك ضمير قدم على عامله وهو تعبد والثاني الفصل لحصول عرض بان لا يحصل ذلك الغرض الوجود الفاصل بين العامل وذلك الضمير وقال المصنف في مثاله وما ضربك الا انا فان انا ضمير وعامله ضرب وقد وقع بينهما انفصال بالاحصول الغرض وهو حصر الضرب الواقع على مخاطب بالمتكلم وذلك الحصر لا يحصل الا بوقوع ذلك الفاصل والثالث كون العامل معنويا فانه اذا كان العامل معنوى لا يمكن الاتصال لان اتصال اللفظ بالمعنى متعذر وذكر المصنف مثاله بقوله وانا زيد فان انا ضمير مبتداء وعامله معنوى ولذلك اورد منفصلا والبايع كون العامل صرفا والضمير مرفوعا فانه اذا كان الضمير مرفوعا وعامله صرفا لا يمكن الاتصال لان الضمير المرفوع قوى والحرف ضعيف فلو اتصل الضمير به للزم اتصال القوى بالضعيف وذلك خلاف لغتهم وقال المصنف في مثاله وما انت قائما فان انت ضمير مرفوع والعامل هو ما وهذا التعذر ثابت اذا كان الضمير مرفوعا واما اذا كان الضمير منصوبا

او مجروراً فك بد - حينئذ من اتصاله بالحرف لانه ليس في المنصوب والمجرور قوة مثل
قوة المرفوع حتى يتنوع اتصالهما بالحرف الضعيف والخامس حذف العامل فان العامل اذا
حذف يتقدر حينئذ اتصال الضمير به لان المحذوف يكون معدوماً في اللفظ ولا يمكن له
اتصال مع العدم لان الاتصال يقع وجود العامل مثل واياك والاسد فان اياك معمول لعامل
محذوف وهواتق المقدرة فالمعول محذوف فلذا صار اياك منفصلاً ولم يتصل بالعامل و
السارس كون الضمير مسنداً اليه لصفة حرمت تلك الصفة على غير من هي اى تلك
الصفة اى بان تكون الصفة للحد وجارية على الآخر مثل هند زيد ضاربتة هي فان هي
ضمير وقع مسند اليه لصفة وهي ضاربة فان ضاربة مسند الى هذا الضمير وهذه الصفة
لهند لان الضرب صادر منها وجارية على زيد لان المراد من الجريان هو وقوعها خبراً
وقد وقع خبراً من زيد فالضمير وهو هي في هذا المثال صار منفصلاً لتعذر الاتصال وهو
التعذر هو انه لو لم ينفصل الضمير لزم الالتباس في بعض المواد مثل زيد عمرو
ضاربه هو فانه لم ينفصل هو واتصل بالضارب وحينئذ يستتر فيه لان الضمير يكون -
مستتراً في الصفة حينئذ يلزم الالتباس لانه لا يعلم ان هذا الضمير راجع الى زيد البعيد
الى عمرو القريب ولما انفصل ذلك الضمير ارتفع الالتباس لانه يعلم من ذلك الانفصال
ان المرجع لذلك الضمير زيد لا عمرو لان الانفصال خلاف الظاهر فيكون المرجع ايضا -
خلاف الظاهر والبعد في المرجع خلاف الظاهر لان الاصل في المرجع القرب ولما
الاتصال في بعض المواد للزوم الالتباس انفصل الضمير في جميع المواد وان لم يلزم
الالتباس في البعض لاجل حمل ذلك البعض على مواد لزوم الالتباس فصار الضمير -
منفصلاً في الجميع ومثال المواد التي لا يلزم الالتباس هو قولهم هند زيد ضاربتة هي -
فانه لو استتر ضمير هي في ضاربتة ويصير متصلاً لا يلزم الالتباس في المرجع لان هذا
الضمير مؤنث فيكون مرجعه مؤنثاً والمؤنث في هذا المثال هو هند لا زيد فيكون الضمير -
راجعاً الى هند لا الى زيد واعلم ان لهم اى للنخاعة ضميراً ويكون هذا الضمير مفرداً كـ مثنى
ولا مجموعاً ويكون غائباً ووجه ذلك ان المراد بهذا الضمير الشأن اذا كان مذكراً ويكون
المراد به القصبة اذا كان مؤنثاً ولا شك ان كل واحد من الشأن والقصبة من قبيل المفرد
الغائب فلذا يكون الضمير مفرداً غائباً يقع قبل الجملة والمراد بالجملة هي الجملة الخبرية فكـ
يقع قبل المفرد ولا قبل الجملة الانشائية ووجه ذلك هو ان المراد بهذا الضمير الشأن -
اذا كان مذكراً ويكون المراد به القصبة اذا كان مؤنثاً ويكون ما بعد الضمير تفسيراً للشأن

او القصة والتفسير للشان والقصة انما يكون بالجملة لا بالمفرد فلذا يكون الواقع بعد الجملة لا بالمفرد ويكون تلك الجملة خيراً عن ذلك الضمير والخبر لا يكون جملة انشائية لان الخبر يكون محمولا على المبتداء ولا يصح حمل الا نشاء تفسيره اى تفسر تلك الجملة ذلك الضمير ويسمى اى ذلك الضمير ضمير الشان في المذكر اى اذا كان الضمير مذكراً وتذكر كبره - انما يكون اذا كان العدة في الكل مذكراً وضمير القصة في المؤنث اى اذا كان ذلك الضمير مؤنثاً وتأتيه انما يكون اذا كان العدة في الكلام مؤنثاً وانما يسمى الاول ضمير الشان والشان ضمير القصة لان الاول راجع الى ما هو معهود في الذهن من الشان والشان راجع الى ما هو معهود في الذهن من القصة نحو قل هو الله احد فان هو ضمير الشان والجملة الواقعة بعده - تفسير له واورد هذا ضمير مذكراً لان العدة وهو لفظ الله المبتداء مذكر وانها زينب قائمة وهذا ضمير القصة واورد مؤنثاً لان زينب العدة في الكلام بكونه مبتداء مؤنث وهذه الجملة تفسير لهذا الضمير اعلم ان لا يراد هذا الضمير اى ضمير الشان وضمير القصة اربعة شروط الاول ان لا يدخل هذا الضمير الا في الكلام الذى يكون الحكم فيه معظماً لانه اذا كان الحكم المرجوح في الكلام عظيماً فلا بد من ايراده مرتين اولاً ابهاماً وثانياً تفسيراً ليدل على تعظيم ذلك الحكم فيكون اقبح في الذهن من ذكره اولاً تفسيراً والشرط الثاني هو ان يكون على الجملة بان المذكور بعده الجملة لا المفرد لان ايراد هذا الضمير انما يكون لتعظيم الحكم والحكم انما يكون موجوداً في الجملة لا في المفرد والشرط الثالث هو ان يكون ذلك الضمير ضمير الغائب لان المقصود من ذلك للضمير هو افادة الابهام والابهام انما يكون في ضمير الغائب دون المتكلم والمخاطب لانهما لا يكونان مبهمين والشرط الرابع ان يفسر ذلك الضمير بالجملة لوجود الابهام فيه ولما فرغ المصنف من بيان ضمير الشان والقصة شرع في بيان ضمير الفصل فقال - ويدخل بين المبتداء والخبر وهذا الدخول اعم قد يكون قبل دخول العوامل اللفظية على المبتداء والخبر وقد يكون بعد دخول العوامل اللفظية على المبتداء والخبر ضعيفة مرفوعة - منفصل فان قيل لم قال صيغة مرفوعة ولم يقل ضمير المرفوعة قلنا وانما لم يقل ضمير مرفوعة لان في ضميريته اختلاف فانه عند الخليل صرف وليس بضمير وعند بعض النحاة ضمير واما كونه على صيغة مرفوعة اى على صورته فاتفق لان صورته صيغة الضمير المرفوعة فلذا قال صيغة مرفوعة مكان ضمير مرفوعة فان قيل المقصود من ايراد صيغة المرفوعة هو الفصل والفرق بين الخبر والصفة بان المذكور فيما بعد هو خبر لما قبله لا صفة لانه لا يقع الفصل بين الموصوف والصفة بخلاف المبتداء والخبر فان الفصل يقع بينهما وهذا -

لنقصord يحصل بشئ آخره شوى صيغة مرفوع ايضا فما وجه اختيار صيغة مرفوع قلنا
 انما اختيار صيغة مرفوع التى هى فى صورة الضمير ليعبد عن كونه صفة لاون الضمير
 يوصف ولا يوصف به فان قيل ما وجه اختيار صورة المرفوع دون صورة المنصوب -
 والمجرد ومع ان الفصل يحصل بهما ايضا قلنا وجه اختيار ذلك هو لتيناسب الطرفين لان
 الطرفين هما المبتداء والخبر مرفوعان ووجه انفصال ذلك هو عدم اتصاله بالعامل لان
 العامل ليس بموجود فى اللفظ حتى يتصل به مطابق للمبتداء اى فى الافراد والتثنية والجمع
 والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب والغيبة وانما يكون مطابقا للمبتداء لانه عبارة عنه
 فيكون مطابقا له لا نهما باعتبار المعنى شى واحد اذا كان الخبر معرفة او افعلى من كذا هذا
 هو بيان الشرط لا يرد ضمير الفصل بين المبتداء والخبر فالمعنى ان ضمير الفصل انما يورد
 بين المبتداء والخبر اذا كان الخبر معرفة لانه اذا كان الخبر معرفة فلا بد ان يكون المبتداء ايضا
 معرفة لانه لا يجوز تكثير المبتداء مع تعريف الخبر واذا كان الخبر معرفة يلبس حينئذ الخبر مع
 الصفة بان لا يعلم انه خبر ام صفة فلذ ف ذلك الالتباس يورد ضمير الفصل وايضا يورد
 ضمير الفصل اذا كان الخبر صيغة اسم التفصيل المستعمل بمن لان هذا اسم التفضيل
 فى حكم المعرفة فى انه كما يمتنع دخول اللام على المعرفة كذلك يمتنع دخول اللام على اسم
 التفضيل هو مستعمل بمن لان اللوم لا يجتمع مع من فاذا كان هذا النوع من اسم التفضيل
 فى حكم المعرفة يورد فيه ايضا ضمير الفصل كما يورد فى المعرفة واما اسم التفضيل المستعمل
 باللام او بالاضافة فهو داخل فى المعرفة فيورد فيه ايضا ضمير الفصل فلا حاجة الى ذكره على حدة
 فان قيل ان الالتباس بين الخبر والصفة كما يلزم فى صورة كون الخبر معرفة كذلك يلزم ذلك -
 الالتباس فى صورة كون المبتداء نكرة مخصصة وكون الخبر ايضا نكرة مخصصة او نكرة محضة
 فينبغي ان يورد ضمير الفصل فى هذه الصورة ايضا قلنا ان القياس وان كان يقتضى ذلك
 ولكن الشرط فى القياس ان يكون الاصل المقيس عليه معقولا موافقا للقاعدة واذا كان
 غير معقول مخالف للقاعدة فلا يقاس حينئذ عليه شى آخر بل يكون مقتصرا على -
 مودة والمقيس عليه وهو صورة كون الخبر معرفة غير معقول لان الاصل ان لا يقع
 الفصل بين المبتداء والخبر واذا كان كذلك فلا يقاس عليه صورة كون المبتداء
 نكرة مخصصة او نكرة الغالب فى المبتداء التعريف واما كونه نكرة مخصصة فهو نا
 دروا العبرة للغالب لا للنادر وعند ابى العثمان المازنى يورد ضمير الفصل اذا كان -
 الخبر فعلا مضارع لان الفعل المضارع مشابه للمعرفة فى امتناع دخول لام التعريف

عليه فكما ان لوم التعريف يمتنع دخولها على المعرفة كذلك يمتنع دخولها على الفعل المضارع ففي صورة وقوع الخبر فعلا مضارعا يرد ضمير الفصل كما يورد ذلك اذا كان الخبر معرفة ومثل ذلك في قوله تعالى ومكرا ولئلك هو يبور فان لفظ مكرا ولئلك مبتداء ولفظ يبور فعل مضارع خبره وقد وقع ضمير الفصل بين ذلك المبتداء والخبر وهو لفظ هو وفيه نظرا لانه لا يتقين في تلك الآية ان يكون ذلك الضمير للفصل لاحتمال ان يكون مبتداء وتأكيدا لما قبله كما في قوله تعالى انه هو اضحك وابكى ويسمى تلك الصيغة فصلا وهذه التسمية عند البصريين فانهم يسمون هذا الضمير ضمير الفصل بخلاف مذهب الكوفيين فانهم عماداً ووجه تسميته فصلا هو ما ذكره - المصنف بقوله لانه يفصل بين الخبر والصفة حاصله انما يسمى هذه الصيغة فصلا لانه في اللغة الفرق وهذا ايضا يفصل اى يفرق بين الخبر والصفة بانه خبر لا صفة لانه اذا وقع الفصل به بين المبتداء والخبر يعلم منه انه خبر لا صفة لان الفصل بين الموصوف والصفة حرام في شريعة النحاة والتحليل ايضا يسمى هذا الضمير بالفصل وبين وجه التسمية بقوله لانه يفصل بين ما قبله وما بعده ببيان ان ما بعده ليس في خبر الاول وليس من صفاته ومتمماته ولكن هذا الوجه الذى ذكره التحليل والوجه الذى ذكر سابقا الذى هو وجه التسمية عند السيبويه متحدان باعتبار المعنى لكن الاختلاف في العبارة - فقط واما وجه التسمية عند الكوفيين بالعماد لانهم يسمون هذا الضمير بالعماد لانه كما ان بالعباد يحفظ سقف البيت عن السقوط كذلك يحفظ بذلك الضمير ما بعده - عن السقوط عن الخبرية لانه يعلم بذلك الضمير ان ما بعده خبر لا صفة فيكون محفوظا عن السقوط عن الخبرية نحو زيد هو القائم مثال لادخال صيغة المرفوع بين المبتداء والخبر قبل دخول العوامل اللفظية عليهما وكان الخبر معرفة وكان زيد هو افضل من عمرو مثال لادخال صيغة المرفوع بين المبتداء والخبر بعد دخول العوامل اللفظية وكان الخبر بعد دخول العوامل اللفظية وكان الخبر معرفة ولما كان كل من هذه الامثلة مثلا والمثل على حدة فلا يرد ان المثال الواحد يكفي لوضاحة المثل فما الحاجة الى ايراد الا مثله الثلاثة ووجه عدم الورد ظاهر ولما فرغ المصنف عن بيان المضمرات شرع في بيان اسماؤ الاشارة فقال فصل اسماؤ الاشارة ما وضع فان قيل ان كلمة مالا يخلو اما ان يكون المراد منه الاسم فيثبت يصح ارجاع ضمير وضع اليه ولكن لا يصح حمله على

اسماء الإشارة لانه حمل الواحد على الجمع وإما ان يكون المراد منه الاسماء فحينئذ ليس
الحمل ولكن لا يصح ارجاع ضمير وضع اليه لانه يلزم ارجاع الضمير الواحد الى الجمع
قلنا كلمة ما عبارة عن الاسماء وارجاع الضمير في وضع اليه مبني باعتبار ان لفظ
ما مفرد او نقول ان المراد من كل الاسماء ولكن ارجاع مبني بتأويل كل واحد منها
او نقول ان المراد من ما جنس الاسم وازدادة الاسماء في تركيب اسماء الإشارة
ازدادة جنسية لان حال الازدادة مثل حال الالف واللام ليدل على مشار اليه اللام
متعلق بوضع والمراد من مشار اليه ليس هو لفظ مشار اليه لان هذا مثلك ليس بموضوع
للفظ مشار اليه بل المراد منه معنى مشار اليه فيكون التقدير ما وضع لمعنى مشار اليه
ومعنى مشار اليه هو عبارة عن مدلوله الخارجى الذى يكون موجوداً في الخارج فان قيل
تعريف اسم الإشارة ليس مجامع لانه خرج منه لفظ اسم الإشارة لانه ايضا من -
اسماء الإشارة مع انه ليس بموضوع لمشار اليه بل هو موضوع بكلمات الخاصة مثل هذا
وتلك ونحو ذلك وكذا هذا التعريف ليس يمانع عن دخول الغير لانه دخل فيه لفظ
المشار اليه مثل زيد اذا اشير الى معناه فانه ايضا وضع لمعنى مشار اليه فصدق عليه
التعريف مع انه ليس من اسماء الإشارة قلنا المراد من اسماء الإشارة هي الاسماء المعدودة
من المبنيات مثل ذا و ذين وامثالهما ولفظ اسم الإشارة فليس من اسماء الإشارة
المعدودة من المبنيات فلا بأس بعدم شمول التعريف لذلك اللفظ لانه ليس من المعروف
والمحدود وكذا خرج من التعريف المشار اليه لان المراد من اسماء الإشارة هي ما وضع
ليدل على مشار اليه ولكن شرط فيه بان يكون ذلك الاسم من الاسماء المعدودة من
المبنيات وليس مشار اليه من تلك الاسماء المعدودة من المبنيات فلا يصدق تعريف اسم
الإشارة على المشار اليه فان قيل ذكر مشار اليه في تعريف اسم الإشارة باطل لانه يلزم منه
تعريف الشئ بنفسه وكذا يلزم الدور وكلاهما باطلان والمستلزم الى الباطل باطل اما لزوم
تعريف الشئ بنفسه فلان معرفة المحدود الذى هو اسم الإشارة موقوفة على معرفة -
جميع اجزاء الحد وبعض اجزاء الحد هو لفظ مشار اليه وهو مشتق من الإشارة ومعنى
المبادى مرعى في المشتقات فيكون تعريف الإشارة بالإشارة واما لزوم الدور فلان معرفة
اسم الإشارة موقوفة على المشار اليه لكونه مؤجوداً في تعريفه ومعرفة مشار اليه موقوفة
على معرفة الإشارة لان تعيين المشتقات وحفظها باعتبار تعيين المبادى وحفظها فلزم
الدور قلنا ان هذين المحدورين انما كانا لازمين لو كان معنى اسم الإشارة متحداً مع

معنى الإشارة المؤخوذة في مشاراليه وليس الاور كذلك لان اسم الإشارة نقل من المعنى المصدرى وجعل استمالات المتعددة من المنيات فيكون المراد من اسم الإشارة المعنى الاصطلاحي والمراد من الإشارة المؤخوذة في مشاراليه هو المعنى المصدرى فيكون تعريف المعنى الاصطلاحي بالمعنى المصدرى فلا يلزم تعريف الشئ بنفسه وايضا يلزم الدور لانه توقف اسم الإشارة بمعنى الاصطلاحى على الإشارة بمعنى اللغوى وهو ليس بموقوف عليه فان قيل لما اريد من الإشارة المؤخوذة في مشاراليه الإشارة اللغوية فلا يكون التعريف مانعا عن دخول الغير بل دخل فيه ضمير الغائب لانه ايضا اسم وضع اشارة على مشاراليه الذى هو المرجع فالضمير الغائب يشار به الى مشاراليه مذكور قبل قلنا المراد من الإشارة المؤخوذة في مشاراليه هو الإشارة الحسية فيكون المعنى ان اسم الإشارة ^{عبارة} عن الاسم الذى وضع لانه يدل على مشاراليه بالاشارة الحسية واما ضمير الغائب فهو يدل على مشاراليه بالاشارة الذهنية لانه يشار الى البعاد اشارة ذهنية لاحسية فان قيل يتقضى ذلك بقوله تعالى ذكروا الله فانه يدل على مشاراليه وهو الله ولم يكن الله مشاراليه بالاشارة الحسية لانه لا يمكن الاشارة الحسية الى الله قلنا المراد من الاشارة الحسية اسم من ان تكون حقيقية مثل هذا زيد او حكمية مثل مادة النقص فان الله وان لم يكن مشاراليه بالاشارة الحسية حقيقة لكنه مشاراليه بالاشارة الحسية حكما لانه لاجل ظهور كمال قدرته صار كانه مشاهد ثم انه لابد في كل تعريف من وجود جنس وفصل فكلما في تعريف اسم الإشارة جنس شامل للمقصود وهى اسماء الإشارة وغير المقصود كسائر الاسماء وقوله وضع ليدل على مشاراليه فصل اول خرج به سائر الاسماء سوى ضمير الغائب والاسم الموصول فانهما ايضا موضوعان ليدل على معنى مشاراليه ولما قيدنا الاشارة بقيد الحسية كان قيد الحسية فصلا ثانيا فيخرج به ضمير الغائب والاسم الموصول لانهما يدلان على مشاراليه بالاشارة الذهنية لا الحسية ثم لبناء اسماء الاشارة وجهان الوجه الاول ان وضع بعضهم مثل ذامثل وضع الحرف فبنى هذا البعض لاجل ذلك وحمل عليه الاسماء الاشارة الباقية في البناء والوجه الثانى هو مشابهة هذه الاسماء الاشارة مع الحرف فانها تشبه الحرف في الاحتياج فكما ان الحرف محتاج في الدلالة على معناه الى ضم الضميمة فكذلك اسماء الاشارة تكون محتاجة في تبين مشاراليه الى قرينة الاشارة الحسية

وهي اى اسماء الاشارة خمسة الفاظ لسته معان وكون اسماء الاشارة خمسة هو
لوجل ان اسم الاشارة لا يخلو اما ان يكون مذكراً او مؤنثاً وكل واحد منهما اما ان -
يكون مفرداً او مثنى او مجمرعاً ولكن اسم الاشارة للجميع مشترك بين المذكر
والمؤنث فصارت اسماء الاشارة خمسة الاول للواحد المذكر والثاني لمثناه و
الثالث للواحدة المؤنثة والرابع لمثناها والخامس للجميع المذكر والمؤنث واما -
المعاني الستة فهي ظاهرة مما ذكرنا وذلك اى اسماء الاشارة فان قيل المطابقة بين
اسم الاشارة والمشار اليه شرط في الافراد والتثنية والجمعية والمذكير والتانيث
وههنا قد فاتت المطابقة لان ذلك في كلام المصنف اسم الاشارة للواحد المذكر
وقد اشير به الى اسماء الاشارة وهي جميع قلنا ان اسماء الاشارة مؤل بتاويل -
المذكور ولا شك ان المذكور مفرد مذكر فجاء المطابقة ذال للمذكر فان قيل ان اللام
في قوله للمذكر جار ولفظ مذكر مجروره والقاعدة ان الجار والمجرور اذا وقع
في كلام العرب لا بد له من الاعراب المحلى فما اعرابه ههنا قلنا ان اعرابه النصب
بناء على انه حال من ذا فان قيل ان الحال اما ان يكون عن الفاعل او عن المفعول و
ذا في كلام المصنف ليس بفاعل ولا مفعول بل جزء الخبر فكيف يصح وقوع الحال
عنه قلنا ان ذامفعول مالم يسم فاعله للفعل المعنوي الذي يفهم من نسبة
الخبر الى المبتدأ فيكون التقدير ينسب ذوالى اسماء الاشارة حال كونها كائناً للمذكر
ولا شك في صحة الحال عن المفعول مالم يسم فاعله لانه اما فاعل حقيقة كما
هو عند جابر الله الزمخشري اوفاعل حكماً كما هو عند ابن الحاجب ثم انه وقع -
الاختلاف في ذافاته عند الكوفيين الذال وحده في الاصل ثم زيدت الالف معه
فصار ذا وعند الاخفش اصله ذى بتشديد الباء فخذ ف اللام اى الياء الثانية
فصار ذى مثل كى فقلبت الياء الفا ليخرج عن صورة الحرف لان كى من الحروف و
عند بعض النحاة اصله ذوى بفتح العين ثم حذف اللام اى الياء فصار ذوقلبت
بعد ذلك الواو بالالف له لها وافتتاح ما قبلها فصار ذاوذان وذين لمثناه اى
لمثنى المذكر فذان له في حالة الرفع وذين في حالتى النصب والجبر ثم انه وقع -
الاختلاف في ذان وذين انهما معربان ام مبيان فعند الجمهور انهما مبيان لوجود
علة البناء فيهما وهو مشابهتهما مع الحرف في الاحتياج والافتقار واما اختلافهما في
حالة الرفع والنصب والمجرى ليس لاجل التأمل بل ذلك لاجل الوضع بان الواضع -

وضع دان بالالف للتثنية المرفوع ووضع زين للتثنية المنصوب والمجرور فالوضع
 فيهما وافق حالة الاعراب وعند بعض النحاة انهما معربان كالمثنى مثل رجلان -
 رجلين ووجه الاعراب عندهم هو ^{الف}الف ينقلب ياء في حالة النصب والمجرور كما في -
 المثنى وعند ابي اسحاق الزجاج هما مبيان وكذا كل تثنية مبنى عنده لث كل تثنية -
 متضمنة لمعنى الحرف فلاحظ هذه المناسبة بين كل تثنية لث معنى رجلان في
 الاصل رجل ورجل فلفظ رجلان متضمن معنى الحرف وهو الواو العاطفة وهذا
 يختلف كما هو واقع في دان ودين كذلك واقع في تان وتين لمثنى المؤنث وكذا في
 الذات والذين والتان والتين من الاسماء الموصولة وتاوتى وذى وتة وذو وتهى
 وذى للمؤنث وهذه الاسماء كلها للواحدة المؤنث ثم وقع الاختلاف في اصل هذه
 اللفاظ فقيل الاصل في لغات الواحدة المؤنثة ذى بالياء الساكنة بعد الذال لكونها
 باء ذال للمذكر الواحد وقيل الاصل فيها تا ووجه انه لم يثن من هذه اللغات الا تان
 تنبيه تان وتين وقيل كلاهما اى ذى وتا اصلان فالاول للدول والثاني للثاني وتى
 كان في الاصل تاء ابدال الف بالياء وذى كان في الاصل ذ اثم ابدال الف بالياء
 فصار ذى وتة وذة كان في الاصل تا وذى ثم ابدال الف بالياء في الاول وابدل
 الياء في الثاني بالهاء من غير وصل الياء بهما وتهى ودهى كانا في الاصل ته وذة ثم
 وصل الياء بهما وتان بالالف في حالة الرفع وتين بالياء في حالتى النصب والمجرور
 اى لمثنى المؤنث واولاء بالمد والقصر فاذا كان بالقصر يكتب بالياء في الاخر مكان -
 الهمزة وان كان بالمدينون مكسوراً لجمعهما اى لجمع المذكر والمؤنث ففيه اشترك المذكر
 والمؤنث بحيث انه ياتي لجمع المذكر وكذا لجمع المؤنث ثم الجمع اسم من ان يكون جمع
 المذكر ويكون جمع المؤنث وقد يلحق باوائلها اى باوائل اسماء الاشارة هاء التنبيه -
 وفائدة الحاق الهاء باوائلها تنبيه المخاطب اى ليدل على تنبيهه للمخاطب مثل هذا وهذا
 وهذين وهاتاهاتى وهاتان وهاتين وهؤلاء ويتصل باواخرها اى باواخر اسماء الاشارة
 حرف الخطاب وهو الكاف وفائدة اتصال هذا الحرف باواخر اسماء الاشارة هو الدلالة -
 على احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ثم ان هذا الكاف -
 حرف وليس بضمير حتى يكون من الاسماء والدليل على حرفية هو عدم وقوع الاسم
 الظاهر موقعه ولو كان اسماً لما امتنع وقوع الاسم الظاهر موقعه وكذا ان هذا الكاف
 غير مستقل بالمفهومية فانه يدل على حال المخاطب بعد اتصاله باسم الاشارة -

فالکاف لا يستعمل الا للمتوسط والبعيد ولا يستعمل للقريب واللوم يستعمل للبعيد -
فقط دون المتوسط والقريب والوجه لهذه الدلالة هو ان قلة الحروف تدل على
قلة المسافة وتوسط الحروف بان تكون بين الكثير والقليل تدل على توسط المسافة -
فالحروف في ذا قليل فيدل على قلة المسافة فيكون للقريب والحروف في ذلك كثير فيدل
على كثرة المسافة فيكون للبعيد والحروف في ذاك متوسط فبدل على توسط المسافة
فيكون للمتوسط فان قيل القريب يكون اولا الوقوع ثم التوسط ثم البعد فينبغي ان
يذكر ذا اولاً ثم ذاك ثانياً ثم ذلك في الاخر مع انه قدم ذلك على ذاك قلنا -
القياس وان كان يقتضى هذا الترتيب الذى ذكرته في الاعتراض ولكن اخر التوسط
عن الطرفين لاجل ان معرفة التوسط موقوف على معرفة الطرفين ولما فرع المصنف
من بيان اسماء الاشارة شرح في بيان الاسماء الموصولة فقال فصل الموصول فان قيل
ان المصنف ذكر في الاجمال صيغة الجمع حيث قال الموصولات وذكر في التفصيل
صيغة المفرد فما وجه مخالفة التفصيل عن الاجمال قلنا وجه مخالفة التفصيل هو
ان مقام التفصيل هو مقام التعريف والتعريف انما يكون للجنس وبالجنس والملاحظ
في الجمع الافراد والتعريف لا يكون للافراد فلذا الميزان في التفصيل صيغة الجمع و
ان المذكور في الاجمال صيغة الجمع فان قيل ما الوجه لذكر صيغة الجمع في الاجمال فلم
لم يذكر صيغة المفرد هناك ايضا قلنا انما ذكر صيغة الجمع في الدلالة على كثرة اسماء
الموصولة لان الجمع يدل على الكثرة ووجه بناء الموصول هي المشابهة مع الحرف في -
الاحتياج فكما ان الحرف محتاج في الدلالة على معناه الى ضم الضميمة فكذلك الموصول
يكون محتاجاً في صيرورته جزءاً تاماً الى الصلة اسم لا يصلح ان يكون جزءاً تاماً من جملة
الابصلة بعده والبراد من الجزء التام هو ان يكون فاعلاً او مبتدئاً او خبراً او مخوذك
وفي تعيد الجزء بقيد التام اشارة الى ان الموصول يصح ان يكون جزءاً غير تام بدون
صلة فان قيل ان هذا التعريف لا يصدق على لفظ الموصول مع انه من الموصولات لانه
يصير جزءاً تاماً بدون الصلة فلا يكون التعريف المذكور جامعاً قلنا البراد من الموصولات
هي الاسماء المحدودة من البنيات كالذى والى ونحو ذلك ولفظ الموصول ليس
منها فلا بأس بعدم جامعة التعريف للفظ الموصول فان قيل معرفة الحدود تكون موقوفة
على معرفة جميع اجزاء الحد والبعض من اجزاء الحد الصلة وهو مصدر الموصول
فثبت الصلة في جانب الحدود وقد ذكر الصلة في الحد ايضا فلزم تعريف الصلة -

بالصلة وذلك ^{باطل} لأنه تعريف الشيء بنفسه قلنا الموصول وان كان مشتقاً من الصلة -
 لكن نقل من المعنى الوصفى وصار اسماً للكلمات التي يذكرها المصنف فيما بعد فلا يكون
 الصلة ثابتة في جانب المحدود وكذا الصلة المذكورة في جانب المحد نقلت عن المعنى
 المصدرى وصارت اسماً للجملة التي تذكر بعد الموصول فلا يلزم تعريف الصلة بالصلة
 والصلة جملة خبرية هذا هو بيان الصلة بان الصلة التي يتم بها الموصول من حيث -
 الجزئية عبارة عن الجملة الخبرية وانما وجب ان تكون صلة الموصول جملة لان الذي
 والتي ومشاها ومجموعهما وصعت لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطة فتكون صلة
 هذه الكلمات جملة لتكون تلك الجملة صفة للمعرفة واما اخوات هذه الكلمات من باقى
 اسماء الموصولة فهي محمولة عليها في كون صلتها جملة وانما وجب ان تكون تلك الجملة
 خبرية لان الانشاء كالامر والنهى وغيرهما من الانشاءات ليست موضحة والصلة تجب
 ان تكون موضحة للموصول ولان الصلة تكون صفة للمعرفة بواسطة الموصول
 والصفة تكون ثابتة للمعرفة الموصوفة بواسطة الموصول واشبات شئ لشيء آخر فرع
 ثبوت ذلك الشئ في نفسه والانشاء لا ثبوت لها في نفسه فلا تكون ثابتاً للخير فلا بد -
 من ان تكون تلك الجملة خبرية لان انشائية ولا بد من عائد فيها اى في الصلة يعود اى
 ذلك العائد الى الموصول وانما احتيج الى العائد لان الصلة تكون مشتقة لا تقتضى -
 الربط بشئ آخر ولا بد للربط بين الموصول والصلة فلاجل ذلك لا بد من وجود العائد
 يثبت بذلك العائد الربط بين الموصول والصلة والا تكون الصلة والعائد يكون
 ضيقاً في الغالب ولكن يجئ بطريق القلة والندرة المظهر موضع المضمر مثل جاء في -
 الذى ضرب زيد فان زيد واقع موقع الضمير الراجع الى الموصول مثاله اى مثال الموصول
 المعروف الذى اى لفظ الذى الواقع في قولنا جاء فى الذى ابوه قائم او قام ابوه وانما ذكر
 المثالين لان الاول مثال العائد الذى صلة جملة اسمية والثاني مثال العائد الذى -
 صلتها جملة فعلية فلا يرد ان المثال الواحد كاف لتوضيح الممثل فما الحاجة الى ايراد -
 المثالين ووجه عدم ورود ظاهر وهوان تعدد المثال مبنى على تعدد الممثل ولما
 فرع المصنف عن بيان تعريف الموصول وبيان مثاله شرع في تعداد الموصول فقال
 وهى اى الموصولات التى للمذكر وكان فى الاصل لذى بدون الهمزة ثم زيدت -
 الهمزة فصار الذى وفيه لغات اخرى احدها الذى بتشديد الياء وثانيها الذى بفتح
 الياء وابقاء الكسرة على الذال وثالثها الذى بفتح الياء وسكون الذال والذان فى حالت

الرفع والذين في حالتى النصب والجزم لثنا أى لثنى المذكر والتي للمؤنث أى للواحدة
 المؤنثة واللتان واللتين الأول في حالت الرفع والثاني في حالتى النصب والجزم لثناها
 أى لثنى الواحدة المؤنثة والذين بكثرة الذال فالفرق بين الذين للجمع المذكر
 والذين لثنى المذكر هو ان فى الجمع يكون الذال مكسوراً وفى المثنى يكون مفتوحاً
 أو الالى بضم الهزة المتوسطة بين اللامين وبالف المقصورة فى الآخر فيكون اسماً
 مقصوراً للجمع المذكر أى هذان اللفظان موضوعان لجمع المذكر ومعناهما واحد واللاتى
 واللاء واللاتى للجمع المؤنث أى كل واحد من هذه الالفاظ الاربعة للجمع المؤنث وبما من
 هما بمعنى الذى يستعمل كل واحد للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث بلا فرق -
 بل الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث مستوية فيهما والفرق بينهما ان ما -
 يستعمل لغير ذوى العقول غالباً ومن يستعمل لذوى العقول غالباً فاستعمال ما فى ذوى
 العقول قليل واستعمال من فى غير ذوى العقول قليل وأى الآية الأولى الذى يستعمل
 للمذكر مثل قوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتياً فان أى فى هذه الآية بمعنى الذى و -
 الثانى يستعمل للمؤنث وبمعنى التى مثل ايتها احسن من هند عندى فان اية فى هذا
 المثال بمعنى التى اعلم ان كلمة ما على قسمين اسمية وحرفية ثم الحرفية على ثلاثة
 اقسام الأول نافية والثانية كافة والثالثة مصدرية والاسمية على ستة -
 اقسام الأول موصولة بمعنى الذى والتى مثل عرفت ما اشتريته أى الذى اشتريته
 الثانى استفهامية مثل ما عندك أى أى شئ عندك والثالث شرطية نحو ما تصنع اصنع
 أى ان تصنع للحياكة اصنع الحياكة والرابع موصوفة وهو ما يكون بمعنى شئ منكر ثم
 هى قد تكون موصوفة بمفرد بان يكون صفة مفرداً مثل مررت بما معجب لك فان ما
 موصوفة ومعجب صفة وهو مفرد وقد تكون موصوفة بجملة مثل قول الشاعر -

«شعر»

ربما تكره النفوس من الامر . . . له فرجة كحل لعقال
 فان كلمة ما فى ربما موصوفة والجملة الواقعة بعدها صفة لها والخامس تامة واختلف
 فى ما التامة فعند ابى على هى بمعنى شئ منكر مثل نعم اى فان ما عندى تميز عن ضمير
 مبهم اسند الى ذلك الضمير فعل نعم فيكون ما تميزاً عن نسبة نعم الى فاعله وهو
 ذلك الضمير المبهم والتميز لا يكون الا نكرة وعند السيديويه بمعنى الشئ المعروف
 لان ما فى نعم هى فاعل نعم وليس بتميز فيكون نعم خالياً عن الضمير ولما كان ما

فاعلة لفعل المدح وهو نعم فيكون معرفة لان فاعل افعال المدح يكون معرفة لا تذكره فيكون تقدير قوله فتعما هي على مذهب الاول فنعم شيئاً هي وعلى المذهب الثاني فنعم الشيء هي والسادس صفة وهي عبارة عن ما التي تلحق النكرة لزيادة الإبهام أي يفيد هذه ما في النكرة زيادة الإبهام فيكون نفس ^{الإبهام} حاصلاً لاجل تكرارته وزيادته لاجل الحاق ما الصفاتية فيسد في النكرة طرق التخصيص ويشمل لكل الافراد على سبيل الاستغراق مثل مثلاً ما أي أي مثال وكتاباً ما أي أي كتاب ومن اسمية وليس فيها الحرفية ثم هو على اربعة اقسام الاول موصولة مثل اكرمت من حائك أي الذي حائك واستفهامية نحو من غلامك وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة وهي ايضاً قد تكون موصوفة بمفرد وقد تكون موصوفة بجملة مثال الاول قول الشاعر

شعر

كفى بنا فضلك على من غيرنا . حب النبي محمد ايانا
ومثال الثاني نحو من حائك قد اكرمته فان من موصوف والجملة الواقعة بعده وهي حائك صفة وأي واية مثل من في ثبوت تلك الاقسام الاربعة فانها ايضاً قد تكونان موصولتين وقد تكونان استفهاميتين وقد تكونان شرطيتين وقد تكونان موصوفتين فان قيل لا نسلم ان أي على اربعة اقسام فقط بل هي على خمسة اقسام والقسم الخامس لها انها تقع صفة مثل مرت برجل أي رجل فان معنى أي رجل هو كامل في الرجولية فيكون المعنى مرت برجل كامل في الرجولية قلنا ان أي في هذا المثال كان في الاصل استفهامية لان معنى أي رجل في ذلك المثال هو العظيم أي رجل عظيم ولا شك ان العظيمة منشأ السؤال والسؤال يدل على كونه استفهامية ثم نقلت من الاستفهام الى الصفة وذو بمعنى الذي في لغة بني طي اعلم ان ذو على قسمين القسم الاول ذو من الاسماء الستة المكبرة والقسم الثاني ذو الطائفة والفرق بينهما من وجوه الاول ان ذو من الاسماء الستة معرب وذو الطائفة مبنية والثاني ان ذو من الاسماء الستة بمعنى الصاحب وذو الطائفة بمعنى الذي اذا اريد منه المذكر وبمعنى التي اذا اريد منه المؤنث والثالث ان ذو من الاسماء الستة يكون مضافاً الى الجنس ابدأ واما ذو الطائفة فلا يضاف الى شيء قط لانه معرفة والمعرفة و يضاف والرابع ان الواقع بعد ذو الطائفة الجملة بخلاف ذو من الاسماء الستة لانه لا يقتضي ان يقع بعده المفرد والخامس ان ذو الطائفة يقتضي وجود العائد فيها

بعده بخلاف ذومن الاءساء الستة فانه لا يقتضى ذلك ثمان اتيان ذو بمعنى
الذى والى من الموصولات فانما هى فى لغة قبيلة خاصة وهم بنى طى فلذا يقال
له ذوالطائية لان موصولية فى لغتهم فقط ولا يأتى موصولة فى لغة سائر
العرب ثم ان ذوالطائية يستوى فيه المذكر والمؤنث والافراد والتثنية والجمعية
كقول الشاعر شعرفان الماء ما أبى وجدى وبيرى ذوحفرت ذوطويت فان ذو فى
قوله ذوحفرت بمعنى الذى وكذا فى ذوطويت ايضاً بمعنى الذى كما قال المصنف
اى الذى حفرت والذى طويته فان قيل ان ذولما كانت موصولة فى قول الشاعر
فالوصولية تستدعى العائد ولا عائد فى كلام الشاعر قلنا ان العائد فى كلامه
محذوف فكان التقدير طويته وحفرت والى دفع هذا الايراد اشار المصنف فى
قوله اى الذى حفرت والذى طويته حيث ذكر العائد فى التقدير والالف اللام اى
مجموعهما بمعنى الذى وهذا هو الالف واللام الاسمى وهو من قبيل الموصولات
صلته اى صلة الالف واللام فان قيل ان الالف واللام امران والضير فى قوله صلته
ضير الواحد فلا مطابقة بين الضير ومرجعه مع انه واجب فى شريعة النحاة
قلنا انها وان كانا امرين ولكن ارجاع الضير الواحد اليهما باعتبار انهما موصول
واحد فطابق الضير المرجع بهذا التاويل اسم الفاعل واسم المفعول فاذا كان
الامر كذلك فيكون لدخول هذا الالف واللام مختصاً باسم الفاعل واسم المفعول
ووجه كون صلته اسم الفاعل واسم المفعول هو ان هذا اللوم مشابه فى الصورة
باللوم الحرفى فباعتبار هذه المشابهة يقتضى ان تكون مدخوله مفرداً لان مدخول
الالف واللام الحرفى مفرد ولكن هذا اللوم بمعنى الذى فيقتضى بهذا الاعتبار ان
يكون صلته جملة لان صلة الموصول تكون جملة فمقتضى هذا اللوم ان يكون
مدخوله مفرداً لفظاً وصورة وجملة معنى وليس فى كلام العرب كلمة تكون مفردة
لفظاً وصورة وجملة معنى الا اسم الفاعل واسم المفعول لانهما فى الصورة مثل
الاسماء الجامدة فكما ان الاسم الجامد لا يختلف بالمتكلم والخطاب وال
فكذلك اسم الفاعل واسم المفعول ايضاً لا يختلفان بالمتكلم والخطاب و
فانه كما يقال انا زيد انت زيد هو زيد بك نفي فى لفظ زيد كذلك يقال انا ضارب
وانت ضارب وهو ضارب ومعناها معنى الفعل فان معنى الضارب الذى ضرب
ومعنى المضروب الذى ضرب فكانا جملة من معنى فلذا جعل اسم الفاعل -

واسم المفعول صلة للالف واللام الاسمي الذي هو من الموصولات نحو جاءني -
 الضارب فان الالف واللام بمعنى الذي وضارب بمعنى الفعل فيكون التقدير الذي
 يضرب كما قال المصنف اي الذي يضرب فلفظ الذي تفسير الالف واللام ويضوب
 تفسير ضارب هذا هو مثال اسم الفاعل ومثال اسم المفعول هو ما قال المصنف
 او جاءني المضروب غلامه فان الالف واللام بمعنى الذي ومضروب بمعنى يضرب
 صيغة الفعل المضارع المجهول فيكون التقدير جاءني الذي يضرب علامه ويجوز
 حذف العائد من اللفظ اي المراد من الحذف هو الحذف في اللفظ دون المعنى واما
 في المعنى فيكون مراداً فيه لانه لا بد للموصول من وجود العائد فلا بد من ان يكون
 العائد موجوداً فان لم يكن في اللفظ يكون في المعنى لا محالة ولكن هذا الحذف انما
 يكون عند عدم الموانع من الحذف واما عند وجود المانع من الحذف فلا يجوز الحذف
 ومن ذلك الموانع هو كون العائد عائداً للالف واللام فانه اذا كان الموصول هو الالف
 واللام فينبذ لا يجوز حذف العائد من صلتها لان موصولية الالف واللام خفيته
 والعائد من دلائل موصوليته فلو حذف العائد لم يعلم حينئذ انه موصول ومن الموانع
 كون العائد ضميراً منفصلاً واقعاً بعد الا نحو جاءني الذي ما ضربت الاياه فان
 اياه ضمير منفصل واقع بعد الا عائداً الى الموصول فانه لا يجوز حذفه فانه لو حذف
 لم يعلم انه حذف ضمير منفصل واقع بعد الجواز ان يكون المحذوف ضميراً
 متصلاً قبل الا وحينئذ يغوت الغرض الذي لاجله الانفصال فان الغرض من الانفصال
 هو الحصر ومن الموانع اجتماع الضميرين الراجعين كلاهما الى الموصول مثل جاءني
 الذي صريته في دارة فان كل واحد من هذين الضميرين راجع الى الموصول فانه
 لا يجوز حذف العائد فيه فانه لو حذف احد الضميرين يلزم حذف الضمير المراد
 به دليل لان الموصول دليل على ضمير واحد في الصلة وهو موجود ومن الموانع
 ان لا يكون العائد ضميراً راجعاً الى الموصول بل يكون راجعاً الى اللغز مثل سمع الله
 لمن حمده فان ضمير البارز راجع الى لفظ الله وليس راجع الى الموصول فلو
 يجوز حذفه لانه لو حذف لا يكون الدليل على وجوده لان الموصول انما يكون
 دليلاً على الضمير الذي يكون ذلك الضمير راجعاً الى الموصول واما اذا كان
 راجعاً الى غيره فلا يكون هو دليل عليه ان كان مفعولاً هذا الشرط للجزء المتقدم
 يعني ان حذف العائد انما يجوز حذفه اذا كان ذلك العائد مفعولاً ولم يكن

المانع موجوداً لانه فضلة فيجوز حذفه للحصول العلم به لان الموصول يدل عليه
 لانه يحتاج الى العائد وإما اذا كان العائد فاعلاً فلا يجوز حذفه لكون الفاعل عمدة
 ولا يجوز حذف العمدة نحو قام الذي ضربت فان الذي موصول وضربت صلة والعائد
 المحذوف وهو الضمير المتصل بالفعل ومفعول لذلك الفعل فكان في الأصل ضربته
 كما قال المصنف أي الذي ضربته فجاز حذف الضمير لأجل حصول العلم به لكونه
 محتاجاً اليه حيث يحتاج الموصول اليه فيدل على ذلك الضمير المحذوف وأعلم
 ان اياً واية معربة أي كل من هذين الكلمتين معربة فقط دون سائر الاسماء
 الموصولة فان باقي الاسماء الموصولة مبنية الا على اختلاف في تشينها وذو الطائفة
 فانها عند البعض معربتان واما اعراب أي واية فهو بالاتفاق ووجه اعرابهما
 هو ان كل واحد منهما لفرم الاضافة والاضافة من خواص الاسم فيقوى جهه -
 الاسمية ويضعف المشابهة مع الحرف فيصير الاسم على حالته الأصلية و
 هي الاعراب فلزوم اضا فتهما مانع عن البناء فان قيل ان هذا منقوض بحيث فانما يضا
 لازم الاضافة مع انه معرب قلنا ان لزوم مانع من البناء لا واقع البناء ونقول -
 ان أي واية لازمة الاضافة الى المفرد وذلك يوجب الاعراب واما حيث فهو -
 مضاف الجملة والاضافة الى الجملة يوجب البناء على ما سدد كذلك فيما بعد في بحث
 الظروف ان شاء الله تعالى الا اذا حذف صدر صلتها أي صلة أي واية فان قيل
 ان الضمير في صلتها راجع الى أي واية وهما اثنان والضمير ضمير الواحدة فلا -
 يطابق الراجع مع مرجعه قلنا ان ارجاع الضمير الواحد الى أي واية بتاويل كل واحدة
 أي اذا حذف صدر صلة أي واية فيحذف كل واحد منهما مبنى ووجه بناء هما
 حينئذ تأكد المشابهة بالحرف في الاحتياج فان كل واحد منهما محتاج او لا الى -
 الصلة ثم الى صدر الصلة فباحتياج الاول ثبت نفس المشابهة وبالاحتياج -
 تأكد تلك المشابهة ثم ان بناءهما على الضم لأجل مشابهنهما بالغايات
 فان في الغايات حذف المضاف اليه والمضاف اليه موضع للغايات فكذلك حذف حين
 حذف صدر الصلة بعض الموضع لان الصلة موضع للموصول والغايات مبنية بالضم
 فبأي أي واية ايضاً على الضم وان بناءهما على الضم لأجل ان حذف صدر الصلة
 نقصان فيكون الضمة جبرية لذلك النقصان لانه حركة قوية فيصح ان يكون جبرية
 لذلك النقصان الواقع من حذف صدر الصلة كقوله تعالى ثم لننزلن من كل شعبة

ايهم اشد على الرحمن عتياً فان اى فى ايهم مرصول وصلته اشد على
الرحمن عتياً ثم ان هذه الصلة جملة اسمية خبرية لفظ اشد على الرحمن -
خبر ومبتدأه محذوف وهو ضمير هو فذلك المبتدأ هو صدر الصلة قد حذف -
فكان التقدير فى الاصل هو اشد على الرحمن عتياً فلفظ اى فى تلك الآية مبنية على
الضم ومعنى هذه الآية هو لنزاع من كل طائفة من طوئف الغنى من هو اشد على
الله فى الطغيان والغلو فى الكفر ولما فرغ المصنف من بيان الاسماء الموصولة -
شروع فى بيان اسماء الافعال فقال فصل اسماء الافعال ووجه بناء اسماء الافعال هو
ان هذه الاسماء واقعة مواقع الافعال كالماضى والامر الحاضر والماضى والامر الحاضر
من قبيل مبنى الاصل فلاجل هذه المناسبة مع مبنى الاصل بنيت هذه الاسماء او
نقول فى وجه بنائها هو ان وضع بعضها مثل وضع الحرف مثل م فهد البعض بنى
لاجل المناسبة مع الحرف فى الوضع والحرف مبنى الاصل فبنى ذلك البعض و
حمل الباقي على ذلك البعض فى البناء وان لم يكن وضع الباقي كوضع الحرف هو كل
اسم فان قيل ان اسماء الافعال جمع وضمير هو ضمير واحد فلا يطابق المرجع قلنا
ان هذا الضمير راجع الى صيغة الجمع بتأويل اسماء الافعال بكل واحد ولفظ كل -
واحد مفرد او نقول انه راجع الى الاسم لا الى الاسماء ولا شك ان الاسم مفرد
فطابق الضمير المرجع فان قيل انه على ذلك التقدير وان وجد المطابقة بين الراجع
والمرجع ولكن يلزم الاضمار قبل الذكر لان الاسم غير مذكور فيما سبق بل المذكور
هو لفظ اسماء الافعال لا الاسم قلنا ان ذكر المرجع الذى لفظ الاسم اعم من
ان يكون لفظاً او معنى وههنا وان لم يكن الاسم مذكوراً لفظاً لكنه مذكور معنى
لان لفظ اسماء الافعال يدل على الاسم من قبيل دلالة الجمع على الواحد لان الجمع
يدل على الواحد فان قيل عاد الضمير الى الاسم لا الى الاسماء فى الجواب الثانى عن
اصل الاعتراض قلنا وجه ذلك هو ان التعريف انما يكون للجنس والماهية والدال على
الجنس والماهية انما هو المفرد لا الجمع لان الجمع يدل على الافراد فان قيل فاذا كان
التعريف للجنس والدال عليه هو المفرد فلم ذكر المصنف لفظ الجمع دون المفرد
حيث قال اسماء الافعال ولم يقل اسم الفعل قلنا انما ذكر صيغة الجمع ليدل على
الكثرة بان افراد اسم الفعل كثيرة بمعنى الامر والماضى فان قيل ان هذا التعريف
لا يصدق على فرد من افراد المحدود لان المذكور فى هذا التعريف هو الواو والواو

يفيد معنى الجمعية فيكون المعنى ان اسم الفعل هو كل اسم يكون بمعنى الامر والماضي جميعاً ولا شئ من افراد اسم الفعل بان يكون بمعنى الامر والماضي -
 كليهما قلنا ان كلمة الواو في كلام المصنف بمعنى او فيكون المعنى ان اسم الفعل هو ما يكون بمعنى الامر او يكون بمعنى الماضى فيصدق هذا الحد على كل فرد من افراد الحد فان قيل ان جعل الواو بمعنى او باطل لان كلمة او انما يأتى للشك والتردد فينا في التعريف لان التعريف انما هو للتوضيح والشك ينال في التوضيح قلنا ان كلمة او كما يأتى للشك -
 كذلك يأتى للتوزيع وههنا للتوزيع لا للشك ففيه اشارة الى ان اسم الفعل على -
 نوعين احدهما بمعنى الامر وثانيهما بمعنى الماضى فان قيل ان اسم الفعل قد يكون بمعنى المضارع ايضا مثل ابي بمعنى اتضح واوه بمعنى اتوجه فلا يصح ذلك الحد قلنا ان اف كان في الاصل بمعنى الماضى وتصحرت واوه كان بمعنى توجهت ثم عبر عنهما بالمضارع فصير الحد المذكور فان قيل ما الوجه لتقديم اسم الفعل الذي هو بمعنى الامر على اسم الفعل هو بمعنى الماضى قلنا وجه ذلك هو ان ايتان اسم الفعل بمعنى الامر كثير من اتيانه بمعنى الماضى فلاجل تلك الكثرة قدم ما كان بمعنى الامر على -
 الذي كان بمعنى الماضى فان قيل انه لما كان معنى اسماء الافعال معنى الامر والماضي فلم يسمى باسماء الافعال لا بالافعال قلنا ان اسماء الافعال اسماء الافعال اى -
 موضوعة للفظ الفعل لا لمعنى الفعل مثل رويد فانه موضوع للفظ امهل لا لمعنى امهل فلو كانت موضوعة لمعنى الفعل لكانت افعالا ونقول في الجواب ان تسميه هذه الاسماء باسماء الافعال لا بالافعال لاجل ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال ولا -
 تتصرف فيها كتصرف الافعال من التثنية والجمع والتذكير والتانيث فخور وريد زيداً فان رويد بمعنى الامر الحاضر وهو امهل والفاعل ضمير مستتر في ذلك اسم الفعل وزيداً مفعوله وذكر معناه المصنف لقوله اى امهله وهيهاات زيد فان هيهاات اسم فعل بمعنى الماضى وفاعله هو زيد ومعناه بعد كما قال المصنف اى بعد فالاول مثال ما يكون بمعنى الامر والثاني مثال ما يكون بمعنى الماضى فلا يرد عليه ان المثال انما يرد لتوضيح المثل والمثال الواحد كاف لذلك فما الحاجة الى ايراد المثالين ووجه عدم -
 الورد هو ان تعدد المثال مبني على تعدد المثل او كان على وزن فعالة بمعنى الامر اعلم ان اسماء الافعال على قسمين القسم الاول سماعي وهو ما لا يكون على وزن فعال كرويد وهيهاات وغير ذلك والقسم الثاني قياسي وهو ما يكون على وزن فعال

بمعنى الامر وهو من الثلاثي قياس فان قيل ان ضير هو الذي هو راجع الى فعال مبتداء
ولفظ قياس خيرة والخبر يكون محمولاً على المبتداء ولا يصح الحمل نفساً المعنى -
لانه يصير المعنى ان فعال بعينه قياس وذلك باطل قلنا ان قياس في الاصل -
قياسي بياء النسبة ثم حذف بياء النسبة فهو مجرد بياء النسبة فيكون معناه ان
فعال منسوب الى القياس فصح الحمل او نقول في الجواب ان عبارة المصنف مجرد للمضام
اي ذو قياس فلفظ ذو الذي هو بمعنى صاحب محذوف فيصح حينئذ الحمل ومعنى -
كلام المصنف هو ان كل فعل ثلاثي مجرد يصح ان يشتق منه فعال بمعنى الامر كنزاله
بمعنى انزل وترك بمعنى اترك وضرب بمعنى اضرِب وكتاب بمعنى اكتب وحلّال بمعنى
حل ويلحق به اي يلحق بفعال بمعنى الامر في البناء فعال مصدر معرفة يعني ان وزن
فعال اذا كان مصدر معرفة فهو ليس من اسماء الافعال لانه اسم الفعل ما يكون
بمعنى الامر والماضى وهو مصدر فلا يكون اسم الفعل ولكن ملحوق في البناء بفعال
بمعنى الامر الذي هو اسم فعل فكما ان فعال اسم فعل مبنى فكذلك فعال اذا كان -
مصدراً يكون مبنياً كفجار بمعنى الفجور فان فجار على وزن فعال وهو مصدر معرفة
لان معناه الفجور ولا شك انه مصدر وكذا معرفة لدخول اللام عليه فاذا كان -
معناه معرفة يكون فجار ايضاً معرفة او صفة للمؤنث عطف على قوله مصدراً اي يلحق
بفعال بمعنى الامر وزن فعال الذي يكون صفة للمؤنث وهذا اللاحق ايضاً في البناء
وان لم يكن هذا الفعال من اسماء الافعال نحوياً فساق بمعنى فاسقة والكاع بمعنى
لو كعة فلفظ فساق وكاع كل واحد منهما مبنى او علماً للاعيان المؤنثة عطف على
قوله صفة او على قوله مصدراً اي يلحق في البناء بفعال بمعنى الامر الفعال الذي يكون
علماً للجنس الاعيان المؤنثة فان قيل ان تمثيل بقطام وكذا يغلاب لا يصح لان قطام
ليس بعلم الاعيان المؤنثة وكذا الغلاب بل كل واحد منهما علم للعين الواحد من
الاعيان المؤنثة قلنا ان اللف واللام في لفظ الاعيان للجنس فبطل معنى الجمعية -
فيكون المعنى علماً للجنس الاعيان المؤنثة والجنس يصدق على الواحد وعلى الكثير
فيصح التمثيل بقطام وغلاب ونقول في كلام المصنف تقدير لفظ العين فيكون -
التقدير علماً لعين من الاعيان المؤنثة فصح التمثيل بقطام وغلاب وحضار فالاول
علمان للمؤنثين والثالث للكوكب ولما قال المصنف وهذه الثلاث ليست من
اسماء الافعال ورد عليه الاعتراض بان هذه الاسماء الثلاث لما لم يكن من قبيل

اسماء الافعال فما الوجه لذكرها في بحث اسماء الافعال فاجاب عنه لقوله وانما ذكرت ههنا للمناسبة حاصل الجواب هو ان الوجه لذكر هذه الاسماء الثلاثة هو مناسبة هذه الاسماء الثلاثة مع فعال الامر ثم المراد من الاسماء الثلاثة هي المصدر المعرفة والصفة للمؤنث والعلم للاعيان المؤنثة ومناسبة هذه الاسماء الثلاثة مع فعال الامر في الامرين الاول الوزن والثاني العدل اما المناسبة في الوزن فظاهر لا حفاء فيه واما العدل فلان فعال بمعنى الامر كما هو معدول عن صيغة الامر الفعلي مثل نزال فانه معدول عن انزل كذلك فساق معدول عن فاسقة وفجار معدول عن الفجور وقطام معدول عن قاطمة وغلاب معدول عن غالبة وحضار معدول عن حاضرة فان قيل لاسلم وجود العدل في فعال الامر - لان العدل تغير اللفظ فقط فكيف خرج الفعل اى الامر الفعلي عن الفعلية الى - الاسمية بالعدل فان انزل فعل ونزال اسم قلنا عدم خروج نوع الى نوع آخر انما هو في العدل اللفظي فقط واما العدل اللفظي والمعنوي فيخرج به الشئ عن نوع الى نوع آخر وههنا المستحق هو العدل اللفظي والمعنوي فلا بأس بالخروج من الفعلية الى - الاسمية او نقول في الجواب ان المراد من العدل هو الاشتقاق وبه يخرج المشتق عن حقيقة المشتق منه ونوعه كاشتقاق ضرب وهو فعل من الضرب وهو اسم او نقول في الجواب لاسلمات بالعدل لا يخرج المعدول عن نوع المعدول عنه لان ثلاث ومثلث خرجا بالعدل من نوع التركيب الى نوع الافراد فان كل واحد منهما معدول عن المركب وهو ثلاثة ثلاثة فان قيل كيف ثبت عدل فعال الامر عن الامر الفعلي مع انه لا دليل لهم بالعدل قلنا الدليل بالعدل موجود وهو الاشتراك المعنوي بين الامر الفعلي وفعال الامر والاشتراك في المعنى بين الشئين لا يكون الا باحد الامرين اما بالترادف او بالعدل والاول غير مستقيم لوجود الزيادة في فعال الامر وهو المبالغة وليست تلك المبالغة موجودة في الامر الفعلي فعلم ان فعال معدول عن الامر الفعلي ولما ثبت مناسبة هذه الاسماء الثلاثة مع الامر الفعلي صارت لاجل تلك المناسبة مبنية و لما قيل وانصنف عن بيان اسماء الافعال ابدان يشرع في بيان الاصوات فقال فصل في الاصوات اعلم ان اسماء الاصوات على خمسة اقسام القسم الاول ما يكون منقولاً من الصوتية الى المصدرية مثل واهاً معناه تعجباً فانه كان في الاصل صوتاً ثم نقل من الصوتية الى المصدرية والقسم الثاني ما يكون منقولاً من الصوتية الى

المصدرية ومن المصدرية الى اسم الفعل مثل صه فانه كان في الاصل صوتا ثم نقل من الصوتية الى المصدرية فصار بمعنى السكوت ثم نقل من المصدرية الى اسم الفعل فصار بمعنى اسكت والقسم الثالث ما لا يكون منقولا بل يكون بحيث يعرض للانشان عند عروض المعنى له كقول المستند وى فان لفظ وى صوت يعرض الانشان عند عروض المعنى وهو الندم والقسم الرابع ما يجري على لسان الانسان على سبيل الحكاية عن صوت الغير ولا يكون منقولا عن شئ مثل - قوزيد غاق حكاية عن صوت الغراب والقسم الخامس ما يصوت به الانسان البهاشم مثل غخ لوناخة البعير ثم ان المصنف لم يذكر من تلك الاقسام الخمسة الا القسمان الاخيران لان القسم الاول داخل في المصادر والثاني داخل في اسماء الافعال فلا حاجة الى ذكرهما في هذا المقام لان الاول معلوم من بحث المصادر والثاني من بحث اسماء الافعال ولم يذكر القسم الثالث لاجل ان القسمين الاخيرين لما كانا ملحقين بالاسماء المبنية مع تعلقها بغير الانسان كان القسم مع عدم تعلقه بغير الانسان ملحقا بالاسماء المبنية بالطريق الاول فلما علم الحاقه بالاسماء المبنية فلا حاجة الى ذكره كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل كل اسم لاجل انها ليست من قبيل الاسماء لانه لا بد في الاسم من الوضع ولم يوجد الوضع في الاصوات لانه لم توضع لشيء فان قيل لما كانت الاصوات غير الاسماء ولم تكن من اقسام الاسم فلم ذكرها المصنف في الاسماء المبنية قلنا انما ذكرها في بحث الاسماء المبنية لاجل انها جارية مجرى الاسماء المبنية في البناء حكى به صوت كفاق او صوت به البهاشم كخ لوناخة البعير ووجه بناء الاصوات هو انها جارية مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء والاسماء اذا وقع غير مركب يكون مبنيا فبنيت الاصوات لانها جارية مجرى هذا الاسم الذي لا تركيب فيه ثم لما فرغ المصنف من بحث الاصوات اراد ان يشرع في بحث المركبات فقال فصل المركبات ثم عرف المصنف هذه المركبات بقوله كل اسم فان قيل ان لفظ المركبات مبتداء وقوله كل اسم خبره والخبر يكون محمولا ولا يصح الحمل ههنا الفساد المعنى لانه يصير المعنى حينئذ ان المركبات كل اسم وليس كذلك بل المركبات اسماء لا كل اسم قلنا ان الالف واللام في المركبات للجنس فيبطل معنى الجمعية ويراد منه الجنس فيكون المعنى ان جنس المركبات هو كل اسم وهذا الحمل صحيح ركب من كلمتين فان قيل لم قال من كلمتين فلم لم يقل من اسمين قلنا انما قال من كلمتين ليدخل في تعريف المركب لفظ بحث نصر فانه مركب

مع انه ليس بمركب من اسمين بل من اسم وفعل فان قيل تعريف المركب ليس -
بجامع لافراده لانه خرج منه سيوييه فانه مركب مع انه ليس بمركب من كلمتين
بل هو مركب من كلمة وهي سيب وصوت وهوويه قلنا ان المراد من الكلمتين اعم
من ان تكون حقيقتين او حكيتين والصوت كلمة حكما لاجرائها مجرى للاسماء -
البنية ليست بينهما نسبة فان قيل تعريف المركب ليس بجامع لافراده لخروج -
بعض الافراد منه كالمركب الاسنادى والمركب الاضافى والمركب التوصيفى مثل تأبط
شراً وعبد الله والرجل العالم فان هذه الثلاثة مركبات مع ان التعريف ليس بجامع
لها لان الاعتبار في هذا التعريف هو عدم النسبة بان لا يكون بين كلمتين نسبة و
النسبة في هذه المركبات الثلاثة موجودة قلنا المراد من المركبات ليس هو مطلق -
المركبات بل المراد المركبات المعدودة من المبنيات فلا بأس بخروجها بل خروجها فلا -
من تعريف المركبات فان قيل ان اخراج المركب الاسنادى مناقض لما سبق لان الموجود -
في السابق هو ان المركب الاسنادى داخل في مطلق المبنى وبنائها لاجل الحكاية و -
اخراجها ههنا ليس من مطلق المبنى بل من نوع المبنى وهي المركبات فان بناء هذه
المركبات ليست لاجل الحكاية بل لاجل وجود التركيب فيها فان قيل قد تقرر فيما سبق
ان التركيب سبب منع الصرف والمذكور ههنا هو ان التركيب سبب البناء فما هذا الا
تناقص قلنا بين التركيبين فرق ومغايرة لان المراد التركيب فيما سبق هو التركيب
او متراجى مثل بعلبك والمراد من التركيب الذى هو سبب البناء التركيب الذى يكون
جزء الثانى فيه متضمنا لمعنى الحرف مثل احد عشر فانه كان في الاصل احد وعشر -
فان قيل ان التعريف ليس بجامع لافراده لخروج بعض افراد المركب مثل خمسة عشر فانه
بين جزئيه نسبة العطف والموجود في تعريف المركبات هو ان لا يكون بين جزئيه نسبة
قلنا المراد من النسبة ليس هو مطلق النسبة بل المراد هو النسبة التى يكون ما ستوى
نسبة العطف والموجود في مادة النقص هو نسبة العطف فلا يخرج خمسة عشر من التعر
يف او نقول في الجواب ان المراد من النسبة المذكورة في التعريف هي النسبة التى تفهم من ظاهر
الهيئة التركيبية مثل النسبة الاضافية في عبد الله فانه تفهم من ظاهر هيئة عبد الله
لان لفظ الله فيه محذور فيعلم من ظاهر الهيئة انه مضاف اليه وكا النسبة التعليقية في تأبط
شراً فانه تفهم من ظاهر الهيئة التركيبية لنصب لشراً فان تضمن الثانى حرفا يجب -
بناؤهما على الفتح والمراد من تضمن الثانى هو ان يكون معنى الحرف مرعيا معه مثل خمسة

عشر فان الجزء الثاني وهو عشر متضمن لمعنى الواو لان معنى الواو العاطفة
 هي الجمعية ولا شك ان معنى الجمعية مراد مع عشر ففي هذه الحالة يجب
 بناء كلا الجزئين اما بناء الجزء الاول فلاجل ان اخر الجزء الاول واقع في الوسط
 والاعراب لا يجزى في الوسط واما بناء الجزء الثاني فلتضمنه معنى الحرف لان
 التضمن لمعنى الحرف مناسبة مؤثرة في منع الاعراب كاحد عشر الى تسعة عشر هذا
 مثال للمركب الذى تضمن الجزء الثاني منه لمعنى الحرف فان الواو كان موجوداً في الاصل
 ثم حذف الواو ليصير الكلمتان كلمة واحدة ومعنى الواو مرعى فيه الاثنى عشر
 استشهد من قوله يجب بناؤها فانه يجب بناء كلا الجزئين في اثنى عشر بل الجزء الثاني مبنى
 لتضمنه معنى الحرف اما الجزء الاول فهو معرب لاجل انه مشابه بالمضاف في سقوط
 النون فانه كان في الاصل اثنان ثم حذف النون منه بعد التركيب فاعطى له حكم
 المضاف وهو الاعراب فانها معربة كالمثنى اى كما ان المثنى معرب فكذا لك الجزء الثاني
 من اثنى عشر ايضاً معرب وان لم يتضمن اى الجزء الثاني من المركب ذلك اى معنى الحرف
 فيها اى في تلك الكلمة لغات اى ثلاثة احدها اعراب الجزئين واطافة الاول الى الثاني
 ومنع صرف المضاف اليه وثانيها اعراب الجزئين واطافة الاول الى الثاني وصرف المضاف
 اليه وثالثها وهي افصح اللغات كما قال المصنف افصحها بناء الاول على الفتح واعراب الثاني
 غير منصرف ففي هذه اللفظة يكون الجزء الاول مبني على الفتح لوقوع آخره في الوسط ولا
 يجزى الاعراب في الوسط واما اعراب الثاني فلعدم وجود موجب الاعراب في الجزء الثاني
 مع ان الاصل في الاسماء الاعراب واما كونه غير منصرف فلوجود السبب فيه العلمية
 والتركيب كبعليك فان الجزء الاول فيه هو لفظ بعل والجزء الثاني لفظ بك يخرج عنى
 بعليك ورعيت بعليك ومررت بعليك فان الجزء الاول في هذه الامثلة مبنى على
 الفتح والجزء الثاني معرب وغير منصرف ولما فرغ المصنف من بيان المركبات شيع في
 بيان الكنايات فقال فصل الكنايات هي اى الكنايات اسماء فان قيل ان عد الكنايات من
 الاسماء البنية لا يصح لان الكنايات جمع كناية وهو مصدر ومعناه التعبير عن الشئ
 فالكنايات معان مصدرية فلا يصح عدّها من الاسماء البنية وكذا ان قوله الكنايات
 مبتدأ وخبره قوله اسماء والخبر يكون محمولاً على المبتدأ ولا يصح الحمل لانه يلزم
 حمل الذات على الوصف الصرف وذلك باطل قلنا المراد من الكنايات بحث الاسماء البنية
 ليس المعانى المصدرية بل المراد منها ما يبنى به عن الشئ اى ما يعبر به عن شئ ولا

شك ان المعبر به يكون من الاسماء فيصير عد الكنايات من الاسماء المبنية وكن صم
الحمل لان المعبر به ذات فان قيل لا نسلم ان الكنايات من الاسماء المبنية لان
البعض من الكنايات هو فلان وفلانة مع انهما معربان قلنا ليس المراد من الكنايات
هو كل الكنايات حتى يلزم دخول فلان وفلانة بل المراد من الكنايات بعض الكنايات
فان قيل ان البعض لا يخلو اما ان المراد منه مطلق البعض او يكون المراد منه البعض -
المعين فان كان الاول فيدخل فيه فلان وفلانة لانهما ايضا داخلان في مطلق -
البعض وان كان المراد منه البعض المعين بان يكون فلان وفلانة خارجان من ذلك
البعض فذلك ايضا لا يصح لعدم وجود القرينة على البعض المعين قلنا المراد بالبعض
ليس هو مطلق البعض بل المراد البعض المعين والقرينة موجودة وهو اصطلاحهم
لانهم اذا ذكروا الكنايات في بحث المبنيات يريدون بها ذلك البعض المعين المذكور
في المتن وهي الاربعة تدل على عدد مبهم اى على عدد غير معين وهي كم وكذا اى -
تلك الاسماء التى تدل على عدد مبهم اسمان احدهما كم والثاني كذا ثم الكم على قسمين -
الاول الكم الاستفهامية والثانية الكم الخبرية ثم وجه بناء كم الاستفهامية هو تضمن
هذه الكم معنى الحرف وهو همزة الاستفهام واما بناء الكم الخبرية فلانها مشابهة في الصورة
مع الكم الاستفهامية لان وضعها وضع الحرف ووجه بناء كذا هو ان لفظ كذا مركب من -
المبنيين الاول الكاف فانه مبنى لانه حرف والثاني لفظ ذا هو من الاسماء الشارية وهو -
ايضا مبنى وكذا كما يحى للكناية عن العدد فذلك يحى للكناية عن غير العدد على سبيل القلة
مثل خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او حديث مبهم اى بان تدل على حديث اى جملة -
مبهمة وهو كيت وذيت اى ان ما يدل على حديث مبهم اسمان الاول لفظ كيت والثاني لفظ ذيت
فان كل واحد منهما يحى للكناية عن الحديث المبهم وكانا في الاصل مشددتين ثم حقتا فصلا
كيت وذيت بالتحفيف ولا تستعملان الا مكررتين بواو والعطف بان يكون احد اللفظين معطوفا على -
الآخر كما تقول كان بينى وبين فلان كيت وكيت او تقوله مكانه ذيت وذيت كناية عن الحديث الذى
حيز بينك وبين فلان ووجه التكرار هو ان لا يتوهم التوهم انه كناية عن المفرد ووجه بناءهما
هو اجرائهما مجرى المكى عنه بهما هي الجملة والجملة مبنية فبنى كيت وذيت ايضا لانها جاريان
مجرى الجملة ثم ان بناءهما يجوز بالحركات الثلاثة وهي الضم والمكر والفم واعلم ان كم على قسمين
استفهامية اى دالة على الاستفهام عن العدد المبهم وما بعدها منصوب مفرد على التمييز ثم
ان كم لاجل انه كناية عن العدد المبهم لا بدله من تمييز ليرفع ذلك التمييز الا بهما فيكون

الاسم الذي ذكر بعده تميزاً لذلك الكم ويكون تميزه مفرداً ومنصوباً نحوكم -
 رجلاً عندك فان كم استفهامية والاسم المذكور بعده هو لفظ رجلاً مفرد منصوب
 على انه تميزكم وخبرية عطف على قوله استفهامية اي القسم الثاني للكم هو الكم
 الخبرية وما بعدها مجرور والمراد من ما بعدكم هو تميزها اي يكون تميزكم -
 الخبرية مجروراً مفرداً تارة نحوكم مال انفقته فان كم خبرية و تميزها لفظ مال
 مجرور مفرد او مجموع تارة اخرى نحوكم رجال لقيتهم فان كم خبرية و تميزها لفظ
 رجال وهو جمع ومفرده رجل وهو مجرور وانما جعل تميز الكم الاستفهامية منصوباً
 ومفرداً لان الكم الاستفهامية للعدد اي للسؤال عن العدد مطلقاً سواء كان عدداً
 قليلاً او كثيراً فاعطى لها تميز العدد الاوسط وهو المنصوب المفرد لان تميز -
 العدد الاوسط يكون منصوباً مفرداً لان في اعطاء تميز العدد الاكثر والعدد الاقل
 يلزم الترجيح بلا مرجح فلذا اعطى لها تميز العدد الاوسط ولا يلزم حينئذ الترجيح -
 بلا مرجح لان الاوسط خير الامور وانما جعل تميز الكم الخبرية مجروراً لان الكم
 الخبرية تكون مضافة الى تميزها والمضاف اليه يكون مجروراً او مأكونة مفرداً تارة فلا نها
 كناية عن العدد الكثير و تميز العدد الكثير يكون مفرداً او اما جمعيتها تارة اخرى فلا
 العدد على قسمين صريح وكناية وفي الصريح وجد تناكث صراحة ويدل عليها اسماء
 العدد وفي الكناية لم توجد التصريح بكثرة العدد ويدل على العدد الكناي كم -
 الخبرية فجعل جمعيتها تميزها نائبة مناب ما فات من صراحة الكثرة او يقال في بيان
 وجه افرود تميز الكم الاستفهامية ونصبه وجعل تميز الكم الخبرية وافراة تارة و
 جمعه تارة اخرى هو انهما حملتا على العدد لاجل ان الاول سوال عن العدد والثاني واخبار
 عن كثرة العدد فاذا حكم العدد في التميز وتميز العدد نوعان احدهما ان يكون التميز
 مضافاً اليه للعدد والثاني ان يكون العدد مميزاً بذلك التميز ويجعل ذلك التميز منصوباً
 ففرق بين الكم الاستفهامية والكم الخبرية بحيث اعطى الكم الاستفهامية حكم العدد
 الذي يكون تميزه مفرداً منصوباً فجعل تميز الكم الاستفهامية مفرداً منصوباً واعطى -
 الكم الخبرية حكم العدد المضاف الى تميزها بحيث جعل تميزها مجروراً ثم ان تميز -
 هذا العدد قد يكون جمعاً وقد يكون مفرداً فجعل تميز الكم الخبرية ايضاً قسماً فان قيل
 لا نسلم ان تميز الكم الاستفهامية مفرد ابدأ بل قد يكون جمعاً مثل كم لك غلمانا -
 فان غلمانا جمع غلام وقع تميزاً لكم قلنا لا نسلم ان غلمانا تميز بل التميز محذوف وهو

حال فيكون التقدير اى كم نفساً حصل لكم مملوكين ولفظ نفساً تميز وهو مفرد -
فان قيل لا نسلم ان تميز الكم الخبرية مجرور بل يقع منصوباً مثل كم في الدار رجلاً
فان رجلاً تميز لكم وهو خبرية وتميزة منصوب قلنا ان قيد عدم وقوع الفصل بين
الكم الخبرية وتميزها مراد اى ان تميز الكم الخبرية يكون مجروراً اذا لم يقع -
الفصل بين الكم وتميزها واما اذا وقع الفصل فيكون منصوباً وفي المثال المذكور
وقع الفصل فلذا جعل منصوباً ثم انه وقع الاختلاف في ان تميز الكم الخبرية
يجزى الجدا وبإضافة الكم اليه فعند أكثر النحاة ان الجرباضة الكم اليه وعند الكوفيين
ان الجر بسبب حرف الجر المقدرة وهو من فان حرف من مقدر قبل التميز وكذا وقع -
الاختلاف في افراد تميز الكم الاستفهامية فعند أكثر النحاة يكون تميزه مفرداً
ولا يكون جمعاً في مادة من المواد وعند الكوفيين جمعيته تميز الكم الاستفهامية
ومعناه التكثير فان قيل ان الضمير في معناه راجع الى الكم الخبرية وهي مؤنث وذلك
الضمير مذكر فلزم عدم مطابقة الراجع مع المرجع قلنا ان ارجاع الضمير مبنى باعتبار
ما ذكرناه فاشك ان ما ذكره مذكر والمراد منه هي الكم الخبرية ونقول في الجواب ان -
الارجاع باعتبار لفظ فان الكم الخبرية لفظ ونقول في الجواب انه يرجع اليها باعتبار
اسم فانها اسما ونقول في الجواب اننا لا نسلم ان الكم الخبرية مؤنث بل هو مذكر
فيصح الارجاع فان قيل فاذا كان مذكراً فلا يصح استعماله مؤنثاً في كلام النحاة مع ان
الكم في السنة النحاة مستعمل استعمال المؤنث لا المذكر قلنا ان تانيته في السنة -
النحاة انما هو بتأويله بالكلمة ومعنى كلام المصنف هو ان الكم الخبرية معناه انشاء
التكثير اى يدل على انشاء التكثير فان قيل ان بين جعل الكم لانشاء التكثير وجعل
جملتها انشائية وبين كون الكم اخبارية منافاة لان كونها خبرية هو انها لاخبار قلنا
ان جهة الانشائية والخبرية فيها مختلف فلو منافاة فان الاخبار عن الكثرة في قولنا
كم رجال ضربت هو عن الضرب الكثير الواقع على الرجال والانشاء من جهة الاستكثار
وتدخل من اى كلمة من وهي حرف جر فيهما اى في تميز الكم الاستفهامية وتميز الكم
الخبرية ويكون كل واحد من التمييزين مجروراً بسبب دخول من الحرف الجارة والدليل
على صحة دخول من الجارة على تميز الكم الاستفهامية والكم الخبرية هو ان من موافق
مع التميز المجرور الذي وقع مضافاً اليه في الجر فكما ان هذا التميز مجرور فكذلك كلمة
من يفيد الجر وكذا يدل على صحة هذا الدخول قوله تعالى سئل بنى اسرائيل كم آياتهم

من اية فان كلمة من داخلية في هذه الالية على لفظ اية وهو تميز لكم وفيه احتمال كلا التمييزين فيحتمل ان يكون تميزاً لكم الاستفهامية بان يكون الكم استفهامية ويحتمل ان يكون تميز لكم الخبرية بان يكون الكم خبرية فيثبت من هذه الالية ان دخول من جائز على تميز الكم الاستفهامية وكذا على تميز الكم الخبرية فان قيل انه اذا دخل من على تميز كل واحد منهما لا يعرف الفرق بانه استفهامية او خبرية فلزم الالتباس قلنا لا نسلم انه لا يعرف الفرق بينهما بل يعرف ذلك بواسطة المقام فان كان المقام مقام الاستفهام تكون استفهامية وان كان المقام مقام الاخبار تكون خبرية فلا يلزم الالتباس بل يرفع بقريضة المقام تقول في تمثيل الكم الاستفهامية كم من رجل لقيته وتقول في تمثيل الكم الخبرية وكم من مال انفقته فان لفظ رجل في الاول ولفظ مال في الثاني تمييزان دخل عليهما كلمة من المجازة فكل واحد منهما مجرور بذلك الجار وقد يحذف التميز اى تميز الكم الاستفهامية والكم الخبرية لكن لا مطلقاً بل عند حصول القرينة الدالة على تعيين المحذوف كما قال المصنف لقيام قرينة اللوم للوقت لا للعلة لان العلة ينافي ايراد لفظ قد في قوله قد يحذف نحوكم مالك فان كم في هذا المثال استفهامية وتميزها محذوف وهو لفظ ديناراً او ذهناً كما قال المصنف اى كم ديناراً مالك وكم ضربت هذا مثال الكم الخبرية فان تميزه محذوف وهو ضربة كما قال المصنف اى كم ضربة ضربت واعلم ان كم في الوجهين اى في صورة الكم الاستفهامية والكم الخبرية منصوباً ولكن نصبه وكذا رفعه وجره ليس لفظاً بل يكون كل واحد محلاً لان كم مبنى مطلقاً والبني لا يجري على لفظه اعراب اذا كان بعده اى اذا وقع بعد الكم فعل غير مشتعل عنه الحميرة اى بان يكون ذلك الفعل غير مشتعل بذلك الكم اى بان لا يكون عاملاً في كم فان قيل ان تعديّة الاشتغال لا يكون بكلمة عن لان عن لا تقع صلة الاشتغال بل يقع في صلته الباء قلنا ان الاشتغال متضمن الا عراض فلذا وقع في صلته عن لان عن تقع صلة الا عراض فان قيل ان التخصيص بالفعل باطل بل النصب كما ثبت له في حين الوقوع بعد الفعل فكذلك يثبت له في حين الوقوع بعد شبه الفعل اذا لم يكن مشتغلاً عنه قلنا المراد بالفعل مطلق العامل للفعل الاصطلاحي وشبه الفعل فان قيل اذا كان المراد من الفعل مطلق العامل قلنا ذكر الفعل ولم يذكر العامل اولاً قلنا انما ذكر الفعل لاصالته لان الفعل اصل في العمل بضميره اى بان لا يكون ذلك

الفعل مسلطاً على ضمير كم اى الضمير الراجع الى كم لونه لو كان مشتغلاً بضميره
 يكون ذلك الضمير معمولاً لذلك الفعل فلا حاجة حينئذ الى جعل الكم معمولاً -
 لذلك الفعل فان قيل انه كما شرط ان لا يكون ذلك الفعل مشتغلاً بضميره كذلك شرط
 ان لا يكون ذلك الفعل مشتغلاً بمتعلق ذلك الفعل فكذلك يتم كلام المصنف قلنا ان
 عبارة المصنف بخلاف المعطوف فيكون التقدير غير مشتغل بضميره ومتعلقه اى
 متعلق الكم واحترز بقيد عدم الاستغناء عن مثل قولنا كم رجلاً او رجل ضربته -
 فان بعده في هذا المثال فعل وهو ضربت لكنه مشتغل بضميره بان عمل في ضميره
 فاذا كان بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه فيكون حينئذ منصوباً و
 معمولاً على حسب العامل اى ان كان يقتضى ذلك الفعل ان يكون مفعولاً به يكون
 منصوباً على جهة كونه مفعولاً به وان كان يقتضى ذلك الفعل ان يكون ذلك
 مفعولاً مطلقاً يكون منصوباً على هذه الجهة وعلى هذا القياس نحو كم رجلاً ضربت وكم
 غلام ملكت فالاول مثال الكم الاستفهامية والثاني مثال الكم الخبرية وكم في كليهما
 منصوب ونصبه على انه مفعول به لضربت في الاول وملك في الثاني مفعولاً به اى
 يقع كم في هذين المثالين مفعولاً به للفعل المذكور بعدها ونحو كم ضربة ضربت وكم
 ضربة ضربت فالاول مثال الكم الاستفهامية فلفظ ضربة منصوب والثاني مثال
 الكم الخبرية فلفظ ضربة مجرور وفي هذين المثالين الكم منصوب على انه مفعول
 مطلق مصدراً اى يقع كم في هذين المثالين مصدراً اى مفعولاً مطلقاً وكم يومئذ
 وكم يومئذ فان كم في هذين المثالين منصوب على انه مفعول فيه فالاول مثال
 الكم الاستفهامية والثاني مثال الكم الخبرية والكم في كلا المثالين منصوب على انه
 مفعول فيه مفعولاً فيه اى يقع مفعولاً فيه في كلا المثالين ومجروراً عطفاً على قوله -
 منصوباً اى ان كم في كلا الوجهين سواء كان استفهامية او خبرية مجروراً اذا كان قبله
 حرف او مضاف اى ان كم يكون مجروراً في هذين الحالتين الاول ان يكون قبله
 حرف جر او مضاف ويكون هذه الكم مضافاً اليه وكونها مجروراً في هذين الحالتين -
 ظاهر ان مدخل حرف الجر يكون مجروراً وكذا يكون المضاف اليه مجروراً نحو كم رجلاً
 مرت مثال لما وقع قبل الكم حرف جر والكم استفهامية وعلى كم رجل حكمت مثال
 للكم الخبرية التي وقع قبلها حرف جر وغلام كم رجلاً ضربت مثال للكم الاستفهامية
 التي وقع قبله مضاف وهو لفظ غلام ومال كم رجل سلبت مثال الكم الخبرية التي وقع

قبلها مضاف وهو لفظ مال فان قيل ان لكم صدر الكلام فاذا وقع قبلها حرف جر او مضاف تفوت صدارتها فلا يجوز وقوع حرف جر او مضاف قبل الكم قلنا ان بين الجار ومجروره وكذا بين المضاف والمضاف اليه شدة امتزاج فيكون الجار مع مجروره كشي واحد وكذا المضاف مع المضاف اليه كشي واحد فالصدارة ينتقل من حرف الجر الى كم وكذا من المضاف الى كم فلا تفوت صدارته بوقوع حرف الجر قبلها والمضاف مرفوعاً عطفاً على قوله منصوباً او على قوله مجروراً بناءً على اختلاف القولين في صورة تعدد المعطوفات اى يكون كم مرفوعاً محلاً وان كان مبنياً باعتبار اللفظ اذ لم يكن شيئاً من الا مرين والمراد من الامرين هما الذين ذكرهما المصنف في نصبها وجبرها الاول وقوع الفعل او شبهه غير مشتغل عنه لضمير او متعلقه بعده والثاني وقوع حرف الجر والمضاف قبل الكم فاذا لم يوجد شيء من هذين الامرين يكون الكم مرفوعاً واما اذا كان احد الامرين المذكورين فقد علمت اعراب كم في هذه الحالة مبتداء ان لم يكن ظرفاً اى يكون كم متبداً ورفعاً يكون على الابتدائية ولكن بشرط ان لا يكون ظرفاً وظرفية كم باعتبار ان يكون تميزه ظرفاً لان الظرف لا يقع مبتداءً وكونه مبتداءً لاجل ان حد المبتداء وتعريفه صادق عليه مثل كم رجلاً اخوك فانه يصدق عليه انه اسم مجرد عن العوامل اللفظية مسند اليه وهذا مثال الكم الاستفهامية وكم رجل ضربته هذا مثال الكم الخبرية فالكم في هذين المثالين مرفوع لعدم وجود الامرين المعتين احدهما في صورة النصب والثاني في صورة الجر وليس كم ظرف فيكون رفعه على انه مبتداء وخبراً ان كان ظرفاً اى يكون رفعه على الخبرية ان كان كم ظرفاً لصدق تعريف الخبر عليه لانه يصدق عليه انه الاسم المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة كما عرف الخبر بهذا التعريف الشيخ ابن الحاجب فحرم يوماً سفرك وكم شهر صومى الاول مثال الكم الاستفهامية والثاني مثال الكم الخبرية والكم في كلا المثالين ظرف فلذا وقع خبراً ويكون ما بعده مبتداءً وهو سفرك في المثال الاول وصومى في المثال الثاني فان قيل ان الظرف عبارة عن زمان الفعل ومكانه وكم ليس بواحد منهما فكيف يكون ظرفاً قلنا ظرفية باعتبار التميز فان كان التميز ظرفاً يقال لكم انه ظرف وان كان غير ظرف يقال لكم انه ليس بظرف او نقول في الجواب ان في عبارة المصنف حذف المضاف وهو لفظ تميز فيكون التقدير ان كان تميزها ظرفاً ولا شك ان تميزها قد يكون زماناً او مكاناً

ولما فرغ المصنف من بيان الاسماء الكناية شرع في بيان الظروف فقال فصل الظروف
 المبنية فان قيل يلزم المخالفة بين الاجمال والتفصيل لانه قال في الاجمال في عدا قسم
 الاسم المبنى بعض الظروف وقال ههنا الظروف المبنية بدون ذكر البعض قلنا لا مخالفة
 لان المصنف قيد ههنا الظروف بقوله المبنية ولا شك ان المراد من لبعض الظروف
 في الاجمال هي الظروف المبنية فمال كلا العبارتين واحد فاندفع الاعتراض ولما وصف
 الظروف بقوله المبنية اسـ عن ذكر البعض معه فلا يرد الواجب ان يذكر المصنف
 لفظ البعض بان يقول بعض الظروف ووجه عدم الورد هو ان البعضية تفهم من
 هذا التوصيف فلو حاجة الى ذكر لفظ بعض على اقسام اى الظروف المبنية على اقسام
 متعددة منها اى بعضها ما اى ظرف قطع عن الاضافة وفسر المصنف قطع الظروف
 عن الاضافة بقوله بان حذف المضاف فاذا كان الظرف مضافاً الى شئ فقطعه عن -
 الاضافة هو ان يحذف منه المضاف اليه كقيل وبعد وفوق وتحت اعلم ان الظروف جائز
 البناء كقيل واخواته لا تخلو اما ان يذكر المضاف اليه معها ولا يذكر معها فان ذكر معها
 المضاف اليه فتكون حينئذ معربة لعدم وجود موجب البناء مع ان الاصل في الاسماء
 الاعراب فان حذف المضاف اليه عنها فلا يخلو حذفها اما ان يكون من اللفظ والنية معا
 او من اللفظ فقط فالاول معرب ايضا لعدم موجب البناء والثاني اى بان يكون المضاف
 اليه محذوفاً من اللفظ فقط دون النية بان يكون مرعياً في النية في حينئذ لا يخلو اما ان
 يكون المحذف من اللفظ مع العوض بان عوض عنه التنوين او يكون المحذف من اللفظ
 بدون تعويض التنوين عنه فالاول ايضا معرب والثاني مبنى فلفظ قبل وبعد وفوق
 وتحت مبنى اذا كان المضاف اليه محذوفاً من اللفظ فقط دون النية قال الله تعالى الله -
 الامر من قبل ومن بعد هذه الآية مثال لكون المضاف اليه محذوفاً من اللفظ ومرعياً
 في النية فيكون التقدير كما قال المصنف اى من قبل كل شئ ومن بعد كل شئ فلفظ كل -
 شئ مضاف اليه للفظ قبل وكذا للفظ بعد وحذف هذا المضاف اليه من اللفظ في هذه
 الآية و مراد باعتبار المعنى فيكون مرعياً في النية فيكون
 قبل وبعد مبنيان في هذه الآية ووجه كون بناء هذه الظروف المذكورة في هذه الحالة
 اى بان يكون المضاف اليه محذوفاً عن اللفظ ومرعياً في النية فلا نها مشابهة بالحرف
 في الاحتياج فكما ان الحرف في الدلالة على معناه محتاج الى ضم الضميمة فكذلك هذه
 الظروف في هذه الحالة محتاجة الى المضاف اليه فهذا هو وجه نفس البناء وبنائها على

الحركة دون السكون وان كان الاصل في البناء هو السكون لان يدل على المضاف ابي
 للمدونة والسكون لا يدل عليه بل الحركة يدل عليه لان السكون قبيل الاعداد
 وقد دلت على اللعدم على الشيء فلذا بنى على الحركة دون السكون واما وجه البناء على
 الضم فلا حذف المضاف اليه نقصان قوى فلا بد من جبرية قوية والضم
 قوى الحركات فلذا اختير لبنائها دون الحركة الاخرى هذا اذا كان المحذوف منويا
 لمستكمل اى كون هذه الظروف المذكورة مبنية ثابتة اذا كان المضاف اليه الذى
 حذف منويا ومرعيا للمتكلم لان عند عدم الحذف او المحذف لكن نسيا منسيا يكون
 هذه الظروف معربة لعدم وجود موجب البناء والا لكانت معربة اى وان لم يكن المضاف
 اليه محذوفاً بالحذف المنوى بل يكون مذكورا او يكون محذوفاً بالحذف الغير المنوى -
 فحينئذ تكون هذه الظروف معربة لا مبنية ومثال ذكره المضاف اليه كقولنا جاءنى زيد
 قبل عمرو فان قيل منصوب على انه مفعول فيه ومثال الحذف المنوى بان يكون محذوفاً
 وعوض عنه القوين كقول الشاعر -

«الشعر»

فأع الشراب وكنت قبلاً اكاد اغص بالسماء المرات
 فان قبلاً حذف المضاف اليه منه وعوض عنه التويز فهو معرب على انه مفعول فيه
 وعلى هذا اقوى لله الامر من قبل ومن بعد هذا هي القرائت الثانية في هذه الآية ففي
 هذه القرائة حذف المضاف اليه عن اللفظ ولم يكن مرعيا في النية فحذفه نسيا
 منسيا فكلوهما معربان بالجر لاجل دخول كلمة من الجارة ويكون اعرابه كسرة ومن قبيل -
 هذا القسم من الظروف لفظ امام بفتح الهمزة وقدام بضم القاف وخلق واس
 ودون واول بتشديد الواو بمعنى قبل فان هذه الظروف ايضا وتسمى الغايات
 تسمى الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان الغايات جمع غاية والغاية -
 عبارة عن النهاية اى آخر الشيء وبعد حذف المضاف اليه عن اللفظ يصير هذه الظروف
 في غاية الكلام ونهايته وينتهى الكلام بها فتصير هذه الظروف غايات في اللفظ -
 ومنها حيث اى من الظروف المبنية حيث فانها مبنية مثل الغايات على الضم تشبهانها
 اى لحديث بالغايات لملازماتها الاضافة الى الجملة فعلة البناء هو مشابهة حيث بال -
 الغايات وعلة المشابهة هي ملازمة حيث الاضافة بان الاضافة لازمة مع حيث فان
 حيث تكون مضافا في غالب الاوقات الى الجملة والمضاف الى الجملة يكون مضافا للحقيقة

الى مضمون الجملة ولا شك ان المضمون غير مذکور فالإضافة الى المضمون كعدم الاضافة والقطع عن الاضافة فتشابهت الغايات في الاضافة فبنى حيث - مثل الغايات في الاكثر اى يكون اضافة حيث الى الجملة في اكثر المواد قال الله تعالى سنستدبرهم من حيث لا يعلمون فان حيث في هذه الآية مضاف الى الجملة وهى - ويعلمون فحيث في هذه الآية مبنى على الضم مثل الغايات وقد يضاف اى حيث الى المفرد وذكر اضافة حيث الى المفرد بلفظ قد اشارة الى ان اضافته الى المفرد قليل وايضا ظهر بآيراد لفظ قد فائد قوله في الاكثر كقول الشاعر اما ترى حيث سهيل طالقا مثال لاضافة حيث المضاف الى المفرد فان حيث في هذا المثال مضاف الى المفرد وهو لفظ سهيل فان سهيل مفرد وليس بجملة ثم انه وقع الخلاف بين النحاة في ان حيث اذا اضيف الى المفرد هل يكون مبنا او يكون معربا ففيه مذهبان الاول انه معرب علة البناء حين الاضافة الى المفرد لان علة البناء هى المشابهة بالغايات وهذه المشابهة كانت ثابتة باضافة الى الجملة فاذا لم يضيف الى الجملة انتفت المشابهة والثانى انه مبنى لان الاضافة الى المفرد شاذ لا اعتبار لها ولا تنع بناء حيث والمذكور فى عبارة المصنف نصف الشعر والنصف الباقى قوله نجم يضئ كالشهاب ساطعا وذكر المصنف معنى حيث بقوله اى مكان سهيل فعنى حيث هو المكان وهذا المعنى ثابت لحيث سواء كان مضافا الى الجملة او مضافا الى المفرد واختصاص لهذا المعنى بكون حيث مضافا الى المفرد وقال الخفش ان اتيان حيث للمكان كثير ويجئى للزمان قليلا مثل قول الشاعر .

«شعر»

وللفنى عقل يعيش به حيث تحرك ساقيه فان حيث فى هذا الشعر يعنى الزمان فكان معناه زمان تحرك ساقيه اى زمان حيواته لان تحرك الساقين كناية عن حيواته وشرطه اى شرط حيث ان يضاف الى الجملة فان قيل ان قوله وشرطان يضاف الى الجملة متناقض ومناقض مع قوله وقد يضاف الى المفرد لان الاضافة الى الجملة لما كان شرطا لحيث فلو يجوز الاضافة الى المفرد لان الشروط لا يتحقق قلنا فى كلام المصنف تقدير قوله فى الاستعمال الغالب فكان الاضافة الى الجملة شرطا ولكن لا فى مطلق استعمال حيث بل فى استعماله الغالب فيكون الحاصل ان حيث فى الاستعمال الغالب يكون مضافا الى الجملة وفى الاستعمال الغير الغالب

الذي استعمال شاذ و قليل يكون مضافا الى المفرد ووجه اشتراط ^{اضافة} حيث الى الجملة هوان حيث يحتاج في تعيين معناه الى الجملة كاحتياج الموصول الى الصلة لان حيث موضوع لمكان يقع في ذلك المكان نسبة الجملة فلا بد من اضافة الى الجملة - ليتعين معناه نحو اجلس حيث يجلس زيد فان حيث مضاف الى قوله يجلس زيد وهي جملة و اضافة ليس بمختص الى الجملة الفعلية بل كما تضاف الى الجملة الفعلية كالمثال المذكور فكذلك يضاف الى الجملة الاسمية كقولنا اجلس حيث زيد جالس اي مكان جلوس زيد ومنها اذا اي من الظروف البنية اذا فان اذا مبنى وبنائه على السكون لان في اخره الف وهو ساكن وضعي لا يتحمل الحركة فلذا صار مبنيا بالسكون ووجه بناء اذا كوجه بناء حيث بان يقال ان اذا مشابه بالغايات لاجل ان اذا لزم الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة يكون مضافا الى مضمون الجملة والمضمون يكون غير مذكور فتشابهت الغايات في القطع عن الاضافة فلما شابه الغايات والغايات مبنية - على الضم فبنى اذا ايضا ولكن على السكون لاجل الالف في آخره وهي اي اذا سواء كانت ظرف زمان او ظرف مكان يكون للمستقبل اي للزمان المستقبل وكونه للمستقبل هوان يكون ظرفا لوقوع الفعل في الزمان المستقبل واذا دخلت اي كلمة اذا على الماضي اي على الفعل الماضي صار مستقبلا اي يكون ذلك الفعل بمعنى المستقبل ولا يكون بمعنى الماضي نحو اذا جاء نصر الله فان اذا في هذه الآية دخلت على الماضي وهو جاء وبدخول اذا صار بمعنى الفعل المستقبل فمعناه اذا يجي نصر الله وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو عبارة عن ترتيب مضمون الجزاء على مضمون الشرط بان مضمون الجزاء يتحقق على تقدير تحقق مضمون الشرط او يقال ان معنى الشرط عبارة عن سببية الجملة الاولى للجملة الثانية بان وجود الاولى علة لوجود الثانية - ولما كان فيه معنى الشرط فالأختار ان يقع بعدها الفعل اي جملة فعلية لان الفعل يناسب الشرط لان معنى الشرط التعليق اي كون الجزاء معلقا بالشرط يتحقق في الفعل ووجه كون الفعل مختارا بعد هالا واجبا هوان اذا ليس باصل في الشرعية مثل ^{اي} ولو فانها اصل في الشرط فلذا يكون الفعل بعدهما واجبا وبعد اذا مختارا لا واجبا ولذا يجوز بطريق القلة ان يقع بعدها الجملة الاسمية كما قال المصنف ويجوز ان تقع بعدها الجملة الاسمية نحو اتيك اذا الشمس طالعة ففي هذا المثال الواقع بعد اذا جملة اسمية وهو الشمس طالعة فان الشمس مبتداء ولفظ طالعة خبره والمختار الفعلية

وذكرنا وجه الاختيار وكذا الاختيار الاختيار على الوجوب فيما سبق نحو انك اذا طلعت الشمس فان اذا الشرط وقد وقع بعدة جملة فعلية وهي طلعت الشمس لان طلعت - فعل والشمس فاعله وقد تكون اى كلمة اذا المفاجأة وهي عبارة عن ملاقات الشيء بالشيء بلا شعور احدهما بالآخر وهو مؤخوذ من الفجأة وهو عبارة عن الادراك بفتة من فتح وكذا يعنى من باب سماع فيختار بعدها اى بعد كلمة اذا المبتدأ اى وقوع المبتدأ في حين المختار وقوع الجملة الاسمية بعد اذا دون الجملة الفعلية ووجه اختيار الجملة الاسمية بعد اذا المفاجأة هو ان يحصل الفرق بين اذا الشرطية واذا المفاجأة فان المختار بعد اذا الشرطية وقوع الجملة الفعلية فيكون المختار اذا المفاجأة وقوع الجملة الاسمية نحو فاذا السبع واقف فان اذا في هذا المثال للمفاجأة ثمان في اذا - المفاجأة اربعة مذاهب الاول ان اذا المفاجئية ظرف زمان خبر عن السبع ولكن هذا المذهب ضعيف لاجل انه قد يصح بالخبر في مثال اذا كما هو في مثال المصنف فان المصنف صرح بالخبر وهو لفظ واقف وقد يكون الخبر المصحح به في بعض الاوقات لفظ بالباب فيكون التقدير خرجت فاذا السبع بالباب فاذا كان كذلك فلا معنى حينئذ لخبريت اذا المفاجئية وقد اجيب عن هذا الرد بان لفظ واقف وكذا لفظ بالباب ليس بخبر بل هو بدل عن اذا فصير كونه خبراً ونقول ان هذا الجواب لا يصح لان جعله بدلاً تكلف لفظاً ومعنى اما لفظاً فلان البدل قد يكون محوفاً المحر كما تقول خرجت فاذا السبع بالباب وليس في البدل منه حرف جر واما معنى فلان الذهن لا يسبق الى البدلية والمذهب الثانى وهو مذهب الزجاج وهو ان اذا المفاجئية ظرف زمان خبر عن السبع وهذا المذهب ايضا ضعيف لان ظرف الزمان لا يقع خبراً عن الحدث والاعيان ويكون المعنى على المذهب الاول خرجت فلان خروجي السبع واقف والمذهب الثانى خرجت ففي وقت خروجي السبع واقف والمذهب الثالث هو ان اذا ظرف زمان للخبر سواء كان ذلك الخبر مذكوراً كما في مثال المصنف او - محذوفاً كما في قولنا خرجت فاذا السبع ويكون العامل في اذا المفاجئية معنوى على المذهب الاول والثانى واما على المذهب الثالث فالعامل فيه ذلك الخبر ويكون اذا على هذه - المذاهب الثلاثة مقطوعة عن الاضافة والمذهب الرابع وهو مذهب الزجاجى وابن الحاجب وهو ان اذا ظرف زمان مضاف الى الجملة الواقعة بعدها فيكون اذا مضافاً على - هذا المذهب فان قيل ان كلمة اذا لما كانت مضافة على هذا المذهب الرابع الى ما بعده اى الجملة فلا يعمل فيها خبر تلك الجملة لان جزء المضاف اليه لا يعمل في المضاف -

وكذا لا يعمل فيها خرجت لوجود الفاصل بينهما وهو حرف الفاء فبقي اذا المفاجأة -
 بلا عامل قلنا العامل في اذا معنى المفاجأة التي تفهم من كلمة اذا فيكون التقدير خرجت .
 ففجأت زمان وقوف السبع فانقيل انه اذا عمل فيها معنى المفاجأة فلا يكون اذا ظرفا بل
 صار مفعولا به للمفاجأة فخرجت من الظرفية مع انها من الظروف قلنا انها غير
 لازمة الظرفية وعدوها من الظروف باعتبار الاغلب فلا بأس بخروجها في بعض المواد
 عن الظرفية او نقول انها اسم زمان لانها تقع ظرفا ابدأ في تراكيبهم او نقول ان سلم
 ان اذا مفعول به لفجأت بل هو مفعول فيه بتقدير كلمة في فيكون ظرفا فلا يخرج
 عن الظرفية او اما المفعول به فمحذوف وتقديره فجأت في زمان وقوف السبع اياه فان
 اياه مفعول به لفجأت فان قيل ان خرجت في المثال المذكور جملة فعلية والفاء في
 فاذا السبع واقف للعطف ويكون اذا السبع واقف على المذاهب الثلاثة الاول جملة
 اسمية ولا يكون في هذه المذاهب الثلاثة احتياج الى تقدير فجأت فيلزم عطف الواو
 سمية على الفعلية وهو لا يناسب واما على المذهب الرابع فيقدر فجأت فيكون المعطوف
 على خرجت فجأت لا الاسمية فيلزم عطف معنى الفعل على الجملة الفعلية وهو ايضا
 لا يناسب قلنا ان هذا العطف من جهة المعنى لا من جهة اللفظ واوشك في وجود المناسبة
 من جهة المعنى او نقول ان الفاء ليس للعطف بل هو للسببية فلا يلزم العطف المذكور ومنها
 اى من الظروف المبينة اذ بكسر الهمزة وسكون الدال ووجه بنائها هو ما مر في حيث وان
 وضعها وضع الحرف حيث ركب من حرفين وهي للماضي اى تكون اذ للماضي وان دخلت
 على المستقبل مثل اتيت اذ يقوم زيد فانه بمعنى اذ قام زيد فانقيل ان سلم انها تجئ -
 للماضي فقط دون المستقبل بل هي كما تجئ للماضي كذلك تجئ للمستقبل ايضا كما في قوله
 تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلول في اعناقهم فان اذ ههنا للمستقبل دون الماضي قلنا ان
 المستقبل في هذه الآية نزل منزلة الماضي لاجل ان وقوعه متيقن او نقول ان سلم
 ان اذ في هذه الآية للمستقبل بل هي لمطلق الوقت من دون لحاظ الما ية والاستقبال
 او نقول ان مجيها للمستقبل قليل بنزلة المعلوم لا يلتفت اليه ولم يذكره المصنف
 لاجل تلك القلة وتقع بعدها اى بعد كلمة اذ الجملتان الاسمية والفعلية فكلمة اذ
 غير مختصة بالجملة الفعلية بل تعم الاسمية والفعلية ووجه ذلك هو ان كلمة
 اذ غير مشتملة على معنى الشرط المقتضى الاختصاص بها بالفعلية نحو جئتكم طلعت -
 الشمس مثال الجملة الفعلية واذا الشمس طالعة مثال الجملة الاسمية فانقيل ان كلمة

اذا ايضا تجئ للمفاجات مثل كلمة اذ نلّم لم يذكره المصنف قلنا ان محييتها للمفاجاة قليل فلو جل القلة لم يذكره المصنف ومنها اي من الظروف المبنية اين واى اى احد اين وثانيها الى للمكان فان قيل ان قوله للمكان جار ومجرور وهو اذ وقع في الكلام لا بد له من الاعراب المحلى فما اعرابه قلنا اعرابه رفع على انه صفة باعتبار المتعلق المحذوف لقوله اين واى فيكون التقدير الكائنتان للمكان او على انه خبر باعتبار المتعلق المبتدأ المحذوف وهو قوله هما فيكون التقدير هما كائنتان للمكان بمعنى الاستفهام حال عن اين واى فيكون المعنى حال كونهما متلبسين للاستفهام ويمكن ان يكون صفة باعتبار المتعلق اى الكائنتان للاستفهام نحو اين تمشى واى تفقد مثال الاستفهام وبمعنى الشرط عطف على قوله للاستفهام فيكون اعرابه كاعرابه نحو اين تجلس اجنس واى تقع اقم مثال الشرط وهما اى اين واى من الظروف المكانية ففي صورة الاستفهام وكذا في صورة الشرط كليهما للمكان فهما يؤديا معنى الظرفية مع التلبس بالاستفهام والشرط وقد يجئ اى بمعنى كيف ايضا فلو يكون حينئذ ظرف مكان لوان في حين الظرفية يكون بمعنى اين ولكن محيها بمعنى اين مشروط بوقوع الفعل قبلها مثل قوله تعالى - فأتوا حرثكم اى شئتم فان اى في هذا المثال بمعنى كيف اى كيف شئتم ومنها اى من الظروف المبنية متى للزمان اى الكائنة للزمان فيكون صفة او هي كائنة للزمان فيكون خبر مبتداء محذوف شرطاً واستفهاماً فان قيل ان قوله شرطاً واستفهاماً منصوبان وللنصب طروق عديدة فما وجه نصبهما قلنا في نصبهما احتمالان الاول ان نصبهما على انهما تميزان اى تكون كلمة متى كائنة للزمان من حيث الشرط والاستفهام والثاني - انهما حالان عن الزمان فيكون التقدير حال كون الزمان ذا شرط وذا استفهام نحو متى تصم اصم ومتى تسافر اسافر الظاهر من عبارة المصنف ان كل واحد من هذين المثالين للمتى التى للزمان شرطاً لوجود الشرط والجزاء في كلا المثالين فالصواب ان يقال متى تصم ومتى تسافر اسافر يجذف الجملة الثانية في المثال الاول فيكون المثال الاول - لا استفهام والثاني للشرط او يقال متى تصم اصم ومتى تسافر يجذف الجملة الثانية في المثال الثاني فيكون الاول مثال الشرط والثاني مثال الاستفهام وههنا نسخة اخرى وهي متى تسافر ومتى تصم اصم فيكون الاول مثال الاستفهام والثاني مثال الشرط وهذه النسخة موجودة في كلام صاحب الدلاية ووجه بناء اين واى ومتى واحد وهو تضمنها بمعنى صرف الاستفهام وحرف الشرط ومنها اى من الظروف المبنية كيف للاستفهام

اى الكائنة لا ستفهام اوهى لا ستفهام حالا اى من حيث الحال يعنى هو لا ستفهام
 عن حال شئ فالمراد من الحال هو صفة الشئ لازمان الحال فاذا قيل كيف انت يكون
 المعنى على اى صفة انت من الصحة والسقم فان قيل لما كان معنى الحال هو صفة
 الشئ لازمان الحال فلا يصح حينئذ عده من الظروف لان الظروف امان يكون
 زماناً او يكون مكاناً قلنا ان عده من الظروف عند الاخفش فانه على مذهبه من
 الظروف او نقول فى الجواب انه محتاج الى المتعلق كما ان الظرف يكون محتاجاً الى المتعلق
 فلذ عده من للظروف واجاب جارا الله الزمخشري ان عده من الظروف لاجل انه
 جارى مجرى الظروف ثم لجريانه مجرى الظروف احتمالان الاول انه مؤل بالجار و -
 المجرور كما ان الظرف يكون مؤل بالجار والمجرور فان قولنا كيف انت مؤل بقولنا على
 اى حال انت كما ان قولنا حجت يوم الجمعة مؤل بقولنا صمت فى يوم الجمعة والاحتمال
 الثانى هو ان الظرف يقتضى المتعلق كذلك كيف يقتضى المتعلق فكلمة كيف موضوعة
 للسؤال عن الحال ولكن قد يستعمل للشرط ايضا ولكن فيه اختلاف بين البصريين
 والكوفيين فمذهب البصريين هو انها تأتى للشرط مع ما لا بدون مامع ضعف واما
 عند الكوفيين فتأتى للشرط بدون كلمة ما كما تأتى للشرط مع كلمة ما فعندهم لا
 حاجة الى انضمام كلمة مامع كيف حين اتيانها للشرط ووجه بناء كيف تضمنها للظرف
 لا ستفهام ومنها اى من الظروف المبنية ايان للزمان اى الكائنة للزمان اوهى
 للزمان ثمان ايان ومتى مشتركان فى الزمان اى فى ان كل واحد يأتى للزمان يعنى
 لا ستفهام عن الزمان والفرق بينهما بوجهين الاول ان ايان يأتى للسؤال اذا كان
 المسئول عنه عظيماً كما يقال ايان يوم الدين فان يوم الدين وهو يوم القيامة امر
 عظيم ولا يقال ايان قيام زيد اذ المرىكن قيام زيد امراً عظيماً بخلاف متى فانسها
 ليست بمختصة بالامر العظيم بل يأتى للامر العظيم والحقير كليهما فيقال متى يكون قيام
 زيد كما يقال متى يكون يوم القيامة والثانى ان ايان مختص بالزمان المستقبل فيسئل
 بها عن الزمان المستقبل دون الحال والماضى بخلاف متى فانها يأتى للسؤال عن كل
 واحد منها وليس بمختص بواحد من تلك الازمنة ووجه بناء ايان كما مر فى كيف
 نحو ايان يوم الدين فان يوم القيامة امر عظيم وكذا مستقبل لان يوم القيامة يقع
 فيما يستقبل ومنها اى من الظروف المبنية منذ منذ احداهما وهو ثانى والثانى
 منذ وهو ثلاثى فان قيل ما وجه تقديم منذ على منذ مع ان هذا فرع منذ لان منذ كان

في الاصل منذ بدليل ان تصغيره مبيد قلنا وجه تقديمه على منذ وان كان فرعاً له لا جمل
 ان مذ خفيف بخلاف منذ ثم في وجه بقاءهما احتمالات ثلاثة الاول ان وضع مذ وضع
 الحرف لانه ثنائي كالخرف فوجود هذه المناسبة بنى مذ وحمل عليه منذ في البناء و
 ان لم يكن وضعه وضع الحرف والثاني ان كل واحد منهما متضمن لمعنى حرف الوضاعة
 لان مذيوم الجمعة وكذا منذ يوم الجمعة مؤل بتأويل الاضافة فان معناهما اول
 مدة زمان الفعل السابق يوم الجمعة وهذا معنى اضافي والتضمن لمعنى الحرف الذي
 هو مبنى الاصل من اسباب المؤثرة في البناء والثالث ان مذ ومنذ من الظروف مرافق
 في الصورة مع مذ ومنذ من الحروف فلاجل موافقة الحرف في الصورة بنى مذ ومنذ
 الاسمان فمذ ومنذ قسمان الاول من الحروف والثاني من الاسماء والمعدود من
 الظروف القسم الثاني لان القسم الاول من قبيل الحرف ثم الفرق بين مذ ومنذ
 الحرفين وبين مذ ومنذ الاسمين ثابت لفظ ومعنى اما لفظاً فلان ما بعد مذ ومنذ
 الاسمين مرفوع وما بعد مذ ومنذ الحرفين مجرور لان الحرفين من قبيل الحروف الجارة
 وعملها الجر واما معنى فلا نهما اذا كانا اسميين يكونان بمعنى اول المدة تارة وبمعنى
 جميع المدة تارة وهما معنيان اسميان واذا كانا صوفيين يكونان بمعنى من الذي
 من الحروف الجارة في الماضي ومعنى من الجارة هو ابتداء الشيء الخاص من الشيء الخاص
 مثل سرت من البصرة فان من تدل على الابتداء للشيء الخاص وهو السير من الشيء
 الخاص وهو البصرة ومثال مذ ومنذ اذا كانا بمعنى من كقولنا مارئيته مذ يوم الجمعة
 ومنذ يوم الجمعة فان معناهما ابتداء الشيء الخاص وهو عدم الرؤية من الشيء الخاص
 وهو يوم الجمعة ويكونان تارة بمعنى في التي من الحروف الجارة ومعنى في الظرفية
 الخاصة اي ظرفية الشيء الخاص للشيء الخاص الآخر وهذا في الحاضر مثل مارئيته مذ
 يومنا ومنذ يومنا معناهما في يومنا وكل من الابتداء الخاص والظرفية الخاصة معنى
 حرفي بمعنى اول المدة يعني ان مذ ومنذ يستعملون لمعنيين الاول انهما يكون بمعنى
 اول المدة والمراد من المدة هو مدة زمان الفعل السابق عليهما ان صلح اي الزمان
 الذي ذكر بعدهما جواباً لممتي اي جواباً للسؤال الذي ذكر بلفظ متى نحو مارئيته مذ
 او منذ يوم الجمعة هذا عبارة الجواب الواقع في جواب سؤال متى في جواب من قال متى
 مارئيته زيدا هذا عبارة السؤال الذي ذكر بمتي اي اول مدة انقطاع رويتي اياه
 يوم الجمعة وهذا تفسير الجواب فمذ ومنذ بمعنى اول المدة وبمعنى جميع المدة وهذا

هو المعنى الثاني لمن ومنذ والمراد من المدة هو مدة الفعل المتقدم عليهما ان صلح اى ذلك الزمان جواباً لكم اى جواباً للسؤال الذى ذكر باللفظ كم نحو ما رأيته مذا ومنذ - يومان هذا عبارة الجواب فى جواب من قال كم مدة ما رأيته زيدا وهذا هو عبارة السؤال - الذى ذكر بلفظ كم اى جميع مدة ما رأيته يومان هذا هو تفسير الجواب اما وجه كون مذ ومنذ بمعنى اول المدة اذا وقع فى جواب متى فلانه يسأل بمتى عن اول مدة الفعل فيكونان بمعنى اول مدة الفعل لا محالة واما كونها بمعنى جميع مدة الفعل اذا وقع فى جواب كم لان السائل بكم يطلب جميع مدة الفعل المتقدم عليهما فيكون بمعنى جميع المدة لا محالة ثم ان ابن حبيب قال فى الكافية ومذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد وانتهى كلامه وحاصله ان مذ ومنذ اذا كانا بمعنى اول المدة فيثبت يكون الواقع بعدهما المفرد والمراد من المفرد ما لا يكون مثني ولا مجموعاً ووجه ذلك هو ان اول المدة لا يكون الا امرأً - واحداً والدال على الواحد هو المفرد لا المثني والمجموع ثم لما ورد عليه اناك تسلم انه يكون الواقع بعدهما مفرد بل قد يكون الواقع بعدهما مثني كما فى قولنا ما رأيته مذ او منذ اليومان الذان صاحبنا فيهما فان لفظ اليومان مثني فاجاب عنه الشارح الجاهل بقوله حقيقة كالمثال المتقدم او حكماً نحو ما رأيته مذ اليومان الذان صاحبنا فيهما والمراد من المثال المتقدم هو المذكور فى كلام الشارح الجاهل حيث قال ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة وحاصل جوابه هو ان المفرد اعم من ان يكون مفرداً حقيقة او يكون مفرداً حكماً والمفرد الحقيقي ظاهر واما المفرد الحكمي فهو عبارة عن المثني والمجموع لكن لا مطلقاً بل اذا لوحظا امرأً واحداً لان الامرين او الامور اذا لم يلاحظ امرأً واحداً لا يمكن ان يحكم عليه بالاولية لان اول المدة لا يكون الا امرأً واحداً وامرين او اموراً وايضاً يكون ذلك المفرد معرفة لا نكرة ووجه ذلك هو ان - التعيين فى اول المدة مقصود وهو يحصل اذا كان معرفة لانه لا فائدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت مطلق معلوم بالضرورة ثم ورد عليه انا لا تسلم كون ذلك الامر معرفة بل قد يكون نكرة مثل قولنا ما رأيته مذ يوم لقيتني فيه فان لفظ يوم نكرة فاجاب عنه الشارح الجاهل بقوله حقيقة كالمثال المتقدم او حكماً نحو ما رأيته مذ يوم لقيتني فيه انتهى كلامه و مراده من المثال المتقدم قوله ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة وحاصل جوابه ان كون ذلك المفرد -

معرفة اعم من ان يكون معرفة حقيقة او حكماً ولفظ يوم في مادة النقص وان
 لم يكن معرفة حقيقة لكنه معرفة حكماً لان المقصود من التعريف التعيين وهو
 حصل من اللفظ يوم لاجل توصيفه بقوله يقيتني فيه واذا كان مذومند بمعنى
 جميع المدة فينبذ يكون الواقع بعد هبامتصلاً الزمان المقصود بالعدد مثل ما رتبته
 مذومند يومان فان يومان مقصود بالعدد واقع بعد مذومند ثم ورد على قول
 ان الحاجب فيليهما المقصود بالعدد بان المقصود صفة الزمان فالضمير فيه راجع
 الى الزمان ولا يصح ذلك التوصيف لاجل ان القصد يقع على مقدور المتكلم ولا يقع
 على غير مقدورة والزمان ليس من مقدورات المتكلم فاجاب عنه الشارح الجامي بقوله
 اي الزمان الذي قصد بيانه وحاصل جوابه ان الا عراض المذكور انما كان وارداً لو
 كان لفظ المقصود صفة للزمان بحاله وليس كذلك بل هو صفة للزمان بحاله متعلقه
 وهو البيان اي يكون المقصود ببيان ذلك الزمان ولا شك ان بيان الزمان مقدور -
 المتكلم وان لم يكن الزمان نفسه من مقدورات المتكلم فاجاب عنه الشارح الجامي بقوله
 الشارح الرضي وهو انه ينبغي ان يقول المصنف مكان قوله المقصود بالعدد قوله
 المقصود به العدد لان الزمان وهو لفظ يومان في المثال المذكور لا يقصد من العدد
 بل العدد وهو الاثنان يقصد من اسم الزمان وهو لفظ يومان فاجاب عنه الشارح
 الجامي بقوله حال كونه متلبساً بالعدد وحاصل جوابه ان الا عراض المذكور انما كان
 وارداً لو كان لفظ بالعدد ظرفاً متعلقاً بلفظ المقصود وليس الامر كذلك بل
 هو ظرف مستقر متعلق بمحذوف حال عن الضمير المستكن في المقصود فيكون التقدير
 حال كونه اي الزمان متلبساً بالعدد فلا يفيد كلامه حينئذ ان الزمان يكون مقصوداً
 بالعدد حتى يرد الا عراض ومنها اي من الظروف البنية لدى بالاولف المقصورة -
 وفتح الدال ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون بمعنى عند اي الكائنان
 بمعنى عند او هما كائنان بمعنى عند اي يكون كل واحد منهما بمعنى عند نحو -
 المال لديك فان معناه المال عندك وكذا قوله المال لدتك معناه المال عندك والفرق
 بينهما والمراد من الفرق هو الفرق بحسب الاستعمال لا بحسب اللفظ لان لفظ كل واحد
 منهما مغاير عن الآخر ان عند لا يشترط فيه الحضور فيقال المال عندى اذا كان -
 حاضراً معه في الحال وكذا اذا لم يكن حاضراً معه بل يكون موجوداً معه في بيته -
 ويشترط ذلك اي الحضور في لدى ولدن فلا يقال المال لدتكى اولديك الا اذا كان

ذلك المال حاضراً مع المخاطب واما اذا لم يكن المال حاضراً معه بل يكون موجوداً في
 بتيه فينبذ لا يصح ذلك القول المذكور فيكون بين عند ولدى واخواته نسبة -
 عموم وخصوص مطلقا وجاء فيه اى في لدن لفات اخردن بفتح اللام وسكون
 الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون ولدن بفتح اللام والدال
 وسكون النون ولد بفتح اللام وسكون الدال بدون النون ولد يضم اللام وسكون
 الدال بدون النون ولد بفتح اللام وضم الدال ومعنى الكل من هذه اللغات واحد
 وهوانها بمعنى عند مثل لدى ولدن ووجه بنائها ان وضع بعضها وضع الحرف -
 والبقية محمولة عليه ومنها اى من الظروف البنية قط بفتح القاف وضم الطاء -
 المشددة وهى اشهر لفظاتها واللفظة الثانية فيها قط بضم القاف وضم الطاء -
 المشددة واللفظة الثالثة فيها قط بفتح القاف وسكون الطاء مثل قط الذى هو
 من اسماء الافعال بمعنى انتهى صيغة الامر واللغة الرابعة فيها قط بفتح القاف
 وضم الطاء المحققة واللغة الخامسة قط بضم القاف وضم الطاء المحققة فهذه
 خمسة لغات ذكرها الشارح الجامى وذكر الثلاثة الاول منها صاحب الدراية ويفهم
 من كلام بعض الشارحين ان فيها لفتان اخريان احدهما قط بكسر القاف وضم -
 انطاء المشددة وثانيها قط بكسر القاف وسكون الطاء المشددة فتصير لغاتها حينئذ
 سبعة للماضى المنفى اى الكائنة للماضى المنفى اوهى للماضى المنفى فان قيل ان لفظ
 الماضى صفة وهوى يقتضى الموصوف فهو صرفه لا يخلو اما ان يكون فعلاً او يكون زماناً
 وكلاهما باطلان اما باطلان الاول فلانه يعبر المعنى حينئذ ان قط موضوع للفعل -
 انماضى فيكون حينئذ من اسماء الافعال لانه قط اسم والاسم اذا كان موضوعاً -
 للفعل الماضى او الامر يكون من اسماء الافعال وكون هذه قط من اسماء الافعال باطل
 لم يقل به احد واما باطلان الثانى فانه حينئذ لا يصح توصيفه بالماضى لانه الزمان
 الماضى ليس بمعنى بل هو موجود والمنفى يكون الفعل كـ الزمان قلنا ان موصوفه فعل
 ولكن المحذور المذكور انما كان لازماً لو كان الظرف اى قوله للماضى متعلقاً بموضوع -
 وليس الامر كذلك بل هو متعلق باستعمل فيكون المعنى ان قط مستعمل لاجل ظرفية
 الفعل الماضى او نقول ان موصوفه زمان والظرف متعلق بموضوع ولكن المنفى صفة
 الزمان بحال متعلقه لا بحاله حتى يلزم المحذور فيكون المعنى ان قط موضوع -
 للزمان الماضى المنفى وقوع حدث فيه وجاء استعمال قط بطريق القلة لا ثبات

مثل كنت اراه قط فان قط ظرف لاراه وهو فعل مثبت ومعنى قط دائماً اى كنت اراه دائماً فى الزمان الماضى ووجه بنائها هو ان البعض فى لغاتها وضعها وضع الحرف . مثل قط بتخفيف الطاء وحمل الباقي على ذلك البعض فى البناء اولان كلها متضمن للامر التعريف لانها تدل على زمان معين وهو جميع اجزاء الزمان الماضى والتضمن لمعنى الحرف من اسباب البناء ومنها اى من الظروف المبنية عوض بفتح العين وضم الضاء وقد جاء فيها لغة اخرى وهى بضم العين مع ضم الضاد للمستقبل المنفى اى يستعمل لاجل ظرفية الفعل المستقبل المنفى او وضع للزمان المستقبل المنفى ووقع حدث فيه يستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلية نحو لا اضربه عوض اى لا اضربه فى جزء من اجزاء الزمان المستقبل ووجه بنائها تضمنها لحرف الاضافة وكذا مشابهتها للحرف فى الاحتياج . فانها محتاج الى المضاف اليه كما ان الحرف محتاج الى ضم الضميمة فهى مثل الغايات تكون معربة عند ذكر المضاف اليه ومبنية عند حذفها وقال صاحب المتوسط وجه بناء قط وكذا عوض هو تضمنهما فى البوصلة للظرفية وهى صرف والتضمن لمعنى الحرف من اسباب البناء واعلم انه اذا اضيف الظروف والمراد من هذه الظروف الظروف المعربة مثل يوم وحين وشهر وسنة الى الجملة اى بالذات بدون الواسطة او الى اذ بان يكون - اذ مضافاً الى الجملة فتكون الظروف مضافة حينئذ الى الجملة بواسطة اذ فيكون حاصل كلامه ان الظروف المضافة الى الجملة سواء كان بك واسطة او بواسطة جاز بناؤها اى بناء تلك الظروف المضافة الى الجملة والجواز فى عبارة المصنف بمعنى الا مكان الخاص فيكون المعنى يجوز بناؤها وكذا يجوز اعرابها اما جواز البناء فلاجل اكتساب تلك الظروف البناء من المضاف اليه الذى هى الجملة لان الجملة مبنية واما وجه جواز اعرابها فلكونها اسما مستحقة للاعراب واكتساب البناء من المضاف اليه ليس بلازم كقولهم تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم هذا مثال الظروف المضاف الى الجملة بالذات من دون وجود واسطة وكىومئذٍ وحينئذٍ هذان مثالان للظروف المضاف الى اذ فان يوم وكذا حين مضاف الى اذ وهو مضاف الى الجملة ولكن حذف الجملة واقيمت - التوين مقامها في يوم وحين مضاف الى الجملة بالواسطة وكذلك مثل وغير مع ما وان المفتوحة المحففة وان المفتوحة الشقطة يعنى كما ان الظروف المذكورة يجوز بناؤها على الفتح مع جواز اعراب كذلك كلمة مثل وغير مقرونة مع ما وان المفتوحة المحففة والشقطة اما وجه جواز اعرابها فلكونها اسمين مستحقين -

للاعراب واما وجه بناءهما فلمشا بهتتهما اذا واذا وحيث في لزوم الاضافة فانهما
لزومة الاضافة كاذواذا وحيث ولكن بين الاضافتين فرق فانهما لازمة الاضافة
الى المفرد واذا واذا وحيث لازمة الاضافة الى الجملة فتكون المشابهة بعيدة فلذا -
جاء زبائنهما ولم يجب ولكن جواز بناء مثل وغير مع جواز اعرابهما مقيد بقيد الاضافة
الى الجملة صورة وان كان مفرداً تأويلاً واما اذا كانا مضافين الى المفرد صورة فلا
يجوز بناءهما بل يجب اعرابهما حينئذٍ واما اشترط مقارنة مثل وغير مع ما وان وان
لونهما من الاسماء الصريحة وهي لا تضاف الى الجملة فاضيف غير ومثل الى الجملة -
المصدرية بما وان وان حينئذٍ يكون المضاف اليه جملة صورة مفرداً تأويلاً فتكون
اضافتهما الى الجملة حينئذٍ واذا كان المضاف اليه جملة فيكتسب كل واحد منهما البناء من
المضاف اليه فلبنائهما وجهان الاول المشابهة مع اذا واذا وحيث والثاني الاضافة
الى الجملة والمفهوم من كلام صاحب الدراية ان لبنائهما وجه واحد وهو اضافتهما
الى الجملة صورة فيكسب البناء من المضاف اليه واما المشابهة مع الظروف فهو وجه
للاضافة الى الجملة صورة فانهما مشابهتان مع الظروف في الابهام والاحتياج الى المضاف
اليه لرفع الابهام وذكر الوجه الاول للبناء صاحب خادمة الكافية تقول ضربته -
مثل ما ضرب زيد مثال مثل المقرون مع ما المصدرية وغير ان ضرب زيد مثال غير
المقرون مع ان المفتوحة المحققة ومثال مقارنة غير مع ما قولنا ضربته غير ما ضرب
زيد ومثال مقارنة مثل مع ان المثقلة قولنا ضربته مثل انك ضارب زيد ومثال
مقارنته غير مع ان المثقلة قولنا ضربته غير انك ضارب ومثال مقارنة ومثال -
مقارنته مثل مع ان المحققة قولنا ضربته مثل ان ضرب زيد ومنها اى من الظروف
المبنية امس بالكسراى بكسر السين ولم يذكر ابن الحاجب امس في الظروف المبنية
ولكن ذكرها المصنف على مذهب اهل الحجاز فانها عندهم من الظروف المبنية كما
قال المصنف عند اهل الحجاز اى انها من الظروف المبنية عند اهل الحجاز اى يستعملونها
مبنية لا معربة ولما فزع المصنف عن الباب الثاني الكائن في الاسم المبنى شروع
في الخاتمة والمراد من الخاتمة هي خاتمة القسم الاول الذى كان في بحث الاسم
وليس المراد منه خاتمة الكتاب او الباب الثانى فانه كان للقسم الاول ثلاثة اجزى
الاول الباب الاول الذى كان في احكام الاسم المعرب والثاني الباب الثانى كان
في احكام الاسم المبنى والثالث الخاتمة في الاحكام المشتركة بين المعرب

والمبنى فلما فرع من الجزئين الاولين شروع في الجزء الثالث فقال والخاتمة في سائر
احكام الاسم فان قيل ان سائر معناه الجميع ولا نسلم ان الخاتمة في جميع احكام -
الاسم كما هو ظاهر قلنا ان السائر وان شاع بمعنى الجميع لكن المراد منه ههنا الباقي -
لان السائر مؤخوذ من السور وهو عبارة عن بقية ما اكل فان قيل لما كان سائر بمعنى
الباقي فلا حاجة حينئذ الى ذكر قوله غير الاعراب والبناء لان هذا القيد يفهم من لفظ
سائر قلنا ان ذلك القيد وان كان مفهوماً من لفظ سائر لكن ذكره المصنف لمراعات
حال مبتدئ كما ان تدوين هذا الكتاب للمبتدئ ولو احقه اي لواحق الاسم غير -
الاعراب والبناء صفة لسائر وفيها اي في الخاتمة فصول وهي عشرة فصول فصل
اعلم ان الاسم على قسمين معرفة ونكرة وقال ابن الحاجب المعرفة والنكرة
ولم يقل ان الاسم على قسمين المعرفة والنكرة كما قال المصنف فكان المتوهم
يتوهم من عبارة ابن الحاجب ان الاسم نوعان معرب ومبنى وكل واحد من -
المعرب والمبنى يعمان الاسم والفعل فكما ان بعض الاسماء معرب وبعضها -
مبنى فكذلك الافعال بعضها معرب وبعضها مبنى والمعرفة والنكرة ايضاً نوعان
للاسم فهما ايضاً يعمان من الاسم والفعل كما المعرب والمبنى فدفع الشاح -
الحاجي ذلك الوهم بقوله من اقسام الاسم اي ان المعرفة والنكرة مختصات بالاسم
ولا يعمان الفعل واما المصنف فقد ذكر مراححة ان الاسم على قسمين معرفة ونكرة
وهذا الكلام يدل على اختصاص المعرفة والنكرة بالاسم فان قيل ان المناسب ان
يذكر المصنف مباحث المعرفة والنكرة قبل مباحث المنصرف وغير المنصرف لان -
لمباحث المنصرف وغير المنصرف شدة الاحتياج الى المعرفة والنكرة قلنا سلمنا ذلك
ولكن اخرنا بمباحث المعرفة والنكرة لاجل ان معرفة بعض اقسام المعرفة متوقفة على
مباحث المبنى فان قيل ما الوجه لتقديم المعرفة على النكرة في التقسيم وكذا في التعريف
فيما بعد مع ان النكرة اصل والتعريف عارض عليه قلنا انما قدم المعرفة لاجل انها اكثر -
فائدة واستعمالاً من النكرة فقال المعرفة اسم وضع لشيء معين وذكر في تعريف المعرفة
الاسم دون اللفظ او الكلمة لانه لو قال لفظ او كلمة لدخل في تعريف المعرفة ضرب
لان ايضاً لفظ وكلمة وضع لشيء معين وهو الحدث الخاص وايضاً ان المعتبر في التعريفات
هو الجنس القريب والجنس القريب للمعرفة هو الاسم دون اللفظ والكلمة فلو ذكر اللفظ
او الكلمة مكان الاسم لخلا التعريف عن الجنس القريب ثم ان ذكر قيد معين لا يخرج

النكرة عن تعريف المعرفة لان النكرة وان كان اسماً موضوعاً لشيء ولكن ليس لشيء معين بل لشيء غير معين فان قيل ان المتبادر من الشيء المعين هو الفرد المعين كزيد و الرجل اذا كان اللام للعهد الخارجي وكانا وانت فيخرج عن تعريف المعرفة علم الجنس فانه ليس بموضوع لفرد معين بل هو موضوع لجنس معين مثل اسامة فانه موضوع لجنس معين وهو الحيوان المفترس قلنا ليس المراد من الشيء المعين الفرد المعين بل المراد منه الشيء المعين مطلقاً سواء كان مفرداً او جنساً فيشمل التعريف العلم الجنس فان قيل تعريف المعرفة غير جامع لافراده لخروج المعرف بلام الاستغراق لانه ليس بموضوع لشيء معين بل يكون موضوعاً لاشياء وهي الافراد قلنا ان الشيء المعين اعم من ان يكون فرداً او جنساً او جملة من كل افراد الجنس فيصدق على المعرف بلام الاستغراق تعريف المعرفة وهي - ستة اقسام هذا هو بيان اقسام المعرفة فضمير هي راجع الى المعرفة والمطابقة بين - الراجع والمرجع في التذكير والتانيث موجودة لان المعرفة مؤنث كما ان ضمير هي مؤنث فهذه النسخة سالمة عن ورود الاعتراض وههنا نسخة اخرى حيث قال وهو ستة اقسام فذكر مكان هي هو وهذه النسخة يرد عليها الاعتراض وهو ان المطابقة بين الراجع والمرجع واجب وههنا لم يوجد المطابقة لان المرجع لفظ المعرفة وهي مؤنث والراجع - مذكر واجاب عن هذا الاعتراض صاحب الدراية بثلاثة اجوبة الاول ان الضمير ليس - براجع الى المحدود وهو المعرفة بل هو راجع الى الحد وهو اسم وضع لشيء معين وهو مذكر والثاني ان تذكير الضمير باعتبار الخبر لان ستة بالتاء للمذكر لا للمؤنث لان تانيث العدد من الثلاثة الى العشرة على عكس تانيث سائر الاشياء والثالث ان الضمير راجع الى المعرفة لكن المعرفة مؤنث بتانيث غير حقيقي فلا بأس بارجاع الضمير المذكور اليه المضمرات هذا - هو القسم الاول من اقسام المعرفة وقدم هذا القسم على باقي الاقسام لان المضمرات عرف المعارف والاعلام اي القسم الثاني من اقسام المعرفة اعلام سواء كانت شخصية او جنسية وانما ذكر الاعلام في المرتبة الثانية لانها اعرف من باقي المعارف فهي في مرتبة الثانية من التعريف فاشار بالترتيب الذكري الى الترتيب الرتبي والمبهمات اي القسم الثالث من - اقسام المعرفة المبهمات وفسر المصنف المبهمات بقوله اعنى اسماء الاشارة والموصولات يعنى ان المبهمات على قسمين الاول اسماء الاشارة والثاني الموصولات فان قيل ما الوجه - لتسمية هذين القسمين بالمبهمات مع انهما من المعارف والتعريف يناقيا لابهام قلنا لما يقال لهما المبهمات لاجل ان اسم الاشارة من غير اشارة حسية مبهم عند المخاطب

حين التلفظ وكذا اسم الموصول منهم يدون ذكر الصلة عند المخاطب حين التلفظ به
والمعروف باللام اى القسم الرابع من اقسام المعرفة المعروف باللام سواء كان معروفاً
بلام الجنس او الاستغراق او العهد الخارجى وانما قال باللام ولم يقل بالالف واللام
اختياراً لمذهب سيبويه فان حرف التعريف عنده اللام فقط دون الف اى الهمزة
لأن زيادتها للابتداء به دون اللام ساكن فلو لم يزد الهمزة للزم الابتداء بالساكن وهم
بحال خلاف التحليل فان عنده اداة التعريف هو مجموع الف واللام يعنى ال كهـ و
قال المبرد اداة التعريف هي الهمزة فقط دون اللام واما زيادة اللام فلحصول الفرق
بين همزة الاستفهام وهمزة التعريف فان قيل لم قال المعروف باللام ولم لم يقل ما -
دخله اللام قلنا انما لم يقل ما دخله اللام لانه يدخل حينئذ فيه ما دخله اللام الهمزة
وكذا ما دخله اللام الزائدة مع انها ليسا من المعارف فان قيل كما ان اللام من اداة التعريف
فكذلك الميم ايضاً من اداة التعريف فلم لم يقل ما دخله اللام او الميم قلنا ان الميم
بدل من اللام في لغة الحميري فالعريف بالميم داخل في المعروف باللام فلا حاجة
الى ذكره وجعله قسماً مستقلاً من اقسام المعرفة والمضاف الى احدها اى القسم -
الخامس من اقسام المعرفة الاسم المضاف الى احد الاقسام المذكورة من الضمير مثل
غلامه والعلم مثل غلام زيد واسم الاشارة مثل غلام هذا واسم الموصول مثل
غلام الذى والمعروف باللام مثل غلام الرجل اضافة منصوب على انه مفعول مطلق
لقوله المضاف معنوية صفة لقوله اضافة وفي تفيد اضافة بالمعنوية احتراز عن
الاضافة اللفظية فان المضاف الى احد هذه الاقسام المذكورة لا يكون معرفة لان
الاضافة اللفظية لا تفيد التعريف بل يفيد التخفيف في اللفظ فان قيل هذا منقوض بمثل
وغير في قولهم جاءني غيوني او مثل زيد فان غيرون كذا مثل مضافات الى زيد مع -
انها تكررات قلنا ان مثل وكذا غيرون امثالهما مستثنى عن هذه القاعدة فلا نقض -
للك القاعدة بهما والمعروف بالنداء اى القسم السادس من اقسام المعرفة المعروف
بالنداء ولكن الاسم لا يصير معرفة بحرف النداء مطلقاً بل اذا قصد به التعيين
مثل يا رجل اذا قصد به المعين واما اذا لم يقصد به التعيين فلا يصير معرفة مثل
قول الاعمى يا رجلاً خذ بيدي فان الاعمى لا يقصد بذلك الشخص المعين بل يريد به
مطلق الرجل لياخذ يده فان قيل لا نسلم ان النداء من المعارف فانه لو كان من المعارف
لذكره المتقدمون مع ان المتقدمين لم يذكروا فيعلم من ذلك انه ليس من المعارف

واجاب عنه الشارح الجاهي بقوله ولم يذكر المتقدمون لوجوه الى ذى اللام اذا صل
يارجل يا ايها الرجل انتهى كلامه وحاصل جوابه ان عدم ذكر المتقدمين للنداء ليس
لجل انها ليس من المعارف بل لوجل انه راجع الى المعروف باللام لان المعروف بالنداء كان
في الاصل معرفا باللام مثل الرجل ثم اريد ان يدخل عليه حرف النداء ولكن لما امتنع
اجتماع حرف النداء مع اللام ادخل بينهما اى والهاء فصار يا ايها الرجل ثم حذف اللام
ورى والهاء لكثرة الاستعمال فصار يا رجل فلما كان المعروف بالنداء راجعا الى المعروف
باللام لم يذكر المصنف ولما فرغ المصنف من بيان اقسام المعرفة شرع في بيان تعريف
العلم الذى هو احد الاقسام المعرفة فقال والعلم ما وضع لشي معين فان قيل ما الوجه
للمصنف حيث ذكر تعريف العلم ولم يذكر تعريف الاقسام الباقية للمعرفة قلنا وجه
ذلك هو ان تعريف المضمر واسم الاشارة والموصول والمضاف مذكورة فيما سبق فتعريف
المضمر مذكور في بحث المضمرات وتعريف اسم الاشارة مذكور في بحث اسماء الاشارة
وتعريف الموصول مذكور في بحث اسماء الموصولات وتعريف المضاف يعلم من بحث
المجرورات فلا حاجة الى تعريف هذه الاقسام ههنا ثانيا والا لكان استدراكا واما المعروف
باللام والمعروف بالنداء فهما مستغنيان عن التعريف فلا حاجة الى تعريفهما واما العلم
فكان محتاجا الى التعريف ولم يذكر المصنف تعريفه فيما سبق فلذا ذكر المصنف ههنا تعريف
العلم دون الاقسام الباقية فان قيل تعريف العلم ليس بجامع لا فرادة لخروج بعض
الافراد منه كالاعلام الغالبة مثل النجم والثريا والصعق وابن عباس فان هذه
الاعلام كان لها في الاصل معان كثيرة بحسب الوضع ولكن اختص كل واحد منها بفرد
واحد من تلك المعاني بحسب الاستعمال فوجه خروجها عن تعريف العلم هو المذكور
في تعريف العلم الوضع بان العلم عبارة عما يكون موضوعا لشي معين وهذه الاعلام
ليست بموضوعة لشي معين بل هي مستعملة في شي معين قلنا الوضع المذكور في
تعريف العلم اعم من ان يكون حقيقة او حكما واستعمال المستعملين بمنزلة وضع
الواضع فهذه الاعلام داخلية في تعريف العلم وليست بخارجة عنه لا يتناول غيره -
فان قيل التبادر ان قوله لا يتناول غيره صفة لشي معين فيكون المعنى ان ذلك الشي
المعين لا يكون متناولا للغير وهذا باطل لوجهين الاول ان المراد من الشي المعين هو المعنى
والتناول ليس بصفة لمعنى بل هو من صفات اللفظ والثاني انه يخرج حينئذ من تعريف
العلم الاعلام الجنسية لان معناها يتناول افرادا كثيرة مثل اسامة فان معناه حيوان -

مفترض وهذا المعنى يتناول افراداً كثيرة قلنا ان قوله لا يتناول غيره ليس بصفة
لشي معين بل هو حال عن الضير المستكن الراجع الى كلمة ما والمراد من كلمة ما الاسم
وهو من قبيل الالفاظ فصار تناول صفة للفظ لا للمعنى وكذا لا يخرج عن التعريف
علم الجنس لان لفظه مثل اسامه لا يتناول غير معناه بل يتناول معناه وهو الحيوان
المعتري فقط فكان حاصل معنى كلامه ان العلم عبارة عن الاسم الذي وضع -
لشي معين حال كون ذلك الاسم غير متناول لغير ذلك الشيء المعين سواء كان ذلك
الشي المعين غير متناول لافراد كثيرة كالاعلام الشخصية او متناول لافراد كثيرة كالاعلام
الجنسية بوضع واحد فان قيل ان الجار والمجرور اذا وقع في كلام العرب لا بدله من الا
عرب المحلى فما اعرب قوله بوضع واحد قلنا اعربه نصب على انه مفعول مطلق لقوله
لا يتناول فان قيل لا نسلم كونه مفعولاً مطلقاً لان المفعول المطلق عبارة عما يكون -
بمعنى الفعل السابق وههنا ليس كذلك كما هو ظاهر قلنا انه مفعول مطلق باعتبار المطلق
لا بنفسه ومتعلقه لفظ تناولاً معناه مشمولاً فيكون تقدير الكلام هكذا لا يتناول
غير تناولاً بوضع واحد وغرض المصنف من قوله بوضع واحد دفع اعتراض وهو
ان التعريف ليس بجامع لافراة لخروج الاعلام المشتركة من التعريف لان العلم
المشترك يتناول غير شيء معين مثل زيد اذا سمي به مرة الرجل من الكوفة وسعى
به مرة اخرى الرجل من البصرة فزيد حينئذ علم مشترك بين هذين الشخصين
ويتناول كل واحد فاجاب المصنف بقوله بوضع واحد وحاصل جوابه ان المراد من
عدم تناول هو عدم تناول بوضع واحد والتناول في العلم المشترك ليس بوضع
واحد بل باوضاع متعددة وهذا تناول ليس بمعنى في تعريف العلم فقوله ما وضع
لشي جنس وقوله معين فصل لاخراج النكرة عن تعريف العلم وقوله لا يتناول غيره
فصل آخر لاخراج باقي المعارف من اسم الاشارة والموصول والمضمر فانها -
تناول الغير وقوله بوضع واحد لا دخال الاعلام المشتركة في تعريف العلم فصار
التعريف جامعاً ومانعاً ولما فرع المصنف من بيان اقسام المعرفة وتعريف العلم
شرح في بيان مراتب التعريف فقال واعرف المعارف فان قيل ان لفظ اعرف صيغة
اسم تفصيل فيكون معناه ان في المضمر المتكلم ليس شيء من اللبس وليس كذلك
بل اللبس موجود فيه لان المتكلم اذا كان وراء الحدار مع الغير وقال انا اللبس على
المخاطب ايها متكلم فلا يصح اطلاق اعرف المعارف على المضمر المتكلم قلنا المراد

من اعرف المعارف اقل اللبس لا عديم اللبس فيكون معنى كلام المصنف ان
 مضمير المتكلم اقل اللبس بالنسبة الى باقى اقسام المعرفة فيصح الاطلاق -
 المذكور فان قيل لما وجد في المضمير التباس فلا يكون من المعارف قلنا ان الا
 عراض المذكور انما كان وارداً لو كان مدار التعريف على عدم وجد ان اللبس
 فيه بل مداره على البعد عن اللبس ولا شك ان البعد عن اللبس موجود في -
 المضمير فصح عدة من المعارف المضمير المتكلم خير لقوله اعرف المعارف
 ووجه كونه اعرف المعارف هو كونه كثير البعد عن وقوع الالتباس فيه -
 ثم المخاطب اى المضمير المخاطب فانه في مرتبة ثالثة من التعريف ووجه كونه في
 مرتبة ثالثة هو انه يلزم الاشتباه عند تعدد المخاطبين ايهم مخاطب فالمضمير
 المتكلم اقل اللبس والمضمير المخاطب قليل اللبس ثم الغائب اى المضمير الغائب او
 ضمير الغائب فهو مثال المضمير الغائب ولم يذكر ابن الحاجب المضمير الغائب
 في بيان مراتب التعريف لانه يعلم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه دون
 منهما اى وقوع الالتباس فيه زائد على وقوع الالتباس في المضمير المتكلم والمضمير
المخاطب ثم العلم بتم المبهمات اى اسماء الاشارة واسماء الموصولات ثم العرف
 باللام ثم العرف بالتداء والمضاف اى المضاف الى احد اقسام المعرفة سوى
 العرف بالتداء لانه لا يضاف شئ الى العرف ^{بالتداء} للزوم الفاصل وهو صرف التداء
 بين المضاف والمضاف اليه في قوة المضاف اليه اى هو مساو في التعريف مع المضاف
 اليه فتعريف المضاف مساو تعريف المضاف اليه ووجه ذلك ان المضاف يكتسب
 التعريف من المضاف اليه فلا محالة يكون تعريف المضاف مساوياً مع تعريف للمضاف
 اليه ولا يكون بينهما فرق وهذا هو مذهب الجمهور وعند البعض ان المضاف
 لا يكون مساوياً في التعريف مع المضاف اليه بل يكون المضاف اقل تعريفاً من -
 المضاف اليه ولما فرغ المصنف عن بحث المعرفة شرع في تعريف النكرة فقال
 والنكرة ما وضع لشيء غير معين ثم قوله ما وضع لشيء جنس يشمل المقصود وهو -
 النكرة وغير المقصود وهو المعرفة وقوله غير معين فصل يخرج به المعرفة لانها
 تكون موضوعاً لشيء معين فان قيل تعريف النكرة ليس بجامع لافرادة الخرج بعض
 افراده منه مثل ربيت وجهاً لك وربيت رأسك فان رأسا وكذا وجهاً نكرتان
 مع ان كل واحد منهما يقع على شئ معين لعدم تعدد الرأس والوجه للمخاطب قلنا

المراد من التعيين المعتبر في تعريف المعرفة وجوداً وفي تعريف النكرة عدمها هو
 التعيين الوضعي دون العرضي الحاصل من الخارج ولا شك ان راساً وكذا وجهها -
 موضوعان لشيء غير معين والتعيين انما جاء من خارج في المثال المذكور وهو عدم
 وجودان تعدد الرأس والوجه لشخص واحد فهذا التعيين غير وضعي فلا يخرج راساً
 وكذا وجهها من تعريف النكرة كرجل وفرس هذان مثالان للنكرة وكل واحد منهما
 موضوع لشيء معين فان المراد من رجل مطلق الشخص لا الشخص المعين وكذا -
 المراد من فرس مطلق الحيوان الصاهل لا المعين وللنكرة علامات متعددة كقبول
 حرف التعريف اى اللف واللام وكذا قول رب عليها وكذا قول الكرم الخيرية وكوقعها
 تميزاً وحالاً واسم لا التي بمعنى ليس فصل اسماء العدد فان قيل ان البعض من اسماء
 العدد معرب والبعض الآخر منها مبني فالعرب داخل في المعربات والمبني داخل في
 المبنيات فلا حاجة الى ذكرها ثانياً قلنا سلمنا ان بعضها من المعربات وبعضها من المبنيات
 والاول داخل في الاول والثاني في الثاني ولكن يعلم من مباحث المعربات والمبنيات
 الاحكام الخاصة لاسماء العدد وهى الاعراب والبناء ولكن لها احكام اخر غير الـ
 عراب والبناء كالذكر عند تانيث المعدود والتانيث عند تذكير المعدود فلا
 جل بيان هذه الاحكام افرد بها المصنف بالذكر فان قيل ان لاسماء العدد مناسبة مع
 المذكر والمؤنث لان اسماء العدد تذكر تارة وتؤنث تارة اخرى فينبغي ان يذكر
 المصنف بعد بحث المذكر والمؤنث فلم قد مها على بحثها قلنا كما ان لاسماء العدد
 مناسبة مع المذكر والمؤنث فكذلك لها مناسبة مع النكرة لان اكثرها تفسر بالنكرة
 فلاجل ذلك اورد بها المصنف بعد بحث النكرة ما وضع ليبدل على كمية احاد الاشياء
 اى الفاظ وضعت لدلالة على مقدار احاد المعدودات ثم لا بد في التعريف من الجنس
 والفصل فالجنس في هذا التعريف لفظ ما وضع فانه يشمل المقصود وغيره وقوله
 ليبدل على كمية فصل خرج به عن تعريف اسماء العدد الاسماء التي لم توضع لكمية
 العدد سواء دل على عدد معين مثل زيد وعمرو او يدل على عدد غير معين كصبي
 الجمع ولفظ العدد وقوله احاد فصل آخر خرج به عن تعريف اسماء العدد الاسماء
 التي وضعت لكمية الاجزاء مثل النصف والثالث والربع وامثالها والاحاد
 الى لفظ الاشياء لاخراج الاسماء التي وضعت لكمية الاحاد في نفسها من غير نسبة
 الاحاد الى الجنس نحو لفظ بضع ونفر فانهما يدلون على عدد معين للاحاد ولكن بدون

نسبة تلك الواحد الى الجنس ويذكر ان يتبع اسم عدد له تميز مثل عشرة رجال
وبضع او عشرة رجال ونفر فان قيل ان تعريف اسماء العدد ليس بجامع لزيادة لونه
يخرج عنه لفظ واحد واثنان فانها من اسماء العدد مع انها لا يدلان على الواحد
بل الواحد يدل على احد والاثنان يدل على احدين قلنا المراد من الواحد ليس الواحد -
بطريق الاجتماع بل الاعم اى سواء كانت تلك الاحاد مجتمعة او متفردة فلفظ -
الواحد وكذا اللفظ الاثنان وان لم يدل على الاحاد مجتمعة ولكنهما يدلان -
عليهما بطريق الانفرد فان الواحد يدل على الاحاد بدفعات وكذا الاثنان يدل على
الاحاد ايضاً بدفعات فان قيل تعريف اسماء العدد ليس بمانع عن دخول الغير لونه
يدخل فيه لفظ رجل ورجلان لانه الاول يدل على الوحدة والثاني على الاثنية -
والوحدة والاثنية من قبيل الكميات قلنا المراد من وضع اسماء العدد للكميات هو
ان تكون موضوعة لنفس الكم بدون لحاظ الجنسية ولفظ رجل ورجلان يفهم منهما
الجنس مع الكمية فلا يدخلون في تعريف اسماء العدد واصول العدد مبتدأوا اثنتا -
عشرة كلمة خبر واحدة هذا اما خبر المبتدأ المحذوف وهو احدها او بدل بعض
من اثنتا عشرة كلمة الى عشرة هذه الغاية لا سقوط ما وراءها من اسماء العدد
وهي المركبات بدون العطف والمركبات بالعطف ومائة والفا والواو للعطف فهذا
معطوف على واحدة لا على عشرة فهذه الكلمات اصول لباقي اسماء العدد لان
الباقى من اسماء العدد انما تؤخذ من هذه الكلمات اثنتى عشرة واحدها منها اما
بالثنية كالمأتين والذلفين واما بالجمع حقيقة كالمئين والألوف او بصورة
الجمع كالعشرين الى تسعين واما بالتركيب كاحد عشر الى تسعة عشر واما بالعطف
كاحد وعشرون الى تسعة وتسعون واستعماله اى استعمال العدد من واحد الى
اثنين على القياس اى مبنى على القياس يعنى يكون استعمال الواحد والاثنين
من اسماء العدد موافق القياس اعنى للمذكر بدون التاء وللؤنث بالتاء هذا بيان
للقياس وحاصله انه يستعمل الواحد والاثنان للمذكر بدون التاء ويستعمل للؤنث
بالتاء وهذا هو القياس لان القياس يقتضى وجود التاء فى المؤنث وعدم التاء فى
المذكر ووجه الموافقة مع القياس هو ان الاصل فى استعمال الكلمات هو ان
تكون موافقة للقياس ولا يعدل عنه الا عند وجود مقتضى العدول ولم يوجد
المقتضى فى الواحد والاثنين للعدول عن القياس تقول فى رجل واحد وفى رجلين

اثنان فان رجل مذكر فاورد واحد بدون التاء ورجلين ايضاً مذكر فاورد له اثنان
وفي امرأة واحدة وفي امرأتين اثنان وثلثتان فالمرءة مؤنث ولذا امرأتين فاورد له
واحدة بالتاء وكذا اثنان بالتاء فان قيل ان لفظ واحد مقولة تقول وكذا اثنان و -
واحدة واثنان وثلثان ولا يصح مقولية كل واحد من هذه الالفاظ لان المقولة
لا بد فيها ان تكون جملة وكل واحد من هذه الالفاظ مفرد قلنا ان المقولة تكون جملة
لكن اذا لم يريد بها لفظها واما اذا اريد بها لفظها فلا يجب فيها ان تكون جملة بل -
يصح ان تكون مفرداً والمراد ههنا لفظ واحد واثنان وواحدة واثنان وثلثان
فان قيل المقولة تكون مفعولاً به للقول والمفعول به من المنصوبات فالواجب ان يقرأ
هذه الالفاظ بالنصب لا بالوقف مع انها مقرؤة بالوقف قلنا انها منصوبة محلاً -
ولكن وقفه بناء على الحكاية عن الحالة الاصلية لان الاصل في الكلمات قبل التركيب
الوقف ومن ثلثة الى عشرة على خلاف القياس وفسر خلاف القياس بقوله اعني
للمذكر بالتاء تقول ثلثة رجال الى عشرة رجال وللمؤنث بدونها اي بدون التاء
تقول ثلث نسوة الى عشرين نسوة وانما كان هذا خلاف القياس لان الاصل والقياس
يقتضي ان يكون العدد مذكراً للمعدود المذكر ويكون العدد مؤنثاً للمعدود المؤنث
فاذا كان العدد مؤنثاً للمعدود المذكر وكان العدد مذكراً للمعدود المؤنث كان الاستعمال
على خلاف الاصل والقياس ووجه ذلك ان المعدود المذكر في هذا العدد جمع مثل
ثلثة رجال والجمع بتأويل الجماعة مفرد مؤنث فانت العدد ليطابق العدد المعدود
فاذا ثبت التاء في العدد الذي ذكر مع المعدد المذكر اسقط التاء عن العدد الذي ذكر
مع المعدود المؤنث ليحصل الفرق بين عدد المذكر وبين عدد المؤنث فان قيل ان
ذلك الفرق كما يحصل بطريق المذكور فكذلك يحصل في صورة عكس ذلك بان
أنت العدد للمعدود المؤنث وذكر للمعدود المذكر فلم لم يعكس المصنف قلنا انما
لم يعكس الا مر لان المذكر المقتضى للتانيث اسبق وا قدم في التخليق عن المؤنث
فاعطى التانيث للاسبق لعدم وجود المعارض في ذلك الآن فبقى التذكير للمعدود
المؤنث فرقاً بين المذكر والمؤنث فان قيل هذا منقوض بقوله تعالى من جاء بالحسنة
فله عشر امثالها فان الا مثال جمع مثل وهو مذكر فينبغي ان يؤنث العدد ويقال -
عشرة قلنا ان الا مثال مؤنث باعتبار انها عبارة عن الحسنات والحسنات مؤنث -
فالامثال وان كان باعتبار لفظها مذكر ولكن باعتبار انها عبارة عن الحسنات مؤنث

فلذا ذكر العدد ولم يؤنث ونقول ان الامثال مضاف الى المؤنث لان الضمير المضاف اليه مؤنث فاكسب المضاف التانيث من المضاف اليه فلذا اجيء العدد مذكراً وبعد العشرة تقول احد عشر رجلاً واثنى عشر رجلاً وثلاثة عشر رجلاً الى تسعة عشر رجلاً واحدى عشرة امرأة واثنى عشرة امرأة وثلاث عشرة امرأة الى تسع عشرة امرأة وفي احد عشر واثنى عشر بتذكير الجزئين للمذكر او اما تذكير الجزء الاول فلان الاستعمال في الواحد والاثنان على موافقة القياس سواء كان في حال الافراد او في حال التركيب وتذكير الجزء الثاني في المذكر فلحملة على الجزء الثاني من المركبات الباقية فان الجزء الثاني في المركبات الباقية يكون مذكراً واحدى عشر واثنى عشرة بتانيث الجزئين للمؤنث اما تانيث الجزء الاول فلان الاستعمال في الواحد والاثنان يكون موافق القياس سواء كان في حال الافراد او في حال التركيب واما تانيث الجزء الثاني فلحملة على الجزء الثاني من باقى المركبات فان الجزء الثاني في المركبات الباقية للمؤنث يكون مؤنثاً فانقليل ما الوجه لتغير الواحد الى احد في المركبات وتغير الواحدة الى احدى في المركبات قلنا وجه التغير حصول التخفيف يعنى ان ذلك التغير انما هو لحصول التخفيف لان احد اخف من واحد واحدى - اخف من واحدة ومن ثلاثة عشر الى تسعة عشر يرنث الجزء الاول ويذكر الجزء الثاني في المذكر ويعكس في المؤنث بان يذكر الجزء الاول ويؤنث الجزء الثاني - اما تانيث الجزء الاول في المذكر فلان المركبات فرع المفردات وفي المفردات يكون مؤنثاً للمعدود المذكر فيؤنث في المركب ايضا ليوافق الفرع مع اصله واما - تذكير الجزء الثاني في المذكر فلثلاثي مجتمع علوم ما التانيث فيما هو كالكلمة الواحدة فانقليل هذا منقوص باحدى عشرة امرأة فان كل واحد من الجزئين مؤنث فقد - جمع علوم ما التانيث فيما هو كالكلمة الواحدة قلنا الممنوع اجتماع علوم ما التانيث اذا كانتا من جنس واحد وفي مادة التفض ليسا من جنس واحد بل من جنسين لان الاولى الف والثانية تاء فانقليل ان في ثنتى عشرة امرأة اجتماع علوم ما التانيث من جنس واحد قلنا ان التاء في ثنتى ليست متمحضة للتانيث بل هو بدل من لام الكلمة فانقليل ان في اثنتا عشرة امرأة التاء في اثنتا متمحضة للتانيث فلزم فيه اجتماع علوم ما التانيث قلنا ان اثنتان محمول على ثنتان واما تذكير الجزء الاول في المؤنث فلان المركبات فرع المفردات وفي حال الافراد كان مذكراً للمؤنث فذكر

في حال التركيب ايضا يطابق المركب المفرد واما تأنيث الجزء الثاني فدون تذكير
الجزء الاول في المؤنث كان للفرق بين المذكر والمؤنث وحصل ذلك الفرق بتذكير
الجزء الاول فلا مانع من تأنيث الجزء الثاني مع ان في تأنيثه موافقة العدد مع
معدودة وبعد ذلك اى بعد تسعة عشر تقول عشرون رجلاً وعشرون امرأة بل
فرق بين المذكر والمؤنث الى تسعين رجلاً وامرأة يعنى لفظ عشرون واخواته وهى
العقود السبعة الباقية تستعمل مذكراً في المعدود المذكر وفي المعدود المؤنث
فالمذكر والمؤنث مستويان في العقود ووجه ذلك هو ان تاء التانيث لا يمكن ايرادها
في هذه العقود لان تاء التانيث اما تررد قبل الواو او بعد الواو وكلاهما باطلان
اما بطلان الاول فلو انه يلزم ايراد تاء التانيث في الوسط لان انون كالجزء منه
واما بطلان الثاني فلو انه يلزم جريان علامة تانيث الكلمة على كلمة اخرى -
لان في الحقيقة ^{النون} كلمة اخرى وايضاً ان الواو والنون في حال الرفع والياء والنون
في حال النصب والجزم علامة المذكر فلو اوردت تاء التانيث للزم اجتماع علامته
المذكر وعلامة المؤنث فيما ^{ههنا} الكلمة الواحدة واحد وعشرون رجلاً واحدى وعشرون
امرأة واثنان وعشرون رجلاً واثنان وعشرون امرأة وثلاثة وعشرون -
رجلاً وثلاث وعشرون امرأة الى تسعة وتسعين رجلاً وتسعين امرأة يعنى
اذا عطفت وهو ما دون العشرة اى من واحد الى تسعة تستعمل ما دون العشرة
على ما عرفت سابقاً وهو ان يكون الاستعمال موافق القياس في الواحد واثنان بان
يذكر للمذكر ويؤنث للمؤنث ويستعمل من ثلاثة الى تسعة على خلاف الفصل و
القياس بان يؤنث للمذكر ويذكر للمؤنث واما العقود من العشرون واخواته -
فتستعمل في المذكر والمؤنث بلو فرق بينهما بل على وتيرة واحدة ووجه هذا -
ستعمال يظهر لك مما سبق بادى تأمل فان قيل لم يلزم يركب الواحد مع العقود بل ذكرها
بالعطف كما ركب الواحد مع العشرات قلنا الواو والياء في العقود علامة التعريب
والتركيب موجب للبناء فالجمع بينهما ممنوع لوجود التثاني بينهما ثم تقول مائة رجل
ومائة امرأة والالف رجل والالف امرأة ومائتا رجل ومائتا امرأة والفا -
امرأة بلو فرق بين المذكر والمؤنث وقوله بلو فرق متعلق بقوله تقول ووجه عدم
الفرق بين المذكر والمؤنث في المائة والالف هو ان المائة موضوعة بالتاء -
فلو زيدت التاء في المذكر او في المؤنث للزم اجتماع التائين وهو مستكره والالف

وان لم يكن موضوعاً بالتاء لكنه محمول على الالف فلذا لا يزداد التاء فيه ايضا
 وللمذكر كما هو خلاف القياس ولا للمؤنث كما هو موافق الاصل والقياس فاذا زاد
 اى العدد على المائة والالف وما يتوله منهما من التنثية والجمع يستعمل اى
 ذلك العدد الزائد على المائة والالف على قياس ما عرفت فى ا وهو ان يستعمل
 الواحد والاثنان موافق القياس بان يذكر للمذكر ويؤنث فى المؤنث ويستعمل من
 الثلاثة الى العشرة مخالف الاصل والقياس بان يذكر للمؤنث ويؤنث للمذكر
 ويفرد الواحد والاثنان اى لا يضافان الى التميز ويضاف الثلاثة الى التسعة
 الى التميز ويركب احد عشر الى تسعة عشر ويذكر بالعطف من احد وعشرون
 الى تسعة وتسعون ويقدم الالف على المائة والمائة على الواحد والواحد على
 العشرات تقول عندي الف ومائة واحد وعشرون رجلاً والغان ومائتان
 واثنان وعشرون رجلاً واربعة آلاف وتسعمائة وخمس واربعون امرأة
 والامثلة المذكورة امثلة العطف دون الافراد والاضافة والتركيب فامثلة الافراد
 والاضافة والتركيب تقاس عليها كما قال المصنف وعليك بالقياس يعنى قس
 على امثلة العطف امثلة الافراد والاضافة والتركيب فيقال فى مثال الافراد -
 الف ومائة وواحد فى المذكر والالف ومائة وواحدة فى المؤنث ويقال فى مثال -
 الاضافة الف ومائة وثلاثة رجال فى المذكر والف ومائة وثلاث نسوة فى المؤنث
 ويقال فى مثال التركيب الف ومائة واحد عشر رجلاً فى المذكر والالف ومائة و
 احدى عشرة امرأة فى المؤنث وكما جاز عطف العدد الزائد على الالف والمائة كذلك
 يجوز ان يعطف الالف والمائة على العدد الزائد بان يقال واحد والالف ومائة رجل
 وعلى هذا القياس فجاز الاستعمالون الاول عطف الزائد عليهما والثاني عطفهما
 على الزائد وانما جاز الاستعمالون لان العدد الكثير ثقيل من حيث المعنى فجوز فيه
 الاستعمالون للتحفة بان يختار المتكلم ايها شاء لان تعدد الطرق يفيد التحفيف كما
 كان الواحد والاثنان اول اسماء العدد بدء المصنف ببيان حكمهما ليعرف اولاً انه
 لا مميز لهما فقال واعلم ان الواحد والاثنين لا مميز لهما فان قيل لا نسلم انه ليس للواحد
 والاثنين مميز بل المميز موجود لهما فان رجل مميز واحد ورجلون مميزا اثنين فكيف
 تقول انه لا مميز للواحد والاثنين قلنا مراد المصنف من عدم المميز لهما هو عدم
 ذكر المميز معهما وليس مراده ان مميزهما ليس بوجود فى نفس الامر فان قيل كما انه

لا يذكر المميز للواحد والاثنين فكذلك لا يذكر المميز للواحدة والاثنين فلم لم يذكر المصنف الواحد والاثنين قلنا اكتفى المصنف بالواحد والاثنين عن الواحدة والاثنين لان الواحد والاثنين اصل للواحدة والاثنين لان المذكراصل للمؤنث و بين المصنف وجه عدم ذكر المميز مع الواحد والاثنين بقوله لان لفظ المميز يعنى عن ذكر العدد فيهما اى فى الواحد والاثنين وحاصل هذا الوجه هو ان المقصود من ذكر العدد هو بيان مقدار العدد وتميز الواحد وهو رجل مثلاً وكذا تميز اثنان وهو رجلان مثلاً يدلان على بيان المقدار فلا حاجة الى ذكر الواحد والاثنين مع التمييز بل يكون ذكرهما مع التميز كالتميز كذا فان رجل كما يدل على الجنس كذلك يدل على الوحدة ورجلان كما يدل على الجنس كذلك يدل على الاثنينية تقول عند رجل واحد ورجلان اى تذكر التميز فقط دون العدد فلو تقول واحد رجل واثنان رجلان فان قيل اغناء تميز الواحد عن المسلم لان تميز الواحد لا يكون الا واحداً فيدل التميز على الوحدة ولكن لا نسلم اغناء تميز الاثنين عن ذكر الاثنين لان الاستغناء عن ذكر الاثنين انما يكون اذا كان التميز مثني ولكن ذلك غير لازم لانه يجوز ان يكون تميز الاثنين واحداً مثل اثنان رجل فلا يدل التميز على الاثنينية قلنا لم يجئ تميز الاثنين الا مثني لانه لما التزموا الجمعية فى تميز الواحد من الثلاثة الى العشرة ينبغي ان يعتبر فيما لم يحصل فيه الجمعية ما هو اقرب الى الجمع وهو المثني والاثنين لا يمكن ان يكون تميزه جمعاً والاول لم يكن تفسيراً له فيكون اقرب الى الجمع وهو المثني فالتقدير اطلاق التميز على رجل ورجلان غير مستقيم لان التميز يقتضى ذكر المميز له ولما لم يذكر الواحد والاثنان مع رجل ورجلان فكيف يصح اطلاق التميز عليهما قلنا ان المراد من التميز ليس هو التميز بالفعل بل المراد منه ما يكون صالحاً ان يكون تميزاً ولما كانت للمتوهم ان يتوهم انه لما لم يكن للواحد والاثنين تميز يكون سائر الاعداد مثل الواحد والاثنين بان لا يكون لها ايضاً تميز فدفع المصنف ذلك التوهم بقوله واما سائر الاعداد فلو بد لها من مميز والبراد من سائر الاعداد هو باقى الاعداد غير الواحد والاثنين فان هذه الاعداد الباقية لا بد لها من وجود مميز يذكر معها ليكون ذلك التميزاً لذلك العدد اى لمعدودة فنقول مميز الثلاثة الى العشرة مخفوض مجموع اما كونه مجرداً فلو ان العدد من الثلاثة الى العشرة عدد اقل والعدد الاقل كثير الاستعمال فيقتضى التحفيف بالاضافة اى باضافة

العدد الى التميز وحصول التخفيف بالاضافة لاجل ان بالاضافة يحدث التنوين وما يقوم مقامه من نوني التنشئة والجمع وفي العدد وان يوجد النون ولكن التنوين كان موجوداً فيه فخذ بالاضافة وايضاً ان تميز الاعداد موصوف مقصود معنى فان ثلاثة رجال في الاصل رجال ثلاثة فلو جعل منصوباً لكان على صورة الفضلوت فلذا اضيف الى التميز العدد لثلاثة يقع على صورة الفضلوت فان قيل الوجه الثاني موجود في تميز ما بعد العشرة لانه ايضاً موصوف مقصود فينبغي ان يكون مجزئاً لا منصوباً مع انه قلنا ان الوجه المذكور وان كان موجوداً في تميز ما بعد العشرة ولكن جعل منصوباً ولم يجعل مجزئاً لاجل تغدر الاضافة لان العدد الذي بعد العشرة مركب وهو لا يضاف الى تميزه واما كونه جمعا فلان العدد الاقل جمع معنى فجعل تميزه ايضاً جمعا ليطابق المعدود العدد فان قيل لا نسلم ان تميز العدد الاقل مجموع بل مفرد مثل ثلاثة نفر وتسعة رهط فان نفر وكذا رهط ليس بجمع لان العدد لا يدل به من وجود واحد وليس لهذين اللفظين واحد قلنا الجمع اعلم من ان يكون صورة كما في ثلاثة رجال او معنى كما في ثلاثة نفر وتسعة رهط تقول ثلاثة رجل وثلاث نسوة وفان لفظ رجال وكذا اللفظ نسوة جمع وقع تميزاً للعدد الاقل وهو ثلاثة وثلاث ولما ورد عليه ان هذه القاعدة منقوضة بقولنا ثلاث مائة الى تسع مائة فان ثلاث عدد اقل مع ان تميزه وهو مائة ليس بجمع بل مفرد فاجاب عنه المصنف لقوله او اذا كان المميز لفظ المائة فينبغي ان يكون مخفوضاً مفرداً وحاصل جوابه ان هذه المادة وهي ان يقع التميز العدد الاقل لفظ مائة مستثنى عن هذه القاعدة يعنى ان تميز العدد الاقل يكون مجموعاً في جميع الاوقات والوقت وقوع مائة تميزاً للعدد الاقل فان تميزه هذا يكون مفرداً لا مجموعاً ووجه افراذه هو ان للمائة جمعان الاول في صورة الجمع المذكور السالم وهو لفظ مئين والثاني في صورة الجمع المؤنث السالم وهو لفظ مئآت ولا يمكن واحد منهما ان يقع تميزاً لان الاول لو جعل تميزاً واصيف اليه العدد الاقل فلا يخلو اما ان يورد العدد بتاء التانيث او بدون تاء التانيث وكلاهما باطلون لان على الاول يلزم اجتماع علامة التذكير وهو الياء والنون والواو والنون وعلامة التانيث وهو التاء في العدد وعلى الثاني يلزم خلاف عن القاعدة وهي ان العدد يورد للعدد المذكور بتاء التانيث من الثلاثة الى العشرة على خلاف القياس واما الجمع الثاني فلا يخلو عن ذلك الجمع ايضاً تميز فيقتضى تميزاً ايضاً لكن النجاة كرهوا ان

إلى التميز إلى الجمع الذي جمع بالالف والتاء بعد ما تعود التميز بالمجئى بعد -
 العدد الذي هو في صورة الجمع المذكور من العشرين إلى تسعين فلما لم يمكن أن
 يورد المائة في صورة الجمع لتمييز العدد الأقل جعل مفرداً وإيضاً أنهم التزموا بعد
 العشرة من أحد عشر إلى تسعة وتسعين أن يكون التميز مفرداً فلو جعل المائة جمعاً
 في تميز العدد الأقل كما كان قبل أحد عشر جمعاً للزم الرجوع والهرب إلى المجمع الذي
 طال عهده فاستحسنوا الحمل على القريب والقريب إلى ثلاث مائة إلى عشر مائة
 هو العدد الأوسط وتميزة مفرد فجعل مائة مفرداً في تميز الثلاثة إلى العشرة تقول
 ثلاث مائة وتسع مائة والقياس ثلاث مئآت أو مئتين الأول مثال ما يكون في -
 صورة الجمع المؤنث السالم والثاني ما يكون في صورة الجمع المذكور السالم ووجه كون
 هذا قياساً هو أن تميز العدد الأقل من الثلاثة إلى العشرة يكون مجزئاً لا مفرداً فأنقل
 له المجمع المائة إذا وقع تميزاً للعدد الأقل بل جعل مفرداً كتمييز العدد الأوسط -
 فينبغي أن يجعل ذلك التميز منصوباً أيضاً لأن تميز العدد الأوسط منصوب قلنا إنما
 لم يجعل منصوباً بل جعل مجزئاً لئلا يلزم إهدار حكم الثلاثة إلى العشرة من كل
 وجه لأن حكم الثلاثة إلى العشرة أمران الأول كون تميزه جمعاً والثاني أن يكون تميزه
 مجزئاً فحكم الثلاثة إلى العشرة وإن كان هدرراً من حيث الجمعية ولكنه ليس -
 بهدر من حيث التجزؤ تميزه فأنقل العشرة داخل في العدد الأقل فلم لا يورد له
 لفظ مائة تميزاً قلنا إنما لا يورد لفظ المائة تميزاً للعشرة لأن لفظ الفيغني
 عن عشر مائة لأن عشر مائة هو الالف فلا حاجة إلى أن يورد لفظ المائة تميزاً
 للعشرة ولما فرغ المصنف من بيان تميز العدد الأقل شرع في بيان تميز العدد الأوسط
 فقال ومميزاً أحد عشر إلى تسعة وتسعين منصوب مفرداً ما كونه منصوباً قلنا
 جراً لتمييزه إنما يكون بالاضافة أي باضافة العدد إلى التميز ولا يمكن اضافته هذا -
 العدد إلى التميز أما عدم إمكان الاضافة في العقود وهي العشرون وأخواته إذ لا يمكن
 إبقاء النون في العقود وقت الاضافة لأن هذا النون في صورة نون الجمع المذكور ونون
 الجمع المذكور يحذف عند الاضافة وكذا لا يمكن حذف النون إذ ليست هذه النون في
 الحقيقة نون الجمع المذكور فلما لم يمكن الاضافة في العقود فلا يمكن اضافتها إلى التميز
 وأما عدم إمكان اضافة ما سوى العقود من العدد مثل أحد عشر وأمثالها فلا بد من البعض
 منها مركبات بلا عطف وبعضها مركبات بالعطف والمضاف مع المضاف إليه يكون كالـ

الكلمة الواحدة فلو اضيف هذه العدد الى التميز لصارت الكلمات الثلاثة كلمة واحدة وذلك باطل فلما لم يكن الاضافة فلا يمكن الجر في التميز فلا يكون الا منصوباً بال ضرورة واما كونه مفرداً فلان هذا التميز لما صار منصوباً صار فضلة فاعتبر فيه الافراد لتكون الفضلة قليل الحروف تقول احد عشر رجلاً واحدى عشرة امرأة هذان مثالان للعدد الاوسط الذى يكون مركباً من دون حرف عاطف لكن التميز في الاول - مذكور في الثانى مؤنث وتسعة وتسعون رجلاً وتسع وتسعون امرأة هذان مثالان للعدد الاوسط الذى يكون مركباً بالعطف لكن التميز في الاول مذكور في الثانى مؤنث ولما فرغ المصنف من بيان تميز العدد الاوسط شئ في بيان تميز العدد الاكثر فقال وميز مائة والى وتثنيتهما اى تشية المائة والالف وجمع الالف مخفوض مفرد تشية المائة مائتان وتشية الالف الفان وجمع الالف يأتى الوقاً وكذا الوقاً فان قيل ما الوجه للمصنف حيث قال وتثنيتهما ولم يقل وجمعهما اى المائة والالف بل قال وجمع الالف مع ان للمائة ايضاً جمع وهو مئات و مسئين قلنا لان جمع المائة متروك في الاستعمال فلا يقال ثلاث مسين او مئات بل يقال ثلاث مائة اما كون تميز العدد الاكثر مجزواً فلان المائة والالف لما كانا من اصول اسماء العدد كالاحاد فناسب ان يكون تميز المائة والالف مطابقاً للحاد في الجر وان تميز الاحاد يكون مجزواً واما الافراد فلان العدد الكثير ثقيل من حيث المعنى لدلالته على الافراد الكثيرة فاحتير في تميزه الخفيف وهو الافراد لرعاية التعادل فان قيل كما كان بين العدد الاقل والعدد الكثير مناسبة في كونهما من اصول اسماء الاعداد فينبغى ان يجعل تميز العدد الاقل ايضاً مفرداً كما جعل تميز العدد الاكثر مفرداً قلنا ان العدد الاقل خفيف من حيث المعنى لدلالته على الافراد القليلة فامناسب معه جمعية التميز لرعاية التعادل تقول مائة رجل ومائة امرأة والى رجل والى امرأة مثال المائة والالف المفرد بين ومائتا رجل ومائتا امرأة مثال تشية المائة والف رجل والفار امرأة مثال تشية الالف فلفظ مائتا ولفظ الفا كانا في الاصل مائتان والفان ولكن حذف نون التشية منهما لاجل الاضافة الى تميزهما وثلاثة الالف رجل وثلاث الالف امرأة مثال لجمع الالف وقس على هذا اى اذا علمت كيفية استعمال الاعداد وحال المميزات في بعض الامثلة فقس عليه سائر الاعداد الى ما لا يتناهى فصل القسم اما

مذكر واما مؤنث فان قيل ما الوجه لمذكر المذكر والمؤنث بعد ذكر اسماء العدد قلنا ذلك لاجل انه جرى ذكر التذكير والتانيث في فصل اسماء العدد فلو جرد تلك المناسبة لمذكر المذكر والمؤنث بعد اسماء العدد فان قيل ما الوجه لتقديم المذكر على المؤنث في الاجمال قلنا ذلك لوجه تقدم المذكر على المؤنث خلقه ورتبه اما خلقه فلان آدم عليه السلام خلق قبل حواء رضى الله تعالى عنها واما رتبه فلان النساء ناقصات العقل والدين كما ورد ذلك في الحديه فان قيل ان المذكر لما قدم في التقسيم على المؤنث فينبغي ان يقدم المذكر على المؤنث في التعريف ايضاً مع انه قدم المؤنث في التعريف قلنا انما قدم المؤنث في التعريف لان تعريف المؤنث وجودي وتعريف المذكر عددي والوجود اشرف من العدم والاشرف يستحق التقديم على غير الاشرف او نقول انما قدم المؤنث في التعريف على المذكر ليحصل الاختصار في تعريف المذكر كما يعلم ذلك من كلامه في تعريفهما حيث قال فالـمؤنث ما اى اسم فيه اى وجدت في آخره - علامه التانيث سيذكرها المصنف فيما بعد لفظاً او تقديراً والمراد من كون علامه التانيث لفظاً هو ان تكون تلك علامه ملفوظه ثم كونها ملفوظه اعم من ان تكون ملفوظه حقيقه مثل امرأة وزاقيه وامثالهما او تكون ملفوظه حكماً اى بان يكون في اللفظ علامه التانيث ولكن النائب عن علامه التانيث يكون موجوداً في اللفظ مثل عقرب فان الحرف الرابع نائب عن علامه التانيث فلذا لا تظهر التاء في التصغير لانه لو ظهرت التاء في التصغير للزم اجتماع النائب والمنوب وذلك باطل والمراد من كون علامه التانيث تقديراً هو ان تكون تلك علامه مقدرة ولم تكن موجوده في اللفظ مثل دار فان علامه التانيث هي التاء مقدرة في دار فلذا تظهر في التصغير فيقال في تصغير دارد ويرة والمذكر ما يخالفه اى المذكر اسم متلبس بمخالفة المؤنث اى ما لا توجد فيه علامه التانيث لفظاً حقيقه ولا لفظاً حكماً ولا تقديراً مثل رجل ولما كان علامه التانيث مؤخذه في تعريف المؤنث فلا بد من بيان تلك العلامه لتوضيح تعريف المؤنث فقال وعلامه التانيث ثلثه التاء كطلحة هذا هو مثال المؤنث بالعلامه وهي التاء فطلحة مؤنث باعتبار اللفظ ومذكر بحسب المعنى اما كونه مؤنثاً بحسب اللفظ فلو جرد علامه التانيث في لفظ و - مذكر بحسب المعنى لانه اسم رجل لا امراه والالف المقصوره كجلى والالف - الممدوده كهمراء فان قيل هذا منقوص بالهمى وارطى وقبعثرى فان في آخر هذه

الا مثله الف وليست هذه الاسماء مؤنثات بل من قبيل المذكر قلنا ليس —
 مطلق الالف المقصورة للتانيث بل ما تكون زائدة ولا يكون للالحاق وكذا بان (ويكون)
 زيادتها لمجرد الزيادة والالف في عصي اصلي وفي اربطى وان كان زائداً ولكن للالحاق
 لانه ملحوق بسبب زيادة تلك الالف والالف في قبعتري زيدت لمطلق الزيادة
 لا لمرآخه فان قيل كون الالف الممدودة علامة التانيث منقوض بكساء ورداء
 وعلباء فان في آخر هذه الاسماء الثلاثة الف ممدودة وليست هذه الاسماء
 بمؤنثات بل هي من قبيل المذكر قلنا ليس مطلق الالف الممدودة علامة التانيث
 بل ما تكون زائداً للالحاق وفي كساء بدل من الواو وفي رداء بدل من الياء —
 وهما لام الكلمة وفي علباء للالحاق بقرطاس فان قيل لا تسلم ان علامة —
 التانيث ثلاثة بل للتانيث اربعة علامات رابعها الياء مثل هذى وفي من اسماء
 الاشارة فان الياء فيهما للتانيث قلنا ان التانيث في هذى وفي ليست لاجل العلا
 بل صيغتي اي صيغتهما صيغة المؤنث كتانيث هي وانت بس التاء فلا تكون الياء
 علامة للتانيث او نقول كل ما في المذكر والمؤنث الذين من اقسام الاسم
 المتمكن وهذى وفي من المبنيات فلا بأس بكون الياء علامة للتانيث والمقدرة
 انها هو التاء فقط وهذا هو دفع توهم حيث يتوهم التوهم ان قوله لفظاً او تقديرًا
 يكون تفصيلاً لمطلق علامة التانيث فيكون كل واحد من التاء والالف المقصورة
 والالف الممدودة ملفوظة تارة ومقدرة تارة اخرى مع ان المقدار انما تكون —
 التاء فقط دون غيرها من الالف المقصورة والالف الممدودة فقال المصنف لدفع
 ذلك التوهم والمقدرة انها هو التاء فقط كل واحد من هذان مثالان لتقدير —
 التاء فالارض في الاصل ارضة والدار في الاصل دارة والدليل على ان التاء مقدرة
 فيهما تصغيرهما كما قال المصنف بدليل ارضة ودورة فان ارضه تصغير
 ارض ودورة تصغير دار والتصغير يرد الاشياء الى اصلها فلما كانت التاء —
 موجودة في تصغيرهما منه ان ارض كان في الاصل ارضة ودار كان في الاصل
 دارة ثم قدرت التاء فيهما فصار دار وارض ولما فرغ المصنف من تعريف المؤنث
 وتعريف المذكر وبيا علاماته المؤنث شرع في تقسيم المؤنث الى قسمين فقال ثم
 المؤنث على قسمين حقيقي اي احدهما حقيقي وهو اي المؤنث الحقيقي ما بآثاره
 اي في مقابلته ذكر اي مذكر من الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث لفظاً

اولم يوجد بل تكون مقدرة كامرأة وناقّة فان امرأة في مقابلة الرجل وناقّة في مقابلة الجمل فان قيل المثال يكون لتوضيح المثل فالمثال الواحد يكفي لذلك فما الحاجة الى ايراد المثالين قلنا ان تعدّ المثال مبني على تعدد المثل فان الاول مثال المؤنث الحقيقي في الازاسى والثاني مثال المؤنث الحقيقي في البرهاشم فان قيل لم يقل في تعريف المؤنث الحقيقي بان المؤنث ماله فرج مع انه احصر قلنا انما لم يقل كذلك لكرهية التلفظ بذلك ونقول انما لم يقل ذلك لان الخنثى مذكرا ذا غلب عليه علامات التذكير مع ان له فرج فلو قال كذلك لدخل في تعريف المؤنث الحقيقي ذلك الخنثى مع انه مذكر ولفظي عطف على قوله حقيقي وهو ما يجحد فيه -

اي متلبسا بمخالفة المؤنث الحقيقي اي بان لا يكون في مقابلته مذكر من جنس -

الحيوان بل يكون تانيثه منسوبا الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه اما حقيقة كظلمة فان علامة التانيث وهي التاء موجودة في لفظ ظلمة او تقديرا بان -

يكون علامة التانيث مقدرة فيه وعين فان علامة التانيث وهي التاء مقدرة فيه بدليل تصغيره على عينه فان التصغير يرد الا شياء الى اصولها وامان يكون علامة التانيث موجودة في لفظه حكما مثل عقرب فان الحرف الراجع قائم -

مقام تاء التانيث فهو علامة التانيث حكما فان قيل ما الوجه للمصنف حيث اورد مثال ما يكون علامة التانيث موجودة وما يكون علامة التانيث فيه مقدرة ولم يورد مثال ما يكون علامة التانيث موجودة فيه حكما قلنا انما لم يورد مثال -

ذلك لقلّة وقوعه لانه قليل الوقوع بالنسبة الى القسمين الاولين وقد عرفت احكام الفعل في فصل بيان الفاعل في مقصد المرفوعات اذا اسند الى الفعل الى المؤنث بطريق القيام به الى المؤنث فلا نعيد لها اي اذا عرفت تلك الاحكام فيما سبق فلا نعيد لها اي تلك الاحكام لان الاعادة يوجب التكرار وهو قبيح فصل -

المثنى ولما فرع المصنف من تقسيم الاسم باعتبار التذكير والتانيث شرع في تقسيم آخره باعتبار الافراد والتثنية والجمع فان الاسم على ثلاثة اقسام المفرد والمثنى والمجموع فان قيل لما كان الاسم على ثلاثة اقسام فلم يذكر -

المفرد وذكر المثنى والمجموع فقط قلنا المثنى والمجموع فرعان للمفرد فذكر الفرعين وهما المثنى والمجموع ليفهم ان ما عداهما مفرد فيحصل بذلك -

اختصار في الكلام فان قيل ان المثنى والمجموع لما اشتركا في الفرعية للمفرد

فما الوجه للمصنف انه قدم المثنى على المجموع قلنا انما قدم المثنى لكون عدده سابقاً على عدد المجموع ويكون قريباً من المفرد بالنسبة الى الجمع ولسلامته لفظ المفرد فيه بطريق الوجوب بخلاف ^{المجموع} فان المفرد قد يكون سالماً فيه كما في الجمع السالم وقد لا يكون سالماً فيه كما في جمع المكر بخلاف المثنى فان المفرد يكون سالماً فيه في جميع المواد وكذا قدمه لكثرة بالنظر الى المجموع اسم الحق باخرة الف او ياء فان قيل تعريف المثنى ليس بما نزع عن دخول الغير لانه يدخل فيه المفرد لانه ايضا - اسم الحق باخرة الف او ياء قلنا عبارة المصنف بحذف المضاف وهو لفظ مفرد فيكون التقدير اسم الحق باخر مفردة فيخرج عن التعريف المفرد لانه ليس للمفرد مفرد آخر بل المفرد يكون للمثنى او نقول معناه ان المثنى ما الحق اى اسم الحق - باخرة الف او ياء بان يكون اسميته مع لواحقه بان يكون هو مع لواحقه اسم والمفرد اسم بدون اللواحق فان قيل لما كان احد هذين القيدتين مراداً في تعريف المثنى فلم لم يذكر المصنف احدهما بين القيدتين قلنا انما لم يذكر احد هذين - القيدتين لظهور المراد وهوان المثنى عبارة عن مجموع اللاحق والملحق به فلا حاجة الى ذكر احد هذين القيدتين او نقول في الجواب عن اصل الاعتراض ان الحق بمعنى يكون فيكون المعنى ان المثنى اسم يكون آخره الف او ياء فيخرج المفرد لانه ليس - آخر المفرد الف او ياء ثم ان الالف يكون في آخره حالة الرفع ويكون الياء حالتي - النصب والجر مفتوح ما قبلها اى ما قبل الياء وانما جعل ما قبل الياء مفتوحاً ليحصل الفرق بين المثنى والمجموع لان ما قبل الياء في المجموع يكون مكسوراً لا مفتوحاً فان قيل ان الفرق كما يحصل بهذا الطريق فكذلك يحصل بالعكس فلم لم يعكس الامر قلنا وانما لم يعكس الامر لاجل ان المثنى كثيرة فيقتضى التخفيف والفتحة خفيفة - ونون مكسورة ويكون هذان النون عوضاً عن الحركة او عن التنوين او عن كليهما - على الاختلاف لما كونه عوضاً فلان المثنى اسم عارى عن البناء والاسم العارى عن البناء لا يجوز خلوه عن الحركة او التنوين وكان في آخره الف لا يقبل - الحركة ولا التنوين فعوض النون عند البعض عن الحركة دون التنوين لانه يثبت مع اللام وان كان عوضاً عن التنوين لم يثبت مع اللام لان التنوين لا يجتمع مع اللام وعند البعض عوض عن التنوين لان هذان النون يسقط عند الاضافة كما ان التنوين يسقط عند الاضافة ولو كان عوضاً عن الحركة لم يسقط عند -

الاضافة وعند البعض عوض عنهما لان التنثية فرع الواحد والحركة والتنوين
 كلاهما ثابتان في الواحد فيثبتان في التنثية ايضاً باثبات العوض فان قلت -
 العوضية في الالف مسلم ولكن لا تسلم العوضية في الياء لان الياء يقبل الحركة
 والتنوين قلنا ان الياء صرف اعرابي فيكون ساكناً ابدأً فلا يقبل الحركة والتنوين
 فصحت العوضية في الياء ايضاً وانما جعل تلك النون مكسورةً لئلا يلزم توالي
 اربعة في صورة الرفع فان رفعه بالالف فلو فتح النون للزم وجود اربع فتحات
 متواليات فتحة ما قبل الالف والالف ايضاً فتحتان وفتحة النون ليبدل الضمير
 في يدل راجع الى اللحق او اللاحق او المفرد فيكون المعنى ليبدل ذلك اللحق
 او ذلك اللاحق او ذلك المفرد بسبب اللحق فاندفع بذلك ما قيل ان الضمير
 راجع الى الالف والياء والنون وهي امور ثلاثة فلا يطابق الراجع مع مرجعه ووجه
 الدفع ظاهر فان قيل ان الضمير اذا كان راجعاً الى اللحق فهو مشتمل بالنون فيعلم
 منه ان النون ايضاً يدل على ان معه مثله قلنا لا تسلم ان الضمير راجع الى -
 اللحق المشتمل بالنون بل الضمير راجع الى اللحق المشتمل بالالف والياء فقط -
 دون النون او نقول ان الضمير راجع الى اللحق المشتمل بالنون ايضاً ولكن لا تسلم
 عدم دلالة النون على ان معه آخر مثله لان كون النون عوضاً عن الهمزة -
 ليس به مانع عن الدلالة على ذلك المعنى اذ الشئ الواحد قد يصح له مرور كثيرة او
 نقول في الجواب اننا نسلم ان النون لا يدل على ان معه آخر مثله لكن اذا دل امران
 من امور ثلاثة على شئ صم نسبة الدلالة الى الامور لان الاكثر حكم الكل على
 ان معه اى معه المفرد آخر مثله اى ما يماثله في الوحدة والجنس جميعاً نحو رجلان
 مثال الالف ورجلين مثال الياء هذا في الصحيح اى الحاق الالف والياء المفتوح ما
 قبلها والنون المكسورة بآخر المفرد من غير تغير ثابت في الاسم الصحيح فاذا اريد
 ان يثنى الاسم الصحيح زيد في آخر الالف والياء والنون المكسورة ولا يغير
 في ذلك الصحيح ولما كان آخر الاسم قد يعرض اليه التغير عند الحاق علامة
 التنثية فاراد المصنف بيان هذا التغير وبيان مواضع التغير فقال اما المقصور
 اى الاسم المقصور وهو ما كان في آخره الف مفردة لازمة فبقيد افراد احتوز
 عن الالف المقرونة بالهمزة كالف حمراء فانها مقرونة بالهمزة وباللزوم
 احتوز عن الف زيد في حالة النصب عند الوقف فانه ايضاً لا يكون مقصوراً

لان الفه يسقط عند الوصل وسمى الاسم المقصور مقصوراً لاجل انه
 موخوذ من القصر وهو عبارة عن الحبس وهو ايضاً يكون محبوساً عن الحركات
 بسبب وجود الالف المقصورة في آخره فان كانت الفه اي الف ذلك الاسم المقصور
 الذي اريد جعله مثني منقلبة عن واو ثم كونه منقلبة عن واو اعم من ان
 يكون حقيقة بان يكون الواو موجوداً فيه حقيقة ثم قلبت تلك الواو بالالف
 المقصورة مثل عصي فانه كان في الاصل عصو فانقلبت الواو الفاف صار عصاو
 حكماً بان كان مجهول الاصل ولم يمل فيه مثل الى اذا جعل علماً للشخص فان في
 آخره الف ولكن لا يعلم ان الفه في الاصل واو او ياء ولكن لم يمل فيه فحكموا عليه
 بانه كان في الاصل الواو ثم انقلبت الواو الفاً ولكن هذا الحكم ليس في نفس الامر
 بل هو اعتبار وكان ثلثاً اي يكون ذلك الاسم المقصور ثلثاً مجرداً لارباعياً
 ولا مزيداً فيه مثل معلى ومصطفى رُدد الى اصله اعتباراً للوصل الحقيقي كما
 في عصي او الحكمي كما في الى وخفة الثلاثي فلا يوجب ذلك الرد الثقل وان لم يكن
 ثلثاً مجرداً بل كان رباعياً او ثلثاً مزيداً فيه لا يرد الى الاصل لكان الثقل كحصول
 في عصي فالالف في عصي كان منقلبة عن واو فرد حين تثنيته ومثل الوان في
 الى فان الفه منقلبة عن واو لكن حكماً فرد الى الاصل حين جعله مثني وان
 كانت عن ياء اي ان كان الف ذلك الاسم المقصور منقلبة عن ياء بان كان
 في الاصل ياء ثم قلبت بالالف ثم كون الالف منقلبة عن ياء اعم من ان يكون
 حقيقة بان يكون الياء موجودة في الاصل حقيقة ثم قلبت بالالف مثل رحي فان
 الفه منقلبة عن ياء حقيقة وحكماً بان كان مجهول الاصل بان لا يعلم انه كان
 في الاصل الواو او الياء ولكن يمل فيه مثل متى فانه لا يعلم ان الفه منقلبة عن
 واو او ياء ولكن يمل فيه فحكم عليه بان الفه بدل عن الياء لا عن الواو او واو -
 وهو اكثر من الثلاثي اي او يكون الفه منقلبة عن واو ولكن يكون ذلك الاسم
 اكثر من ثلاثة احرف بان كان رباعياً او ثلثاً مزيداً فيه اولى من منقلبة عن ثلث
 من واو او ياء مثل حبلې فان الفه ليست بمنقلبة عن شيء تقلب ياءً اي -
 تقلب الالف ياء عند جعله مثني كرحيان في رحي مثال ما كان الفه منقلبة عن
 ياء حقيقة ومثال ما يكون الفه منقلبة عن ياء حكماً متيان في متى وملهيان
 في ملهى مثال لما كان الفه منقلبة عن واو ويكون زائداً على ثلاثة احرف وجبارياً

في حماري بضم الحاء نوع من الطير وحيليات في حيلى هذان مثالان لما كان الف
 غير منقلبة عن شئ من واو وياء وانما قلبت الواو في هذه الصور بالياء لوجوه
 اعتبار الاصل فيما كان اصلياً ياء حقيقة او حكماً والحصول التخفيف فيما كان التثنية
 الثلاثي ويكون منقلبة عن واو فيما لا يكون الف منقلبة عن شئ من واو وياء
 واما الممدود اى الاسم الممدود فان كانت همزته اى همزة ذلك الاسم الممدود
 اصلية اى غير زائدة ولا منقلبة عن شئ واو او ياء تثبت اى تلك الهمزة عند
 جعله مثني كقراؤ في قراء فان همزة قراء اصلية وليست بزائدة ولا منقلبة عن
 شئ تثبت في المثني وقراء يقال لجيد القراءة او للمتنك من قراء اذا تنسك اى -
 عبد وحكى ابو على الفارسي قلبها واواً حملاً على نظائره من الحمرء والشجرء وان
 كانت اى همزة ذلك الاسم الممدود للتانيث فانقل همزة التانيث غير موجودة
 في كلام العرب لان علامة التانيث ثلاثه التاء والالف المقصورة والالف الممدود
 قلنا سلم ان الهمزة ليست للتانيث ولكن اطلق التانيث بالهمزة باعتبار انها
 منقلبة عن الف التانيث كحمرء اصلها حمراً بالف التانيث زيدت قبلها الف اخرى
 لمد الصوت فصار بالالفين او لهما المد الصوت وثانيتها للتانيث فقلبت التانية
 همزة لا لتقاء الساكنين تقلب واواً اى تبدل تلك الهمزة عند التشية بالواو كحمرء
 وان في حمرء فان همزة حمرء للتانيث زائدة وقلبت عند التشية بالواو وانما -
 تقلب هذه الهمزة التي للتانيث بالياء لكرهية وقوع صورة علامة التانيث في الوسط
 فانقل هذا منقوض بمسلماتان فان التاء فيه للتانيث وقعت في الوسط قلنا -
 وقوع ذلك للضرورة وهو حصول الفرق بين تشية المذكر وتشية المؤنث
 فانقل لم قلبت الهمزة واواً ولم تقلب بالياء قلنا انما فعل ذلك لاذى تحزراً
 عن اجتماع اليائين في حالة النصب والجر وان كانت اى الهمزة بدلاً من اصل
 اى من حرف اصلي واو او ياء اى ساء ذلك الحرف الاصلي يكون واواً او يكون
 ياءً جازفيه اى في ذلك الاسم الممدود الوجهان احدهما الثبوت بان تثبت -
 الهمزة وثنائهما القلب بان تقلب واواً ككساوين مثال قلب الهمزة بالواو فان
 مفردة كان كسائ بالهمزة فقلبت تلك الهمزة بالواو عند التشية وكسائين مثال
 لثبوت الهمزة عند التشية اما جواز الثبوت فلكون هذه الهمزة في مكان الحرف
 الاصلي باعتبار قلبها عنه فتكون كالحرف الاصلي واما القلب فلشابهتها -

بهمزة التانيث في عدم كونها اصلية ويجب حذف نونه اى نون المثني وكذا -
 نون المجموع كما سيأتى ذكر حذف نونه فيما بعد عند الاضافة اى اضافة المثني
 الى ما بعده ووجه وجوب حذف النون هو ان النون كاللتوين توجب اتمام
 الكلمة وانقطا عنها عما بعد ها والاضافة توجب اتصال المضاف مع المضاف اليه
 فبين النون والاضافة منافاة فلا يد من حذف النون عند وجود الاضافة تحوزاً
 عن اجتماع المتنافيين فان قيل ان هذه القاعدة وهى حذف لنون المثني والمجموع
 عند الاضافة قد ذكرها المصنف في بحث المجرورات فذكرها ثانياً في بحث المثني
 وكذا في بحث المجموع اعادة وتكرار وهو قبيح فالمناسب للمصنف ان لا يذكرها -
 ههنا قلنا ان ذكرها في بحث المجرورات انما كان من حيث ان الحذف من احكام -
 المضاف وذكرها ههنا من حيث ان الحذف من احكام المثني والمجموع فلا تكرر -
 تقول جاء في غلاما زيد ومسلما مصرفان غلاما كان في الاصل غلامان ومسلما كان
 في الاصل مسلمان فاذا اضيفا الى ما بعده حذف النون عنهما وكذلك اى مثل حذف
 نون المثني تحذف تاء التانيث في تشية الخصية والولية فان قيل يعطى من التشية
 المذكور بقوله كذلك ان حذف التاء مثل حذف النون وليس الامر كذلك لانصلهما -
 ثلثة بين حذف النون وحذف التاء لان حذف النون واجب وحذف التاء جائز لانه
 كما يجوز حذف التاء فيهما كذلك يجوز اثباتها قلنا المماثلة ليست في وجوب الحذف
 بل في نفس الحذف بان تاء مماثل النون في نفس الحذف ولا شك في وجود المماثلة
 في نفس الحذف فان قيل ما وجه حذف التاء من تشية الخصية والولية جوازاً بان
 يجوز اثباتها كما يجوز حذفها قلنا وجه حذف التاء هو ان كل واحدة من الخصية والولية
 شدة يدة الا اتصال مع الاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع باحدهما بدون الاخرى فصارتا
 اى لخصيتان وكذا الا ليتان بمنزلة الاسم المفرد وتاء التانيث لا تقع في وسط الاسم
 المفرد فلو لم يحذف التاء يكون كالتاء الواقعة في وسط المفرد ولكن هذا الحذف -
 مختص بالخصية والولية دون سائر الاسماء الموثقة كما قال المصنف خاصة او
 ذلك الحذف مختص بهذين الاسمين تقول خصيان واليان يحذف التاء عنهما و -
 صرح المصنف بالوجه الذى ذكرناه انفاً بقوله لانهما متلازمان فكأنهما شئ واحد
 وللحذف وجه آخر ذكره صاحب الدراية بقوله وقيل انما حذفت التاء في تشيتهما
 لئلا يكونا مصرحين بذكر ما يستهجن ذكره كل التصريح واما وجه ثبوت التاء بان

يقال خصيتان واليتان فظاهر لان الاصل هو ذكر جميع حروف الواحد في -
 المثني واعلمانه اذا اريد اضافة مثني الى مثني فان قيل اضافة المثني الى المثني
 لا يجوز لان اضافة الاسم الظاهر المثني لا يجوز الى الاسم الظاهر المثني الاخر كما
 ويجوز ذلك قلنا المراد من مثني الثاني هو ضمير المثني لوعين الاسم الظاهر -
 المثني ولا شك في صحة اضافة المثني الى ضمير المثني فان قيل ما وجه تنكير مثني
 بان ذكرها تنكيراً ولم يعرفها بالالف واللام قلنا انها تنكيراً ليعلم ان الحكم ليس بمختص
 ببعض افراد المثني بل يعم جميع افرادة سواء كان مذكراً او مؤنثاً وسواء كان مرفوعاً
 او منصوباً او مجروراً والتعميم انها يفهم من التنكير لا المعرفة يعبر عن الاول اي
 يذكر المثني الاول بلفظ الجمع وكذا يجوز التعبير بلفظ المفرد ايضاً كقوله تعالى
 فقد ضغت قلوبكما فان الخطاب في هذه الآية للمخاطبين فيكون الاصل قلبا كما
 ولكن عبر عن قلبان بلفظ الجمع وهو القلوب وفا قطعوا ايديهما فان ايدى كان في
 الاصل مثني لان المراد يدا ان احدهما يد السارق والثاني يد السارقة ولكن عبر
 عن يدين بالايدي وذلك يشير المصنف به الى علة الحكم المذكور وهو التعبير
 عن المثني الاول بلفظ الجمع لا بلفظ المثني عند اضافة المثني الاول الى المثني
 الثاني لكراهة اجتماع تشتين فيما تاكد الاتصال بينهما لفظاً ومعنى هذا بيان العلة
 للحكم المذكور وحاصل بيانها هو ان التشتين مماثلان واذا اضيف احدهما
 الى الاخر يتاكد الاتصال بينهما لفظاً ومعنى اما بحسب اللفظ فبسبب اضافة لن
 بين المضاف والمضاف اليه شدة الارتفاع واما بحسب المعنى فلان معنى المضاف
 جزء من معنى المضاف اليه فلو لم يعبر عن المثني الاول بلفظ الجمع للزم اجتماع
 المماثلين في صورة تاكد الاتصال بينهما لفظاً ومعنى وذلك مكروه فيعبر عن الاول
 بلفظ الجمع لئلا يلزم اجتماع التشتين المماثلين فيما تاكد الاتصال بينهما بحسب
 اللفظ والمعنى ثم انه كما يجوز التعبير عن المثني الاول بلفظ الجمع فكذلك يجوز
 التعبير عن المثني الاول بلفظ المفرد لكن التعبير بلفظ الجمع اولى من التعبير
 بلفظ المفرد لمناسبة الجمع بالتثنية لوجود الحرف اللاحق في آخر كل واحد منهما
 دون المفرد حتى قال بعض الاصوليين ان المثني جمع ولكن اذا كان المثني
 الثاني الذي هو المضاف اليه كالمفرد فيكون الاول حينئذ التعبير عن المثني
الاول بلفظ المفرد لمناسبة بينهما مثل قوله تعالى على لسان داود وعيسى ابن مريم

فان المضاف اليه هو المعطوف عليه والمعطوف وهما ليسا بمثنى بل هو
 كالمثنى فعبر عن المثنى الاول وهو لسانان بلفظ المفرد وهو لسان ولما فرغ المصنف
 عن بيان المثنى شرع في بيان المجموع فقال فصل المجموع لفظ المجموع في اللغة اسم
 مفعول ومعناه جمع كرده شدة وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف بقوله اسم دل
 على احاد مقصودة بحروف مفردة بتغير ما ففي لفظ اسم احراز عن لوم الاستغراق
 لانه ايضا يدل على احاد لكنه ليس باسم بل هو حرف فان قيل تعريف الجمع صا د ق
 على تنية الجمع فلا يكون مانعا عن دخول الغير مثل رجالين فانه تنية رجل ويدل
 على اجاد مقصودة بحروف مفردة وهو حروف رجل قلنا المراد من الدلالة على
 الاحاد هو الدلالة المطابقة ودلالة الرجالين على الاحاد هو الدلالة التضمنية
 لا المطابقة لان المدلول المطابق لرجالين هو اثنان من الجماعة فان قيل تعريف
 الجمع ليس بمانع عن دخول الغير لانه يدخل فيه الكل الافرادى لانه ايضا يدل
 على احاد مثل كل نفس ذابئة الموت قلنا المراد من الاحاد هي الاحاد بطريق
 الاجتماع والكل الافرادى لا يدل على الاحاد بطريق الاجتماع بل يدل على كل واحد واحد
 فان قيل يدخل في التعريف الكل المجموعى لانه يدل على الاحاد مجتمعة مثل كل نمل
 يأكل الاسد وكل رجل يطبق رفع هذا الحجر العظيم قلنا لا نسلم دخول الكل المجموعى
 في تعريف الجمع بل يخرج ذلك بقيد مقصودة لان المراد من مقصودة هو ان يتعلق
 قصد المتكلم بتلك الاحاد في ضمن ذلك الاسم اى الجمع وفي الكل المجموعى يكون
 القصد متعلقا بتلك الاحاد في ضمن الاسم الآخر وهو المضاف اليه لان الكل
 مطلقا سواء كان افراديا او مجموعيا يكون لاحاطة افراد المضاف اليه فان قيل ان
 بحروف مفردة ظرف ولا بد للظرف من متعلق يتعلق به الظرف فما هو ههنا قلنا
 انه ظرف لغو متعلق يدل او متعلق بمقصودة او بكليهما على سبيل التنازع فان قيل
 المقصود والمطلوب في المتون الاختصار فينبى ان يقول المصنف بمفردة مكان قوله
 بحروف مفردة لانه اخصر كما هو الظاهر قلنا المتبادر من المفرد هو المادة
 والصفة كليهما فيكون المعنى حينئذ ان الدال على الاحاد الهادة والهيئة
 كليهما وليس الامر كذلك لان هيئة المفرد لا يكون باقيا في الجمع فان قيل تعريف
 الجمع لا يكون جامعاً لافرا دة لخروج لفظ النساء لانه لا مفرد لهذا اللفظ من
 جنسه حتى يكون ما دته باقية فيه دالة على الاحاد قلنا المفرد اعم من ان

يكون حقيقة كما في رجال فان مفردة رجل او تقدير كما في نساء فان مفردة مفروض ومقدر وهو نسو فان قيل لما كان المفرد اعم من ان يكون حقيقة او -
تقديرا فينتهي ان يكون ركب وتما ايضا من قبيل الجمع لانه يمكن ان يفرض لهما مفرد بان يقال مفرد ركب راكب ومفرد تمر تمر قلنا فرض المفرد وان كان ممكنا في ركب وتمر ولكنهما مع ذلك لا يكونان من قبيل الجمع لانهما يصفان بنفسهما فانه يقال في تصفير ركب رقيب وفي تصفير تمر تمر ولو كانا جمعين لم يصفرا بانفسهما بل يردان في التصفير الى المفرد فان قيل ان ذكر المفرد في تعريف الجمع باطل لونه -
مستلزم الدوران المفرد لما اخذ في تعريف الجمع فيكون معرفة الجمع موقوفا على معرفة المفرد والمحال ان الجمع ايضا موخوذ في تعريف المفرد بان يقال المفرد -
ماليس يثنى ولا مجموع فيكون معرفة المفرد موقوفا على معرفة الجمع فما هذا الادور قلنا المفرد معرف بطريقتين الاول هو ما ذكره المعارض والثاني هو ان المفرد اسم دال على واحد واحد فالمفرد المؤخوذ في تعريف الجمع هو بهذا المفهوم وليس في هذا التعريف الجمع موخوذ آ فلا يلزم الدور فان قيل ان قوله بتغير ما ظرف والظرف لا بد له من وجود المتعلق سواء كان مقدرا فيكون ظرفا مستقرا او ملفوظا فيكون ظرفا لغوا فما هو قلنا الظرف مستقر متعلق بمقدر وهو لفظ متلبسة ويكون حاله عن الحروف فيكون المعنى حال كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما ثم ان التغير الواقع في حروف المفرد يكون في السالم وكذا في المكسر فالتغير الواقع في جمع السالم على طريق واحد اي نوع واحد وهو ان يكون بالزيادة فقط مثل مسلمين ومسلمات فان التغير في هذين اللفظين بسبب زيادة الياء والنون في الاول والالف والتاء في الثاني واما التغير الواقع في الحروف في الجمع المكسر فهو على ستة انواع الاول ان يكون التغير بالزيادة على حروف المفرد من دون تغير الشكل مثل صنو وصنوان فان صنوان جمع صنو وفيه زيادة الالف والنون والثاني ان يكون التغير بنقصان من دون تغير في الشكل مثل تخمة وتخمة فان تخمة جمع تخمة بنقصان فان التاء الموجودة في المفرد حذفت من الجمع ولم يتغير الشكل والثالث ان يكون التغير بتغير الشكل من دون زيادة ونقصان ثم هذا التغير على قسمين الاول حقيقي مثل اسد بفم الهمة وفم السين وجمعه اسد بضم الهمة وسكون السين فالتغير الواقع -
فهنا هو في الشكل فقط وحقيقي اي واقع حقيقة كما هو الظاهر والقسم الثاني -

تقديرى مثل فلك فان جمعه ايضاً فلك بلا فرق بينهما حقيقة ولكن الفرق التقديرى
 موجود وهوان الفلك اذا كان مفرداً يكون على وزن قفل فيكون ضمة الفاء
 اصلية واذا كان جمعاً يكون على وزن اسد فيكون ضمة الفاء عارضية والنوع
 الرابع للتغير هوان يكون التغير بالزيادة وتغير الشكل كليهما مثل رجل ورجال -
 فان فى رجال زيادة الالف وقد تغير الشكل لان الراء فى المفرد مفتوحة والجيم -
 مضموماً وفى رجال الراء مكسور والجيم مفتوح والخامس ان يكون التغير بالنقصان
 مع تغير الشكل مثل رسل ورسول فان الواو فى المفرد ليس بموجود فى الجمع وكذا -
 الراء فى المفرد مفتوحة وفى الجمع مضمومة والسادس ان يكون التغير واقعاً -
 بالزيادة والنقصان وتغير الشكل مثل غلام وغلما ن فان الف غلام الواقع بين اللام
 والميم ليس بموجود فى غلمان فهذا نقصان وقد زيد فى غلمان الف بعد الميم
 فهذا زيادة وكذا زيدت النون ايضاً ولغين فى غلام مضموماً واللام مفتوح وفى غلمان
 ال مكسور واللام ساكن فالـتغير المذكور فى كل واحد المصنف هو مطلق التغير
 سواء كان بالزيادة او بالنقصان او بتغير الشكل او بالاشدائين او بالشدائث وكلمة ما
 لتأكيد ذلك الاطلاق والمصنف قسم التغير الى قسمين الاول التغير اللفظى حيث قال
 اما لفظى كرجال فى رجل والمراد من التغير اللفظى هوان يكون التغير واقعاً فى اللفظ
 سواء كان بالزيادة او بالنقصان او بالشكل او بالاشدائث والثانى التغير التقديرى كما قال
 المصنف او تقديرى كفلك على وزن اسد فان مفردة ايضاً فلك لكنه على وزن قفل
 والمراد من التغير التقديرى هوان لا يكون فى لفظ المفرد حين جعله جمعاً بتغيراً
 ولكن يكون ذلك التغير تقديرى اي اعتبارياً فان الفلك اذا كان جمعاً لا يكون عن
 مفردة فى اللفظ ولكن مغاير عنه بالاعتبار فان الفلك اذا كان مفرداً يكون على
 وزن قفل فيكون ضمة الفاء كضمة القاف فى قفل فى كونها اصلية لا عارضية واذا
 كان جمعاً يكون ضمة الفاء كضمة همزة اسد فى كونها عارضية لا اصلية اعلم
 ان كل واحد من اسم الجنس واسم الجمع على قسمين الاول ان يكون لهما مفرد
 من لفظه مثل تمر وتمر ونخل ونخلة وكلمة وكلمة فى اسماء الاجناس فان لكل واحد
 من تمر ونخل وكلمة مفرد من لفظه وهو تمر ونخلة وكلمة ومثل جامل وجمل
 وباقرو بقرو ركب فى اسماء المجموع فان كل واحد من جامل وباقرو ركب اسم جمع
 وله مفرد وهو جمل وبقرو ركب والقسم الثانى لهما هوان لا يكون له مفرد من

لفظه بل يكون مفردة من غير لفظه مثال اسم الجنس ابل فان له مفرد من غير لفظه وهو بعير ومثال اسم الجمع غنم فان له مفرد ولكن من غير لفظه وهو - شاة ^{الشاة} فالقسم من اسماء الاجناس واسماء الجموع ليس يجمع بالاتفاق لان الجمع لا بد له من مفرد من لفظه ولا مفرد لهذا القسم من اسم الجنس واسم الجمع واما القسم الاول لهما فهو محل خلاف بانه جمع ام لا فعند سيبويه وجمهور النحاة هو ان اسم الجمع وكذا اسم الجنس الذين لهما مفرد لا يكون جمعاً باعتبار الصيغة وان كانا جمعاً معنئياً واختار المصنف هذا المذهب حيث قال فقوم ورهط وغرة - اى كالبقر والا بل والخيل وان دل على احاد لكنه ليس بجمع اذ لا مفرد له وقال - الا خفش اسماء الجموع التى لهما مفرد من لفظها جمع واما الاسم الجنس الذى يكون له مفرد فليس عند الاخفش بجمع بل مفرد كما هو مذهب الجمهور وقال الفراء ان - اسماء الاجناس وكذا اسماء الجموع اذا كالا لهما مفرد من لفظه جمع فعنده كل واحد منهما جمع ويعلم من حاشية المحشى الجديد عبيد الله كندهارى ان مذهب الفراء هو ان اسماء الاجناس التى لهما مفرد من قبيل الجمع فقط دون اسماء الجموع التى لهما مفرد من لفظها والحق هو ما ذكرناه من مذهب الفراء ويعلم ذلك من كلام الشارح - النجاشي ثم الفرق بين الجنس واسم الجنس والجمع واسم الجمع هو ان الجنس يقع على الواحد وعلى الكثير دفعة واحدة مثل تمر فانه يقع على الواحد وكذا يقع على الكثير ولكن دفعة واحدة بطريق البدلية واسم الجنس عبارة عما يقع على الواحد وكذا على الكثير ولكن لا يكون وقوعه على الكثير دفعة واحدة بل بطريق البدلية مثل رجل فانه يصديق على الواحد وكذا على الكثير ولكن بطريق البدلية لا بطريق الاجتماع والدفعية والجمع عبارة عما يقع على الكثير اى ما فوق الاثنين دفعة ويكون له مفرد من لفظه ولا يكون واقعاً على الواحد والاثنين مثل الرجال فان مفردة رجل ولفظ رجال يقع على الكثير فقط واسم الجمع ^{عبارة} عما يقع على الكثير فقط دون الواحد ولا لا يكون له مفرد من لفظه مثل قوم فانه يقع على الكثير لا على الواحد وليس له مفرد من لفظه ولما فرغ المصنف من تعريف الجمع وبيان ما هو ليس بجمع شرع في تقسيم الجمع فقال ثم الجمع على قسمين مصر ويقال للجمع السكامة وكذا جمع السالم وهو ما اى جمع لم يتغير بناء اى صيغة واحدة اى واحد ذلك الجمع وهذا هو تعريف جمع السكامة

ومكسر ويقال له جمع التكسير ايضاً وهو ما اى جمع يتغير فيه بناء واحدة وهذا هو تعريف الجمع المكسر فان قيل تعريف الجمع السالم ليس بجامع لا فرداً وتعريف الجمع المكسر ليس بمانع عن دخول الغير لخروج لفظ مسلمين عن التعريف الاول وخوله في تعريف الثاني لانه قد تغير صيغة مفردة وهو مسلم بسبب الحرق الحروف الزوائد قلنا ان المراد من التغير المنفي في تعريف الجمع السالم والمعتبر في تعريف الجمع المكسر هو التغير الواقع بسبب الامور الداخلة في المفرد بان يكون ذلك في ذات المفرد دون التغير بالامور الخارجية والتغير الواقع في مسلمين انما هو باعتبار الامور الخارجية دون الامور الداخلية فيصدق عليه التعريف ويخرج من التعريف الثاني فان قيل لما كان المراد من التغير هو التغير بالامور الداخلة فينتقض التعريف الاول بان يصير غير جامع وينقض التعريف الثاني بان يصير ليس بمانع عن دخول الغير وذلك ان مصطفىين جمع مصطفى وهو جمع السلافة مع انه وقع في صيغة مفردة التغير في الامور الداخلة لان الياء الواقع في مقابلة التي ابدلت بالالف في المفرد قد حذفت وهي داخلة في حروف المفرد ولست بخارجة - قلنا المراد من التغير في التعريفين هو التغير الواقع بسبب الجمعية لا بعد الجمعية وذلك التغير انما وقع بعد الجمعية لا بسبب الجمعية فيكون التعريف الاول - جامعاً لمصطفين والتعريف الثاني مانعاً عنه ولما فرغ المصنف من تقسيم مطلق الجمع الى السالم والمكسر وتعريفهما شرع في تقسيم الجمع المصحح فقال والمصحح على قسمين ولفظ المصحح صفة موصوفة مخذوف وهو لفظ الجمع فيكون التقدير والجمع المصحح على قسمين مذكر اى احدهما الجمع الصحيح المذكور وهو ما اى جمع الحق باخوه اى باخر مفردة واو مضوم ما قبلها اى يكون الحرف الواقع قبل ذلك الواو مضوماً وذلك في حالة الرفع ونون مفتوحة ووجه كونها مفتوحة هو انه لو ضم النون او كسر لزوم الثقل مع ثقل الواو وضمة ما قبلها وتكون هذ النون عوضاً عن الحركة على مذهب وعن التنوين على مذهب آخر ودليل كل واحد من المذهبين ذكرنا في بحث المثني كمسلمون مثال ما يكون في آخره واو او ياء مكسور ما قبلها اى الحق باخر مفردة ياء ويكون ما قبل تلك الياء مكسوراً وذلك في حالتي النصب والجرح ونون كذلك اى مفتوحة ووجه كون ما قبل الياء مكسوراً هو ان يوافق حركة ما قبل الياء مع الياء لان الياء مركب من الكسرتين ليدل اى ذلك الحق واللاحق

نقط أو اللحق مع الملحق على أن معه أي مع مفرد ذلك الجمع الكثر منه أي من ذلك المفرد نحو مسلمين مثال لما يكون في آخره ياء ولون مفتوحة فان قيل هذا التعريف لا يصدق على فرد من أفراد الجمع الصحيح المذكور لانه قال ما الحق بأخره وليس الحاق الواو والياء والنون في آخر الجمع بل هي عين الآخر قلنا عبارة المصنف مجذبة المضاف وهو لفظ مفرد فيكون التقدير بأخره مفردة ولا شك أن تلك الأمور تكون ملحقة بأخر مفرد ذلك الجمع كما هو الظاهر فان قيل ينبغي أن يقول المصنف من جنسه في تعريف الجمع الصحيح المذكور فيكون التقدير على أن معه الكثر منه من جنسه أي يكون ذلك الأكثر من جنس ذلك المفرد ووجه ضرورة هذا التقييد هو الاحتراز عن الاسم المشترك فإن المشترك لا يجمع كما لا يثنى لانه لو جمع لا يكون الأكثر من مفردة من جنس ذلك المفرد قلنا المقصود ههنا تعريف ماهية الجمع مع قطع النظر عن صحته وعدم صحته ولا شك أن ماهية الجمع الصحيح المذكور عبارة عن هذا - فان قيل ان لفظ أكثر صيغة اسم تفضيل وهو يقتضي بثوت نفس الفعل في المفضل - عليه في هذا المقام هو الواحد ولا كثرة فيه لان فيه وحدة والواحدة تنافي الكثرة قلنا لا نسلم ان الكثرة ليست بوجوده في الواحد بل الكثرة موجودة فيه لان الكثرة اعم من ان تكون محققاً او مفروضاً والكثرة المفروضة موجودة في الواحد بمعنى انه لو فرض الكثرة في الواحد لكانت الكثرة الموجودة في الثني زائداً منه وهذا في الصحيح أي الحاق الواو والنون في حالة الرفع والحاق الياء والنون في حالتي النصب والجرب لا تغير في المفرد انما يكون في الاسم الصحيح أي اذا اريد ان يجمع الاسم الصحيح بالجمع الصحيح المذكور يكون الحاق الالف والنون أو الحاق الياء والنون كافياً في ذلك ولا حاجة شئ آخر في ذلك اما المنقوص أي الاسم المنقوص وهو الذي يكون في آخره ياء - سواء كانت اصلية كالقاضي فان ياءه اصلية ليست مبدلة من حرف آخر او مبدلة من واو مثل داعي فان ياءه بدل من الواو فان اصله كان داعياً ثم ابدل الواو بالياء فتحذف ياءه أي اذا جمع الاسم المنقوص حذف ياءه في حال الجمعية مثل قاضون وداعون فالاول جمع القاصي والثاني جمع الداعي وكان اصلهما قاضيون وداعيون بالياء المضمومة ثم نقل ضمة الياء لاجل ثقلها على الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وهي الكثرة فصار الياء ساكناً فلزم اجتماع الساكنين بين الياء والواو ثم حذف الياء لاجل التقاء الساكنين فصار قاضون وداعون بدو الياء

والمقصود اى الاسم المقصور وهو ما فى آخره الف مقصورة مثل مصطفى -
يحذف الف اى اذا جمع بالجمع الصحيح المذكور يحذف الف فى حال الجمعية ووجه
حذفه هو التقاء الساكنين بين الالف والواو فى حالة الرفع وبين الالف والياء فى حالتى
النصب والجر ويبقى ما قبلها اى ويبقى بعد حذف الالف ما قبل الالف مفتوحاً كما كان -
مفتوحاً حين وجود الالف ليدل اى الفتح على الف المحذوفة مثل مصطفىون وهو جمع مصطفى
واصله مصطفىون بالياء ثم ابدلت الياء بالالف ثم حذفت الالف لاجل التقاء الساكنين وبقيت
الفتحة لتدل على الالف المحذوفة فنصار مصطفىون ويختص اى الجمع الذى الحق بآخر
واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة باولى العلم اى بالصحاب العقل اعلم
ان المفرد الذى اريد جمعه بالجمع المذكور السالم لا يخلو ما ان يكون اسماً محضاً من غير معنى -
الوصفية فيه او يكون صفة من صفات غير علم كاسم الفاعل واسم المفعول فان كان
اسماً محضاً فلجمعيته بهذا الجمع ثلاثة شروط الاول الذكورة بان يكون مذكراً مثل زيد -
ولا يكون مؤنثاً مثل امرأة والشرط الثانى العلمية بان يكون ذلك الاسم علماً مثل زيد فالرجل
لا يجمع بهذا الجمع لعدم كونه علماً والثالث العقل بان يكون من ذوى العقول ومثاله ايضا زيد
فانه علم لشخص انساني وهو ذو العقل وانما اشترط هذه الشروط الثلاثة لاجل ان هذا -
الجمع اشرف لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف
فاذا انتفى فى الاسم جميع هذه الثلاثة كلفظ العين فانه مؤنث وغير علم وكذا الغير ذوى
العقول او انتفى الاثنان منها كالمراة فانه وان كان موضوعاً لذى العقل لكنه ليس بمذكر ولا
علم او انتفى الواحد منها نحو اعوج علم للفرس فانه وان كان علماً ومذكراً ولكنه ليس -
بموضوع لذوى العقول بل موضوع لغير ذوى العقول فلا يجمع بهذا الجمع ولما ورد على ما
سبق الا عراض بارض وسنة بانهما من قبيل الاسم المحض ولا توجد فيهما الشروط الثلاثة
بل انتفت فيهما الشروط الثلاثة مع ان كل واحد منهما بهذا الجمع لان ارض جمع بارضون
وارضين وسنة جمع سنون وسنين وكذا ثبة وقلعة انتفت فيهما الشروط الثلاثة
مع انها جمعاً بهذا الجمع فالاول جمع بثبون والثانى بقلون فاجاب المصنف عن هذا
لا عراض فقال واما قولهم سنون وارضون وثبون وقلون فشاذ وحاصل الجواب انهما
من قبيل الشاذ فلا تكون معتبرة واذا كانت كذلك لا تنتقض القاعدة بها فان قيل ان
عالمين جمع عالم والعالم ليس كله مذكر علم يعقل بل بعضه كذلك قلنا ان ذلك من قبيل
التقليب حيث غلب العقلاء على غيرهم وان كان ذلك الذى اريد جمعه وصفاً مثل اسم

الفاعل واسم المفعول فلجمعيته خمسة شروط احدها ان يكون مذكراً عاقلًا لان هذا الجمع اشرف الجميع والمذكر العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان قيل هذا منقوض بقوله تعالى لا يأتهم على ساجدين فان ساجدين جمع ساجد وهو اسم صفة وليس بعاقل وان كان مذكراً لان المراد منه الكواكب مع انه جمع بهذا الجمع قلنا ان الكواكب لما صدر عنهم فعل العقلاء وهو السجود اجريت مجرى العقلاء فلوجل هذا الاجراء جمع بهذا الجمع والشرط الثاني ان لا يكون بتاء التانيث مثل علامة فانه لا يجمع بالواو والنون لانه لو جمع بهذا الجمع فلا يخلوا ما ان يجمع مع التاء او بدون التاء وكلاهما باطلان اما بطلان الاول فلانه يلزم حينئذ اجتماع علامة التانيث وهي التاء واجتماع صيغة المذكر لان هذا الجمع انما هي المذكر فقط وذلك مستكره واما بطلان الثاني فلانه لو جمع بدون لتاء يفوت حينئذ الفرض الذي وضعت له التاء وهو المبالغة وكذا يلزم الاشتباه بين جمع ما يكون فيه التاء وجمع ما لا تاء فيه والشرط الثالث هو ما ذكره المصنف بقوله ويجب ان لا يكون ذلك الاسم الذي اريد جمعه بالماضي الصحيح افعلى على صيغة افعلى مؤنثه فعلاء اى بان يكون مؤنثه فعلاء فالمعنى انه ليس المنفى مطلق افعلى بل الخاص هو الذى يكون مؤنثه على وزن فعلاء كاحمر حمر على وزن افعلى ومؤنثه على وزن فعلاء فلا يجمع احمر على اصرون واحمرين ووجه عدم جمعه بهذا الجمع هو انه جمع بهذا الجمع افعلى التفصيل مثل افضل فانه جمع على افضلون وافضلين فلو جمع افعلى فعلاء الذى صفة مثبه للزم الالتباس بين جمع افعلى التفصيل وافعل فعلاء فلمحصل الفرق بينهما لم يجمع افعلى فعلاء على هذا الجمع فان قيل الفرق كما يحصل بهذا الطريق فكذلك يحصل بالعكس بان يجمع افعلى فعلاء على هذا الجمع ولا يجمع افعلى التفصيل عليه فلم لم يختار هذا الطريق اى العكس قلنا انما لم يفعل ذلك لان معنى الصفة فى افعلى التفصيل كامل دون افعلى فعلاء فلوجل كون افعلى التفصيل كما ملأ فى الصفة اعطى له هذا الجمع الذى هو اشرف الجروع فان قيل هذا منقوض باجمع فانه افعلى فعلاء لانه مؤنثه انما يجئ على وزن فعلاء مع انه جمع بهذا الجمع مثل اجمعون واجمعين قلنا ان جمعه بهذا الجمع انما يكون على خلاف القياس فلا يكون معتبراً والشرط الرابع ان لا يكون ذلك الاسم الذى اريد جمعه بهذا الجمع على وزن فعلى بان يكون مؤنثه على وزن فعلى وذكره المصنف بقوله ولا فعلى مؤنثه فعلى كسكران وسكرى فان سكران على وزن فعلى ومونثه سكرى على وزن فعلى فلا يقال سكران وسكرانين ووجه عدم جمعه بهذا الجمع هو ان فعلى مؤنثه فعلى مؤنثه قد

جمع بهذا الجمع مثل ند مانون فانه جمع ند مات وهو فعلات ومؤنثه ند مانه وهو
 على وزن فعلا نة فلو جمع فعلات الذي مؤنثه فعلى للزم الالتباس بين جمع فعلا
 فعلى وجمع فعلات فعلا نة فلذ فاع الالتباس لا يجمع فعلات فعلا نة على هذا الجمع
 والشرط الخامس هوان لا يكون هذا الاسم الذي فيه معنى الوصفية على وزن -
 فعيل بمعنى مفعول وذكر المصنف هذا الشرط بقوله ولا فعيل بمعنى مفعول كجريح
 بمعنى مجروح فان جريح على وزن فعيل بمعنى مفعول وهو المجروح فلا يقال
 جريعون وجريجين ووجه عدم جمعه بهذا الجمع هوان المذكر والمؤنث في فعيل
 بمعنى مفعول مستوياً فرق فيه بينهما فانه يقال رجل وامرأة جريح فلو جمع المذكر
 بالواو والنون او الياء والنون لكان هذا الفعيل اذا كانت المؤنث مجموعاً بالاولف والتاء
 حينئذ يرتفع الاستواء الثابت بين المذكر والمؤنث والشرط الخامس هوان لا يكون ذلك
 الذي فيه معنى الوصفية على وزن فعول بمعنى فاعل وهذا الشرط ذكر المصنف -
 بقوله ولا فعول بمعنى فاعل كصور بمعنى صابر فان صبور على وزن فعول بمعنى فاعل
 وهو صابر ولا يجمع بهذا الجمع فلا يقال صبورون او صبورين ووجه عدم جمعه بهذا
 الجمع مثل وجه فعيل بمعنى مفعول بان يقال ان فعول بمعنى فاعل يستوى فيه
 المذكر والمؤنث فيقال رجل صبور وامرأة صبور فلو جمع المذكر بالواو والنون
 او الياء والنون لكان هذا الفعول اذا كانت مؤنثاً مجموعاً بالاولف والتاء فيرتفع -
 الاستواء بينهما فلا يكون حينئذ الفعول الذي يكون بمعنى الفاعل مستوياً بين -
 المذكر والمؤنث ويجب حذف نونه اى نون الجمع المذكر السالم بالاضافة اى بان
 يضاف هذا الجمع الى شئ آخر نحو مسلمون مصر فانه كان فى الاصل مسلمون فلما ضيف
 الى مصر حذف عنه النون لاجل الاضافة ووجه حذف هذا النون عند الاضافة
 ذكرناه فى بحث المثني فلا حاجة الى اعادته ثانياً ومؤنث عطف على قوله مذكر اى
 القسم الثانى من الجمع المصحح الجمع المصحح المؤنث وهو ما اى جمع الحق باخره -
 اى باخر مفردة الف وتاء نحو مسلمات فى جمع مسلمة وكذا هندات فى جمع هند
 فان قيل ان مسلمات لا يكون مثلاً للجمع المصحح لوان الجمع المصحح عبارة عن الذى
 لم يتغير بناء واحدة وههنا قد تغير بناء الواحد لالتا الموجودة فى واحدة
 وهو مسلمة قد حذفت من المسلمات فلا يكون جمعاً مصححاً قلنا ان المراد
 من عدم التغير هوان لا يكون ذلك التغير واقعا فى حرف نفس المفرد والتاء

لست من حروف نفس المفرد بل زيدات للتأنيث فلو بأس بشل هذا التغير وشرطه
 اى شرط الذى اريد جمعه بالالف والتاء ان كان اى الاسم الذى اريد جمعه .
 يجمع السلامة للمؤنث صفة وله مذكر اى والحال ان يكون لذلك الاسم المؤنث
 الذى صفة مذكر ان يكون مذكراً اى مذكر ذلك الاسم المؤنث قد جمع بالواو و
 النون نحو مسلمون فان المؤنث الذى اريد جمعه مثل مسلمة فانه صفة وله مذكر
 وهو مسلم وقد جمع مسلم على الواو والنون وهو مسلمون فيصير جمع مسلمة
 بالالف والتاء ووجه هذا الاشتراط هو ان المذكر اصل والمؤنث فرعه والجمع -
 السالم مطلقاً سواء جمع بالواو والنون او بالالف والتاء اصل لسلامة بناء الواحد
 فيه وجمع التكثير فرع لعدم سلامة بناء الواحد فيه فلما جمع الفرع وهو -
 المؤنث بالالف والتاء وجب ان يجمع الفصل وهو المذكر بالواو والنون لاجمع -
 التفسير لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل فان قيل هذا منقوض بلفظ حضرات في قوله
 عليه السلام ليس في الحضرات صدقة فانه جمع بالالف والتاء ومفردة حضراء على
 وزن فعلاء ومذكورة اخضر وهو على وزن افعل وهو لا يجمع بالواو والنون لان افعل
 فعلاء لا يجمع بالواو والنون فالحضراء صفة جمع بالالف والتاء مع عدم وجود الشرط
 المذكور قلنا ان ذلك لغلبة الاسمية على الوصفية فاذا غلبت الاسمية عليه الحق -
 بالاسماء الجامدة فلا حاجة حينئذ الى شرط في جمعته لان الاسم الجامد يجمع بالالف
 والتاء بلا شرط كما سيذكر المصنف فيما سياتى وان لم يكن له اى لذلك المؤنث الذى
 صفة مذكر اى المذكر الذى جمع بالواو والنون فشرطه اى فالشرط لصحة جمعيته
 ان لا يكون اى تلك الصفة مؤنثاً مجرداً عن التاء كالحائض والحامل فان لفظ -
 الحائض والحامل من قبيل الصفات وليس لهما مذكر لان الحيض والحمل صفتان -
 مختصتان بالمؤنث ولكن لا يمكن ان يجمعاً بهذا الجمع لان الشرط في صحة جمعيته هذه
 الصفة هو ان لا يكون مؤنثاً مجرداً عن التاء بل يكون مؤنثاً متلبساً بالتاء وهذا الشرط
 ليس به وجود في حامل وحائض لانها مؤنثان مجردان عن تاء التأنيث فلا يصح ان
 يجمعاً بهذا الجمع ووجه هذا الاشتراط هو انه لو جمع المجرد عن التاء كالحائض -
 والحامل والحال ان المتلبس بالتاء كالحائضة والحاملة جمع بهذا الجمع فيقال -
 حائضات في حائضات وحاملات في حاملات فلم يجمع الحائض والحامل ايضاً بالالف -
 والتاء للزم التباس بين المتلبس بالتاء وبين جمع المجرد عن التاء فجمع حائضات

دون حائض وحاملة دون حامل لدفع الالتباس فان قيل الالتباس كما يدفع بهذا الطريق كذلك يدفع بالعكس بان يجمع الحامل والحائض دون الحائضة والحاملة فلم يفعل العكس قلنا التاء في حائضته وحاملة موجودة صراحة وفي حائض وحامل موجودة تقديراً فما فيه التاء صراحة اليق بان يجمع بهذا الجمع مما فيه وجود التاء تقديراً فلذا لم يفعل العكس وان كان اى ذلك الاسم الذى اريد جمعه بالالف والتاء اسماً غير صفة اى بان لا يكون فيه معنى الوصفية بل يكون اسماً جامداً جمع بالالف والتاء بلا شرط كهتدات في جمع هند ولكن اشترط - السمع يعنى ان الاسم الجامد يجمع بهذا الجمع بلا شرط ولكن السمع ضرورى لان - الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوها مما كان تانيثها غير حقيقى لا يجمع بهذا الجمع لعدم وجود سمع جمعه بالالف والتاء وانما لم يشترط الشروط في هذا الاسم لان الاسماء الجامدة موضوعة براسها فلا تظهر الفرعية والاصلية فيها حتى يلزم زيادة الفرع على الاصل ولما فرع المصنف عن تسمى الجمع الصحيح اى - المذكر والثلاثى شرع في بيان الجمع المكسر فقال والمكسر اى الجمع المكسر صيغته في - الثلاثى كثيرة تعرف بالاسماع اى صيغة الجمع المكسر اذا كان من الثلاثى غير قياسية يعنى ليس لها قاعدة بل سماعية اى تعرف بالاسماع فليس لها وزن مخصوص تجئ عليه بل تجئ على اوزان مختلفة مسموعة من العرب كرجال وافراس وفلوس هذه امثلة - الجمع المكسر من الثلاثى المجرد لان الاول جمع رجل والثانى جمع فرس والثالث جمع فلس وفى غير الثلاثى اى فى غير الثلاثى المجرد فيشمل الرباعى مطلقاً والثلاثى المزيـد فيه على وزن فعال وفعالين مثال الاول كالدرهم ومثال الثانى كالدنانير قياساً اى مجئ صيغة الجمع المكسر من غير الثلاثى المجرد مجئ على القياس اى على وزن خاص وهو وزن الاول وزن فعال والثانى وزن فعالين كما عرفت فى التصريف فان قيل ينبغى ان يقدر لفظ علم قبل لفظ التصريف ليعلم ان المراد منه علم الصرف لا المعنى المصدى لان المراد منه الاول دون الثانى قلنا لا حاجة الى تقدير لفظ علم قبل لفظ - التصريف بل صار هو علماً لذلك العلم فيذكر نفس لفظ التصريف يعلم ان المراد منه هذا العلم المعهود لا الغير فان قيل ينبغى ان يقول الصرف لانه اخصر من التصريف مع مساواتهما فى الدلالة على ذلك العلم بل الصرف مشهور فى ذلك العلم من - التصريف قلنا ان فى لفظ التصريف مبالغة ولست تلك المبالغة موجودة فى الصرف

فالاولى ان يذكر هذا العلم بلفظ فيه مبالغة لان هذا العلم علم شريف لانه
فيه تصرفات كثيرة ثمان في الجمع المطلق تقسيما الاول تقسيمه الى السالم و
المكسر وهذا التقسيم باعتبار اللفظ والتقسيم الثاني هو ان هذا الجمع يقسم الى
جميع القلة وجميع الكثرة وهذا التقسيم باعتبار المعنى فلما فرغ المصنف من بيان
التقسيم الاول شرع في بيان التقسيم الثاني فقال ثم للجمع اى الجمع مطلقا لا للجمع
المكسر خاصة ايضا اى هذا التقسيم كالسابق لمطلق

الجمع لا للقسر الخاص من الجمع على قسمين جمع قلة أى أحدهما جمع قلة وهو أى جمع القلة ما يطلق على العشرة وهذا هو منتهاه فمادونها أى ما تحت العشرة فهى - يطلق على ما بين الثلاثة إلى العشرة فالثلاثة ابتدائه والعشرة منتهاه فان قيل لا يسلم أن جمع القلة يطلق على العشرة فمادونها بل قد تطلق على ما فوق العشرة - أيضاً قلنا مادنا أن جمع القلة تطلق على الثلاثة إلى العشرة بطريق الحقيقة واما - إطلاقه على ما فوق العشرة فهو بطريق المجاز وانبيته أى أوزان جمع القلة الفعل - فان قيل يخرج عنه اقلس جمع فلس لانه جمع قلة وليس فعل قلنا المراد من افعل ما يكون على وزن افعل فيدخل فيه اقلس لانه أيضاً على وزن افعل فان قيل فيخرج حينئذ افعل بنفسه لانه ليس ليس على وزن افعل والا لصار الشئ الواحد وزناً و - موزناً قلنا جمعيته ثبت بطريق الدلالة لانه لما ثبتت الجمعية فيما يوزن به فثبت في الوزن بالطريق الأولى وافعال مثل افلاس جمع فرس واجسام جمع جسم وههنا أيضاً المراد من افعال ما يكون على وزن افعال فيدخل فيه الافلاس والاجسام و - ثبت جمعية افعال بطريق الدلالة وافعلة مثاله ارغفة جمع رغيف وفعلة أى جمع يكون على وزن فعلة مثل غلعة جمع غلام وكذا المراد من افعلة الجمع يكون على وزنه وقد جمع الناظم في الشعر الفارسي هذه الأوزان الأربعة للجمع القلة

«شعر» ۱۶۱

جمع راجهارهئت ا بنيه + افعل افعال فعلة وافعله
 يا تو گویم هر یکی را امثله ☞ افلس افراس غلثة ارغفلة
 وجمع الصيغ اصله جمعات حذف النون لاجل الاضافة والبراز من جمعا الصحيح
 الجمع المذكور السالمة مثل مسلمون وجمع المؤنث السالم مثل مسلمات بدون -
 اللوم هذا يتعلق بالكل اى الا نبية الاربعة وجمع الصيغ تطلق على العشوة وما

دونها الى الثلاثة اذا استعملت بدون اللام اى لوم التعريف ووجه ذلك
التقيد هو ان الاصل في المعروف باللام مطلقاً سواء كان جمعاً او مفرداً الاستغراق
وهذا القيد ليس بمختص بجمع القلة بل مراد في جمع الكثرة ايضاً لان
جمع الكثرة ايضاً اذا استعملت باللام يكون للاستغراق ولكن المصنف ذكر -
هذا في القلة فقط فان قيل اذا كان هذا القيد مراداً في جمع الكثرة ايضاً
فينبغي ان يذكر المصنف في جمع الكثرة ايضاً قلنا انما يذكر في جمع -
الكثرة للاكتفاء بذكره في جمع القلة وهذه الازان المشهورة ذكرها
المصنف وقد زاد بعضهم وزنان آخران الاول فعلة بالفتحات الثلاثة
على الحروف الثلاثة مثل أكلة جمع آكل وهذا الوزن زادة الفراء والوزن
الثاني افعلاء مثل اصدقاء جمع صديق وهذا الوزن زادة بعض النحاة كزيدون
مثال الجمع المذكر السالم ومسلمات مثال الجمع المؤنث السالم وجمع كثرة
اى القسم جمع كثرة وهو ما يطلق على ما فوق العشرة اى الجمع الكثرة تطلق -
على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له فان قيل لان سلمات جمع الكثرة تطلق -
على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له لانه منقوض بقوله تعالى ثلاثة قروء
فان قروء جمع قرء وهو جمع كثرة وقد استعملت في افراد ثلاثة قلنا استعارة
احدهما للآخر جائز مع وجود ذلك الآخر وهذا ايضاً من ذلك القبيل فالقروء
استعمل في ثلاثة بطريق الاستعارة مع وجود الاقراء فان قيل في استعمال
الجمع الكثرة في قوله تعالى مكان جمع القلة مع وجود جمع القلة قلنا ذلك
التنبية على ان تلك الثلاثة كثيرة في عدة المدة وانبية اى صيغ جمع
الكثرة ما عدا هذه الانبىة اى الانبىة الستة المذكورة في جمع القلة من
افعل وافعال وافعلة وفعلة وجمعاً صحيحاً فان قيل ان البعض من الاسماء -
ليس له جمع الكثرة بل يكون له جمع قلة فما طريق اداء معنى الكثرة فيه مثل
ارجل جمع رجل لكسر الراء والبعض الآخر من الاسماء ليس له جمع القلة بل
يكون له جمع الكثرة فقط فما طريق اداء جمع القلة فيها كرجال جمع رجل
بفتح الراء قلنا ان الوزن في مثل هذه الاسماء يكون مشتركاً بين القلة والكثرة -
فيكون الاستعمال في كل واحد منهما بطريق الحقيقة ولما فرغ المصنف عن -
تقاسيم الاسماء ليس فيها لحاظ المحدث شيء في تقسيم آخر لا سم الذي فيه

لحاظ الحدث وهو المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
 واسم التقضيل فان قيل ما وجه تأخير هذا التقسيم من التقاسيم الاخر قلنا
 ان لهذه الاقسام مناسبة مع الفعل في الاستمال على الحدث فأخر هذا التقسيم
 ليكون الاسماء المشتملة على الحدث متصلة بالفعل فان قيل ما وجه تقديم
 المصدر على باقي اقسام الاسم قلنا انه اصل في الاشتقاق عند البصريين او
 لكونه مظنة الاصل لوجود الاختلاف بين البصريين والكوفيين في اصل
 في الاشتقاق فعند البصريين الاصل في الاشتقاق المصدر وعند الكوفيين
 الاصل في الاشتقاق الفعل دون المصدر او اما باقي متعلقات ففيها اتفاق
 بانها فرع في الاشتقاق لا اصل فلجل اصاله المصدر او لجل كونها مظنة
 الاصل قدمه المصنف على باقي الاسماء فقال فصل المصدر اسم يدل على
 الحدث فقط اى دون النسبة والزمان ففيه احتراز عن المشتقات لانها تدل
 على النسبة فان قيل المتبادر من الحدث هو ما يكون صادراً من الغير لان الحدث
 لا بد له من محدث فالتعريف لا يجمع بعض افراد المصدر كالطول والقصر لانهما
 ليسا بصادرين عن الغير قلنا ليس المراد من الحدث المعنى المتبادر بل المراد منه
 المعنى القائم بالغير سواء صدر عن ذلك الغير كالضرب والمشي ولم يصد
 عنه كالطول والقصر ويمكن ذلك الا عتراض ان يبين بتقرير آخر بان يقال
 ان للحدث معنيين احدهما ان الحدث بمعنى الحدوث المقابل للثبوت والمعنى
 الآخر هو ان الحدث هو المعنى القائم بالغير فبالنظر الى المعنى الاول لا يصدق
 التعريف على الطول والقصر لانهما ليسا بمحدثين بل ثابتين للصاحب بطريق
 الثبوت والادام قلنا ان الا عتراض المذكور انما كان وارداً لو كان المراد من
 الحدث المعنى الاول والامر ليس كذلك بل المراد منه المعنى الثاني فيصدق
 التعريف على الطول والقصر وذكر ابن الحاجب قيداً آخر في تعريف المصدر
 وهو قيد الجارى على الفعل حيث قال في تعريف المصدر المصدر اسم الحدث
 الجارى على الفعل والمراد بجريانه على الفعل وقوعه تأكيداً للفعل مثل ضربت
 ضرباً او بياناً لنوعه مثل جلست جلسته او بياناً للعدد مثل جلست جلسته فان قيل
 اذا كان هذا القيد اعتبره ابن الحاجب في تعريف المصدر فلم يذكره المصنف
 في تعريف المصدر قلنا انما لم يقيده بهذا القيد لئلا يخرج عن تعريف المصدر

المصادر التي لا فعل لها من لفظها مثل ويحك وويلك فانهما مصدران ولا فعل لهما من لفظهما فلا يمكن جريانهما على الفعل ولكن الحق تفيد تعريف المصدر بذلك القيد لانه على تقدير عدم تفيد ذلك التعريف بذلك القيد يلزم دخول اسماء المصادر في تعريف المصدر مثل الرضوء واله لانهما ايضا يدلان على الحدث واما اذ قيد التعريف بقيد الجريان فيخرجان عن التعريف لانهما لا يجريان على الفعل واما الجواب عن ويحك وويلك هوان المصدر عبارة عن الحدث الجارى على الفعل ويكون الفعل مشتقا منه ولم يشق من لفظ الويل والويلع الفعل فلا يكونان مصدرين بل يكونان من قبيل المفعول المطلق ولا بأس بخروجهما عن تعريف المصدر والنسبة بين المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوص من وجه فالمادة الاجتماعية ضربا في ضربت ضربا فانه مصدر وكذا مفعول مطلق ومادة الافتراقية من جانب المصدر الضرب في قولهم الضرب واقع على زيد فانه مصدر لا اشتقاق الفعل منه وليس بمصدر في هذا المثال لعدم جريانه على الفعل والمادة الافتراقية من جانب المفعول المطلق ويجا وويلك فانهما من قبيل المفعول المطلق وليسا مصدرين لعدم اشتقاق الفعل منه ويشق منه الافعال وكذا يشتق منه متعلقات الافعال من الاسماء المشتقة لانه اذا كان اصلا للفعول يكون اصلا لمتعلقاتها ايضا لان اشتقاق الافعال منه بالذات واشتقاق متعلقات الافعال منه بالواسطة واختار المصنف مذهب البصريين حيث جعل المصدر اصلا في الاشتقاق دون الفعل كما ذهب الى اصابته اى الفعل الكوفيون وابنيته اى صيغ المصدر من الثلاثي المجرد اى من الفعل الذى يكون ثلوثا مجردا عن الزائد غير مضبوطة اى غير محفوفة والمداد من عدم حفظه وضبطه هوان لا تكون تلك الصيغ داخله تحت قاعدة كلية وقانون تعرف بالسمع اى بالسمع من العرب فياتي مصدر الثلاثي المجرد على اوزان مسبوقة من العرب ولا يكون فيه قياس وقاعدة وترتقى تلك الاوزان المسبوقة في مصدر الثلاثي المجرد الى اثنين وثلاثين وزنا عند السيوييه كما ذكر ذلك في كتب علم الصرف ومن غير اى غير الثلاثي المجرد والمداد منه الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والرباعي المزيد فيه قياسية اى مصدر هذه الافعال الثلاثية يكون على قياس وقاعدة بان يكون داخل تحت قاعدة كلية كالافعال والافعال والاستفعال.

٢٤٣

والفعللة والتفعّل الأول والثاني والثالث مثال لوزن الثلاثي المزيد فيه فقي
 زيادة الحرف الواحد في الثاني زيادة الحرفين وفي الثالث زيادة الحروف الثلاثة
 والرباع مثال وزن الرباعي المجرد والخامس مثال وزن الرباعي المزيد فيه وهذا
 الاوزان داخله تحت قاعدة وهي ان كل فعل ماضيه على فعل فمصدره على -
 وزن افعال وكل فعل ماضيه على وزن انفعال فمصدره على وزن انفعال وكل
 فعل ماضيه على وزن استفعال فمصدره على وزن استفعال وكل مصدر ماضيه
 على وزن فعلن فمصدره على وزن فعلة وكل فعل ماضيه على وزن تفعّل -
 فيكون مصدره على وزن تفعّل مثال الاول اكرم اكراماً ومثال الثاني انكسر -
 انكساراً ومثال الثالث استخرج استخراجاً ومثال الرابع دحرج دحرجة ومثال -
 الخامس تدحرج تدحرجة ولما فرغ المصنف من تعريف المصدر وبيان اوزانه
 شرع في بيان عمل المصدر فقال فالمصدر ان لم يكن مفعول مطلقاً وانما قيد -
 بقيد ان لا يكون مفعولاً لانه لو كان مفعولاً مطلقاً في الكلام في عمله فيما بعد
 يعمل عمل فعله اي فعل ذلك المصدر اي ان كان فعله لازماً فيعمل عمل الفعل
 اللازم وان كان متعدياً فيعمل عمل الفعل المتعدّي ثم ان العمل ثابت للمصدر
 سواء كان بمعنى الماضي والحال او الاستقبال فليس عمله مقيد بواحد من تلك
 الازمنة الثلاثة ووجه ذلك هو ان المصدر

يعمل مع ان الموضوع للعمل هو الفعل فهو ان المصدر مناسب مع الفعل في الاشتقاق
 فلاجل مناسبة الاشتقاق بين الفعل والمصدر يعمل ذلك المصدر عمل فعله
 واما وجه عدم تقيده باحد الازمنة الثلاثة في حين العمل فلان المصدر حين
 العمل يكون بتقدير ان مع الفعل فالفعل المقدر يكون ماضياً ويكون حالاً ويكون
 استقبالياً فيعمل في كل واحد من تلك الازمنة الثلاثة وايضا ان هذه المناسبة
 اي المناسبة في الاشتقاق مناسبة قوية فلا يحتاج المصدر في العمل الى شرط
 الزمان ثم بين المصنف كيفية عمل المصدر فقال اعني يرفع الفاعل اي -
 فقط دون المفعول به ان كان لازماً ولزومه بلزومه فعله فاذا كان الفعل
 لازماً فيكون المصدر ايضاً لازماً وكذا انعديته بتعدية الفعل فاذا كان -
 الفعل متعدياً يكون المصدر ايضاً متعدياً نحو اعجبني قيام زيد فان قيام مصدر
 لازمي لان فعله وهو قام لازمي فان قيل المثال لا يطابق المثل لان قيام الواقع

في هذا المثال لم يعمل في زيد الرفع لان زيد مجرور لاجل اضافة قيام اليه
 قلنا ان الرفع اعم من ان يكون لفظاً او تقديراً او محلاً وفي هذا المقام الرفع -
 اللفظي والتقديرى وان لم يكن موجوداً ولكن الرفع المحلى موجود فلفظ زيد
 في المثال المذكور مرفوع محلاً فطابق المثال مع الممثل وينصب اى ذلك المصدر
 المصدر مفعولاً ايضاً اى كما يرفع الفاعل ان كان متعدياً نحو اعجبني ضرب زيد عمرواً
 فلفظ ضرب مصدر متعدى فلفظ عمرواً منصوب به كما ان لفظ زيد مرفوع
 به وانما كان عمل المصدر على طريق عمل فعله لان المصدر فرع الفعل في -
 العمل وان كان اصله في الاشتقاق فاذا كان فرعاً له في العمل فيكون عمله على
 مثل عمل الفعل لئلا يلزم زيادة الفرع على الأصل ولا يجوز تقديم معمول
 المصدر عليه اى على المصنوع وعدم جواز التقديم عام الى جميع معمولات -
 المصدر من الفاعل والمفعول والظروف عند جمهور النحاة فعندهم لا يتقدم
 على المصدر واحد من معمولاته سواء كان اى معمول اى عمدة او فضلة -
 ولكن الشيخ الرضى خالف الجمهور في حق الظروف بان المصدر العامل في -
 الظروف يجوز تقديم تلك الظروف المتعملة ووجه عدم جواز تقديم معمول
 المصدر على المصدر فلو ان المصدر حين العمل يكون بتقدير ان مع الفعل فان
 موصول حرقى والفعل المذكور بعده يكون صلته ولا يجوز تقديم معمول -
 الصلة على الموصول فلذا لا يجوز تقديم معمول المصدر على المصدر ووجه
 تجويز الشيخ الرضى في الظروف هو ان في الظروف توسع لا يكون ذلك التوسيع
 في غيرها فلذلك جاز تقديمها لانه يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها فلا يقال اعجبني
 زيد ضرب عمرو هذا مثال تقديم الفاعل على المصدر ولا عمرواً ضرب زيد
 هذا مثال تقديم المفعول على المصدر فهذان المثالان كلاهما ممنوعان -
 لوجود ما هو ممنوع في شريعتهم الخوفيهما وهو تقديم معمول المصدر عليه و
 يجوز اضافة اى المصدر الى الفاعل اى الى فاعل ذلك المصدر فيكون الفاعل
 حينئذ مجزواً لفظاً ومرفوعاً محلاً وانما ذكرنا اضافة بلفظ يجوز اشارة الى ان
 عدم اضافته بان يذكر المصدر منوناً بدون الاضافة اقوى من اضافته لان -
 عمل المصدر انما هو لمناسبة مع الفعل ومشابهة معه وحين ذكره منوناً
 بدون الاضافة بم - هذه المشابهة قوية لكون المصدر حينئذ نكرة كما ان

الفعل يدل على حدث غير معلوم نحو كرهت ضرب زيد عمرواً فان ضرب
 مصدر مضاف الى زيد وهو فاعله والى المفعول فان قيل لا تسلم جواز اضافة
 المصدر الى المفعول لان المذكور بعد المصدر الفاعل فلو اضيف المصدر الى
 المفعول للزم وجود الفاصل بين المضاف والمضاف اليه وهو باطل قلنا حين
 اضافة المصدر الى المفعول يجب تقديم المفعول على الفاعل فاذا قدم المفعول
 على الفاعل فلا شك حينئذ في صحة الاضافة لا نعدم وجود الفاصل حينئذ بين
 المضاف والمضاف اليه نحو كرهت ضرب عمرو زيد فان عمرو مفعول ضرب
 وقد اضيف اليه ضرب في هذا المثال وحين الاضافة قدم ذلك المفعول على
 الفاعل ولكن اضافة المصدر الى الفاعل كثير و اضافته الى المفعول قليل -
 فلذا ذكر ابن الحاجب الاضافة الى المفعول بلفظ الدال على التقليل حيث قال و
 قد يضاف الى المفعول وليس مراد المصنف من المفعول المفعول كما هو المتبادر
 الى الذهن بل المراد منه هو مطلق المفعول اى سواء كان مفعولاً به او فيه اوله
 ولما فرغ المصنف من بيان عمل المصدر الذى لم يقع مفعولاً مطلقاً شرع في -
 بيان عمل المصدر الذى وقع مفعولاً مطلقاً فقال وامان كان مفعولاً مطلقاً اى
 اذا كان المصدر مفعولاً مطلقاً وذلك يكون حين جريانه على الفعل وقد عرفت -
 معنى الجريان فيما سبق فالعمل للفعل الذى قبله ووجه ذلك ان الفعل قوى في
 العمل لو وضعه للعمل والمصدر ضعيف في العمل لان عمله لاجل المناسبه
 ولا يجوز اعمال الضعيف مع وجود القوى ولان المصدر حين العمل يكون بتقدير
 ان مع الفعل واذا وقع المصدر مفعولاً مطلقاً لا يصح تقديره بان مع الفعل لانه
 يصير التقدير هكذا ضربت ان ضربت فيلزم تأكيد الفعل بالمصدر التاء
 وهو باطل لان الفعل انما يؤكد بالمصدر الصريحى لا بالمصدر التاويلي
 نحو ضربت ضرباً عمرواً وبين المصنف تطبيق المثال مع المثل بقوله فعمرو
 منصوب بضربت فان قيل ان دخول حرف الجر مختص بالاسم ولا يدخل على
 الفعل فكيف تقول بضربت فان ضربت فعل دخل عليه حرف الجر وهو الباء
 قلنا المراد من ضربت في بصوبت هو لفظ ضربت وهو اسم لضربت الواقع في
 التركيب فيصح دخول حرف الجر عليه وههنا صورة ثالثة لم يذكرها
 المصنف ولكن ذكرها ابن الحاجب بقوله وان كابد لأمنه اى ان كان المصدر

الواقع مفعولاً مطلقاً بدلاً من الفعل بان حذف فعله واقيم المفعول المطلق مقام ذلك الفعل فحينئذ يجوز الوجهان الاول ان يكون العمل للفعل المحذوف لا لاجل - اصالة الفعل في العمل والوجه الثاني ان يكون العمل للمصدر لا لاجل نيابته من باب الفعل ويجوز ان يكون المراد من الوجهين عمل المصدر لا لاجل مصدر ريته وعمله اى المصدر لا لاجل المبدلية بانه بدل من الفعل فعلى هذا التقدير يكون العامل حينئذ المصدر فقط ولكن في عمله وجهان ولما فرغ المصنف من بحث المصدر شرع في بحث اسم الفاعل فقال فصل اسم الفاعل اسم مشتق من فعل فان قيل يلزم القول على مذهب الكوفيين القائمين باشتقاق الاشياء من الفعل وهو مذهب مرجوح قلنا المراد من الفعل في كلام المصنف هو الفعل اللغوي لا الفعل الاصطلاحي ولا شك ان الفعل اللغوي عبارة عن المصدر فبناء القول على مذهب البصريين او الكوفيين او نقول المراد من الفعل هو الفعل الاصطلاحي فذكر المصنف الفعل مع ان المشتقات مشتقة من المصدر للاشارة الى جريان اصطلاح النحاة - البصريين بان اشتقاق الصفات من المصدر انها هو بواسطة الفعل فيكون المراد من اشتقاق اسم الفاعل من الفعل بالذات ومن المصدر بالواسطة وهذا هو مذهب البصريين فبناء الكلام على مذهبهم دون مذهب الكوفيين لانهم يقولون ان الصفات مشتقة من الفعل لا من المصدر لا بالذات ولا بالواسطة فيقولون مشتق احترز عن المصدر لانه غير مشتق من الشئ لانه الاصل في الاشتقاق ومعنى الاصل ان يكون الغير مشتقاً منه ولا يكون هو مشتقاً من الغير ليدل متعلق بقوله مشتق والضمير في يدل راجع الى الاسم فيكون المعنى ان اشتقاقه انما للدلالة المذكورة على من قام به الفعل فان قيل يخرج عن تعريف اسم الفاعل صاهل في قولهم فرس صاهل ومفترس في قولهم الاسد حيوان مفترس ووجه الخروج ان كلمة من يستعمل في ذوى العقول فلا يدل صاهل ومفترس على من قام به الفعل بل يدلان على ما قام به الفعل لان كلمة ما لغير ذوى العقول - قلنا كلمة من ههنا اعم من ذوى العقول وغير ذوى العقول فان قيل ينبغي ان يذكر كلمة ما الموضوعه لغير ذوى العقول لان ما جهل امره يذكر بكلمة ما قلنا انما لم يذكر كلمة التقلب العقلاء على غير العقلاء و بقوله من قام به الفعل يخرج اسم المفعول وكذا اسم التفضيل الذى وضع لتفضيل المفعول

لا نهما يدلان على من وقع عليه الفعل بمعنى الحدوث وخرج بقيد الحدوث
الصفة المشبهة لانها وان كانت تدل على من قام به الفعل ولكن يكون ذلك
بطريق الثبوت لا بطريق الحدوث مثل الحسن والكريم فان معناهما من -
ثبت له الحسن والكريم وليس معناهما حدث له الحسن والكريم بعد ان لم يكن
موجوداً واذا اريد معنى الحدوث فيقال حاسن وكارم الآن او غداً وكذا اخرج -
بقيد الحدوث اسم التفضيل الذي يكون بمعنى الثبوت مثل احسن واكرم
فان قيل تعريف اسم الفاعل لا يكون مانعاً عن دخول الغير لانه يدخل فيه اسم
التفضيل الذي يكون لتفضيل الفاعل ويكون بمعنى الحدوث لانه ايضاً مشتق -
من فعل ليدل على من قام به الفعل بمعنى الحدوث مثل اضرب واقل قلنا قيد
الحيشية معتبر في هذا التعريف وهو ههنا من حيث انه قام به الفعل اى لا من
حيث انه قام به زيادة الفعل فيكون معنى تعريف اسم الفاعل هو انه اسم
مشتق من فعل ليدل على من قام به الفعل من حيث انه قام به الفعل فيخرج -
ذلك اسم التفضيل لانه اسم مشتق من فعل ليدل على من قام به زيادة -
الفعل فان قيل يخرج عن تعريف اسم الفاعل حائض وطالق لانهما من قبيل اسم
الفاعل مع انهما يدلان على الثبوت لا على الحدوث قلنا المراد من الحدوث في تعريف
اسم الفاعل هو ان يدل على الحدوث باعتبار الوضع ولا شك ان طالق وحائض -
باعتبار الوضع بمعنى الحدوث واما الثبوت فعرض لهما من جهة العارض وهو -
الاستعمال فان قيل يخرج عن تعريف الفاعل خالد ودائم وثابت وراسم لان
كل واحد منها يدل على الدوام لان الخلود يكون معناه الدوام وكذلك الدائم -
والثابت قلنا ان هذه الثلاثة وان كانت تدل على الثبوت ولكن على ثبوت الفعل
الاخر او على ثبوت الفعل الذي اشتقت منه هذه الاسماء الثلاثة بل على
ثبوت الفعل الآخر واسم الفاعل هو الذي يدل على حدوث الفعل الذي اشتق
ذلك اسم الفاعل منه ولا يكون دالة على دوام ذلك الفعل وثبوته ولا شك
ان هذه الاسماء الثلاثة ايضاً دالة على حدوث الفعل الذي اشتقت هذه -
الاسماء الثلاثة منه فان خالد يدل على حدوث الخلود والدائم يدل على
حدوث الدوام وكذا الثابت يدل على حدوث الثبوت فيصدق عليها تعريف
الاسم الفاعل فان قيل تعريف اسم الفاعل لا يكون جامعاً لافراده لانه يخرج

منه صفات الله تعالى مثل رازق وقادر وعالم فانها تدل على ثبوت الفعل
الذى اشتق منه هذه الاسماء الثلاثة فان عالم يدل على ثبوت العلم -
ورازق يدل ثبوت الرزق اى ترزيقه للمخلوق وقادر يدل على ثبوت قدرته
قلنا ان البرادان اسم الفاعل يدل على حدوث الفعل الذى اشتق هو منه ولا يدل
على الثبوت بالصيغة وان دل على الثبوت اى ثبوت ذلك الفعل الذى اشتق منه
اسم الفاعل فلا بأس بذلك وهذه الصفات اى صفات الله تعالى وان دلت
على الثبوت ولكن تلك الدلالة ليست باعتبار الصيغة بل هى باعتبار موصوفه
القديم وهو الله تعالى لان موصوفه القديم موصوف من الازل على هذه
الصفات فاذا كان كذلك فلا يخرج هذه الصفات عن تعريف اسم الفاعل -
ووجه دلالة موصوفه هو ان موصوفه هو الله تعالى وهو قديم ولا يصح عليه
التغير وحدث صفة فيه بل صفاته ايضا قديمة ازلية وصيغته اى -
صيغته اسم الفاعل فان قيل انه لا ينبغي بيان الصيغة للمصنف لان بيان
الصيغة هو وظيفه علم الصرف والكلام ههنا فى علم النحوى لان هذا الكتاب
مدون فى علم النحوى قلنا ان بيان الصيغة وان كان وظيفه علم الصرف -
ولكن ذلك يقتضى ان لا يقع بيانها فى علم النحوى بطريق القصد بان يكون مقصودا
ولكن تعرض المصنف للصيغة ههنا ليس بطريق القصد بل انما ذكر الصيغة
طردا وتبعاً للتعريف ولا بأس بذكرها بهذا الطريق او نقول فى الجواب ان بيان
الصيغة وان كان من وظيفه علم الصرف ولكن بيانها ههنا موقوف عليه
للمقصود لان المقصود هو اثبات الاحكام لا اسم الفاعل فهو موضع الاحكام -
هو صيغة اسم الفاعل فلا يد من بيان الصيغة ليتعين ويتضح موضع
الاحكام فذكر الصيغة وبيانها وان لم يكن مقصودا بالذات ولكنه مقصود
بالعرض فى علم النحوى فلا بأس فى التعرض الى بيانها فان انحصر صيغة اسم
الفاعل فى القسمين باطل الاول ان يكون على وزن اسم الفاعل والثانى ان -
يكون بصيغة المضارع المعلوم بيم مضوم لان اسم الفاعل صيغ
غير هذين الصيغتين مثل حذر وعليم وضرب وضروب ومضارب
قلنا لا سلم ان هذه صيغ اسم الفاعل بل هى صيغ المبالغة وهى ليس
بداخلة فى اسم الفاعل عند ابن صاحب لان ابن صاحب جعل صيغ المبالغة

مثل صيغ اسم الفاعل في العمل واشتراط العمل ولا شك ان مثل الشيء يكون -
مغايرواً من الشيء فلو تكون تلك الصيغ داخله في اسم الفاعل فصر الحصر وبهذا الجواب
ان دفع الاعتراض الآخر كان وارداً وهوان تعريف اسم الفاعل ليس بجامع لا فائدة
لانه خرج صيغ المبالغة ووجه الدفوع ظاهر وهوان هذه الصيغ ليست
بداخله في اسم الفاعل فلا بأس بخروجها عن تعريف اسم الفاعل بل -
خروجها عنه واجب واجاب صاحب دراية الخوع عن الاعتراض الاول -
نسلم ان صيغ المبالغة من صيغ اسم الفاعل وحاصل جوابه هوان الحصر
في القسمين انما للصيغة المشهورة للاسم الفاعل دون مطلق الصيغة ولا
شك ان صيغة اسم الفاعل المشهورة منحصرة في هذين القسمين واما صيغ -
المبالغة فلست بمشهوره فلا بأس بخروجها عن الحصر والظرف في قول المصنف
من الثلاثي المجرد ظرف متعلق بمقدر وهو لفظ كائنه فيكون التقدير وصيغته
الكائنه من الثلاثي المجرد والظرف في قوله على وزن فاعل متعلق ايضاً بمقدر وهو
لفظ واقعة فيكون التقدير واقعة على وزن فاعل يعني ان اسم الفاعل الذي يكون
مشتقاً من الثلاثي المجرد يكون صيغته على وزن فاعل كضارب وناصر فان كل
واحد منهما من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن غيره اى غير الثلاثي المجرد وهو
ثلاثة اقسام الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والرباعي المجرد فيه على صيغة
المضارع من ذلك الفعل الذي اشتق منه اسم الفاعل بميم مضموم الباء بمعنى مع
اى يكون على صيغة المضارع من ذلك الفعل مع ميم مضموم مكان حرف المضارعة
اى يكون ذلك الميم واقفاً حرف المضارعة بان سيقط حرف المضارعة ويقا
الميم مقام حرف المضارعة ويكون ذلك الميم مضموماً سواء كان حرف -
المضارعة مضموماً كما في باب الفعال او غير مضموم كما في باب الاستفعال -
وكسر ما قبل الآخر اى كسر ما قبل الآخر في اسم الفاعل الذي اخذ من المضارع -
سواء كان ما قبل الآخر مكسوراً في المضارع كما في مستخرج اوله يكن مكسوراً اى يكون
مفتوحاً كما في متضارب كمدخل ومستخرج فان قيل المثال انما يورد لتوضيح الممثل
والمثال الواحد كافي لذلك فما الحاجة الى ايراد المثالين قلنا الاول مثال ما يكون حرف
المضارعة مضموماً والثاني مثال ما يكون حرف المضارعية مفتوحاً فتعدد المثال
مبنى على تعدد المثل ولا شك ان المثل متعدد فلا بأس في ايراد المثال

متعدد دأً فان قيل ينبغي ان يقول المصنف في موضع مستخرج متضارب ليكون -
 مثال ما يكون في آخره فتح دون كسر ايضاً مذكوراً لان في يتضارب كما ان حرف
 المضارعة مفتوح فكذلك ما قبل الآخر ايضاً مفتوح فيه قلنا انما لم يذكر
 متضارب مكان مستخرج لاجل ان فتح ما قبل الآخر قليل في المضارع فلاجل القلة
 لم يذكر مثله ويمكن تقديره اعتراض بطريق آخر وهو انه ينبغي للمصنف ان
 يذكر مثلاً ثالثاً ايضاً وهو ان يكون اسم الفاعل مخالفاً عن المضارع في حركة
 ما قبل الآخر بان يكون حركة ما قبل في المضارع مفتوحاً وفي اسم الفاعل مكسوراً
 مثل متضارب والجواب مثل ذلك قليل فلاجل القلة

لم يذكره المصنف ولما فرغ المصنف من بيان صيغة اسم الفاعل شرع في
 بيان عمل اسم الفاعل فقال وهو يعمل عمل فعله المعروف الذي اشتق منه
 ذلك اسم الفاعل ثم عمله اعم من ان يكون ذلك اسم الفاعل مشتقاً من -
 الفعل اللزمي او الفعل التقديري وكذا يعمل في المظهر والمضمر كليهما فعمله مثل
 عمل فعله فان كان لازمياً يكون هو عاملاً في الفاعل فقط دون المفعول به وان
 كان عاملاً في باقى المعمولات من المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول له
 ونحو ذلك وان كان فعله متعدياً يكون اسم الفاعل عاملاً في الفاعل وكذا في
 المفعول به وباقى المعمولات ولكن عمل اسم الفاعل ليس بطريق الاطلاق بل
 له شروط الاول ان يكون ذلك اسم الفاعل بمعنى الحال اولاً استقبال كما قال
 المصنف ان كان بمعنى الحال اولاً استقبال وانما اشترط ان يكون اسم الفاعل
 بمعنى الحال اولاً استقبال لان عمله ليس لذاته لونه اسم والاسماء لست -
 بموضوعة للعمل بل عمله لاجل مشابهته بالفعل المضارع لان اسم الفاعل -
 مشابه بالفعل المضارع في الحركات والسكنات ولاجل هذه المشابهة اخذ -
 المضارع من اسم الفاعل الاعراب فصار المضارع معرباً وان كان الاصل
 في الالفاظ البناء واخذ اسم الفاعل من المضارع العمل لاجل تلك المشابهة
 فلما كان عمل اسم الفاعل لاجل المشابهة فينبغي ان لا يكون اسم الفاعل -
 الفاعل عن المضارع في الزمان لانه لو خالف اسم الفاعل عن المضارع في المعنى
 يكون تلك المشابهة قوية لانها تكون حينئذ ثابتة من حيث اللفظ فقط دون
 معنى وحين عدم قوتها لا يؤثر في اثبات العمل لاسم الفاعل فان قيل هذا -

منقوض بقوله تعالى وكلمهم باسط ذراعيه فان باسط اسم الفاعل وهو بمعنى
 الماضى وعمل فى ذراعيه قلنا المراد من الحال والاستقبال اعم من ان يكون
 تحقيقاً للحكاية وفى الآية المذكورة وان لم يكن اسم الفاعل بمعنى الحال -
 تحقيقاً لكنه بمعناه حكاية لان هذه الآية حكاية عن الحالة الماضية -
 فيغرض تلك الحالة كانها موجودة الآن فان قيل اعتبار الحكاية ممكن فى الكل
 فى كل اسم فاعل فيكون يكون كل واحد من اسماء الفاعل عاماً لا جمل اعتبار
 حكاية الحال قلنا ان اعتبار حكاية الحال انما يكون فى الضرورة اى فى حين -
 وقوع الضرورة ومعنى وقوع الضرورة ان يعمل اسم الفاعل فى موضع من دون
 كونه بمعنى الحال او الاستقبال فيعتبر حينئذ حكاية الحال والضرورة واقعة فى
 هذه الآية المذكورة دون باقى المواضع فلا يعتبر حكاية الحال قبل عمل -
 اسم الفاعل والشرط لعمل اسم الفاعل الاعتماد على احد الاشياء الستة
 وذكر الشرط الثانى بقوله ومعتمداً ونضبه على انه خبر بعد خبر كان -
 لان اسم كان ضمير مستكن فيه وخبره الاول قوله بمعنى الحال او الاستقبال و
 خبره الثانى قوله معتمداً ثم الاعتماد على نوعين الاول الاعتماد على صاحب
 ذلك اسم الفاعل اى على الامر الذى اتصف بذلك الامر بذلك اسم الفاعل
 والثانى الاعتماد على همزة الاستفهام او حرف النفي معنى الاعتماد على المتصف
 به هو ان يكون اسم الفاعل صفة قائمة به ومعنى الاعتماد الثانى هو ان يكون
 المسئول عنه بهمزة الاستفهام ذلك اسم الفاعل وكذا يكون النفي بحرف النفي
 ايضاً ذلك اسم الفاعل ووجه اشتراط الاعتماد الاول هو ان عمل اسم الفاعل
 انما هو لاجل مشابهته بالفعل وبهذا الاعتماد يقوى فيه جملة الفعل بحيث
 ان الفعل كما اشتمل على ما لا بد منه وهو الفاعل فكذلك اسم الفاعل حين
 هذا النوع من الاعتماد يكون مشتملاً على ما لا بد له منه لانه المتصف به
 لا بد له منه لانه اسم الفاعل صفة فيقتضى امراً ليقوم اسم الفاعل بذلك
 الامر ثم المتصف بأربعة امور الاول المبتداء والثانى ذوالحال والثالث
 الموصول والرابع الموصوف وانما لا بد لاسم الفاعل من احد هذه الامور
 لان اسم الفاعل لا يكون خالياً اما ان يكون خبراً فلا بد له من المبتداء او
 يكون صفة فلا بد له من موصوف او يكون حالاً فلا بد له من ذى الحال

او يكون صلة فلا بد له من موصول فان قيل ان اسم الفاعل ايضاً مسند الى
 الفاعل كما ان الفعل مسند الى الفاعل فكما لا بد للفعل من الفاعل فكذلك لا بد
 لاسم الفاعل من الفاعل فينبغي ان يكتفى بهذه المشابهة فلا حاجة الى
 الاعتماد الى هذه الاشياء الاربعة قلنا انما لا يكتفى بهذه المشابهة لاجل ان
 اسم الفاعل ضعيف في العمل فلا يقوى اسم الفاعل بما لا بد له منه وهو -
 الفاعل الذي هو متاخر ولا يجوز تقديمه عليه فلا بد لتقوية عمله من -
 معتمد عليه مقدم على اسم الفاعل والمعتمد عليه المقدم على اسم -
 الفاعل ليس الواحد هذه الامور الاربعة فان قيل لا يحصل مشابهة اسم الفاعل
 باعتبار هذا الاعتماد مع الفعل لان الفعل مستعمل على ما لا بد له منه وهو الامر
 الخاص اي الفاعل وليس احد تلك الامور الاربعة والاعتماد في اسم الفاعل
 على احد تلك الامور الاربعة وليس بواحد منها بفاعل قلنا المشابهة وان
 لم تكن باعتبار الامر الخاص ولكن موجودة باعتبار الاشتمال في كل واحد من الفعل
 واسم الفاعل على مطلق ما لا بد منه وان كان ما لا بد منه في الفعل مغاير
 عما لا بد منه في اسم الفاعل وذكر المصنف هذه الامور الاربعة بقوله على
 المبتداء نحو زيد قائم ابوه فان قائم اسم الفاعل عمل في ابوه عمل الرفع على
 انه فاعل له وقد اعتمد على المبتداء وهو زيد او ذي الحال نحو جاءني زيد ضارباً
 ابوه عمرواً فان ضارباً اسم الفاعل عمل في ابوه عمل الرفع وفي عمرواً عمل -
 النصب فالاول فاعل له والثاني مفعول له وقد اعتمد على زيد وهو ذو الحال -
 الموصول نحو مرت بالضارب ابوه عمرواً فان ضارب اسم الفاعل عمل في ابوه
 عمل الرفع وفي عمرواً عمل النصب وقد اعتمد على الموصول وهو الالف واللام
 الاسمي في الضارب لان الالف واللام الداخل على اسم الفاعل يكون بمعنى -
 الذي من الموصولات او الموصوف نحو عندي رجل ضارب ابوه عمرواً فان ضارب
 اسم الفاعل وقد عمل في ابوه عمل الرفع وفي عمرواً عمل النصب وقد اعتمد
 على الموصوف وهو رجل ثم ان القسم الثاني من الاعتماد هو الاعتماد على
 همزة الاستفهام او صرف النفي وقد ذكرنا معنى هذا الاعتماد فهذا الاعتماد -
 على الامرين الاول همزة الاستفهام والثاني حرف النفي وانما اشترط هذا -
 الاعتماد ليقوى به جهة الفعل في اسم الفاعل لان الاولى واللائي بهمزة

الاستفهام وكذا بحرف النفي هو الفعل لئن الاستفهام يكون للتردد والتردد
 انما يكون في الفعل دون الاسم وكذا احرف النفي انما يكون للنفي والنفي انما
 يكون في الفعل دون الاسم لئن المتني انما يكون الفعل دون الاسم فانما اعتمد
 اسم الفاعل على احد هذين ال امرين يقوى فيه جهة الفعل او همزة الاستفهام
 والمراد من همزة الاستفهام است تلك الهمزة بخصوصها بل المراد مطلق حروف
 الاستفهام نحو قائم زيد فان قائم عمل في زيد وقد اعتمد على همزة الاستفهام
 او حرف النفي ليس المراد بحرف النفي هو ما بخصوصه بل المراد منه مطلق حرف
 النفي نحو ما قائم زيد فان قائم عمل في زيد وقد اعتمد على كلمة ما النافية
 ولفظ قائم في هذين المثالين القسم الثاني من السبداء ولفظ زيد قائم مقام
 خبره ثمان اشتراط الاعتماد على احد الاشياء الستة انما هو مذهب سيوريه
 وجميع البصريين واما عند الخفش وجميع الكوفيين فلا يشترط لعله الاعتماد
 على احد الاشياء الستة فعندهم نفس المشابهة مع المضارع كاذ لا عماله ولا
 حاجة الى الاعتماد فان كان اي اسم الفاعل بمعنى الماضي اي كائناً بمعنى الماضي
 وانتفى فيه معنى الحال وكذا الاستقبال والحكم الآتي ليس يختص بكونه بمعنى
 الماضي بل يعم ما يكون بمعنى الماضي او يكون للاستمرار وجبت الاضافة اي
 اضافة اسم الفاعل والمراد من اضافة هو اضافة الى المفعول معنى اي اضافة
 معنوية فان قلت ما عراب لفظ معنى قلت اعرايه النصب فان قلت ان للنصب
 طروق عديدة فما وجه نضبه قلت نضبه على انه مفعول مطلق نقوله الاضافة
 فان قلت ان معنى ليس بمعنى الاضافة فكيف يكون مفعولاً مطلقاً قلت انه مفعول
 مطلق باعتبار الموصوف المحذوف وهو اضافة فيكون التقدير وجبت الاضافة
 اضافة معنى فان قلت لا يصح جعل معنى صفة لقوله اضافة لانه لا بد في التوصيف
 من حمل الصفة على الموصوف وههنا لا يصح الحمل قلنا ان معنى مؤل بتاويل معنوية
 ويصح حمل معنوية على الاضافة فان قلت ما وجه وجوب الاضافة قلت لان
 اسم الفاعل حيثما كان حين كونه بمعنى الماضي لم يكن عاملاً فلا يصح ربطه
 مع المفعول بل يكون ذكر المفعول معه كوضع الحجر في جنب الشجر فلا بد من الاضافة
 ليحصل الربط بين اسم الفاعل ومفعوله فان قلت ما وجه كون همزة الاضافة
 معنوية دون لفظية قلت لان الشرط في الاضافة اللفظية هو ان المضاعف عاملاً

في المضاف اليه وههنا قد انتفى هذا الشرطان المضاف ليس بعامل في المضاف اليه فلو محالة تكون الاضافة حينئذٍ معنوية دون لفظية ووجه عدم عمله حين كونه بمعنى الماضي ظاهر لان الشرط عمله هو كونه بمعنى الحال او الاستقبال وقد انتفى هذا الشرط ولكن هذا اى عدم عمله حين كونه بمعنى الماضي مذهب الجمهور فان عندهم لا يكون الاسم الفاعل حينئذٍ عاملاً واما على مذهب الكسائي فيكون اسم الفاعل في هذه الحالة ايضاً عاملاً فلا يكون اضافة واجباً الى المفعول بل جائزاً وعلى تقدير اضافة الى المفعول لا تكون تلك الاضافة معنوية بل تكون لفظية لان هذه الاضافة اضافة العامل الى مفعوله ولا تكون هي اللفظية ودليله هو ان الاصل في اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال واما كونه بمعنى الماضي فعارض لا يثبت بدون وجود القرينة والعوارض لا تعتبر نحو زيد ضارب عمرو امس فان ضارب في هذا المثال اسم الفاعل مضاف الى مفعوله وهو عمرو وهذه الاضافة معنوية عند الجمهور وليس اسم الفاعل عاملاً لاجل انه بمعنى الماضي بقرينة امس فانه يعلم من لفظ امس انه بمعنى الماضي واما عند الكسائي فالاضافة لفظية هذا اى اعمال اسم الفاعل بشرط معنى الحال او الاستقبال اذا كان اى اسم الفاعل منكراً اى نكرة دون معرفة - فاذا كان منكراً لا بد لعمله من شرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال واما عند عدم وجود هذا الشرط لا يكون عاملاً اما اذا كان معرفاً باللام اى بان يكون معرفة سبب دخول اللام الموصولة فالمراد من اللام هو اللام الموصولة دون لام التعريف لان لام التعريف اذا دخل على اسم الفاعل لا يفنيه عن الشرط كما صرح به الشيخ الرضى - فيستوى فيه جميع الازمنة اى الماضي والحال والاستقبال يعنى ان اسم الفاعل حين كونه معرفاً باللام الموصولة يكون عاملاً مطلقاً اى سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال ولا يشترط لعمله حينئذٍ كونه بمعنى الحال او الاستقبال ووجه عمله حينئذٍ بطريق الاطلاق لاجل اسم الفاعل حينئذٍ يكون صلة للموصول وهو الالف واللام الموصولة ولا شك ان الصلة تكون جملة لا مفرداً فيكون اسم الفاعل في الحقيقة فعلاً ولكن عدل عن صورة ^{الفعل} الى صورة الاسم لاجل ان اللام الموصولة مشابهة مع لام التعريف في الصورة وللام التعريف لا بد دخل على الفعل فكرهوا دخول اللام الموصولة على الفعل فلذا عدل عن صورة الفعل

الى صورة الاسم فعلم ان اسم الفاعل فعل حقيقة فلا شك ان الفعل عامل
 بطريق الاطلاق اى سواء كان بمعنى الماضى والحال والاستقبال فيكون اسم
 الفاعل حينئذ ايضا يكون عاملاً بطريق الاطلاق اى سواء كان بمعنى الحال
 والاستقبال او الماضى نحو الضاب ابوه عمرواً ^{الون} او غداً او امس ولما
 فرع المصنف من بحث اسم الفاعل اراد ان يشيع في بحث اسم المفعول فقال
 فصل اسم المفعول اسم مشتق ولفظ اسم في تعريف اسم المفعول جنس يشمل
 المقصود وغير المقصود ويقوله مشتق خريج من تعريف اسم المفعول الاسماء -
 الغير المشتقة كالاسماء الجامدة والمصادر لانها غير مشتقة من شئ من فعل
 اى يكون اشتقاقه من الفعل فان قيل لا نسلم ان الاسماء مشتقة من الفعل بل
 هي مشتقة من المصدر لا من الفعل قلنا ان الاسماء المشتقة وان كانت مشتقة
 من المصدر ولكن المصنف ذكر ههنا الفعل مكان المصدر اشارة الى جريان
 اصطلاح النحاة بالقول بان اشتقاق من المصدر ولكن بواسطة الفعل لا با -
 الذات متعد مجرد على انه صفة فعل اى يكون ذلك الفعل الذى اشتق منه
 اسم المفعول متعديًّا لان اسم المفعول لا يشتق من الفعل اللازمى لان اسم المفعول
 هو صفة المفعول به فما يكون له المفعول به يكون له اسم المفعول كالفعل المتعدى
 وما لا يكون له مفعول به كالفعل اللازمى لا يكون له اسم المفعول ليدل على من
 وقع عليه الفعل هذا متعلق بقوله مشتق اى يكون اشتقاقه اى ذلك الاسم لفعل
 الدلالة على من وقع عليه الفعل والضمير في ليدل راجع الى الاسم ويهدا -
 القيد خرج عن تعريف اسم المفعول اسم الفاعل وكذا الصفة المشبهة وكذا
 اسم التفضيل الذى يكون لتفصيل الفاعل لا لتفصيل المفعول ووجه
 خروج هذه الاسماء الثلاثة هو انها تدل على من قام به الفعل لا على من وقع
 عليه الفعل بخلاف اسم المفعول فانه يدل على من وقع عليه الفعل فان قيل
 تعريف اسم المفعول لا يكون مانعاً عن دخول الغير لانه يدخل فيه اسم
 التفضيل الذى يكون لزيادة المفعول في وقوع ^{اللفظ} على غير مثل اشهروا عرفوا وعذر
 فان هذا القسم من اسم التفضيل ايضا مشتق من الفعل المتعدى ويدل على
 من وقع عليه الفعل قلنا في تعريف اسم المفعول قيد الحيثية معتبر وهو قولنا
 من حيث انه وقع عليه الفعل واما ذلك القسم من اسم التفضيل فهو يدل على

من وقع عليه الفعل مع زيادة فخرج من تعريف اسم المفعول فان قيل تعريف
 اسم المفعول لا يكون جامعاً لفراده لانه يخرج عنه اسم المفعول الذي يكون
 غير العقلاء لان كلمة من المذكورة في تعريف اسم المفعول تكون للعقلاء فيكون
 مفهوم التعريف ان اسم المفعول يدل على ذى العقل الذى وقع عليه الفعل فخرج
 مركوب فانه يدل على غير ذى العقل الذى وقع عليه الفعل وهو الركوب والجواب
 ان دخول ذلك اسم المفعول انها هو بطريق التغليب فان كلمة من وان كانت مختصة
 بذوى العقول لكن غلب ذوى العقول على غير ذوى العقول فاستعمل كلمة من في
 الكل بطريق التغليب ولما فرغ المصنف من تعريف اسم المفعول فشرح في بيان -
 صيغة اسم المفعول فقال وصيغته اى صيغة اسم المفعول من مجرد الثلاثى
 والظرف صفة صيغته باعتبار المتعلق وهو الكائنة اى صيغته الكائنة من
 مجرد الثلاثى واضافة لفظ مجرد الى لفظ الثلاثى من قبيل جرد قطيفة اى اضافة
 الصفة الى الموصوف لان مجرد صفة الثلاثى والثلاثى موصوف به لان الاصل
 كان هكذا الثلاثى المجرد على وزن مفعول الظرف باعتبار المتعلق خبر للمبتداء
 وهو قوله صيغته ثم ورد عليه اننا لا نسلم ان صيغة اسم المفعول على
 وزن مفعول فان مقول ومرى من قبيل اسم المفعول وليس على وزن مفعول
 بل على وزن مفعول في الاول بحذف كلمة العين وعلى وزن مفعول في الثانى بتشديد
 اللام فاجاب المصنف عنه بقوله لفظاً كمضروب او تقدير كمقول ومرى وحاصل
 جوابه ان كون اسم المفعول على وزن مفعول اعم من ان يكون لفظاً او -
 تقديرأ ومثال مضمروب ومثال تقديرأ مقول ومرى فانهما وان لم يكونا على وزن
 مفعول باعتبار اللفظ لكنهما على وزن مفعول فى التقدير لان تقدير الاول
 مقول بواوين على وزن مفعول بحذف احد الواوين فصار مقول وتقدر
 الثانى مرموى على وزن مفعول ثم ابدل الواو ياء وادغم الياء فى الياء وابدل
 الضمة كسرة فصار مرمى بتشديد الياء فان قيل لا نسلم ان صيغة اسم
 المفعول من الثلاثى المجرد على وزن مفعول لفظاً او تقديرأ فان قيل وجريح
 صيغتا اسم المفعول لانهما بمعنى المفعول وليس على وزن مفعول
 بل على وزن فعيل قلنا ان قيد غالباً معتبر فى كلام المصنف اى صيغته -
 من الثلاثى المجرد يكون على وزن مفعول غالباً اى بطريق الغلبة لا بطريق

اللكية بل قد يكون على وزن غير مفعول بل على وزن فعيل كما في قتل و جريح فان قيل ان قتل و جريح من قبيل صفة المشبهة فلا يكونان من قبيل اسم المفعول فلا يرد الا عتراض المذكور فلا حاجة الى الجواب قلنا لا نسلم -
 انها قبيل الصفة المشبهة لان الصفة المشبهة انما يكون للفاعل اى يدل على من قام به الفعل لا على من وقع عليه الفعل و قتل و جريح يدلان على من وقع عليه الفعل وهو القتل و الجرح فلا يكونان من قبيل الصفة المشبهة بل -
 يكونان من قبيل اسم المفعول فيرد الا عتراض فاحتج الى الجواب ومن غير اى -
 صيغة من غير الثلاثي المجرد وذلك الغير على ثلاثة اقسام الاول الثلاثي المزيد فيه والثاني الرباعي المجرد والثالث الرباعي المزيد فيه كاسم الفاعل اى صيغته كصفة اسم الفاعل فان صيغة اسم المفعول من غير الثلاثي المجرد يكون على وزن المضارع من ذلك الفعل بميم مضمومة مكان حرف المضارعة -
 كذلك صيغة اسم المفعول من غير الثلاثي المجرد يكون على صيغة المضارع من ذلك الفعل بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر ليحصل الفرق بين اسم الفاعل من غير الثلاثي المجرد وبين اسم المفعول من غير الثلاثي المجرد فان ما قبل الآخر في اسم الفاعل يكون مكسوراً فيكون ما قبل الآخر مفتوحاً في اسم المفعول ليحصل الفرق فان قيل ان الفرق كما يحصل بهذا الطريق فذلك يحصل بالعكس بان يجعل ما قبل الآخر في اسم الفاعل مفتوحاً وفي اسم المفعول مكسوراً فلم يختير ذلك ولم يفعل العكس قلنا اسم المفعول كثير فيقتضى -
 الخفة والفتح خفيفة فلحصول الخفة اختير الفتح في اسم المفعول بخلاف اسم الفاعل فانه قليل فلا يقتضى الخفة فاعطى له الكسرة فان قيل لا نسلم الكثرة في اسم المفعول بل الكثرة حاصلة في المفعول بانه خمسة المفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول به والمفعول معه واما اسم المفعول فقسم واحد قلنا كثرة المفعول يستلزم كثرة اسم المفعول لان بناء اسم المفعول اى -
 صيغته كما يكون للمفعول به كذلك يكون لسائر المفاعيل وان كان للمفعول به بطريق الحقيقة و لغيره من المفاعيل بطريق المجاز و ههنا وجه اخر لفتح ما قبل الآخر في اسم المفعول وكسر ما قبل الآخر في اسم الفاعل وهو اسم الفاعل مشتق من المضارع المعلوم وما قبل الآخر في المضارع المعلوم يكون مكسوراً

فيكون ما قبل الآخر في اسم الفاعل ايضاً مكسوراً لموافقة المضارع واسم -
المفعول مشتق من المضارع المجهول وما قبل الآخر في المضارع المجهول يكون
مفتوحاً فجعل في اسم المفعول ايضاً مفتوحاً لموافقة المضارع المجهول فان قيل
لا نسلم ان ما قبل الآخر في اسم المفعول من غير الثلاثي المجرد يكون مفتوحاً
لانه منقوض بمختار فان مختار صيغة اسم المفعول من غير الثلاثي المجرد
لانه ثلاثي مزيد فيه من باب الافتعال فان ما قبل الآخر فيه ليس بمفتوح
بل ساكن لان الواقع في ما قبل آخره هو الالف وهو ساكن قلنا فتم ما قبل الآخر
في اسم المفعول اعم من ان يكون لفظاً كما في مدخل ومستخرج او يكون تقديراً
كما في مختار فان اصله مختير بفتح الياء فكان الفتح موجوداً في التقدير ولما فرغ
المصنف من بيان صيغة اسم المفعول شرع في بيان عمله فقال ويعمل اي اسم
المفعول عمل فعله المجهول لانه مشتق من الفعل المجهول ويكون بمعناه فيعمل
عمله فالعمل الكائن للفعل المجهول هو انه يرفع المفعول الذي قام مقام
الفاعل وينصب ما عداه فذلك اسم المفعول يكون رافعاً للمفعول الذي
يكون قائماً مقام الفاعل ويكون ناصباً لما عداه بشرائط المذكورة في اسم الفاعل
وتلك الشرائط في اسم الفاعل هو ان اسم الفاعل اذا لم يكن معروفاً باللام بل يكون
منكراً فانما يعمل بشرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال وبشرط كونه معتمداً
على احد الاشياء الستة من المبتداء واسم الموصول وذو الحال والموصوف
وحرف النفي وهزة الاستفهام واما اذا كان بمعنى الماضي فلا يعمل بل يجب
اضافته اضافة معنوية واذا كان بمعنى الماضي فلا يشترط لعمله كونه
بمعنى الحال او الاستقبال بل استوت فيه جميع الازمنة فيعمل مطلقاً -
فذلك اسم المفعول اذا كان منكراً فيعمل بشرط كونه بمعنى الحال او
الاستقبال وبشرط كونه معتمداً على احد الاشياء الستة واذا كان بمعنى
الماضي وجب اضافته معنئاً واما اذا كان معروفاً باللام فاستوت فيه جميع
الازمنة فيعمل مطلقاً ودليل تلك الشروط حين كونه منكراً مثل دليل -
تلك الشروط في اسم الفاعل مثلاً بمثل فيقاس عليه ولا حاجة الى الا
عادة ودليل عدم الاشتراط حين كونه معروفاً مثل دليل اسم الفاعل وكذا
هو في وجه وجوب الاضافة المعنوية حين كونه منكراً بمعنى الماضي مثل

وجه وجوب الاضافه في اسم الفاعل في قياس عليه ولا حاجة الى العادة
 مخوزيه مضروب غلامه الآن او غداً او امس ثمان اشترط عمله بكونه بمعنى
 الحال او الاستقبال لم يوجد في كلام المتقدمين لكن صرح به ابو علي الفارسي
 ومن بعده من المتأخرين فانهم قالوا ان الشرط لعمل اسم المفعول هو كونه بمعنى
 الحال او الاستقبال ولما فرغ المصنف من بيان اسم المفعول شئ في بيان الصفة
 المشبهة فقال فصل الصفة المشبهة وانما يقال له الصفة المشبهة لاجل انها
 مشابهة باسم الفاعل من حيث انها تشي وتجمع وتذكر وتؤنث كما ان اسم الفاعل
 تشي وتجمع وتذكر وتؤنث اسم مشتق من فعل لازم فلفظ اسم جنس يتناول -
 المقصود وغيره و مشتق فصل خرج به ما لا يشتق كالصدر والاسماء الجامدة
 فانها غير مشتقة و بقوله لازم احتذر عن اسم الفاعل واسم المفعول الذين يكونان
 مشتقين من الفعل المتعدي وكذا احتذره عن اسم التفصيل المتعدي فان
 هذه الثلاثة تكون مشتقة من الفعل المتعدي ليدل متعلق بقوله مشتق والضمير
 في ليدل راجع الى الاسم اى يكون اشتقاق ذلك الاسم من الفعل اللازم لاجل ان
 يدل على من قام به الفعل خرج بهذا القيد اسم الزمان واسم المكان واسم الالة لان
 هذه الاسماء الثلاثة وان كانت مشتقة من الفعل اللازم لانها كما يصح اشتقاقها من
 الفعل المتعدي فكذلك يصح من الفعل اللازم ولكنها لا تدل على من قام به الفعل
 بل الاول يدل على زمان وقع فيه الفعل والثاني يدل على مكان وقع فيه الفعل والثالث
 يدل على الالة حصل بواسطتها الفعل بمعنى الثبوت الظروف اى قوله بمعنى
 الثبوت متعلق بكائناً فباعتبار المتعلق حال عن ناعل يدل الذى هو ضمير -
 مستكن راجع الى الاسم فيكون المعنى حال كون ذلك الاسم كائناً بمعنى الثبوت
 لا بمعنى الحدوث ومعنى الثبوت هو ان هذا الفعل ثابت له لانه حدث بعد ان
 لم يكن مثاله كريم فان معناه من له الكرم لا من حدث له الكرم بعد ان لم يكن
 له الكرم بل ذلك معنى كرم وخرج بهذا القيد اسم الفاعل الذى اشتق من الفعل
 اللازم وكذا اسم التفصيل الذى هو مشتق من فعل لازم لانها وان كانا
 يدلان على من قام به الفعل ولكن ليسا بمعنى الثبوت بل بمعنى الحدوث مثل
 ذاهب و افضل فان معنى الاول هو انه حدث له الذهاب بعد ان لم يكن و -
 معنى افضل حدث له الفضل بعد ان لم يكن فان قيل تعريف الصفة المشبهة

لا يكون جامعاً لافراده لانه خرج عنه رحيم فانه صفة مشبهة وليست بمشتقة من الفعل اللازم بل هو مشتق من المتعدى لانه مشتق من رحم بالكسر وهو متعدى قلنا ان كون الفعل لازمياً اعم من ان يكون لازمياً ابتداءً او عند الاستتقاق ورحيم مشتق من رحم بالكسر ولكن بعد نقله الى رحم بالضم ولا شك انه لازمى فان قيل تعريف الصفة المشبهة لا يكون مانعاً عن دخول الغير لدخول طالق فانه اسم الفاعل مع انه مشتق من فعل لازمى يدل على من قام به الفعل بمعنى الثبوت فان طالق يقال للمرأة التي لا زوج لها قلنا المراد من الثبوت هو ان يكون بحسب الوضع ولا شك ان طالق لا يدل بحسب الوضع بمعنى الثبوت بل كان معناه في اصل الوضع انه يقال للمرأة التي كانت في النكاح ثم طلقت وبعد ذلك استعمل في المرأة التي لا يكون لها الزوج فالثبوت فيه انما هو في الاستعمال لا بحسب الوضع فان قيل تعريف الصفة المشبهة لا يكون مانعاً عن دخول الغير لانه دخل فيه اسم التفضيل الذي يكون لتفضيل الفاعل بمعنى الثبوت ويكون مشتقاً من الفعل اللازمى مثل احسن واشرف فانهما مشتقان من الفعل اللازمى وبمعنى الثبوت قلنا قيد الحيشية معتبر في تعريف الصفة المشبهة وهي من حيث انه يدل على من قام به الفعل فخرج ذلك النوع من اسم التفضيل لانه يدل على من قام به زيادة الفعل ولما فرغ المصنف من تعريف الصفة المشبهة اراد ان يشرع في بيان صيغة الصفة المشبهة فقال وصيغتها اى صيغة المشبهة على خلاف صيغة اسم الفاعل والمفعول يعنى ان صيغة الصفة المشبهة تكون مخالفة عن صيغة اسم الفاعل وكذا عن صيغة اسم المفعول فان اسم الفاعل يجئ على وزن فاعل في الثلاث المجرد وفي غيره من الاقسام الثلاثة يجئ بصيغة المضارع بيم مضمومة مكان حرف المضارعة وصيغة الصفة المشبهة لا تكون كذلك وصيغة اسم المفعول من الثلاث المجرد يجئ على وزن مفعول ومن غيره من الاقسام الثلاثة يجئ على صيغة المضارع بيم مضمومة مكان حرف المضارعة لكن في اسم المفعول ما قبل الآخر يكون مفتوحاً وفي اسم الفاعل يكون مكسوراً انما تعرفت بالاسماع وفي هذا القول احتمالان الاول الاول انه خبر ثانٍ لقوله صيغتها فيكون مفاده حكماً آخر ومفاد الخبر الاول يكون حكماً آخر فيكون معنى خبر الاول ان صيغة

الصفة المشبهة تكون مخالفة عن صيغة اسم الفاعل واسم المفعول باعتبار الوزن ولا تجئ الصفة المشبهة على وزن اسم الفاعل واسم المفعول ويكون معنى الخبر الثاني ان صيغة الصفة المشبهة مفتقرة على السماع اى تكون بقدر السماع لا يتجاوز عن القدر المسموع والاحتمال الثاني هو ان قوله انما - تعرف بالسماع علة للحكم المفهوم من قوله على خلاف صيغة اسم الفاعل والمفعول فيكون المعنى ان صيغة الصفة المشبهة تكون مخالفة عن صيغة اسم الفاعل واسم المفعول وهذه المخالفة لا جل ان صيغة الصفة المشبهة مقصورة على السماع وتعرف بالسماع وليس لها وزن مخصوص واما صيغة اسم الفاعل واسم المفعول فلست مقصورة على السماع بل قياسية ثم ان ابن الحاجب بين مخالفة الصفة المشبهة مع صيغة اسم الفاعل فقط حيث قال وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل فيرد عليه ان صيغة الصفة المشبهة كما هي مخالفة عن صيغة اسم الفاعل فكذلك صيغة الصفة المشبهة مخالفة عن صيغة اسم المفعول ايضاً فلا وجه لاختصاص المخالفة بصيغة اسم الفاعل دون اسم المفعول واجيب ان للصفة المشبهة زيادة تعلق مع اسم الفاعل فان لها اختصاصاً وتعلق مع اسم الفاعل في الامور الثلاثة الاول ان كل واحد منهما يدل على من قام به الفعل والثاني ان الصفة مثل اسم الفاعل في التذكير والتانيث والتثنية والافراد والجمعية والثالث ان عمل الصفة المشبهة لا جل مشابهتهما مع اسم الفاعل واما اسم المفعول فله تعلق واحد وهو انها مثل اسم المفعول في التذكير والتانيث والتثنية والافراد والجمعية ولكن يرد على ان عمل الصفة المشبهة لا جل مشابهتهما مع اسم الفاعل بل عمله لا جل مشابهتهما الفعل كما يعلم ذلك من كلام ابن صاحب حيث قال وتعمل عمل فعلها الخ فانه يعلم من ذلك ان عملها لا جل مشابهتهما مع الفعل واجيب عنه باننا لا نسلم ذلك لانه لا مشابهة لهما مع الفعل لان الفعل يدل على الحدوث والصفة المشبهة تدل على الثبوت بل عملها يكون لا جل مشابهتهما مع اسم للفاعل فان قلت فما معنى قول ابن حاجب حيث قال وتعمل عمل فعلها قلنا معناه ان عمل الصفة المشبهة يكون مقصوراً بالفاعل كما ان فعله يعمل في الفاعل فقط لان الصفة المشبهة تكون مشتقة من الفعل اللازم والفعل اللازم يعمل في الفاعل

فقط ولا يعمل في المفعول به فكذلك الصفة المشبهة تعمل في الفاعل فقط
ولا تعمل في المفعول به فان قلت ان ابن الحاجب خص مخالفة صيغة الصفة
المشبهة باسم الفاعل لاجل ان للصفة المشبهة زيادة تعلق واختصاص مع
اسم الفاعل فينبغي للمصنف ان يخص تلك المخالفة مع اسم الفاعل ايضا كما
فعل ذلك ابن الحاجب قلنا النكتة للفارق للقار كحسن وصعب وشديد الاول
على وزن فعل يفتح العين والثاني على وزن فعل بسكون العين والثالث على
وزن فعيل وليس مقصود المصنف حصر الصفة المشبهة في هذه الاوزان
الثلاثة بل ذكر هذه الامثلة بطريق التمثيل لانه له اوزان اخر مثل احمد
على وزن افعل فلا يردان الحصر في هذه الاوزان الثلاثة باطل ووجه عدم
الورود ظاهر ولما فرغ المصنف من بيان صيغة الصفة المشبهة شرع في
بيان عملها فقال وهي اي الصفة المشبهة تعمل عمل فعلها الذي اشتق تلك
الصفة من ذلك الفعل ومعنى عملها عمل الفعل الذي اشتق هي منه هو كما
ان فعله الذي هو اذ رمى يرفع الفاعل ولا يعمل في المفعول به فكذلك الصفة
المشبهة يرفع الفاعل فقط دون المفعول به مطلقا اي عمله مطلق غير مقيد
بزمان من الازمنة الثلاثة يعني لا يشترط لعملها ان تكون بمعنى الحال او -
الاستقبال كما شرط في اسم الفاعل فان قيل العمل انما يكون كائنا للشيء اما -
لعمل انما هو موضوع للعمل او لاجل مشابهته بالفعل الذي هو موضوع ^{تعمل} وليس في
الصفة المشبهة واحد من هذين الوجهين لان الصفة المشبهة ليست -
موضوعة للعمل لان الموضوع للعمل انما هو الفعل والصفة المشبهة من -
قبيل الاسماء واما عدم مشابهتها بالفعل فاذن الصفة المشبهة فيها معنى
الثبوت والفعل يدل على الحدوث وبين الثبوت والحدوث منافاة قلنا نسلم
ان الرضع للعمل منتف في الصفة المشبهة ولكن لا نسلم انتفاء المشابهة
فيها لانها مشابهة مع الفعل بالواسطة وان لم تكن مشابهة معه بالذات
فان الصفة المشبهة مشابهة باسم الفاعل وهو مشابه بالفعل فتكون الصفة
المشبهة مشابهة مع الفعل فتعمل الصفة المشبهة لاجل المشابهة مع اسم
الفاعل ولكن لما كان عمل اسم الفاعل لاجل مشابهته بالفعل كان عمل الصفة
المشبهة كانه من اجل المشابهة مع الفعل فان قيل علم من كلامك ان عمل -

الصفة المشبهة لأجل مشابهة اسم الفاعل ولكن اسم الفاعل يعمل بشرط -
معنى الحال والا استقبال والصفة المشبهة تعمل بدون اشتراط معنى الحال -
او الاستقبال فلزم زيادة الفرع على الاصل قلنا ان زيادة الفرع على الاصل
باطل اذا لم يكن لأجل الضرورة اما اذا كان لأجل الضرورة فحائزة وههنا الضرورة
لان وضع الصفة المشبهة للثبوت والزمان يستلزم الحدوث ولو اشترط معنى
الحال او الاستقبال يلزم خروج الصفة المشبهة عن الحقيقة ولما توهم المتوهم
ان في الصفة المشبهة كما لم يشترط معنى الحال او الاستقبال كذلك لا يشترط -
فيه الاعتماد فدفع المصنف ذلك التوهم بقوله بشرط الاعتماد المذكور اى المذكور
فى اسم الفاعل وانما اشترط الاعتماد المذكور لان عمل الصفة المشبهة انما
هو لأجل مشابهتها باسم الفاعل والا سم الفاعل انما يعمل بشرط الاعتماد المذكور
فلو عمل الصفة المشبهة بدون الاعتماد للزم مزية الفرع على الاصل من دون -
ضرورة وذلك لا يجوز فان قيل انه لما اشترط لعمل الصفة المشبهة ذلك الاعتماد
يلزم ان يكون الصفة المشبهة مدخول اللام الموصولة لان الواحد من تلك الاشياء
الستة هو الموصول مع ان اللام الموصولة لا تدخل على الصفة المشبهة بل هى -
تدخل على ما فيه معنى الحدوث وذلك موجود فى اسم الفاعل واسم المفعول دون
الصفة المشبهة لانهما تدل على الثبوت دون الحدوث قلنا المراد من الاعتماد ليس
هو الاعتماد على احد الاشياء الستة بل المراد منه الاعتماد على احد الاشياء الخمسة
هى ما عدا اللام الموصولة فان قيل اذا كان المراد من الاعتماد وهو الاعتماد على
احد الاشياء الخمسة دون احد الاشياء الستة فلا يصح حينئذ توصيف الاعتماد
بوصف المذكور لان المذكور فى بحث اسم الفاعل ليس هو الاعتماد على احد الاشياء
الخمسة بل المراد منه الاعتماد على احد الاشياء الستة قلنا المراد من الاعتماد
المذكور هو جنس الاعتماد بدون ملاحظة انواعه ولا شك ان كل واحد من هذين
الاعتمادين من جنس واحد ولما فرغ المصنف من بيان عمل الصفة المشبهة
شرع فى بيان اقسام الصفة المشبهة فقال ومسائلها اى مسائل الصفة المشبهة
فان قيل لا تصح اضافة المسائل الى الصفة المشبهة لان المسائل جميع مسئلة وهى
قضية حملية وليس للصفة مسائلا محصورة فى ثمانية عشر بل مسائلها انما
توجد باعتبار ثبوت الاحوال والمحولات للصفة المشبهة فيكون عدد المسائل

بعد المحاولات الثابتة للصفة المشبهة قلنا المراد من المسائل ليس معناها المتعارف بل المراد منها ههنا الأقسام ولا شك ان اقسام الصفة المشبهة ثمانية عشر فان قيل ارادة الأقسام من المسائل ليس الا عجاز ولا بد في المجاز من المناسبة فما هي قلنا المناسبة موجودة وهي انه يسئل عن حكم كل قسم قسم بانه داخل في الممتنع او القبيح او المختلف او الاحسن او الحسن ثمانية عشر وتفصيلها اي تفصيل تلك المسائل والاقسام ثم ان المصنف ذكر وجه حصر الصفة المشبهة في الأقسام الثمانية عشر بقوله لان الصفة اما باللام او مجردة عنها والمراد من كون الصفة المشبهة باللام هي ان تكون متلبسة باللام بان تكون اللام داخله عليها والمراد من اللام هو لام التعريف دون اللام الموصولة لان اللام الموصولة لا تدخل على الصفة المشبهة والمراد من تجرد الصفة عن اللام هو ان لا تكون اللام داخله عليها مثال الاول الحسن ومثال الثاني حسن فحصل القسمان للصفة المشبهة ثم ان كل واحد من هذين القسمين على ثلاثة اقسام باعتبار المعمول بالعمول لكل واحد منهما لا يخلو اما ان يكون مضافا الى شئ آخر او متلبسا باللام او مجردا عن كليهما بضرب القسمين الاولين في هذه الثلاثة يحصل الأقسام الستة وذكر هذه الأقسام الستة المصنف بقوله ومعمول كل واحد منهما اي كل واحد من القسمين المذكورين للصفة المشبهة وهما المتلبس باللام والمجرد عنه اما مضاف مثل الحسن وجهه وحسن وجهه فان لفظ وجه معمول ورأى اضيف الى الضمير الراجع الى الموصوف او باللام مثل الحسن الوجه وحسن الوجه او مجردا عنها اي عن الاضافة واللام مثل الحسن وجهه وحسن وجهه فهذه ستة الحاصلة من ضرب القسمين في الثلاثة ثم ان كل واحد من هذه الأقسام الستة على ثلاثة اقسام فيحصل من ضرب الأقسام الستة في الثلاثة ثمانية عشر وذكر هذه الأقسام بقوله ومعمول كل منها اي من الأقسام الستة المذكور اما مرفوع او منصوب او مجرد فذلك فان قيل ان المطابقة بين اسم الاشارة والمشار اليه واجب مع انه فات ههنا المطابقة لان المشار اليه هي الأقسام المتعددة اي ثمانية عشر قلنا الاشارة ههنا بتاويل ما ذكرنا المعنى فذلك اي ما ذكر من الأقسام ثمانية عشر الحاصلة من ضرب الستة في الثلاثة وقوله فذلك ثمانية عشر جملة

مستانفة واقعة في جواب سوال سائل كأن السائل سئل كم كانت الأقسام
 فاجاب بقوله فذلك ثمانية عشر وتفصيلها اى تفصيل تلك المسائل والاقسام
 للصفة المشبهة فان قيل ان تفصيل اقسام الصفة قد ذكر بما سبق فلا حاجة الى
 ايراد التفصيل ثانياً قلنا المراد فيما سبق هو تفصيل نفس الاقسام من دون ذكر
 امثلة هذه الاقسام وههنا يذكر تفصيل تلك الاقسام ولكن في ضمن الامثلة
 ففيه مزيد توضيح فذكر التفصيل في ضمن الامثلة لاجل ان الحاجة ماسة الى
 زيادة التوضيح فخرجاء في زيد الحسن وجهه الصفة المشبهة متلبسة باللام -
 ومعمولها مضاف ثم في اعراب المفعول ثلاثة احتمالات الرفع والنصب والجرح
 فهذه ثلاثة امثلة لثلاثة اقسام ثلاثة اوجه اى الرفع والنصب والجرح وكذلك
 اى مثل المثال المذكور في الوجه الثلاثة من الاعراب في المفعول الحسن الوجه
 الصفة والمفعول كلاهما باللام والمفعول مرفوع او منصوب ومجذور فهذه ثلاثة
 امثلة لثلاثة اقسام والحسن وجه الصفة متلبسة باللام والمفعول مجرد عنه
 وفي اعراب المفعول ثلاثة احتمالات الرفع والنصب والجرح فهذه ايضا ثلاثة
 امثلة لثلاثة اقسام وحسن وجهه الصفة مجردة عن اللام والمفعول مضاف
 الى الضمير وفي اعراب هذا المفعول ثلاثة احتمالات الرفع والنصب والجرح -
 حسن الوجه الصفة مجردة عن اللام والمفعول معرف باللام وفي اعراب المفعول
 ثلاثة احتمالات الرفع والنصب والجرح وحسن وجهه الصفة مجردة عن اللام
 ومعمولها مجرد عن اللام وكذا عن الاضافة ثم ان رفع المفعول في هذه الاقسام
 على الفاعلية بان يكون فاعلاً للصفة المشبهة والنصب على التثنية بالمفعول
 اى بان يكون مشابهاً بالمفعول لانه عين المفعول لان الصفة المشبهة لاجل
 انها مشتقة من الفعل اللازم دون الفعل المتعدي لا يقتضى المفعول لان
 المفعول انما يكون للمتعدى دون اللازم وهذا اذا كان المفعول معرفة واما
 اذا كان المفعول تكرة فيكون منصوباً على التميز بان يكون تمييزاً عن الضمير
 المستتر في الصفة ثم شرع المصنف في تقسيم هذه الاقسام الثمانية عشر
 باعتبار امتناع هذه الاقسام والاحسنة والحسن والقيم والاختلاف فان -
 البعض من هذه الاقسام متنع وبعضها احسن وبعضها حسن وبعضها -
 قبيح وبعضها مختلف فيه فبهذا الاعتبار تنقسم هذه الاقسام الثمانية

عشر الى خمسة اقسام فقال المصنف في بيان هذه الاقسام الخمسة وهي
 اى الاقسام الثمانية عشر خمسة اقسام الاول متمتع والثاني مختلف فيه -
 والثالث احسن والرابع حسن والخامس قبيح منها اى القسم الاول من هذه -
 الاقسام متمتع اى بان لا يكون جائزاً نحو الحسن وجهه ففى هذا المثال الصفة
 متلبسة باللام ومضاف الى المعلوم والمعمول مجرور لاجل الاضافة ومجرد عن
 اللوم والاضافة والحسن وجهه وفى هذا المثال الصفة متلبسة باللام ومضاف
 الى معموليها والمعمول مضاف الى الضمير ومجرور على انه مضاف اليه فهذان
 المثالان من قبيل المتمتع وجهه الامتناع فى هذين المثالين هو ان الاضافة
 فى هذين المثالين لفظية لان اضافة الصفة المشبهة تكون لفظية وفائدة -
 الاضافة اللفظية هو التخفيف وههنا الاضافة غير مفيدة للتخفيف مع ان المثال
 الاول متضمن لاضافة المعرفة الى النكرة وهو خلاف وضع الاضافة لان وضع
 الاضافة انما هو لاجل ان يكون المضاف نكرة والمضاف اليه معرفة لتفيد تربية
 المضاف او يكون المضاف اليه نكرة لتفيد تخصيص المضاف فان قيل ان افادة
 التعريف والتخصيص انما تكون فى الاضافة المعنوية دون الاضافة اللفظية -
 والاضافة فى هذين المثالين لفظية فلا بأس بكون المضاف معرفة مع نكارة -
 المضاف اليه قلنا ان الاضافة اللفظية وان كانت مفيدة للتخفيف دون التعريف
 والتخصيص ولكنها جارية مجرى الاضافة المعنوية فكما لا يجوز اضافة المعرفة
 الى النكرة فى الاضافة المعنوية لأنها خلاف وضعها فكذلك لا يجوز فى الاضافة
 اللفظية لاجل جريانها مجرى الاضافة المعنوية ومختلف فيه اى القسم الثانى من -
 الاقسام الخمسة هو الذى اختلف فيه النحاة وهو صورة واحدة وهى ان تكون الصفة
 مجردة عن اللوم ومضافة الى معموليها ويكون المعمول مضافاً الى الضمير ففيه -
 مذهبان الاول مذهب سيبويه والبصريين والثانى مذهب الكوفيين فنيبويه
 والبصريون يجوزونها على قبح فى الشعر ولا يجوزونها فى سعة الكلام اصله ودليلهم
 على ذلك هو ان مقام الاضافة يقتضى التخفيف فى جانب المضاف وكذا فى جانب -
 المضاف اليه فالتخفيف فى جانب المضاف يكون بحذف التنوين وما يقوم مقامه
 من نون التثنية والجمع واما فى الجانب المضاف اليه فهو بحذف الضمير واستاء
 فى الصفة والتخفيف الحاصل فى المضاف اليه اعظم من التخفيف الحاصل فى المضاف

وفي الصورة المذكورة أكتفى باهون التخفيفين وهو التخفيف في جانب المضاف
مع امكان اعظم التخفيفين وهو التخفيف في جانب المضاف اليه فلذا اجازت
هذه الصورة في ضرورة الشعر ولا تجوز في سعة الكلام واما الكوفيين فيجوز
في سعة الكلام بلا قيم ودليلهم على ذلك هو ان المقصور في مقام -
الاضافة لا يفتاى الاضافة اللفظية التخفيف ولا شك ان في الصورة المذكورة وان
لم تحصل التخفيف الكامل ولكن التخفيف في الجملة ^{حاصل} وهو التخفيف في جانب المضاف
والبواقي اى الاقسام الباقية من ثمانية عشر بعد استعاط ثلاثة اقسام وهي -
خمس عشر قسماً على ثلاثة اقسام الاول احسن والثاني حسن والثالث قبح
وذكر هذه الاقسام الثلاثة المصنف بقوله احسن ان كان فيه ضمير واحد وهذا
القسم شامل لتسعة الصور من خمسة عشر قسماً وهذا القسم هو الذى يكون
فيه ضمير واحد اما في جانب اوفى جانب معمول تلك الصفة اما نفس حسن هذا
القسم فلا وجل وجود الضمير الذى يحصل به الربط بين الموصوف والصفة واما
كونه احسن فلعدم اشتماله على النائد على قدر الحاجة لان الحاجة الى ضمير
واحد والضمير الثانى يكون زائداً على قدر الحاجة وتفصيل الصور التسعة
التي يكون هذا القسم شاملاً لها هو ان الضمير الواحد الذى اشتمل عليه هذا
القسم لا يخلو اما ان يكون في جانب الصفة او يكون في جانب معمول تلك
الصفة فالذى يكون في جانب الصفة على سبعة اقسام الاول ان تكون
الصفة معرفة باللام والمعمول ايضا يكون معرفاً باللام ويكون المعمول منصوباً
مثل الحسن الوجه بنصب الوجه والثاني ان تكون الصفة معرفة باللام والمعمول
ايضا يكون كذلك ويكون المعمول مجروراً مثل الحسن الوجه بجرح الوجه والقسم
الثالث ان تكون الصفة مجردة عن اللام ويكون المعمول معرفاً باللام ويكون
منصوباً مثل حسن الوجه بنصب الوجه والرابع ان تكون الصفة مجردة عن اللام
ويكون المعمول معرفاً باللام ويكون مجروراً مثل حسن الوجه بجرح الوجه والقسم
الخامس ان تكون الصفة معرفة باللام ويكون المعمول نكرة اى مجردة عن اللام
ويكون منصوباً مثل الحسن وجهاً والقسم السادس ان تكون الصفة والمعمول
كلاهما مجردين عن اللام بان يكونا نكرتين ويكون المعمول منصوباً مثل -
حسين وجهاً والسابع ان يكون الصفة وكذا المعمول كلاهما مجردين عن اللام

ويكون المفعول مجروراً مثل حسن وجه مجرور وجه والذي يكون الضمير فيه في جانب المفعول على قسمين الاول ان تكون الصفة معرفة باللام ويكون المفعول مضافاً الى الضمير ويكون للمفعول مرفوعاً مثل الحسن وجهه برفع وجه والقسم الثاني ان تكون الصفة مجردة عن اللام ويكون المفعول مضافاً الى الضمير ويكون مرفوعاً مثل حسن وجهه برفع وجه فهذه هي الاقسام التسعة كلها من قبيل الاحسن وحسن ان كان فيه ضمير ان اما وجه نفس الحسن فلو جرد الامر الذي يحتاج اليه في الربط لان الضمير لابد منه ليحصل به الربط بين الصفة ومفعول تلك الصفة واما وجه عدم الاحسية فلا شتم على القدر الزائد على الحاجة لان الحاجة الى ضمير واحد فالضمير الثاني زائد على قدر الحاجة فالضمير في هذا القسم يكون احدهما في الصفة والثاني في مفعول تلك الصفة وهذا القسم على قسمين الاول ان تكون الصفة مجردة عن اللام ويكون المفعول مضافاً الى الضمير ويكون منصوباً مثل حسن وجهه - بنصب وجه والثاني ان تكون الصفة معرفة باللام ويكون المفعول مضافاً الى الضمير ويكون منصوباً مثل الحسن وجهه بنصب وجه وقيح ان لم يكن فيه ضمير وهذا القسم على اربعة اقسام الاول ان تكون الصفة وكذا المفعول معرفين باللام ويكون للمفعول مرفوعاً مثل الحسن الوجه برفع الوجه والثاني ان تكون الصفة معرفة باللام ويكون للمفعول مجرداً عن اللام ويكون مرفوعاً مثل الحسن وجهه برفع وجه الثالث ان تكون الصفة مجردة عن اللام ويكون المفعول معرفاً باللام ويكون مرفوعاً مثل حسن الوجه برفع الوجه والرابع ان تكون الصفة مجردة عن اللام وكذا مفعولها اي بان تكونا كلاهما مجردين عن اللام ويكون المفعول مرفوعاً مثل حسن وجه برفع وجه فهذه الاقسام الاربعة من قبيل القبح ووجه القبح في هذه الاقسام لعدم وجود الربط بين الموصوف والصفة لانه اذ لم يوجد ضمير لوصف الصفة ولا في مفعولها لم يحصل الربط بين الموصوف والصفة فان قيل لا نسلم القبح في هذه الاقسام الاربعة بائرها بل القبح موجود في قسم واحد فقط وهو ان تكون الصفة والمفعول كلاهما مجردين عن اللام لان في الاقسام الثلاثة الباقية اللام موجود اما في كليهما او في الصفة او في المفعول واللام رابط يحصل به الربط كما في نعم الرجل زيد

فان اللام في الرجل حصل به الربط بين ابتداء وهو زيد وبين الخيد وهي -
 الجملة واذا وجد الرابط في الاقسام الثلاثة فلا قيمة فيها قلنا اللام انما يصح -
 ان يكون رابطاً اذا كان للربط ابتداءً في اول الوهلة ولا يصح ان يكون بدلاً
 في حصول الربط عن الضمير واللام في نعم الرجل زيد رابط ابتداءً فصح
 كونه رابطاً واما الرابط فيما نحن اى الصفة المشبهة فهو الضمير ابتداءً لا اللام
 فجعل اللام رابطاً لا يكون الا بطريق البدلية عن الضمير ولا يصح كون اللام
 بدلاً عن الضمير فيما يشترط ان يكون الربط بالضمير دون اللام فحصل
 المقام هو ان الاقسام باسرها للصفة المشبهة ثمانية عشر كما علمت -
 تفصيلها واما باعتبار الامتناع والاختلاف والقيح والاحسن والحسن فعلى
 خمسة اقسام وورد الشاعر حاصل ذلك في الشعر الفارسي -

«شعر»

حسن دو باشد واعسن نه و قبيح چهار

دو ممتنع يك مختلف بشمار

ولما كان وجود الضمير ظاهراً في جانب المفعول لكونه بارزاً وغير ظاهر في جانب
 الصفة لكونه مستتراً فيها احتيج الى قاعدة ليظهر بها وجود الضمير في الصفة -
 وعدمه فيها فقال المصنف في بيان تلك القاعدة والضابطة اى القاعدة الكلية
 انك ايها المخاطب رفعت بها اى بالصفة مفعولها اى مفعول تلك الصفة فلا ضمير
 في الصفة اى لا يكون الضمير موجوداً في الصفة ووجه عدم وجوده هو ان المفعول
 لما كان مرفوعاً بتلك الصفة يكون ذلك للمفعول حينئذ فاعلاً لتلك الصفة واذا
 كان هو فاعلاً لها لا يكون فيها ضمير لان الضمير اذا كان موجوداً في الصفة
 يكون فاعلاً لها فاذا وجد لها فاعل آخر لا يكون فيها ضمير لعدم حاجتها الى -
 وجود الضمير فيها ومتى نصبت او جررت اى اذا نصبت المفعول بتلك الصفة
 او جررت المفعول بها ففيها ضمير الموصوف اى يكون في الصفة في حالة نصب
 المفعول بتلك الصفة وجملة جر المفعول بتلك الصفة ضمير راجع الى الموصوف
 اى موصوف تلك الصفة ووجه وجود الضمير في الصفة في هذين الحالتين هو
 ان المفعول لما صار منصوباً او مجزواً لا يكون ذلك للمفعول فاعلاً لتلك
 الصفة لان الفاعل ما يكون مرفوعاً فلا بد حينئذ لتلك الصفة من وجود

فاعل ويكون ذلك الفاعل الضمير المستتر في تلك الصفة فعلم انه يكون -
 ضمير الموصوف موجوداً في تلك الصفة في تلك الحالة نحو زيد حسن وجهه
 فاذا كان لفظ وجه في وجهه مرفوعاً لا يكون في حسن ضمير راجع الى الموصوف
 وهو زيد ^{ويكون} واذا كان منصوباً او مجروراً يكون في حسن ضمير راجع الى الموصوف
 وهو زيد ذلك الضمير فاعلاً لحسن وعلى تقدير الرفع يكون المفعول فاعلاً لحسن
 اعلم ان رفع مفعول الصفة المشبهة ^{فما} يكون على الفاعلية اى فاعلية ذلك
 للمفعول لتلك الصفة بان المفعول فاعلاً لها واما نصب ففي المعرفة
 يكون على التشبيه اى تشبيه مفعول الصفة بالمفعول فان مفعول الصفة مشابه
 بالمفعول به وليس بمفعول به لان فعل الصفة المشبهة ليس بتعدياً فك يكون الصفة
 المشبهة ايضاً متعدياً واذا لم يكن متعدياً فك يستدعى المفعول به ولكن لما
 شبهوا اى الخاة هذه الصفة باسم الفاعل شبهوا مفعول تلك الصفة بمفعول به
 واسم الفاعل واما نصب المفعول في المفعول النكرة فك جل التميز اى يكون -
 المفعول النكرة تميزاً لضمير مستتر في الصفة الراجع الى الموصوف وهذا
 اى جعل المفعول المنصوب متابهاً بالمفعول به عند تعريفه وجعله تميزاً
 عند تنكيره مذهب البصريين فمذهبهم التفصيل اى هم يفضلون بين المفعول
 المعرفة والمفعول النكرة بان يجعلون المفعول النكرة اذا كان منصوباً تميزاً واذا
 كان معرفة يجعلونه متابهاً بالمفعول به واما لم يجعلوه تميزاً عند كونه معرفة
 و جل ان التميز لا يكون معرفة بل التميز يكون نكرة على التابيد واما مذهب -
 الكوفيين فهو ان المفعول المنصوب يكون نصبه على التميز ابدأ اى سواء كان
 ذلك المفعول نكرة او معرفة ووجه ذلك هو انه يجوز عندهم كون التميز معرفة
 فالمعرفة تصح ان تقع تميزاً وقال بعض النحاة نصب المفعول يكون على التشبيه
 ابدأ اى سواء كان التميز نكرة او معرفة ولا يكون منصوباً على التميز قط واختار
 الرضى مذهب البصريين حيث قال والاولى التفصيل انتهى كلامه اى الفرق
 بين المفعول المعرفة والمفعول النكرة حيث يكون نصب الاول على التشبيه
 ويكون نصب الثانى على التميز وجعل المفعول يكون على الاضافة اى اذا كان
 المفعول مجروراً يكون مضافاً اليه لتلك الصفة وتكون الصفة مضافة
 الى ذلك المفعول ولما فرغ المصنف من بحث الصفة المشبهة شرع في بحث

اسم التفضيل فقال فصل اسم التفضيل اسم مشتق وقوله اسم جنس في التعريف يشمل المقصود وهو اسم التفضيل وغير المقصود من الالسماء المشتقة والجامدة وقوله مشتق فصل اول يخرج به عن التعريف الالسماء الغير المشتقة من الالسماء الجوامد من فعل سواء كان ذلك الفعل لازماً او متعدياً اون اشتقاق اسم التفضيل ليس بالالفعل الا انى او المتعدى بل هو عام ليدل على الموصوف هذا متعلق بقوله مشتق اى يكون اشتقاقه من الفعل لاجل الدلالة على الموصوف وهذا فصل ثان في التعريف احترز به عن اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة لان هذه الثلاثة لا تدل على الموصوف بزيادة على غيره هذا الطرف متعلق بقوله الموصوف اى يكون ذلك الموصوف الذى يدل عليه اسم التفضيل موصوفاً بزيادة على غيره اى بان يكون فى ذلك الموصوف زيادة بالنسبة الى غيره وهذا هو الفصل الثالث وبه يخرج عن التعريف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة لان هذه الثلاثة وان تدل على الموصوف ولكن تدل على الموصوف بنفس الفعل ولا تدل على الموصوف بزيادة فى الفعل فان قيل لم قال المصنف ليدل على الموصوف ولم يقل على من قام به او يقول على من وقع عليه قلنا انما قال ذلك ليتناول ذلك التعريف لقسم اسم التفضيل القسم الاول ما يكون لتفضيل الفاعل والثانى ما يكون لتفضيل المفعول فلو قال ليدل على من قام به لدخل فى التعريف - القسم الاول فقط وهو ما يكون لتفضيل الفاعل ولا يدخل حينئذ فيه ما يكون لتفضيل المفعول ولو قال ليدل على من وقع عليه لدخل فيه - القسم الثانى وهو ما يكون لتفضيل المفعول فقط ولم يدخل فيه ما يكون لتفضيل الفاعل ولما قال المصنف ليدل على الموصوف دخل فيه كل واحد من قسمي اسم التفضيل لان كل واحد منهما يدل على الموصوف بزيادة الفعل فان قيل تعريف اسم التفضيل لا يكون مانعاً عن دخول الغير لدخول زائد و كامل فيه فانهما من قبيل اسم الفاعل و يصدق عليه تعريف اسم التفضيل لان كل واحد منهما يدل على الموصوف بزيادة مثل زيد زائد فى الضرب وكامل فى العلم قلنا المراد من الزيادة هى الزيادة على الغير فى الفعل الذى اشتق اسم التفضيل من ذلك الفعل مثل زيد اضرب من عمرو فان اضرب يدل على

الموصوف بزيادة على الغير في الضرب الذي هو مشتق منه لا ضرب واما زائد
وكامل فهما مشتقان من الزيادة والكمال ولا يدلان على زيادة الموصوف في
ذلك الفعل بل يدلان على زيادة الموصوف على الغير في غير ذلك الفعل -
المشتق منه كالضرب والعلم فلا يصدق تعريف اسم التفضيل عليه فان قيل -
يدخل في تعريف اسم تفضيل صيغ المبالغة مثل ضراب وضروب فانهما من -
قبيل اسم الفاعل ويصدق عليهما تعريف اسم التفضيل لانهما يدلان على -
الموصوف بزيادة في عين ذلك الفعل وهو الضرب لا في فعل آخر قلنا المعتبر في
اسم التفضيل هي الزيادة على الغير وضراب وضروب وان كانا يدلان على -
الموصوف بزيادة ولكن ليس تلك الزيادة زيادة على الغير بل يدلان على الزيادة
في ذلك الفعل من دون اعتبار تلك الزيادة على الغير فلا يدلان في تعريف اسم
التفضيل فان قيل لما كان المراد من الزيادة هي الزيادة في الفعل الذي اشتق اسم
التفضيل من ذلك الفعل لا يكون التعريف جامعاً لاسم التفضيل لا يكون له الفعل
مثل احناك الشاتين فان احناك اسم التفضيل ومعناه الآكل ومثل آبل من -
حنيف الحناتم فان آبل اسم التفضيل ومعناه الآء علم باحوال الابل والحنيف على
صفة التصغير اسم رجل كان حسن الدراية في رعي الابل وتربيتها فالاحناك
والآبل اسم تفضيل ولا يدلان على الزيادة في الفعل المشتق منه لانه ليس لهما -
فعل مشتق منه قلنا ان هذين المشالين من قبيل الشاذ فلا يرد بهما النقص -
على تعريف اسم التفضيل ولما فرغ المصنف من تعريف اسم التفضيل شرح في
بيان صيغة اسم التفضيل فقال وصيغة اي صيغته اسم التفضيل افعل
فان قيل لا نسلم ان صيغة اسم التفضيل افعل فقط لان افعل كما هي صيغة
اسم التفضيل فكذلك فعلى ايضاً صيغة اسم التفضيل قلنا المراد ان صيغة
اسم التفضيل المذكور افعل لا صيغة مطلق اسم التفضيل سواء كان مذكراً
او مؤنثاً وفعلى هي صيغة المؤنث فان قيل لا نسلم حصر صيغة اسم التفضيل
المذكور في افعل لان افعل كما هي صيغة اسم التفضيل فكذلك اضرب وانصر
ايضاً من صيغ اسم التفضيل المذكور قلنا المراد من افعل هو وزن افعل اي
يكون صيغة اسم التفضيل المذكور على وزن افعل ولا شك ان صيغة اسم
لتفضيل منحصرة في افعل فان قيل لا نسلم حصر صيغ اسم التفضيل المذكور

في وزن افعل فان خير وكذا شر صيغتان لو سُم التفضيل المذكور وليس على
 وزن افعل قلنا ان كون صيغة اسم التفضيل المذكور على وزن افعل اعم
 من يكون في الحال او في الاصل ولا شك ان خير وشر على وزن افعل في الاصل
 مثل اخير واشرباد غام الراء في الراء فلا يبنى اى اسم التفضيل الا من الثلاثي
 اى الا من الفعل الثلاثي مجرد فلا يبنى من الثلاثي المزيد فيه وكذا من الرباعي
 المجرد والمزيد فيه الذي ليس بلون ولا عيب صفة لثلاثي بعد صفة وهو -
 مجرد فهذا بيان لشروط بناء اسم التفضيل محاصله ان لبناء اسم التفضيل
 شروط ثلثة الاول ان يكون ذلك الفعل من الثلاثي المجرد والثاني ان لا يدل
 ذلك الفعل على اللون والثالث ان لا يدل ذلك الفعل على العيب اما وجه اشتراط
 الاول فلان صيغة اسم التفضيل انما تكون على وزن افعل وهذا الوزن لا
 يمكن الا من الثلاثي المجرد ولا يمكن من غيره وزن افعل لا يسع جميع حروف -
 الرباعي المجرد والمزيد فيه وكذا الثلاثي المزيد فيه كما هو الظاهر فان قيل صيغة
 افعل من غير الثلاثي المجرد وان لم يمكن من دون استسقاط الحروف اى بعض
 الحروف من غير الثلاثي المجرد ولكن يمكن بناء افعل بعد اسقاط بعض الحروف
 من غير الثلاثي المجرد فينبغي ان يبنى افعل من غير الثلاثي المجرد بهذا الطريق قلنا
 لو بنى افعل من غير الثلاثي المجرد باسقاط بعض الحروف منه للزم الاختلال
 من حيث اللفظ والمعنى واما من حيث اللفظ فظاهر واما من حيث المعنى فلونه
 لو قيل اخرج في استخراج لم يفهم ان معنى اخرج كثير الخروج من خرج يخرج او
 كثير الاستخراج من استخراج بعد اسقاط بعض الحروف وكذا يلزم ان لتباين
 فان اخرج اذا بنى من استخراج لا يعلم انه اسم تفضيل من خرج يخرج او من
 استخراج يستخرج فان قيل هذا منقوض بقولهم اعطاهم للدنانير والدرهم واو
 لهم للمعروف فان الاول من الاعطاء والثاني من الايلاء وكلاهما من الثلاثي
 المزيد فيه من باب الافعال ويقولهم هذا المكان اقفر من غير اى اشد اقفارا
 فهو من الثلاثي المزيد فيه من باب الافعال مؤخوذ من القفر وهو المكان الذي
 لا ماء فيه ولا كلاء وهذا الكلام اخصر من ذلك الكلام فان معناه اشد اختصارا
 فهو من الثلاثي المزيد فيه من باب الافعال ويقولهم فلان افلس من ابن -
 مذاق فان افلس اسم تفضيل من باب الافعال لان معناه اشد افلاسا وابن

مذاق اسم رجل لم يجد في مدة عمره قوت يوم و ليلة وكانت ابوه واحدا به
معروفين بالافلاس فصار لاجل الاشتهار بالافلاس ضرب المثل يضرب
به الامثال في الفقر قلنا هذا شاذ فبناء اسم تفضيل في جميع هذه الامثلة
شاذ فلا يكون نقضا للقاعدة لان القواعد لا تكون منقوضة بالشواذ واما وجه
الشرط الثاني وهو ان لا يدل ذلك الفعل الثلاثي المجرد على اللون فلان افعل الصفة
المشبهة بنى من اللون مثل احمر من الحمرة فلو بنى اسم التفضيل ايضا للزم
الالتباس بان لا يعلم انه افعل التفضيل او الصفة المشبهة فلما بنى ^{الصفة للشيء} من
الثلاثي المجرد الذي يدل على اللون فلا يبنى اسم التفضيل منه لئلا يلزم ^{الشيء} الالتباس
وهذا الوجه هو الوجه بعينه للشرط الثالث وهو ان لا يكون ذلك الثلاثي
المجرد دالا على العيب لان من ذلك ايضا بنى افعل للصفة المشبهة فلو بنى
منه افعل التفضيل للزم الالتباس بان لا يعلم انه افعل الصفة او افعل
التفضيل مثل اعى فانه على وزن افعل صفة مشبهة فلو بنى منه اسم
تفضيل للزم الالتباس فان قيل هذا البليل اى دليل الشرط الثاني والشرط الثالث
انما يكون مستقيما لو كان بناء افعل الصفة مقدما على بناء افعل التفضيل وليس
الامر كذلك بل يجوز ان يكون بناء اسم التفضيل مقدما على افعل الصفة قلنا
التقديم ثابت لان افعل الصفة يدل على مطلق الصفة وافعل التفضيل يدل
على الصفة مع الزيادة لا على مطلق الصفة والمطلق يكون مقدما على المقيد
فيكون افعل الصفة مقدما في البناء على افعل التفضيل فاستقام الدليل المذكور
فان قيل لا نسلم ان افعل التفضيل لا يبنى من العيب بل يبنى منه مثل اجهل من
الجهل وابلد من البلادة فان كل واحد منهما افعل التفضيل بنى من العيب لان
الجهل والبلادة من العيب ومع ذلك بنى منهما افعل التفضيل قلنا المراد من
العيب ليس مطلق العيب الشامل للعيب الظاهري والباطني بل المراد من العيب
العيب الظاهري مثل العمى فانه من العيوب الظاهرة فلا يبنى منه افعل التفضيل
واما الجهل والبلادة فليسا من العيوب الظاهرة بل هما من العيوب الباطنة فان قيل
ما وجه الفرق ان افعل التفضيل لا يبنى من العيوب الظاهرة ويبنى من العيوب
الباطنة مع الاشتراك في كونهما عيبا قلنا وجه الفرق هو ان افعل الصفة بنى
من العيب الظاهري فلو بنى منه افعل التفضيل للزم الالتباس واما العيب -

الباطني فلم يبن منه افعل الصفة فلا يلزم الا لتياس بسبب بناء افعل التفضيل
منه فان قيل لما ثبت انه لا يبنى افعل التفضيل من العيب الظاهري وينبئ -
من العيب الباطني يلزم ان يصح بناء افعل التفضيل من الحق لان الحماقة من
العيوب الباطنة لا من العيوب الظاهرة ولا يحكم بشذوذ احمق من الحق مع
الحاجة حكموا بشذوذ ذلك حيث قالوا انه شاذ واجاب عن هذا اعتراض الشايع -
الهندي بما حاصله ان المراد من الحق الذي يبنى منه احمق ليس مطلق الحق بل
المراد منه الحق الذي يبداء اثر الحماقة في الظاهر كما كان ذلك في هينقة حيث -
علق الخزرات والفظام والخيوط لئلا يفقد بين الناس فكان هذا الحق لاجل ظهور
اثره كالعيب الظاهر ولا شك ان افعل التفضيل لا يجيء من العيوب الظاهرة فلا
يجيء احمق من ذلك الحق موافقاً للقياس فيكون بناءه منه مخالف للقياس فصح
حكمهم عليه بالشذوذ ولكن هذا الجواب ضعيف بوجهين الاول ان هذا الجواب
يقتضي ان الحق على قسمين الاول ما يبداء اثاره في الظاهر والثاني ما لا يظهر -
اثره في الظاهر فيكون الاول من العيوب الظاهرة فلو يبنى منه اسم التفضيل يكون
شاذاً ويكون الثاني من العيوب الباطنة فلو يبنى منه افعل التفضيل لا يكون شاذاً
ولالحال انه لم يقل بهذا الفرق احد والوجه الثاني هو انه يعلم من هذا الجواب ان
الجهل والبلادة اذا بلغ علو ما تهما الى الظهور يكون حينئذ بناء افعل التفضيل -
منهما شاذاً ولحال انه لم يقل بهذا احد فالحق في الجواب هو انه فرق بين اجهل -
وابلد وبين احمق وهوان الاولين يستعملون فيمن لا يظهر اثر جهله وبلادته
والثالث يستعمل فيمن يظهر اثر حماقته فكان من العيوب الظاهرة على الاطلاق
فلذا حكم الحاجة بشذوذ احمق من الحق ولكن الاعتراض المذكور باحمق انما يرد -
على من حكم بشذوذ احمق من الحق وامامنا قال بعدم شذوذ احمق كالشيخ
الرضي فلا يرد عليه ذلك الا اعتراض لان احمق من الحق ليس شاذ عنده بل -
هو من قبيل ابلد فلا شذوذ فيه قط حيث قال وينبغي ان يقال مع الاولان و -
العيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منه افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان
واحمق منه انتهى كلامه نحو زيد افضل الناس لفظ افضل اسم التفضيل -
مشتق من الفضل وهو ثلاثي مجرد ليس بكون وعيب ثمان افعل التفضيل
لا يبنى من غير الثلاثي المجرد وكذا لا يبنى من الثلاثي المجرد الذي يكون دالاً على

اللون والعيب ولكن يمكن اداء معنى التفضيل من غير الثلاثي المجرد وكذا من الثلاثي المجرد الذي يكون دالاً على اللون والعيب ولكن اداء معنى التفضيل يكون بطريق آخر لا بان يشتق من ذلك افعال التفضيل لعدم امكان ذلك وذلك الطريق ذكره - المصنف بقوله فان كان زائداً على الثلاثي او كان لوناً او عيباً اى اذا قصد اداء معنى التفضيل في غير الثلاثي المجرد بان يقصد ان فاعل غير الثلاثي المجرد زائد في اصل الفعل الذي هو غير الثلاثي المجرد او قصد اداء معنى التفضيل في الثلاثي المجرد الذي يدل على اللون والعيب بان فاعل هذا الفعل زائد على الغير في اصل الفعل الذي هو الثلاثي المجرد ولكن يكون دالاً على اللون والعيب يجب ان يبنى افعال من ثلاثي مجرد ليبدل اى افعال على مبالغة او شدة وكثرة ثم بذكر بعده اى بعد ذلك افعال مصدر ذلك الفعل اى الفعل الذي هو غير الثلاثي المجرد او يكون من الثلاثي المجرد ولكن يكون دالاً على العيب واللون كما تقول هو اشد استخراجاً مثال لغير الثلاثي المجرد لانه ثلاثي مزيد فيه واقتوى حمرة مثال للون واقتوى عرجاً مثال للعيب لان العرج عيب سواء كان في اليد او الرجل فان اشد افعال التفضيل مشتق من الشدة وهو الثلاثي المجرد ليس بلون وعيب يدل على الشدة وذكر بعده مصدر الثلاثي المزيد فيه وهو استخراج فيدل على ان الفاعل زائد على الغير في الاستخراج واقتوى افعال التفضيل من الثلاثي المجرد يدلان على الكثرة وذكر بعدهما الحمرة وهو من قبيل اللون والعرج وهو من قبيل العيب فيدل الاول على ان الفاعل زائد في اللون ويدل الثاني على ان الفاعل زائد في العيب ثم ان قول المصنف منصوباً على التميز وقع حالاً من المصدر فيكون المعنى حال كون ذلك المصدر منصوباً على التميز ويكون تمييزاً عن نسبة ما يكون على وزن افعال مثل اشد واقتوى واقتوى وقباسة اى قياس اسم التفضيل اى مجيئه بطريق القياس ان يكون للفاعل اى يكون دالاً على زيادة الفاعل على الغير في قيام الفعل به كما مر من الامثلة المذكورة فيكون مجي اسم التفضيل للفاعل على طريق القياس ومجيئه لتفضيل المفعول على خلاف القياس وانما كان هذا قياساً لان التفضيل يكون لمن له تأثير في الفعل بالزيادة والنقصان والمؤثر في الفعل هو - الفاعل فقط دون المفعول وايضاً لو بنى اسم التفضيل لكل واحد من الفاعل - والمفعول لزم الالتباس فلاجل دفع الالتباس كان القياس في اسم التفضيل ان يكون لتفضيل الفاعل دون المفعول فان قيل الالتباس كما كان مدفوعاً بكون اسم

التفضيل لتفضيل الفاعل فكذلك يكون مدفوعاً بكونه لتفضيل المفعول على طريق القياس فقط دون الفاعل ويكون مجيباً للفاعل على خلاف القياس قلنا لورجح المفعول على الفاعل في ذلك لبقى أكثر الأفعال به تفضيل لانه يلزم ان يكون في الفعل المتعدي فقط دون الفعل اللازم لان المفعول انما يكون للفعل المتعدي دون الفعل اللازم واما اذا كان القياس فيه ان يكون لتفضيل الفاعل يكون التفضيل موجوداً في جميع الأفعال لان الفاعل كما هو موجود للفعل المتعدي كذلك موجود للفعل اللازم وايضاً نقول الفاعل اشرف من المفعول لكون الاول عمدة في الكلام وكون الثاني فضلة فيه فلذا اقتصر على الاشرف ورجح هو على غير الاشرف لان الشرافة من المرجحات وقد جاء اي اسم التفضيل للمفعول اي لتفضيل المفعول بان يكون دال على ان مفعول الفعل زائد في وقوع الفعل - عليه من الغير قليلاً اي زماناً قليلاً او مجيئاً قليلاً وهذا الاثنان بطريق القلة انما هو على خلاف القياس لا موافق القياس نحو اعذر واشغل واشهر فهذه الثلاثة من صيغ اسم التفضيل انما هو لزيادة المفعول في وقوع الفعل على الغير فيقال زيد اعذر من عمرو واشغل منه واشهر منه ويكون المعنى ان زيدا زائد من عمرو في وقوع العذر عليه والشغل عليه والشهرة عليه يعنى انه زائد في كونه معذوراً ومشغولاً ومشهوراً واستعماله اي استعمال اسم التفضيل في كلام العرب واقع على ثلاثة اوجه اي طريق وفصل تلك الوجوه الثلاثة بقوله اما - مضاف اي بان يكون اسم التفضيل مضافاً فقوله اما مضاف خبر لمبتداء محذوف وهو ضمير هو الدارج الى اسم التفضيل كزيد افضل القوم فان افضل اسم تفضيل مضاف الى ما بعده وهو القوم او معرف باللام ويكون ذلك اللام للعهد ليكون باللام العهد مشتقاً على ذكر المفضل عليه نحو زيد افضل ويكون معناه لاجل دخول لام العهد عليه زيد الذي عهد كونه افضل من عمرو مثلاً او بمن اي - او يكون مستعلاً بمن التفضيلية ويكون من صلة لا سم التفضيل ويكون دالاً على المقضل عليه ثم كلمة او في كلام المصنف لا انفصال الحقيقي فيكون الحاصل ان اسم التفضيل لا يجوز من الاستعمال على احده هذه الطرق الثلاثة ولا يكون مستعملاً بدون واحد منها ولا يجوز جمع الطريقين او الثلاثة فيه فالجمع - والخلو كلاهما متنعان وانما واجب استعمال اسم التفضيل باحد هذه الطرق

التذكير في اسم التفضيل المضاف سواء كان موصوفه مذكراً او لا هو ان هذا القسم
من اسم التفضيل مشابه مع اسم التفضيل المستعمل بين في ذكر المفضل عليه فان -
المفضل عليه كما هو مذكور في اسم التفضيل المستعمل بين فان مدخول من يكون
مفضلاً عليه فكذا يكون المفضل عليه مذكوراً في اسم التفضيل لان المضاف اليه
يكون مفضلاً عليه لذلك اسم التفضيل ولا شك ان اسم التفضيل المستعمل بين يكون مفرداً
ابداً سواء كان موصوفه مفرداً او مثنىً او جمعاً وسواء كان موصوفه مذكراً او مؤنثاً كما
سيأتي وجهه فكذا يكون اسم التفضيل المستعمل بالاضافه مفرداً مذكراً ابداً او جمل
مشابهة باسم التفضيل المستعمل بين ومطابقة اسم التفضيل للموصوف اي وكذا يجوز
مطابقة اسم التفضيل مع موصوفه في الافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث بان
يكون اسم التفضيل المضاف مطابقاً مع موصوفه في تلك الامور ولا يكون مخالفاً عنه ووجه
جواز مطابقة اسم التفضيل المضاف مع موصوفه هو ان هذا النوع من اسم التفضيل -
مشابه مع اسم التفضيل الذي يكون مستعمل باللام في ان كل واحد منهما معرف فاما المضاف
معروف بالاضافه والمستعمل باللام يكون معروفاً باللام الداخل عليه واسم التفضيل
المستعمل باللام اي المعروف باللام يكون مطابقاً مع موصوفه كما سيأتي وجهه فكذا يكون
هذا النوع من اسم التفضيل مطابقاً مع موصوفه في تلك الامور نحو زيد افضل القوم والزيد
افضل القوم مثال عدم مطابقة اسم التفضيل مع موصوفه لان موصوفه مثنى واسم -
التفضيل مفرد وافضل القوم مثال مطابقة اسم التفضيل مع موصوفه لان كل واحد من
الموصوف وهو الزيدان واسم التفضيل وهو افضل مثنى فافضل كان في الاصل افضل
ثم سقط النون لاجل الاضافه والزيدون افضل القوم مثال عدم المطابقة لكون الموصوف
جمعاً وكون اسم التفضيل مفرداً وافضل القوم مثال المطابقة لان كل واحد من
الموصوف والصفة جمع لان افضلوا كان في الاصل افضلون ثم سقط النون لاجل
الاضافه وكذا يجوز ان يقال هند افضل القوم بتانيث الموصوف وتذكير اسم -
التفضيل وكذا يجوز ان يقال هند فضلى القوم بتانيث الموصوف واسم التفضيل
وفي الثاني والمراد من الثاني هو المستعمل باللام اي اسم التفضيل الذي يكون -
معروفاً باللام يجب المطابقة اي المطابقة بين الموصوف وذلك اسم التفضيل
في الافراد والتثنية والجمعية والتذكير والتانيث بان يكون اسم التفضيل -
تابعاً لموصوفه في تلك الامور ووجه وجوب المطابقة في هذا النوع من اسم التفضيل

هوان هذا النوع من اسم التفضيل صفة الموصوف وصغرت وموصوف به ولا شك ان المطابقة بين الموصوف والصفة واجب في تلك الامور فان قيل كما ان هذا النوع من اسم التفضيل صفة لموصوف فكذلك المضاف والمستعمل بمن صفة لموصوفه فينبغي ان يجب المطابقة فيهما في تلك الامور المذكورة فما وجه الفرق قلنا ان في المستعمل بمن وكذا في المضاف وجد المانع من المطابقة وهو امتزاج من التفضيلية لفظاً ومعنى فان في المستعمل بمن التفضيلية امتزاج من حيث اللفظ وهو مانع من المطابقة وفي المضاف امتزاج من من حيث المعنى من حيث ذكر المفضل عليه فيكون موجوداً فيه ولكن من حيث المعنى فلذا الميوجب المطابقة واما في المعرف باللام فليس فيه وجود المانع وهو امتزاج لا من حيث اللفظ وهو الظاهر ولا من حيث المعنى لعدم ذكر المفضل عليه فيه نحو زيد الا فضل والزيدان والفضلون والزيدون الا فضول فان اسم التفضيل في هذه الامثلة معرف باللام ومطابق مع موصوفه في افراد كما في المثال الاول والتثنية كما في المثال الثاني والجمعية كما في المثال الثالث وفي الثالث اي النوع الثالث من اسم التفضيل وهو المستعمل بمن يجب كونه اي ذلك النوع من اسم التفضيل مفرداً مذكراً اي بان اسم التفضيل مفرداً ومذكراً ابداً اي سواء كان موصوفه مفرداً او مشئياً او مجموعاً وسواء كان موصوفه مذكراً او مؤنثاً فلا يجوز ايراد هذا النوع من اسم التفضيل مشئاً وكذا لا يجوز ايراده جمعاً وكذا لا يجوز ايراده مؤنثاً بل وجب في جميع احوال الموصوف ان يكون اسم التفضيل مفرداً ووجه وجوب ذلك هوان كلمة من التفضيلية بمن الجزء من اسم التفضيل المستعمل بمن لان هذه الكلمة هي الفارقة بين افعال التفضيل وبين افعال الصفة بان الاول يستعمل بتلك الكلمة بخلاف الثاني فانه لا يستعمل بكلمة من واذا كانت فارقة كانت بمنزلة الجزء من اسم التفضيل فاذا كانت كالجزء صار آخر اسم التفضيل بمنزلة وسط الكلمة حكماً فلما ريدت المطابقة مع الموصوف في هذا النوع من اسم التفضيل فلا يتلوأما ان يزداد علامة التثنية والجمع والتانيث قبل كلمة من التفضيلية او بعد كلمة من التفضيلته وكلاهما باطلان اما الاول فلو انه يلزم اجراء علامة التثنية والجمع والتانيث في وسط الكلمة حكماً لان آخر اسم في حكم الوسط لاجل حقوق من التفضيلية واما الثاني فلو انه يلزم حينئذ اجراء علامة كلمة على كلمة اخرى حقيقة لان من التفضيلته كلمة اخرى في الحقيقة وذلك الاجراء مما لا يجوز نحو زيد وهند والزيدان والهندان والزيدون والهندات افضل من عمرو ولفظ افضل من عمرو متعلق مع كل واحد من الموصوفات المذكورة ولا شك ان المطابقة موجودة في الاول وهوان يكون موصوفه زيد ولا توجد المطابقة في الموصوفات الباقية كما هو الظاهر فعلم ان المطابقة بين الموصوف والصفة ليست بواجبة في هذا النوع من اسم التفضيل بل الواجب هو

ان يكون الصفة اى اسم التفضيل مفرداً مذكراً ابدائى في جميع احوال العوصوف وعلى الوجه
 الثلاثة والبراد من الوجه الثلاثة هي اوجه استعمال اسم التفضيل فان استعماله كما ذكر فيما سبق
 على ثلاثة اوجه الاول بالاضافة والثاني بالادوم والثالث بمن التفضيلية بضمير فيه الفاعل
 اى يستتر في اسم التفضيل على تلك الوجة الثلاثة الفاعل اى الضمير المرفوع المتصل الذي فاعل
 لذلك اسم التفضيل وهو اى اسم التفضيل يعمل في ذلك المضمر والمراد من عمله في ذلك المضمر
 المستتر هو عمل الرفع بان يرفع على الفاعلية بان يكون ذلك المضمر فاعلاً لذلك اسم -
 التفضيل ووجه جواز عمله في المضمر المستتر هو ان العمل في المضمر ضعيف لانه لا يظهر اثر
 ذلك العمل في اللفظ فلا يحتاج ذلك العمل الى قوة العامل بل العامل الضعيف مثل اسم التفضيل -
 يكفي لذلك العمل ولا يعمل اى اسم التفضيل في المظهر اى في الاسم المظهر فان قيل ان اسم التفضيل
 كما لا يعمل في الاسم المظهر فكذلك لا يعمل في المضمر البارز فلا يجر تخصيص عدم عمله با -
 الاسم المظهر قلنا المراد من المظهر في كلام المصنف بالمعنى اللغوي وهو الملفوظ وليس -
 المراد منه المعنى الاصطلاحي وهو المقابل للمضمر ولا شك ان الملفوظ كما هو شامل للاسم
 الظاهر فكذلك شامل للمضمر البارز فلا تخصيص في كلام المصنف ووجه عدم اسم التفضيل
 في الاسم المظهر هو ان الصفات لا جل عدم وضعها للعمل انما تعمل لا جل مشابهة الفعل -
 اولاً جل مشابهة ما يشابه الفعل مثال كاسم الفاعل واسم المفعول فانها انما يعملون لا جل -
 مشابهة الفعل ومثال الثاني كالصفة الشبهة فانه انما يعمل لا جل انه مشابه مع اسم الفاعل ذكرت
 تلك المشابهة في بحث الصفة المشبهة واسم التفضيل ليس عين الفعل كما هو الظاهر بل صفة من
 الصفات فلا يعمل الا بالمشابهة مع الفعل او مع ما يشابه الفعل وكلا المشابهتين مفقودان فيه لانه
 لا يشبه الفعل وكذا لا يشبه اسم الفاعل الذي هو مشابه بالفعل واما عدم مشابهة اسم التفضيل -
 مع الفعل فلا جل ان اسم التفضيل مشتمل على الزيادة اى يدل على الحدث مع الزيادة ولا زيادة
 في الفعل بل يدل على الحدث العارى من الزيادة بل مدلوله نفس ماهية الحدث واما عدم مشابهة
 اسم التفضيل مع اسم الفاعل فلان اسم الفاعل يشئ ويجمع ويذكر ويؤنث واسم التفضيل لا يشئ
 ولا يجمع ولا يؤنث فيما هو اصل استعماله وهو استعماله بمن التفضيلية فان اسم التفضيل -
 المستعمل لا يشئ ولا يجمع ولا يؤنث بل يكون مفرداً مذكراً ابدائى كما مر ذلك انفاً واذا كان كذلك فلا يكون
 مشابهاً باسم الفاعل واذا فقدت فيه كلتا المشابهتين فلا يكون حينئذ عاملاً اصلاً ومعنى -
 قول المصنف اصله هو انه لا يعمل في المظهر سواء كان ذلك المظهر فاعلاً له او مفعولاً به له -
 فان قيل ان عدم عمله في المظهر الفاعل مسلم ولكن لا نسلم عدم عمله في المظهر المفعول به بل

هو يعمل في المظهر إذا وقع مفعولاً به لاسم التفضيل كما في قوله تعالى هو أعلم من يضل عن سبيله الآية فان أعلم اسم تفضيل وعمل النصب المحلى في من وهو مظهر وقع مفعولاً به لأعلم وفاعله ضمير منوى قلنا لأنفسنا ان من يضل مفعول به لا علم بل هو مفعول به لفعل محذوف وعمل فيه ذلك الفعل المحذوف وهو يعلم المقدار الذي هو مضارع معلوم فتقدير الآية هكذا هو أعلم من كل واحد يعلم من يضل عن سبيله فله يلزم عمل اسم التفضيل في المظهر المفعول به ولا بد لكشف الفطاء عن وجه العلام من تفضيل يظهر به المقصود مثل ظهور الشمس في وسط الأيام فنقول وبالله التوفيق ومنه الاستعانة في السداد عمل اسم التفضيل على قسمين عمل النصب بان يعمل في المفعول النصب وعمل الرفع بان يعمل في المفعول الرفع فعمل نصبه في الطرف والحال والتمييز واقع بلا شرط أي ليس لهذا العمل شرط أما عمله في الطرف والحال فلا نه يكون للعمل فيهما أدنى راحة من الفعل ولا شك ان أدنى راحة الفعل موجودة في اسم التفضيل لان اسم التفضيل يدل على الحدث كما ان الفعل يدل على الحدث ومثال عمله فيهما كقولك زيد احسن منك اليوم ركباً فان احسن اسم تفضيل عمل في اليوم وهو ظرف وعمل في ركباً وهو حال عن فاعل احسن وأما عمل اسم التفضيل في التمييز فلا نه ينصبه اسم حال عن معنى الفعل وهو الحدث مثل رطل زيتاً فان زيتاً تمييز وقد عمل فيه رطل وهو اسم حال عن الحدث لونه لا يدل على المعنى الحدث لعدم كونه فعلاً أو شبه فعل وإذا نصبه هذا الاسم الحالى عن معنى فينصبه اسم التفضيل بطريق الأولى مثال عمل اسم التفضيل في التمييز قولك زيد افضل منك اباً فان افضل اسم تفضيل عمل في ابا وهو تمييز من نسبة احسن الى ضمير الفاعل وأما عمل نصبه في المفعول به فغير واقع في كلامهم ووجه عدم عمله في المفعول هو ما ذكرناه سابقاً فعمل النصب لا سم تفضيل على قسمين القسم الاول في الطرف والحال والتمييز وهذا القسم من عمل النصب واقع كما ذكرنا سابقاً والقسم الثاني من عمل النصب وهو عمل النصب في المفعول به فغير واقع ووجه عدم وقوعه هو ما ذكرناه سابقاً في توضيح قول المصنف ولا يعمل في المظهر وعمل الرفع لاسم التفضيل ايضاً على قسمين الاول عمل الرفع في المضمر وهو واقع وجائز وقد ذكرنا وجه جوازه في توضيح قول المصنف يعمل في ذلك المضمر والقسم الثاني هو عمل الرفع في المظهر أي في الملفوظ سواء كان اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً فذلك ممتنع ليس بواقع بدون شرط ووجه منعه قد ذكرناه سابقاً في توضيح قول المصنف ولا يعمل في المظهر وأما عند وجود شرط فيعمل في المظهر فلعمله في المظهر ثلاثة شروط الاول هو ان يكون اسم تفضيل في اللفظ صفة لشيء وفي المعنى صفة مسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره وإنما اشترط

هذا الشرط ليحصل له صاحب ويكون اسم تفضيل معتمداً عليه وهذا صاحب انما يحصل له اذا كان في اللفظ صفة للشئ لان ذلك الشئ الموصوف يكون صاحباً لذلك اسم التفضيل -
ويكون اسم التفضيل معتمداً عليه وايضاً اشترط له هذا الشرط ليحصل له الاسم المظهر من متعلقاته حتى يعمل هذا اسم التفضيل في ذلك الاسم المظهر والشرط الثاني هو ان يكون المفضل والمفضل عليه متحدان بالذات ومتغايرين بالاعتبار ويكون ذلك الامر هو المسبب المشترك فانه يكون مفضلاً باعتبار ويكون مفضلاً عليه باعتبار آخر وانما اشترط هذا الشرط ليضعف فيه الزيادة التفضيلية التي هي مقترضة للمغايرة بين المفضل والمفضل عليه في الذات والشرط الثالث ان يكون اسم التفضيل منفياً بحرف النفي ليزيل زيادة التفضيل بحرف النفي ويبقى اصل الفعل فهذا -
الشرط لاجل زوال زيادة التفضيل لبقاء اصل الفعل لان بعد زوال زيادة التفضيل يبقى اصل الفعل ومثال اسم التفضيل المستجمع لتلك الشروط الثلاثة ما ذكر المصنف بقوله الذي قولهم ما رأيت رجلاً احسن في عنيه الكل منه في عين زيد فان احسن في هذا المثال اسم تفضيل صفة لرجلاً في اللفظ لاجرائه عليه وفي المعنى صفة الكل الذي هو مسبب مشترك بين عين رجل وبين عين زيد فيكون معتمداً عليه لانه لا بد في اعمال الصفة من الاعتماد ويكون الكل من متعلقاته ويكون معمولاً لاحسن وهذا المسبب مشترك بين عين رجل وبين عين زيد وهو اي الكل مفضل -
باعتبار عين رجل ومفضل عليه باعتبار عين زيد فالمفضل والمفضل عليه متحدان بالذات ومتغايران بالاعتبار وهذا اسم التفضيل منفى بحرف النفي وهو كلمة ما ووجه عمل اسم التفضيل عند اجتماع هذه الشروط الثلاثة هو ان اسم التفضيل عند اجتماع هذه الشروط الثلاثة يصير بمعنى نفس الفعل واذا كان بمعنى نفس الفعل يكون عاملاً في الاسم المظهر كما ان الفعل عامل في اسم التفضيل لان المانع من عمل اسم التفضيل هو انه ليس بمشابه بالفعل ولا مشابه بما يشابه الفعل وهذا المانع قد انتفى ههنا لانه اذا كان بمعنى الفعل صار مشابهاً بالفعل فيصير عمله في اسم التفضيل فاحسن في هذا المثال بمعنى احسن وانما كان احسن بمعنى احسن في هذا المثال عند وجود تلك الشروط الثلاثة لان حرف النفي لما دخل عليه فالنفي يتوجه الى الزيادة ويبقى اصل احسن ففي هذا المثال الكل اسم مظهر وقع معمولاً لاحسن وعمل فيه احسن كما قال المصنف فان الكل فاعل لا احسن ويرد عليه انه ينبغي ان يكون احسن مرفوعاً بالخبرية والكل -
مرفوعاً بالابتداءية فلا يلزم عمل اسم التفضيل في الاسم المظهر بالرفع على الفاعلية واجاب عن هذا الاعتراض بقوله مع انهم لو رفعوا الفضلوا بين احسن ومعموله بما ينبغي وهو الكل وحاصل جوابه انهم لو رفعوا الكل على انه مبتداء ويكون احسن خبراً عنه للزم الفصل بين اسم

التفضيل وبين معمول وهو منه في عين زيد أي الجار والمجرور فان منه في عين زيد متعلقان باحسن
ويكون ذلك الفاصل لفظ الكحل فان قيل ينبغي ان يكون الكحل مبتداء واحسن خبره المقدم عليه ولا
يلزم الفصل بالاجنبي لان المبتداء ايضاً من معمولات الخبر فلا يكون اجنبياً حتى يلزم الفصل -
بوقوع الكحل بين احسن وبين معمول وهو منه في عين زيد قلنا ان كون الخبر عاملاً في المبتداء ليس
بمذهب الجمهور بل ذلك مذهب البعض وهو غير راجح واما عند الجمهور فالخبر ليس بعامل
في المبتداء بل العامل في كل واحد منهما هو المعنوي او نقول في الجواب ان معمول احسن الذي هو
اسم التفضيل على قسمين احدهما انه معمول لاسم التفضيل وفيه معنى الفعلية والثاني معمول
له باعتبار كون الخبر عاملاً في المبتداء ففي احسن حيثتان وكل معمول يكون معمولاً له باعتبار -
احد الحيتين او يكون معمولاً له بالحيشية الاخرى فكل واحد من معمولين يكون اجنبياً لاجل -
تغاير الحيتين فلو فرض ان الخبر وهو احسن عامل في المبتداء وهو الكحل فمع ذلك يلزم الفصل
بين احسن ومعموله وهو منه في عين زيد^{بالا} الاجنبي وهو الكحل فالجواب الاول مبني على مذهب
الجمهور والجواب الثاني مبني على مذهب البعض فان قيل ينبغي ان يكون احسن خبراً مقدماً
ويكون الكحل مبتدأً ولا يلزم الفصل بالاجنبي وان لم يكن المبتداء معمولاً للخبر كما هو مذهب
الجمهور لان المبتداء والخبر عند الجمهور لما كانا معمولين لعامل معنوي وهو المبتداء فيكونا
شريكين في العامل فلا يكون احدهما اجنبياً من الآخر قلنا كون المبتداء والخبر معمولين لعامل معنوي
لا يخرجهما عن الاجنبية ولا يثبت القرابة بينهما باشتراكهما في العامل المعنوي لان المراد بالقرابة
هو ان يكون اسم التفضيل عاملاً فيه والحال انه ليس بعامل فيه وان فرض كون اسم التفضيل خبراً
مقدماً والكحل مبتدأً مؤخراً لان الخبر ليس بعامل في المبتداء على مذهب التحقيق وهو مذهب
الجمهور فان قيل ينبغي ان يكون الكحل مرفوعاً على انه مبتداء واحسن خبره ولا يلزم الفصل بين
احسن ومعموله وهو منه في عين زيد بالاجنبي وهو الكحل بان يقدم منه في عين زيد على الكحل
ويؤخر الكحل قلنا على تقدير تقديم معمول احسن وتأخير الكحل وان لم يلزم الفصل ولكن يلزم
حينئذ في هذا التركيب تعقيد ركيك لانه يصير تقديره هكذا ما رايت رجلاً احسن في عينه منه في
عين الكحل ولا شك ان في هذا التركيب تعقيد ركيك والعقيد عبارة عن كون اللفظ غير ظاهر الدلالة
على معناه والدريك هو ما لا يكون في معناه لطافة فالتعقيد معناه سست والركيب معناه في من
ولزوم التعقيد بوجوه ثلاثة الاول انه يلزم على هذا التقدير الضمار قبل الذكر فان ضمير
المجرور في منه راجع الى الكحل والثاني هو انه لما قلنا ما رايت رجلاً احسن في عينه فينظر السامع
الى انه اي شيء احسن فيه فينبغي ان يذكر بعده الكحل بلا واسطة لا بعد قوله منه في عين

زيد ويكون ذكره على ذلك التقدير بعد قوله منه في عين زيد فهو تعقيد والثالث هو انه يلزم
على ذلك التقدير تقديم المفضل عليه وهو الضمير المجرور في منه على المفضل وهو
الكحل فيكون الكلام لاجل هذه الوجوه الثلاثة غير ظاهر الدلالة على المعنى المراد واما وجوه
دالركاكة فلان التعقيد لا يخلو عن الركاكة وههنا بحث وليس المراد من البحث ههنا الا عتراض
كما يوهم ظاهر الكلام ذلك بل المراد منه هو انه يجوز في هذه السئلة عبارة اخرى يكون مختصراً
من العبارة الاولى الى اى المذكورة في الكتاب وتلك العبارة المختصرة هي ان يقال ما رايت رجلاً احسن
في عينه الكحل من عين زيد والاختصار الذي حصل في هذه العبارة هو انه حذف في هذه
العبارة الضمير المجرور في منه وكلمة في من قوله في عين زيد وايضاً يجوز في هذه السئلة -
عبارة ثالثة هي مختصرة من العبارة الثانية وهي ان يقدم لفظ عين زيد على اسم التفضيل
بان يقال ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل ولا شك ان في هذه العبارة زيادة اختصار
من العبارة الثانية فحاصل الكلام ان في هذه السئلة ثلاثة عبارات الاولى طويلة والثانية
قصيرة والثالثة اقصر ولما فزع المصنف من القسم الاول للكلمة وهو الاسم شئ في القسم
الثاني للكلمة وهو الفعل فقال القسم الثاني في الفعل والمراد من القسم هو القسم الثاني -
للكتاب لونه كان للكتاب ثلاثة اقسام الاول كان في الاسم والثاني كان في الفعل والثالث
كان في الحرف وقد سبق تعريفه اى تعريف الفعل فان المصنف ذكر تعريفه في المقدمة -
وكذا ذكر في المقدمة بعض علامات الفعل ايضاً فلو حاجة الى ذكر تعريفه وبيان علاماته
ههنا واقسامه اى اقسام الفعل ثلاثة ماض ومضارع وامر وجه المحصر في تلك الاقسام
الثلاثة هو ان الفعل لا يخلو اما ان يكون اخبارياً او انشائياً فان كان اول فلا يخلو اما ان -
يتعاقب على اوله احد الحروف الزوائد الاربعة او لا تتعاقب فان تتعاقب فهو الماضى وان
تتعاقب فهو المضارع وان كان ذلك الفعل انشائياً فهو الامر الاول الماضى اى القسم الاول
من تلك الاقسام الثلاثة للفعل الماضى وانما قدم الماضى على المضارع والامر لكون زمان
الماضى مقدم على زمان المضارع والامر وهو اى الماضى فعل بل على زمان قبل زمانك فان قيل
ما الوجه للمصنف حيث ذكر الفعل في تعريف الماضى ولم يذكر كلمة ما مكان الفعل بان -
يقول ما دل كما قال ابن حاجب ما دل على زمان قبل زمانك قلنا انما لم يذكر كلمة ما وذكر
الفعل لئلا يدعى الا عتراض على تعريفه بلفظ امس فان امس ليس بفعل بل هو ظرف مع انه
يدخل في تعريف الماضى على ذلك التقدير لكون كلمة لاجل انها من الفاظ العموم اما ان
يكون المراد منها الشئ او المراد منها الكلمة وعلى كلا التقديرين يدخل في الشئ لفظ امس

لونها ايضاً شئ او كلمة دل على زمان قبل زمانك ولما ذكر المصنف لفظ فعل في التعريف لا يريد
ذلك الا عراض فان قيل فاذا كان الامر كذلك فيكون تعريف ابن الحاجب باطلاً لعدم مانعية
عن دخول الغير قلنا انما كان ذلك التعريف باطلاً لانه لم يمكن الجواب عن ذلك الا عراض
بل الجواب ممكن وهو ان نقول ان كلمة ما كما تستعمل للعموم كذلك تستعمل للخصوص وفي -
ذلك التعريف مستعمل للخصوص بان المراد منه الفعل دون الشئ او الكلمة فاذا كان المراد منه
الفعل يخرج عنه لفظ امس لعدم كونه فعلاً فان قيل تعريف ليس بما يغ لدخول المضارع -
المجزوم فيه مثل لم يضرب فانما يضرب فعل دل على زمان قبل زمانك وكذا هذا التعريف ليس
بجامع لخروج ان ضربت ضربت فان ضربت فعل ماض ولا يدل على زمان قبل زمانك بل يدل
على المستقبل لان حرف الشرط وهي كلمة ان ههنا اذا دخلت على الماض بصير مستقبلًا -
قلنا المراد من الدلالة في تعريف الماض هي الدلالة بحسب الوضع فيكون المعنى ان الماض
فعل دل بحسب الوضع على زمان قبل زمانك ودلالة يضرب في لم يضرب على الزمان الماض -
ليس بحسب الوضع بل ذلك بحسب العارض وهو دخول كلمة لم المجازمة عليه وكذا دلالة ضربت
في ان ضربت على المستقبل ليس بحسب الوضع بل بحسب العارض وهو دخول كلمة ان الشرطية
فان قيل الدلالة ذكرت في تعريف الماض مطلقاً فما وجه ارادة تلك الدلالة المقيدة اي الدلالة
بحسب الوضع قلنا وجه ارادتها التبادر لان التبادر من الدلالة هي الدلالة بحسب الوضع
فان قيل تعريف الماض ليس بجامع لا فرادة لخروج مثل ضرب زيد في الامس فان ضرب في
هذا المثال يدل على الامس ولا يدل على زمان يكون ذلك الزمان قبل زمان المخاطب لان زمان
المخاطب من وقت التولد الى وقت الموت وضرب زيد ليس قبل تولد المخاطب قلنا المراد من -
القبلية في تعريف الفعل الماض هي القبلية من الزمان الحاضر الذي يكون المخاطب حاضراً فيه
ولا شك ان ضرب زيد قبل الزمان الحاضر فان قيل ان قبل من الظروف الزمانية فانضاف
الزمان بالقبلية لا يجوز لانه يلزم منه كون الزمان من الزمانيات اي من الامور الواقعة
في الزمان وايضاً لزم منه ظرفية الشئ لنفسه لانه صار الزمان ظرفاً للزمان قلنا معنى قبل
مركب من الامرين الاول الزمان والثاني التقدم والمراد من قبل هو نفس التقدم لا التقدم مع
الزمان وذلك بطريق التجريد بان مجرد لفظ قبل عن بعض معناه فيكون معناه الماضى -
ما دل على زمان متقدم على زمانك فان قيل على تقدير التجريد ايضاً يلزم كون الزمان من
الزمانيات وطرفية الزمان للزمان لان التقدم على الشئ انما يكون اذا كان هو واقعاً في -
زمان متقدم على زمان الشئ المتأخر قلنا التقدم على قسيتين الاول ذاتية والثانية زمانية

وما ذكرته فانه هو في التقدم الزماني وليس المراد من تقدم الزمان على زمان مخاطبة التقدم التلقائي بل المراد منه التقدم الذاتي وليس في التقدم الذاتي ان يكون المقدم واقعاً في زمان قبل زمان المتأخر ولما خرج المصنف من تعريف الماضي شرع في بيان بعض خواصه وهو بناءه على الماضي فقال وهو اى - الماضي مبنى على الفتح فان قلت ما وجه بناءه ولم يجعل معرباً قلنا لان الاصل في الافعال البناء فيعمل على الاصل ما لم يمنع مانع وجه كون الاصل في الافعال البناء فهو ما ذكرناه في اول بحث اسم المبنى - فنذكره فان قيل انه لما كان الاصل في الافعال البناء فيبنى ان يبنى المضارع ايضاً لانه ايضاً فعل من - الافعال مع انه معرب قلنا قيد ولا مقتضى للعدول عنه مرمى وفي المضارع مقتضى للعدول موجود وهو المشابهة باسم الفاعل وليس في الماضي وجود المقتضى للعدول عن الاصل الذى هو البناء فلذا عمل فيه على الاصل فان قيل ان الماضي لما كان مبنياً فالاصول في البناء السكون فيبنى ان يبنى الماضي على السكون دون الحركة مع انه مبنى على الحركة وانما كان الاصل في البناء السكون لان البناء ضد الاعراب والسكون ضد الحركة ولما اعتبر في الاعراب الحركة اعتبر في ضد الاعراب وهو البناء - ضد الحركة وهو السكون قلنا انما يبنى الماضي على الحركة دون السكون لان الماضي مشابه باسم الفاعل في الوقوع صفة للنكرة كما يقال مريت برجل ضارب مكان مريت برجل ضارب والاسم معرب والاعراب انما يكون بالحركة فبنى الماضي لاجل تلك المشابهة على الحركة دون السكون فان قيل لما كان الماضي مشابهاً باسم الفاعل فيبنى ان يعرب الماضي كما ان المضارع لما مشابه باسم - الفاعل فاعرب لاجل المشابهة قلنا انما لم يعرب الماضي لاجل ان اسم الفاعل لم يأخذ منه العمل حتى يأخذ الماضي مكان ذلك الاعراب من اسم الفاعل بخلاف المضارع فان اسم - الفاعل اخذ العمل من المضارع فاعطى للمضارع عرض العمل الاعراب او تقول الموجب - لاعراب الفعل هي المشابهة التامة دون مطلق المشابهة والمشابهة التامة انما هي موجودة بين المضارع واسم الفاعل كما سيحى ذكره دون الماضي فان الماضي مشابه مع اسم الفاعل في الوقوع صفة للنكرة فقط وتلك المشابهة ليست بتامة فان قيل الحركات الثلاثة فما وجه اختيار الفتح دون اخويه من الضم والكسر قلنا وجه الاختيار هي الخفة فان الفتحة اخف الحركات والمطلوب في المبنى هي الخفة وهي تحصل بالفتحة دون الضمة والكسوة فلزم اختيار الفتح - دون اخويه ولما ورد عليه ان هذا منقوض بقولهم ضربت فان ضربت فعل ماضى وليس يبنى على الفتح بل هو مبنى على السكون وكذا منقوض بقولهم ضربوا فانه ماضى ومبنى على الضم دون السكون احباب عنه المصنف بقوله ان لم يكن معه اى مع الماضي ضمير مرفوع متحرك كما في - ضربت فان ت في ضربت ضمير مرفوع متحرك ولا واى ان لا يكون مع الماضي واو مثل ضربوا -

الاصطلاح بقوله وهو اى المضارع فعلى يشبه الاسم والمراد من الاسم هو اسم الفاعل باحد حرفي
 اتين في اوله الباء في قوله باحد سببية اى يكون تلك المشابهة حاصلة بسبب احد حروف اتين -
 فان قيل جعل احد حروف اتين سبباً لا يصح لان السبب يكون من الاوصاف واحد من الذوات
 فلا يمكن ان يكون سبباً قلنا عبارة المصنف بحذف المضاف وهو لفظ زيادة فيكون التقدير -
 بزيادة احد حروف اتين ولا شك ان الزيادة من الاوصاف فيصح جعله سبباً فان قيل الضير
 المجزوء في اوله راجع الى المضارع فيكون المراد من الاول هو اول المضارع ولا شك ان اوله عين
 احد حروف اتين فلزم الاتحاد بين الظرف والمظروف وظرفية الشئ لنفسه قلنا في صراحة
 المصنف حذف المضاف وهو لفظ جانب فيكون التقدير في جانب اوله فلم يلزم الاتحاد ولا
 ظرفية الشئ لنفسه فان قيل تعريف المضارع ليس بمانع عن دخول الغير لدخول يشكر ويعمل -
 عليين في هذا التعريف لا نهما ايضاً يشبهان اسم الفاعل بسبب زيادة احد حروف اتين مع
 انها ليسا من المضارع بل هما من الاسماء لا نهما علمين قلنا انهما كانا في اصل الوضع مضارعاً
 ثم نقل عنه الى الاسمية فجاء علمين ولا يضرهما غلبة الاسمية فبصدق التعريف عليهما
 لا بأس بل ذلك واجب ليكون التعريف جامعاً بما سبق ثم تعريف المضارع وعلم منه ان -
 المضارع مشابه باسم الفاعل ثمان مشابهة المضارع مع اسم الفاعل ثابت لفظاً ومعنى -
 فبين المصنف المشابهة اللفظية والمعنوية فقال لفظاً ونصب لفظاً باعتبار انه تميز من
 نسبة يشبه الى ضمير الفاعل اى يكون تلك المشابهة من حيث اللفظ في اتفاق الحركات والسكنات
 هذا متعلق بقوله يشبه الاسم اى يكون مشابهة مع اسم الفاعل من حيث اللفظ في اتفاق الحركات
 والسكنات فالمشابهة باعتبار اللفظ موجودة بين اسم الفاعل والفعل المضارع في امور ثلاثة الاول
 الاتفاق في الحركات والسكنات فالمضارع موافقة مع اسم الفاعل في الحركات وكذا في السكنات فان قيل
 ان جمعية الحركات صحيحة لان الحركات في كل واحد من اسم الفاعل والمضارع ثلاثة واما جمعية
 السكون فلا يصح لان السكون اما واحداً كما في يضرب وضارب او اثنان كما في يستخرج ومستخرج قلنا
 ان السكون وان كان واحد في بعض المراد وفي بعضها اثنان لكن جمعه المصنف تبعاً للفظ -
 الحركات او نقول في الجواب ان اللف واللام في الحركات والسكنات للجنس فبطل به الجمعية فا
 المراد من الحركات جنس الحركة وكذا المراد من السكنات جنس السكون وهو يصدق على
 القليل والكثير نحو يضرب ويستخرج كضارب ومستخرج فان قيل المثال انما يورد لا يوضح المثل
 والمثال الواحد كاف لذلك فلا حاجة الى ايراد المثالين قلنا الاول مثال ما يكون في كل واحد من
 المضارع واسم الفاعل سكوت واحد والثاني مثال ما يكون في كل واحد سكوتان فالتعدد في الامثلة

مبنى على تعدد المثلثات والامور الثاني من الامور التي ثبت بها المشابهة اللفظية بين اسم الفاعل والمضارع هو دخول يوم التاكيد في اولهما اي يدخل في اول كل واحد من المضارع واسم الفاعل اللوم للتاكيد كما قال المصنف وفي دخول يوم التاكيد في اولهما اي في اول المضارع واسم الفاعل تقول اي في المضارع ان زيدا ليقيم فان يقوم مضارع قد دخل في اوله لام - التاكيد فان اللوم في ليقوم للتاكيد كما تقول اي في اسم الفاعل ان زيد القائم فان قائم اسم فاعل قد دخل في اوله لام التاكيد والامور الثالث من الامور التي ثبت بها المشابهة بين اسم الفاعل والفعل المضارع هي مساواتهما اي اسم الفاعل والفعل المضارع في عدد الحروف بحيث يكون عدد حروف احدهما مثل عدد حروف الآخر كما قال المصنف وفي تساويهما اي - اسم الفاعل والفعل المضارع في عدد الحروف مثل يضرب وضارب فان حروف كل واحد منهما اربعة فان قيل لا نسلم وجود المساواة بينهما في عدد الحروف فان رام اسم فاعل - ومضارعه يرمى ولا شك في عدم تساويهما في عدد الحروف بل الحروف في المضارع اربعة وفي اسم الفاعل ثلاثة قلنا المراد من المساواة في الحروف هو باعتبار الاصل ولا شك في وجود المساوات باعتبار الاصل لان اصل رام رامي وفيه اربعة احروف كما في يرمى فان قيل لا نسلم المساوات باعتبار الاصل لان الحروف في رامي ليست اربعة بل خمسة وخامسها التنوين وفي يرمى اربعة وكذا لا يريد الا عتراض المذكور لان في رام ايضا اربعة احروف كما هي اربعة في يرمى لان الحرف الرابع في رام هو التنوين قلنا المراد من الحروف هي حروف كلمة المضارع وكلمة اسم الفاعل واما التنوين فهي كلمة مستقلة ليست من حروف الكلمة فان قيل ما النكتة في ان المصنف اورد ذلك تفاق في الحركات والسكنات مثالا وكذا اورد له دخول يوم التاكيد في اول المضارع واسم الفاعل ولم يور مثالا للمساواة في عدد الحروف قلنا ان الامثلة المذكورة لتتفق ولدخول اللوم امثلة للمساواة في عدد الحروف فلما جئة الى ايراد المثال له على محدة ومعنى - هذا معطوف على قوله لفظا فيكون اعرابه مثل اعراب لفظا بان ايضا يكون منصوبا على انه تمير من نسبة يشبه الى الضمير الراجع الى الفعل المضارع فالمعنى ان المضارع يشبه اسم الفاعل من حيث اللفظ وكذا من حيث المعنى فتكون مشابهة الفعل المضارع مع اسم الفاعل من جهتين الاولى من جهة اللفظ والثانية من جهة المعنى ثم ان المشابهة اللفظية كانت في امور ثلاثة كما ذكرها - المصنف واما المشابهة المعنوية فهو في الاشتراك بين الحال والاستقبال فان المضارع مشترك بين الحال والاستقبال كما ان اسم الفاعل مشترك بينهما كما قال المصنف في انه مشترك بين الحال والاستقبال كاسم الفاعل ثم فرع المصنف على تلك المشابهة بقوله ولذلك اي لاجل تلك المشابهة -

سموه اى الحاة المضارع مضارعاً اى باسم المضارع لان المضارع مشتق من المضارعة وهى عبارة عن المشابهة لانه مصدر فيكون معنى المضارع لغة التشابه والمناسبة بين المعنى اللغوى والمعنى الاصطلاحي هو كما ان المضارع فى اللغة بمعنى التشابه فكذلك المضارع الاصطلاحى - مشابه باسم الفاعل فى الاشتراك بين الحال والا مستقبل وكما ان المضارع مشابه باسم الفاعل فى الاشتراك بين الحال والا مستقبل فكذلك مشابه مع اسم الفاعل فى الوقوع صفة النكرة فانه كما ان - اسم الفاعل يقع صفة للنكرة فكذلك المضارع يقع صفة للنكرة فانه يقال مرتت برجل يضرب كما يقال مرتت برجل ضارب فهذه المشابهة ايضاً مشابهة معنوية ولم يذ كر المصنف هذه - المشابهة على ما فى النسخة الموجودة ولكنها مذكورة فى بعض النسخ وكما ان المضارع مشابه مع اسم الفاعل فى الاشتراك والوقوع صفة للنكرة فكذلك المضارع مشابه مع اسم الجنس فى العموم والخصوص فكما ان اسم الجنس يكون مثل رجل ويخص بلام العهد مثل جاء فى الرجل فانه يكون اللوم للعهد و يكون الاشارة بها الى الرجل المخصوص المعهود فكذلك المضارع عام يشمل الحال والا مستقبل ولكن يخص بسين وسوف بالا مستقبل وكذا يخص باللام المفتوحة بالحال وكذلك المضارع مشابه مع لفظ العين ولكن فى اصل الاشتراك فكما ان نفس الاشتراك موجود فى العين فكذلك موجود فى المضارع وان كان فرق فى نوع الاشتراك فان الاشتراك فى المضارع انها هو بين الحال والا مستقبل وفى لفظ العين فى المعانى التى وضع لفظ العين باذاتها باوضاع متعددة فمشابهة المضارع مع اسم الفاعل فى نوع الاشتراك ومشابهته مع لفظ العين فى نفس الاشتراك وبهذا التقرير اندفع ما يريد ههنا هو انه ما الوجه للمصنف حيث عرف المضارع بهذا التعريف ولم يعرفه بما عرفه - القوم حيث قالوا فى تعريفه المضارع ما دل على زمان الحال والا مستقبل وكذا قالوا فى تعريفه مرة اخرى بان المضارع ما فى اوله احد الزوائد الأربع ووجه الذى ندفع ههنا يعلم من هذا التعريف الذى اختاره المصنف وجه تسميته المضارع بالمضارع كما علمت ذلك فيما سبق ولم يعلم ذلك من تعريف القوم فلذا اختار المصنف هذا التعريف ولم يعرفه بما عرفه به القوم لان التعريف المشتمل على فائدة زائدة اولى من التعريف الذى يكون خالياً عن تلك الفائدة والسين والسوف تخصصه اى المضارع بالا مستقبل فان قيل لا تسلم ان السين والسوف تخصص المضارع بالا مستقبل لان يضرب مضارع ولم يخصه السين والسوف بالا مستقبل مع ان كل واحد من السين والسوف والمضارع موجود فى الكلام قلنا قيد اذا دخله معتبر فى كلام المصنف فتراده ان السين والسوف تخصص المضارع بالا مستقبل اذا دخل على المضارع وليس مراده ان ذات السين والسوف من دون دخولهما على المضارع يخص المضارع بالا مستقبل فان قيل

الضمير المستتر في تخصصه راجع الى السين والسوف وهما اثنان والضمير المستكن ضمير الواحد فلا يطابق الراجع مع المرجع مع ان المطابقة شرط قلنا الضمير راجع الى السين والسوف باعتبار تأويل كل واحد ولا شك ان المرجع واحد باعتبار هذا التأويل فهو سيصرب مثال السين وسوف يضرب مثال السوف واللام المفتوحة بالحال اى اللام المفتوحة اذا دخل على المضارع يخص ذلك المضارع بالحال بان يكون المراد حينئذ من المضارع المعنى الحالى نحو ليصرب مثال دخول اللام المفتوحة فقوله ليضرب يكون بفتح اللام ورفع يضرب لان هذا ليس من العوامل فيكون العامل في المضارع معنويا وهو يرفع المضارع فان قيل لا نسلم ان اللام مخصص للمضارع بالحال لانه لو كان مخصصا للمضارع بالحال لما امكن الجمع بينهما لوجود المناقاة بين اللام حينئذ وبين السوف مع ان اللام اجتمع مع السوف في مثل قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فان في هذه الآية قد اجتمع اللام مع السوف واكد الاجتماع مثل قوله تعالى ولسوف اخرج حيا فان اللام قد اجتمع مع السوف في هذه الآية ايضا فلو كان اللام للحال لكان جمعه مع السوف ممتنعاً لان السوف يخص المضارع بالاستقبال فعلم من اجماعهما في هذين الآيتين ان اللام ليس مخصصا للمضارع بالحال قلنا معنى اللام مركب من الامرين الحال والتاكيد وقد جرد اللام في هذين الآيتين من معنى الحال وبقي فيه معنى التاكيد فقط - فاجتمع مع السوف فالاجتماع مبنى على التجريد فلا يلزم من هذا الاجتماع عدم كون اللام مخصصا للمضارع بالحال وحروف المضارعة والبراد من حروف المضارعة الحروف التي تصير الماضي بواسطة تلك الحروف اى بواسطة زيادة تلك الحروف في اوله مضارعاً فان ضرب اذا زيد عليه حرف المضارعة مثل الياء يصير مضارعاً كان يقال يضرب اعلموا ولا ان حروف المضارعة اربعة الهمزة والنون والتاء والياء الهمزة للمتكلم الواحد سواء كان مذكراً او مؤنثاً مثل اضرب ووجه اختصاص الهمزة به هوان تحت اضرب انا مضروفي اول انا همزة فلاجل تلك المناسبة زيدت الهمزة في المتكلم الواحد والنون للمتكلم مع الغير مثل تضرب ووجه اختصاص النون به هوان تحت تضرب ضمير نحن مستتر وفي اوله النون فلاجل تلك المناسبة زيدت النون في اول المضارع المتكلم والتاء للمخاطب سواء كان واحداً او مثني او مجموعاً مذكراً كان او مؤنثاً وكذا اللواحدة المؤنثة - الغائبة والمؤنثتين الغائبتين والياء للغائب الذي غير ما ذكرنا من الغائبة والغائبتين فالياء لاربعة صيغ الواحد المذكر والمثنى المذكر والمجمع المذكر والمجمع المؤنث ووجه اختصاص التاء بالصيغ المخاطبة هوان هذا التاء كان في الاصل واوا واو من منتهى المخارج والمخاطب هو الذى ينتهى به الكلام فكان بين الواو والمخاطب مناسبة فاعطى للمخاطب الواو ثم قلبت الواو بالتاء لتلاصق جمع ثلاثة واو ات في مثل وورجل عند العطف فان الواو الاول للعطف والثاني حرف المضارعة -

والثالث فاء الكلمة لانه مثال واوى ولاشك ان اجتماع الواوات تفيد الثقل فلدفع الشغل انقلب الواو بالتاء
فصار وتوجمل عند العطف فان قيل لما كان التاء للمخاطب فلما عطي التاء للواحدة الغائبة والمثنى
الغائبتين قلنا وجه ذلك دفع الالتباس لانه يلزم على تقدير اعطاء الياء لهذين الصيغتين
التباس الواحدة بالواحد المذكور والتباس الغائبتين بالغائبتين المذكورين فان قيل يلزم على
هذا التقدير التباس الواحدة والمثنى من الموثب الغائب مع الواحد المذكور للمخاطب والمثنى المذكور
المخاطب كما هو الظاهر قلنا سلمنا ذلك الالتباس لكنه مدفوع بوجه آخر هو ان المخاطب يكون محسوساً
فيعلم بالحس انه مخاطب وليس بغائب ووجه اختصاص الياء بالغائب سوى الغائبة والغائبتين
هو ان الياء من وسط المخارج والغائب ايضاً يكون وسطاً بين المتكلم والمخاطب مضمومة في الرباعي نقول
حروف المضارعة مبتداء وقوله مضمومة في الرباعي خبره فان قيل المراد من الرباعي لا يخلو ما ان
يكون المراد منه الرباعي المجرد او المراد منه الرباعي المطلق اى سواء كان مجرداً او مزيداً فيه وكلاهما
باطلون اما الاول فلو انه لو كان المراد من الرباعي هو الرباعي المجرد يبطل الحكم الثاني وهو قوله ومفتوحة
فيما عداه فان الافعال والتفعيل والمفاعلة ليست من الرباعي المجرد بل هي عداه لان هذه الابواب
الثلاثة من الثلاثي المزيد فيه مع ان حرف المضارعة مضمومة فيها وليست بمفتوحة فبطل
قول المصنف ومفتوحة فيما عداه واما الثاني وهو ان يكون المراد من الرباعي هو مطلق الرباعي -
اى سواء كان مجرداً او مزيداً فيه فلو انه يبطل حينئذ كلا الحكمين اى الحكم الاول وهو قوله مضمومة
في الرباعي فان يتدحرج رباعي مزيد فيه مع ان حروف المضارعة ليست فيه مضمومة بل مفتوحة
وكذا الحكم الثاني وهو قوله ومفتوحة فيما عداه فانه يبطل بتلك الابواب الثلاثة من الافعال والتفعيل
والمفاعلة فان هذه الابواب الثلاثة مما عداه اى الرباعي بل هي من الثلاثي المزيد فيه مع ان
حروف المضارعة ليست بمفتوحة فيها بل هي مضمومة قلنا لفظ الرباعي في كلام المصنف صفة
الماضي فمعنى كلام المصنف هو ان حروف المضارعة مضمومة في المضارع الذي يكون ماضيه
على اربعة احروف سواء كانت تلك الحروف الاربعة اصلية كما في الرباعي المجرد او غير اصلية
كما في الابواب الثلاثة من الثلاثي المزيد فيه من الافعال والتفعيل والمفاعلة ويكون حينئذ معنى -
قوله ومفتوحة فيما عداه هو ان حروف المضارعة مفتوحة في المضارع الذي ليس ماضيه على اربعة -
احروف سواء كان ثلاثياً مجرداً مثل يضرب او ثلاثياً مزيداً فيه مثل يستخرج او رباعياً مزيداً فيه مثل
يتخرج فخرج ماضى الاول دحرج وماضى الثاني اخرج لان اصله ياخرج دفع دخل مقدر وهو
ان المثال الثاني وهو يخرج لا يطابق المثل لان المثل هو المضارع الذي يكون ماضيه على اربعة احرف
وليس ماضى يخرج على اربعة احروف بل على ثلاثة احروف لانه لو كان ماضيه على اربعة احروف

لكان في المضارع اربعة احروف سوى حرف المضارعة ومعها خمسة احروف وليس الامر كذلك بل في مضارعه ثلاثة احروف سوى حرف المضارعة وحاصل الذفع ان يخرج كان في الاصل -
 يأخرج بالهمزة بعد حرف المضارعة فيكون على اربعة احروف سوى حرف المضارعة فيكون ماضيه على اربعة احروف فطابق المثال مع الممثل فان قيل لما كان في الاصل على اربعة احروف -
 بزيادة الهمزة في الاول فما الوجه لحذف الهمزة قلنا انما حذفت الهمزة لانه يلزم على تقدير عدم وجود همزة الاستفهام اجتماع الهمزتين في صيغة الواحد المتكلم الاول همزة المتكلم والثانية -
 همزة الزائدة للفعال ويلزم اجتماع ثلاث همزات على تقدير وجود همزة الاستفهام في صيغة الواحد المتكلم الاولى همزة الاستفهام والثانية همزة المتكلم والثالثة همزة باب الافعال ولما
 شك ان اجتماع الهمزتين او الهمزات مفيد للثقل فلم يحصل الخفة حذفت باب الافعال في صيغة الواحد المتكلم لحذفت الهمزة في باقي الصيغ ايضا طرداً للباب وان لم تلزم الاجتماع المذكور في باقي الصيغ ومفتوحة فيما عداه كيضرب ويستخرج فالاول ثلث في مجرد والثاني ثلث في مزيد فيه -
 فماضي الاول على ثلاثة احروف وهو ضرب وماضي الثاني ستة احروف وهو استخراج ولم ينكر مثال ما كان ماضيه خماسياً اي على خمسة احروف مثل يستخرج فان ماضيه قد خرج و
 انما فتحوا حروف المضارعة في غير الرباعي اي في غير المضارع الذي يكون ماضيه وانما فتحوا حرف المضارعة في غير الرباعي سواء كان ثلثياً او خماسياً او سداسياً لاجل حصول الخفة وذلك يحصل
 بالفتحة لان الفتحة خفيفة والخفة مطلوبة ونحو حرف المضارعة في الرباعي لان الرباعي فرع الثلاثي والضممة فرع الفتحة لان الضمة ثقيلة والفتحة خفيفة والثقل يكون فرعاً للتحفيف فناسب الضمة مع الرباعي في الفرعية فلذا ضموا حروف المضارعة في الرباعي وانما كان الرباعي فرع الثلاثي
 للوجهين الاول ان وجود الثلاثي قبل وجود الرباعي فاذا كان وجوده قبل وجود الرباعي كان -
 الثلاثي اصلاً للرباعي والوجه الثاني ان وجود الرباعي يفتقر الى وجود الثلاثي لان وجود الرباعي لا يتصور بدون وجود الثلاثي فاذا كان الرباعي مفقوداً في الوجود الى وجود الثلاثي كان الرباعي فرعاً
 للثلاثي وقال بعضهم انما ضموا حروف المضارعة في الرباعي لقله استعماله وفتح في غيره لكثرة استعماله فيقتضي التحفيف وهو يحصل بالفتحة فان قيل لو كان ضم حروف المضارعة لقله استعماله
 لوجب ضمها في الخماسي والسداسي لا نهما اقل استعمالاً من الرباعي مع ان حروف المضارعة فيها مفتوحة قلنا الخماسي والسداسي اثقل من الرباعي لكثرة حروفها من الرباعي فلو ضموا حروف -
 المضارعة فيهما لادى الى الجمع بين الثقلين فاعطوا فيهما ما هو اخف الحركات وهو الفتح فعلاً للثقل الذي كان من كثرة الحروف وانما اعربوه مع ان اصل الفعل البناء لمضارعة اي لمشابهة الاسم

دفع دخل مقدر وهوان الاصل في افعال البناء بان تكون مبنية والمضارع ايضا فعل فينبغي ان
يبنى فلم اعرب وحاصل الدقع هو اننا سلطنا الاصل في الفعل البناء دون الاعراب ولكن وجد في
المضارع ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل وهو مشابهة المضارع باسم الفاعل مشابهة تامة
كما عرفت تلك المشابهة فيما سبق فان قيل لا تسلم ان اصل الفعل البناء لان اصل الشئ هو ما
يحتاج اليه الشئ ولا شك ان المحتاج اليه للفعل المصدر والفاعل لان الفعل يحتاج الى المصدر
في الاستقاق والى الفاعل في الصدور والقيام واما البناء فليس باصل للفعل قلنا المراد من
الاصل ليس هو المحتاج اليه بل المراد من الاصل هي القاعدة فالتقدير هكذا مع ان الاصل في
الفعل اي القاعدة في الفعل البناء فان قيل اذا كان المراد من الاصل القاعدة فالقاعدة من
اجزاء العلم فلا تصح اضافتها الى الفعل قلنا الاضافة ههنا لا في ملائسة ولا شك ان
ادنى الملائسة موجودة لان تلك القاعدة تجري في الفعل فان قيل لا تسلم ان البناء قاعدة
لان القاعدة عبارة عن القضية الكلية المتطبقة على جميع احكام جزئيات موضوعها -
ليتعرف تلك الاحكام منها يجعل موضع تلك القاعدة محمولا للجزئي لتحصل الصغرى وجعل
محمول تلك القاعدة موضع الحكم ذلك الجزئي ليحصل الكبرى ولا شك ان البناء مفرد وليس
بقضية فكيف يكون قاعدة قلنا البناء قاعدة في التقدير لان المراد منه كل فعل مبنى ولا شك -
ان هذه قاعدة فاذا اردنا معرفة حكم ضرب الذي هو جزئي من جزئيات الفعل قلنا ان ضرب
فعل وكل فعل مبنى ينتج ان ضرب مبنى فان قيل لا تسلم ان البناء قاعدة لانه لو كان قاعدة لكان
المضارع ايضا مبنيا لان المخالفة عن القاعدة باطل مع انه معرب فاما ان لا يكون البناء قاعدة
واما ان كون المضارع معربا باطل قلنا المخالفة عن القاعدة لا تجوز اذ المراد يوجد مقتضى -
للعدول عن القاعدة واما عند وجدان المقتضى للعدول عن الاصل فيجوز حينئذ المخالفة ولا
شك في ان المقتضى للعدول عن ذلك الاصل موجود في المضارع وهو المشابهة مع الاسم فان قيل
ما الوجه لكون الاصل في الفعل البناء قلنا لعدم وجود ما يقتضي الاعراب في الفعل وهو واو -
المعاني المعنوية وهي الفاعلية والمفعولية والوضافة والمشابهة التامة مع الاسم فان الامر
الاول منتف في كل فعل والثاني منتف فيما سوى المضارع واصل الاسم الاعراب اي الاصل في
الاسم هو ان يكون معربا لوجود علة الاعراب فيه وهو لو ارد المعاني المعنوية على الاسم من الفاعلية
والمفعولية والوضافة فاذا كان المضارع مشابها باسم الفاعل مشابهة تامة صار المضارع ايضا
معربا ولما ورد عليه ان كون المضارع معربا منقوض بالمضارع الذي اتصل به وزن التاكيد خفيفة
او ثقيلة مثل تصر بن بالتحفيف اذا كانت خفيفة وبالشديد اذا كانت ثقيلة وكذا بالمضارع

الذى اتصل به نون الجمع المؤنثة الغائبة مثل يضربون وكذا بال مضارع الذى اتصل به نون الجمع المؤنثة الخطابية مثل تضربون فاجاب بقوله وذلك اى اعراب المضارع وجعله معرباً اذ لم يتصل به اى بالمضارع نون تأكيد سواء كانت خفيفة او ثقيلة ولا نون جمع المؤنث سواء كان ذلك الجمع المؤنث فائياً او مخاطبياً وحاصل الجواب هو انه ليس المراد ان المضارع معرب على الاطلاق بل المراد ^{من} المضارع هو المضارع المقيد بقيد عدم اتصال نون التاكيد ونون الجمع المؤنث فانه اذا بال المضارع ^{اتصل} احد هذين التونين يكون المضارع مبنياً لا معرباً فان قيل ما الوجه لبناء المضارع حين دخول احد هذين التونين عليه قلنا اما الوجه البناء حين دخول نون التاكيد عليه فلدن نون التاكيد لاجل انها شديدة الاتصال تصير بمنزلة الجزء من المضارع فلما عرب المضارع مع وجود هذا النون فلا يخلو اما ان يجرى الاعراب قبل نون التاكيد او بعده اى عليه فلو اجرى قبل النون يلزم اجراء الاعراب فى وسط الكلمة لان اجراء المضارع لاجل اتصال نون التاكيد به يصير وسطاً واذا عراب لا يجرى فى الوسط بل فى الآخر وان اجرى الاعراب على النون يلزم اجراء الاعراب على الكلمة الاخرى لان النون كلمة اخرى حقيقة وان صار لاجل شدة الاتصال بمنزلة الجزء فى المضارع واما الوجه للبناء حين لحوق نون الجمع المؤنث فلدن هذا النون مشابه بنون الجمع المؤنث الماضى مثل ضربين ولا شك ان ما قبل نون الجمع المؤنث فى الماضى ساكن فنجعل ما قبل النون فى المضارع ايضاً ساكناً لاجل تلك الشابهة فلا يعرب المضارع حيثئذ والا لزم زوال سكون ما قبل فلا بد من بنائه واعرابه اى اعراب الفعل المضارع ثلاثه انواع كما ان اعراب الاسم ثلاثه انواع رفع ونصب الاسم والمضارع شريكان فى هذين النوعين من الاعراب فالرفع والنصب كما انهما اعراب الاسم فكذلك هما اعراب الفعل المضارع ايضاً وحزم وهذا يختص بالفعل المضارع ولا يتناول الاسم وهذا مكان الجوفى الاسم فانه لا يكون فى المضارع فاعطى مكانه الحزم فان قيل لم لم يعط المضارع الحزم مع وجود الجزفيه قلنا لو اعطى للمضارع الحزم مع وجود الجزفيه لزم مزية اعراب الفعل وهو الفعل المضارع على الاصل وهذا الاسم بان يصير اعراب الفروع اربعة واعراب الاصل ثلثة ولا شك ان مزية الفروع على الاصل باطل بل الواجب فى الفروع ان يكون ادى من الاصل او مساوياً له ونقول الجوز لا يجرى فى الفعل بل هو من خواص الاسم ووجه ذلك هو ان الجراثر حرف الجر وحرف الجبر يختص بالاسم فيكون اثره ايضاً مختصاً بالاسم لئلا يلزم تخلف الاثر من المؤثر ووجه اختصاص حرف الجر بالاسم هو ان حرف الجر موضوع لا فضاء معنى الفعل الى مدخوله فلو دخل على الفعل لزم افضاء الشئ الى نفسه وذلك باطل فلا محالة يكون حرف الجر مختصاً بالاسم نحو هو يضرب مثال الرفع ولن يضرب مثال النصب ولم يضرب مثال الجر فالعامل فى المثال الاول معنوى وفى

الثاني والثالث لفظي وهولن في الاول وله - في الثاني ثمران المضارع باعتبار اجزاء الاعراب عليه على اربعة اقسام فاعرابه باعتبار ذات ذلك الاعراب ثلثة انواع وباعتبار جريانه - على المضارع على اربعة احناف واقسام فكما ان الاعراب باعتبار الاجزاء له اربعة اضاف - فكذلك المضارع بذلك الاعتبار على اربعة اضاف فلما فرغ المصنف من بيان انواع الاعراب شئ في بيان اضاف الاعراب فقال فصل في اضاف اعراب الفعل والمراد من الفعل هو الفعل - المضارع لان الاعراب لا يجري على غير المضارع من الافعال وهي اى اضاف اعراب الفعل المضارع اربعة اضاف الاول اى المصنف الاول من تلك الاضاف الاربعة ان يكون الرفع بالضمه والنصب بالفتحة والجزم بالسكون على حسب مقتضى العوامل ويختص اى هذا الصنف من اعراب - الفعل المضارع بالمفرد وفيه احتراز عن التثنيه والجمع مذكراً او مؤنثاً الصحيح فيه احتراز عن الناقص لان الصحيح عند النحاة هو ما لا يكون في اخره حرف علة اعم من ان يكون حرف العلة موجوداً في الوسط او الاول فالتمثال والاصوف من قبيل الصحيح عند هم فاصطلاح النحاة في الصحيح يخالف عن اصطلاح اهل التصريف فالصحيح عند النحاة اعم من الصحيح عند اهل التصريف غير مخاطبة وفيه احتراز عن الواحدة المؤنثة مخاطبة مثل تضربين تقول هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب ويضرب في هذا المثال مفرد اى صيغة الواحد وليس بمثنى ولا جمع وكذا صحيح ولم يكن مخاطبة ففي المثال الاول مرفوع بالضمه وفي الثاني منصوب بالفتحة وفي الثالث مجزوم بالسكون والثاني اى الصنف الثاني من تلك الاضاف الاربعة ان يكون الرفع بثبوت النون التي هي قائمة مقام الحركة في المفرد غيرا مخاطبة والنصب والجزم مجذفهما اى مجذف النون بان تكون النون محذوفة فالجزم يكون بالسكون اصالة واما النصب فهو تابع للجزم حيث يكون النصب - كالجزم بالسكون ايضاً كما ان في الاسماء النصب يكون تابعا للجزم في الجمع والمثنى فكذلك ههنا ويختص هذا الصنف الثاني من اعراب الفعل المضارع بالتثنيه سواء كان مذكراً او مؤنثاً غائباً او مخاطباً و جمع المذكور فيه احتراز عن الجمع المؤنث لان جمع المؤنث سواء كان غائباً او مخاطباً يكون مبتأ كما ذكرنا ذلك فيما سبق والمفردة المخاطبة فيه احتراز عن المفردة الغائبة فانها معربة بالصنف الاول من الاعراب صحيحاً كانت او غيره وهذا متعلق بالكل من المثنى والجمع المذكور ولمفردة المخاطبة فالمعنى ان هذه الثلاث معربة بهذا الصنف من الاعراب سواء كانت تلك الثلاث صحيحة او غير صحيحة تقولها يفعلان وهم يفعلون وانت تفعلين هذا مثال الرفع بثبوت النون لتلك الثلاث ولن يفعلوا ولن يفعلوا ولن تفعلوا هذا مثال النصب لتلك الثلاث مجذوف النون ولم تفعلوا ولم تفعلوا ولم تفعلوا وهذا مثال الجزم بسقوط النون فالاعراب في هذا القسم من المضارع بالحرف وهو النون فان قيل

الاصل في الاعراب المحركة فما الوجه لا عراب هذه الصيغ الثلاثة بالحروف قلنا هذه الصيغ مشابهة
 في الصورة مع مثني الاسم وجمع المذكر السالم الذي هو ايضا اسم واعراب المثني وذلك لجمع
 في الاسماء بالمحروف فجعل لكل تلك الشابهة اعراب هذه الصيغ الثلاثة ايضا بالحروف سقطت
 النون حال الجزم لانها بمنزلة الحركة في المفرد فكما ان الحركة في المفرد تحذف حال الجزم سقطت
 النون ايضا ههنا في حال الجزم وحذف النون حال النصب لان الجزم في الفعل كالجر في الاسم فكما
 ان النصب في الاسم يكون تابعا للجر فكذلك جعل النصب تابعا للجزم في الافعال والثالث اي -
 الضع الثالث من تلك الاضاف ان يكون الرفع بتقدير الضمة اي بالضمة المقدرة لان التقدير لا -
 يكون اعرابا والنصب بالفتحة لفظا اي يكون الفتحة ملفوظة لا مقدرة فيكون الاعراب في حال -
 النصب لفظيا والجزم بحذف اللام اي بان تكون كلمة اللام هناك ساقطة علامة للجر ويختص
 اي هذا الصنف من الاعراب بالناقص الياقي والواوي فيما احتراز عن الناقص الالفي غير تشية
 وجمع وخطابة لان حكم هذه الثلاثة قد مر انفا وانما جعل الرفع بالضمة المقدرة لان في
 آخر هذا المضارع واوا وياء والضمة ثقيلة عليهما فقدرت وجعل النصب بالفتحة للنفوذة
 لان الفتحة خفيفة على الواو والياء وانما جعل الجزم باسقاط اللام لان الجازم انما يسقط الحركة
 عن الآخر ولما لم يجد الحركة في الآخر اسقط الحرف المناسب بالحركة وهو الواو والياء لان
 الواو مركب من ضمتين والياء مركب من الكسرتين لقول هو يرمى ويفز وبتقدير الضمة ولن
 يرمى ولن يفزو بالفتحة لفظا ولم يزم ولم يفز بحذف اللام وهو الياء في الاول والواو في الثاني -
 والرابع اي الضع الرابع من تلك الاضاف الاربعة ان يكون الرفع بتقدير الضمة والنصب بتقدير الفتحة
 والجزم بحذف اللام ويختص اي هذا الصنف من الاعراب بالناقص الالفي اي بالناقص الذي يكون
 في آخره ألف غير تشية وجمع وخطابة وانما جعل الرفع والنصب بتقدير الضمة والفتحة لان في آخر
 هذا المضارع الف وهو لا اجل كونه ساكنا وضعيا لا يقبل الحركة وجعل الجزم بحذف ذلك الالف لان
 الجازم يسقط الحركة ولما لم توجد الحركة في الآخر اسقط الحرف المناسب مع الحركة ولما في -
 المصنف من بيان اضاف اعراب الفعل المضارع شرع فيما يحصل به اعرابه الذي هو العامل فقال
 فضل المرفوع لفظ السفع صفة لموصوف محذوف وهو المضارع فالتقدير المضارع المرفوع
 عامله اي عامل المضارع المرفوع معنوي وهذا بالاتفاق فالبصريين والكوفيين كلا الفريقين -
 اتفقا على ان عامل المضارع في حل الرفع معنوي لا لفظي ثم اختلف هذان الفريقان في ان العامل
 المعنوي ما هو فعند البصريين العامل المعنوي في المضارع هو وقوع المضارع موقع الاسم مثل
 زيد يضرب فانه واقع موقع ضارب فكان في الاصل ضارب ومثل اتيت رجلا يضرب فانه واقع

موقع ضارب فكان في الاصل آتت رجلاً ضارباً ومررت بجبل يضرب فانه كان في الاصل —
مررت بجبل ضارب فلما وقع المضارع موقع الاسم فاعطى لاجل هذا الوقوع اعراب الاسم
لان الشئ اذا وقع موقع الغير فله حكم ذلك الغير فالمضارع ايضا اذا وقع موقع الاسم فكان
له حكم الاسم وهو الاعراب فاعطى له الاعراب فان قيل المضارع كما هو يقع موقع الاسم المرفوع —
فكذلك يقع موقع الاسم المنضوب والمجرور ايضا كما يظهر ذلك من الامثلة السابقة فلما عطي له
لجل هذا الوقوع الرفع دون النصب والمجرور هذا الترجيح بلا مرجح قلنا وجه ذلك الاختصاص
هو ان الرفع اقوى اعراب الاسم واما النصب والمجرور فليستا بتلك المشابهة فلذلك اعطي له الرفع —
الذي هو اقوى اعراب الاسم واسبقه فان قيل ما الدليل على ان الرفع اقوى اعراب الاسم واسبقه
مع ان كل واحد من الرفع والنصب والمجرور على معنى مقتضى للاعراب قلنا الرفع اعراب الفاعل —
والفاعل مقدم على سائر معمولات الفعل واقوى معمولاته واذا كان الفاعل كذلك كان اعرابه الذي
هو الرفع اقوى الاعراب واسبقه فان قيل المضارع قد يكون مرفوعاً في موضع ولا يصح وقوعه في —
موقع الاسم في ذلك الموضع مثل الذي يضرب فان يضرب مرفوع مع انه ليس بواقع موقع الاسم لان
الاسم لا يقع صلة الذي فلو كان رفع المضارع لاجل الوقوع في موقع الاسم لنزح ان يكون مرفوعاً
في هذا المثال لعدم وقوعه في موقع الاسم فعلم ان رفع المضارع ليس لاجل الوقوع موقع الاسم قلنا
وسلم ان المضارع لم يقع في هذا المثال موقع الاسم بل هو واقع لانه كان في الاصل الذي ضارب
هو على ان ضارب خبر مقدم على المبتداء وهو ضمير هو فثبت ان المضارع في هذا المثال واقع
موقع الاسم فلذا كان مرفوعاً فان قيل المضارع مرفوع في مثل قولنا يقوم الزيدان فانه لا يصح وقوع
الاسم في هذا الموقع بان يقال قائم الزيدان لان قائم حينئذ لا يخلو ما ان ^{يكون} خيراً لزيدان او
يكون القسم الثاني من المبتداء ويكون الزيدان فاعلاً له وساداً مسد الخبر لان الشرطي —
القسم الثاني للمبتداء هو ان يكون معتمداً على حرف النفي او هزة الاستفهام ولم يوجد الا
عتماد المذكور في هذا المثال فعلم ان المضارع ليس بواقع موقع الاسم ومع ذلك هو مرفوع قلنا
وسلم انه لا يصح وقوع الاسم في هذا الموقع بل يصح ذلك لانه يصح ان يقال مكان يقوم الزيدان قائماً
الزيدان بان يكون قائماً خيراً مقدماً ويكون الزيدان مبتداء لذلك الخبر فيكون المضارع واقعاً
موقع قائم فلذا صار مرفوعاً فان قيل كيف يقع يقوم موقع قائم مع ان يقوم معرب بالحركة —
وقائم لاجل انه مثني معرب بالحروف فلا اتحاد بينهما في الاعراب قلنا الضرورى في وقوع احد
الشئين موقع الشئ الآخر هو ان يكونا متحدين في جنس الاعراب وان لم يكونا متحدين في نوع الاعراب
فالاتحاد في الجنس كافٍ لصحة الوقوع ولا شك ان الاتحاد في جنس الاعراب وهو الرفع موجود لان

للعرب كل واحد من يقوم وقائمان رفع وان لم^{يوجد} التقاد في النوع لان الاعراب في يقوم حركة وفي
 قائمان صرف فصرف وقوع يقوم موقع قائمان فان قيل المضارع مرفوع في مثل قولنا زيد سيقوم وزيد
 سوف يقوم مع انه ليس بواقع موقع الاسم لان الاسم لا يقع في هذا الموقع لان في المثال الاول قد دخل
 السين على المضارع وفي المثال الثاني دخل سوف على المضارع ولا يصح دخول سين وسوف على -
 الاسم فلا يقال سقائم وسوف قائم لان دخول السين والسوف من خواص الفعل قلنا الواقع موقع
 الاسم ليس هو يقوم مثل سيقوم بل الواقع هو سيقوم بمجموعه لان السين صار بمنزلة الجزء
 لكونه حرفاً واحداً ولا شك ان وقوع المجموع صحيح موقع الاسم فانه يصح ان يقال زيد قائم -
 فان قيل هذا الجواب صحيح في السين لانه يكون بمنزلة الجزء ولا يصح في سوف يقوم لان سوف لا
 يكون بمنزلة الجزء فلا يكون قائم واقعا في موقع مجموع سوف يقوم قلنا السوف في حكم السين فان
 قيل المضارع مرفوع في مثل كاد زيد يصب فان يضرب في هذا المثال خبر كاد ولا يصح وقوع الاسم
 خبراً لكاد لان خبر كاد لا يكون الا فعلاً مضارعاً ولا يكون خبره اسماً فالمضارع الواقع خبراً لكاد لا يكون -
 واقعا في الاسم فينبغي ان لا يكون مرفوعاً ومع ذلك هو مرفوع قلنا الاصل في خبر كاد هو الاسم اي بان
 يكون اسماً وان كان هذا الفصل مجوراً في الاستعمال فكان المضارع الذي يكون خبراً لكاد واقعاً موقع
 الاسم لان هذا الموقع كان في الاصل للاسم ثم وقع في الاستعمال في ذلك الموقع الفعل المضارع -
 ولعل ورود هذه الاعتراضات وان كانت مجابة ترك المصنف مذهب البصريين ولم يختره وذكر -
 مذهب الكوفيين واختاره حيث قال وهو اي العامل المعنوي للفعل المضارع تجرده اي تجرد المضارع
 وخلوه عن الناصب اي العامل الناصب والجازم اي العامل الجازم فحصل مذهب الكوفيين هو ان
 عامل المضارع في حال الرفع عامل معنوي وهو تجرد المضارع عن العوامل اللفظية سواء كانت
 تلك العوامل اللفظية ناصبة او جازمة ووجه اختيار المصنف لمذهب الكوفيين هو ان مذهبهم
 خال عن ورود الاعتراضات المحتاجة في دفعها الى التكلف نحو هو يضرب ويغزو ويرمي ويسعى -
 فالمضارع في هذه الامثلة مرفوع وعامل الرفع فيها هو التجرد المذكور عند الكوفيين ووقوع المضارع
 موقع الاسم عند البصريين فان قيل نسلم رفع المضارع في المثال الاول لان الرفع موجود فيه و -
 نسلم وجود الرفع في الامثلة الثلاثة الباقية لان آخرها ساكن وليس بمرفوع قلنا الرفع في المضارع
 اعم من ان يكون بالضمه لفظاً كما في المثال الاول او بالضمه تقدير كافي هذه الامثلة -
 الباقية فان الاعراب في هذه الثلاثة تقديرى لثقل الضمة على الواو والياء في الاولين وتعدراً
 على الاول في الثالث فان قيل المثال يورد لايضاح المثل فالمثال الواحد كاف لذلك فما الحاجة
 الى ايراد الامثلة المتعدده قلنا تعدد الامثلة مبنى على تعدد المثل لان المضارع على اربعة

اقسامها الاول الصحيح مثل يضرب والثاني ناقص واوى مثل يغزو والثالث ناقص ياتى مثل يرمى
والرابع ناقص ألقى مثل يسعى ولما فزع المصنف عن بيان عامل المضارع المرفوع شترع في -
بيان عامل المضارع المنصوب فقال فصل المنصوب صفة موصوف لحذف أى المضارع -
المنصوب عامله أى عامل المضارع المنصوب خمسة أحروف وبين المصنف تلك الحروف -
الخمسة بقوله ان ولن وكى واذن وان المقدرة ثم الاصل في هذه الحروف هوان لانها
مشابهة بان المخففة من المشددة لفظاً ومعنىً اما لفظاً ففي ان الاول وهو الهزة مفتوح في
كل واحد منهما واما معنىً فلان كل واحد منهما مصدر يتين يجعل المدخول بتاويل المصدر
فكجل هذه المشابهة صارت هذه ان التي من دواخل المضارع عاملاً كما ان ان المخففة عامل
والحروف الثلاثة الباقية حملت على ان في العمل وقال صاحب غاية التحقيق عمل ان المصدر
التي من دواخل المضارع انها هولمشابهة بان الناصبة الاسم التي من الحروف الشبهة بالفعل
والمشابهة بينهما ثابتة من وجهين الاول الاتحاد في الصورة والثاني افادة المصدرية فان -
كل واحد منهما يجعل مدخوله بتاويل المصدر ولا شك ان ان الناصبة عامل النصب في الاول
فيكون ان المصدرية ايضاً ناصباً ويكون ناصباً للفعل واما الحروف الباقية من لن وكى و
اذن فاما تعمل النصب في المضارع لاجل المشابهة بان المصدرية في افادة الاستقبال ووقع
الاختلاف في كلمة لن في انها حرف برأسها غير مغير عن اصل ام هو مغير عن اصل ففيه ثلثة -
مذاهب الاول مذهب السيوطي فهو يقول انه حرف برأسه غير مغير عن شيء فكان هذا هو -
اصله وقال صاحب دراية النحو هذا هو الصحيح والثاني مذهب القراء فانه يقول اصله لا ثم
ابدل الالف بالنون فصار لن والثالث مذهب الخليل حيث يقول اصله لان ثم حذف الالف
والهزة لاجل كثرة استعمال فصار لن قال الشيخ الرضي لا دليل على مذهب القراء فلو كان
مذهبه حقاً ومذهب الخليل ايضاً مردود ورد عليه السيوطي حيث حكى سيوطيه عن العرب -
حيث يقول العرب عمرواً لن اضرب فانه يعلم من هذا التركيب ان اصل لن ليس لان لانه لو
كان كذلك لبطل ذلك التركيب لانه قدم في ذلك التركيب لفظ عمرواً والحال انه لا يجوز تقديم
معمول ما في حيز ان على ان ولا شك ان اضرب في حيز ان على مذهب الخليل وقدم على اضرب
معمول اضرب وهو عمرواً فعلم ان لن ليس في الاصل لان بل ذلك اصله ولكن اجاب جمال
عن رد سيوطيه من جانب خليل بانه يجوز لخليل ان يقول لا بأس في ان يتشبه الكلمة بالتركيب
عن مقتضاها معنىً وعملاً لان التركيب وضع جديد فكان مقتضى ان قبل التركيب عدم -
جواز تقديم معمول ما في حيز ان على ان ويكون مقتضاها بعد التركيب جواز ذلك وكى معناها

سببية ما قبلها لما بعدها بان يكون ما قبلها سبباً لما بعدها مثل اسلمت كي ادخل الجنة فان ادخل منصوب والناصب له كلمة كي ومعناها السببية لان الا سلام سبب لدخول الجنة ومعنى لن نفى المستقبل بالنفى التاكيدى اى تفيد نفياً مؤكداً ولا يفيد النفى التاييدى لانها لو كانت للنفى التاييدى يلزم التناقض فى قوله تعالى حكاية عن ابن يعقوب عليه السلام فلن ابرح الارض حتى ياذن لى ابنى فان حتى فى هذه الآية يقتضى الانتهاء فلو كان لن للتاييدى لا يقتضى عدم الانتهاء فلو حاله يلزم التناقض فى هذه الآية واذا كانت للنفى التاكيدى لم يلزم التناقض لان التاكيد لا ينافى الانتهاء وعدم الدوام وفى اذن وقع الاختلاف بين سببويه وبعض النجاة فمذهب سببويه هو انها حرف بلاسه وهذا اصله وليست مغيرة من اصل آخر ومذهب بعض النجاة هو انها كانت فى -
الوصل اذا الظرفية فحذف منها المضاف اليه وعوض عنه التوئين لما قصد جعلها لجميع الازمنة
 فى حالة عدم وجود التوئين معها مثل اذا كانت للماضى واذا اتصل بها التوئين عوضاً عن المضاف اليه المحذوف صارت لجميع الازمنة ثم ذكر المصنف امثلة المضارع المنصوب بالعوامل المذكورة فقال نحو اريد ان تحسن الى مثال ان فان تحسن الفعل المضارع منصوب بان الناصبة وانا لن اضربك مثال لن فان اضرب منصوب بواسطة لن واسلمت كي ادخل الجنة مثال كي فان ادخل منصوب بواسطة كي واذن يغفر الله لك مثال اذن فان يغفر منصوب باذن فان قيل الحروف الناصبة للفعل المضارع -
 خمسة وخامسها ان المقدرة والمصنف ذكر امثلة للحروف الاربعة السابقة ولم يذكر مثال ان المقدرة فما الوجه لذلك قلنا انما لم يذكر المصنف مثال ان المقدرة اكتفاء بذكر امثلة للحروف -
 التى تقدر ان بعد تلك الحروف ولما قال المصنف فيما سبق الحرف الخامس من الحروف الناصبة -
للمقدرة ان المقدرة فالآن يذكر المواضع التى تقدر ان فى تلك المواضع حيث قال وتقدر ان فى سبعة
مواضع ويكون الناصب فى هذه المواضع السبعة للفعل المضارع هو ان المقدرة دون الحروف التى
 قدرت بعد ها ان بعد حتى نحو اسلمت حتى ادخل الجنة فان مقدرة بعد حتى فى هذا المثال فتقديره اسلمت حتى ان ادخل الجنة فادخل منصوب بان المقدرة ولوم كي اى تقدر ان بعد لوم كي وهى -
 لوم التى تكون بمعنى كي بان يكون ما قبلها سبباً لما بعدها نحو قام زيد ليذهب فان مقدرة بعد اللوم -
 فالقدير لان يذهب فيذهب منصوب بان المقدرة فقيام زيد سبب لذهابه ولوم الحمد اى -
 تقدر ان بعد لوم الحمد وهى اللوم الجارة الزائدة الداخلة فى خبر كان المنفى وتكون لتاكيد النفى -
 فان قيل لا نسلمان لام الحمد تكون داخلة فى خبر كان فانه منقوض بقولك لم يكن زيد ليذهب -
 فان اللوم فى ليد هب لا الحمد وهى داخلة على يذهب وهو خبر يكت وهو فعل مضارع قلنا -
 المراد من كان الماضى المنفى اعم من ان يكون ماضياً لفظاً كما فى الآية او معنى كما فى مادة

النقص فان يكن في ذلك المثال لاجل دخول لم عليه صار ما ضياعاً منفياً باعتبار المعنى لان لم -
يقلب المضارع ماضياً نحو ما كان الله ليعد ايهم فيعذب في هذه الآية فعل مضارع دخل عليه ولم
المجرد فله مقدرة بعد تلك اللوم قال التقدير ان يعذب الله وهذه اللام جارة زائدة لتأكيد النفي و
يعذب منصوب بلف المقدرة ووجه تقدير بعد هذه الحروف الثلاثة اعني حتى ولم كي ولم -
المجرد هو ان هذه الحروف الثلاثة تحروف جارة والحروف الحارة لا تدخل على الفعل بل تدخل على
الاسم ولما دخلت هذه الحروف الثلاثة في هذه المواضع على الفعل لا بد من تقدير ان بعد هذه -
الحروف ليصعل الفعل مؤلاً بالمصدر ويصح دخول حرف الجر عليه والفاء الواقعة اي وتقدر ان بعد
الفاء الواقعة في جواب الامر والنهي والادستفهام والتمني والعرض والمراد من وقوع الفاء في جواب
هذه الامور هو ان تكون الفاء داخلة على جواب هذه الامور فيقدر بعد تلك الفاء ان نحو اسلم فتسلم
مثال الامر فتقديره اسلم فان تسلم ولا تعص فتعذب على صيغة المجهول مثال الفاء الواقعة في -
جواب النهي فتقديره ولا تعص فان تعذب وهل تعلم فتجو مثال الفاء الواقعة في جواب الادستفهام
تقديره هل تعلم فان تتجو وما تزورنا فنكرمك مثال الفاء الواقعة في جواب النفي فتقديره ما تزورنا
فان نكرمك وليت لي ما لو فاتفقه مثال الفاء الواقعة في جواب التمني والادستفهام فتقديره ما تزورنا
الفاء الواقعة في جواب العرض فالفاء في جميع هذه الامثلة داخلة على الفعل المضارع فتكون ان مقدرة
بعد الفاء ويكون المضارع منصوباً بتلك ان المقدرة وبعد الواو الواقعة في جواب هذه المواضع اي وتقدر
ان بعد الواو الواقعة في جواب هذه المواضع والمراد من هذه المواضع المذكورة من الامر -
والنهي والادستفهام والتمني والعرض كذلك اي مثل الفاء نحو اسلم وتسلم الى آخره اي آخر
الامثلة مثل ولا تعص وتعذب وهل تعلم وتجو وما تزورنا ونكرمك وليت لي ما لو وانفقه والادستفهام
وتصيب خيراً ففي هذه الامثلة الواو واقع في جواب هذه الامور فتكون ان مقدرة بعد الواو في هذه -
الامثلة فان قيل كما ان ان تقدر بعد الفاء الواقعة في جواب هذه الامور التي ذكرها الشارح فذلك تقدير
بعد الفاء الواقعة في جواب الدعاء مثل اللهم اغفر لي فافوز فتقديره فان افوز ومثل ولا تراخذني فاهلك
تقديره فان اهلك وكذلك تقديره ان بعد الفاء الواقعة في جواب التحضيض نحو لو كان انزل عليه ملك فيكون
معه نذيراً تقديره فان يكون معه نذيراً وكذلك تقديره ان بعد الفاء الواقعة في جواب الترجي مثل قوله -
نغالي لعل ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قرأته النصب تقديره فان اطلع وانما قلنا
بالنصب اي بنصب اطلع لانه لو كان اطلع مرفوعاً كما في قرأته غير ان لا يكون مما نحن فيه فله وجه -
لحصول المصنف قلنا الدعاء داخل في الامور ان كان المطلوب فيه الفعل كما في المثال الاول ودخل في النهي ان
كان المطلوب فيه الترك كما في المثال الثاني والتحضيض داخل في النفي وان التحضيض يستلزم النفي

اى نفى الفعل واما التبرجى فهو داخل فى التمنى لان المراد من التمنى ههنا هو طلب حصول امر لم
 يكن حاصلًا سواء كان على سبيل التمنى او التبرجى وسواء كان ممكنًا او مستبعدًا فان قيل العرض مولى
 من الاستفهام لان صيغة العرض كان فى الاصل الاستفهام فينبغى ان يد رجه المصنف فى الاستفهام
 قلنا نسلم ان العرض مولى من الاستفهام ولكن لم يبق فيه معنى الاستفهام وصار معنى آخر مستفاد
 فلذا لم يد رجه المصنف فى الاستفهام فان قيل ان مقدرة بعد الفاء مع ان الفاء ليست واقعة فى جواب
 شئ من الاشياء المذكورة كما فى قول الشاعر «د شعري» سأترك منزل بنتي تقيم + ولحقى بالحجاز فاستريح
 فان الفاء داخله على استريحى وقد رت بعدها ان ولذا صار استريحى منصوبًا فى هذا الشعر مع ان
 الفاء ليست بواقعة فى جواب شئ من الاشياء المذكورة قلنا ذلك محمول على الضرورة الشعرية -
 فلاجل تلك الضرورة قدرت ان بعد الفاء فى هذا الشعر وان لم تكن الفاء واقعة فى جواب شئ من
 الاشياء المذكورة ووجه تقدير ان بعد الفاء والواو الواقعتين فى جواب الاشياء الستة التى هى الامر
 النهى والاستفهام والتمنى والعرض والنفى عاطفتان فكل واحدة من تلك الفاء والواو لعطف -
 ما بعدهما على ما قبلهما ولا شك ان ما بعدهما خبراى كلام خبرى وما قبلهما انشاء اما حقيقة
 او حكماً ولا يجوز عطف الخبر على الانشاء فلا بد لصحة العطف من تقدير ان بعد الفاء والواو
 ليصير ما بعدهما مفرداً بتاويل ان المصدرية لانها تجعل مدخولها بتاويل المصدر فاذا
 صار ما بعدهما مفرداً فيصير حينئذ العطف على الماقبل لان المؤخر لا يوصف بالانخبار كما لا يوصف
 بالانشاء فان قيل بعد التاويل ايضاً لا يصح العطف من وجه آخر وهو انه على هذا التقدير يلزم
 عطف المفرد على الجملة وذلك ايضاً باطل قلنا لا نعطف ذلك المفرد المؤل بعد التاويل على
 الجملة الواقعة قبل الفاء والواو بل نعطفه على المفرد المفهوم من تلك الجملة السابقة فيكون
 من عطف المفرد على المفرد فيكون المعنى فى قولك زنى فأكرمك تكن منك زيارة فأكرام منى
 فأكرام مفرد مؤل معطوف على الزيارة وهو مفرد مفهوم من زانى وهذا فى مثال الامر وقس عليه
 الباقي فان قيل من جملة هذه الاشياء الستة النفى ولا شك ان النفى ليس من قبيل الانشاء بل هو
 كلام خبرى قلنا النفى وان لم يكن انشاءً الا انه محمول على النهى لوجود التناسب بينهما فى ان كل
 واحد منهما يدل على العدم فيكون النفى انشاءً حكماً وان لم يكن انشاءً حقيقة وبعد او اى تقدراً
 بعد او وتقدير ان بعد او مشروط بان يكون او بمعنى الى ان والا ان كما قال المصنف بمعنى الى
 ان والا ان فان قيل لا نسلم ان او بمعنى الى ان والا ان لانه لو كان كذلك للزم التكرار من تقدير
 بعد او اى يصير ان مكرراً أحدهما ان التى فى مفهوم او والثانية ان التى تكون مقدرة بعد
 او قلنا ليس مراد المصنف هوان او بمعنى الى ان والا ان بان تكون ان داخله فى مفهوم او بل

المواد ان او بمعنى الى او اللاد اهلتي على ان فا ن واحدة وهي المقدرة بعد او فلا يلزم تكرار
ان ثمانية وقع الاختلاف بين سيبويه وغيره فان سيبويه يقول ان او بمعنى الى التي لك مستثناة
الداخله على ان وغير سيبويه يقول ان او بمعنى الى التي من الحروف الجارة وتكون داخله على
ان ووجه تقدير ان بعد اول ان كانت بمعنى الى الجارة فيأخذ حكم الى التي من الحروف الجارة
وحكم الى هو ان تكون داخله على المفرد لان الحروف الجارة من دواخل الاسم وان كانت بمعنى الى -
فيأخذ حكماً لا وهو لزوم المفرد بعده وعلى كلا التقديرين لا بد من تقدير ان بعد او لتصير الجملة
مؤولة بالمفرد نحو لا حبسك او تعطيني حتى فان تكون مقدرة بعد او ويقال في تقديرها وان -
تعطيني حتى فتقدير هذا المثال عند سيبويه لا حبسك الا وقت اعطائك حتى ويكون تقديره
عند غيره لا حبسك الى اعطائك حتى ووجه تقدير لفظ الوقت على مذهب سيبويه هو ان
المستثنى منه هو جميع الاوقات فلا بد من تقدير الوقت في جانب المستثنى ليكون المستثنى
من حبس المستثنى منه وواو العطف اى تفقد ان بعد واو العاطفة الداخله على الفعل المضارع
ويكون ذلك الفعل المضارع منصوباً بتلك ان المقدرة ولكن ليس ذلك التقدير على الاطلاق
بل اذا كان المعطوف عليه اسماً صريحاً كما قال المصنف اذا كان المعطوف عليه اسماً صريحاً
في التقيد بالصريح احتراز عن الاسم التأويلي ووجه تقدير ان هو ان لا يلزم عطف الفعل على -
الاسم نحو اعجبني قيامك وتخرج ففي هذا المثال المعطوف عليه لفظ قيام وهو اسم صريح و -
الواو للعطف وعطف على ذلك الاسم تخرج الذي هو الفعل المضارع فلو لم يقدر ان بعد الواو
العاطفة في هذا المثال للزم عطف الفعل على الاسم فلا محالة يقدر بعد واو الناصبة لجعل
الفعل المضارع مؤلاً بتأويل المصدر فيكون تقديره اعجبني قيامك وخروجك وهذا عطف
الاسم على الاسم ووجه التقيد بالصريح بان يكون الاسم المعطوف عليه اسماً صريحاً الاسماً
مؤلاً لان المعطوف عليه لو كان اسماً تأويلياً لا يجب حينئذ تقدير ان بعد الواو العاطفة مثل
اعجبني ان يضرب زيد ويشتم والمعطوف عليه يضرب وقد دخل عليه ان فصار اسماً مؤلاً -
فيصير عطف يشتم من دون تقدير ان لانه يجوز ان يكون يشتم معطوفاً على يضرب ويكون -
منصوباً بذلك ان الداخل على يضرب دون ان يضرب فيكون ذلك من قبيل عطف الفعل على
الفعل واعتراض صاحب الدلالة على المصنف بانه كما تقدر ان بعد واو العطف اذا كان -
المعطوف عليه اسماً صريحاً فكذلك تقدر ان بعد باقى الحروف العاطفة اذا كان المعطوف عليه
اسماً صريحاً فالاصوب للمصنف ان يقول مكان قوله واو العطف بعد حروف العطف يشمل النك
ويمكن ان يجاب ان الواو اصل في العطف فاكفى المصنف بذكره عن ذكر باقى الحروف العاطفة -

ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو اسلمت لان ادخل الحجة وكذلك يجوز اظهار ان مع اللام التي
هو ملحق بلام كي وهي اللام الزائدة مثل اردت لان تقوم فان اللام في هذا المثال ليس لام كي لعدم
وجود السببية بل هي زائدة فهي ملحق بلام كي فهذه اللام عبارة عن اللام التي تكون واقعة بعد فعل
الارادة كما في المثال السابق او بعد الامر مثل امرت لان اعدل والمقصود من هذه اللام هو التأكيد
اي هي يؤكد الارادة والامر ومع واو العطف نحو اعجبني قيامك وان تخرج ووجه جواز اظهار ان في
هذه المواضع الثلاثة اي لام كي واللام الزائدة وواو العطف هو ان هذه الحروف الثلاثة تدخل على
الاسم الصريح فبان يظهر معها ان المصدرية التي تقلب الفعل الى الاسم الصريح فان قيل ان المصدرية
كما هي مقدرة بعد هذه الحروف الثلاثة فكذلك تكون مقدرة بعد لام الجحود فما الوجه لعدم ظهور
ان المصدرية بعد لام الجحود قلنا وجه ذلك هو ان لام الجحود لا تدخل على الاسم الصريح فلا يجوز
اظهار ان التي تقلب الفعل الى الاسم الصريح فان قيل ان المصدرية كما هي مقدرة بعد الحروف الثلاثة
المذكورة فكذلك هي مقدرة بعد حتى فما الوجه لعدم اظهار ان المصدرية بعد حتى قلنا وجه
ذلك هو ان حتى يستعمل في الاغلب بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على الاسم الصريح فلذا لا
يظهر ان المصدرية التي تقلب الفعل الى الاسم الصريح فان قيل هذا مسلم في حتى التي يكون بمعنى
كي ولكن لا نسلم ذلك في حتى بمعنى الى لانه بهذا المعنى يدخل على الاسم الصريح فينبغي ان يظهر بعده
ان المصدرية قلنا حتى بمعنى الى محمول على حتى التي بمعنى كي في عدم ظهور ان المصدرية بعده
وان كان هذه حتى اي التي بمعنى الى تدخل على الاسم الصريح مثل اكلت السمكة حتى راسها فان قيل
ما الوجه لحمل حتى بمعنى الى على حتى التي بمعنى كي ولم لم يعكس الامر بان يحمل حتى التي بمعنى كي على حتى
التي بمعنى الى بان يظهر ان المصدرية بعد كل واحد منهما قلنا حتى بمعنى كي اكثر بحسب الاستعمال
واما حتى بمعنى الى فهو اقل بحسب الاستعمال من حتى بمعنى الى فيكون حتى بمعنى كي اصلاً لوجود
كثرة الاستعمال فيه ويكون حتى بمعنى الى فرعاً لوجود قلة الاستعمال فيه والعاعدة هي ان يحمل
الفرع على الاصل دون العكس فلذا لم يعكس الامر فان قيل الفاء وكذا الواو التي يقال لها واو والصرف
واو التي يكون بمعنى الى ان الواو لا تدخل على الاسم الصريح فلم يظهر ان المصدرية بعدها
قلنا وجه ذلك هو ان هذه الثلاثة اقتضت نصب ما بعدها للتخصيص على معنى السببية في الفاء
ومعنى الجمعية في واو الصرف والانتفاء في او فتكون هذه الثلاثة عوامل النصب فلا يظهر الناصب
وهو ان المصدرية بعدها لئلا يكون بمنزلة توارد العاملين على معمول واحد لان ان المصدرية
عامل النصب وكذا هذه الحروف الثلاثة وان لم تكن عوامل ولكن بمنزلة العوامل ويجب اظهار
ان في لام كي اذا اتصلت اي لام كي بلا النافية والمراد من اتصال لام كي بلا النافية هو ان تقع لا النافية

بعد لام كي فهو لم يعلم فان لام الاول كي تدل على البنية ولا الثانية وقد ظهر ان المصدرية بين هذين اللامين فكان في الاصل ان لا تضاف غم نون ان في لام وفصار لثلا بالتشديد او جل وجود ذلك الادغام وانما وجب اظهار ان المصدرية لثلا يلزم اجتماع اللامين فلا جل عز عن اجتماع اللامين وجب اظهار ان المصدرية بين لام بمعنى كي وبين النافية فان قيل حصر تقدير ان في المواضع السبعة التي ذكرها المصنف باطل لان ان المصدرية تقدر في غير تلك المواضع ايضا مثل قول الشاعر « تشعري » تسع بالمعيد خير من ان تراه ، وستعرف تدان الفتح فاه فان قوله تسع مبتداء بتقدان المصدرية لانه فعل والفعل لا يقع مبتداء بدون تاويله بالاسم فلا بد من تقدير ان المصدرية فيه ليصير مؤلاً بالاسم فيكون التقدير ان تسع بالمعيد اى سمعك بالمعيد خير من ان تراه ففي هذا الشعر قدرت ان المصدرية مع انه ليس بواحد من تلك المواضع السبعة كما هو الظاهر فلا يصح حصر مواضع تقدير ان المصدرية في تلك السبعة قلنا ليس المراد حصر مطلق مواضع تقدير ان المصدرية في السبعة بل المراد المواضع التي تكون ان المصدرية عاملة فيها ولا شك ان مواضع تقدير ان المصدرية مع العمل منحصرة في تلك السبعة واما في الشعر فان المصدرية وان كانت مقدرة فيه ولكن ليس بعامل لان تسع مرفوع فان قيل هذا منقوض بقول الشاعر « الا يهذي اللئيم احضر الوعى » وان اشهد اللذات هل انت محلد : فان احضر فعل مضارع منصوب بتقدير ان المصدرية وهذا ليس من المواضع السبعة المذكورة فيطل حصر مواضع تقدير ان المصدرية مع العمل قلنا هذا شاذ فلا يقاس عليه شئ آخر ولا يبطل به الحصر لان الحصر انما يبطل بغير الشواذ لو بالشواذ واعلم ان الاول بالتشديد والثاني بالتخفيف فالاول في هذا المقام حرف من حروف المشبه بالفعل وان الثاني اسمه الواقعة صفة ان الثاني بعد العلم هذا متعلق بلفظ الواقعة والمراد من العلم هو ما عد الظن ويكون المراد منه هو اليقين سواء ذكر بلفظ العلم او بلفظ الرؤية او بلفظ الشهادة او بلفظ الظهور او بلفظ الانكشاف او بلفظ التحقيق او بلفظ الوجدان او بلفظ الظن ايضا فان هذه الالفاظ يأتى بمعنى اليقين وكذا الظن ايضا يأتى بمعنى اليقين فالظن اذا كان بمعنى اليقين يكون حكمه مثل حكم العلم واذا كان بمعناه الاصلى فحكمه ما سياتى بعده ليست هي الناصبة للفعل المضارع اى هذه ان التي هي واقعة بعد العلم ليست ان التي هي ناصبة للفعل للمضارع حتى يجب نصب المضارع بل لا يكون المضارع منصوباً بل يكون مرفوعاً ولا ينصبه ان هذه وانما هي اى هذه ان المنخفضة من المثقلة اى كان في الاصل بالتشديد ثم خففت بعد ذلك فصارت بالتخفيف تكون هذه ان من الحروف المشبهة بالفعل واذا كانت كذلك فلا تكون ناصبة للفعل المضارع لانها تنصب الاسم وترفع الخبر من عوامل الاسماء لا من عوامل الافعال ومقصود المصنف من هذا الكلام

دفع دخل يرد على قوله المنصوب عامله خمسة ان الى آخره وهوان هذه القاعدة وهي كون ان -
المصدرية ناصبة للفعل المضارع متقوضة بان التي تقع بعد العلم كما في علمت ان سيقوم فان
سيقوم فعل مضارع وقد دخلت عليه ان الناصبة ومع ذلك هو مرفوع ولم ينصبه ان الناصبة و
حاصل الدفع هو ان سلم ان تلك ان اي التي تكون واقعة بعد العلم ان المصدرية الناصبة للفعل
المضارع بل هي ان المخففة من المثقلة من قبيل الحروف المشبهة بالفعل فان قيل ما وجه كون
ان الواقعة بعد العلم مخففة ولم تكن ان الناصبة المصدرية قلنا نرجو المناقاة بين العلم و
بين ان الناصبة المصدرية لان المراد من العلم هو اليقين وان المصدرية انما تكون للرجاء والطبع
فبينهما منافاة فلا تقع ان المصدرية بعد العلم بل الواقع بعد العلم هي ان المخففة من المثقلة نحو
علمت ان سيقوم قال الله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى فلفظ سيقوم في المثال الاول ولفظ سيكون
في المثال الثاني مرفوعان لعدم عمل ان فيهما لان هذه ان ليست بناصبة للفعل المضارع بل هي
من الحروف المشبهة بالفعل فاسمها ضمير الشأن المحذوف وخبرها الجملة الواقعة بعدها -
فان قيل المثال انما يورد لتوضيح المثل والمثال الواحد يكفي لذلك فما الوجه لايوارد المثالين قلنا مثال
وتوابعه في غير التنزيل والثاني مثال وتوابعه في التنزيل فتعدد الامثلة مبني على تعدد المثل فان قيل
ما الوجه للمصنف انما اورد كلا المثالين من قبيل وقوع الفصل بين ان وبين الفعل المضارع ولم يرد
المثال الذي لا يكون فيه الفصل بين ان وبين الفعل المضارع قلنا وجه ذلك هو ان يرد الفصل بين
ان هذه وبين الفعل المضارع واجب ليحصل الفرق بين ان المخففة من المثقلة وبين ان الناصبة
المصدرية من اول الامر بان ان الناصبة لا يفصل بينها وبين الفعل المضارع بشئ من الحروف التي
تفصل بها بين ان المخففة وبين الفعل المضارع ثم ان الفصل قد يكون واقعاً بسين كما في -
المثالين المذكورين وقد يكون بسوف كما في قوله علمت ان سوف يقوم زيد وقد يكون الفصل
بكلمة قد مثل قوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا وقد يكون بحرف النفي نحو علمت ان لم تقسم وان لا تقوم
وانما قيدنا باول الامور اجل انه يعلم الفرق في الاخبار بان المضارع يكون مرفوعاً بعد ان المخففة
ويكون منصوباً بعد ان الناصبة المصدرية وان الواقعة بعد الظن جاز فيه الوجهان النصب
بها اي نصب الفعل المضارع بتلك ان الواقعة بعد الظن وان تجعلها اي كلمة ان وهذا هو الوجه
الثاني كما الواقعة بعد العلم اي مثل ان التي تكون واقعة بعد العلم بان يكون المضارع مرفوعاً
او منصوباً بها فتكون كلمة ان على التقدير الاول اي النصب ناصبة مصدرية وعلى التقدير الثاني
تكون مخففة من المثقلة ووجه جواز الامرين هو ان كل واحد من ان الناصبة المصدرية وان
المخففة من المثقلة تناسب معنى لان ان المصدرية يدل على الطمع والرجاء وان المخففة تدل

على التحقيق والظن فلاجل انه يدل على غلبة وقوع الفعل يناسب المخففة الدلالة على التحقيق ولاجل
 عدم اليقين فيه يناسب ان الناصبة المصدرية فلذا يجوز ان تكون الواقعة بعد الظن مخففة
 وان تكون ناصبة مصدرية ولما فرغ المصنف من بيان عامل المضارع المنصوب شرع في بيان عامل
 المضارع المجزوم فقال فصل المجزوم اى المضارع المجزوم عامله اى عامل مضارع المجزوم كـ
 ولما لام الامر ولا في النهى اى لا المستعملة في النهى وكلم المجازات والمراد من كلم المجازات الكلمات التى تدل
 على ان الجملة سبب والجملة الثانية مسبباً وتسمى الجملة شرطاً والجملة الثانية جزاء فالمراد من
 المجازات كلمات الشرط والجزاء فان قيل لم عبر المصنف من هذه الكلمات بكلم المجازات ولم لم يعبر بحروف
 المجازات او حروف الشرط والجزاء قلنا ان هذه الكلمات ليست بجميعها من قبيل حروف الشرط بل بعضها من
 قبيل الاسماء والبعض الآخر من قبيل الحروف فلذا عبر بكلم المجازات ليتناول الحروف والاسماء -
 كليهما فان قيل لا نسلم ان كلم المجازات تجزم الفعل المضارع فان كيف وكذا اذا من المجازات مع ان -
 المضارع لا يكون مجزوماً قلنا المراد من كلم المجازات ليست الجميع بل المراد منها بعضها ولا شك ان -
 البعض يجزم الفعل المضارع والفرق بين كلم المجازات والحروف السابقة من لم ولما لام الامر ولا في
 النهى ان هذه الحروف السابقة تجزم الفعل الواحد فقط وما كلم المجازات فتجزم الفعلين وذكر المصنف
 حكم المجازات بقوله وهى اى كلم المجازات ان ومهما واذا ما وحيثما واين ومنى وما ومن واى واى وان
 المقدرة عطف على قوله لم اى المضارع يصير مجزوماً بان بكسر الهمزة المقدرة ولما فرغ المصنف
 من تعداد الجوارم شرع في بيان امثلة تلك الجوارم فقال نحو لم يضرب ولما يضرب وليضرب ولا تضرب
 وان تضرب اضرب اه اى الى آخر الامثلة فال مصنف ذكر البعض من تلك الامثلة ولم يذكر الباقي -
 لظهورها واعلم ان لم هذا هو بيان معنى تلك الجوارم بعد بيان عدد ها وامثلتها والمراد من لم كلمة
 لم التى من الجوارم تقلب المضارع ماضياً منفياً الضير في قلب مستكن وراجع الى كلمة لم اى ان كلمة
 لم اذا دخلت على الفعل المضارع تقلب المضارع ماضياً ثمران في قوله منفياً احتمالين الاول انه صفة
 لقوله ماضياً فيكون المعنى ان كلمة لم يجعل المضارع ماضياً منفياً والاحتمال الثانى انه حال من المفعول
 وهو المضارع فيكون المعنى ان كلمة لم تقلب المضارع ماضياً حال كونه تلك المضارع منفياً مثل لم يضرب
 معناه ماضرب فاللفظ وان كان لفظ المضارع لكن معناه ماضى ثمران يصح ان يقال ان هذا الماضى
 منقضى وكذا يصح ان يقال هذا المضارع منقضى ولما كذا اى كلمة لم مثل كلمة لم فى قلب المضارع ماضياً
 منفياً مثل لم يضرب اى ماضرب ثمران كلمة وكلمة لم امران فينهما اشتراك في امر وهوان كل واحد -
 يقلب المضارع ماضياً منفياً ويفتقدان في امر وذكر المصنف ذلك الامر بقوله الا ان فيها اى في كلمة
 لما توقع بعده ودواماً قبله اى ينفي بكلمة لم الفعل الذى يتوقع وقوعه مثل ان تقوم لما يركب -

الأمير من يتوقع ركوبه وكذا يكون في كلمة لماد واما اى استمرار فى الفعل من وقت الابتداء الى زمان
 التكلم مثل ندم زيد ولما ينفعه الندم فان معناه ان انتفاء نفع الندم مستمر من وقت ابتداء الفعل
 الى زمان التكلم نحو قام الأمير ولما يركب فان معناه ان ركوب الأمير متنتفى من وقت الابتداء الى زمان
 التكلم ولكن يتوقع ركوبه بخلاف لماد لانه لا يدل على الاستمرار لان معنى لم يركب زيد هو
 ان ركوب زيد متنتفى ولا يدل على الدوام والاستمرار وكذا ليس فيه توقع وقوع الركوب -
 فان قيل لا نسلم ان كلمة لما تستعمل فيما فيه توقع وقوع الفعل فان قولنا ندم زيد ولما ينفعه
 الندم لا يدل على توقع وقوع هذا الفعل وهو نفع الندم قلنا قيد غالباً معتبر اى يكون في كلمة
 لما توقعاً ولكن في غالب المواد لا في جميع المواد وايضا يجوز حذف الفعل بعد لما خاصة اى
 بخلاف لم وهذا هو الفرق الثانى بين كلمة لما وكلمة لم وحاصله انه يجوز ان يحذف الفعل بعد
 كلمة لما ولا يجوز حذفه بعد كلمة لم تقول ندم زيد ولما فكلمة لما في هذا المثال مذكورة والفعل
 المنفى بهما محذوف فتقديره هو ما ذكره المصنف بقوله اى ولما ينفعه الندم فان ينفعه فعل
 قد حذف من كلمة لما واما كلمة لم فلا يجوز ان يحذف الفعل منها بل ذكره واجب معها كما
 قال المصنف ولا تقول ندم زيد ولم بان يكون تقديره هكذا ولم ينفعه ووجه جواز الفعل من
 كلمة لماد ون كلمة لم هو ان لما كان في الاصل لم فريدت كلمة ما عليها فصارت لما فاذا -
 حذف الفعل منها ينوب كلمة ما مناب ذلك الفعل بخلاف كلمة لم فانه لو حذف الفعل منها لا ينوب
 شئ آخر مناب ذلك الفعل المحذوف وكذا ايبين لم ولما فرق آخر لم يذكره المصنف وهو انه
 يجوز دخول حرف الشرط على كلمة لم الداخلة على الفعل المضارع مثل ان لم يضرب بخلاف -
 كلمة لم فانه لا يجوز دخول حرف الشرط على كلمة لم الداخلة على الفعل المضارع لان كلمة لما كيد
 الحروف فيكون كالفاصل القوي بين العامل وهو حرف الشرط وبين معموله وهو الفعل المضارع فلا يعمل
 ذلك العامل لضعفه في العمل ويظهر لك بادنى تأمل ان الفرق الاول في الحقيقة فرقان فيحصل الفرق
 بوجه اربعة ذكر المصنف الوجه الثلاثة ولم يذكر الوجه الرابع للفرق وقد ذكرناه فعلم ان الفرق -
 بين كلمة وكلمة لما بوجه اربعة فان قيل لا نسلم عدم جواز حذف الفعل بعد لم بل يجوز ذلك كما
 وقع في قول الشاعر «شعر» واحفظ وديعتك التي استودعتها يوم النماراة ان وصلت وان لم
 فان كلمة في هذا الشعر قد حذف الفعل بعدها وكان تقديره وان لم تصل فحذف الفعل وهو متصل -
 قلنا ذلك شاذ فلا يقاس عليه غيره وكذا لا ينقض به القاعدة وكلمة لما مشترك بين الاسم والحرف
 فقد يكون اسماً وقد يكون حرفاً فاذا كان حرفاً يكون مخصوصاً بالفعل المضارع واذا كان اسماً يكون
 ظرفاً بمعنى امة مثل قوله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم واما كلمة المجازات اى كلمات الشرط

والجزء حرفاً كانت أو اسماً أى سواء كانت تلك الكلمات من قبيل الحرف أو من قبيل الاسم فهى أى تلك الكلمات تدخل على الجملتين والمواد من الجملتين هما الجملتان الفعليتان لتدل اللام فيه متعلق بتدخل على أن الأولى سبب للثانية أى دخول كلمة المجازات على الجملتين الفعليتين إنما لاجل دخول تلك الكلمات على أن الجملة الأولى سبب للجملة الثانية وسمى الأولى أى الجملة الأولى التى هى سبب شرطاً لأن وجودها شرط لتحقيق الجملة الثانية والثانية جزاء أى وسمى الجملة الثانية جزاءً من حيث أن الجملة الثانية مرتبة على الجملة الأولى ترتيب الجزاء على الفعل فان قيل لا تسلمان كلمة المجازات تدل على أن الجملة الأولى سبب للجملة الثانية لأن ذلك منقوض بقولك أن تشتمنى فأكرمك فإن أن من كلمة المجازات دخلت على الجملتين ولا تدل على أن الأولى سبب للثانية لأن الجملة الأولى ليست سبب للجملة الثانية قلنا السبب على نوعين واقعى وجعلى أى فرضى والمراد من السبب هو السبب - الفرضى بأن يفرضه المتكلم سبباً سواء كان سبباً فى نفس الأمر أو لا يكون فى نفس الأمر سبباً وذلك شك أن الشتم سبب فرضى للأكرام لأن الشتم وإن كان سبباً فى نفس الأمر لا دهانة ولكن جعل المتكلم الشتم سبباً ضد الدهانة وهو الأكرام مظهراً لمكلام أخلاقه ثم إن كان الشرط والجزاء مضارعين فان قيل لفظ مضارعين صفة موصوف محذوف وهو لفظ فعلين فيكون المعنى أن الشرط والجزاء لو كانا فعلين فيلزم منه عدم كون كل واحد من الشرط والجزاء جملة بل كان كل واحد منهما الفعل وهو ليس - بجملة ولا بد فى كون كل واحد من الشرط والجزاء أن يكون جملة قلنا المراد من الفعل ليس هو الفعل وحده بل المراد من الفعل هو الفعل مع الفاعل ولا شك أن الفعل مع الفاعل جملة يجب الجزم فيهما لفظاً أى يكون الشرط والجزاء كليهما مجزوماً بكلمة المجازات ويكون ذلك الجزم فى اللفظ ووجه وجوب الجزم هو أن الجزم موجود فى هذه الصورة وإيضاً المضارع معرب قابل للجزم بكلمة المجازات فله محالة يكون المضارع مجزوماً ومما ساء وقع المضارع شرطاً وجزاءً نحو أن تكرمنى أكرمك بجزم كل واحد من هذين الفعلين لأن كل واحد فعل مضارع وقع الأول شرطاً والثانى جزاءً وإن كانا أى الشرط والجزاء ماضيين أى فعلين ماضيين وليس المراد ههنا أن الفعل الفعل وحده بدون الفاعل بل المراد الفعل مع الفاعل ولا شك أن الفعل مع الفاعل جملة لم تعمل أى كلمات المجازات عمل - الجزم لفظاً أى من حيث اللفظ فلا تعمل عمل الجزم لأن الشرط ولا فى الجزم لأن الماضى مبنى فلا - يظهر فيه اثر العامل وإما العمل من حيث المعنى فثبت لهذه الكلمات فى هذه الصورة ولهذا قيد - المصنف عمل هذه الكلمات بقيد اللفظ ولم يطلقه والعمل المعنى لهذه الكلمات هو أن تجعل هذه الكلمات الجملة الأولى سبباً والجملة الثانية جزاءً نحو أن ضربت ضربت فان الشرط والجزاء كليهما فعل - ماضٍ وقد دخلت عليهما أن الشرطية ولم تعمل فيهما لأن آخرهما مبنى على السكون قبل دخول أن

الشرطية وكذا يكون كذلك أى ساكناً بعد دخول ان الشرطية وان كان الجزاء وحده أى دون -
 الشرط ماضياً أى فعلاً ماضياً والمراد ههنا من الفعل الماضى أيضاً الفعل مع الفاعل دون الفعل وحده
 لعدم صحة الفعل وحده جزاءً يجب الجزم فى الشرط ووجه وجوب الجزم هو ان المضارع معرب صالح
 للوعراب مع ان الجزم موجود فلا محالة يكون الشرط مجزوماً وما واما عدم كون الجزاء مجزوماً فلكونه ماضياً
 نحو ان تصريبنى ضربتك فان الجزاء ماضى فهو مبنى على السكون ولم يعمل فيه العامل الجازم وهو ان -
 الشرطية واما الشرط فلكونه مضارعاً صار مجزوماً وان كان الشرط وحده دون الجزاء ماضياً أى فعلاً
 ماضياً والمراد من الفعل الماضى الفعل مع الفاعل جازى فى الجزاء الوجهان أى الجزم والرفع اما الجزم فلكون
 الجزاء فعلاً مضارعاً قابلاً للوعراب مع ان العامل موجود واما الرفع فلانه لما بطل الجزم فى الشرط لاجل
 كونه ماضياً يبطل فى الجزاء أيضاً تبعاً للشرط وايضاً ان الشرط قريب الى العامل قلما لم يعمل الجازم فى
 القريب فلا يعمل فى البعيد ايضاً نحو ان جئتني اكرمك فان الشرط وهو جئتني فعل ماضى والجزاء -
 وهو اكرمك فعل مضارع فيجوز ان يقرأ الجزاء وان يقرأ بالرفع ولما فرغ المصنف من بيان صور الجزم
 الشرط والجزاء وعدم مهمما شرع في بيان دخول الفاء على الجزاء وعدم دخوله فقال واعلم انه الضمير
 للشان ماضياً أى فعلاً ماضياً بغير قد الجار والمجرور باعتبار المتعلق صفة قوله ماضياً أى ماضياً كائناً بغير
 قد لم يجز الفاء فيه أى فى الجزاء ووجه عدم جواز الفاء فى الجزاء حينئذ هو ان ايراد الفاء انما يكون -
 لحصول الربط بين الشرط والجزاء ولما كان الجزاء ماضياً لم يثبت يورث فيه كلمة الشرط بان يجعله مستقبلاً
 فبذلك يحصل الربط بين الشرط والجزاء فلا حاجة الى رابط آخر وقيد الماضى بقيد بغير قد وستعرف فائدة
 هذا القيد فيما سياتى فى كلام المصنف فان قيل هذا متقوض بقولك ان قمت لم اقم فان لم اقم ليس
 بفعل ماضى بل هو فعل مضارع مع انه لم يجز ايراد الفاء فى الجزاء قلنا هذا داخل فى الماضى لان المراد من
 الماضى اعم من ان يكون ماضياً لفظاً او يكون ماضياً معنى ولما اقم ماضى معنى لانه دخل عليه كلمة
 لم وهو يجعل المضارع ماضياً فلا تنقض لتلك القاعدة بذلك المثال نحو اكرممتنى اكرمك قال الله تعالى
 ومن دخله كان آمناً فالجزاء فى هذين المثالين فعل ماضى بغير قد فلذلك لم يورد فيها الفاء الجزائية و -
 ان كان أى الجزاء مضارعاً ممتبياً او منفيّاً أى مضارعاً منفيّاً بلا متعلق بقوله منفيّاً أى بان يكون المضارع
 منفيّاً بكلمة لا وقيد لا لا حذر عن المضارع المنفى يلم لان هذا المضارع داخل فى الماضى وكذا احتزن
 به عن المضارع المنفى بل لانه اذا كان مضارعاً منفيّاً بلن فحينئذ يجب فيه الفاء الجزائية كما سيذكره -
 المصنف فيما بعد جاز فيه أى فى الجزاء فى هذين الصورتين الوجهان أى ايراد الفاء وتركها فكما يجوز
 فى هذين القسمين من الجزاء ايراد الفاء فكذلك يجوز فيها ترك الفاء على السواء ووجه جواز الوجهين هو
 ان ادوات الشرط لا يورث فى المضارع تأثيراً قوياً وهو النقل من الماضى الى المستقبل فيأتى بالفاء للربط

بين الشرط والجزاء ولكن هذه الأدوات مؤثرة من وجه آخر وهو التغير من الاشتراك التخصيص بال
 الاستقبال فان المضارع مشترك وبادوات الشرط يصير المضارع مخصوصاً بالاستقبال فبهذا
 التأثير يحصل الربط وان كان ضعيفاً فيجوز ترك الفاء ايضاً نحو ان تضربني اضربك بترك الفاء وفلن
 اى ياراد الفاء وهذا ما كان الجزاء مضارعاً مثبتاً وان تشتمنى لا اضربك او فلا اضربك قوله لا اضربك
 اترك الفاء او فلا اضربك بوجود الفاء وهذا مثال ما كان المضارع منفياً وان لم يكن الجزاء اهد -
 القسمين المذكورين وهما الماضى بغير قد والمضارع المثبت او المنفى بلا فيجب الفاء للدلالة على
 الربط فيه اى فى الجزاء وذلك اى عدم كون الجزاء احد القسمين المذكورين فى اربع صور ثم ذكر
 المصنف تفصيل هذه الصور الاربعة بقوله الاولى هذا صفة موصوفة محذوف وهو لفظ الصو
 اى الصورة الاولى من تلك الصور الاربعة ان يكون الجزاء ماضياً متلبساً مع قد بان يكون قد داخل
 على هذا الماضى الذى وقع جزاء للشرط ووجه وجوب الفاء فى الجزاء فى هذه الصورة هو ان
 الجزاء لا بد من الربط مع الشرط وليست ادوات الشرط رابطة فى هذه الصورة فلا بد من اتيان الفاء
 ليحصل الربط بتلك الفاء بين الشرط والجزاء ووجه عدم كون اداة الشرط رابطة فى هذه الصورة
 هو ان الماضى لما كان متلبساً مع قد فيشترط ان يكون محققاً لان الاخبار فى هذا الماضى انما يكون بعد الوقوع
 واذا كان الماضى محققاً فلا تؤثر ادوات الشرط فى نقل ذلك الماضى من المعنى الى الاستقبال فلا يحصل
 الربط بادوات الشرط كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخله من قبل فالجزاء فى هذه الآية فعل
 ماضى متلبس مع قد وقد اورد فيه الفاء الجزائية فان قيل هذا منقوض بقوله تعالى ان كان قميصه قد
 من دبر فان قد بضم القاف فعل ماضى مجهول وليس فيه كلمة قد ومع ذلك قد اورد الفاء فى الجزاء
 قلنا لا سلم عدم وجود كلمة قد فى تلك الآية بل هى موجودة لان وجود كلمة قد اعم من ان يكون
 لفظاً او قديراً وههنا وان لم توجد فى اللفظ لكنها موجودة قديراً فصح ايراد الفاء فى هذا الجزاء
 والثانية اى الصورة الثانية من تلك الصور الاربعة ان يكون اى الجزاء مضارعاً منفياً بغير لان المضارع
 المنفى بلا قد ذكر حكمه فيما سبق فان قيل كما انه اشترط ان يكون ذلك المضارع منفياً بغير لا كذا
 اشترط فيه ان لا يكون ذلك المضارع منفياً بغير لم يذكر المصنف قيد بغير لم كما ذكر قيد بغير بلا قلنا
 لا حاجة الى قيد بغير لان المضارع المنفى بغير داخل فى الماضى كما ذكرنا ذلك فيما سبق فلا حاجة
 الى ذكر ذلك القيد ووجه وجوب ايراد الفاء الجزائية فى هذا الجزاء هو ان هذا المضارع مختص بال
 الاستقبال بدون ادوات الشرط فلا تأثير لادوات الشرط فى هذا المضارع فلا يحصل الربط -
 بدون ايراد الفاء الجزائية فايراد الفاء الجزائية واجب فى هذا الجزاء كقوله تعالى ومن يتبع غير الاسلام
 ديناً قلن يقبل منه فالجزاء فى هذه الآية فعل مضارع منفى بغير لا منه منفى بلن وقد دخلت عليه

الفاء الجزائية والثالثة أى الصورة الثالثة أن يكون أى الجزاء جملة اسمية ووجه وجوب -
 إيراد الفاء الجزائية فى مثل هذا الجزاء فلان الجملة الاسمية لا تقدر بأحد الأزمنة الثلاثة -
 فلا تأثير فيه لأدوات الشرط بالانتقال إلى معنى الاستقبال وإذا لم تؤثر فيه أدوات الشرط فلا بد
 من إيراد الفاء الجزائية لحصول الربط كقوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها فان قوله تعالى
 فله عشر أمثالها جملة اسمية وقعت جزاء للشرط وقد دخلت الفاء الجزائية عليها والرابع
 أى الصورة الرابعة أن يكون أى الجزاء جملة انشائية أما أمراً كقوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله
 فاتبعونى وأما نهياً كقوله تعالى فان علمموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار المثال الاول -
 للجملة الانشائية وهى من قبيل الامر والمثال الثانى للجملة الانشائية التى هى من قبيل النهى وقد
 اورد الفاء الجزائية فى الجزاء فى كلا المثالين ووجه وجوب إيراد الفاء الجزائية فى الجزاء ^{حين} ووجه جملة
 انشائية هوان أدوات الشرط لا تؤثر فى الجملة الانشائية لان الجملة الانشائية مختصة بالاستقبال
 فلا تؤثر فيها أدوات الشرط بالنقل من الماضى إلى المستقبل فلا بد من إيراد الفاء الجزائية ليحصل
 الربط والمصنف ذكر من الجملة الانشائية قسمان الامر والنهى وذلك انما بطريق التمثيل كالمحصلة
 بل الجملة الانشائية اذا كان من قبيل الاستفهام او من قبيل الدعاء مثال الاول كقوله عليه السلام
 ان تركنا فمن يرحمنا ومثال الثانى قوله عليه السلام غوان اكرمنا فيرحمك الله وكذا الحال فى القنى
 والعرض وذكر صاحب الدراية صورة خامسة زائدة على الصور الاربعة التى وجب فيها إيراد الفاء
 الجزائية وتلك الصورة الخامسة هى ان يكون الجزاء فعلاً مضارعاً يكون فى اوله السين والسوف ووجه
 وجوب إيراد الفاء الجزائية فى هذه الصورة هوان أدوات الشرط لا تؤثر فى هذا المضارع -
 ومعنى ولا لفظاً ما عدم التأثير اللفظى فهوان أدوات الشرط لا تجزم هذا المضارع واما عدم -
 التأثير المعنوى فهوان أدوات الشرط لا تنقل المضارع من زمان إلى زمان ^{الحال} لان مستقبل لان هذا
 المضارع لا مستقبل لان السين والسوف تخصصان المضارع بالاستقبال وإذا لم تكن الأدوات
 مؤثرة فلا بد من إيراد الفاء الجزائية لحصول الربط ثم ذكر صاحب الدراية ضابطة لمعرفة ان
 إيراد الفاء الجزائية فى أى موضع واجب او فى أى موضع محتمل للاحتمالين أى إيراد الفاء -
 وتركها وفى أى موضع لا يجوز إيراد الفاء الجزائية فحاصل تلك الضابطة هوان أدوات -
 الشرط لو كانت مؤثرة فى الجزاء فلا يجوز إيراد الفاء الجزائية لوجود الربط بدون إيراد الفاء
 الجزائية وإذا كانت أدوات الشرط محتملة التأثير وعدمه بان يكون تأثيرها قوياً جاز فيه
 الوجهان أى إيراد الفاء وتركها وان كانت الأدوات غير مؤثرة قطعاً بان لا تكون مؤثرة
 لو تأثيراً قوياً ولا تأثيراً ضعيفاً حينئذ يجب إيراد الفاء الجزائية ليحصل الربط وقد يقع اذا مع -

الجملة الاسمية موضع الفاء ووجه صحته ايراد اى كلمة اذا موضع الفاء الجزائية هو وجود التناسيب بينهما وان المراد من اذا هو اذا المفاجائية ولا شك ان اذا المفاجائية تدل على تعقيب امر بامر آخر كما ان الفاء تدل على تعقيب امر وهو الجزاء بامر آخر وهو الشرط قيد الجملة بالاسمية احترازاً عن الجملة الفعلية فاذا المفاجائية انما ياتي موضع الفاء الجزائية في الجملة الاسمية دون الجملة الفعلية ووجه ذلك هو ان اذا الشرطية مختصة بالجملة الفعلية فلا محالة تكون اذا المفاجائية مختصة بالجملة الاسمية ليحصل الفرق بين اذا المفاجائية واذا الشرطية كقوله تعالى وان تصبرهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فان قوله تعالى هم يقنطون جملة اسمية وقعت جزاءً واورد موضع الفاء الجزائية اذا المفاجائية ويمكن ان يكون هذا الكلام من المصنف صادراً لدفع دخل مقدر وهو ان ما قلتم من وجوب ايراد الفاء الجزائية في الجملة الاسمية اذا وقعت جزاءً منقوض بقوله تعالى وان تصبرهم الية فان الجزاء في هذه الية جملة اسمية ولم يورد فيها الفاء الجزائية وحاصل الدفع هو ان ايراد الفاء الجزائية اعم من ان يكون حقيقة او حكماً وفي تلك الية وان لم يورد الفاء الجزائية حقيقة لكن اوردت حكماً لان الاصل في هذا المقام هو الفاء ولكن اقيم اذا المفاجائية موضع الفاء الجزائية ولما فزع المصنف من تفصيل الجواز المملوطة شرع في مواضع تقديران المقدرة فقال وانما تقديران بعد الافعال الخمسة فتقديران الشرطية مشروط بشرطين الاول ان يكون ان الشرطية بعد الامور الخمسة كما قال المصنف بعد الافعال الخمسة والشرط الثاني ان يكون المضارع الواقع بعد تلك الامور الخمسة صالحاً لان يكون مسبباً ويقصد ان الاول سبب للثاني ويكون الثاني مسبباً وذلك هو المضارع وذكر المصنف هذا الشرط بقوله فيما سيأتي وذلك اذا قصد ووجه اشتراط الشرط الاول هو ان هذه الامور الخمسة تدل على الطلب والطلب يتعلق بمطلوب والمطلوب يكون مما يترتب عليه الفائدة لان المطلوب اذا لم يترتب عليه الفائدة لا يصح طلبه بل يكون طلبه عبثاً فيكون ذلك المطلوب سبباً للفائدة المترتبة عليه فيوجد في هذه الامور الخمسة معنى السببية والدال بالسببية والمسببية لا يكون الادوات الشرط ولما لم تكن ادوات الشرط مملوطة فلا بد ان تكون مقدرة فاذا لم تكن ان المقدرة بعد هذه الامور الخمسة لا يوجد مقتضى لتقديرها واما وجه اشتراط الشرط الثاني فلا بد ان المقصد ان الاول سبب للثاني فلا يحصل حينئذ معنى السببية واذا لم يحصل ذلك فلا يصح تقدير اداة الشرط التي هي الامر هذا بيان تلك الامور الخمسة فالاول من تلك الامور الامر نحو تعلم تنج فان قوله تعلم بتشديد اللام امر من باب تفعل وتنبج فعل مضارع واقع بعد الامر وهو الامر للمسببية وقصد سببية الاول وهو الامر اي تعلم العلم للثاني وهو النجاة فلفظ تنج مجزوم بتقدير ان الشرطية وجزمه بجذ الفلام وهو الواو في آخره لان ناقص واوى وجزمه يكون

يجز في اللام ويصير تقديرة تعلم ان تتعلم تنبخ كان في الاصل تنبح ثم حذف الواو والنهي اى الامر
 الثانى من تلك الامور الخمسة النهى نحو لا تكذب يكن خيراً لك فان يكن فعل مضارع وما قبله نهى -
 ويصح ان يكون ذلك المضارع مسبباً لما قبله وهو لا تكذب وايضاً يقصد ذلك اى سببية الاول للثانى
 ومسيبية الثانى فهنا ان الشرطية مقدرة ولفظ يكن مجزوم بتلك ان الشرطية المقدرة ويكون -
 تقدير العبارة لا تكذب ان لا تكذب يكن خيراً لك والاستفهام اى الامور الثالث من تلك الامور الخمسة
 الاستفهام نحو هل تزورنا نكرمك فقله نكرمك فعل مضارع وما قبله وهو هل تزورنا استفهام والا
 كرام صالح لان يكون مسبباً للزيارة والزيارة يكون سبباً للكرام وايضاً قصد سببية الاول للثانى فالمضارع
 ونكرمك في نكرمك مجزوم بان الشرطية المقدرة فتقدير العبارة هكذا هل تزورنا ان تزورنا نكرمك و
 التمنى اى الامر الرابع من تلك الامور الخمسة التمنى نحو ليترك عندك فان اخدمك فعل مضارع واقع
 بعد التمنى وصلح لامسيبية وقصد ان الاول وهو الحضور اى حضور المخاطب عند المتكلم سبب للثانى وهو
 الخدمة والعرض اى الامر الخامس من الامور الخمسة العرض نحو لا تنزل بنا تصيب خيراً فان تصيب فعل
 مضارع واقع بعد العرض وصلح لان مسبباً عن النزول وقصد سببية الاول وهو النزول للثانى وهو -
 الاصابة الى الخير فتصيب مضارع مجزوم بتقدير ان الشرطية المقدرة فيكون تقدير العبارة لا تنزل بنا ان
 تنزل بنا تصيب خيراً وبعد النفي في بعض المواضع نحو لا تفعل شراً يكن خيراً لك قال صاحب الدراية هذه
 العبارة وجدت في النسخ وهو سهو من الكاتب لان تقدير ان لا يصح بعد النفي مطلقاً وذلك ان تقدير بعد -
 تلك الفعال الخمسة انما يصح اذا قصد ان الاول سبب للثانى هذا هو بيان الشرط الثانى لتقدير ان الشرطية
 ان تقديرها كان مشروطاً بشرطين الاول ان يكون المضارع واقعاً بعد الافعال الخمسة كما رُئيت في الامثلة
 معناه كما رُئيت سببية الاول وهو احد الافعال الخمسة فان معنى قولنا تعلم تنبح هو ان تتعلم تنبح هذا هو
 بيان تطبيق المثال الاول مع المثل وكذلك الباقي هذا هو حوالته تطبيق باقى الامثلة على قياس تطبيق
 المثال الاول ثم ان المصنف ذكر التفريع على الشرط الثانى بقوله فلذلك اى لاجل ان الشرط في تقدير ان
 الشرطية هو ان يقصد ان الاول سبب للثانى امتنع قوله لا تكفر تدخل النار فان لا تكفر نهى وتدخل
 فعل مضارع وذكر المصنف وجه الامتناع بقوله الامتناع السببية اى سببية الاول وهو النهى للثانى وهو
 الفعل المضارع اذ لا يصح ان يقل لا تكفر تدخل النار ووجه عدم الصحة هو ان عدم الكفر لا يصح ان يكون
 سبباً لدخول النار بل هو سبب لدخول الجنة بل السبب لدخول النار هو الكفر ولكن فيه خلاف للكسائى لانه
 يجوز عنده هذا المثال ووجه جواز ذلك عنده هو انه يقول ان تقديره بحسب العرف ان تكفر تدخل -
 النار ولا شك ان الكفر سبب لدخول النار واما وجه عدم الجواز عند الجمهور فهو ان تقديره ان لا تكفر -
 تدخل النار ولا شك ان عدم الكفر ليس سبب لدخول النار بل ذلك سبب لدخول الجنة ولما فرغ المصنف

من القسم الثاني للفعل وهو الفعل المضارع شرع في القسم الثالث للفعل الذي هو المعروف قال والثالث اى .
 القسم الثالث من الاقسام الثلاثة للفعل الامر والامر في اللغة مصدر من امر يامر ومعناه المصدرى لزوم
 ثم نقله النحاة من المعنى المصدرى الى المعنى الاصطلاحي وذكر المعنى الاصطلاحي بقوله وهو اى الامر .
 صيغة بطلب بها اى بتلك الصيغة الفعل من الفاعل المخاطب فان قيل تعريف المصنف الامري بما ذكره باطل
 لانه تعريف العام بالخاص وهو باطل لان الامر ذكر مطلقاً عن قيد اللام فيكون شاملاً للامر بالخاص والامر
 الغائب الذى يكون باللام والمذكور في التعريف مختص بالامر الحاضر لانه قيد الفاعل بقيد المخاطب
 قلنا الامر اذا ذكر مطلقاً عن قيد اللام في اصطلاح النحاة يكون المراد منه الامر الحاضر دون الامم منه ومن .
 الامر الغائب لان الامر الغائب ليس عندهم من قبيل الامر الاصطلاحي بل ذلك عندهم من قبيل المضارع
 المجزوم فاذا كان المراد من الامر هو الامر الحاضر فصير التعريف لانه تعريف الخاص بالخاص لا تعريف العام بالخاص
 فقوله صيغة جنس يشمل كل فعل من الامور الماضية والمضارع لان كل واحد منها صيغة وقوله يطلب بها
 يخرج به الماضى والمضارع وقوله الفعل يخرج به النهى لان النهى لا يطلب به الفعل بل لطلب به الترك اى ترك
 الفعل فان قيل لان الامر يطلب به الفعل لان المطلوب انما يكون ما هو مقدور للغير والفعل مركب من الحدث
 والزمان والنسبة والحدث والنسبة وان كانا مقدرين للفاعل بان يصدر الحدث اولاً ثم ينشئ الى نفسه .
 ولكن الزمان ليس بمقدوره قلنا المراد من الفعل ليس هو الفعل الاصطلاحي الذى هو مركب من الحدث والنسبة
 والزمان بل المراد من الفعل الحدث فقط وهو المعنى اللغوي للفعل فالفعل المذكور في تعريف الامر هو الفعل
 بالمعنى اللغوي فان قيل لما كان النسبة ايضاً مقدرةً للفاعل فلم لم يرد من الفعل الحدث والنسبة كلاهما قلنا .
 النسبة وان كانت مقدرة للفاعل ولكن ليست مطلوبة من الفاعل فلما يرد من الفعل الحدث والنسبة يلزم حذف
 الواقع والنفس الامر فلا محالة يكون المراد من الفعل الحدث فقط وقوله الفاعل يخرج به ما يطلب به قبول الفعل
 عن المفعول ما لم يسم فاعله مثل لتضرب على صيغة المجهول وقوله المخاطب يخرج به الامر الغائب مثل ليذهب
 على صيغة المعلوم لان في الامر يكون طلب الفعل من الفاعل الغائب دون المخاطب وكذا يخرج به الامر المتكلم لان .
 به يطلب الفعل من الفاعل المتكلم دون المخاطب فان قيل تعريف الامر لا يكون مانعاً عن دخول الغير لانه يدخل فيه
 صه اسم فعل لانه ايضاً صيغة يطلب بها الفعل عن الفاعل المخاطب فان معناه اسكت فيكون المطلوب به السكوت
 قلنا المراد من الصيغة ليس مطلق الصيغة الشاملة للفعل والاسم بل المراد منها الصيغة الخاصة وهي صيغة
 الفعل ولفظ صه ليس من صيغ الفعل بل هو من صيغ الاسم لانه اسم فعل فان قيل الصيغة ذكرت في تعريف
 الامر مطلقاً فما القرينة على ان المراد من الصيغة هي صيغة الفعل دون صيغة الاسم قلنا القرينة على ذلك
 هو مراد القسم لان مراد القسم الى هذه الاقسام الثلاثة من الماضى والمضارع والامر هو الفعل و .
 المقسم يكون معتبراً في مفهومات الاقسام فان قيل تعريف الامر لا يكون مانعاً عن دخول الغير لانه دخل فيه

قوله تعالى فلتقر حوا فان هذه الصيغة ليست من قبيل الاويل هو مضارع مع انه يصدق عليه تعريف الامرون
هذه الصيغة ايضا يطلب بها الفعل عن الفاعل المخاطب قلنا هذا شاذ لا يعتد به ولا يتقضى به القواعد والتعريفات
بان تحذف من المضارع حرف المضارعة يحتمل ان يكون هذا من تامة التعريف فعلى هذا يخرج بهذا القيد عن
تعريف الامر منه ومعه لا نهما وان كانا يطلب بهما الفعل عن الفاعل المخاطب ولكن ليسا يحذف حرف المضارعة
لعدم وجود حرف المضارعة فيهما وكذا يخرج به قوله تعالى فلتعروا لانه وان كان مما يطلب به الفعل عن
الفاعل المخاطب ولكنه ليس يحذف حرف المضارعة عنه لعدم وجود حرف المضارعة فيه وذهب بعضهم
الى هذا الى ان هذا من تامة التعريف وقال صاحب الدراية والحق ان هذا ليس من تامة التعريف لان
التعريف قد تم بما سبق بل هذا شروع في كيفية اشتقاق الامرين الفعل المضارع وامامه ومعه فهما -
خارجان بمورد القسم لان مورد القسم الى هذه الاقسام الثلاثة الفعل وامامه ومعه فهما خارجان
عن الفعل لا نهما من اساء الافعال وامامه ومعه فهما خارجان فلا حاجة الى اخراجه لانه شاذ فلا ينتقض به
القواعد وايضا لا يقاس عليه الغير فمما بعد حذف حرف المضارعة من الفعل المضارع عند اشتقاق الامر
منه تنظر فان كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً اي حرفاً ساكناً زدت همزة الوصل بعد حذف حرف المضارعة
ووجه ازدياد الهمزة لئلا يلزم الابتداء بالسكن فان قيل ما وجه اختصاص زيادة الهمزة الوصل دون حرف
آخر قلنا لوجود المناسبة بين الابداء واللفظ وبين همزة الوصل لان همزة الوصل مختصة -
بالابتداء من الخارج مضمومة اي حال كون تلك الهمزة الزائدة مضمومة انما انضم ثالثه اي ثالث للمضارع
يعني ان همزة الوصل تكون مضمومة اذا كان الحرف الثالث من المضارع مضموماً ووجه ضم الهمزة على
هذا التقدير هو انه لو انفتح الهمزة للزم الالتباس مع صيغة الواحد المتكلم المضارع لان انصرفت
الهمزة صيغة الواحد المتكلم ولو اعطيت الهمزة الكسرة على هذا التقدير اي على تقدير ضم الحرف الثالث
يلزم الاستشقال لانه يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وذلك ثقیل فان قيل لا تسلم انه يلزم الخروج
من الكسرة الى الضمة لان بينهما حرف ساكن قلنا الساكن ليس بحاجز حصين فكانه لم يوجد حاجز بين
الكسرة والضمة وايضاً انما اعطيت الهمزة الضمة دون الفتح والكسرة ليحصل الاتباع لان الحرف الثالث لما
كان مضموماً ضمت الهمزة ايضا لتصير الهمزة تابعة في حركة الضم مع الحرف الثالث نحو انصر كان في الوصل
تنصرف لما حذفته منه حرف المضارعة وهو التاء بقي ما بعده ساكناً فاجتلبت الهمزة لئلا يلزم الابتداء
بالساكن وضمت تلك الهمزة لان حرف الثالث وهو صاد مضموم ومكسورة اي همزة الوصل حال كونها -
مكسورة ان انفتح او انكسر اي هذا وهو كون همزة الوصل مكسورة في حالتين وهما حالة الفتح وحالة الكسر
في الحرف الثالث فاذا كان الحرف الثالث من المضارع مفتوحاً او مكسوراً تكون همزة الوصل مكسورة ووجه
كون همزة الوصل مكسورة على تقدير فتح الحرف الثالث هو لانه لو ضم همزة الوصل على تقدير فتح

الثالث للزم التباس العرب بالمضارع المجهول مثل اعلم فانه على ضمة الهمزة صيغة الواحد المتكلم -
 ولو فتح الهمزة على تقدير كون الحرف الثالث مفتوحاً للزم التباس مع الماضي الرباعي اى ما يكون
 على اربعة احروف فان اعلم بفتح الهمزة صيغة الماضي من باب الافعال فلوجاء الامر ايضا مفتوح
 الهمزة للزم ذلك التباس واما كون همزة الوصل مكسورة على تقدير ان يكون الحرف الثالث مكسوراً
 فلا نه لو فتحت همزة الوصل للزم التباس امر المجرد مع امر الرباعي اى امر ما كان ماضيه على اربعة
 احروف مثل باب الافعال لان الامر من باب الافعال يكون مفتوح الهمزة ومكسور الحرف الثالث
 مثل اكرم بفتح الهمزة وكسر الراء امر من باب الافعال ولو ضم همزة الوصل على تقدير كسر حرف
 الثالث للزم التباس مع الماضي المجهول من الرباعي اى ما كان ماضيه على اربعة احروف مثل
 باب الافعال مثل اكرم بفتح الهمزة وكسر الراء وايضاً انما كسرت همزة الوصل على تقدير كون الحرف
 الثالث مفتوحاً ومكسوراً لاجل ان هذه همزة الوصل والاصل في همزات الوصل الكسرة وايضاً انما
 كسرت همزة الوصل على تقدير كون الحرف الثالث مكسوراً لحصول الاتباع لان الحرف الثالث لما كان
 مكسوراً فكسر الهمزة ايضاً ليحصل اتباع الهمزة بالحرف الثالث كاعلم مثال ما كان الحرف الثالث في
 المضارع مفتوحاً واضرب مثال ما يكون الحرف الثالث في المضارع مكسوراً واستخرج مثال ما يكون الحرف
 الثالث مكسوراً ولكنه من المزيد فيه دون المجرد واما الاولون فهما من المجرد وان كان اى الحرف الذى
 يكون واقعا بعد حرف المضارعة متحركاً فلا حاجة الى الهمزة لان الحاجة الى همزة الوصل انما كانت لاجل
 ان لا يلزم الابتداء بالسكون ولما كان الحرف الواقع بعد حرف المضارعة متحركاً لا يلزم الابتداء
 بالسكن نحو عد وحاسب فان الاول امر من الثلاثى المجرد كان المضارع تعد فلما حذفت حرف المضارعة
 صار عد بكسر العين وكان ما بعد حرف المضارعة مكسوراً فبقى مكسوراً وحاسب امر من الثلاثى المزيد فيه
 لانه من باب المفاعلة كان مضارعة تحاسب فلما حذفت حرف المضارعة وكان الحرف الواقع بعده متحركاً
 بالفتح فبقى على تلك الحالة والامر من باب الافعال من القسم الثانى عرض المصنف جواب سوال مقدر
 تقريره ان ما ذكرتم من انه اذا كان الحرف الواقع بعد حرف المضارعة ساكناً وكان عين المضارع غير
 مضموم سواء كان مفتوحاً او مكسوراً يوفى حيثئذ همزة الوصل مكسورة منقوض بمثل اكرم بفتح الهمزة
 وكسر العين وهو الراء امر من اكرم يكرم من باب الافعال فان اكرم كان في الفصل تكرم وكان -
 الحرف الواقع بعد حرف المضارعة ساكناً وكان عنيه مكسوراً فينبغى ان يكون امره اكرم بكسر الهمزة
 لا يفتح الهمزة مع انه بفتح الهمزة وتقرير جواب المصنف ان هذا الاعتراض انما كان وارداً لو كان
 الحرف الواقع بعد حرف المضارعة ساكناً وليس الامر كذلك بل الحرف الواقع بعد حرف المضارعة
 متحرك لان اكرم امر من تكرم وكان تكرم في الاصل تأكرم بفتح الهمزة بعد حرف المضارعة لان

ما فيه اكرم ثم حذفت تلك الهمزة فصار تكلم بدون الهمزة فاذا اراد النحاة ان يبينوا من تكلم
 الامر حذف الواو حرف المضارعة لان بناء الامر لا يمكن بدون حذف حرف المضارعة فلما حذف
 حرف المضارعة اعادوا الهمزة المحذوفة وكانت تلك الهمزة مفتوحة فابقوها على تلك الحالة فحصل
 كلام المصنف هو ان الامر من باب الافعال من القسم الثاني وهو ما كان بعد حرف المضارعة حرفاً
 متحركاً كما في عد وحاسب لان القسم الاول هو ما يكون الحرف الواقع بعد حرف المضارعة ساكناً والقسم
 الثاني هو ما يكون بعد حرف المضارعة متحركاً فهذه اكرم صيغة الامر من باب الافعال همزة قطع
 لا همزة وصل ولما فرغ المصنف من بيان كيفية اشتقاق الامر من الفعل المضارع شرع في بيان بناء
 الامر فقال وهو مبني على علامة الجزم اعلم انه وقع الاختلاف بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة في ان الامر
 معرب ام مبني وما ذكره المصنف هو مذهب نحاة البصرة فان الامر عندهم مبني ودليلهم على ذلك
 هو انه لم توجد في الهمزة الا عراب فاذا لم توجد الهمزة الا عراب لا يكون الا عراب ايضاً موجوداً لان وجود
 العلول محال بدون العلة اما عدم وجود علة الا عراب فيه فهو ان علة الا عراب امران الاول ان يكون
 اللفظ محلاً للمعاني المعنوية من الفاعلية والمفعولية والاضافة والا وليس يحمل لهذه المعاني المعنوية
 لان محل هذه المعاني لا يكون الا الاسم والثاني ان يكون اللفظ متشابهة تامة بالاسم لفظاً ومعنى كما
 في الفعل المضارع فانه مشابه بالاسم بالمشابهة التامة فلذا عراب والا وليس له مشابهة بالاسم لان
 تلك المشابهة انما تكون موجودة وقت وجود حرف المضارعة وهو محذوف في الامر فلما لم توجد
 علة الا عراب في الامر فلا يكون الا عراب ايضاً موجوداً واما مذهب نحاة الكوفة فهو ان الامر معرب و
 اعرابه جزم ودليلهم على ذلك هو ان الامر يتعدى الى الاسم الجازمة فعامله ذلك الاسم المقدرفان
 اصل اضرب هو لتضرب فحذف الاسم منه في الخط واللفظ ومراد في التقدير ووجه حذفه من اللفظ
 والخط هو ان الامر كثير الاستعمال فيقتضي الحذف فلاجل حصول الحفظة حذف الاسم كاضرب واعز
 وارم واسع واضربا واضربوا واضربي اعلم ان علامة الجزم ليست امر واحد بل امور متعددة فعلامته
 الجزم في المقدر الصحيح السكون في الآخر مثل اضرب فانه مبني على سكون الآخر وعلاقته في الناقص
 سواء كان يائياً او واوياً او آلفياً هو حذف حرف العلة مثل اغز فيه حذف الواو وارم فيه حذف الياء
 واسع فيه حذف الالف وعلاقته بسقوط النون الا عرابي في التشبيه مطلقاً وفي جمع المذكر سواء كان
 غائباً ومخاطباً وفي الواحدة المخاطبة مثل الاول اضربا كان في الاصل اضربان ومثال الثاني اضربوا
 كان في الاصل اضربون ومثال الثالث اضربي كان في الاصل اضربين ولما فرغ المصنف من تقسيم
 الفعل الى الماضي والمضارع والامر شرع في تقسيم الفعل الى المعلوم والمجهول فقال فصل فاعلم
 يسم فاعله فان قيل سمي يسمى يتعدى الى مفعولين لعدم تمامه بدونهما وههنا وجد الواحد من

مفعوليه لان لفظ فاعله مفعول ناب مناب الفاعل ولم يوجد المفعول الثاني وايضاً يلزم من كلامه
خلو الفاعل عن الاسم بان لا يكون اسماً متعيناً بازاء الفاعل وذلك غير واقع لانه لا يغلو شئ عن
وضع الاسم بازائه وايضاً في كلامي المصنف قد افق وتناقض لان قوله لم يرسم فاعله يدل على عدم
وجود الفاعل للفعل المجهول وقوله فيما بعد هو فعل حذف فاعله يدل على وجود الفاعل لان حذف
الفاعل لا يمكن بدون وجود الفاعل قلنا المراد من قوله لم يرسم لم يرز كذا التسمية بمعنى الذكر وليست
بمعناها الاصلية فمعنى كلام المصنف هو لم يرز كذا فاعله وهو متعدى الى مفعول واحد وكذا لم يلزم
منه خلو الفاعل عن الاسم وكذا لا يلزم التناقض في كلامي المصنف فان قيل الضمير المضاف اليه في قوله فاعله
لا يغلو اما ان يكون راجعاً الى الفعل او كلمة ما الموصوفة التي اريد منها المفعول وكلاهما باطلان اما -
باطلان الاول فلانه يلزم خلو الجملة التي وقعت صفة عن عائد الموصوف وهو باطل واما باطلان -
الثاني فلانه وان وجد عائد الموصوف على هذا التقدير ولكن لا يصح حينئذ اضافة الفاعل الى ذلك
الضمير لان الفاعل انما يكون للفعل دون المفعول قلنا الضمير راجع الى كلمة ما فوجد عائد الموصوف
واضافة الفاعل الى ذلك الضمير لا حفي ملائمة ولا شك ان بين الفاعل والمفعول ملائمة لان كل
واحد منهما متعلق بفعل واحد او نقول الضمير راجع الى كلمة ما ولكن المراد من كلمة ليس المفعول بل
المراد منه الفعل فينبغي تصح اضافة الفاعل الى ذلك الضمير لان المراد من ذلك الضمير حينئذ الفعل -
ويصح اضافة الفاعل الى الفعل فان قيل لما كان المراد من كلمة ما الفعل فلا تصح اضافة الفعل الى كلمة
ما في قول المصنف فعل ما لم يرسم فاعله لان هذه اضافة الشئ الى نفسه وذلك لا يجوز قلنا لا نسلم
انها اضافة الشئ الى نفسه لان الفعل المضاف لم يقيد بكونه لم يرسم فاعله بل ذكر مطلقاً عن
ذلك القيد فهو عام واما الفعل المراد بكلمة ما فهو مقيد بكونه لم يرسم فاعله فهو خاص فهذه -
الاضافة من قبيل اضافة العام الى الخاص فهي اضافة بيانية لان المضاف اليه بيان المضاف -
فالمعنى اللغوي لفعل ما لم يرسم فاعله هو فعل مفعول لم يرز كذا فاعل ذلك المفعول هذا على تقدير
ان يكون المراد من كلمة ما المفعول او معناه فعل هو فعل لم يرز كذا فاعل ذلك الفعل هذا على -
تقدير ان يكون المراد من كلمة ما الفعل وتكون الاضافة بيانية وذكر المصنف معناه الاصطلاح
بقوله هو اي فعل ما لم يرسم فاعله فعل حذف فاعله اي فاعل ذلك الفعل واقيم المفعول مقامه اي -
مقام فاعل ذلك الفعل بان يسند اليه الفعل فان قيل المفعول مباين عن الفاعل لان الفاعل هو ما يصدر
عنه الفعل والمفعول هو ما وقع عليه الفعل واذا كانا مباينين فكيف يقوم احدهما مقام الآخر قلنا قيام
الشئ مقام الشئ الاخر لا يقتضي الاتحاد بينهما بل يقتضي ان يكون بينهما مشابهة ومناسبة ولا شك
ان المفعول مشابه مع الفاعل في الطرفية لان كل واحد في طرف لان للفعل طرفين طرف الصدور

وهو الفاعل لأن صدور الفعل منه وطرف الوقوع وهو المفعول لأن وقوع الفعل انما هو على -
المفعول واذا ثبت بينهما المشابهة في وصف الطرفين يصر القيام المذكور وارتفاع المفعول
ثم ان حذف الفاعل من الفعل واقامة المفعول مقام ذلك الفاعل المحذوف واسناد الفعل الى -
ذلك المفعول انما يكون لأمور متعددة منها عدم العلم بالفاعل مثل سرق المتاع ومنها -
خساسة الفاعل مثل الخليفة ومنها كون الفاعل معظماً مثل قطع اللص ومنها احتياج غرض
السامع نحو قتل عدوك ومنها الإبرهام مثل ضرب زيد ومنها الاختصار مثل اقيمت الصلوة ومنها
وجود علم المخاطب بالفاعل مثل قوله تعالى اذا بعث ما في القبور ومنها رعاية الفواصل مثل قوله
تعالى وما لاحد عنده من نعمة تجزي ومنها موافقة القوافي كقول الشاعر «شعر» -
وما المال والاهل الا ودائع + ولا بد يوماً ان يرد الودائع ، ويختص اى بناء فعل مالم يسم فاعله -
بالمفعول اى بالفعل المتعدي بان يبنى منه فقط ولا يبنى من الفعل اللازم ووجه ذلك ان الفعل
اللازم لا يكون له مفعول فلو حذف الفاعل وجعل نسياً منسياً لم يوجد ما يقوم مقام الفاعل فيكون ذلك
الحذف من قيام الشيء مقامه وذلك باطل بخلاف الفعل المتعدي فانه اذا حذف فاعله وجعل نسياً
يوجد ما يقوم مقام الفاعل وهو المفعول فلا بأس في حذف الفاعل وجعله نسياً منسياً في الفعل -
المتعدي وعلامته اى علامة فعل مالم يسم فاعله في الماضي اى في الفعل الماضي فيه احتراز عن
الفعل المضارع فان بيان علامة فعل مالم يسم فاعله في الماضي فيما بعد ان يكون اوله اى اول الماضي -
مضموماً فقط اى لا حرف آخر وما قبل آخره اى الماضي مكسوراً في الابواب التى ليست في اولها اى تلك
الابواب همزة وصل فيه احتراز عن همزة القطع فانه اذا كانت في اوله همزة قطع لا يخرج عن هذا الوزن
كما في باب الافعال ولا تاء زائدة وهذا النوع من التغير يكون موجوداً في ثلاثة مواضع الاول والثاني
المجرد سواء كان من احدى الابواب الستة والثاني الرباعي المجرد والثالث ان يكون ثلاثياً مزيداً فيه ولكن
تكون تلك الزيادة بحرف واحد لا باكثر وذكر المصنف امثلة هذه المواضع على ترتيب ما ذكرنا -
المواضع نحو ضرب حرج واكرم بضمد الاول وكسر ما قبل الآخر في الكل فان قيل ما الوجه لذلك التغير في فعل
مالم يسم فاعله قلنا انما غيبت صيغة فعل مالم يسم فاعله ليحصل الامتياز والفرق بين المعروف
والمجهول فان قيل التميز والفرق كما يحصل كذلك يمكن حصوله بالعكس بان يعكس الامر فلم يمتدح -
العكس قلنا انما يعكس الامر ليحصل المناسبة بين فعل مالم يسم فاعله ومعناه لأن معنى فعل مالم يسم
فاعله اسناده الى المفعول والاسناد الى المفعول غريب لأن الحق ان يسند الفعل الى الفاعل واذا كان معناه
غريباً اختير له الوزن الغريب ليحصل الموافقة والمناسبة ولا شك ان هذا الوزن غريب فان قيل -
ما وجه غرابية هذا الوزن قلنا وجه الغرابية في هذا الوزن هو ان فيه خروج من الضمة الى الكسرة ولا -

شك ان ذلك الخروج ثقيل فان قيل لا تسلم ثقل هذا الوزن فانه لو كان هذا الوزن ثقيلاً لم يأت على هذا الوزن غير فعل ما لم يسم فاعله مع انه قد جاء على هذا الوزن بعض الاسماء مثل رُل و رُل على فانهما بضم الاول وكسوما قبل الا حرف علم ان هذا الوزن ليس بثقيل قلنا هذان الاسماء من قبيل انشاذ فلا يعتد بهما فان قيل الوزن الغريب لا يختص في هذا الوزن وهو ما فيه الخروج من الضمة الى الكسر بل الوزن الذي يكون فيه خروج من الكسرة الى الضمة ايضاً ثقيل فما الوجه حيث اختار والوزن الذي فيه خروج من الضمة الى الكسرة ولم يختار والوزن الذي فيه الخروج من الكسرة الى الضمة قلنا تسلم ذلك ولكن الخروج من الضمة الى الكسرة ثقيل والخروج من الكسرة الى الضمة اثقل والمقصود وهو حصول المرافقة بين اللفظ والمعنى ^{وهو} يحصل بالثقيل فلا حاجة الى اختيار الاثقل فان قيل ما الوجه في ان الخروج من الضمة الى الكسرة ثقيل ومن الكسرة الى الضمة اثقل قلنا وجه ذلك هو ان الضمة اثقل من الكسرة فالخروج من الضمة الى الكسرة كالحركة من العلو الى السفل وهذه الحركة ليست كثيرة الصعوبة وان كان فيه نفس الصعوبة فكذلك ذلك الخروج واما الخروج من الكسر الى الضمة فهو كالحركة من السفل الى العلو ولا شك ان ذلك اكثر صعوبة فكذلك هذا الخروج وان يكون اوله اى الماضى وثانيه اى الماضى مضمومًا وما قبل آخره اى مكسورًا وذكر المصنف موضع هذه العلامة بقوله فيما اوله تاء زائدة اى هذه العلامة تكون ثابتة في الفعل الماضى الذى في اوله تاء زائدة ثمان التاء اى ائدة موجودة في ثلثة ابواب الاول باب تفعل والثاني باب تفاعل والثالث باب تفعل فالاولان من الثلثة في المزيد فيه والثالث من الرباعى المزيد فيه والمصنف ذكر مثال الاول والثاني بقوله نحو تفصل وتضرب فالاول من باب التفعل والثاني من باب تفاعل واما مثال الثالث فلم يذكره المصنف فمثاله تدحرج بضم التاء والداك وكسوما قبل الآخر وان يكون اوله اى الماضى وثالثه مضمومًا وما قبل آخره كذلك اى مكسورًا وتكون هذه العلامة ثابتة فيما في اوله همزة وصل والابواب التى في اوله همزة وصل ابواب متعددة الاول باب الاستفعال نحو استخرج بضم الاول والثالث وكسوما قبل الآخر ومثل والثاني باب الافتعال مثل اقتد بضم الاول والثالث وكسوما قبل الآخر والثالث باب انفعال مثل انقلب والرابع باب افعلال مثل اخر نجم الخامس باب افعل مثل اخشوش فان قيل ما الوجه لعدم الاكتفاء بضم الاول في هذه الابواب الخمسة بان يضموا الاول فقط دون الثالث وكسوما قبل الآخر قلنا وجه ذلك التباس الماضى المجهول من هذه الابواب الخمسة مع امر هذه الابواب في حالة الوقف لان الهمزة تسقط عند الوصل في حالة الوقف فلا يعلم انه امر من هذه الابواب الخمسة او ماضى مجهول منها لان الهمزة تسقط في حالة الوصل فاذا اجتمع في الماضى -

المجهول الوصل والوقف فلا يعلم حينئذ انه امر من هذه الابواب الخمسة ام ما يضي مجهول
فلا بد من ضم الحرف الثالث في الماضي المجهول لان الحرف الثالث في الامر لا يكون مضمومًا
بل يكون مفتوحًا وذكر المصنف مثال باب الاستفعال والافتعال فقط بقوله نحو اسخرج
واقتدر ففي كلهما الهزة مع الحرف الثالث مضمومان وما قبل الآخر مكسور والهزة تتبع المضموم
وهو الحرف الثالث ولا تتبع المكسور وهو الحرف الذي وقع ما قبل الآخر ومقصود المصنف من
هذا الكلام دفع دحل مقدر وهوان الهزة في هذه الابواب الخمسة هزة وصل والاصل في
هزات الوصل الكسر فينبغي ان تكون هذه الهزة مكسورة لا مضمومة وحاصل الرفع هوان هذه
الهزة تتبع الحرف المضموم في الضمة بان تكون مضبوطة ولا تتبع الحرف المكسور بان تكون مكسورة
ووجه اتباعها الحرف المضموم دون المكسور هوانه لو اعطى الكسرة لهذه الهزة للزم الخروج من
الكسرة الى الضمة وذلك مستكره جدا عندهم فلا تعطى لها الكسرة بل الضمة فان قيل لا نسلم لزوم
ذلك لان المضموم هو الحرف الثالث وبين الهزة والحرف الثالث وقع فاصل وهو الحرف الثاني
فلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير كسرة الهزة قلنا الحرف الثاني ساكن والساكن
لا اجل كونه كالبيت لا يكون حاجزًا حصينًا فالفصل به كالا فصل فلا محالة يلزم ذلك المحذور على
تقدير كسرة الهزة ان لم تدرج حرف ان شرطية فهذا شرط وما سبق من قوله والهزة تتبع
المضموم دال بالجزاء يعني ان الهزة تتبع الحرف المضموم اذا كانت موجودة في اللفظ واما اذا كان
ساقطة لاجل مجيئها في الدج فلا كلام في ضمها لانها لا تكون موجودة فلا يمكن ضمها او كسرها
وفي المضارع عطف على قوله في الماضي اي وعلامة فعل ما لم يسم فاعله في المضارع ان يكون
حرف المضارعة مضمومًا ووجه ضم حرف المضارعة هو الحمل اي حملًا للمضارع على الماضي -
فان الاول في الماضي مضموم فضم في المضارع ايضا لاجل حمل المضارع على الماضي وما
قبل آخره اي آخر المضارع مفتوحًا ووجه فتح ما قبل الآخر هوان المضارع ثقيل لاجل وجود الزيادة
فيه والفتحة خفيفة فلم يحصل الحقة اعطى لها الفتحة مكان الكسرة نحو يضرب ويستخرج الاول مثال -
الثلاثي المجرد والثاني مثال الثلاثي المزيد فيه وهذه العلامة وهي كون الاول مضمومًا وما قبل
الآخر مفتوحًا في جميع الابواب سواء كان ثلاثيًا او رباعيًا مجرّدًا او مزيدًا فيه الا في باب المفاعلة
والافعال والتفعيل والفعلة ولمحققاتها اي لمحققات فعللة الثمانية بيان لمحققات فعللة فلمحققاتها
ثمانية ابواب كما ذكرت في كتب علم الصرف فالابواب الثلاثة الاول من الثلاثي المزيد فيه و
للأبواب الرابع رباعي مجرد فليس ضم الحرف الاول علامة المجهول في هذه الابواب الاربعة لان في
معلوم هذه الابواب الاربعة يكون الاول مضمومًا فلا تكون ضمة الاول علامة للفعل المجهول

في هذه الابواب الاربعة كون في ضمة الاول المعلوم والمجهول شريكان فعلومته المجهول في هذه الابواب الاربعة فتح ما قبل الآخر فقط لاضمة الاول كما قال المصنف فان العلمة فيها اى في هذه الابواب الاربعة فتح ما قبل الآخر نحو يحاسب ويخرج بفتح ما قبل الآخر في كلا المثالين الاول مثال باب المفاعلة والثاني مثال باب الفعللة اى الرباعي المجرد ومثال باب الافعال يكرم بفتح ما قبل الآخر ومثال باب التفصيل يقطع بتشديد الطاء وفتحها رضم الاول اى حرف المضارعة - فانقل ما الوجود عطاء الفتحة ما قبل الآخر في مجهول هذه الابواب قلنا يحصل التميز بين المعلوم والمجهول كون ما قبل الآخر مكسور في معلوم هذه الابواب فانقل التميز كما يحصل بالفتح فكذلك يحصل بالضم ايضاً فلم يعط الضمة مكان الفتحة قلنا المضارع لاجل وجود الزيادة فيه ثقيل فلا بد لحصول الخفة من اعطاء الفتحة دون الضمة وفي الاجوف سواء كان اجوفاً واوياً واجوفاً يائياً - ماضيه اى ماضى الاجوف قيل وبيع بكسر الفاء وسكون العين وهذه لفظة اولى من اللغات الثلاثة في ماضى الاجوف فاصل قيل قول بضم الفاء وكسر العين سلب اولاً حركة الفاء ثم نقل اليه حركة الواو فجعل الواو يائاً لسكونه وانفتاح ما قبله فصار قيل واصل بيع بفتح بضم الفاء وكسر العين ثم سلب حركة الفاء ونقل اليه حركة الياء فصار بيع بسكون الياء وبالشام وهذه هي لفظة ثانية في ماضى الاجوف والشام عبارة عن تميل كسرة فاء الفعل نحو الضمة فتيمل الياء الساكنة بعدها الى الواو قليلاً كون الياء تابعة لحركة الماقبل والفرق بين اللغة الاولى واللغة الثانية في الخط بل الفرق بينهما في التلفظ فقط وبيع هذا مثال الشام لا فرق بين اللغة الاولى واللغة الثانية في الخط بل الفرق بينهما في التلفظ فقط وبالواو قول وبيع هذه هي لفظة ثالثة في ماضى الاجوف وهي ان يجعل الواو ساكنة في الاجوف الواوى - كافي قول فانه كان في الاصل بكسر الواو ثم اسكن الواو ويسكن الياء في الاجوف اليائى ثم يبدل الياء - لاجل سكونها وانضمام ما قبلها واواً كما في بوع كان في الاصل بيع ثم اسكن الياء وبعد اسكانها ابدلت بالواو واللغة الاولى انصهر لموافقتها قواعد الاعدال واللفظة الثانية فصحة واللفظة الثالثة لا يخلو من ضعف وكذلك اى مثل باب قيل وبيع باب اختيار ونقيده والمراد من باب اختيار ونقيده هو - الماضى المجهول من معتل العين من باب الافتعال وباب الينفعال مثال الاول اختيار ومثال الثانى - انقيده والمماثلة بين باب قيل وبيع وبين باب اختيار ونقيده في جواز الوجه الثلاثة اى اللغات الثلاثة ففي باب اختيار ونقيده جازت اللغات الثلاثة اللغة الاولى بان يسكن الواو والياء ونقل حركتهما الى الكسرة الى الماقبل ثم ابدل الواو بالياء في الاجوف الواوى فاختر كان في الاصل بكسر الياء وضم - التاء التى وقعت قبل الياء ثم نقل حركة الياء الى التاء بعد سلب حركة التاء فصار سكون الياء وكسر - التاء وكان انقيده في الاصل بضم القاف وكسر الواو ثم نقلت حركة الواو الى القاف بعد سلب حركة -

القاف ثم ابدال الواو بالياء فصار انقيد يسكون الياء وهذه هي اللفظة الاولى واللفظة الثانية اشهام
بان تيل كسر ما قبل الياء نحو الضمة فتميل الياء نحو الواو والغرض في الاشهام الايدان بان الاصل في ما قبل
الياء الضم ولا فرق ههنا ايضاً بين اللفظة ^{الاول} واللفظة الثانية في الخط بل الفرق في اللفظ واللفظة الثالثة
هو ان يبقى حركة ما قبل الياء وهو الضم على حاله واسكن الياء والواو فان كان اجوفاً واوياً لا يتغير -
واوه وان كان اجوفاً يائياً ابدال الياء بالواو وفي الاجوف اليائي بان يقلل اختور وانقود في اختيار و -
انقيد فانقل فعل انقيد من باب الافعال وقد تقرر في علم التصريف ان باب الانفعال كله لازمي فكيف
يتصور فيه الفعل المجهول لان الفعل المجهول ^{مختص} بالفعل المتعدي كما قال المصنف في صدر البحث قلنا
يمكن تعديته باب الانفعال بحرف الجر ويؤخذ منه بعد ذلك الفعل المجهول او قبل التعديته دون -
استخيار و اقيم والمراد من استخيار معتل العين سواء كان واوياً او يائياً من باب الاستفعال والمواد من
اقيم معتل العين سواء كان واوياً او يائياً من باب الافعال فالمراد من استخيار و اقيم باب استخيار و اقيم
فباب استخيار و اقيم ليس مثل باب قيل و بيع في جريان اللغات الثلاثة فانهما لا يجريان فيهما اللغات
الثلاثة بل الوجود فيهما اللغة الواحدة فقط وهي اللغة الاولى فان استخيار كان في الاصل بكسر الياء
وسكون ما قبل الياء فنقل حركة الياء الى ما قبل فصار الياء ساكنة وهو اجوف يائي وكان اقيم في -
الاصل اقوم بكسر الواو وسكون ما قبل الواو ثم نقل حركة الواو الى ما قبل وابدل الواو بالياء -
لسكونها وانكسار ما قبلها فصار اقيم بالياء الساكنة ولا يجوز في استخيار و اقيم اللغتان الاخرتان
وذكر المصنف وجه عدم جوازهما بقوله لفقد الفعل فيهما والمراد من فقد الفعل هو عدم تحريك ما قبل
الواو والياء بل ما قبلهما ساكن واللغات الثلاثة انما تجرى فيما اذا كان ما قبل الواو والياء متحركاً -
او ساكنة واما اذا كان ما قبل ساكنة فالتقاعدة فيه ان ينقل حركة الواو والياء الى ما قبل ويبدل الواو
بالياء اذا كان اجوفاً واوياً واذا كان اجوفاً يائياً ينقل الحركة فقط من دون الابدال ولفظ استخيار يائي و
لفظ اقيم واوي ولما فرغ المصنف من بيان الماضي المجهول اجوف شرع في مضارع المجهول من الاجوف
فقال وفي مضارع اي مضارع الاجوف والمراد ههنا من مضارع الاجوف هو المضارع المجهول -
سواء كان واوياً او يائياً تقلب العين الفاسدة كان العين واوياً او يائياً نحو يقال وبيع الاول مثال الاجوف
الواوي كان في الاصل يقل بضم الياء وسكون القاف وفي الواو لانه ما قبل الاخر وفي المضارع المجهول
يكون ما قبل الاخر مفتوحاً وبيع مثال الاجوف اليائي كان في الاصل يبيع بضم حرف المضارعة -
وسكون الباء وفيه الياء ثم نقل حركة الواو في الاول والياء في الثاني الى ما قبل وبعد ذلك ابدال -
الواو في الاول والياء في الثاني بالالف فصار يقال وبيع كما عرفت في التصريف اي في علم الصرف لانه
بين في علم الصرف ان كل واو وياء اذا كانت متحركة ويكون ما قبلها ساكنة نقلت حركتها الى ما قبلها -

وجعلت تلك الواو والياء الفأ بطريق الوجوب ولا شك ان هذه القاعدة متوجهة في المضارع المجهول
 للوجوب فلذا ابدل الواو والياء بالالف مستقصى منصوب على الحال اى كما عرفت ذلك في الد يـ
 حال كونه مستقصى اى مستوفياً وفيه اشارة الى ان بيان كيفية الفعل المجهول من وظائف المتعديين
 اى علم الصوف ولا يرد عليه انه لما كان بيان كيفية المجهول من وظائف علم التعريف فلا يصح ايراد -
 هذا البيان في علم المتعديين ذلك ليس من وظائفه ووجه عدم الوجود هو ان ذكر ذلك ليس بطريق -
 القصد بانه من المسائل المقصودة في هذا الكتاب بل ذكره بطريق الاستطراد ولما كان الفعل -
 منقسماً الى قسمين المتعدي وغير المتعدي فالمصنف في هذا الفصل يذكر معنى المتعدي ومعنى
 غير المتعدي فقال فصل الفعل اما متعدي اعلم ان المتعدي موزون من التعدية وهو المتجاوز فالمتعدي
 في اللغة المتجاوز مطلقاً وغير المتعدي في اللغة الغير المتجاوز ويقال لغير المتعدي النقص ايضاً كما
 ذكره المصنف وذكر المصنف معنى الفعل المتعدي بقوله وهو ما يتوقف فهم معناه اى معنى ذلك
 المتعدي على متعلق غير الفاعل فانقل ذكر قوله غير الفاعل بعد قوله متعلق مستدرك لا المتعلق في
 اصطلاح النحاة عبارة عن الامر الذي يكون ذلك الامر غير الفاعل فبذكر المتعلق يخرج الفاعل
 قلنا المراد من المتعلق في هذا التعريف المعنى اللغوي ولا شك ان المتعلق بالمعنى اللغوي عام
 يشمل للفاعل فلا بد من ذكر قوله غير الفاعل ليخرج عن تعريف الفعل المتعدي الفعل اللازم او
 نقول في الجواب ذكر قوله غير الفاعل تصحيح بما علم ضمناً فلا يبعد استدراكاً او نقول نسلم ان
 المراد من المتعلق المعنى الاصطلاحي وهو غير شامل للفاعل ولكن المصنف ذكر قوله غير ذلك ليحمل السامع
 المتعلق على المعنى الاعم فانقل تعريف الفعل المتعدي لا يكون مانعاً عن دخول الغير لانه دخل فيه
 الفعل اللازم لان الفعل اللازم ايضاً يتوقف على متعلق غير الفاعل من الزمان والمكان والغاية والحال فان
 هذه الامور من متعلقات الفعل غير الفاعل قلنا الفعل اللازم موقوف على هذه الامور المذكورة في الوجرد
 لا في الفهم والمذكور في تعريف المتعدي هو التوقف في الفهم فالمراد من المتعلق الذي يتوقف عليه فهم
 الفعل هو المفعول به فقط ففهم الفعل اللازم يتوقف على الفاعل فقط وفهم الفعل المتعدي يتوقف على
 الفاعل والمفعول كليهما فانقل تعريف الفعل المتعدي لا يكون جامعاً لخروج الفعل المتعدي بواسطة
 حرف الجر عنه مثل زيد اعرض عنه اى عن عمرو ورغب اليه فان اعرض ورغب متعديان بواسطة
 حرف الجر مع ان فهمه لا يتوقف على المفعول به بل على المجرور وهو الضمير الراجع الى عمرو وهو
 ليس بمفعول به لان المفعول به من المنصوبات قلنا المفعول به اعم من ان يكون صريحاً او غير صريح
 وهو ما يكون بواسطة حرف الجر فالمراد من المتعلق المذكور في تعريف الفعل المتعدي هو المفعول به
 ولكن اعم من ان يكون صريحاً او غير صريح كضرب فان ضرب فعل متعد لان فهمه هو توقف على المفعول

به كما هو موقوف على الفاعل فان الضرب كما يتصور بدون الضارب فكذلك لا يتصور بدون المضروب
 واما لازم عطف على قوله اما متعد اي الفعل اما متعد واما لازم واما يقال له اللازم للزومه مع
 الفاعل وعدم تجاوزة الى المفعول به وهو ما بخلافه اي الفعل اللازم يكون بخلاف الفعل المتعدي
 بان لا يتوقف فهمه على متعلق غير الفاعل بل يكون فهمه على الفاعل فقط كقعد وقام مثالان -
 للفعل اللازم فان فهمهما لا يتوقف على متعلق غير الفاعل بل يكون موقوفاً على الفاعل فقط ثم ان
 الفعل اللازم انما يصير متعدياً باسباب ستة الاول حرف الجر نحو ذهبت بزيد فالباء للمتعدية -
 والثاني الهمزة نحو اذهبت زيداً فالهمزة للتعدية لان ذهبت بدون الهمزة فعل لازم والثالث
 تضعيف العين نحو فرحت زيداً بتشديد الراء لانه فرحت بتخفيف الراء فعل لازم وبتشديد الراء
 صار متعدياً والرابع الف المفاعلة فان اللف الزائدة في باب المفاعلة يصير به اللازم متعدياً مثل
 ما شئت فان - اذا كان مجرداً يكون لازماً واذا زيد اللف وصار من باب المفاعلة يكون متعدياً
 ومعنى ما شئت هو ما زيداً والخامس سين الاستفعال نحو استخرجته معناه حمله خارجاً فان -
 المجرد وهو خرجت فعل لازم وصار متعدياً بزيادة السين وهو سين باب الاستفعال والسادس تضمين
 الفعل اللازم معنى الفعل الآخر متعدياً مثل رجب فانه لازم بنفسه ولكن اذا ضمن معنى واسع الذي هو
 متعدي يصير هو ايضاً متعدياً والمتعدي اي الفعل المتعدي قد يكون الى مفعول واحد اي متعدياً الى
 مفعول واحد وهذا القسم من الفعل المتعدي اغلب في اقسام الفعل المتعدي كضرب زيد عمرواً
 فان معنى ضرب يقتضي مفعولاً واحداً الى مفعولين اي قد يكون متعدياً الى المفعولين لاقتضاء مفعول
 مفعولين ثم هذا القسم على قسمين الاول ان يكون المفعول الثاني غير المفعول الاول كما عطي زيد
 عمرواً ودرهماً فان عمرواً مفعول اول ودرهماً مفعول ثانٍ والثاني مغاير عن الاول والقسم الثاني ان
 يكون المفعول الثاني عين المفعول الاول مثل علمت زيداً فاصلاً فان الفاصل هو بعينه زيد ويجوز فيه
 اي في الفعل الذي يكون متعدياً الى المفعولين يكون المفعول الثاني غير المفعول الاول لاقتصار -
 على احد مفعوليه بان يذكر احد مفعوليه ويحذف المفعول الآخر سواء اقتصر على الاول او على
 الثاني ويكون ذلك لاقتصار الفائدة كما ستعرفها بخلاف باب علمت والمراد من باب علمت الفعل المتعدي
 الى المفعولين ويكون الثاني عين الاول وتذكر وجه جواز اقتصار اعطيت على احد مفعوليه وعدم جواز
 علمت في فصل افعال القلوب والى ثلاثة اي
 والله زيداً عمرواً فاصلاً فان زيد مفعول اول وعمرواً مفعول الثاني وفاصل مفعول الثالث ومنه
 اي من جملة افراد الفعل المتعدي الى ثلاثة اري فانه بمعنى اعلم ولكن اعلم واعي اصليان في
 هذا القسم ووجه اصلتهما هو انهما كانا متعديين قبل ادخال الهمزة ايضاً ولكن كانا قبل ادخال الهمزة

متعديين الى مفعولين وبعد ادخال الهزة عليهما صارا متعديين الى ثلاثة مفاعيل واما البواقى وهى ما ذكرها المصنف بقوله وانبأ ونبأ بتشديد العين فى الثانى واخبر وخبر بتشديد العين فى الثانى وحدث بتشديد العين فانها ليست اصلاً فى التعدية بل تعديتها الى المفاعيل الثلاثة لاجل ان فيها معنى الاعلام فاجريت مجراها فى تعديتها الى المفاعيل الثلاثة فكما ان اعلم متعد الى الثلاثة فكذلك هذه ايضا متعدية اليها لاجل تضمن معنى اعلم والجمهور لم يزد وفي هذا القسم من المتعدي على هذه الالفاظ السبعة ولكن الاخفش زاد عليها حيث اجاز استعمال اظننت واحسبت واخلت وازعمت بمعنى اعلمت فتعدى هذه الافعال بعد ادخال الهزة وجعلها بمعنى اعلمت الى ثلاثة مفاعيل وهذه السبعة اى هذه الافعال السبعة التى تكون متعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول اى مفعول هذه الافعال السبعة مع الاخيرين اى مع المفعولين الاخيرين كمفعولى اعطيت فى جواز الاقتصار على احدهما فكما جاز فى اعطيت الاقتصار على المفعول الواحد فكذلك جاز فى هذه الافعال السبعة ان يحذف المفعولين الاخيرين يقتصر على المفعول الاول وان يحذف المفعول الاول و يقتصر على المفعولين الاخيرين ومثال الصورة الاولى ذكره المصنف بقوله تقول اعلم الله زيداً تقديره اعلم الله زيداً عمرو فاضلاً وحذف المفعولين الاخيرين واقتصر على المفعول الاول ومثال الصورة الثانية قولك اعلم الله عمرو فاضلاً تقديره اعلم الله زيداً عمرو فاضلاً ثم حذف المفعول الاول واقتصر على المفعولين الاخيرين والثانى مع الثالث اى المفعول الثانى لهذه الافعال السبعة مع مفعولها الثالث كمفعولى علمت فى عدم جواز الاقتصار على احدهما فكما لا يجوز ان يحذف المفعول الواحد فى علمت ويقتصر على المفعول الآخر فكذلك لا يجوز ان يقتصر على احد المفعولين الاخيرين فى باب علمت بان يحذف الواحد من المفعولين الاخيرين ويقتصر على الواحد فلا تقول اعلمت زيداً اخيراً الناس فان فيه حذف احد المفعولين الاخيرين وهو عمرو واقتصر على احدهما وهو اخيراً الناس تقديره اعلمت زيداً عمرو واخيراً الناس بل - تقول اعلمت زيداً عمرو واخيراً الناس ولما فرغ المصنف من بيان معنى الفعل المتعدى والفعل الغير المتعدى شرع فى بيان افعال القلوب فقال فصل افعال القلوب فان قيل افعال القلوب داخل فى مطلق الفعل وقد ذكر احوال مطلق الفعل فبيان احوال مطلق الفعل قد بين احوال افعال القلوب ايضا فينبغى ان لا يستبعد المصنف فصلاً على حدة لبيانها قلنا افعال القلوب وان كانت داخلية فى مطلق الفعل ولكن لهذه الافعال احكام خاصة بهذه الافعال ولم يعلم تلك الاحكام مما سبق فليبين تلك الاحكام الخاصة انعتقد المصنف الفصل وايضاً فى انعقاد هذا الفصل دفع وهم وهوان الفعل انما يصدر عن الجوارح اى الاعضاء دون القلب مع ان الفعل كما يصدر عن الاعضاء فكذلك يصدر عن القلب ايضا فدفع المصنف فى هذا الفصل ذلك الزعم بان الفعل لا يختص صدوراً من الاعضاء بل كما يصدر عن الجوارح والاعضاء فكذلك يصدر

عن القلب ويقال للافعال الصاد عن الاعضاء افعال العلوح وافعال الجوارح ويقال للافعال الصادقة عن القلب افعال غير العلوح وافعال غير الجوارح وافعال القلب وسمى افعال الشك واليقين ايضا لان بعضها لليقين وبعضها للشك فيكون ذلك من قبيل تسمية الدال باسم المدلول لان هذه الافعال يدل بعضها على الشك وبعضها على اليقين فان قيل تسمية هذه الافعال بالافعال اليقين جائز ولكن لا يجوز تسميتها بالافعال الشك لا تليق فعل من هذه الافعال بمعنى الشك قلنا المراد من الشك هو الظن فهو من قبيل ذكر قسم من العلم وارادة القسم الآخر منه او نقول في الجواب المراد من الشك ليس معناه وهو تساوى الطرفين بل المراد منه عدم الجزم وهو اعني يشمل الظن والشك والوهم علمت وظننت وحسبت وخلت ورأيت ووجدت وزعمت هذه الافعال باعتبار المعنى على ثلاثة اقسام قسم مختص باليقين وقسم مختص بالظن وقسم مشترك بين الظن واليقين فالمختص باليقين ثلاثة وهي علمت ورأيت ووجدت والمختص بالظن ايضا ثلاثة وهي ظننت وحسبت وخلت والمشترك بين الظن واليقين فعل واحد وهو زعمت فانه قد ياتي لليقين وقد ياتي للظن وهي افعال تدخل على المبتدأ والخبر فتصيبهما على المفعولية هذا هو بيان عمل افعال القلوب فهي تعمل في الاسميت عمل النصب على ان يكون الاسم الاول مفعولا او لا ويكون الاسم الثاني مفعولا ثانيا ويكون هذان الاسمان جزئي الجملة الاسمية بان يكون الاول مبتدأ ويكون الثاني خبرا قبل دخول هذه الافعال وبعد دخولها يصيران مفعولين لهذه الافعال فمراد قول المصنف تدخل على المبتدأ والخبر هاتان الجملة الاسمية لان المبتدأ والخبر لا يكونان الا في الجملة الاسمية فائدة دخول هذه الافعال على الجملة الاسمية هو بيان الشئ الذي تكون هذه الجملة من حيث الاخبار ناشية عن ذلك الشئ وذلك الشئ قد يكون الظن وقد يكون اليقين فانه اذا قيل زيد فاضل لا يعلم ان هذه الجملة من حيث الاخبار ناشية عن اليقين او عن الظن بان المخبر اخبر عن فضيلة زيد باليقين بان حصل له اليقين بفضيلة زيد ثم اخبروا خبر عن فضيلته بالظن بان حصل له الظن بها ثم اخبروا خبرا واذا قيل علمت زيد افاضلا علمان هذه الجملة من حيث الاخبار ناشية عن اليقين واذا قيل ظننت زيد افاضلا علمان هذه الجملة ناشية من حيث الاخبار عن الظن نحو علمت زيد افاضلا انه كان في الاصل زيد فاضل برفع - كليهما ثم بعد دخول علمت عليهما منصوبين على المفعولية ثم ان المصنف ذكر بعض خواص هذه الافعال فقال واعلم ان لهذه الافعال خواص مغايرة عن خواص باقي الافعال فان قيل كما ان لهذه الافعال خواص لفظية فكذلك لها خواص معنوية فما الوجه للمصنف حيث ذكر الخواص اللفظية دون الخواص المعنوية قلنا وجه ذلك هو ان الفرض النحوي يتعلق بالخواص اللفظية دون الخواص المعنوية لان المقصود الاصل في علم النحو هو بيان احوال اللفظ منها اي البعض من خواص افعال القلوب ان تقتصر

على احد مفعوليها اى مفعولى افعال القلوب بان يذكر احد مفعوليها ويجزى الآخر بل الواجب
هو ان يذكر كلاهما او يحذف كلاهما ولعدم جواز الاقتصار على احد المفعولين من افعال القلوب
دليل ان الاول ان المفعول لا افعال القلوب في الحقيقة واحد وهو مضمون المفعولين فان المفعول
لعلمت في الحقيقة في قولك علمت زيدا فاضلاً هو فضل زيد فكان كلا المفعولين بمنزلة كلمة واحدة
فلوحذف احد المفعولين لكان كحذف بعض اخبار الكلمة وهو باطل والدليل الثاني هو ان المفعول
الثاني مقصود لانه كان في الاصل خبر فهو محط الفائدة والمفعول الاول توطية ولمهيد للمفعول
لثاني فلوحذف المفعول الاول يلزم ذكر المقصود وهو المفعول الثاني بدو ذكر ما هو توطية -
وتمهيد له ولوحذف المفعول الثاني يلزم ذكر ما هو توطية ووسيلة وتر ما هو المقصود وذلك باطل
فان قيل هذا منقوض بقوله تعالى ولا يحسبن الذين يخولون بما اتاهم الله من فضله هو خيراً لهم
فان يحسبن من افعال القلوب والموصول مع الصلة فاعل له والمفعول الاول بخلمهم وهو محذوف
والمفعول الثاني وهو خيراً لهم مذكور ولكن ورود الاعتراض انما هو على تقدير الياء بان يكون
يحسبن صيغة الغائب واما على تقدير التاء فالفاعل ضمير مستكن في تحسبن والموصول مع
الصلة مفعوله الاول وخيراً مفعوله الثاني فلا حذف حينئذ قلنا مرادهم من عدم جواز حذف احد -
مفعولين من افعال القلوب هو ان لا تكون هناك القرينة واما اذا وجدت القرينة على المحذوف فيجوز
حينئذ حذف احد هما يدون الآخر وفي الآية المذكورة القرينة المقالية موجودة وهو قوله تعالى
يخولون او نقول انفسلم ان المفعول "ول محذوف في هذه الآية بل هو مذكور وهو ضمير هو في قوله
تعالى هو خيراً لهم فان هذا الضمير راجع الى بخلمهم فهو مفعول اول وخيراً مفعول ثان فان قيل -
لا نسلم ان ذلك الضمير مفعول اول لان المفعول من قبيل المنصوبات . . . لك ضمير الرفع والضمير
الرفع يكون ضمير الفاعل لا ضمير المفعول قلنا ان ذلك الضمير وان كان ضمير الرفع ولكن -
قام مقام ضمير المنصوب فان قيل قيام الضمير الرفع مقام الضمير المنصوب غريب لا بد له من شاهد فما
هو قلنا الشاهد ان ذلك قوله تعالى انك انت العزيز الحكيم فان انت ضمير الرفع قام مقام ضمير المنصوب
او نقول في الجواب عن اصل . . . عتراض ان هذه الخاصة وهو عدم جواز الاقتصار على احد المفعولين في
افعال القلوب غلبية لا كلية فيجوز التخلف عنها في بعض المواد كالآية المذكورة بخلاف باب اعطيت
اى يجوز في باب اعطيت الا . . . وعلى احد المفعولين والمراد من باب اعطيت كل فعل يكون متعدياً
الى مفعولين ويكون الثاني غير الاول فانه يجوز في اعطيت ان يحذف المفعول الاول الذي هو معطى
له ليدل المحذف على عموم معطى له مثل اعطيت درهماً فان المفعول الاول محذوف ويدل هذا الحذف
على عموم المفعول الاول وهو معطى له ويجوز ان يحذف المفعول الثاني الذي هو معطى ليدل المحذف

على عموم معطى مثل اعطيت زيداً فان المفعول الثانى محذوف وهو معطى ويدل هذا الحذف على
عمومه فلا تقول علمت زيداً بحذف المفعول الثانى وهو فاضلاً وكذا لا يجوز ان تقول علمت فاضلاً
بحذف المفعول الاول وهو زيداً ومنها اى البعض من خواص افعال القلوب جواز الالفاء اى جواز
اهمال عملها بان لا تعمل تلك الافعال عمل النصب فى المبتداء وذلك الالفاء ثابتة فى الصورتين -
الصورة الاولى ما ذكره المصنف بقوله اذا توسطت اى توسط تلك الافعال بين المبتداء والخبر نحو زيد
طننت قائم فان زيد مبتداء وقائم خبره وطننت فعل القلب توسطت بين المبتداء والجواب والصورة
الثانية ما ذكره المصنف بقوله وتأخرت اى تأخرت تلك الافعال عن المبتداء والخبر نحو زيد قائم طننت
فان زيد مبتداء وقائم خبره وطننت فعل القلب وقع مؤخرًا عنهما والمصنف ذكر جواز الالفاء ولم -
يذكر الوجوب اشارة الى انه كما يجوز الفأها فى هذين الصورتين فكذلك يجوز عملها ايضاً فالجواز ههنا -
يمعنى الامكان الخاص اما وجه جواز العمل فلهذه الالفاء لاجل انها من قبيل الفعل فتكون فيها -
قوة باعتبار الذات فتعمل فى المفعول سواء كان المفعول واقعاً موقعه او غير واقع فى موقعه واما جواز
الالفاء فلهذه المفعولين لما كان فى الاصل مبتداء وخبراً كانا كلاهما مستقلاً لصحة الحمل بينهما فيتمتعان
عن كونهما مفعولين مع ضعف العامل بسبب التوسط والتأخر ولكن مع جواز الالفاء فى هذين الصورتين -
وتقع الاختلاف فقول الالفاء من الاهمال عند التوسط والاهمال اى الالفاء اولى من الالفاء عند
التأخر وقيل لا افعال والالفاء متساويان فى التوسط والتأخر والاولوية لاجل انها ثبات جواز الالفاء
عند التوسط والتأخر فقط مذهب الجمهور فعند الالفاء جائز فى التوسط والتأخر فقط واما عند التقديم
فلا يجوز الالفاء بل فى صورة تقدم هذه الالفاء على المفعولين لا يجوز الالفاء بل العمل واجب وهذا هو المختار
عند المصنف واما عند بعض النحاة فالالفاء كما هو جائز عند التوسط والتأخر فكذلك جائز عند التقديم
ايضاً فان قيل افعال القلوب من قبيل الفعل وقد جاز تقديم المفعول على الفعل لقوة الفعل فى العمل فينبغى ان لا يجوز
الالفاء فى صورة التأخر والتوسط قلنا افعال القلوب وان كانت من قبيل الفعل ولكنها ضعيفة فى العمل لكون
تأثير افعال القلوب ليس بظاهراً كفعال الجوارح فان قيل كما يلغى هذه الالفاء عن العمل على تقديم التوسط
والتأخر كذلك يلغى عملها اذا توسطت بين الفعل وفاعله مثل طهرت احسب زيد وكذا اذا توسطت بين
اسم الفاعل ومفعوله مثل لست بمكرم احسب زيداً فان مكرم اسم الفاعل وزيد مفعوله لانه مفعول مكرم
وقد توسط احسب بينهما وكذلك يلغى عملها اذا توسطت بين مفعولى ان من الحروف المشبهة بالفعل
مثل ان زيداً احسب قائم وكذا يلغى عملها اذا توسطت بين سوف والفعل المضارع مثل سوف احسب
يقوم زيد وكذا يلغى عملها اذا توسطت بين المعطوف والمعطوف عليه مثل جاءنى زيد احسب وعمر
فاذا ثبت الالفاء فى هذه المواضع ايضاً فلا وجه لتخصيص الالفاء بصورت التوسط بين المبتداء والخبر
بكتاب: حضرت كل درس

بصورة التأخر عن المبتداء والخبر قلنا مراد المصنف هو اللفاء الجائز ولا شك ان اللفاء جائز في صورة
التوسط والتأخر فقط واما اللفاء في تلك المواضع فهو واجب واعلم ان هذه الافعال عند اللفاء
تكون بمعنى المصدر الواقع ظوفاً بمعنى زيد طنت قائم مثلاً هو زيد قائم في ظني ومنها اي البعض
من خواص افعال القلوب انها اي افعال القلوب تعلق اي تهمل عن العمل ولكن لفظاً لا معنى لأن
العمل المعنوي ثابت لها بطريق الزوم ولتتهمل عن العمل اللفظي قط اذا وقعت اي افعال القلوب
قبل الاستفهام اي قبل حرف الاستفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو وقيل النفي اي تهمل هذه -
او فعل عن العمل اذا وقعت بحرف النفي نحو علمت ما زيد في الدار فان علمت وقعت بحرف النفي وهو ما -
التأني وقيل لا ما لا يتداعى اي تهمل هذه الافعال اذا وقعت قبل لام الابتداء نحو علمت لزيد منطلق فان -
اللام الداخلة على زيد هو لام الابتداء ووجه اهمال هذه الافعال عن العمل عند وقوعها قبل هذه الامور
الثلاثة من حرف الاستفهام وحرف النفي ولام الابتداء لان كل واحد من الامور الثلاثة يقتضي صدور
الكلام فلو علمت هذه الافعال لكنت هذه الاشياء في وسط الكلام لاني صدر الكلام فتغوت صدارت -
هذه الاشياء فلا تمن اهمال هذه الافعال عن العمل لحفظ صدارة هذه الامور الثلاثة ولكن اهمال هذه -
الافعال عن العمل انما هو بحسب اللفظ دون المعنى لان العمل بحسب المعنى ثابت لها فان معنى المثال
يعول علمت ان احد هما موجود عندك ومعنى المثال الثاني علمت ان زيدا ليس في الدار ومعنى الثالث
علمت ان زيدا متطلق فهذه الافعال تعلق بمعاني هذه الجمل فان قيل ما وجه عمل هذه الافعال بحسب
المعنى قلنا وجه عملها بحسب المعنى رعايت هذه الافعال بحسب اللفظ لا تعمل هذه الافعال رعاية لهذه
الامور الثلاثة لئلا تغوت صدارتها وبحسب المعنى تعمل هذه الافعال رعاية لهذه الافعال فلي رعاية
كل فريقين لا تعمل هذه الافعال بحسب اللفظ وتعمل بحسب المعنى فان قيل ما الفرق بين اللفاء والتعليق
مع ان كل واحد عدم الاعمال قلنا الفرق بينهما ثابت من وجهين الاول ان اللفاء جائز اي عدم العمل بطريق
الجواز والتعليق واجب اي عدم العمل بطريق الوجوب والوجه الثاني هو ان اللفاء يبطل العمل في اللفظ و
المعنى والتعليق يبطل العمل بحسب اللفظ فقط دون المعنى ومنها اي البعض من خواص افعال القلوب انها
اي افعال القلوب يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها اي مفعول افعال القلوب ولكن
المراد من المفعول هو المفعول الاول ضميرين لشئ واحد اي بان يكون هذين الضميرين عبارتاً عن
شئ واحد ويكون المفعول الثاني اسماً ظاهراً نحو علمتني منطلقاً وطمنتك فاضلاً فان الفاعل و -
المفعول الاول في كل واحد من هذين المثالين عبارتاً عن شئ واحد وهو المتكلم في المثال
الاول والمخاطب في المثال الثاني فان قيل لا تسلم اختصاص ذلك بافعال القلوب لانه كما يجوز -
ذلك في افعال القلوب كذلك يجوز ذلك في غيره من الافعال مثل اياك ظلمت بصيغة الخطاب

فان الفاعل والمفعول وهو الضمير المتقدم كلاهما عبارتان عن شئ واحد والمخاطب مع ان ظلمت من افعال الجوارح قلنا المراد من الضميرين ليس مطلق الضميرين بل المراد الضميرين المتعلين ولا شك ان الاحتصاص المذكور اذا كان لضميرين متعلين ثابت فلا يجوز في غير افعال القلوب ان يكون الفاعل والمفعول ضميرين متعلين لشئ واحد حتى لا يكون — الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في حالة واحدة لانه ممنوع فلا يقال ضربتني وضربتک بل قال ضربت نفسي وضربت نفسك بايراد لفظ النفس المضاف الى ضمير المتكلم في الاول — وال ضمير المخاطب في الثاني — تمت

وَصَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ
مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ

ایضاح النحو

پسنتو تشرح

ہدایۃ النحو (کاملہ)

مکتبہ رحمانیہ

مملہ جنگی قصر خوانی

پشاور ۱۴۲۳ھ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَا شَاءَ اللَّهُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

الْعَلَامَاتُ الْخَوِيَّةُ فِي حَلِّ تَرَكَيبِ الْعَرَبِ

تأليف

العبد الضعيف محمد حسن عفى الله عنه وعافاه
فاضل جامعہ اشرفیہ لاہور و استاذ جامعہ محمدیہ
لیک ریز لاہور .

پنبتو ترجمہ :-

العبد الضعيف مولانا اكرام الله عفى الله عنه وعن والده
فاضل جامعہ امداد العلوم پشاور صدر و فاضل وفاق
المدارس (ملتان)

ناشر :-

مکتبہ رحمانیہ - محلہ جنکی - قصہ خوانی پبلیشر .

الصفوف ام العلوم والشمس ابوها

عربی متن

ترجمہ

تشریح

ایضاح الخ

پینوٹش

ہدایہ الخ

تالیف

مولی محمد اہد عزیز

ملکتہ رحمانیہ

عبدجنگی عتب قصبہ خوان بازار پشاور

۱۳۳۶ھ

تفہیم الارواح
تحفۃ الوافیہ
وضیح الدرر
حکایات عجیبہ
درس قطبی
درس مقامات
ملفوظات امام ابوحنیفہؒ
درج احکام
دکائیک تورات زونہ
دیوان حضرت علیؑ مجلد
دینی کریم ﷺ پختونہ
سوال سجادندی
دشیرت و طریقت تلازم
دنیو مسئلے فتاویٰ
قصیدہ بردہ
کنز النوادر
مقام ابی حنیفہؒ
معدن الحقائق
منہاج الصیغہ
تکمیل الايضاح
مفتاح البلاغہ
نور التہذیب
فیض الجامی
ایضاح الغواشی
ایضاح النخو

پشتو شرح مراح الارواح
عربی شرح کافیہ
پشتو شرح الحماسہ
پشتو خلکے قصے
پشتو شرح قطبی
پشتو شرح مقامات
پشتو
پشتو
پشتو
پشتو
پشتو
عربی شرح شرح جامی
پشتو
2 جلد
پشتو ترجمہ و تشریح
پشتو شرح ارشاد الصرف
پشتو
پشتو شرح کند الدقائق کامل
پشتو شرح علم الصیغہ
پشتو شرح نور الايضاح
پشتو شرح دروس البلاغہ
پشتو شرح تہذیب
پشتو شرح ملا جامی معرب منی کامل
پشتو شرح اصول الشاشی
پشتو شرح ہدایہ النخو

الجم الثاقب
انوار الشمہ
ایضاح المنطق
ایضاح الصرف
الفجر المیز
الصبح النوری
العلامات النویہ
فیض الجامی فارسی
الفیوضات النافعة
المہند علی المفند
الهامیہ مع تکرملہ
الاوفاق
المرآۃ الراشیدہ
الفوائد الاصولیہ
المہدیہ المرضیہ
تحفۃ الطالبین
العلاجیہ
بلغۃ المبتدی مجلد
بھارستان
ایمھا الولد
دچکی مسائل
قصیدہ طوبی
تنویر التہذیب
ترکیب عزیزی
تعلیم المعلم
تیسر المنطق

عربی شرح زواہر
پشتو شرح الشہ
پشتو شرح مجموعہ الحق
پشتو شرح میزان الصرف
پشتو شرح نحو میر
پشتو شرح مختصر القدری
پشتو و نحوی کتاب
شرح ملا جامی (معرب منی کامل)
پشتو شرح کافیہ (معرب منی)
پشتو عقائد علماء دیوبند
عربی شرح ہدایہ النخو
پشتو تعویذات
پشتو شرح القراءۃ الراشیدہ
پشتو شرح مسلم الثبوت
پشتو شرح مفید الطالبین
پشتو شرح شافیہ
پشتو شرح صرف بھائی
پشتو شرح گلستان
پشتو
پشتو
پشتو
پشتو شرح التہذیب
پشتو ترکیب شرح مائتہ عامل
پشتو مترجم
پشتو